منهــــج الســــالك

في الكــــلام

على ألفيــة ابن مـــالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الثاني﴾

تحقيــق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخــر

الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السودانـي

كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بتشـــاد

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك ــ الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ مُقَدِّمَـــةُ الْجُزْءِ الثَّانِي ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين – والصلاة والسلام الأتمان على أشـرف المرسـلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا – أخي القارئ – هو الجزء الثاني من كتاب منهج السالك فِي الكـلام على ألفية ابن مالك تأليف الإمام العالم العلامة أثير الدين أبي حيان النحوي الأندلسي مولداً والمصري إقامة ووفاة (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ).

هذا الكتاب ظل حبيس المكتبات والمخطوطات سبعة قرون طويلـة إِلَـى أن وفقنا الله وهدانا ولفت نظرنا إلى تحقيقه وإخراجه إلى النور لينتفع به طـلاب العلـم ومحبو اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وأدها.

كانت مخطوطات هذا الكتاب مبعثرة فِي مكتبات العالم ، فهذه واحدة فِـي مصر ، وتلك أخرى فِي المغرب ، وثالثة فِي السعودية ورابعة فِي العراق ولا يبحـث عنها أو ينتفع بها إلا محتاج لها ، ومضطر إليها . أما طلاب العلم فلا يعرفون عن هـذا الكتاب شيئاً ، وكان قد حقق فِي رسالتين علميتين فِي كلية اللغـة العربيـة جامعـة الأزهر بالقاهرة ، ولا ينتفع به أحد أيضاً لأنه حبيس مكتبة واحدة ونسخة واحدة.

وعندما طبع الكتاب سنة ١٩٤٧م أو بمعنى أدق نسخ دون تحقيق أو تعليـق كانت نسخه قليلة ولا توجد فِي أيدي كثير من الناس أو المكتبات إلاَّ ما وجدناه من نسختين قديمتين فِي دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ – ٧٤٤٤ هـ نحو) مع أن الكتـاب لعالم جليل وهو أبو حيان صاحب التذييل والتكميل ، وصاحب البحـر المحـيط في التفسير ، كما أن الكتاب أيضاً فِي فن عظيم وهو في النحو والصرف وشرح ألفية ابن

مالك التي ذاعت شهرتها في الأولين والآخرين ، ومن هنا كان عزمنا على شرحه وتحقيقه ، وهمنا على طبعه وإخراجه ، وتأكيدنا على تقديمه وتسهيله للناس لينتفع به الكثيرون من طلاب العلم.

ثلاثة من المحققين في النحو والصرف عكفوا على الكتاب ما يقرب من أربعة أعوام قراءة وتحقيقاً ودراسة وتوثيقاً ، ولو أن واحداً قام به لثقل عليه وناء به ، ولكننا قسمنا العمل ورحنا نجد ونجتهد ونسهر ونعمل دون كلل أو ملل حتى خرج الكتاب في أحسن حال وعلى غير مثال.

اشتمل الجزء الأول على دراسة طويلة للكتاب ، كما ضم عدة أبواب إجمالاً هي أبواب الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والابتداء ونواسخه المختلفة.

أما الجزء الثاني وهو الذي بين يديك - أخي القارئ - فقد اشتمل على عدة أبواب كثيرة وطويلة هي أبواب الفاعل ونائبه والاشتغال وتعدي الفعل ولزومه والتنازع وبقية المفاعيل الخمسة وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه وكان قد تحدث عن المفعول به في باب الفاعل وباب تعدي الفعل ولزومه وقد اختتم الجزء الثاني بثلاثة أبواب كبيرة هي باب الاستثناء والحال والتمييز.

وقد بلغ هذا الجزء ما يقرب من خمسمائة صفحة وهي تعادل مائة وثلاثين من النسخة الأمريكية المطبوعة.

وقد ختمنا هذا الجزء بفهرس واحد وهو فهرس الموضوعات وأما الفهارس المفصلة للكتاب كله فستأتي بعد ذلك مع نهاية الجزء الرابع إن شاء الله وهو آخر الكتاب.

هذا والله الموفق

المحققون

﴿ الْفَاعِــــلُ ﴾

/ ١٠١ قَوْلُــــهُ :

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَــى   زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْـمَ الْفَتَــى

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الفَاعِلِ ، وإِنَّمَا أَتَى بِمُثُلٍ ثَلاثَةٍ :

أَوَّلُهَا : فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ وَهُوَ : أَتَى زَيْدٌ ، **الثَّانِي** : اسم فَاعِلٍ وهُوَ : مُنِيراً وَجْهُهُ **الثَّالِثُ** : فِعْلٌ جَامِدٌ وَهُوَ : نِعْمَ الْفَتَى ، وكَذَلِكَ أكثر عَادَة هَذَا النَّاظِم لا يَحُدُّ شَـيئاً ولا يَأْتِي بالأحكام الكلية فِي قوانين ، بَلْ يُبْرِزُ ذَلِكَ فِي مُثُلٍ.

قولــــه :

وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَــإِنْ ظَهَــرْ   فَهْــوَ وإِلاَّ فَــضَمِيرٌ اسْــتَتَرْ

أَمَّا كَوْنُ الْفَاعِلِ يكون بَعْدَ الْفِعْلِ ولا يجوز أن يتقدم عليه فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ ، أجاز الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمه عَلَى الْفِعْلِ[1] ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ[2] ، وثمرةُ الْخِلاَف تظهرُ فِي التَّثْنِيَةِ والجمعِ فَيُجِيزُ الْكُوفِيُّونَ : الزيدان قَام ، والزيدون قَام ، ومنعه الْبَصْرِيُّونَ.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٩ ، وشفاء العليــل في إيضاح التسهيل: ١/ ٤١٢ ، والمساعد : ١/ ٣٨٧ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١/ ١٢٩.

(٢) قال سيبويه في باب بعنوان : " هذا باب ما يحتمل الشعر : ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال ". الكتاب لسيبويه: ١/ ٣١ ، وانظر ابن يعيش : ٧/ ١١٦ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١/ ١٣١ ، والارتشاف : ٢/ ١٧٩ ، والمغــني : ١/ ٣٠١ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٩.

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِه ؛ لأنه إِذَا اسْتُعْمِلَ الْفِعْل زَائِـداً فلا يكون بَعْدَه فَاعِل لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ[1] خِلافاً لِمَنْ قَالَ : إِذَا زِيدَتْ كَانَ فَفَاعِلُهَا مُضْمَرٌ ، أيْ كَانَ الْكَوْنُ.[2]

وكذَلِكَ إِذَا اسْتُعْمِلَ الْفِعْل فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ : قَلَّمَا فِي أَحَدِ الْقَـوْلَيْنِ ، إِذَا كَانَتْ لِلنَّفْيِ ووليها الأفعال نَحو : قَلَّمَا يَكُونُ كَذَا ، أَيْ : مَا يَكُـونُ كَـذَا[3] ، وكذَلِكَ إِذَا جِيء بالْفِعْلِ تَوْكِيداً لِلْفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الأَوَّلِ ، وقَامَ الثَّانِي تَوْكِيدٌ لا فَاعِلَ لَهُ ، وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ زَيْداً مَرْفُوعٌ بِالثَّـانِي وفَاعِلُ الأَوَّلِ مضمرٌ ويكونُ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، والوجه الأول أحسن.

وقَوْلُهُ : " فَإِنْ ظَهَرَ فَهْوَ " أَيْ فَإِنْ ظهر الْفَاعِلُ فَهْوُ أَيْ الْفَاعِل ، فأفادَ الْجَزَاءُ مَا أفادَ الشَّرْطُ ولاَبُدَّ فِيهِمَا مِن الْمغايرة ، وقَوْلُهُ : " وإلا فَضَمِير استتر " فِيه تعقبان :

---

(١) أشار إِلَى هذا القول الفارسي فِي البغداديات : ٦٢ ، فكان عنده لا تعمل شيئاً مطلقـاً إذا زيدت ، وانظر معه همع الهوامع : ١/ ١٢٠ ، ١٢١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عـصفور : ١/ ٤٠٩ ، وحاشية الشيخ يس : ١/ ١٩١ ، والصبان على الأشموني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٩٤.

(٢) هو قول السيرافي وكان فِي هذه الحالة تكون تامة عنده وفِي ذلك يقول : " وقولنا : زائـدة ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها وإنما المعنى أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلكقولك : زيد كان قـائم، أو قائم كان زيد، كان ذلك الكون، وقد دلت على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : زيد قائم ولَم تقل : كان لوجب أن يكون ذلك فِي الحال ". انظر شرح الكتاب لسيبويه : السيرافي : ٢/ ٢٩٢ (دكتوراه بالأزهر) د. دردير أبو السعود.

(٣) قال ابن مالك : " وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فِي قول الشاعر :

.... **وقلما وصال على طول الصدود يدوم**

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠.

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : " وإلاَّ فَضَمِير " ، ولا يلزم إِذَا لَمْ يَكُنْ الْفَاعِـلُ ظَـاهِراً أَنْ يَشْتَغِلَ الْفِعْلُ بضمير ؛ إِذْ ثَمَّ حالة أخرى ، وهي الحذفُ ، وقد قَالَ بِـذَلِكَ بَعْـضُ الْكُوفِيِّينَ فَأَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْفَاعِلُ إِذَا دَلَّ عَلَى حَذْفِهِ الْمَعْنَى.(١)

وقَالَ الْبَصْرِيُّونَ – أَيْضاً – بِجَوَازِ حَذْفِهِ وإِقَامَةِ شَيْءٍ مَقَامَهُ وذَلِكَ فِي بَـابِ الْمَفْعُولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّهُ مُحَوَّلٌ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ ولَيْسَ صِيغَةً مُسْتَقِلَّةً.

وقَالَ أَكْثَرُهُمْ – أَيْضاً – بِجَوازِ حَذْفِهِ مَعَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : عجبتُ مِنْ رُكوبِ الْفَرَسِ(٢) ، وقَالَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ فِـي / ١٠٢ نَحْوِ : أَحسِنْ بزَيْد وأَكْرِمْ ! ، تريد به.(٣)

---

(١) ذهب الكسائي في مسألة جواز حذف الفاعل إِلَى القول به مطلقاً سواء كان مع رافعـه أو دونه ، ومنع المرادي حذف الفاعل مطلقاً مختاراً لمذهب الجمهور ومؤولاً ما ورد من شواهد. يقول المرادي : " مثال حذفه مع رافعه المدلول : زيداً في جواب : من أكرم ؟ ، وذلك كثير ، ومذهب الكسائي جواز حذف الفاعل وحده في باب التنازع وفي غيره واستدل بظـواهر أبيات وآيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ممكن فيه الإضمار كقوله تعالى : **{ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيسجننه}** . من الآية : ٣٥ من سـورة يوسف ، أي بدا لهم البداء كما قال :

.... **بدا لك في تلك القلوص بداء** "

انظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٢٣ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ٨٢ ، وينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥.

(٢) انظر الارتشاف : ٢/ ٨٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ،٤٥.

(٣) قال ابن مالك في معرض حذف الفاعل : " وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيداً لمن قال : من أكرم ؟ فحذفت أكرم ، وهو فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطـب فاشـتمل الحذف عليهما ، ونظائر ذلك كثيرة ، كقوله تعالى : **{ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَـاتِ لَيسجننه}**. قيل أن المعنى : بدا لهم بداء ؛ كما قال : =

والتعقب الثَّاني : قَوْلُهُ : " فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ " لاَ يَلزَمُ أنْ يَكُونَ مُسْتَتِراً بَلْ قَدْ يكونُ بَارِزاً نَحْوُ : قمت وقلت.

وقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِل " الْفَاعِلُ قد يكونُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وقد يكون بَعْدَ غَيْرِ فِعْلٍ ، وغيْرُ الْفِعْل : اسمُ فَاعِلٍ عاملٍ نَحْو : مررت برجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ ، ومبالغة نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكُولٍ أَبُوهُ.

وصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَعْبٌ جَمَلُهُ ، ومَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ والْفِعْلِ نَحْوُ : أعجبني ركوب زيدٍ الْفَرَسَ ، ومصدَرٌ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرْباً زَيْداً ، فَفِي : " ضَرْباً " ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، التَّقْدِيرُ : ضَرْباً أَنْتَ زَيْداً.

= .... بدا لك في تلك القلوص بداء "

ومثله قول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِي ... إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيـاً

أي : إن كان لا يرضيك ما تشاهده مني ... ومن الفاعل المؤول قوله تعالى : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} ، من الآية : ٤٥ من سورة إبراهيم . ففاعل (تبين) مضمون كيف فعلنا كأنه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا هم ، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ؛ كما جاز في باب الابتداء نحو : {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} ، من الآية : ١٠ من سورة يس ، فإنه أول : سواء عليهم الإنذار وعدمه ؛ كما جاز في هذا الباب أن يقال :

ما ضر تغلب وائل أهجوتها ؟

على تأويل : ما ضرها هجوك إياها ، ومثل : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} ، {أَفَلَمْ يهد لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} من الآية : ١٢٨ من سورة طه ، على تأويل : أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا . شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ١٢١ – ١٢٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣/ ٣٧٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢/ ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ٤٩٧ ، والمحرر الوجيز لابن عطية : ٤/ ٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٦٠.

واسمُ فِعْلٍ نَحْو : هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، وأفْعَلُ التفضيلِ نَحْوُ : مررتُ برجلٍ أفــضلَ مِنْ زيْد ، فَفِي : " أفْضَل " ضَمِيرٌ ، واسْمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ : إيَّاكَ أنْــتَ وَزَيْدٌ أنْ تَصْنَعَا كَذَا ، فَفِي : " إيَّاكَ " ضَمِيرٌ ولِذَلِكَ أكَّدَ بأنْتَ ، وَظَرْفٌ ومَجْــرُورٌ قَوِيَتْ فيهَا جنَبَةُ الْفِعْلِ بأنْ يَقَعَا حَالاً أو صفةً أو خبراً أو صلةً أوْ مفعولاً ثانياً لِظَنَنْتُ أو ثَالثاً لأعْلَمْتُ.(١)

واسْمٌ مَنْسُوبٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ أخُوهُ ، واسْمٌ جَامِدٌ غَيْرُ مَنْسُوب ضُمِّنَ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ ، فَفِي : " عَرْفَجٍ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ ولِذَلِكَ أكَّدَهُ بِالْمَرْفُوعِ ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجْمَعُــون ، وظَــرْفٌ ومَجْرُورٌ فِي بَابِ الإغراءِ نَحْوُ : عليك زيداً ، ولِذَلِكَ يَجُوزُ تَأكِيدَهُ بأنْتَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ أنْتَ زَيْداً ، أي : إلْزَمْ أنْتَ زَيْداً.

قولُــــهُ :

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَــا أُسْــنِدَا   لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الــشُّهَدَا

يَعْنِي بِالتَّجْرِيدِ أنْ لاَ تلحقه عَلاَمَةَ تَثْنِيَة ولا جَمْعٍ ، فتقول : قَــامَ الزَّيْــدَان ، وقَام الزيدون ، وقَامَت الهندات ، ويعني بِقَوْله : " لاثْنَيْنِ أوْ جَمْعٍ " أيْ ظَاهِرَيْن ؛ لأنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يُجَرَّدْ ، بَلْ يَلْحَقُهُ الضَّمِيرُ فَتَقُــولُ : الزَّيْدَان قَامَا ، والزَّيْدُونَ قَامُوا ، والْهِنْدَاتُ قُمْنَ ، وَلَيْسَ الَّذي ذَكَرَ النَّاظِمُ مَخْصُوصاً بِهما ، بَلْ إذَا أُسْنِدَ لِمُفْرَدٍ كَانَ – أيضاً – مُجَرَّداً ؛ أيْ : لاَ عَلاَمَة تلحقُهُ ، فتقولُ : قَامَ زَيْدٌ.(٢)

قولُــــهُ :

---

(١) مثل لذلك ابن عصفور بقوله : جاء زيد وعليه ثوبه ، ومررت برجل عليه ثوبه وزيد عليه ثوبه ، وظننت زيداً عليه ثوبه ، وأعلمت زيداً عمراً عليه ثوبه ، شرح الجمل : ١/ ١٥٨.

(٢) من المعلوم بالضرورة فلا حاجة للتنبيه عليه وإنما هو التحامل.

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

يقُولُ : قدْ يتصلُ بالْفِعْلِ علامة التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ وإنْ كَانَ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ ظَاهِراً نَحْوُ : قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتُكَ ، وَفِي عبارَتِهِ تقصيرٌ ؛ لأنَّهُ مَثَّلَ بِالْمُثَنَّى ، وبِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ ، ونقصهُ أنْ يُمَثِّلَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَقُولُ : وسَعِدْنَ نَحْوُ : سَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وهَذِهِ اللُّغَةُ يُسَمِّيهَا النَّحْوِيُّونَ لغة : " أكلوني البراغيثُ " وهيَ قليلةٌ فِي لِسَانِ العربِ.(١)

وللنحاةِ فِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا : هَذَا وهُوَ أنَّ هَذِهِ الألفَ والواوَ والنُّونَ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تثنيةِ الْفَاعِلِ وجمعه ، والاسم الظاهر بَعْدَها فَاعِلٌ ؛ كمَا كانَت التَّاءُ فِي : قَامَتْ هِنْدٌ عَلاَمَةً عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ.(٢)

---

(١) ينظر الكشاف للزمخشري : ٣/ ٣٣ ، والأمالي النحوية لابن الشجري : ١/ ١٣١ – ١٣٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : ١٩٣ ، وقد جاء منها قول الشاعر :

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

وقوله : **رأين الغواني الشيب لاح بعارضي**

(٢) يرى الزمخشري أن هذه الحروف علامات تدل على التثنية أو الجمع ، والفاعل هو الظاهر فقال : " والواو في : (لا يملكون) من الآية ٨٧ من سورة مريم علامة الجمع كالتي في : أكلوني البراغيث ، والفاعل : (من اتخذ) ؛ لأنه في معنى الجمع " . الكشاف للزمخشري : ٣/ ٣٣ ، والأمالي الشجرية : ١/ ١٣١.

وهذه الحروف عند الفراء على وجهين : **الأول** : على نية تكرار الفعل بعد العطف ، **الثاني** : أن تكون علامات تدل على تثنية وجمع الفاعل ، يقول الفراء : " وقوله : **(فَعَمُوا وصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ)** من الآية ٧١ من سورة المائدة ، فقد يكون رفع الـ (كثير) من جهتين . **إحداهما** : تكرار الفعل عليها . يريد : عمي وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت : (عموا وصموا) فعلا لـ (كثير) كما قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي ". معاني القرآن للفراء : ١/ ٣١٥.

والْمَذْهَبُ الثَّاني : أَنَّ هَذه الألفَ والواوَ والنونَ أَسْمَاءُ ضمائرُ فواعل بالْفعْلِ ، والاسْمُ بَعْدَهُنَّ بَدَلٌ منْهُنَّ ، وهُوَ مِمَّا تَأَخَّرَ فيه الْمُفَسَّرُ عَنِ الْمُفَسِّرِ ، فَهُوَ إضمارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ.(١)

والثَّالثُ : أَنَّهُنَّ أسْمَاءُ ضَمَائرُ فواعل بالْفعْلِ والاسْمِ الظَّاهِر بَعْدَهُنَّ مُبْتَدأ ، والْجُمْلَة الْمُتَقَدِّمَةُ منَ الْفعْلِ والْفَاعلِ فِي مَوْضعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ ، والْمَذْهَبُ الأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ.(٢)

/ ١٠٣ قولُـــهُ :

ويَرْفَعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْـمِرَا ... كَمِثْلِ : "زَيْدٌ" فِي جَوَابِ : مَنْ قَـرَا؟

يَعْنِي بالإضمَارِ هُنَا الْحَذْفَ ؛ لأنَّ الْفِعْلَ لا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الإضمارُ عَلَى حَدِّهِ فِي الاسمِ.

وَحَذْفُ الْفِعْلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجبُ فيه الْحَذْفُ نَحْوُ قَوْلِـهِ تَعَـالَى(٣): **{إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}** ، (٤)**{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}** أَيْ : إِذَا انْشَقَّتْ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ.

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر البحر المحيط : ٦/ ٢١٧ ، والارتشاف : ٢/ ٦٢٢ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩.

(٢) قال ابن مالك : " وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧ ، وينظر ابن يعيش : ٧/ ٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٤٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/ ٧٩.

(٣) الآية : ١ من سورة الانشقاق.

(٤) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ كَمَا مَثَّلَ النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ : زَيْدٌ ، جواب : مَنْ قَرَأَ ؟ وهَذَا التَّمْثِيلُ لَيْسَ بِذَلِكَ الجيد ؛ لأَنَّ الأولَى أَنْ يَكُونَ الجواب على وفق السُّؤَالِ ، فَقَوْلُهُ : من قَرَأَ ؟ جملةٌ مُنْعَقِدَةٌ مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ.

فإذَا قِيلَ فِي جوابه : زَيْدٌ ، فَالْجَوَابُ الْمُطَابِقُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " مُبْتَدَأً ، والْخَبَرُ مَحْذُوف ، أي : زَيْدٌ قَرَأَ ، فالسُّؤَالُ هنا عن تعْيِينِ الاسم والْفِعْل قد وقع ، وإِنَّمَا جُهِلَ مَنْ أَوْقَعَهُ ، وإذَا قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ فالفِعْلُ قَدْ جُهِلَ ولَمْ يُعْلَمْ أَوَقَعَ أَمْ لَمْ يَقعْ ؟ فَيَكُونُ الْجَوَاب : زَيْدٌ ، أَيْ : قَرَأَ زَيْدٌ ، ويكونُ : " زَيْدٌ " فَاعلاً ؛ لأَنَّ السُّؤَالَ عَن الْفِعْلِ ، فالأَوْلَى الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ والْجَوَاب ، وإِنْ كَانَ يَجوزُ أن لا يطابقُ فَيَجُوزُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ قَالَ : من قَرَأَ ؟ بِقَوْلِكَ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وتُجِيبُ مَنْ قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ بقولك : زَيْدٌ الْقَارِئُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " ويَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ " اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْفَاعِلِ :

فقيلَ : الرافعُ لهُ شبهُهُ بالْمُبْتَدَإِ.(١)

وقِيلَ : ارْتَفَعَ بكونه فَاعلاً فِي الْمَعْنَى ، وهُوَ مَذْهَب خلف نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُتَبِيّ.(٢)

وقِيلَ : ارْتَفَعَ بإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، ونَسَبَهُ النَّاظِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ لِخَلَف.(٣)

---

(١) انظر المقتضب : ١/ ٨ ، وشرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١/ ١٦٥ ، ورده ابن عصفور بقوله : "وذلك فاسد لأن الشبه معنى والمعاني لَم يستقر لها العمل فِي الأسماء".

(٢) هذا ما نص عليه ابن عصفور فِي شرحه للجمل (الكبير) : ١/ ١٦٥ دون نسبه إِلَى خلف أو القتبي ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣ ، والمقتضب : ١/ ٨.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٧ ، ورد ابن عصفور على خلف هذا القول واتهمه بالفساد وعلة فساده أن الإسناد هو الإضافة فِي المعنى والفعل مسند إِلَى الفاعل وإِلَى المفعول ولو كان الإسناد هو الرافع لوجب رفعه للمفعول كما رفع الفاعل . انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ١٦٥.

وقيلَ : ارتَفَعَ بالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِعْلاً كانَ أوْ اسْماً ، وهُوَ الصَّحِيحُ ، وهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلامِ هَذَا النَّاظِمِ.(١)

قولُـــــهُ :

وتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِـــي إِذَا كَانَ لأُنْثَى كَـ : أَبَتْ هِنْدٌ الأَذَى

قَوْلُهُ : " كَانَ لأُنْثَى " يُرِيدُ : ظَاهِراً ، وسَوَاءً أَكَانَ التَّأْنِيثُ حَقِيقِياً نَحْوُ مَــا مَثَّلَ أَوْ مَجَازِياً نَحْوُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ ، ويعنِي بِقَوْلِهِ : " تَلِي الْمَاضِي " عَلَى جِهَــةِ الْجَوَازِ لا الوجوبِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي تلزمُهُ التَّاءُ.

وفِي قَوْلِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وعَلَمُ التَّأْنِيث يَلْحَقُ الْمُــسْنَدَ للظَّاهِرِ الْمُؤَنَّثِ حتى يدخُلَ فِي قولِهِ : " عَلَمُ التَّأْنِيثِ " التاءُ الْمَذْكُورَةُ ، والتَّاءُ فِي مِثْلِ : تَقُومُ هِنْدٌ ، وتَطْلَعُ الشَّمْسُ ، وحَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " الْمُسْنَد " أخارجةٌ هِنْــدٌ ؟ وأَطَالِعَةٌ الشَّمْسُ ؟.

ولاَ تَخْتَصُ التَّاءُ التي ذكرَهَا بدخُولِهَا عَلَى فِعْلِ أُنْثَى ، بَلْ قَدْ تَدْخُلُ فِي فِعْــلِ مُذَكَّرٍ فَصِيحاً إِذَا كَانَ الْمُذَكَّرُ مُضَافاً إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، وكَانَ يصْلُحُ أَنْ يلفُــظَ بِالثَّــانِي وأَنْتَ تُرِيدُ الأَوَّلَ نَحْوُ : قطعت بعض أصابعه ، وشرقت صدر القناة ، واجتمعت أهل اليمامة ، فإِنْ لَمْ يصلح أنْ يلفظ بالثَّانِي وأَنْتَ تُرِيدُ الأَوَّلَ لَمْ تدخل التاءُ ، لا يقَــالُ قُطِعَتْ رَأْسُ زَيْنَبَ ؛ لأَنَّهُ لا يُقَالُ قُطِعَتْ زَيْنَبُ ، وأَنْتَ تُرِيدُ قُطِــعَ رَأْسُهَا ، وكَذَلِكَ – أَيْضاً – تدخُلُ التَّاءُ فِي فِعْلٍ مُذَكَّرٍ كُنِّيَ بِهِ عَنْ مُؤَنَّثٍ فِي بَابِ نِعْمَ وبِئْسَ ، تقولُ : نِعْمَتْ زَوْرَقُ الْبَلَدِ سَفِينَتُكَ ، وبِئْسَتْ مَنْزِلُ الإِنْسَانِ دَارُكَ.

قولُـــــهُ :

وَإِنَّمَا تَلْــزَمُ فِعْــلَ مُــضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِــمِ ذَاتَ حِــرِ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٧.

يَقُولُ : إِذَا رَفَعَ الْفِعْلُ ضَمِيرَ مُؤَنَّثٍ لَزِمَتِ التَّاءُ سواءً أَكَانَ الضَّمِيرُ لِمُؤَنَّثٍ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازاً نَحْوُ : هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ ؟ ، وكَذَلِكَ تلزَمُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ غَيْرُ مَفْصُولٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : قَامَتْ هِنْدٌ.

فَقَوْلُهُ : " مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ " يريد بذلك ضميرَ الْمُؤَنَّثِ حقيقةً أو مَجَازاً /١٠٤ ، ولَيْسَ على إطلاقه ، بلْ لنا صورةٌ يكونُ الفَاعِلُ فيهَا ضميراً مُتَّصلاً مُؤَنَّثاً ، ولا تلزم التاء ، وذَلِكَ فِي : " نِعْمَ وبِئْسَ " إِذَا كَانَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيراً عَلَى شريطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ : نِعْمَ امرأةً هندٌ ، ونِعْمَتْ امرأةً هندٌ ، فَيَتَنَزَّلُ الضَّمِيرِ هُنَا مَنْزِلَةَ الظَّاهِرَ ، ولَوْ كَانَ مُسْنَداً لِظَاهِرٍ لَجَازَ إثبات التاء وحَذْفُهَا ، تقول : نِعْمَتْ الْمَرْأَةُ هندٌ ، ونِعْمَ الْمَرْأَةُ هندٌ.

قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرَ " الحِرُّ الفَرْجُ ، ويريد : أَوْ ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ بالفَرْجِ ، وذَكَرَ بَعْضُ النحويِّينَ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقَةً إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ جازَ فِي التاءِ فِي فِعْلِهِ الإثباتُ وجَازَ الْحَذْفُ عَلَى قُبْحٍ نَحو : مَشَتْ الدَّابَّةُ ، وَمَشَى الدَّابَّةُ.(١)

ودَلَّ قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ " فَمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ مَجَازاً لاَ يلْزَمُهُ التَّاءُ ، وهَذَا تَحْتَهُ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ.

والثَّانِي : أَنَّهَا تَجُوزُ.

وهَذَا هُوَ الْحُكْمُ ، فَتَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وطَلَعَ الشَّمْسُ ، والإِثْبَاتُ أَحْسَنُ.(٢)

---

(١) انظر شرح قطر الندى : ١٨٢ ، وابن يعيش : ٥/ ٩٣ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

(٢) انظر التاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

قولـــــهُ :

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

" وَقَدْ يُبِيحُ " إِشَارَةٌ إِلَى الْقِلَّة ، والإِثْبَاتُ أَكْثَرُ وأَحْسَنُ ، ويَعْني بقَوْلِه : " فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ " أَيْ إِذَا كَانَ مُسْنداً لِظَاهِرِ مُؤنَّث حَقيقَـةً وَقَـدْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا ، نقل من كلامِهمْ : حَضَرَ الْقَاضِي اليومَ امْرَأَةٌ ، وهَذَا مَا لَـمْ يَكُـنِ الْفَصْلُ بِإِلاَّ(١) فَإِنْ فصَلْتَ بِإِلاَّ فَيَأْتِي حُكْمُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

قولـــــهُ :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كَـ مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

الَّذي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّكَ إذا فَصَلْتَ بِإِلاَّ لَمْ تَدْخُلِ التـاءُ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلاَّ هِنْدٌ ، ولا يَجُوزُ : مَا قَامَتْ إِلاَّ هِنْدٌ ، إِلاَّ ضَرُورَةً(٢)، وسبب ذلك أنه استثناء مفرغ ،

---

(١) الإنصاف : ١٧٥ ، والمقتضب : ٢/ ١٤٨ ، ٣/ ٣٤٩ ، والخصائص : ٢/ ٤١٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١١٢ ، والشاهد على ذلك قول جرير :

لَقَدْ ولدَ الأُخَيْطِل أُمُّ سوءٍ عَلاَ بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وشَـامُ

فقد حذف تاء التأنيث من الفعل والفاعل حقيقي التأنيث ، وسوغ هذا الحـذف الفـصل بالمفعول ، ومثله قول لآخر :

إِنَّ امْرأ غَرَّهُ مِنكُنَّ وَاحِدَة بَعْدِي وبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

فقد حذفت تاء التأنيث من الفعل : " غره " مع أن الفاعل المؤنث حقيقي وسوغ الحـذف الفصل بالجار والمجرور ، ولو كان : غرته بإثبات التاء لكان أحسن وأجود ، ومما ورد في النثر بالإثبات ما جاء بالقرآن الكريم من قول الله تعالى : **{فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ}** -من الآية : ٢٥ من سورة القصص- . وهو الأجود والأحسن.

(٢) إن كان الفصل بإلا جاز حذف التاء وإثباتها والحذف أجود وهو اختيـار النـاظم وابنـه ، والإثبات عندهم جائز على ضعف واستدلا على ذلك بقراءة مالك بن دينـار وأبي رجـاء والجحدري لقول الله تعالى : **{فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ}** – من الآية ٢٥ من سورة =

فَفِي الْحَقِيقَةِ الْفَاعِلُ غَيْرُ الاسم الذي بَعْدَ إلاَّ ، وذَكَرَ إبْرَاهِيمُ بنُ أَصْبَغَ[١] ما يخالفُ ذَلكَ قَالَ مَا نَصُّهُ : أجازَ عَامَّتُهُمْ : مَا جَاءَتْنِي إلاَّ جَارِيَتُكَ ، وأَنْكَرَ ذَلكَ أَبُو حاتمٍ وقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَجُوزَ.

قولُـــهُ :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأتِي بِلاَ فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

حكى سيبويه : قَالَ فلانَةُ[٢] ، وهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنَ الشُّذُوذِ بحَيْثُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وظاهِرُ كَلامِ النَّاظِمِ أَنَّهُ يَأْتِي قَلِيلاً بِغَيْرِ تَاءٍ ، وأَنَّهُ يَنْقَاسُ[٣] ، وهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ

= الأحقاف- بالتاء مع الفصل بإلاّ ، وقد ذكر أبو الفتح بن جني هذه القراءة فقال : أما (ترى) بالتاء ورفع (المساكن) فضعيف في العربية والشعر أولَى بجوازه من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير ؛ فكأنه في المعنَى لا يرى شيء إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام ، فأما ترى فإنه على معاملة الظاهر ، والمساكين مؤنثة فأنث على ذلك ، وإنما الصواب : ما ضرب إلا هند ، ولسنا نريد بقولنا : إنه على إضمار أحد وإن هنداً بدل من أحد المقدر هنا ، وإنما نريد أن المعنى هذا فلذلك قدمنا أمر التذكير ، وعلى التأنيث قال ذو الرمة :

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٩٩ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣٢ ، ١٣٣ د. علي فاخر.

(١) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ العربية وواحد زمانه بإفريقية ، أملى على قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلام من العربية عشرين كراساً ، توفي سنة (٦٢٧ هـ) . بغية الوعاة ترجمة رقم : ٨٤٩ ، جـ١ ص ٤٢١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وينظر الكتاب : ٢/ ٤٠ ، ٤١ ، والتوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١٦٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢.

الْجَزُولِيّ ؛ لأَنَّهُ قَالَ أَنَّ التَّاءَ تَلْزَمُ فِي مِثْلِ : قَامَتْ هِنْدٌ ، فِي اللغةِ الْمَشْهُورَةِ[١] فَأَفْهَمَ هَذَا أَنَّ اللغةَ غيرَ الْمشهورةِ تحذف التَّاءِ فيها.[٢]

وَقَدْ نَقَدَ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَى الْجَزُولِي ، وذَكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لُغَةً لا مشهورة ولا غير مشهورة ، وأَنَّ مِثْلَ : قَامَ هِنْدٌ ، شاذ لا لغة.[٣]

وقَوْلُهُ : " وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ " أي : وقعَ الْحَذْفُ فِي الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ مَجَازاً فِي شِعْرٍ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ وَهُوَ :

فَلاَ مُزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهَــا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهَــا[٤]

---

(١) انظر المقدمة الجزولية في النحو : ٥٠.

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبين : ص ١٦٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٤) قائله هو عامر بن جوين الطائي كذا قاله النحاس في شرح أبيات الكتاب والجوهري وغيرهما ، وهو من المتقارب وفيه الحذف . انظره في ابن الناظم : ٨٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٠٨ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٩٢ ، والعيني شاهد رقم : ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، والبحر المحيط : ٦/ ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغني : ٣١٩ ، والصحاح مادة : " بقل " ، والسان : " بقل ".

اللغة : الشاعر في هذا البيت يصف سحابة وأرضاً ناقعتين ، و : " المزنة " بضم الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح النون وهي السحابة البيضاء ، وتجمع على مزن ، قوله : " ودقت " بالقاف من ودق المطر يدق إذا قطر وسمي المطر ودقاً أيضاً ، وقوله : " أبقل " من الإبقال يقال : أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ، ويقال للمكان أول ما ينبت فيه البقل أبقل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أبقل " حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة ، وقال ابن الناظم فيه وذلك لأجل ضرورة الشعر ، وفيه نظر ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول ولا أرض أبقلت إبقالها بدرج همزة إبقالها فيستقيم الوزن فإذا كان ذلك دل أنه ليس للضرورة ، وإنما كان لأجل أن تأنيث الأرض ليس بحقيقي.

يُرِيدُ : وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا ، فَحَذَفَ التَّاءَ ضَرُورَةً.[١]

قولُــــهُ :

والتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ مُطلقاً أَوْ اسْمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ أو جمعِ سلامةٍ ، إِنْ كَانَ جَمْعَ تكسيرٍ أو اسمَ جنسٍ فالعرَبُ تُخبِرُ عَنْهُ إِخبَارَ / ١٠٥ المفردِ وإخبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فتقولُ : قَامَ الزُّيُودُ ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وانْكَسَرَ الشَّجَرُ ، ويجوز إِلْحَاقُ التاء فِيهِنَّ[٢].

وإِنْ كَانَ اسْم جَمْعٍ فإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ أو لِغَيْرِ عَاقِلٍ ، إِنْ كَانَ لِعَاقِلٍ فلا تلحق التاء إلاَّ عَلَى تأوِيلٍ نَحْو : قَامَ الرهطُ ، وكذبتْ قَوْمُ نُوحٍ ، أي : قبيلتُه[٣] ، وإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ فالعرَبُ تُخبِرُ عَنْهُ إِخبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : جَرَتِ الذَّودُ.

وإِنْ كَانَ جَمْع سلامة لِمُذَكَّرٍ لَمْ تَلْحَقْ التاءُ ، فتقولُ : قام الزيدون ، أو لِمُؤَنَّثٍ لَزِمَتْ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَت الْهِنْدَاتُ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.[٤]

وأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمْعَ السَّلاَمَةِ كَجَمْعِ التكسير فَيُذَكَّرُ عَلَى معنى جمع ويُؤَنَّثُ عَلَى مَعْنَى جَمَاعَة.[٥]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتاء مدخولاها واستعمالاها في الدراسات النحوية : ١٢٨ ، ١٢٩.

(٢) ابن الناظم : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، ١١٥ ، وفي القرآن الكريم : {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ} (الشعراء : ١٠٥) وفيه : {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ}(الأنعام : ٦٦)

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠.

(٥) ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٠٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٤ . وقد ذهب الكوفيون إِلَى جواز إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل إذا أسند إِلَى فاعل جمع مذكر سالم قياساً على جوازه مع جمع التكسير ، والصحيح هو عدم جواز ذلك إذ لم يسمع من كلامهم =

وفصَّل الفَارِسِيّ فَقَالَ : إِنْ وَقَعَ جمع السلامة على مذكرٍ فَيُخبَرُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُذَكَّرِ ، وإِنْ وَقَعَ عَلَى مؤنث فَيُخبَرُ عَنْهُ إِخبَارَ المذكرِ وإخبارَ الْمُؤَنَّث.

وتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ أَنَّ جَمْعَ السَّلامةِ لِلمُؤَنَّثِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ لاَبُدَّ فِيهِ مِنَ التَّاءِ ، وكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ ، وأن اسم الْجَمْعِ لِلْعَاقِلِ تخبرُ العربُ عنه إِخبَارَ المذكرِ.

وأمَّا الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثُ فَإِنْ لزمتِ التَّاءُ فِي فِعْلِ مفرده لزمت فيه نَحو : قامت الهندان ، وإن لَمْ تلزم لَمْ تلزم نَحو : انكَسَرَتْ القِدْرَانِ ، وانْكَسَرَ القِدْرَانِ.

وتَبَيَّنَ مِنْ كلام هذا النَّاظِمِ أَنَّ ما سوى جمع السلامة فِي المذكر من سائر الْجموع تكون التاء فيه كالتاء مع ظاهرِ مفرد مؤنَّثٍ مَجازاً ، يعني : أنها تَجُوزُ ولاَ تَجبْ ، فَعَلَى قوله يَجوز : قَام الهندات ، وقامت الهندات ، وقَامَ الْهُنُودُ ، وقَامَتِ الْهُنُودُ ، وقامت الزُّيُودُ ، وقامَ الزُّيُودُ.

قولُــــهُ :

وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ استَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الجِنسِ فِيهِ بَيِّنُ

تقول العرب : نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، وعَلَّلَ النَّاظِمُ حَذْفَ التَّاء بِأَنَّ الألفَ واللامَ فِيهِ للجنس ، فالجنس لَيْسَ له تأنيثٌ حقيقيٌّ ، فلِذَلِكَ حُذِفَتِ التَّاءُ ، وهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الألفَ واللامَ جنسيةٌ ، وهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.[١]

= ، والقياس النحوي يأباه ، فجمع المذكر السالم فِي قولك : قام الزيدون بمترلة قام زيد وزيد وزيد لسلامة واحده.

(١) واستدل ابن عصفور على أن الألف واللام للجنس بإلحاق الفعل تاء التأنيث جوازاً ولولا ذلك لما جاز حذف التاء مع المؤنث إلا ضرورة أو شذوذاً فقال : " والدليل على أن فاعل نعم وبئس يراد به الجنس أنك إذا أسندهما إِلَى مؤنث جاز إلحاقهما علامة التأنيث وحذفهما فِي فصيح الكلام ، فتقول : نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند ، وبئست المرأة هند وبئس المرأة =

وذهب أبو منصور الجواليقي[١] من أهل بغداد[٢] ، وأبو إسحاق بنُ ملكـون من أهل الأندلس إِلَى أَنَّهَا عهديَّةٌ ، وهُوَ الْمُتَفَهَّمُ من كلامِ الْفَـرَّاءِ[٣] فينبغـي عَلَـى مَذْهَبِ هَؤُلاَءِ أَنْ يبحث عن علة تُجَوِّزُ حَذفَ التَّاءِ من نعْمَ.

وقد ذهب بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ : [كان] ؛ لأن نِعْمَ فِعْل لا يتصرفُ ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ ألا تَرَى أَنَّ : " لَيْسَ " فِعْلٌ لا يتصرف ، ومع ذَلِكَ لا يَجوز : لَيْسَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ.

وقَوْلُهُ : " استحسنوا " يعني أنه لا قُبْحَ فِيهِ ، ولا يريدُ بذَلِكَ أَنَّهُم استحسَنُوهُ عَلَى الإثبات بَلْ الإثباتُ أفْصَحُ وأحْسَنُ ، فنِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، أحسن مـن : نِعْـمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ.[٤]

قَوْلُـــهُ :

والأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ　　　　والأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

= هند ، فدل ذلك على أن المراد به الجنس ، وكأنك قلت : نعم النساء ، وبئس النسـاء ، ولذلك ساغ إلحاق علامة التأنيث وحذفها كما يسوغ ذلك إذا قلت : قام النساء وقامـت النساء ، ولو كان الفاعل لا يراد به الجنس لَم يجز حذف علامة التأنيث إلا في الـضرورة ؛ كما لا يجوز أن تقول : قام المرأة إلا في الضرورة أو في شاذ من الكلام نحو قولك قال فلانة ". انتهى. كلام ابن عصفور في شرح الجمل المتوسط نقلاً عن شرح المقرب " المرفوعات " : ٣٤٠ ، وانظر التاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٣٧.

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحوي اللغـوي صنف شرح أدب الكاتب ، وما تلحن فيه العامة ، وما عرب من كلام العجم وغير ذلـك ، توفي سنة (٤٦٥ هـ) . انظر البغية : ٢/ ٣٠٨ برقم : ٢٠٤٧ ، ونزهة الألباء : ٢٦١.

(٢) نص في نزهة الألباء : ٢٦٢ على أن الجواليقي قال : " وكان يذهب إِلَى أن الألف واللام في نعم الرجل للعهد على خلاف ما ذهب إليه الجماعة من أنها للجنس لا للعهد ".

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٥ ، ٣/ ٣٠.

(٤) قال الأشموني : ٢/ ٥٥ : " ومع كون الحذف حسناً الإثبات أحسن منه ".

ذِكْرُهُ الاتِّصَالَ فِي الْفَاعِلِ والانفصالَ فِي الْمَفْعُول لَيْسَ بِعبَارَة معتادة للنحاة وإِنَّمَا عِبَارتهم أنْ يَقُولُوا : أصلُ الْفَاعِلِ أنْ يَتقدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وأصلُ الْمَفْعُول أنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ الْفَاعِلِ ، ولَمَّا كان الْفَاعِلُ شَدِيدَ التَّعَلُّقِ بالْفِعْلِ تَنزل منه إِذَا كان ضميراً متصلاً بارزاً منزلةَ الْجزء منه فلذَلكَ سَكَّنُوا آخرَ الْفِعْلِ له لئلا يتوالى أربع متحركات فيما هُوَ كالكلمة الواحدة ولَمْ يُوجَدْ كلمة واحدة تتوالَى فِيهَا أَرْبَع متحركات هَكَذَا ذَكَرُوا.[1] / ١٠٦ .

(1) انظر الخضري على ابن عقيل : ١/ ٣٠ ، ٣١.

﴿ أحوال تقديم المفعول على الْفَاعِـــــل ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وقَدْ يُجَاءُ بْخِـــلاَفِ الأصْـــلِ   وَقَدْ يَجِي الْمُفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُجَاء بخلاف الأصل " أيْ يقدم الْمَفْعُولُ ويؤخر الْفَاعِلُ ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الذي يشعر بالتقليل ولَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هَذَا على ثلاثَةِ أقسامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديمُ الْفَاعِلِ وتأخِيرُ الْمَفْعُولِ.

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ وتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ.

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

ونحن نستدرك عليه ما فاته عند ذكره ما ذكر من هَذِهِ الأقسام.

وقَوْلُهُ : " وقد يجيء الْمَفْعُولِ قَبْلَ الْفِعْلِ " أي يتقدم الْمَفْعُول على العامـــل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الْمُشْعِرُ بالتَّقْلِيلِ ، وهَذَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديم الْمَفْعُول على العَامِلِ.

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تقديم الْعَامَل عَلَى الْمَفْعُولِ.

وقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

وإذَا كان فِيهِ هَذَا التقسيم فكيف يقَالُ فِيهِ : " وقد يجـــيء الْمَفْعُـــول قَبْـــل الْفِعْلِ"؟ فالقسم الذي يجب فِيه تقديم الْمَفْعُول على العَامِلِ هُوَ فِي مواضع :[1]

---

(١) قال الشيخ خالد : وأما وجوباً أي وجوب تقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعـــاً ففـــي مسألتين .. انظر التصريح : ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥.

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً لَوْ تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصَالُهُ نَحْو : **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ}** ، فَإِنْ كانَ بِحَيْثُ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَلْزَم اتِّصَالُهُ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ نَحْوُ : الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ ؛ ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَخَّرْتَ : " إِيَّاهُ " لَمْ يلزم اتصالُهُ ولَجاز : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسمَ شرطٍ نَحْو : أَيًّا تَضرِب أَضرِبْ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ اسمَ استفهامٍ نَحو : أيَّ رجلٍ تضربُ ؟ هَـذَا مَـذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وحكَوْا أَنَّ بَعْضَ الْعرب قَدَّمَ العَامِلَ فِي مَنْ الاستفهامية وأعربَهَا ، وذَلِـكَ فِي الاسْتِثْبَاتِ على جِهَةِ الشذُوذِ ، فَقَالُوا : ضربَ مَنْ مِنَّا.

وزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْعَرَبَ تقدمه إِذَا كَانَ الاستفهَامُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ جَرَى ذكرُهُ مِثْل : ضربت زيداً ، فَيَلْتَبِسُ على السامعِ فَيَقُولُ : مَـنْ ضَـرَبْتَ ؟ ، وإِنْ شِـئْتَ : ضَرَبْتَ مَنْ ؟ ولا يكون ذَلِكَ إِلاَّ فِي : " مَا ومَنْ وأيِّ " خاصة ، وحكى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ -أيضاً- فِي : " أين ".

فأما فِي الابتداء فيلزم تأخير العامل عن اسم الاستفهام ، وما ذكره الْكُوفِيُّونَ من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهامِ فِي الاسْتِثْبَاتِ لا يعرفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وقـد سُمِعَ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ كان ماذا بتقديم العامل عَلَى اسْمِ الاستفْهَامِ.

ونَظَّمَ ذلك شَيْخُنَا الأديبُ العَالِمُ أبو الحكم مالك بنُ عبدِ الرحمنِ بن الفـرج الْمَالِقِي الْمَعْرُوف بابن الْمُرَحَّل[1] فِي شَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ ، فأنكر ذَلِـكَ عليـه شـيخُنَا النَّحَوِيُّ الإمام أبو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع القرشي جرياً على قواعد الْبَصْرِيِّينَ ، فَصنَّفَ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أَبُو الْحكم كِتَاباً ، وبَيَّنَ فِيهِ أن ذَلِكَ مِنْ كـلامِ العَـرَبِ وهزئَ بِهِ ، ومِنْ شِعْرِهِ :

(١) توفي سنة (٦٩٩ هـ) كان شاعراً مطبوعاً. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/ ٢٧١.

عَـــابَ قَـــوْمٌ كَـــانَ مَـــاذَا لَيْـــتَ شِـــعْرِي لِـــمَ هَـــذَا
وإِذَا عَـــــابُوهُ جَهْـــــلاً دُونَ عِلْـــمٍ كَـــانَ مَـــاذَا[١]

الرابع : أنْ يكُونَ كَم الْخَبَرِيَّةَ نَحْوُ : كَمْ غُلاَمٍ مَلَكْتُ ، أيْ : كـثيراً مـن الْغُلْمَانِ مَلَكْتُ ، وهَذَا بالنَّظَرِ إِلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى[٢] ، وحَكَى الأخْفَش أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقدم عليها العامل فَيَقُولُ ، مَلَكْتُ كم غلامٍ ، وهيَ لغةٌ رديئةٌ.[٣]

الخامس : أن يكون ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ.

والقسم الذي يجب فيه تقديم العامل على الْمَفْعُولِ هُوَ فِي مواضع :[٤]

أحَدُهَا : أنْ يكونَ العامِلُ غيرَ متصرِّفٍ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ! ، فَلاَ يَجُوز : ما زيداً أحْسَنَ !.

الثاني : أنْ يكونَ الْمَفْعُولُ ضميراً مُتَّصِلاً نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ.

الثَّالِثُ : أنْ يَكونَ العامِلُ صِلَةَ الألفِ واللام نحو : جاءَ الضَّارِبُ زَيْـداً ، لا يَجُوزُ : جَاءَ الزَّيْداً ضَارِبُ ، ولا : جَاءَ زيداً الضاربُ.

الرَّابِعُ : أنْ يَكونَ العَامِلُ مَصْدَراً / ١٠٧ يَنْحَلُّ لِحَرْفٍ مَـصْدَرِيٍّ والْفِعْـلِ نَحْو : أَعْجَبَنِي شُرْبُ زَيْدٍ الْعَسَلَ ، لا يَجُوزُ : أَعْجَبَنِي الْعَسَلَ شُرْبُ زَيْـدٍ ، وفـي إِجَازَتِهِ خِلاَفٌ غَرِيبٌ ، نَقَلَ الجلولي إجازَتَهُ عن الأخفَشِ ، فإن كان مصدراً بدلاً من

---

(١) بيتان من الرمل المجزوء انظرهما وانظر القصة كاملة في بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ٢٧١.

(٢) انظر المقرب لابن عصفور : ٣٤١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ١٦٤.

(٣) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ١٦٤ ، وتوضيح المقاصد : ٤/ ٣٢٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١/ ٤١١ ، ومعاني القـرآن للزجـاج : ٤/ ٢١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٢٩٨ ، والبيان للأنباري : ٢/ ١٥٤ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٨٩.

(٤) انظر التصريح : ١/ ٢٨١.

اللفظ بِالْفِعْلِ فَفِي جوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عليه خلاف نَحْو : ضَرْباً زَيْداً ، أجاز ذَلِكَ الأخْفَشُ والْمُبَرِّدُ ومَنَعَهُ الْفَرَّاءُ.(١)

الخامس : أنْ يكونَ العاملُ صلةً لِحَرْف مصدَرِيٍّ عامل نَحو : يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْداً ، لا يَجُوز : يُعْجِبُنِي أن زَيْداً تَضْرِبَ(٢) ، فإن كان حرفاً مصدرياً ولَيْسَ بِعَامِلٍ جَاز تقديم الْمَفْعُولِ عَلَى العامِلِ دون الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ نَحو : عَجِبتُ مما تضرب زيداً ، فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ، وقِياسُ قول الْكِسَائِيِّ يقتَضِي إجازة تقديمه عَلَى الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ – أيضاً – ؛ لأنه أجاز ذَلِكَ فِي : " أنْ وكَيْ " عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ.

فإن كان حرفاً مصدرياً وهو عامل في الأصل لكنه وقع الفعل الماضي صلته نحو : أعجبني أن ضرب زيدٌ عمراً ، ففي إجازة : أعجبني أن عمراً ضرب زيد نظر ، والظاهر الجواز.

وقياسُ قولِ الْكِسَائِيِّ والْفَرَّاءِ وهشام أنه يَجوز تقديم الْمَفْعُول عَلَى الْفِعْلِ الواقِعِ صلة لـ : " أن " العاملة فيه والفصل بينهما ، فيجوز : أريد أن العسل يشربَ زيْدٌ ، والأصل : أريدُ أنْ يشربَ زَيْدٌ العسَلَ ، لأهم أجَازُوا نَصًّا : أردت أنْ إنْ تَزُرْنِي

---

(١) قال ابن عصفور فِي المقرب فِي هذا الموضع : " وأما تقديم المفعول على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع الفعل فتقول زيداً ضرباً تريد : زيداً اضرب ضرباً ، وإن كان مقدرا بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل أو بما والفعل لَم يجز ذلك لأنه لما تقدر بالموصول عومل معاملته فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول الصلة عليه ". انظر شرح ذلك بالتفصيل فِي المنصوبات من شرح المقرب ص ٢٤٧ وما بعدها (القسم الأول).

(٢) قال فِي الارتشاف : ٢/ ٣٨٩ فِي حديث عن أن : " ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء ".

أزورَك ، بالفصل بالشرط بينهما[١] ، والفصلُ بالْمَفْعُولِ أقرب لأَنَّهُ مُفْرَدٌ ، والـشَّرْطُ جُمْلَةٌ ، والفصل بالْمفردِ أسْهَلُ.

وأجازَ الْكِسَائِيّ تقديم معمول الْفِعْلِ الْمَنْصُوب بـ : " كـي " أو : " أنْ " عليهِمَا فتقولُ : أعجبني زَيْداً أنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو ، وجئت العَسَلَ كَيْ أشْرَبَ ، التقدير : أعْجَبَنِي أنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو زَيْداً ، وجِئْتُ كَيْ أشْرَبَ الْعَسَلَ ، ومنع ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وعامةُ الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، ونقل هذا الناظم في بعض كتبه عن الفراء إجازة ذلك في : " أن " دون : "كي ".

فإن قدَّمْتَ الْمَعْمُولَ بين : " أنْ " أو بين : " كي " فقد قدمنا أنَّ العامِلَ إِذَا كان صلة لحرف مصدري عامل فلا يَجوز ذَلِكَ ، وقد أجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيّ فِي : "كي" دون : " أن " فأجاز : جئت كَيْ العَسَلَ أشربَ ، والأصلُ : جئت كي أشربَ العسلَ.

وإِذَا دَخَلَ عَلَى العامِلِ أداةُ استفْهَامٍ أَوْ أَدَاةُ تحضيضٍ لَمْ يتقدمْ الْمَفْعُولُ عَلَى الأداة نَحو : أيضرب زَيْدٌ عَمْراً ؟ ، وهَلاَّ ضربتَ زيداً.

وأَمَّا لامُ التأكيد فإما أنْ تَكُونَ الْمُصَاحِبَةَ فِي خَبَرِ : " إِنَّ " أو غيرهـا ، إن كانت غيرها لَمْ يجز تقديم الْمَفْعُول عليها نَحو : لأضربن زيْداً ، وإنْ كانت الْمُصَاحبة فِي خَبَرِ إِنَّ جازَ نَحو : إِنَّ زَيْداً عَمْراً لَيَضْرِبُ.

وإِذَا دخلَ عليه : " ما " النَّافِيَةُ فَمَذْهَبُنَا أنه لا يجوز تقديم الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا فـلا يُقَالُ : ماءً ما شربتُ ، تريد : مَا شربتُ ماءً ، وبه تظافرت النصوص ونُقِـلَ عَـنِ الْكِسَائِيّ فِي بابِ الاستثناء الْمُقَدَّمِ أَنَّهُ أجاز : إِلاَّ زَيْداً ما أكل أحَدٌ طعامَكَ ، فَقَـدَّمَ

---

(١) انظر نصه في ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٨٩.

(٢) انظر إجازة الكسائي : جئت كي العسل أشرب ومنع غيره في الارتشاف : ٢/ ٣٩٤.

الْمُسْتَثْنَى على : " ما " النافِيَة[١] فَقِيَاسُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَاز تقديم الْمَفْعُولِ ، وقَدْ سُمِعَ من لسانهم مقدماً على : " ما " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَّةً نَخِيبَ الْفُؤَاد رَأْسَهَا مَا تُقَنِّعُ[٢]

أيْ : مَا تقنع رأسها ، وتَأَوَّلَهُ الْبَصْرِيُّونَ.

وإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاة شرط ، أو كان العامل جوابَ شرط ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تقديم الْمَعْمُول على أداة الشرط لا معمول فِعْل الشرط ولا معمول فعل الجواب فلا يَجُوز : العسلَ إِنْ تَشْرَبْ يغضبْ زَيْدٌ ، ولا : العسَلَ إِنْ يقُمْ زَيْدٌ أَشْرَبْ ، وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ فِيهِمَا.

وقَالَ الْفَرَّاءُ : يَجوزُ تقديم الْمَعْمُول لفعْل الْجَوَابِ على أداةِ الشَّرْط ولَمْ يَجُزْ أَنْ يتقدمَ معمولُ فِعْلِ الشرطِ على الأداة ، وإِذَا دخل عليه : " لا " النافِية فَفِي جواز تقديم معمول الْفِعْل عليها ثلاثَةُ مذاهب :

---

(١) انظره بالنص فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٨.

(٢) البيت من بحر الطويل قائله الأعرج المعني (شاعر مخضرم) من أبيات فِي حوار بينه وبين زوجته بشأن فرسه الذي يكرمه وقد سبق ذكر الشاهد فِي الجزء الأول عند الحديث عن ما العاملة عمل ليس ، وبعده يقول :

وقمت إليه باللجام مُيَسَّراً هنالك يجزيني الذي كنت أصنع

اللغة : الحاسر : المنكشف الرأس ، المشمعل : الجاد السريع ، نخيب الفؤاد : أي ضعيف الفؤاد ، المقنع : لابس القناع.

الشاهد فيه : تقديم المفعول على عامله المقترن بما النافية ولا يجوز إلا عند الكسائي وتأوله البصريون بحذف العامل أو الرواية بالرفع (رأسها ما يقنع) . وانظر الشاهد فِي شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥١ ، والمقطوعة فِي ديوان الحماسة للمرزوقي : ١/ ٣٤٩ (هارون)

مِنهُمْ مَنْ أجَازَ ذَلكَ مُطْلَقاً ، ومِنهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنهُ مُطْلَقاً ، ومِنهُمْ مَـن فَـصَّلَ فَمَنَعَ ذَلكَ إذَا كَانَتْ : " لاَ " جَواب قَسَمٍ نَحْو : واللهِ لا أضْرِبُ زَيْداً ، وأجَازَ ذَلكَ إذَا لَمْ تَقَعْ / ١٠٨ جَوَابَ قَسَمٍ يَجُوزُ : زيداً لا أضربُ وهُوَ الصَّحِيحُ.

فإذا كَانَتْ : " لا " دُعَاءً نَحو : لا رحِمَ اللهُ زيداً ، فَلَمْ أقف فِي ذَلِكَ عَلَى نَصٍّ ، والْقِيَاسُ يَقْتَضِي أنْ يَكُونَ مِثْلَ : " لا " النافية ؛ إلا أنها لا تكون جوابَ قَسَمٍ ؛ لأَنَّ جملة القسم لا تكونُ إلا خبريَّة فيكون الصَّحِيحُ فِيهَا تقديم الْمَعْمُولِ عَلَيْهَا.

وإذَا كَانَ العَامِلُ صِفَةً لِمَوْصُوف لَمْ يَجُزْ تَقْدِيم المعمول على الْمَوْصُـوفِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْراً ، ولا يَجُوزُ : جَاءَنِي عَمْراً رَجُلٌ ضَارِبٌ.

وإذَا كَانَ العَامِلُ مَجْرُوراً فَإمَّا أنْ يكونَ مَجْرُوراً بإضافة أو مَجروراً بِحرفٍ ، إنْ كَانَ مَجْرُوراً بإضافَة لَمْ يَجز تقديم الْمَفْعُولِ على العامل وحْدَه ولا عليه ولا علـى الْمُضَافِ لا يَجوز : هَذَا غُلاَمُ زَيْداً ضاربٍ ، ولا : هَذَا زَيْداً غُلامُ ضاربٍ ، تريـد : هَذَا غُلاَمُ ضَارِبٍ زَيْداً.

وأجازَ بعضُ النحويينَ أنْ يَتقدمَ عَلَى الْمُضَافِ إذَا كَانَ غَيْراً ، فَأجَازَ : زَيْـداً أنَا غيرُ ضَارِبٍ ، حَمْلاً عَلَى : زَيْداً أنَا لَمْ أضْرِبْ ، والصَّحِيحُ الْمَنْعُ ، وأجَازَ الْكِسَائِيُّ تَقْدِيمَهُ فِي نَحْوِ : أنْتَ زَيْداً أوَّلُ ضَارِبٍ ، تريد : أنت أوَّلُ ضاربٍ زَيْداً ، والـصَّحِيحُ الْمَنْعُ.

وإنْ كَانَ مَجْرُوراً بِالْحَرْف فإمَّا أنْ يكونَ زَائِداً أوْ غَيْرَ زائدٍ ، إنْ كَانَ زَائِـداً جَازَ التَّقْدِيم عليه مع حرفِ الجرِّ ، فَيَجُوزُ : لَيْسَ زَيْدٌ عَمْراً بضَارِبٍ ، وفِيه خِـلاَفٌ ضعيفٌ ، وإن كان غيرَ زائدٍ لَمْ يَجز ، فلا يقَالَ : مررت عَمْراً بِضَارِب ، تريد مررت بضارب عمراً.

ويَجُوز تقديم الْمَعْمُولِ على العامل وحْدَهُ بَعْدَ : " مَا " النافية نَحو : مَا زَيْداً أضربُ ، وبَعْدَ أداة الاستفهام نحو : أزَيْداً تضربُ ؟.

فإن كانت أداتُه غيرَ الهمزةِ لَمْ يجز ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ نَحو : مَتَى زَيْداً تَضْرِبُ ، وبَعْدَ أَدَاةِ التَّحْضيضِ نحو : هلا زيدا ضربت ، وبَعْدَ لام التوكيد نحو : والله لعمــراً أضرب ، وإن زيداً لعمراً ضارب ، وبَعْدَ أداة الشرط إِذَا كانت إن بشرط مضي الْفِعْلِ لَفظاً أو مَنْفياً بِلَمْ نَحْو : إن زيداً ضربت أضربه ، وإن زيداً لَمْ تضرب لَمْ أضربه ، ولا يَجوز فِي غير : " إن ولا " إن كانَ الْفِعْل بغير ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ.

وأما تقديمُ المفعولِ المنصوبِ بفعْلِ الجزاءِ عليه فقط ففيه خــلافٌ نحــو : إنْ تضربْ زيداً عمراً أضْرِبْ ، منع ذلك الفراءُ وأجازه الكسائِيُّ وغيْرُه وهو الصحيحُ.

وأمَّا الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ بـــ : " لَمْ وَلَمَّا ولاَمِ الأَمْرِ ولاَ فِي النَّهْيِ " فإنه يَجُــوز تقديمُ مفعولِه على الجازمِ ، فتقول : زيداً لَمْ أضرِبْ ، وعَمْراً لَمَّا أضــربْ ، وعَمْــراً لِتضربْ ، وزَيْداً لاَ تضربْ.

وأما تقديمُه على العامل وحْدَه فلا يَجوز ، وأما الْفِعْل الْمَنْصُوب بــــ : " أَنْ وكَيْ " فتقدَّمَ حكمُ مفعوله ، وأما الْمَنْصُوب بـــ : " لَنْ " ففي تقديم مفعوله على : "لَنْ " خلافٌ الْمَشْهُورُ والصَّحِيحُ جَوَازُهُ[١] ، ونقل الْمَنْع عن علــي بــن ســليمان الأَخْفَشُ الأصغر.[٢]

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٢ ، والأخفش الأصغر هو أبو الحسن علي بــن ســليمان النحوي كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً وشعراً ونحواً ، صنف كشف المشكل فــي النحو وغيره ، وتوفي سنة ٥٩٩ هـــ. ينظر البغية : ٢/ ١٦٧ ، ونشأة النحو : ١٣٩ - ١٤٠ ، وقد عملت فيه رسالة بعنوان : الأخفش الأصغر حياته وجهوده (د/ محمد حسين عبد العزيز)

وإما على عامله نحو : لنْ زَيْداً أَضْرِبَ ، فمَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ[١] ، وأجاز الْكِسَائِيّ ذَلِكَ ، وأمَّا الْمَنْصُوبُ بِـــ : " إذنْ " فَلاَ يَجُوز تقديم مفعوله على : " إذن " لا يَجوز : صاحبك إذَنْ أكرمَ ، وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ عَلَى اختلاف عنهما فِي وجوبِ رفع الْفِعْلِ وجَوَازِهِ ، وأما على العامل وحْدَه فلا يجوز نحو : إذن صـــاحبك أكرم ، وأجاز ذَلِكَ هشامُ والْكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ.[٢]

ومما تقتضي القواعدُ فِي أنه لا يَجُوزُ تقديمه عليه : " فاء الجواب " نحـــو : إنْ تأتِ عمْراً فأَنَا ضَارِبٌ ، وحرف العطف نحو : جَاءَنِي قائِمٌ عَمْراً وضارب زيدٌ ، تريد : وضارب زيدٌ عمْراً.

و : " ألا وأما " نَحو : عَمْراً ألا زَيْدٌ ضارب ، وبكراً أما زَيْدٌ قاتِلٌ ، وحرفُ النِّدَاءِ نَحو : زيداً يَا ضَارِباً ، و : " أيْ " للتفسير نَحو : جاءِني حاسٌ عمرا أي قاتلٌ عمراً ، فلا يجوز : عمراً أي قاتل ، و : " واو " الحال نَحو : جاء زيدٌ بكراً وعمـــرو ضارب ، و : " واو مع " نَحو : قمت عمراً وزيدٌ ضاربٌ ، ونحو : ســـرت عمـــراً وقاتلاً ، و : " حتى " نحو : سِرْتُ الوجوه حتى الشمس مسودة ، أي ســـرت حـــتى الشمس مسودة الوجوه. / ١٠٩

قولـــــه :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُـــذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

مِثَالُ خَوْفِ اللَّبْسِ : ضربَ موسى عيسى ، ويزول اللبسُ بلفظ مبين نَحو : ضربَتْ موسى سعدى ، ونحوُ : ضربَ موسى العاقِلُ عيسى الأَحْمَقَ ، أو مَعْنى نَحْو :

---

(١) قال فِي الارتشاف : ٢/ ٣٩١ ، فِي حديث عن لن ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها فِي الاختيار.

(٢) انظر تفصيل ذلك فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٩٧ ، ٣٩٨ . يقول أبو حيان : نحو زيداً إذن أكرم جاز ذلك عن الكسائي والفراء إلا أن الفراء يبطل علمها والكـــسائي يجيـــز الإبطـــال والإعمال ولا نص عند البصريين أحفظه فِي ذلك والذي تقتضيه قواعدهم المنع.

أَكَلَ كُمَّثْرَى موسى ، أو قرينةِ إشارةٍ أو غيرِهَا نَحْوُ : ولدَتْ هَذِهِ هَذِهِ ، يُشِيرُ إِلَى صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ.

ومِثَالُ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ : ضربتُ زيداً ، وإِنَّمَا قَالَ : " غير منحصر " احترازاً من نحو : ما ضَرَبَ زَيْداً إلا أنَا ، فأنَا فَاعِل مضمر ، وعبارةُ أصحَابِنَا أنْ يَقُولُوا : يَجِبُ تَقْدِيم الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ ضَمِيراً مُتَّصِلاً ، وذَكَرَ فِي هَذَا البيْتِ أَنَّهُ يؤخر الْمَفْعُول فِي هذين الْمَوْضِعين.

وكذَلِكَ – أَيْضاً – يؤخرُ إِذَا كان العاملُ مصدراً ينحَلُّ بِحرفٍ مَصْدَرِيٍّ والْفِعْلِ مُضَافاً لِلْفَاعِلِ نَحو : يعجبني شُرْبُ زيد العسل ، فلا تقول : يعجبني شُرْبُ العَسَلَ زيْدٍ ، فأمَّا قِرَاءَة ابن عامر :[1]{قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ}[2] بتقديم الْمَفْعُول عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضَاف إليه الْمَصْدر فَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ ، وتَأَوَّلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

والصَّحِيحُ إجراءُ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ فلا يمكنُ الطعْنُ فيهَا، والتَّأْوِيلُ خِلَافُ الأصْلِ ، وقد وجَدْنَا نَظِيرَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً ، والْقِرَاءَةُ تأتي على الأفْصَحِ والفَصِيحِ عَلَى الْكَثِيرِ وعَلَى الْقَلِيلِ ، قَالَ الطِّرِمَّاحُ :[3]

---

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر ، توفي سنة (١١٨ هـ) طبقات القراء : ١/ ٤٢٣ وما بعدها.

(٣) من الآية : ١٣٧ من سورة الأنعام والقراءة في البحر المحيط : ٤/ ٢٢٩ ، ومعجم القراءات : ٢/ ٣٢٢.

(٤) قائله هو الطرماح بن حكيم الطائي من قصيدة يصف فيها قطيعاً من بقر الوحش يحميه ثوره . انظر البيت في شرح التصريح : ٢/ ٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٧ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والإنصاف : ٤٢٨.

اللغة : قوله : " بحوزي المراتع " الحوزي بضم الحاء المهملة وكسر الزاي المعجمة وهو الثور الذي يرأس القطيع ، و: " المرتع " موضع الرتع من رتع إذا أكل ما شاء ، قوله : "لَم ترع" =

يَطُفْنَ بِحُوْزِيّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الْكَنَائِنِ

وقَالَ آخَرُ :(١)

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَــةً ... فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَــادِلِ

وقال آخر :(٢)

= من الروع وهو الخوف والفزع ، وأراد بالبوادي : البوادر ، قوله : " من قرع القسي " من قرعت الشيء إذا ضربته ، والقسي جمع قوس ، و : " الكنائن " جمع كنانة ، وهي الجعبة التي يجعل فيها السهام.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بين المصدر المضاف وهو " قرع " وفاعله المضاف إليه وهو "الكنائن " بالمفعول وهو قوله : " القسي ".

(١) لَم أقف على اسم قائله وهو من الطويل ، وقد نسب لبعض الطائيين فِي شرح عمدة الحافظ : ٤٩١ ، وفِي شرح التصريح : ٢/ ٥٧ ، والمعجم المفصل فِي شواهد النحو الشعرية : ٧٧١ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٢٦ ، والأشموني : ٢/ ٢٧٦.

اللغة : قوله : " عتوا " من عتى يعتو إذا تكبر وأفسد ، قوله : " إلَى السلم " بكسر السين أي إلَى الصلح ، و: " البغاث " بتثليث الباء الموحدة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، و : "الأجادل" جمع أجدل وهو الصقر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " سوق البغاث الأجادل " حيث قدم المفعول على الفاعل وعاملهما مصدر مضاف للفاعل.

(٢) قائله هو عمرو بن كلثوم وهو من الرجز المسدس ، ولَم أعثر عليه فِي ديوانه وهو بلا نسبة فِي شرح الأشمونِي : ٢/ ٢٧٦ ، وينظر المعجم المفصل فِي شواهد النحو الشعرية : ١١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٨ ، ابن الناظم : ١٥٨ ، والشاهد : ٦٨٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " الماذي " والماذية بالذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف ، وهو الصافِي والخالص من الدروع ، و : " القوانس " جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد ، قوله : "فداسهم" من الدوس والدائس فاعل منه.

والاستشهاد فيه : فِي قوله : " دوس الحصاد الدائس " فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول به وقع بين المضاف وهو الدوس والمضاف إليه وهو الدائس.

وَحَلقِ الْمَــاذِيِّ وَالْقَــوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ

وقال أبو جندل الطهوي [١] [في وصف جراد] : [٢]

يَفرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَــافِجِ بِالْقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنَ الْمَحَــالِجِ

وأنشد ثعلب :

.... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَــرٍ حَــرَامٌ [٣]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة في نسخة الرباط.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لأبي جندل الطهوي من أرجوزة يصف بها الجراد ، وانظر الشاهد في شرح عمدة الحافظ : ٤٩٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ١١٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٧٨ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني الشاهد : ٦٧٩.

اللغة : قوله : " الكنافج " بضم الكاف وتخفيف النون وكسر الفاء وهو الممتلئ ، و : "القاع" المستوي من الأرض وكذلك القيعة ، و : " المحالج " جمع محلج بكسر الميم وهو الآلة التي يحلج بها القطن.

والشاهد فيه واضح كالسابق ، وقد أنشده أبو حاتم في كتاب الطير :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن بالمحالج

بزيادة الباء في قوله : " بالمحالج " فحينئذ لا استشهاد فيه لأن الفرك حينئذ يكون مضافاً إِلَــى القطن من إضافة المصدر إِلَى مفعوله.

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة للأحوص الأنصاري يهدد فيها مطراً ويطلب منه طلاق امرأته وفيها عدة شواهد نحوية وصدر الشاهد قوله :

فإن يكن النكاح أحل شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرام

ويستشهد به في روايات ثلاثة في مطر :

بالنصب : مفعولاً به للمصدر والمصدر مضاف للفاعل.

بالرفع : فاعلاً للمصدر والمصدر مضاف للمفعول.

بالجر : وهو موضع الشاهد هنا بإضافة المصدر للفاعل ثم تقديم المفعول عليه.

والبيت في التصريح : ٢/ ٥٩ ، والأشموني : ٢/ ٢٧٩ ، وشرح التسهيل : ٣/ ٢٧٨.

بخفْضِ : " مطرٍ " ، ورَوَى الكسائيُّ :[١]

تَنفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفُ

وأنْشَدَ الأخفشُ :[٢]

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وَلِجَوَازِ ذَلِكَ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ كجزء من العامل فيه ، فكأَنَّهُ لَمْ يفصلْ بَيْنَهُمَا ؛ لأَنَّ رتبته التَّقْدِيمُ واقتضاؤُهُ أَشَدُّ مِن اقتضائه للمفعولِ ، وإِذَا كَانَ مِنْ لِسَانِهِمْ مَسْمُوعاً ولَمْ يكُنْ بالقِيَاسِ مَدْفُوعاً كَانَ جَدِيراً أَنْ لا يكونَ مَمْنُوعاً.

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق وليس في ديوانه وهو في وصف ناقة سريعة . وانظره في الإنصاف : ٢٧ ، والخزانة : ٤/ ٤٢٤ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٢٨ ، واللسان : "صرف" ، والمقتضب : ٢/ ٢٥٨ ، وهو في ابن الناظم : ١٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣/ ١٠٢ "صبيح" ، والشاهد رقم : ٧١٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تنفي " من النفي ، و : " الهاجرة " وقت اشتداد الحر في وقت الظهيرة ، و: " الدرهم الفارسي " معرب وكسر الهاء لغة وربما قالوا درهام ، قوله : " الصياريف " جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء.

الاستشهاد فيه : كالذي قبله وهو تقديم المفعول على الفاعل مع أن عاملهما مصدر مضاف للفاعل.

(٢) أنشد الأخفش هذا البيت ولَم يعزه إِلَى أحد ، وهو من مجزوء الكامل . ينظر الإنصاف : ٤٢٧ ، وتخليص الشواهد : ٨٢ ، والخزانة : ٤/ ٤١٥ ، والخصائص : ٢/ ٤٠٦ ، وابن يعيش : ٣/ ١٨٩ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٧٦ ، ومجالس ثعلب : ١٥٢ ، والمقرب : ١/ ٥٤ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني شاهد : ٦٨٤.

اللغة : قوله : " فزججتها " بالزاي المعجمة وبالجيمين يقال : زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعنته بالزج ، قوله : " القلوص " بفتح القاف الشابة من النوق كالفتي من الرجال ، و : " أبو مزادة " كنية رجل.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بالقلوص بين المضاف وهو زج والمضاف إليه وهو أبي مزادة.

قولـــــه :

وَمَا بِــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَــا انْحَـــصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقُولُ : مَا حُصِرَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بإلاَّ أو بِإِنَّمَا أَخِّره نحو : ما شَرِبَ زَيْـــدٌ إِلاَّ الْعَسَلَ ، ومَا شَرِبَ الْعَسَلَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وإِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، وإِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وإِذَا ظَهَرَ قَصْدٌ لِحَصْرِ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ الأداة كـــان تقـــديمُ الْفَاعِلِ الْمَحْصُور وتقديم الْمَفْعُولِ المحصور.

وهَذَا الذي قالَهُ فِيهِ خِلافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّكَ إِمَّا أَنْ تقصدَ حصرَ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُول أو حصرهما معاً ، فَإِنْ أَرَدْتَ حصرَ الْفَاعِلِ أو حصر الْمَفْعُولِ فَإِمَّـــا أَنْ يَكُونَ الْحَصْرُ بِإِنَّمَا أو بحرف نَفْيٍ وَإِلاَّ. / ١١٠

فإن كان بِإِنَّمَا فأَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى وجوب تأخير الْمحصور مِنْهُمَا وتقديم غير المحصور ، فتقولُ فِي حصر الْفَاعِلِ : إِنَّمَا شرب العَسَلَ زَيْدٌ ، وذَلِكَ إِذَا لَـــمْ يَكُـــنِ لِلْعَسَلِ شَارِبٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ مَشْرُوبَاتٌ غَيْرُ الْعَسَلِ.

وتقول فِي حصر الْمَفْعُولِ : إِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، إِذَا لَـــمْ يَكُـــنْ لِزَيْـــدٍ مَشْرُوبٌ إِلاَّ الْعَسَلَ ، وجازَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَسَل شَارِبُونَ غَيْرُ زيد.

وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ما يُخَالِفُ ظاهِرُهُ نقلَ هَذَا الإجماعِ فَقَالَ بَعْدَ مَا ذكر حصر الْفَاعِلِ بإلاَّ ، وحصره بِإِنَّمَا وتمثيلهما ما نصه : ولا خلافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فـــي وُجُوبِ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ إِلاَّ الْكِسَائِيَّ فإنه أجازَ تقديمَ الفاعِلِ وإِنْ كَانَ مَقْرُونـــاً بإِلاَّ (١) انتهى.

---

(١) احتج الكسائي على عدم تأخير الفاعل المحصور بإلاّ بقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبأ بطلاً

وقوله :

نبئتهم عذبـــوا بالنـــار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار

انظر شرح التصريح : ١/ ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

وينْبَغي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى مسألةِ الْحصر بِإِلاَّ ، فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ بِحَـرْفِ نَفْيٍ وإلاَّ فَثلاثَةُ مَذَاهِب :

ذهب الْبَصْرِيُّونَ والْفَرَّاءُ وابْنُ الأَنْبَارِيِّ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَقْـرُون بإلاَّ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، وإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ جَازَ تَأْخِيرُهُ.(١)

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَبُو مُوسَى(٢) والأستاذ أبو علي إلى أنه ما قرن مِنْهُمَا بِـإِلاَّ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ.(٣)

وذَهَبَ الْجَزُولِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَا حصر مِنْهُمَا بِإِلاَّ جازَ تَأْخِيرُهُ كحاله لَوْ لَمْ يَكُـنْ مَحْصُوراً.(٤)

والذي قاله النَّاظِمُ لَيْسَ شيئاً مِنْ هَذهِ الْمَذَاهب الثلاثة ؛ لأنـه سَـوَّى بـيْنِ المحصور بإلاَّ أو بإِنَّمَا من فَاعِلٍ أو مفعولٍ فِي التأخير ثم قَالَ : " وقد يسبق إن ظهـر قصد " ، وقد ذكرنا الإجماع على أن ما حصر بإِنَّمَا وجبَ تأخيرُهُ فلا يـسبق ظهـر قصد أو لَمْ يظهرْ ، وأن من أجاز ذَلِكَ فِي الْفَاعِـلِ الْمَحْـصُور بـإِلاَّ أو الْمَفعُـول الْمحصور بِها لَمْ يشترط فِيه ظهور القصد ، بَلْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطْلَقاً سواء أظهر قصد أو لَمْ يظهر.

وإِنْ أردتَ حصْرَهما معاً فلا يتصورُ ذَلِكَ فِي إِنَّمَا ؛ لأنَّ تقدمَ أحدهما مما يدلُّ على عدمِ الْحصرِ فيه ، وتأخير أحَدهما مما يدل على حصره فَلَيْسَ لَنا صورةٌ تقـضي حصْرَهما معاً ، فَإِذَا قُلْت : إِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زيدٌ دَلَّ عَلَى حصر الْفَاعِلِ.

---

(١) انظر تفصيل ذلك كله فِي شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ (د. علي فاخر) ، وجـاء فـي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ما نصه : نقلاً عن بهاء الدين بن النحاس : أن النحاة أجمعـوا على أنه متى أريد الحصر فِي واحد منهما وجب تقديمه وتأخير الآخر.

(٢) المقدمة الجزولية : ٥٠ ، ٥١ ، وفيها يقول :" فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به أو مقرون بإلاَّ أو فِي معنى المقرون بإلا وجب تأخيره ".

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٥٩٠ وما بعدها.

(٤) لَم أعثر على هذا القول فِي المقدمة الجزولية . انظر ٥٠ ، ٥١ ، والذي فِي شرح المقرب لابن عصفور أن هذا مذهب الكسائي وذكر استدلال الكسائي على مذهبه بأربعة أبيات شعرية . انظر شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ – ١٥٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

وإِذَا قلْتَ : إِنَّمَا شرب زَيْدٌ العَسَلَ دَلَّ عَلَى حصر الْمَفْعُولِ ، وإِنَّمَا يتــصور ذَلكَ فِي حَرْف النَّفْي وإلا فتقولُ إِذَا أَرَدْتَ حصرهما معاً : ما ضرب إلاَّ زَيْدٌ عَمْــراً ، أو مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ فتؤخرهما بَعْدَ إِلاَّ ، والْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَداً إِلاَّ زَيْدٌ عَمْراً.

وأَكثرُ مَنْ تكلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة إِنَّمَا تعرض لحصر الْفَاعِلِ فَقَــطْ وحــصر الْمَفْعُولِ فَقَطْ لاَ لِحَصْرِهما معاً ، وفِي كلام النَّاظِمِ إجمال لأن قَوْلَهُ : " وَمَــا بِــإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ " يحتمل من فَاعِلٍ أو مفعول أو منْهُمَا ومع كــل واحِــدٍ مِــنْ هَــذِهِ الاحتمالات لا يُتَصَوَّرُ الْحكم الذي ذكر بَعْدَ ذَلِكَ.

قولــــه :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَــرْ وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ

إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَه فإما أن يَعُودَ عَلَى ما بعده من مفعول لَفْظاً ورتبة نَحْو : ضرب غلامُهُ زَيْداً ، فالْجُمْهُورُ عَلَى وجوب تأخير الْفَاعِلِ هنا[1]، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الجواز[2]، وقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمْ وله وجه من القياس[3]، وإليه ذهب ابن جني[4] وتبعه هذا الناظم.[5]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٥ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٢٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٥٨ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٦٦ ، وعلة تأخير الفاعل أن يعود الـضمير على متقدم في اللفظ.

(٢) هو قول الأخفش والطوال وابن جني ونسبه أبو حيان لابن مالك . انظر مغني اللبيب : ٢/ ٤٩٣ وأوضح المسالك : ٢/ ١٢٥ ، وارتشاف الضرب : ٣/ ٣١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٧٢ والتصريح : ١/ ٢٨٣ ، والخصائص : ١/ ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١/ ٦٦ . ومن شـواهده قوله : جزى ربه عني عدي بن حاتم ، وقوله : **كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد.**

(٣) أي يقاس على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) الخصائص : ١/ ٢٩٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٥.

والْمُخْتَارُ مَذْهَبُ الْجمهور ؛ لأنه لا يحفظ ذَلِكَ فِي نثـر ؛ إِنَّمَا جَـاءَ فِـي الشِّعْرِ ، ويحتمل التأويل.[1]

أو عَلَى ما بَعْدَهُ مِنْ مضاف لِلْمَفْعُولِ نَحْو : ضرب غلامُهَا عَبْدَ هِنْد ، ففيـه خلاف – أيضاً – مِنْهُمْ من جوز تقديم الْفَاعِلِ ، ومِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ تَأْخِيرَهُ ، وإما أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا بَعْدَه لَفْظاً لا رُتْبَةً نَحْو : ضرب غلامَهُ زَيْدٌ ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ باتفاق.

وإِذَا عَادَ الضَّمير المتصل بأَحَدهمَا عَلَى ما قَبْلَهُ فإما أن يعود على ما قبله لَفْظاً ورتبة نَحو : ضرب زَيْدٌ غلامَهُ ، أو لَفْظاً لا رتبة نَحْو : ضَرب زَيْداً غَلامُهُ ، أو على مضافٍ للمفعول نَحْو : ضَربَ غلامَ هِنْدٍ سيدُهَا فكل ذَلِكَ جَائِز.

ومن المسائل التِي يختلف فيها تأخير الْفَاعِل والْمَفْعُول : / ١١١ ضرب القومُ بَعْضَهُمْ بَعْضاً ، فهنا يَجِبُ تأخير الْمَفْعُولِ ، وضرب القومَ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ ، فهنا يَجِبُ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ.

*****

---

(١) انظر ضرائر الشعر : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن الحاجـب : ١/ ١٦٠ ، ١٦١ ، وابن يعيش : ١/ ٧٦ ومن التأويل أن الضمير يعود على الجزاء المفهوم من الفعل.

﴿ النائب عن الْفَاعِـــــل ﴾

يقول ابن مالك :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَــنْ فَاعِــلِ فِيمَا لَهُ كَنِيــلَ خَيْــرُ نَائِــلِ

لَمْ يذْكُرْ حَدَّ الْمَفْعُولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[١] ، ويعني بقَوْله : " فِيمَا لَهُ " من رفعه لَفظاً نَحْو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، أو نيَّةً نَحْوُ : ضُرِبَ مُوسَى ، أو حُكْماً نَحْو : ضُرِبَ هَذَا ، أو موضعاً : مَا ضُرِبَ من رَجُلٍ.

وفِيمَا لَهُ[٢] من امْتِنَاعِ تَقْدِيمِه فَلاَ يَجُوز : زَيْدٌ ضُرْبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لا يَجُوز : زَيْدٌ قَام ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعلاً مُقَدَّماً ، وقد تقـــدم الخلاف فِي جواز تقديم الْفَاعِل عَلَى الْفِعْلِ ، وقياسُ قول الْكُـــوفِيِّين جـــواز تقـــديم الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِله على الْفِعْلِ كَالْفَاعِل.

فَإِنْ كان الْمَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَجْرُوراً بحَرْف الْجَرِّ نَحْو : بزَيْد سِيرَ ، فَقَدْ حكَى أَبو جعفر النحاس الاتفاق على منع ذَلِكَ[٣] ، وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هِـــيَ جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ[٤] ، وفِيمَا لَهُ مِن امْتِنَاعِ الْحَذْفِ ، فَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُول الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لاَ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِل ، وقد تقدم خلاف الْكِسَائِيِّ فِي جـــواز حذف الْفَاعِلِ فِي بَابه.[٥]

---

(١) وحده كما فهم من تعريف الفاعل : المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم مصوغ للمفعول .

(٢) الضمير هنا يعود على الفاعل ويقصد فيما للفاعل من أحكام من رفعه وامتناع تقديمه وامتناع حذفه وجواز إضماره.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٢ ، والارتشاف : ١/ ٥٢٧ ، قال أبو حيان : " وعلة ذلك عند البصريين نيابته عن الفاعل وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم ".

(٤) يقصد به ابن اصبغ . التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٢.

(٥) التذييل والتكميل : ٦/ ٢١٧ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ١٨٢ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : =

وروي جَوَاز حذف الْمَفْعُول الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه عن الْفَرَّاءِ نَـصًّا فَأَجَـازَ : ضُرِبَ ضَرْباً عَلَى حَذْفِه[1] ، وفيما له من جواز الإضمار نحو : زَيْدٌ ضُرِبَ.

وقولُ النَّاظِمِ : " ينوبُ مفعولٌ به عن فَاعِلٍ " لَيْسَ هَذَا فِي كل فِعْلٍ ؛ إذ قد لا يكون للفِعْلِ مفعول به ألبتة ، وإِنَّمَا يكون ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مفعول به.

وقَوْلُهُ بأنه ينوب يُشْعِرُ بأن الأصل هُوَ الْفَاعِل ، وأن هَذَا نَائِبٌ عَنْهُ ، وهَذَا فيه خلاف فَمَذْهَبُ جمهور الْبَصْرِيِّينَ أن الأصل هي جملة الْفِعْل والْفَاعِلِ ، وأَنَّ الْفَاعِـلَ حُذِفَ وَأُقِيمَ مَقَامه أحَدُ ما يَذْكُرُ وأن ذَلِكَ لَيْسَ بصيغة مستقلَّة بَلْ مغيرة مـن بـاب الْفَاعِلِ ، وذهب الْكُوفِيُّونَ والْمبردُ إِلَى أَنَّهَا مستقلة غير مغيرة من باب الْفَاعِلِ وقـد نسب هَذَا إِلَى سيبويه.[2]

قولـــه :

= ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢١ – ١٢٤ ، ومعـاني القـرآن للزجاج : ٣/ ٣٧٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢/ ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ٤٩٧ ، والمحرر الوجيز لابن عطية : ٤/ ٦٩ ، وإعـراب القـرآن للنحـاس : ٣/ ٦٠ ، والمقتضب للمبرد : ٤/ ٧٧ ، وينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٥/ ٣٠٧ ، والدر اللقيط لتلميذ أبي حيان : ٥/ ٣٠٧.

(١) قال أبو حيان : " ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين أنه لا يجوز بنـاء الفعـل للمفعول إذا لَم يكن له معمول غير الفاعل فلا يجوز فِي : جلس زيد : جُلِسَ ، ولا فِـي : ظرف زيد : ظُرِفَ ، وما نسبه الزجاجي إِلَى سيبويه من إجازة ذلك غلط ، وزعم الكسائي وهشام أن ذلك يجوز على أن فِي الفعل مجهولاً يحتمل المصدر والزمان والمكان ولَم يعلم أيها هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه ". انظر التـذييل والتكميـل : ٦/ ٢٣٤ ، وقال فِي موضع آخر : وقد وجدت فِي لسان العرب ما يشهد بجواز جلس وقعـد مبنياً للمفعول دون أن يسند إِلَى شيء فِي اللفظ والفعل لازم ، قال الشاعر :

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل　　　　يسؤك .... ألخ

(٢) انظر ذلك فِي ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢/ ١٩٥ ، وشرح الجمل : ١/ ٥٤٠.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

ذكَرَ شَيْئاً مِنْ كَيْفِيَّةِ بناء الْفِعْلِ ، ولَمْ يَذْكُرْ شَرطَ جواز بناء الْفِعْلِ وشرطه : أن يكون مُتَصَرِّفاً تَامًّا ، أما التصرف فلا خلاف فِيه فلا يَجوز بناء فعل التعجب وما أشبهه.[١]

وأما التمامُ ففيه خلافٌ ، وذَلِكَ فِي : " كَانَ وأَخَوَاتِهَا " غير ما لَمْ يتصرَّفْ منها ، فَذَهَبَ الْجُمْهُور إِلَى جواز بنائها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٢] ، وذهب الْفَارِسِيّ ومن وافقه إِلَى الْمَنْعِ.[٣]

والذين أجازوا ذَلِكَ اختلفُوا فيما يُقَامُ مقَامَ اسمها إِذَا حُذِفَ فقيل : الخبر وهُوَ قول الْفَرَّاء ، فأجَازَ فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائماً كين قائم[٤] ، وقيل ظرفٌ أو مجرورٌ يكون معمولاً لِلْفِعْلِ فيحذف الاسم ، ويحذف بحَذْفه الْخبر ضرورة أنه لا يوجد حكم بغير محكوم عليه ، ويقَام ذَلِكَ الظرف أو الْمَجْرُور مقَامه ، فإِذَا قلت : كان فِي الدار قائماً ، جَازَ أن تقول : كين فِي الدار.[٥]

وباقي الأفعالِ يجوزُ بناؤُها للْمَفْعُولِ إلا قَالَ : ومَا فِي معناها إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْمُولٌ فِي اللفظ إلا الجملة ، و : " ظَنَّ وأَخَوَاتها " إذا سدت أَنْ وأَنَّ مَعَ معموليها مسد مفعوليها ، فهل تبنى على كل حال أو فِي بعض الأحوال ؟ فِي ذلك خلاف :[٦]

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٥.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، وقال فِي رده ولما رأى الفارسي أن بناءها يؤدي إِلَى ما ذكره الفراء وإِلَى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ورده على الفراء بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إِلَى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا فِي اللفظ ولا فِي التقدير ".

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٤ ، ونص على أنه قول السيرافِي ورده بقوله : لأن كان الناقصة وأخواتها لا مصدر لها.

(٦) انظر تفصيل ذلك فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٩ وما بعدها.

ذهب / ١١٢ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أن قَالَ : إن عَمِلَتْ فِي جملة اسمية فِيهَا ضَـــمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ بِقَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ أَبُوهُ منطلقٌ ، فلا يجوز أنْ يبنى ، لا يقَالُ : قيل أبوه منطلق ، أو لا ضمير فِيها جاز نَحو : قَالَ زَيْدٌ عمرو منطلق ، فيجـــوز : قيـــل عمرو منطلق ، والجملة فِي موضع مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعلُه ، أو فِي جملة فِعْلِيَّة فِيهَا ضَمِيرُ غَيْبَةٍ يَعُودُ عَلَى فَاعَل قَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ يَقُوم ، بَنَيْتَهُمَا مَعاً ، فَقُلْتَ : قِيلَ يقَام ، أو ضمير غير غائب يَعُودُ على فَاعِل قَالَ نَحو : قَالَ زَيْدٌ أقوم ، جـــاز أن تـــبنى قَـــالَ لِلْمَفْعُول ، ولك الخيارُ فِي بناء الثَّاني أو تركه على حاله فتقول : قيل أقوم ، وقيـــل يقَام أو لا ضمير فِيهَا يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ قَالَ نَحْو : قَالَ زيْدٌ قَام عمرو ، بنيـــت قـــال فتقول : قيل قَام عمرو ، والجملة فِي موضع مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وذهبوا أيضاً فِي ظن[١] إِلَى أهَا إذا سدت أنْ وصلتها مسد معموليها إِلَى مثل التفصيل فِي قال ، فقالوا فِي : ظَنَّ زَيْدٌ أن يقوم عمرو ، ظن أن يقوم عمرو ، وفـــي ظَنَّ زَيْدٌ أن يقوم ، ظُنَّ أن يقام بِبِنَائِهِمَا مَعاً ، وفِي ظَنَنْت أنْ تَقُومَ ظُنَّ أنْ تَقُومَ وظُنَّ أنْ يقام.

وإِذَا سدت أنَّ وصلتها مسد الْمَفْعُولَيْن فإما أن يكون فيها ضمير غائب يَعُودُ عَلَى فاعل ظن أو لا يكون ، إن كان نَحو : عَلِمَ زَيْدٌ أنه منطلق ، لَمْ يَجُـــزْ بِنَـــاؤُه للمفعول ، فلا يَجُوز : عُلِم أنه منطلق ، وإن لَمْ يكن نَحو : عَلِمَ زَيْدٌ أن عمراً قائم ، وعلمت أَنِّي قائم ، وعلمت أنَّكَ قائم جاز البناء فتقول : عُلِمَ أنَّ عمراً قائم ، وعُلِـــمَ أَنِّي قائم ، وحيث يبنى الثَّانِي لبناء الأول فالْفَـــرَّاءُ يقول : الْفِعْل فارغ ، والْكِـــسَائِيّ يقول : فيه ضمير مجهول[٢] ، وسيأتِي تفسير الْمَجْهُول.

---

(١) انظر تفصيل هذا الحديث فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٥٦٠.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٦٠.

وغيرُهما من الْكُوفِيِّين يقول : فيه ضمير المصدر[١] ووافق الْبَصْرِيُّونَ الْكُوفِيِّين فيما ذهبوا إليه فِي : " قال " وما فِي معناها ، وظن وأخواهّا على التَّفْـصِيلِ الـذي ذكرناه إلا فيما أدى إلى إقامة الجملة مَقَامَ الْمَفْعُول الذي لا يُسَمَّى فَاعِلُه فإن ذَلِكَ لاَ يَجُوز عندهم ، بَلْ يكون المقام ضمير المصدر المستتر فِي الفعل لا الجملـة ، وتكـون الجملة تفسيراً لِذَلِكَ الضَّمير وإلا فيما أدى إِلَى تغيير الثَّانِي وجُوباً أَوْ جَـوَازاً لأجـل تغيير الأول فلا يَجوز.

وقوْلُهُ : " وَالْمُتَّصِلُ بالآخر اكسرْ فِي مضي " لَيْسَ هَذَا عَلَى إطلاقِـهِ ؛ لأنَّ الْفِعْلَ إِذَا كان مضاعفاً ففيه تفصيل ، فمنه ما يكون مكسوراً ومنه ما يكـون غـير مكسور بل مدغماً فنقول : الْمضاعف إما أن يكون ثلاثياً أو أزْيد ، إنْ كَانَ ثلاثيـاً فإما أن يفك فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ فيُفَكُّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ نَحْو : مُشِشَ فِي الـدَّارِ[٢]، أو يدغم فيه فيدغم فِيه لِجَواز نَحْو : رُدَّ فِي رَدَّ.

ومن العرب من يقول : رِدَّ بنقْلِ كسرةِ العينِ إِلَى الفاءِ وهي لغةٌ فِي بني تمـيم ومَنْ جاورَهم[٣] ، وقال صاحبُ رُؤُوسِ الْمَسَائِل : الْمشهُورُ من مَذْهَبِ الْجُمْهُور فِي بناء الْفِعْل الْمَاضِي الثلاثي الصَّحِيح لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ ويكسر ثانيـه ، وأجاز بعضُ الْكُوفِيِّين كَسْرَ الأوَّلِ من الْمضاعفِ إِذَا وَجَبَ الإدغامُ ، وأجازَهُ قطرب فِي غَيْرِ الْمضاعف من الصَّحِيحِ إِذَا أسكنت العين. انتهى.[٤]

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٢٨ ولعله يقصد بذلك مذهب هشام.

(٢) فِي الصحاح (مشش) : ومششت الدابة بالكسر مششاً وهي شيء يشخص فِـي وظيفهـا (ساقها) حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح وهو أحد ما جاء على الأصل.

(٣) وقد قرئ : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا} (يوسف : ٦٥) وانظر المحتسب : ١/ ٣٤٥.

(٤) انظر فِي تغييرات الفعل عند بنائه للمجهول : ارتشاف الضرب : ٢/ ١٩٧.

فتقول : على قول قطرب ضِرْبَ زَيْدٌ فِي ضُرب ، وإن كان مزيداً مضعف اللام لا العين فكالثلاثي : انقد ، واضطرّ بكسر ما قَبْلَ الْمُدْغم ، وإن وقع الأول مِنْهُمَا بَعْدَ ساكن فِي غير ملحق والساكن صحيح فلا يَجُوز إلا الإدغام بعد النقل نَحو : قد اقشُعرّ واطْمُئِنّ ، أو حرف مد ولين فالإدغام وقلب ألفه واواً نَحْو : قد احْمُورّ من الخجل ، وخُولّ فلان.[1]

وأجاز الْكُوفيُّون : احميرّ ، وخيلّ ، ومتَى أسند شَيْءٌ من الْمُضَعَّف إِلَى ضَمير مُتَكَلّم أو مُخاطَب أَوْ نُون إناث عَادَ إِلَى الكسر وزال الإدغام جرياً على الأصل نحو : رُدِدْتُ واضْطُرِرْتُ واقْشُعْرِرْتُ واحْمُورِرْتُ وخُولِلْتُ.

وقَوْلُهُ : " فَأَوَّلَ الفعلِ اضْمُمَنْ " يقولُ : يُضَمُّ أولُ الْفعْلِ / ١١٣ مطلقاً سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، أمَّا المضارع فصحيح ، وأما الْمَاضي فَقَدْ بَيَّنَ بَعْدُ أَنّ بعض الأفعال يكسر أَوَّلُهَا ، وقد ذكرنا الخلاف فِي المضاعف المدغم الثلاثي ، وخلاف قطرب فِي نَحْو : ضِربَ إذا سكنت العين.

قولــه :

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

الْمُضَارِعُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ آخره مُدْغَماً فِي بِنَائه للْفَاعِلِ بَقِيَ عَلَى إِدْغَامِه إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُول إلاّ إِذَا اتَّصَلَتْ به نونُ الإناث فإنَّ الإدغامَ يفكُّ وينفتح ما قَبْلَ الآخر نَحْوُ : يُرَدُّ ويُضْطَرُّ ويُقْشَعَرُّ ويُحْمَارُّ ويُخَالُّ ، فإذا اتصلت النون قيل : يُرْدَدْنَ ، ويُضْطَرَرْنَ ويُقْشَعَرَرْنَ ويُحْمَارَرْنَ ويُخَالَلْنَ ، وإن كان قد اعتل فِي الْمَاضِي اعتل فِي الْمُضَارِع نَحْو : يُقَامُ ويُسْتَقَامُ.

قولــه :

وَالثَّانِي التَّالِي تَـا الْمُطَاوَعَـهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِـلاَ مُنَازَعَـهْ

---

(١) بناؤهما للمعلوم أن تقول : احمار وجهه من الخجل وخاللت فلاناً أي اتخذته خليلاً.

يقُولُ : مَا جَاءَ بَعْدَ تاء الْمُطَاوَعَة يضم كما يضم الأول ، فتقُـولُ : تُكُـسِّرَ وتُقُطِّعَ ، ولا اختصاصَ لِهَذَا الْحُكْم بِمَا وَلِيَ تَاءَ الْمُطَاوَعَة بَلْ ما أَوَّلُهُ تاء مزيدة فَإِنَّــهُ يُضَمُّ ثانيه كأوله نَحو : تُدُحْرِجَ ، وتنقلب ألف تَفَاعَلَ وياء تَفَيْعَلَ واواً فتقول : تُجُوفِلَ وتُشُوطِنَ ، وكذَلِكَ تُقْلَبُ – أيْضاً – أَلف فَاعَلَ وياء فَيْعَلَ واواً فتقول فِي : ضارب وبيطر : ضورب وبوطر ، وقد شَذَّ فِي : تُفُوعِلَ تفِيْعِلَ.

قولـــــه :

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْــزِ الْوَصْــلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّــهُ كَاسْـتُحْلِي

ذَكَرَ أَنَّهُ يُضَمُّ ثَالِثُ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحُ بِهَمْزَةِ الوصْلِ نَحْو : اسْتُخْرِجَ ، هَــذَا كَمَا ذَكَرَ إلاَّ فِي : انْفَعَل وافْتَعَلَ مُعْتَلّي العين فَفِيهِمَا ثلاثُ لُغَات :

إِحْدَاهُمَا : انقُودَ ، واختُورَ.

الثَّانِيَةُ : انقِيدَ ، واختِيرَ ، بإخلاص الكسر.

الثَّالِثَةُ : بالإشمام فإنْ صَحَّ حَرْفُ العلَّة فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ صَحَّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ نَحْو : اعْتَوَنَ ، تقول : اعْتُونَ ، ويجري مَجرى الصَّحيح فلا يكون فيه إلاَّ الضَّمُّ.

وقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ : اختَارَ ، وانْقَادَ وشبههما يَجُوزُ فيهمَا مَا جَازَ فِي : بَاعَ من اللغات الثلاث كما ذكرنا ، وسَنَزِيدُ ذَلِكَ بَيَاناً إِذَا وَصَلْنَا إِلَيْه ، ولاَ يصحُّ إطلاقُ النَّاظِمِ فِي أَنَّ ثَالِثَ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحِ بِهَمْزَةِ الوصْلِ يضمُّ كأوله ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الأَفْصَحَ فِي : انْقَادَ واخْتَارَ : انقِيد واختير بِكَسر الثَّالِث ، والضمُّ قَلِيلٌ ضعيفٌ حَتَّى لقد زَعَمَ ابْن عذرة[1] أَنَّ مِثَالَ : اقتَادَ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلاَثَة لَيْسَ فِيه إِلاَّ النَّقْلُ نَحْو : اقْتِيد.[2]

---

(١) هو أبو الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، لــه تصانيف منها : المفيد فِي أوزان الرجز والقصيد والإعراب فِي أسرار الحركات فِي الإعــراب قال عنه السيوطي : كان حياً سنة (٦٤٤هـــ) . انظر البغية : ١/ ٥١٠.

(٢) انظر اللغات الثلاثة فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٦٩.

قولـــــه :

واكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ   عَيْناً وضمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

قَوْلُهُ : " فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلَّ عَيْناً " نَحْوُ : قِيلَ وبيع ، فَفِي : " قِيــلَ " عَمَــلان ، وفِي : " بيع " عَمَلٌ واحدٌ[١] ، ومَا قَالَهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِه ، لأَنَّ هَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ :

قسمٌ صحَّ فيه حَرْفُ الْعِلَّةِ نَحْوُ : عَوِرَ وصَيِدَ ، فإِذَا بَنَيْتَ مثْلَ هَذَا للْمَفعُــولِ قلت : عُوِرَ فِي الْمَكَانِ وصُيِدَ فِيهِ ، ولا يَجيء فيه اللغات الثلاث.

وقسمٌ لَمْ يصح فيه حرف العلة نَحْو : قال وباع ، وفيه اللغاتُ الـثلاث[٢] ، وقَوْلُهُ : " وضم جاء كبوع " بوع ، وقُولَ ، لغة بني دبير وبني فقعس[٣] وفِي : "بُوعَ" عَمَلاَن وفِي : "قُولَ" عمَلٌ واحدٌ.[٤] / ١١٤

وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   ومَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَــبَّ

إِذَا أُسْنِدَ مِثْلَ : " قِيل وبِيع " إِلَى ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أَوْ إِنَاث فَالْمُخْتَارُ فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ كَسْرُ أَوَّلِهِ فَتَقُولُ : قِدْتُ وقِدْتَ وقِدْنَ ، وفيما أصْلُهُ اليـــاءُ الــضَّمُّ ،

---

(١) أصل قيل : قُوِل نقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ياء ، وأصل بِيع بُيِع قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء.

(٢) هناك اعتراض فِي نسخة الرباط على الهامش على أبي حيان ونصه : " الاعتراض المــذكور مندفع عن المؤلف بقوله أُعِلّ لأن به خرج ما عينه حرف علة ولَمْ يعل نَحو عور وصيد ، وإنما يتجه عليه الاعتراض لو قال : اعتل ". انظر المرادي والله أعلم.

(٣) نقل الفراء كما فِي اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها جاء قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت   ليت شباباً بوع فاشتريت

ونقل أبو حيان أنهما لغة لفقعس ودبير وهما من فصحاء بني أسد وهي موجودة فِي لغة هذيل التذييل : ٦/ ٢٧١.

(٤) أصل بُوعَ : بيع استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت واو لسكونها بعد ضم وأصــل قول : قوِل استثقلت الكسرة على الواو فحذفت.

فَتَقُولُ : ضُمْتُ ، وضُمْتَ ، وضُمْنَ ، تفرقة بين كَوْنِهِ مُسْنَداً للفَاعِلِ وبين كونه مسنداً للْمَفْعُولِ.

وقَدْ يَجُوزُ الضَّمُّ فِيما أَصْلُهُ الواوُ ، والكسرُ فيما أصله الياء اتكالاً على فهم الْمَعْنَى ، ومِنْهُمْ من يُشِمُّ الضَّمَّ إِذَا كُسِرَ تفرقة بين الْمَعْنَيَيْنِ.

وظَاهِرُ كلام النَّاظِمِ أَنَّهُ مَتَى خيف لبسٌ اجْتُنِبَ الضم نحو قولك : سامني زَيْدٌ فتقول : سِمْتُ فتكسر السين وتجتنب الضم ولا تقول : سُمْتُ لالتباسه بالفاعل ، وقد ذكرنا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمحتم وأنه يَجُوزُ ضَم السين اتكالاً على فهم الْمَعْنَى.

وقال المهاباذي[١] : لَمْ يُخَفِ الالتباس فِي خفت إذا كان مبْنِيًّا للْمفعول ؛ لأن الْفَرْقَ بينهما حاصِلٌ تَقْدِيراً ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ فرقٌ بينهُما يَغْنِي لَفْظاً ، ومِنْ ذَلِكَ ما حكاهُ ذُو الرُّمَّة عَنْ أُمة بني فلان : غِثْنَا ما شِئْنَا وهُوَ فِعْلنا ؛ لأنه يُقَال : غيثَ الْقَوْمُ ، فإذا رددْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قلْتَ : غِثتُ. انتهى.[٢]

وقَوْلُهُ : " لنَحْوِ حَبّ " يقولُ : للْمُضَاعَفِ الْمُدْغَمِ الثلاثي من الأحكَام ما لِبَاعَ فيجوز : حُبَّ زَيْدٌ ، وحِبّ زَيْدٌ ، ويَجُوزُ الإشْمَام ، فإما أن يعرض فيه اللَّبْس بِفعْلِ الْفَاعِلِ فيجتنب فلا يظهر ذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ له كانَتِ الفاءُ مفتوحة فَتَقُول : حَبَّ زَيْدٌ ، فلا يعرض لبس إلا إنْ صَيَّرْتَ الْفِعْلَ عَلَى فَعُلَ ، ونَقَلْتَ الْحَرَكَةَ إِلَى الفَاءِ فيعرض اللبس فَتَقُولُ : حِبّ زَيْدٌ ، وتَجتنب الضم ومن لَمْ يراع اللَّبْسَ أجاز : حُبّ بالضم.

---

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني صنف شرح اللمع كان حياً سنة (٤٧١هـ) وهو منسوب إِلَى مهاباذ وهي قرية ببلاد فارس بين قم وأصبهان . بغية الوعاة : ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر النص المذكور فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٧٣.

قولـــــه :

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَــيْنُ تَلِــي فِي اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

تَقَدَّمَ ذِكْرُ اللُّغَاتِ الثَّلاَث فِي : " اخْتَارَ وانْقَادَ " وقولُ أَبِي الْحَكَمِ بن عذرة : إِنَّهُ لا يَكُونُ فِيهِ يَعْنِي مَا زَادَ عَلَى ثَلاَثَة إِلاَّ النَّقْلُ نَحْو : اقْتِيد.

﴿ الأشياء التي تنوب عن الْفَاعِــــلِ ﴾

قولـــــه :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَــةٍ حَــرِي

هُنَا تَعَرَّضَ لِمَا يَنُوبُ عَن الْفَاعِلِ ، وكانَ قَدَّمَ أَنَّهُ يَنُوبُ عَنْهُ الْمَفْعُــولُ بِــهِ ، وذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيتِ – أَيْضاً – الْمَصْدَرَ وظَرْف الزَّمَان وظــرف المكـــان والجـــار والْمَجْرُور ، فتلخَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّهَا خمسة.[1]

أما الْمَفْعُولُ به فلا خلاَفَ فيه ، وأما الْمَصْدَرُ فإما أن يكون مؤَكَّــداً أوْ لاَ ، إنْ كَانَ مُؤَكَّداً فَلاَ يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ ، لا يَجُوزُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ضَرْباً ، ضُـــرِبَ ضَرْبٌ ، فأما مثل : ضُرِبَ وقُعِدَ وضُحِكَ فَفِيه خلاَفٌ :

مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ إذ لَيْسَ ثَمَّ مَا ناب عن الْفَاعِلِ وهُوَ مَذْهَبُ أكثر الْكُوفِيِّينَ والْبَصْرِيِّينَ[2] ، ومِنْهُمْ مَنْ أجَازَ ذَلِكَ ، والْمُجيزون فرّق : مِنْهُمْ من أجاز ذَلِكَ عَلَـــى أَنَّ الْفِعْلَ فَارِغٌ لَيْسَ فيهِ شيْءٌ وهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، ومِنْهُمْ مَنْ أجاز ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ ضَمِير الْمصدر ، وقَدْ نُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ وهُوَ غَلَط عليه ، ومِنْهُمْ مَنْ أجاز ذَلِكَ وزَعَمَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ مجهولاً وهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيّ وهشَام.[3]

ومَعْنَى الْمَجْهُول : أنه لَمَّا حذف الْفَاعِل أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى أَحَدِ مَا يعمل فِيــه مِمَّا هُوَ سِوَى الْمَفْعُول به : إما المصدر أو زمان أو مكان فَلَمْ يعلَمْ أيها هُوَ الْمُـــسْنَد إليه الْفِعْل منها لعدم ظُهُورِهِ مَعَهُ ، فاحتمل أنْ يَكُونَ هَذَا أو هَذَا أو هَـــذَا ، فـــسمي مَجْهُولاً لِذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ أيها هُوَ ؟.

---

(١) انظر شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ١/ ٥٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٧ ، ٢٤١.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٤.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٥.

وقَالَ بَعْض شيوخنا[١] : إذا كَانَ الْمَصْدَرُ مُؤكداً لَمْ يُبْنَ لَهُ الْفعْلُ إلاَّ أنْ يعلق به ظرف غير مُتصرِّف نَحو : / ١١٥ جُلْسَ دونك ، قَالَ تَعَالَى :[٢]{وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} ، وقال :[٣]

فَيَالَكَ مِنْ ذي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

النَّائِبُ مُضْمَرٌ يَعُودُ على الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ : " حِيلَ ". انتهى.[٤]

وإنْ لَمْ يَكُنْ الْمَصْدَرُ مُؤَكَّداً فإمَّا أَنْ يَكُونَ مُتصَرِّفاً أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّف ، إنْ كَانَ غَيْر مُتَصرِّفٍ لَمْ يَجُزْ أن يقومَ مقَامَ الْفَاعِلِ نحو : سبحان الله وريحانه ، وإنْ كَانَ مُتصَرِّفاً جَازَ ذَلكَ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى :[٥]{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ، فَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ الْمُخَصَّصَةُ مُقَدَّرَةً فَانْفَرَد بإقَامة الْمَصْدَر إذ ذاك سيبويه نَحْو : سِيرَ عليه سَيْرٌ أي نوع ما من السير.[٦]

---

(١) هو الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (٦٨٦هـ) كما في التذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٧.

(٢) سورة سبأ : ٥٤.

(٣) القائل هو طرفة بن العبد البكري والبيت من لامية في وصف حاله ، ديوانه : ٧٦ طبعة دار صادر والمذكور صدر البيت وعجزه قوله :

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وشاهده قوله : حيل دونها وفيه بني الفعل للمجهول وقد ناب عن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي حيل الحول وقد تعلق بالفعل ظرف غير متصرف . وانظر الشاهد في التصريح : ١/ ٢٩٠ ، والأشموني : ٢/ ٦٥ ، والشاهد رقم : ٤١٠ من شواهد العيني ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٧.

(٤) انظر النص في الملخص لابن أبي الربيع : ١/ ٢٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٧.

(٥) الآية : ١٣ من سورة الحاقة.

(٦) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٩.

فَإِنْ أَتَيْتَ بِصفَةِ الْمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ فيه عِنْدَ سِيبَوَيْهِ إِلاَّ النَّصْبُ نَحْوُ : سير عليه حثيثاً أو سريعاً أو شديداً[١] ، وأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ ، وَنَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ سيبويه انفرد بِإِقَامَةِ صفة الْمَصْدَرِ وما إِخَالُهُ إِلاَّ وَهَمَ فِي ذَلِكَ.

وأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فإما أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّف ، إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّف لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ فَلاَ يُقَالُ : سير عليه سحر ، إِذَا أردته من يوم بعينه ، وإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَماً أَوْ مُخْتَصًّا ، إِنْ كَانَ مُبْهَماً لَمْ يَجُزْ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ فلاَ يُقَالُ : سيرَ عليهِ وَقْتٌ ، وإِنْ كانَ مُخْتَصًّا جاز ذَلِكَ.

فَأَمَّا سِيرَ عليه عتمةٌ وضَحْوةٌ ، وسير عليه لَيلٌ ونهارٌ ، فإما أن تريد بِها النَّكِرَةَ أَوْ وَقْتاً مُعَيَّناً ، إِنْ أَرَدْتَ وَقْتاً مُعَيَّناً وَجَبَ النَّصْبُ عِنْدَ سيبويه ولا يَجُوز رفعها مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٢] ، وأَجازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ فِيهَا[٣] ، وإِنْ أَرَدْتَ بِهَا النَّكِرَةَ جَازَ فِيهَا الرَّفْع باتفاق.[٤]

وأَمَّا : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنِ ، أَوْ فَرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، أو فَرْسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ ، فأجاز ذَلِكَ سيبويه وعامة الْبَصْرِيِّينَ ومنع كل ذَلِكَ بعض الْمُتَأَخِّرِينَ.[٥]

وأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فشرط نيابته مَنَابَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً مُخْتَصًّا فَلا يَجُوزُ : حيلَ دُونَكَ ، ولا قُعِدَ وسْطَ الدَّارِ ، ولا : قُعِدَ مكانَ ، ولا : ضُرِبَ مَكَانَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ضَرَبَ زَيْدٌ مَكَاناً ؛ لأَنَّ مَكَاناً غَيْرُ مُخْتَصٍ ، فأما سير عليه خَلْفُ دَارِكَ ، بِالرَّفْعِ فَأَجَازَهُ سِيبَوَيْه ، ومنعه بعض الْمُتَأَخِّرِينَ.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٩.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٥.

(٣) التذيل والتكميل : ٦/ ٢٤٠.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، والمقتضب : ٣/ ١٠٦ ، والتذيل والتكميل : ٦/ ٢٤٠.

وأمَّا الْمَجْرُورُ فَفِي جوَازِ إِقَامَته خلاَفٌ مِنهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلكَ وَبِه قَالَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْه مِنَ الْمُتَقَدِّمينَ والسُّهَيْليُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرينَ[١] ، والْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَاز[٢] ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّ الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فإِذَا قُلْتَ : سِيرَ بِزَيْدٍ ، فَالْمَجْرُور وحْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْع[٣] ، وهل يتبع على الموضع ؟ فيه نظر.

ومَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[٤] ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ هَذَا النَّاظِمِ ؛ لأنَّهُ قَالَ : " أو حرف جر بنيابة حر " ولم يقل أو مجرور ، واتَّفَقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى أنَّ الْمَجْرُورَ لاَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إلاَّ إنْ كَانَ حَرْفُ الْجَرِّ زَائِداً نَحْوُ : مَا ضُرِبَ مِنْ أحَد.[٥]

وأمَّا مثلُ : مُرَّ بِزَيْد ، فتقدم مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فيه ، وقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهِشَام فِي الْفِعْلِ ضَميرٌ لِلْمَجْهُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَجْهُول ، وقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرينَ : فِي الْفِعْلِ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٦] ، ومَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ أنْ يَقُومَ مَقَام الْفَاعِلِ التمييز ، ورُوِيَ إجَازَة ذَلكَ عَنْ الْكِسَائيّ وهشام ، فطاب زَيْدٌ نَفْساً لا ترده لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ والْفَرَّاء ، ويرد عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيّ وهشام حَكَى الْكِسَائِيّ عن العرب : خذه مطيوبة به نفس.

---

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ١٩٢ ، ١٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وفي تنبيهات الأشموني ما نصه : " الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو : مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه يتقدم نحو : كان عنه مسؤولاً ولأنه إذا تقدم لَمْ يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ... ". شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٦٦ ، ٦٧.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٣١.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٦٧.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٣٠ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٦٦.

(٥) حاشية الصبان : ٢/ ٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٨.

(٦) انظره في الارتشاف : ٢/ ١٩٢ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٣١.

وحكي من الموجوع رأسه والمسفوه رأيه ومن الموفوق رأيه[١] ؟ وكان مع ذلك لا يقدم فلا يقال : نفس طيبت ؛ لأنه وإنْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَلَيْسَ بِمَفْعُول صَرِيحٍ ، وإِنَّمَا هُوَ عنده مُشَبَّه بِهِ والشيء إذا شبه بالشيء لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

واقْتَضَى تَعْليل مَنْع جواز التقديم فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَفْعُـول الصَّرِيح فيجوز تقديمه عَلَى الْفِعْلِ نَحْو : زَيْدٌ ضُرِب ، فيجعله مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُقَدَّماً كَمَا جَازَ ذَلِكَ عِنْدَهُم فِي الْفَاعِلِ. / ١١٦

قولـــه :

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَـرِدْ

يَقُولُ : إِذَا وُجِدَ بَعْضُ هذه ، أَيْ الْمَصْدَر والظرف والمجرور وَوُجِدَ مَفْعُولٌ به فَلاَ يَنُوبُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثَة مَعَ وُجُود الْمَفْعُول بِهِ بَلْ يَنُوبُ هُوَ مَنَابَ الْفَاعِـلِ ، وعندنَا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ النَّائِبُ.

وَقَوْلُهُ : " وقَدْ يَرِدْ " يَعْنِي : وقَدْ يرد إقامة بعض هَذِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ مع وُجُود الْمَفْعُول ، وذكَرَ فِي بَعْضِ كتبه أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غيرِه مع وجوده مقامَ الْفَاعِل وعـزاهُ إِلَى الأَخْفَشِ والْكُوفِيِّينَ مُطْلَقاً[٢] واختَارَهُ[٣] ، وعزاه غَيْرُهُ إِلَى الْكِسَائِيّ وَالْفَرَّاء وأبي عبيد[٤] ، والمنع مذهب الجمهور.[٥]

---

(١) النص في الارتشاف : ٢/ ١٩٣.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٨ ، همع الهوامـع : ١/ ٦٢ ، والارتـشاف : ٢/ ١٩٤ ، والمساعد : ١/ ٣٩٨ ، وقد استدلوا بعدة شواهد منها :

١- قراءة أبي جعفر : {ليجزي قوما بما كانوا يكسبون} (سورة الجاثية : ١٤)

٢- قول جرير : **ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابـا**

٣- قول رؤبة : **لَم يعن بالعليـاء إلا سيــدا ولا شفا ذا الغي إلا ذو هدى**

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٢٨ ونصه : وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٣ ، والارتشاف : ٢/ ١٩٤.

(٥) انظر همع الهوامع : ١/ ١٦٢ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٦٧ ، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف : ٢٣٤ مسألة ٩٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٨٥ ، وقد علل الجمهور للمنع بأن المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده.

والْمَنْقُولُ عن الأَخْفَشِ أَنَّهُ أَجَازَ فِي الْمَصْدَرِ وفِي ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمُتَّسعِ فِيهِمَا أَنْ يقَام كُلٌّ مِنْهُمَا مع وجود الْمَفْعُولِ به بشرط تقديم ما يقام مِنْهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ به نَحْو : ضُرِب الضربُ الشديدُ زيداً ، أو : ضُرِب يومُ الْجُمْعة زيداً ، فإِنْ تَأَخَّرَ الْمَصْدَرَ أو الظرفُ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ به.[1]

وذكر صاحبُ اللُّباب[2] أنَّ الْبَصْرِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي جواز إِقَامة الْمَصْدَرِ مَقَام الْفَاعِلِ مع وجود الْمَفْعُولِ به ، فَمِنْهُمْ من منع ذَلِكَ ومِنْهُمْ مَنْ أجاز.

والذي تُلُقِّنَاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الشُّيُوخِ أَنَّهُ إِذَا اجتمعتْ كلُّهَا تعيَّنَ إقامة الْمَفْعُولِ به ، فَإِنْ فُقِدَ تساوت الْبَوَاقِي فِي الْجَوَازِ ، وأَيُّهَا أَوْلَى ؟ قيل : لا أولوية في شَيْءٍ منها ، وقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ، وقِيلَ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى.

والذي أَخْتَارُهُ أَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ أَوْلَى مِنَ الْمَصْدَرِ وَمِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ومِنْ الْمَجْرُورِ ، وقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ ذَلِكَ فِي النكت الحسان فِي شرح غاية الإحسان من تأليفنا[3]، وجميع ما استدل به من جواز إِقَامة غير الْمَفْعُول به مع وجود الْمَفْعُول به إِنَّمَا جَاءَ مَخصوصاً بالجار والْمَجْرُورِ فِي شِعْرٍ أو قَرَاءَةٍ شَاذَّةٍ لا بظرف ولا بمصدر ، هَذَا مَعَ احتماله التَّأْوِيل.[4]

---

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٩ ، والبحر المحيط : ٣٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٢٢٤ وما بعدها.

(٢) صاحب اللباب هو أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، وانظر ذلك في الكتاب المذكور جـ ١ ص ٢٥٩ ، وعلة المانعين أن المصدر هو الفعل في المعنى وعلة المجيزين أن الفعل يصل إليه بنفسه. التذييل والتكميل : ٦/ ٢٤٥.

(٣) قال في الكتاب المذكور : ص ٥٥ (بتحقيق الفتلي) : السبب في اختيار ذلك أنه إذا كان المحكوم به يفهم من ذكر المحكوم عليه لم يكن في الإخبار بذلك فائدة ولذلك تقدم منعنا ضرب ضرب ، وقال أيضاً : دلالة الفعل على المصدر وعلى ظرف الزمان بالتضمن وعلى ظرف المكان بالالتزام فصار أبعد منهما وكان شبيهاً بالمفعول به.

(٤) خرجوا قراءة أبي جعفر على أن الأصل ليجزي الخير قوماً والخير هو نائب الفاعل وقد كان المفعول الأول ليجزي. =

قولـــــه :

وباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِـــنْ ... بَابِ : "كَسَا" فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

الَّذِي يتعدى إِلَى اثْنَيْنِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ : باب اختار ولَمْ يَتَعَــرَّضِ النَّــاظِمُ لِذِكْرِهِ وتقيم فيه الْمَفْعُول الْمسرحَ لَفْظاً وتَقْدِيراً وينصب الْمُقَيَّدُ تَقْدِيراً فتقول : اختير زَيْدٌ الرجالَ ، أي : من الرجال ، قال الشاعر :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[(١)]

فالْمَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنِ فِي : اختير العائد علــى الذي ، وباب : " أعطى وكسا " ونَحوهما ، فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، ويتعين إقامته عند التباس الأول بالثَّاني نَحْو : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً ، إِذَا كان زَيْدٌ هُوَ الْمُعْطِي وعمراً هُوَ العطية ، فإن لَمْ يلبس جاز أَنْ تُقِيمَ الثَّانِي فَتَقُولُ : أُعْطِيَ الدرهمُ زَيْداً.

وخرج قول جرير على أن الكلاب مفعول ولدت أول البيت.

وخرج قول رؤبة على أن سيداً استثناء منقطع.

(١) قائله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً وقيل أولها هو قوله :

أَخَذْنَــا بِأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ ... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِــــعُ

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

وانظر ديوان الفرزدق : ٣٦٠ – ٣٦٢ ، والكتاب : ١/ ٣٩ ، وتخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والخزانة : ٩/ ١١٣ ، والدرر : ٤/ ١٩١ ، وشرح التصريح : ١/ ٣١٢ ، وشرح شــواهد المغني : ١/ ٦٢ ، والمغني : ٦١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٣٦ ، وابن النــاظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٨.

اللغة : قوله : " ومنا الذي اختير " فيه إسقاط الخافض – أيضاً – ولكن نصب الاسم بعــد ذلك إذ الأصل : اختير من الرجال ، يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان ، وذلك في الشتاء وهبوب الرياح الشديدة ، و : "الزعازع " جمع زعزع ، وهي الرياح الشديدة.

ويستشهد به على إقامة المفعول الأول : المصرح لفظاً وتقديراً في باب اختار وهو هنا الضمير العائد على الموصول.

وذَكَرَ النَّاظمُ أنّ هَذَا باتِّفَاق جائزٌ[١] ، وهذا فيه تفصيلٌ ، وبعضُ اختلاف فنقول : إذَا لَمْ يَلْبَسْ فَإمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إقَامَتُهُ ، والأَوْلَى عِنْدَنَا إقَامة الأول ، وأما الْكُوفِيُّونَ فيتساويان عندهم.

وإِنْ كَانَ نَكرَة فتقبح إقامته عند الْكُوفِيِّينَ ولا تقبح عند الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، وكان مصعب بن أبي بكر الخشني أحَدُ أئمَّة هَذَا العلم[٣] بالأندلس يقول : لا يُجيزُ الْفَارِسيّ فِي هَذَا الباب إقَامة النكرة مع وجود الْمعرفة ؛ لأنه لَمَّا كان الْمَعْنَى وَاحداً كان رفعُ الْمَعْرِفَة أَوْلَى قيَاساً عَلَى بَاب كان ، ويمثل النحويون بــ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْـداً ، ولا يعرفُ هَذَا الْمَذْهَبُ الْفَارِسيّ إلاّ منْ قَوْل مُصْعَب هَذَا[٤] ، وحَكَى الْجَزْميُّ فِي الْفَرْخِ / ١١٧ أنّ بَعْضَ الْعَرَبِ يقول : كُسِيَ ثَوْبٌ زَيْداً ، وأُعْطِيَ دِرْهَمٌ عَمْراً[٥] ، وباب ظن وسيأتي.

قولــــه :

فِي بَابِ : "ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يقولُ : اشتَهَرَ الْمَنْعُ فِي إقَامَة الثَّانِي وَهُوَ فِي : " بَاب ظَنَّ " وَهُوَ ثَالِثُ الأَقْسَامِ الذي وَعَدْنَا بِذكْرِه[٦] ، واشْتَهَرَ الْمَنْعُ – أيضاً – فِي إقَامة غير الأول فِي : "باب أعْلَمُ" وقد أجمل النَّاظمُ فِي قَوْلِهِ : " فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى " الْمَنْعُ اشْتَهَر.[٧]

---

(١) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل دون أن ينص على الاتفاق في ذلك. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر ذلك بالتفصيل في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥١.

(٣) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني النحوي ابن النحوي توفي سنة (٦٠٤ هـ) بفاس . بغية الوعاة ترجمة رقم : ١٩٩٨.

(٤) انظر قول الفارسي عن الخشني في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) القسم الأول باب اختار ، والقسم الثاني باب أعطى ، والثالث باب ظن.

(٧) هو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي ، قال الجزولي : إن كان من باب ظننت أقيم الأول فقط ، وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني على وجه لا يعرض معه اللبس ، انظر المقدمة الجزولية في النحو : ١٤٣.

وهَذَا فيه تَفْصِيلٌ واختلافٌ وذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِقَامَة الأول فِي البابين ، فتَقُولُ فِي : ظَنَّ زَيْدٌ عَمْراً قَائماً ، ظُنَّ عَمْرٌو قَائِماً ، وفِي : أَعْلَمْتُ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً ، أعلم زَيْدٌ فرسَك مُسْرَجاً.

أمَّا الثَّاني فِي باب : " ظننتُ " ، والثَّاني والثَّالثُ فِي باب : " أَعْلَمْت " فَمنهُمْ مَنْ أَجَازَ إِقَامة أيها شئتَ ما لَمْ يلبس أو يكون جملة أو شبهها[1] فيجيز : ظُنَّ قَائمٌ زَيْداً ، وأُعْلِمَ زَيْداً فرسُك مسرجاً ، وأُعْلِمَ زَيْداً فرسك مسرج ، ولا يُجيز : ظُنَّ القائمُ زَيْداً ، على أن يكون : " القائم " مفعولاً ثانياً ، ولا : ظُنَّ زَيْداً أبوه قائمٌ ، ولا : ظُنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ ، ولا : أُعْلِمَ زَيْداً عَمْرٌو قَائِماً على أن يكون : " عمرو " مفعولاً ثانياً أقيم ، ولا : أُعْلِمَ أخوك زيداً عمْراً ، على أن يكون : " أخوك " مفعولاً ثالثاً أقيم.[2]

ومِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً[3] ، ولا يكون الثَّانِي بانفراده جُملة فِي باب أعلَمُ بلْ تقعُ الْجُمْلَةُ موقعَهُ وموقع الثَّالث بخلاف ثاني ظَنَّ وثالثُ أعلَمُ ، فإن الجملة تقعُ موقع كل مِنْهُمَا بانفراده ، وإذا وقعت الْجُمْلَةُ فِي باب : ظننت ، وقَدْ بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ وعُلِّقَتْ بَعْدَ علم الْمَفْعُول فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ السيرَافِيّ[4] وابن النحاس فِي

---

(١) قال السلسيلي : " ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولَم يكن جملة ولا شبهها خلافاً لمن أطلق المنع فِي باب ظن وأعلم ". شرح التسهيل للسلسيلي المسمى شفاء العليل : ١/ ٤١٩ ، وانظر تسهيل الفوائد : ٧٧.

(٢) انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٢ ، لكن عقبه بقوله : لكن إقامة الأول عندهم أولَى وأسنده إِلَى ابن عصفور وابن مالك.

(٣) هو مذهب الكوفيين والسيرافي والنحاس . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٢.

(٤) انظر الارتشاف : ٢/ ١٨٧ ، والمساعد : ١/ ٣٩٩ ، والتصريح : ١/ ٢٩٢ وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك . انظر قضايا الخلاف النحوية والصرفية فِي شفاء العليل فِي إيضاح التسهيل للسلسيلي : ٣٣٥ (دكتوراه بالأزهر) والمقرب: ٨٧ ، والأبدي =

تَرْجَمَة [قول][1] سيبويه : هَذَا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ من العربية فجعلوا عِلْمـاً مـصدراً ينحلُّ لأن والْفِعْـل الْمَبْني للمفعول ، و : " ما الكلِمُ " جملة استفهامية علـق عنـها العلم ، التقدير : هَذَا باب أن يعلَمَ ما الكلمُ ، أي أي شَيْءٍ الكلمُ من العربية ؟.

ومَنَعَ الْفَارِسِيّ فِي تَعَاليقه ؛ لأن الْمَفْعُولَ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِله نائـب عـن الْفَاعِل ، والْفَاعِلُ لا يَكُونُ جُمْلَةً فكذَلكَ نَائِبُهُ[2] ، والصَّحيحُ أنَّهُ لا يَجُوز إقامة الثَّاني فِي باب : " ظَنَّ " ولا الثَّاني ولا الثَّالِثُ فِي باب : " أعلَمُ ".

بَلْ وقد حكى بعض الْحُفَّاظ الاتفاق على أنه لا يَجُوز إقامةُ الثَّالث من باب أعْلَمُ ، فيكون على هَذَا ذكر الْخلاف فيه وَهْماً ولَمْ يُسْمَعْ من لِسَانِهِمْ : ظُنَّ قـائمٌ زَيْداً ، ولاَ : أُعْلِمَ زَيْداً هِنْدٌ ضَاحِكَةً ، ولا أُعْلِمَ زَيْداً هِنداً ضاحكةٌ ، بَلْ يتعين إقامـة الأول فِي البابين معاً.[3]

أما فِي باب أعلَمُ فَلأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ صَرِيحٌ وبذَلكَ وَرَدَ السماع ، قَالَ النابغـة الذبياني :[4]

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا يُهْدِي إلَيَّ غَرَائِـبَ الأَشْـعَارِ

= النحوي : ص ٦٨ د. سمير عبد الجواد ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٥٣٩ ، وشرح المقرب : ١/ ٦٠٦.

(١) ما بين المعقوفين زيادة لإصلاح القول ، وانظر الكتاب : ١/ ١٢ (هارون)

(٢) انظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي جـ ١ ، ص ٨٠٦.

(٣) ذكر أبو حيان الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث نقلاً عـن ابـن هـشام الخضراوي . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٥٣ -٢٥٤.

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني وقد سبق ذكره وذكر مراجعه ، والحديث عنـه مفصلاً في باب أعلم وأرى من هذا الكتاب ، ويستشهد به هنا على بناء الفعل نبـأ الـذي ينصب ثلاثة مفاعيل بنائه للمفعول وحذف الفاعل ثم إقامة المفعول الأول من الثلاثـة مقـام الفاعل فدل هذا على أنه أولى الثلاثة بالنيابة عن الفاعل عند حذفه.

وأما فِي بَابِ : " ظَنَّ " فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأَ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي وَقَعَ به الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لا يقعُ موقعه الْجملةُ ولا الظرفُ ؛ بل تتعين اسْمِيَّتُهُ ، بِخِلافِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فإنه يقعُ موقعه الجملة والظرف.

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَـا بَالرَّافِعِ النَّصْبُ لَـهُ مُحَقَّقَـا

يقولُ : إذَا أقيم واحدٌ من الذي يصلح للنيابة فالنصبُ للباقي ، ويعني لَفْظـاً كالظرف والْمَصْدَرِ أو تقديراً كالْمَجْرُورِ نَحْوُ : ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً بِسَوْط.[١]

*****

(١) فِي المثال المذكور ناب المفعول به عن الفاعل فرفع ثم نصبت بقية المفاعيل وفِي قول ابن مالك الرافع : يقصد الفعل ومحققا نصب على الحال وجعل الجار والمجرور خبراً.

﴿ اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ ﴾

١١٨ /

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

يقول : إِذَا أَشْغَلَ الفعلَ ضميرُ اسمٍ سابقٍ منصوب لَفْظاً نَحْو : زيداً ضربته ، أو محلاً نَحو : زَيْداً مَرَرْتُ به ، ولَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بالْفِعْلِ ، بَلْ قدْ يكون ذَلِكَ فِي الاسْمِ نَحْوُ : زيد أنا ضَارِبُهُ غَداً أو الآن ، وزيداً أَنَا مَارٌّ بِهِ.

وإِذَا كَانَ الْمَشْغُولُ بالضَّمِيرِ فِعْلا فلَيْسَ – أيضاً – عَلَى إِطْلاَقِهِ ، بَلْ شـرطه أن يكون ممَّا يمكن عَمَلُهُ فِي الاسم لو لَمْ يشتغل بالضَّمِيرِ ، أوْ عَمَلُهُ فِي اسم آخر فِي مَوْضِعِهِ نَحْوُ : إنْ زَيْدٌ قَامَ ، فإنَّ : " زَيْداً " مرفوع بِفِعْلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ تقديره : أ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فإن كَانَ لا يمكن لِلْفِعْلِ أن يعمل فِي الاسم وقد عمل فِي ضميره لَمْ يجزْ أن يكون من باب الاشتغالِ نَحو : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ !.

وعَلَى ما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ هَذَا النَّاظِمِ يكونُ هَذَا ممَّا يَجُوزُ فِيهِ الاشْتِغَالُ ؛ لأَنَّهُ قدْ شغل الْفِعْلَ ضمير اسم سابق وهُوَ لاَ يَجُوزُ بإجماع[١] ، وأما : " لَيْسَ " فَفِي كِتَاب سيبويه : أ زيداً لست مثلهُ ؟ ، وقَدَّرُوهُ : أ بَايَنْتَ زيداً لست مثلَهُ ؟ ، وهذا لا يتخرَّجُ إلاَّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجيزُ تقديم خبر لَيْسَ ، وقَدْ نُسِبَ ذَلِكَ لِسِيبَوَيْهِ[٢] ، وسبق ذكـر الخلاف فِيه فِي باب : كان وأخواهما.

وكَذَلِكَ – أَيْضاً – لَيْسَ هَذَا مُخْتَصاً بِأَنْ يشغل الْفِعْلَ ضميرٌ بَلْ قَدْ يـشغلُهُ ظَاهِرٍ يكون سببياً ، وسنبين ذَلِكَ عِنْدَ تعرض الناظم له آخر الباب ، وقد يشغله ظاهرٌ

---

(١) وعلته أن ما التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ولا محل لما يأخذه أبو حيان على ابن مالك لأن ابن مالك إنما يتحدث فيما يطرد ويكثر في الكلام العربي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٠٢.

هُوَ الأَوَّلُ نَحْو : إذا زَيْداً لقيت زيداً فأكرمه ، أي : لقيته ، ولا يكونُ هـذا إلاَّ فـي الشعر.(١)

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَـدْ أُظْهِـرَا

ذكر أن الاسمَ السابقَ ينتصبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فِي نَحْو : زيداً ضربتُهُ ، وعَمْـراً مَرَرْتُ به ، وهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فيقدِّرُونَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، ولابَسْتُ زَيْـداً مَرَرْتُ بِهِ.(٢)

وذَهَبَ الْكِسَائِيّ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الذي بَعْدَهُ عَلَى إِلْغَـاءِ الْعَائِـدِ(٣) ، وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الاسْمِ الظَّاهِرِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعاً.(٤)

---

(١) مثل له في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٤ ، بقول النابغة الجعدي :

إذا الوحش ضم الوحش في ظللاتها   سواقط من حر وقد كان أظهرا

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٧٢ ، والتصريح : ١/ ٢٩٧ ، وشـرح الكافيـة للرضي : ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، والإنصاف : ٨٢ – ٨٣ مسألة : ١٢ ، والمقتضب : ٢/ ٧٦ ، والمقرب : ١/ ٨٧ ، والتسهيل : ٨٠ ، قال الرضي : " واختار البصريون كـون المنـصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نَحْو : "إن امرؤ هلك " (من الآية : ١٧١ من سورة النساء) مع أنه قد ذهب شاذ منهم إِلَى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعـل كما تقدم في باب الفاعل ولا يَجوز للكوفيّ أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كمـا ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر لأن الفعل باتفاق من جميع النحويين لا يرفع ما قبله ". شرح الكافية للرضي : ١/ ١٦٣.

(٣) انظر التبيين للعكبري : ١/ ٢٦٦ ، وهمع الهوامع : ١/ ١١٤.

(٤) نص الرضي في شرحه للكافية على : " أن الكسائي والفراء قالا بأن الناصب هـو الفعـل المتأخر الظاهر إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نَحْو : زيداً ضربته فضربت عامل في : زيداً كما أنه عامل في ضميره وإما لغيره إن اختل المعنَى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : زيداً مررت به ، وعمراً ضربت أخاه ... وإنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحـدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه ..... " . شرح الكافية : ١/ ١٦٣.

وذَهَبَ بَعْضُ النحويينَ إلَى أنّ مثْلَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِه ، يَجُوزُ فيهِ النَّصْبُ ، أي : لاَبَسْتُ زَيْداً مررتُ بِه[١] ، ويَجُوزُ الْجَرّ بالباءِ نَحْو : بزَيدٍ مَرَرْتُ بـه ، التقـدير : مررتُ بزيْدٍ مررتُ به ؛ كما كان التقدير فِي : زَيْداً ضربتُهُ : ضربتُ زيداً ضـربتُهُ ، والْجُمْهُورُ عَلَى أنّ هَذَا لاَ يَجُوز.

وقَوْلُهُ : " فالسابقَ انصبْهُ " وقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : " إن مضمر اسم سـابق " ظاهر فِي أنّ الاشْتِغَالَ شَرْطُهُ : أَنْ يكونَ الاسمُ الْمُشْتَغَلُ عَنْهُ سَابِقاً عَلَى العامل وهـو ظَاهِرُ كلامِ أصْحَابِنَا – أيْضاً – ، وإنْ كَانَ أصْلُ هذا الباب تقديمَ الْفِعْلِ عَلَى الاسْـمِ وعملَهُ فِيهِ نَحْو : ضَرَبْتُ زيداً[٢] ، ثم قدمت : " زيداً " اعتناء[٣] فلا يخلو أن ينـشغل الْفِعْلُ بضميره أو لا ، إن لَمْ يشتغل عمل فِي الاسم ، ولا يَجُوز الرفع إلاّ ضعيفاً[٤] ، وإنْ شُغِلَ فتجيءُ الأقسامُ الخمسةُ بما تعرض من الاسمِ من : وجـوبِ الرفـعِ علـى الابتداءِ ، ووجوبِ الحملِ عَلَى إضمارِ فِعْلٍ أو جوازِهِمَا علـى التـساوِي أوْ عَلَـى رُجحانِ الابتداءِ ، أو على رُجْحَانِ الحمْلِ على الْفِعْلِ.

فإنْ قلْتَ : هل يَجُوزُ : ضربته زيداً ، على أن الأصل : زيـداً ضَـرَبْتُهُ ؟ . فالجواب أنّ هَذَا ممَّا يحتمل النظر ؛ لأنه مِنْ حَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ جوازِهِ تقديمُ الضَّمِيرِ عِلى ما يعُودُ إليه ولا مُقْتَضَى لتأخِيرِه هنا ولَيْسَ التَّفْسِيرُ كالخبَرِ ؛ لأنّ الأصل فِي التفسيرِ أن يتقدَّمَ على الْمُفَسّر / ١١٩ ورُتْبَةُ الْخَبَرِ التأخيرُ فينبغي أن لا يَجُوزَ ذَلِكَ ، ومنْ حَيْثُ

---

(١) انظر اللباب فِي علل البناء للعكبري : ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٣) فِي نسخة الرباط اعتناء فإذا قدم ولا يخلو.

(٤) يقصد بذلك أن الفعل حينئذ يعمل فِي الاسم المتقدم لأنه لا يخلو عامل من معمول وإن خلا العامل من معموله المتأخر فتسلط على المتقدم وشرط الاشتغال أن يتسلط على المتأخر حـتى يفرغ المتقدم وهذا الشرط هنا مفقود.

أنّ هَذَا التفسير هُوَ فِي الْمَعْنَى خبر ، ويَجُوزُ رفعُ الاسمِ على الابتداء ، وجعلُ هَـــذِهِ الجملةِ خَبَراً ينبغي تقديمُهُ.(١)

وقَوْلُهُ : " أُضْمِرَ حَتْماً " أي واجبُ الإضمار لا جَائِزُهُ ، وقَوْلُهُ : " موافق لِمَا قد أظهرا " الْمُوَافَقَةُ تكونُ فِي اللَّفْظِ نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، التقدير : ضَــربتُ زَيْــداً ضَرَبْتُهُ ، وتكون فِي الْمَعْنَى نَحْو : زَيْداً مَررتُ بِهِ ، أيْ : لابَسْتُ زَيْداً مررتُ بِهِ.

ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الاسْمِ السَّابِقِ يكُــونُ مرفوعاً ، بَلْ ذكر أَنَّ الفِعْلَ يشغلُ بضميرِ الاسمِ الْمَنْصُوبِ لَفْظاً نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، أو مَحلاً نحو : زَيْداً مررتُ بِهِ.

والذي ذكر أصحابُنَا أنَّ الاشتِغَالَ يُتَصَوَّرُ فِي الاسْمِ الْمَرْفُوعِ ؛ كَمَا يتَــصورُ فِي الْمَنْصُوبِ(٢)، ولِذَلِكَ قدمنا قَبْلُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرِ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الاسْمِ السَّابِقِ لَوْ كان غيرَ مشتغل بالضَّمِيرِ ، أوْ مِمَّا يعمَلُ فِي مَوْضِعِهِ.

فمثالُ الأولِ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ؛ لأنك لو لَمْ يشتغل : ضربت بالضَّمِيرِ لتــسلط على الاسم فنصبه فكنت تقول : زَيْداً ضَرَبْتُ ، ومثال الثَّانِي : أَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فَزَيْــدٌ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مضمر يفسره ما بَعْدَه تقديره : أ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟.(٣)

رلا يصح لِقَام أن يفرغَ من الضَّمِيرِ ويرفع الاسم الــسابق ؛ لأنَّ الْفَاعِــلَ لاَ يتقدم عَلَى فِعْلِهِ بِخِلاَفِ الْمَفْعُولِ ؛ لكنه يصح للفعْل عمله فِي اسم فِي مكان الاســم

---

(١) انظر الاعتراض وجوابه في التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٨.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٨٠ – ٨١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٢ ، والمقرب : ١/ ٨٧ ، وشــرح المقــرب : ١/ ٧٧٤ وما بعدها.

السابق نَحْو : أ خَلْفَكَ زَيْدٌ قَامَ ؟ فخلفك معمول لقَامَ ، وإِنْ كَانَ لاَ يَجُوزُ لـه أن يعمل فِي : زَيْد ، وكذَلِكَ : أ مُسْرِعاً زَيْدٌ قَامَ ؟ فمسرعاً حالٌ العاملُ فيها : قام.

فتلخَّصَ مِنْ هَذَا أنه لا يفسرُ إلا ما يصحُ له العملُ ، إما فِي الاسم السابق وإما فِي موضعه ، وإنْ لَمْ يصح له العملُ فِي الاسمِ السابقِ لكان لصحة العملِ فِي الْمَوْضِعِ شرط وهُوَ أن يتقدَّمَ للاسمِ ما يطلب الْفِعْل على جهة الوجوبِ كأدواتِ الشرطِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :[١]{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أي : وإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، أو على جهة الأولى نَحو : أ زَيْدٌ قَامَ ؟.

فإنْ عَرِيَ ما يطلبُ الفعْلَ لَمْ يَجزْ أنْ يكون من بابِ الاشتغالِ نَحـو : زيدٌ قَامَ ، فهَذَا يتحتم فِيهِ الرَّفع على الابتداء[٢]، ولاَ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفعْلٍ مُضْمَر فيكون تقديره : قَامَ زَيْدٌ قَامَ ، خلافاً لأبِي القاسم بن العريف[٣] فإنه أجاز ذلك.[٤]

والْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ إلاّ حيثُ يكون ثَمَّ طالبٌ للفعلِ فَحِينَئذٍ يَجُوز نَحْـو : زَيْدٌ ليقمْ ، وأ زَيْدٌ ذهب به ؟ ، فزَيْد فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : ليقم زَيْدٌ ، وأ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، وأ ذهب زَيْدٌ ذهب به ؟.[٥]

---

(١) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

(٢) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٤٦٧.

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف الأندلسي ، رحل إِلَى المشرق وسمع من ابن رشيق وأقام بمصر أعواماً ثم عاد إِلَى الأندلس ، له شرح على الجمل وله كتاب فِي النحو اعترض فيه على أبِي جعفر النحاس فِي مسائل ذكرها فِي كتابه الكافي ، مات بطليطلة سنة (٣٩٠هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٥٤٢.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٢٩٥.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٦٥.

﴿ أحوال الاسم السابق في الاشتغال ﴾

١- وجوب النصب :

قولـــه :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَـا

يقول : إِذَا وليَ الاسْمَ السابق أداةٌ تَختَصُّ بالْفعْلِ وجَبَ النَّصْبُ نَحــو : إن زيداً ضربتَه ضربتُه ، وحيثما زَيْداً لقيته فأكرمه ، وقَوْلُهُ : " كإن " يعني كإن الشرطية لأن إن النَّافية لا تختص بالْفِعْلِ ، وكذَلِكَ إِن التي خففت من الثقيلة لا تختص بالْفِعْلِ.

وهَذَا الْحكمُ الَّذي ذكر فِي : " إنْ " لا يكون إلا إِذَا كانَ الْفعْلُ الذي شغل بالضَّمير ماضياً فِي اللفظ أو مضارعاً منفياً بلَمْ نَحْو : إن زيداً ضربتَهُ ضَــربْتُهُ ، وإن زيداً لَمْ تضربْه أضربْه ، فإن كان مضارعاً مثبتاً لَمْ يجز ذَلِكَ إلا فِي الشِّعْرِ نَحْــو : إن زيداً تضربْه أضربْه[١] ، وفِي كلام سيبويه ما يوهم جوازه فِي الكلام.[٢]

وأما حيثما فلا يليها الاسم على إضمار الفِعْلِ إلا فِي الشِّعْرِ – أيضاً – نَحْو : حيثما زيداً لقيته فأكرمه[٣] ؛ لأنه ليس من أدوات الشرط ما يلي الاسم فِــي فــصيح الكلامِ إلاّ أن وحْدَها بالشرط الذي ذكرناه.

وقوله : " إنْ وحيثُمَا " مِمَّا يَختَصُّ بِالْفِعْلِ هُوَ مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ[٤] ، وكذَلِكَ حكم أدوات الشرط عندهم ، وذهب الأخْفَش والْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوز أن يبتدأ الأسماء بَعْدَها.[٥]

---

(١) شرح المقرب لابن عصفور (المرفوعات) : ٨١٤ – ٨١٨ ، ومن أمثلته قول الشاعر :

يثني عليك وأنت أهل ثنائه   ولديه إن هو يستزدك مزيد

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣٤.

(٣) شرح التصريح : ١/ ٢٩٨.

(٤) شرح التصريح : ١/ ٢٩٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠.

(٥) قال العكبري فِي اللباب : ١/ ٤٦٩ بجودة النصب فقال : " وإن الشرطية كذلك ، تقــول : إن زيداً تكرمهُ أكرمه ؛ لأن الشرط لا معنى له إلاّ فِي الفعل ". وعليه رجح النصب فِي منفس من قول الشاعر وهو النمر بن تولب : =

/ ١٢٠ ومِمَّا لا يليه إلا الْفِعْلُ ظَاهِراً أو مُضْمَراً : " إِذَا " غير الفجائية نَحْو : إذا زيداً أكرمتَه أكرمتُه أي : إِذَا أكرمت زيداً أكرمته[١] ، وذهب الأَخْفَشُ وبعضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يجوز أن يقع بَعْدَها الْمُبْتَدَأُ والْخَبَرُ.[٢]

ومِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ – أَيْضاً – أدوات التحضيض نَحو : هلا زيداً ضربته ، تقديره : هلا ضربت زيداً ضربته[٣] ، والاستفهام بغير الهمزة نَحْو : هل زيداً ضربته ؟ أي : هل ضربت زيداً ضربته ؟.[٤]

٢- وجوب الرفع :

قولــــه :

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَــا بِالابْتِــدَا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْــهُ أَبَــداً

ذكر أَنَّ الرَّفْعَ بالابتداء يَجبُ إِذَا وَلِيَ الاسْمُ ما يَخْتَصُّ بالابتــداء ، وشــرح ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الأرجوزة بِإِذَا الَّتِي لِلْفَاجأة وبلَيْتَمَا ، أَمَّا إِذَا فَنَحْوُ : خَرَجْتُ فَــإِذَا

= لا تجزعي إن منفساً أهلكته   فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وفي شرح المقرب يقول : " ويجب هنا أن نشير أن هناك خلافاً بين النحاة في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فذهب البصريون إِلَى أنه يرتفع بتقدير فعل وهو ما ذكرنــاه قريباً والفعل المضمر تفسير لذلك الفعل المقدر ، وذهب الكوفيون إِلَى أنه مرفــوع بالفعــل الظاهر من غير تقدير ، وذهب الأخفش إِلَى أنه يرتفع بالابتداء ". شرح المقرب (المرفوعات) : ٨١٩ ، وانظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٥.

(١) الجنى الداني : ٣٦٨.

(٢) قال المرادي : " ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الــشرط إن كان الخبر فعلاً وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد إذا قال ابن مالك : وبقوله أقول لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ". الجنى الداني : ٣٦٨.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٩.

(٤) نصه في التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٩ ، وختمه بقوله : هذا مذهب سيبويه.

زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عمرو ، ولا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ ؛ لأنه كان يصير التقدير : فإِذَا تضربُ زيداً يضربُهُ عمرو.[١]

وهَذَا الذي ذهَبَ إليه فِي : " إِذَا " فيه خلافٌ ، مِنهُمْ من قَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ الاسم بَعْدَهَا بإضمارِ فِعْلٍ ورفْعِهِ بالابتداء[٢] ، ومِنهُمْ مَنْ قَالَ يتحتَّمُ الرفعُ بالابتداء نَحْو ما ذهب إليه النَّاظِم.[٣]

ومِنهُمْ مَنْ فصَّل فقَالَ : الْفِعْلُ الذي بَعْدَ الاسم الذي ولي إِذَا إِمَّا أَنْ يكون مقروناً بِقَدْ نَحْو : خرجتُ فإِذَا زَيْد قَدْ ضربه عمرو ، يَجُوزُ فِيهِ وجهان :

أحدهما : الرفع بالابتداء ، **والآخرُ** : النصبُ على إضمار فِعْلٍ يفسرُهُ ما بَعْده وإن لَمْ يَكُنْ مَقْرُوناً بِقَدْ ، فلا يَجُوزُ فِي الاسم إلا الرَّفْع على الابتداء ، وهَـذَا هُـوَ الصَّحِيحُ.[٤]

وأما : ليتَمَا زَيْدٌ أضربه ، فلا يَجُوزُ النَّصب ؛ لأنه يصير التقدير : ليتما أضرب زيداً أضربه ، وزعمُوا أَنَّ : " ليتَ " إذا كفتْ بـ : " مـا " باقية على اختصاصها بالْجُمْلَةِ الاسمية ، ولذَلِكَ جَازَ فِيهَا أَنْ يعملوها إِذَا لَحِقَتْهَا : " مـا " ، بخلاف أخوتها على أصح المذاهب.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٩.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٥ ، وفيه ذكر أن الأخفش أجاز أن يلي إذا الفجائية الفعل المقترن بقد وعلى ذلك يجوز نصب الاسم بعدها بتقدير فعل.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٣٩.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٦ ، ونقل عن الأخفش فِي جواز أن يلي إذا الفجائية فعل ثم حمل أبو حيان على ابن مالك فِي منعه ذلك.

فلو نصبْنَا ما بَعْدَها على الاشتِغَالِ لزالَ عنها الاختصاص[١] ، وقد رأيت لطاهر القزويني[٢] مقدمة لطيفة ذكر فيها أن : " ليت " إذا كفت بـ : " ما " وليتها الجملة الفعلية فتقول : ليتما يقوم زيد.[٣]

ومِمَّا يَختَصُّ – أَيْضاً – بالابتداء واو الحال نَحو : خرجت وزيْدٌ يضربه عمرو ، ولا يَجُوزُ : وزَيْداً يضربُه عمرٌو.[٤]

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

هَذَا الكَلاَمُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ والرَّكَاكَةِ ، وتلخيصُهُ أَنْ يَقُولَ : يَجِبُ الرَّفْعُ بالابتداء إِذَا وَلِيَ الْفِعْلُ شيئاً يَمْنع أَنْ يعمل فيما قبلَهُ ، وذَلِكَ إِذَا وَلِيَ العاملُ أداة استفهام نَحْو : زيدٌ أضربته ؟ ، أو شرط نَحْو : زَيْدٌ إنْ تضربْهُ أضربْكَ ، أو تحضيض نَحو : زَيْدٌ هلا تكرمه ، أو : " ما " نَحو : زَيْدٌ ما ضربته.

أو : "إنْ" النافية نَحو : زَيْدٌ إنْ ضربتُه ، أي : ما ضربتُه ، أو لام ابتداء نَحو : زَيْدٌ لعمرو يضربه ، أو قسم نَحو : زَيْدٌ لأضربنه ، أو لا في جواب قسم على الصَّحِيحِ نَحْو : زَيْدٌ والله لا أضربه ، أو يقع العامل صلة لِموصول نَحو : أ ذكرٌ تلِدُه ناقَتُكَ أحبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ١٥٠ (باب إن وأخواتها) ، واختصاص ليتما بالجملة الاسمية : ٦/ ٣٠٧ (باب الاشتغال) ، ووجوب رفع الاسم بعد ليتما لأنه لا يليها الفعل.

(٢) هو أبو محمد المعروف بالنحار طاهر بن أحمد بن محمد ، أخذ عن الزمخشري ، وصنف لب الألباب في مراسم الإعراب ، ولد سنة (٤٩٣هـ) وتوفي سنة (٥٧٥هـ) . هدية العارفين : ٥/ ٤٣١.

(٣) التذييل والتكميل : ٥/ ١٥٠ (باب إن وأخواتها).

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٦ ، ٣٠٧.

أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوف نَحو : هنْدٌ رَجُلٌ يضربها عندك ، أو خبرا لِمبتـدأ بَعْـدَ الاسم والخبر فِعْلٌ نَحو : هِنْدٌ أَنْت تضربُهَا ، فالرفع فِي : هند على الابتداء واجـب على مَذْهَبِ سيبويه وهشام ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، ولا يجوز فِي مذهبهما : هند أنت تضرب.[١]

وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيّ قِيَاساً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، فكما يجوز : زيداً أنا ضاربه ، فكَذَلِكَ يَجُوزُ : زَيْداً أَنَا أَضْرِبه[٢] ، ووقع لأبِي موسى الجزولي أنه إِذَا حيل بين الاسم والْفِعْل بحرف تحضيض أو عرض أو تمنٍّ كان النصبُ أولَى نَحو : زيداً هلا أكرمتَهُ ، /١٢١ وزيداً لا تكرمه ، وزيداً ألا وجدته على التمني.[٣]

والصحيحُ أَنَّ هَذَا لا يَجُوزُ فيه إلا الرفعُ على الابتـداءِ لأَنَّ هَـذِهِ أدواتٌ لا تعمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسرُ عاملاً ، ومن التمني ما لا خلاف فِي أنه لا يجـوز فيه النصب نَحْو : زَيْدٌ ليتك تكرمه ؛ لأن خبر ليت لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر.

وقال أبو بكرِ بنُ طاهرِ وأبو الحسنِ بن خروفٍ وأبو علـي الـشلوبين أداة التحضيض لا يفسر ما بَعْدَهَا فيما قبلها والعـرض والـتمني كالتحـضيض لفظـاً وحكماً.[٤]

ولعلَّ مَنْ أجاز النصْبَ فِي ذَلِكَ قاسه على الأمـرِ والنـهي إِذِ التحـضيضُ والعرضُ لا يكونان إلاَّ بِالْفِعْلِ ؛ كما أن الأمر والنهي كَذَلِكَ ، والفـرق بينـهما أن الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما فيصِحُّ لهما التفسير ، وتلك لا تعمل فيما قبلهما فلا يصح لها أن تفسر.

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٧٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٠٧.

(٣) المقدمة الجزولية فِي النحو : ١٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣٠١.

(٤) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) للشلوبين : ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، وهو فِي التذييل والتكميل أيضاً : ٦/ ٣٠١.

٣- ترجيح النصب :

قولـــــه :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَــبْ

قَوْلُهُ : " قبْل فِعْلٍ ذِي طَلَبْ " يشملُ الأمْرَ والنَّهْيَ والدُّعَاءَ نَحو : زَيْداً اضْرِبْهُ ، وزَيْداً لاَ تضربْه ، وزَيْداً ارحَمْهُ يَا رَبُّ ، ولا اختصاص لِهَذَا الحكم بالْفِعْلِ بَلْ الاســم الذي فِي مَعْنَى فِعْل الأمر والدعاء يجري فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْفِعْلِ نَحو : زيداً أ ضــرباً إياه ، فَلَوْ قَالَ : قبْل عامل ذي طلب لكان أعم من قوله : " قبْل فِعْلٍ ".

ولَيْسَ كل فعل ذِي طلب يختار النصب قبله كما ذكر بَلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فــي معرض العموم اختير فيه الرفع نحو قَوْلِهِ تَعَالَى :[1]{وَالسَّارِقُ وَالــسَّارِقَةُ فَــاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ، و :[2]{وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا} وإنما اختير الرفع هنا تشبيهاً له بالشرط لما دخله من العموم والإبهام هكذا قال بعض أصحابنا.

وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ أنَّ مثل هذا لَيْسَ من باب الاشتغال بَلْ جعل ذَلــكَ جملــتين ، وجعل : والسارق والسارقة " مبتدأ لَيْسَ " خبره " فاقطعوا " بَلْ مقدر قبلــه ، أي : فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُم السَّارِقُ والسَّارِقَةُ.

وقَوْلُهُ : " فاقطعوا " جملةٌ مُفسِّرةٌ لحكم السارقِ والسارقة[3] ، وقد تقدَّمَ لنــا أن مثل : أنت قم ، وزَيْد ليقم ، يختار فِيه الرفعُ على الابتداءِ – أَيْضاً – إذا كان الأمرُ

(١) من الآية : ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) من الآية : ١٦ من سورة النساء.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٣، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣١٧.

بأسماءِ الأفعالِ نَحْو : زَيْدٌ دَرَاكِهِ ، لأن اسم الْفِعْلِ لا يعمل فيما قبله ، وقد يجيء فِي هَذَا خلاف الْكِسَائِيّ فِي وجوب تقديم معمول اسم الْفِعْلِ عليه.[1]

ومن فروع هَذَا البَابِ : زَيْدٌ أَسْمِعْ به ! لا يَجوز نصب زَيْدٍ سواء أكان به فِي موْضعِ رفعٍ كما ذَهبَ إليه الْبَصْرِيُّونَ أم فِي موْضِعِ نَصْبٍ كما ذهبَ إليه الْكُوفِيُّونَ.[2]

وقَوْله : " وبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلِ غلب " أي : ويختارُ النصبُ بَعْدَ أداةٍ هي بالْفِعْلِ أوْلَى ، ولَمْ يُبَيِّنْ مَا الأداة التِي يغلب على الْفِعْلِ وذَلِكَ همزةُ الاستفهامِ وما ولا النافيتان ، مثال ذَلِكَ : أ زَيْداً ضربته ؟[3] ، ما زيداً ضربته ، لا زيداً ضربته ولا عمراً أكرمته.

فإنْ فُصِلَ بين الهمزة والاسم بغير ظرفٍ ولا مَجرورٍ اختير فِي الاسمِ الرفعُ نَحو : أ أَنْتَ زَيْدٌ تضربه.

---

(١) المساعد : ٢/ ٦٥٧ ، وتوضيح المقاصد : ٤/ ٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦ ، ٣٢٣ ، والإنصاف : ٢٢٨ وما بعدها ، وتسهيل الفوائد : ٢١٣ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣١٧ ، وقال المرادي فِي ذلك : " أو وليه فعل أمر أو نهي أو دعاء ، إنما ترجح إذا وليه أحد الثلاثة لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل والدعاء كالأمر وشمل قوله فعل الأمر ثلاث صور : الأولى نَحو : زيداً اضربه ، الثانية : زيداً لتضربه لأن لام الأمر ليست من أدوات الصدر ، الثالثة نَحو : الأولاد يرضعهن الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر فالنصب راجح فِي الصور الثلاثة فقوله فعل أمر أي : فعل يفهم منه معنى الأمر سواء أكان بصيغة الأمر أم بغيرها .... واحترز بقوله : فعل الأمر من اسم فعل الأمر نَحو : زيد مناعه فإن النصب غير جائز ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٤٩ ، ٥٥٠.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٣١٨.

(٣) مثلوا له بقول جرير :

أثعلبة الفوارس أم رياحا   عدلت بهم طهية والخشابا

وإنما اختير الرفع في : زَيْد كان أنت – أيضاً – مرفوعاً على الابتداء والجملة التي بعده من الْمُبْتَدَأ والْخَبَر في موضع رفع خبراً لأنت هَذَا مَذْهَب سيبويه[١] ، وأما الأخفشُ فإنه يختارُ النصْبَ في زَيْد.[٢]

وإِذَا نصبْتَ زيداً بإضمارِ فعْل فظاهرُ كلامِ سيبويه أنه لا يَجُوزُ في أَنْتَ إلاَّ الرفعُ بالابتداء [٣]، وأجَازَ الأخْفَشُ أَنْ يرْتَفِعَ عَلَى الْفَاعلية بالْفعْلِ الَّذي نصب زيداً كأنه قَالَ : أ ضربت زيداً ضربته ؟ ، فلَمَّا حُذفَ الْفعْلُ انْفصَلَ الضَّميرُ ، ورد هَذَا على الأخْفَشِ بنُ ولاد وأبو بَكْرِ بنُ طاهر وأبو جَعْفَر بنُ مضاء وبعض / ١٢٢ من لقيناه من شيوخنا عَلَى اخْتِلاف في علةِ الْمَنْع يطول ذكرها.[٤]

فإنْ كانت أداةُ الاستفهامِ : " هَلْ أو لِمَ " فلا يليها الاسم وبَعْدَها الفعلُ إلا ضرورةً نَحْو : هل زيداً ضربته أم عمراً أكرمته ؟ ، فإن كان الاسمُ الذي اشتغل عنه الْفِعْلُ اسْمَ استفهامٍ نَحْو : زَيْدٌ أَيُّهُمْ أكرمته اختار فيه سِيبَويه الرفع ، والأخْفَش النصب.

وفي تعليق عن أبي الحسن بن الباذش ما نصه : فأما النفيُ فالرفعُ والنصْبُ فيه مستويانِ كقولك : ما زَيْدٌ ضربتُهُ ، وما زيداً ضربتُهُ ، فالنصبُ لأن النفيَ غَيْرُ واجب كالاستفهامِ ، وأما الرفعُ فلأنه نفيٌ واجبٌ فيجري مجرى الواجبِ ؛ لأنه نقيضُه[٥] ، فأما أهْلُ الحجازِ فيرفَعُونَ لا غير لأنها عندهم بمنزلة : لَيْسَ زَيْدٌ ضربته.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى … مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرّ أوَّلا

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٩ ، والتصريح للشيخ خالد : ١/ ٣٠٠.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) انظر ذلك بالتفصيل في التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٧ ، ٣٣٨.

(٥) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٢ ، والتصريح : ١/ ٣٠١.

يُرِيدُ : إِذَا عطفْتَ على جملة فِعْلِيَّة ولَمْ تفصلْ اُخْتِيرَ النَّصْبُ نَحْو : قَامَ زَيْـــداً وَعَمْراً أَكْرَمْته[١] ، فإن فصلت لَمْ تَخْتَرْ إِلاَّ الرَّفْع إن كان الفصلُ بِأَمَّا نَحْوُ : قَامَ زَيْـــدٌ وأَمَّا عَمرٌو فأكرمتُهُ[٢] ، فإِنْ كَانَ الفصلُ بِإذَا فَقَدْ تَقَدَّمَ القولُ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : " عَلَى معمول فِعْلٍ " خطأٌ مَحْضٌ ؛ لأَنَّ العطفَ لَيْسَ عَلَى مَعْمُـــول فِعْلٍ إِنَّمَا الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَة الْفِعْلِيَّة سَوَاءٌ أَكَانَ الْفِعْلُ لازماً نَحْو : قَام زَيْدٌ وَعَمْـــراً أَكْرَمْتُهُ أمْ متعدياً نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً وعمراً أكرمْتُهُ ، وهكذا أورد الناس هَذِهِ الْمَسْأَلَة كما ذكرناها.[٣]

وقَدْ تَوَهَّمَ – أَيْضاً – هَذَا النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذِه الأرجوزَة أَنَّ العطْفَ إِنَّمَا يختارُ فِيهِ النَّصْبُ لكونِ العاملِ فِي الجملة السابقة ناصباً نَحْو : ضربتُ زَيْـــداً ، فتـــوهم أن النصْبَ الذي يكون فِي : وعَمْـــراً أكرمته إِنَّمَا هُوَ لأجْلِ نَصْبِ زَيْد فِي : ضَـــرَبت زيداً ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.[٤]

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ عَاطف " لَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بالعاطف بَلْ قَدْ يَأْتِي هَذَا الْحُكْمُ فِي خبر العاطف نَحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ ، فَيُختَارُ النصبُ فِي زَيْدٍ وإن

---

(١) من أمثلته قولــه تعــالَى : {فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ۝ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ} (الفرقان : ٣٦ ، ٣٧).

(٢) من أمثلته قوله تعالَى : {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ} (فصلت : ١٧)

(٣) اللباب للعكبري : ٤٦٩ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٠١.

(٤) قال فِي شرح التسهيل : ٢/ ١٤٢ : ومن مرجحات النصب أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية متعدياً كان فعلها أو غير متعد ، فالمتعدي نحو لقيت زيداً وعمرو كلمته ، وغـــير المتعدي نَحو : جاء سعد وسعيد زرته فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما ، ونص فِي شرح الكافية الشافية على ذلك أيضاً : ٦٢٠ ، حيث ذكر أن من مرجحات النصب إيــلاء الاسم عاطفاً قبله معمول فعل سواء أكان المعمول منصوبا أو غير منصوب نحو : قـــام زيـــد وعمرو ضربته ، ثم علل ذلك قائلاً : وقد رجح النصب لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما . فكيف يذكر أبو حيان ما ذكره.

لَمْ يَكُنْ حتى عاطفة ؛ لأن حتى الصَّحِيحُ أَنَّهَا لا يعطف بها الجمل ، وتقدير الكـــلام : حتى ضربتُ زَيْداً ضربته.[١]

٤- ما يستوي فيه الأمران :

قولــــه :

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِرا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّـــرا

يشيرُ بِهَذَا إِلَى الْجُمْلَةِ ذَات الوجهين ، وكلامُه فيه تبتيرٌ مثال ذَلِــكَ : زَيْـدٌ ضربتُهُ وعمرٌو أكرمتُهُ ، يقول : أنتَ مخيَّرٌ بَيْنَ أن تراعيَ الجملـــةَ الكـــبرى فترْفَـــعَ : "عمرا" وبيْنَ أنْ تُراعي الْجملةَ الصغرى فتنصبَهُ.

وذكَرَ أنَّ ذَلكَ التخييرَ يكون إذَا وَلِيَ الْمعطوف فِعْلا مخبرًا به عن اسم ولَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُختَصاً بِالْفِعْلِ[٢] ، فكَانَ يَنْبَغِي أن يأتي بعبارة تشمل الْفِعْــلَ وغــيرَهُ ، وذَلكَ أن اسم الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الحال أو الاستقبال ، والأمثلة التي تعمل عملها وجموعها كالْفِعْل فِي ذَلكَ نَحْو : زَيْدٌ ضاربٌ عمرًا وسعدًا ضربتُهُ ، وزَيْــدٌ شــروبُ العــسلَ وجعفرًا رأيتُهُ فالرفعُ والنصبُ مختارانِ فِي : سعد وجعفر.[٣]

وفِي الحقيقةِ لا تكون هَذِهِ الْمسائلُ التِي يُخبر فِيها عن الاسم باسم فَاعِلٍ أو مثال أو جمعها من الْجملةِ ذاتِ الوجهين ، إِنَّمَا هِيَ واحِدَة لا جملتــانِ ، وإن كــان حكْمُهَا إِذَا عطفَتْ حُكْمَ الجملتينِ فِي أَنَّ الرفعَ والنصبَ مختارانِ.

وقَوْلُهُ : " فاعطفن مخيراً " أي مخيراً بين أنْ تراعِيَ الكبرى فترفع أو الــصغرى فتنصب ، ونقول : إذَا راعيْتَ الصغْرَى فإما أن يكون فِي الْجملةِ الْمعطوفــة ضــميرٌ

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ١٤٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢١.

(٣) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٢٩.

يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأ فالْمَسْألة جائزةٌ باتفاق نَحْو : هنْدٌ ضربْتُها وزيداً كَلَّمْتُهُ فِي دَارِهَا ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيها / **١٢٣** ضميرٌ فَفِي الْمَسْأَلَةِ أربعةُ مذاهب :[١]

أَحَدُهَا : ما ذهب إليه جماعةُ من القدماءِ والفَارِسِيّ من جواز العطْفِ على الصغرى نحو : هنْدٌ ضَرَبْتُهَا وعمراً أكرمتُهُ.

والثَّانِي : ما ذهب إليه الأخْفَشُ والزياديُّ ومن تبعهما من أنه لا يَجوز ؛ لأن الْمعطوفَ عَلَى الْخَبَرِ خبر ، فكما لا يَجُوز خلُوُّ الْجُمْلَةِ الأولَى الواقعةِ خبراً للمُبتدأ من رابط يَعُودُ عَلَى الْمبتدأ فكَذَلِكَ الْجملةُ الْمَعْطوفةُ عليها.

والثَّالثُ : ما ذَهَبَ إليه هشامُ بنُ معاويةَ من أنه إنْ كان العطْفُ بالفاءِ أو الواوِ جازتِ الْمسألةُ ، وإن كان بغيرِ ذَلِكَ لَمْ يجزْ.

والرابعُ : ما ذَهَبَ إليه الْجمهورُ من أنه إنْ كان العطْفُ بالفاءِ جازَتِ الْمَسْأَلَةُ ، وإن كان بغير ذَلِكَ من حروف العطْفِ لَمْ تَجُزْ ، وقد احتال بعضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أصحابنا لتجويز ذَلِكَ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَابِطٌ بِأَنْ قَالَ[٢] : العطف فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الكبرَى ؛ لَكن إنْ رَاعَيْتَ مشاكلَتَهَا رفعتَ ، وإنْ راعيْتَ مشاكلَ الصغرى نصبتَ ، فالرفعُ والنصْبُ إِنَّمَا هُوَ للمُشَاكلة[٣] ، وهَذه إحَالَةٌ منه لصورة الْمَسْأَلَةِ ، فإن الغرض فِي هذه الْمَسْألة أن العطْفَ إِنَّمَا هُوَ على الجملة

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٢.

(٢) القائل والمجوز هو أبو بكر بن طاهر ومن تبعه . انظر التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠ – ٦٢١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤ ، وقد مثلوا لجواز الوجهين بقول الله تعالى : **{وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ}** (سورة يس : ٣٩) قرئ بالنصب والرفع فِي قراءات سبعية متواترة وهو معطوف على **{وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا}** (سورة يس : ٣٨) .

الصغرى ، والاستدلال لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ وتصحيحُ ما ينبغِي أَنْ يُصَحَّحَ منها مذكورٌ فِي غَيْرِ هَذَا.[١]

٥- ترجيح الرفع :

قولـــــه :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ۞ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

النِّصفُ الثَّاني منْ هَذَا البيْتِ حشْوٌ لا فائدةَ فِيهِ ، والنصفُ الأوَّلُ مضْمُونُهُ أَنَّ الرَّفْعَ يُرَجَّحُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، والَّذِي ذَكَرَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَتحتم فِيهِ النــصب وذَلِكَ فِي موضعٍ وَاحِدٍ ، وهُوَ أَنْ يتقدمَ الاسم ما يَخْتصُّ بِالْفِعْلِ.

وقسمٌ يتحتمُ فيه الابتداءُ وذلك فِي موضعينِ :

أحَدُهُمَا : أَنْ يتقدَّمَ الاسمَ ما يختصُّ بالابتداء.

الثَّانِي : أنْ يتقدَّمَ الاسمُ عَلَى ما يمنع أن يعملَ فِيه ما بَعْدَه.

وقسمٌ يختارُ فِيه النصبُ وذَلِكَ فِي ثلاثةِ مواضِعَ :

أحَدُهَا : أنْ يَتَقَدَّمَ الاسْمَ أَدَاةٌ تكونُ أولى بالْفِعْلِ.

الثَّانِي : أَنْ يكون الْفِعْلُ الْمَشْغُول ذا طلب.

الثَّالِثُ : أَنْ تعطف جملة الاشتِغَالِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ.

وقسمٌ يستوي فِيهِ الرفعُ والنصْبُ وذَلِكَ فِي موضعٍ واحدٍ : وهُوَ أَنْ يَكُــونَ العطْفُ على جملة ذات وجهين.

وقسمٌ يرجَّحُ فيه الابتداءُ وهو غيرُ ما ذُكِرَ من الأقسامِ الأربعة.

---

١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣٣٤ وما بعدها.

وهَذَا الَّذي ذَكَرَ النَّاظِمُ لَيْسَ خاصاً بِمسائل هَذَا الباب ، بَلْ ثَمَّ مَا يختار فيه النصب غير ما ذكر ، وذَلِكَ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الاشتغالِ جواباً لاستفهامٍ بمفعولٍ أو مضاف إليه تَقُولُ : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، أو : غُلاَمَ أَيِّهِمْ تَضْرِبُ ؟ ، فتقول : زَيْداً أَضْرِبُهُ أَوْ : غُلاَمَ زَيْدٍ أَضْرِبُهُ ، فَيُخْتَارُ النَّصْبُ لِمُوَافَقَةِ الجواب للسؤال.(١)

وكذَلِكَ إِذَا كانت الْجُمْلَةُ بَعْدَ الاسم توهم الصفة فيختار النصب رفعاً لِهَذَا الإيهام ، وذلك نَحْو : كلَّ رجلٍ ضربتُهُ فِي الدَّارِ ، فإِذَا رفعت : " كل رجل " احتمل : ضربته أن يكون صفة و : " فِي الدَّارِ " الْخَبَر فيتعلق بمحذوف ، واحتمل أن يكون خَبَراً وفِي الدَّارِ معمول له.

فَإِذَا نصبته تعينَ هَذَا الثَّانِي ولَمْ يحتمل الصفة وكذَلِكَ أجمع مشاهيرُ الْقُرَّاء عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (٢){إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}.(٣)

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٣١٦.

(٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٤٢ ، فنصب "كل شيء" يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرا فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً وهو قول أهل السنة ، ولو قرئ " كل شيء " بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبراً فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً.

(٣) قال ابن جني : " الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب وذلك أنه من مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك : نحن كل شيء خلقناه بقدر ، فهو كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل إن فتنصب الاسم وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر ، واختار محمد بن يزيد هنا النصب وقال : لأن تقديره إنا فعلنا كذا قال : فالفعل منتظر بعد إنا فلما دل ما قبله عليه حسن إضماره وليس هذا شيئاً ؛ لأن أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً جزءا منفرداً فما معنى توقع الفعل هنا ؟ وخبر إن وأخواتها كأخبار المبتدأ ؟ ". المحتسب : ٢/ ٣٠٠ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٨.

وثَمَّ – أيْضاً – ما يَجبُ فِيهِ الرَّفْعُ على الابتداءِ وذَلِكَ : زَيْدٌ أَنْتَ تَضرِبُهُ ، فالرفع فِي : " زَيْدٌ " واجبٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وهشام ، وقد تقدم ذكرها والْخِلاَفُ فِيهَا.

وإِذَا قُلْت : زَيْدٌ أخوه ضربته ، فيجوز فِي الأخِ الرفع على الابتداء وضربته خبر عنه والْجُمْلَة فِي موْضِعِ خَبَرِ زَيْد ، ويَجُوزُ فِي الأخِ النصبُ عَلَى الاشْتِغَالِ.[1]

واختُلِفَ إِذْ ذَاكَ فِي : زَيْد ، فقِيلَ : يَجبُ رفعُه بالابتداء وبِهِ قَالَ قومٌ من القُدَمَاءِ ، وقِيلَ : يَجُوزُ نصبُهُ – أيضاً – عَلَى الاشْتِغَالِ ، فتقولُ : زَيْداً أخاه ضربْتُهُ ، والتقدير : أهنتُ زيداً ضربت أخاه ضربته ، وهُوَ مَذْهَبُ سيبويه.[2] / ١٢٤

والصَّحِيحُ عندي أنَّهُ لاَ يَجُوز إلا رفع زَيْدٍ على الابتداء ؛ لأنه إن نصبنا زيداً لزم أحدُ أمرينِ :

أحَدُهُمَا : أنْ يَكُونَ : "ضربته" قد فسر فِعْلين أحَدُهما : ناصبُ السَبَبِي وَهُوَ : " الأخ " ، والآخر ناصب : " زَيْد " ولا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ كَمَا تقرر لا يفسر إلا ما يعمل فلو لَمْ تشغل ضربت بِضَمِيرِ الأخ لنصب الأخ ، وإِذَا نَصَبْتَ الأخ لَمْ يَكُنْ لِينصب زيداً ؛ لأَنَّهُ لاَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بَلْ يَجب أنْ تَقُولَ : زَيْدٌ أخاه ضربت.

والآخر : أن يكون الفِعْل المحذوف الناصب للأخ قد فَسَّرَ الْفِعْلَ الناصبَ لِزَيْدٍ ، والْمَحْذُوفُ لاَ يفسر الْمَحْذُوف ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا حذف لدلالة الْمثبت عليه ، ولا يحذف لدلالة محذوف ، ومع وجود هَذِهِ الْمَسَائِل لا يصح قول النَّاظِمِ :

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ

---

(١) انظر ما قبل فِي هذا المثال فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣١ ، ١٣٢.

(٢) انظر ما قبل فِي هذا المثال فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٣١ ، ١٣٢.

وهُنَا مَسْأَلَةٌ أُخرَى فِي تَرْجيحِ الرَّفْعِ فِيهَا خِلاَفٌ ، وهِيَ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ تَالياً اسْماً فَاعلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى نَحْوُ : أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْته ، وأنت زَيْدٌ ضربته ، وزَيْدٌ هَنْد ضَرَبَهَا ، فمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ترجيحُ الرَّفْعِ فِي : زَيْد وهنْد ، ومَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ تَرْجِيحُ النَّصْب.

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَـرٍّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْـلٍ يَجْـرِي

يَقُولُ : تعدِّي الْفِعْلِ إِلَى الضَّميرِ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ نَحْو : زَيْدٌ مَرَرْت بِهِ ، وزَيْدٌ ضربت غلامَهُ ، كوصله به نَحْـو : زَيْـدٌ ضـربته[1] ، وتسمية مِثْلِ هَذَا فَصْلاً ووَصْلاً غَيْرُ معهودٍ فِي اصطلاح النُّحَاةِ ، فإِنْ عَنَى أَنَّهُ مثله فِي حكم الرفع والنصب حيث يَجب أَحَدُهُما أو يَجُوز فصَحِيحٌ.

وإن عنى أنه يحسنُ حيثُ يحسنُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأنَّ النَّصْبَ فِـي : زَيْـداً ضربته أحسنُ منه فِي : زَيْداً ضربت غلامه ، وفِي هذا أحسن منه فِي : زيْداً مَرَرْت بِهِ وفِي هَذَا أحسن منه فِي : زَيْداً مررت بأخيه.

وذهب ابنُ كيسانَ إِلَى أَنَّ النصبَ فِي نَحو : زَيْـداً مَرَرْتُ به ، أحسن منه فِي : زَيْداً ضَرَبْتُ أخَاهُ ، قالوا : ولَمْ يحتجّ بِشَيْءٍ والصَّحِيحُ الْعَكْس ، ذَلِكَ أَنَّهُمَا وإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا يُفَسَّرَان مِنَ الْمَعْنَى فَمَا هُوَ وفق الْمُفَسَّر فِي الوصول بنفسه أقوى فِـي ذَلِكَ ، قلت : ويمكن أن يحتجّ لابن كيسان بأنه فِي مسألة : زَيْداً مَرَرْتُ بـه اتَّحَـدَ متعلقُ الْفِعْلَيْنِ اللذين هما : مَرَرْتُ ولاَبَسْتُ ؛ لأنَّ الضَّميرَ هُوَ الظَّاهِرُ غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ فُسِّرَ مِنْ الْمَعْنى وكلاهما لِمُتَعَلّقٍ وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى ، وفِي مسألة : زيـداً ضـربت أخاه ، صار فيه تَجوز فِي اللفظ وفِي المعنَى ؛ لأن الضرب حقيقة لَمْ يحل إلا بـأخي زَيْد ، وفَسَّرَ : ضربْتُ فِعْلاً يَنْصِبُ زَيْداً نَحْو : أَهنْتُ ومَا أشبهه فصار ذَلِكَ تجوزاً فِي

---

(١) هو ما قاله فِي شرح الشافية الكافية : ٦٢٢ ، ٦٢٣.

الْفِعْلِ الْمفسّر وفِي متعلقه ، وأما فِي المسألة الأُولَى فَلَيْسَ فِيهِ تجوز إلا فِي الْفِعْلِ فَقَطْ لاَ فِي متعلقهِ فلِهَذَا كَانَ أَحْسَنَ.(١)

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ   بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

الَّذي يُسَوَّى بِالْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مِن الأَوْصَافِ هِيَ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وأَسْمَاء الْمَفْعُولِينَ فَقَطْ نَحْو : زَيْداً أنا ضاربه ، والدرهم أنا مُعْطَاهُ.

وقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ " احترازٌ مِنْ نَحْو : زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ ، فإنه هنا لا يُسَوَّى بِالْفِعْلِ لأَنَّهُ فِي صلة الألف واللام(٢) ، وقَوْلُهُ : " وَصْفاً " احترازٌ مِمَّا لَيْسَ بوصف وهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْو : أسماء الأفعال ، والْمَصَادِرُ الْمُنْحَلَّةُ إِلَى حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ والْفِعْل ، فإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظ بِالْفِعْلِ نَحْو : زيداً ضرباً إِيَّاهُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ جوازُ مِثْلِ هَذَا ، وفيه خلاَفٌ يَنْبَنِي عَلَى جواز تقديم معمولِ هَذَا الْمَصْدَرِ عليه ومَنْعِهِ ، فَمَنْ أجازَ ذَلِكَ أَجَازَ وُقُوعَهُ فِي الاشْتِغَالِ ، ومن منع ذَلِكَ مَنَعَ هُنَا.(٣)

ويرِدُ على قَوْلِهِ : " وَصْفاً ذَا عَمَلْ " الصفات الْمُشبهة بأسماء الْفَاعِلِينَ ، فإِنَّهَا أَوْصَاف تعمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، ولا تقع فِي / **١٢٥** بابِ الاشتغالِ فلا يَجُوز فِي : زَيْدٌ حسن وجهه : زَيْدٌ وجهه حسنه ؛ لأن معمولَ هَذِهِ الصفات لا يَجُوز تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، فلا يجوز لها أن تفسر.

وقد تقدمتْ لنا مسألةٌ يعملُ فيهَا الوصفُ ولا يعملُ الْفِعْلُ عَلَى مَذْهَبِ سيبويه وهشام ، وذَلِكَ : زَيْداً عمرٌو ضاربُهُ ، ولو قُلْتَ : زيداً عمرٌو يضربُهُ ، لَمْ يَجُزْ

---

(١) انظر نص ذلك كله ورأي ابن كيسان والاحتجاج له فِي التذييل والتكميل : ٦/ ٣٥٦.

(٢) وما كان فِي صلة الألف واللام يمتنع عمله فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(٣) ذكره فِي مواضع تقديم العامل على المفعول من باب الفاعل ونصه : فإن كان مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل ففي جواز تقديم المفعول عليه خلاف نحو : ضرباً زيداً ، أجاز ذلك الأخفش والمبرد ومنعه الفراء.

فَفي نَحْو هَذه الْمَسْأَلَة لا تسوية بينَ الوَصْفِ والْفِعْلِ ، ولَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ عمرٌو ، جَازَتِ التَّسْوِيَة بين هَذَا الوصفِ وبين الْفِعْلِ فِي نَحْو : زَيْدٌ يضربُهُ عمرٌو ، فيجوز فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الرَّفع والنصب.

وَعُلْقَـــةٌ حَاصِـــلَةٌ بِتَـــابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفسِ الاسْـمِ الْوَاقِــعِ

يَقُولُ : يحصلُ التَّعَلُّقُ فِي جملة الاشتغال بالتابعِ ، كما يحصُلُ التَّعَلُّــقُ بِــنَفْسِ الاسْم ، وقوْلُهُ : " الْوَاقِعِ " صفة الاسم ، وكأَنَّهُ حَشْوٌ لتكميلِ البيت إِذْ لا يظهرُ لــه معنى ، وأطلق التابع وينبغي أن يقيدهُ ؛ لأنه لَيْسَ كلُّ تَابِعٍ يحصلُ به العلقة فِــي هَــذَا الباب ، بَلْ التابع هنا إما نعتٌ ، وإما عطفُ بيانٍ ، وإما عطفُ نَسَقٍ.

مثالُ النعتِ : زيداً ضربتُ رجلاً يكرمُهُ ، فيكرمُهُ صفة حصَلَ بِهَا الــرَّبْطُ ، ومثالُ عطف البيان : زيداً ضربتُ سعداً أباه ، إِذَا كَانَ سعداً أبا زَيْدٍ ، ومثالُ عطْــفِ النَّسَقِ : زَيْداً ضَرَبْتُ رجلاً وأخاه ، وشرطُ هَذَا العطفِ أن يكون بالواوِ خاصــة لا بغيرها من حروف العطف.[1]

وَقَوْلُهُ : " كَعلقة بنفس الاسم الواقع " عبارةٌ محتملة ؛ لأنها تحتمل أن يريــد بذَلِكَ إعَادَةُ اللفظ نَحْو : زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولا يجيء مثل هَذَا إِلاَّ فِي الــشِّعْرِ ، أو ضميره نَحْو : زَيْداً ضربتُهُ.

وملخَّصُ هَذَا أَنَّ الْمشتغل عنْ هَذَا الاسم إما أنْ يشتَغَلَ بضميره نَحْوُ : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، أَوْ بسببي ، والسببي هو مضاف للضمير نَحْو : زَيْــداً ضَــرَبْتُ أَخَــاهُ ، أو مضاف لِلْمُضَاف إِلَيْه نَحْو : زَيْداً ضربت غلامَ أخيه ، أو موصوف بمَا فيه الضَّمِيرُ ، أو معطوف عليه عطف بيان فيه الضَّمِيرُ أو عطْفِ نَسَقٍ بما فِيهِ الضَّمِيرُ بالواو خاصة ، وقد ذكرنا تمثيلَ ذَلِكَ.

*****

---

(١) لأن الواو لمطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير.

﴿ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ ﴾

قَوْلُـــــهُ :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِــلْ

التعدي لغة : هُوَ التَّجَاوُزُ ، عدا طوره أي جاوزه.

واصطلاحاً : هُوَ تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وأكثر ويقَــال : مُتَعَــدٍّ ومُجَاوِز ووَاقِع ، ولِمُقَابِلِهِ : غَيْرُ مُتَعَدٍّ ولازِم وقَاصِر.

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ عَلاَمَةَ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ بِهِ هَاءً يَكُونُ ضَمِيراً لِغَيْرِ الْمَــصْدَرِ نَحْو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فإن كانتِ الهاء ضمير الْمصدر اشترك فِي التَّعَدِّي إِلَيْهَا الْمُتَعَدِّي واللازم نَحْو : ضَرَبْتُهُ زَيْداً ، وأنت تريد : ضربتُ الضَــربَ زيداً ، وقُمْتُهُ ، وأنــت تريد : قُمْتُ القِيَامَ.

فإن قلت : إنَّ الْفِعْلَ اللازمَ يَنْصِبُ ضميرَ ظرفِ الزمانِ نَحْو قَوْلِهِ :(١)

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً

وينصبُ ظرفُ الْمَكَانِ نَحْو : الْمَيلَ سِرْتُهُ ، فَقَدْ اتَّصَلَ باللازمِ ضَــميرُ غــيرِ الْمَصْدَرِ فليكنْ مُتَعَدِّياً.

---

(١) البيت من بحر الطويل والمذكور صدر ، وعجزه قوله : **قليل سوى الطعن النهال نوافلــه** ، وهو لرجل مجهول من بني عامر

اللغة : الطعن النهال : الكثير المتوالي ، قليل نوافله : أي غنائمه.

الشاهد فيه : **قوله** : " شهدناه " حيث نصب ضمير اليوم تشبيهاً بالمفعول به اتــساعاً ولــو جعله ظرفاً لقال شهدنا فيه . والبيت في المفصل وفي شرحه لابن يعيش : ٢/ ٤٦ ، وفــي المقتضب : ٤/ ١٠٥ ، والكتاب : ١/ ١٩٠ (بولاق) ، والدرر : ١/ ١٧٢ ، والهمع : ١/ ٢٠٣.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ حالة تَعَدِّيه إِلَى ضَمِيرِ الظَّرْفَيْنِ لَمْ يَبْقَ لازماً بَلْ اتَّسَعَ فِيه فَتَعَدَّى إِلَى الضَّمِيرِ تعدي الْفِعْل الْمُتَعَدِّي إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُول.

فأمَّا اتِّصَالُ الْهَاءِ بكان الناقصة وأخواهّا نَحو : الصديقُ كَانَهُ زَيْدٌ ، فإِنَّهَا خَبَرُ كَانَ ، ولَيْسَ كان وأخواهّا متعدِّياً إِلَى مفعول به ؛ بَلْ هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِمَا يتعــدَّى إِلَــى مَفْعُولٍ[1] ، وقد يطلق / ١٢٦ النحويون على مرفوعها فاعلاً وعلى منصوها مفعولاً على طريق التجوز.[2]

قولـــه :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

يقُولُ : الْمُتَعَدِّي ينصبُ مفعولَهُ ، ويعني بالْمَفْعُولِ : الْمَفْعُولَ بِه ، وشرط فِي نصبه أَنْ لا يَنُوبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ومفْهُومُ الشَّرْط أَنَّـهُ إِذَا نَـابَ لا ينصب به والْحكم كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يرفع نَحْو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْـداً ، وقَوْلُهُ : " فانصب به " فِيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ العاملَ فِي الْمَفْعُولِ الْفِعْلُ[3] ، وقَــدْ تقــدم الخلاف فِي ذَلِكَ فِي باب الْفَاعِلِ.

---

(١) قال الأشموني : " هذه الهاء تتصل بكان وأخواهّا والمعروف أهّا واسطة ، أي : لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظراً إِلَى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول ". شــرح الأشموني : ٢/ ٨٧ ، وانظر ما قيل فِي حاشية الصبان.

(٢) حاشية الصبان : ١/ ٢٢٦.

(٣) الناصب للمفعول هو الفعل أو ما جرى مجراه هو مذهب البصريين ، ومذهب هشام : ناصبه هو الفاعل ، ومذهب الفراء : ناصبه هو الفعل والفاعل معاً ، ومذهب خلف الأحمر ناصبه هو المفعولية وصحح مذهب البصريين لأن الفعل هو المستدعي له فهو العامل فيه ولأنه يختلــف تصرفه بحسب تصرف الفعل فلو كان ارتفاعه بالفاعل لاختلف باختلاف الفاعل . انظر شرح التصريح : ١/ ٣٠٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨.

والْمُتَعَدِّي يَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَعَدٍّ إِلَى واحدٍ ، وإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلاثَة ، والْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحدٍ إما بِنَفْسه نَحْو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وإِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بزَيْد ، وإما إِلَى واحدٍ بنفسه تارةً وإليه بِحَرْفِ جَرٍّ أُخْرَى نَحْو : نَصَحْتُ زَيْداً ، ونَصَحْتُ لِزَيْد.(١)

وقَدْ ذَهَبَ بعضُ النَّحويِّينَ إِلَى أنَّ هَذَا القسْمَ الأخيرَ لا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ لأنَّهُ مِنْ حَيْثُ عدي بنفسه كان قوياً ، ومن حيث عدي بحرف الجر كان ضعيفاً ، فاستحال وجُودُهُ.(٢)

وصحَّحَ هَذَا القولَ بعضُ أصْحَابِنَا(٣) ولَيْسَ ذَلكَ عِنْدَنَا بِمُسْتَحِيلٍ ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ بعضُ العرب يلحظُهُ قويًّا بطبعه فيوصله بنفسه ، وآخر يضعف عنده فيتعديه بالْحَرْفِ ، ثُمَّ اختلطت اللغات وتداخلتْ بَلْ قَدْ يتصور أن يكون ذَلكَ من ناطق واحدٍ فِي زمانين ، وإنَّمَا يستحيل ذَلكَ فِي الْفِعْلِ الواحدِ من الناطق الواحد فِي الزمان الواحد.(٤)

---

(١) اللباب فِي علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ . ومن ذلك شكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له.

(٢) قال العكبري : " ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف لا يقال : حذف الحرف منه لأن حذف حرف الجر ليس بقياس ، وفِي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ؛ لأن زيادة الْجَار ليست بقياس أيضاً ، وإذا جاء الأمران فِي الاختيار دل على أنهما لغتان ". اللباب : ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وفِي ابن يعيش : ٧/ ٦٣ ، وإنما يتعدى بحرف الْجر نحو : دخلت إِلَى البيت ، وإنما حذف منه حرف الْجر لكثرة الاستعمال.

(٣) قال ابن عصفور : " والقسم الذي يتعدى إِلَى واحد بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إِلَى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحت زيداً ونصحت له وأمثاله ... وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الْجر لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً فِي حال واحدة ولا المفعول مَحلاً للفعل وغير مَحل للفعل فِي حين واحد وهو الصحيح ". شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٠.

(٤) فِي حاشية شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٠ ، يقول المحقق : فِي نسخة ج وزاد الأستاذ أبو علي الشلوبين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن =

والْمُتَعَدِّي إِلَى اثنين ، إِمَّا أَنْ يكونَ من باب : " اختار "[١] وإمَّا من بـــابِ : "أعطى" ، وإمَّا من باب : " ظَنَّ " ، والْمُتَعَدِّي إِلَى ثلاثة باب : " أَعْلَمُ " ، وقد سبق الكلام عَلَى هَذِهِ الأقسام.

أنواع الفعل اللازم :

قولـــــه :

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَـــدَّى وَحُـــتِمْ   لُزُومُ أَفْعَالِ الـــسَّجَايَا كَـــنَهِمْ

يقول : غَيْرُ الْمُعَدَّى[٢] يسمى لازِماً ، وتَحَتَّمَ اللُّزُومُ فِي أفعـــال الـــسَّجَايَا ، والسَّجَايَا جمعُ سَجِيَّةٍ وهِيَ الطَّبِيعَةُ نَحْو : شجُع ، وجبُن ونَهِم وظرُف ، وكـــذَلِكَ – أيْضاً – أفعال النفس التِي لا تلابس غيرها لازِمة نَحْو : فَرِحَ ، واغْـــتَمَّ ، وحَـــزِنَ ، وأفعال الجسم نَحو : تَحَرَّكَ وقَامَ وقَعَدَ.

قولـــــه :

كَذَا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي افْعَنْسَسَا   وَمَا اقْتَضَى نَظَافَـــةً أَوْ دَنَـــسَا

مِثَالُ افْعَلَلَّ : اقْشَعَرَّ واسْبَطَرَّ واطْمَأَنَّ ، ويريدُ أَنَّ هَذَا البِنَاءَ لاَ يَجِيءُ إلاَّ لاَزِماً وهَذَا الْبِنَاءُ مُضَعَّفُ اللاَّمِ ووَزْنُهُ الأَصْلِيُّ : افْعَلَلَّ ، ولِذَلِكَ إِذَا اتصل به تاءُ الضَّمِيرِ ، أو نونُهُ عَادَ ما قَبْلَ الْمُضَعَّفِ إِلَى أصلِهِ مِن السكونِ لزوالِ الإِدْغَام الذي هُـــوَ موجـــبٌ

= يكون بعض العرب يلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد فِـــي زمـــانين وإنمـــا يستحيل ذلك فِي الفعل الواحد فِي الزمان الواحد من الشخص الواحد . وانظر أيضاً التذييل والتكميل لهذا الباب وقد أسند ذلك إِلَى الشلوبين الصغير.

(١) باب اختار هو الفعل الذي يتعدى إِلَى اثنين لكن يتعدى إِلَى الثاني إما بنفسه وإما بِحـــرف الجر وهو عدة أفعال منها : استغفر وأمر وسمّى ودعا وكنّى وزوّج وعيّر.

(٢) فِي نسخة الرباط : غير المتعدي.

لِحَرَكَتِه نَحْو : اقْشَعْرَرْتُ واقْشَعْرَرْنَ ، ولو جاء شَيْءٌ مِنْهُ معتل اللام لَمْ يُدْغَم لوجوب إعلال الثَّانِي ؛ كما لَمْ يدغم : احواوي مماثل افعال[١] ولا : ارعوى مماثل : افْعَلَّ.

وقَوْلُهُ : " والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا "يَعْنِي الْمُشَابه نَحْو : احْرَنْجَمَ ، وينبغي أَنْ يكُونَ : اقْعَنْسَسَ فاعل بالمضاهي اسم الْفاعِلِ والْمَفْعُول مَحْذُوف أَيْ : وكذا الْفعْل الذي ضاهاه : اقْعَنْسَسَ نَحْو : احْرَنْجَمَ ؛ لأن اقْعَنْسَسَ ملحق باحرنجم ؛ لأن احْرَنْجَمَ من بنات الأربعة واقْعَنْسَسَ من بنات الثلاثة فلحق باحْرَنْجَمَ لذَلكَ ولَمْ يُدْغَم [٢]، وقَوْلُهُ : "ومَا اقْتَضَى نظافة " نَحْو : نظُفَ الثوْبُ أوْ دَنَسًا نَحْوُ : دَنِسَ.

قال ابن مالك :

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

كونُهُ عَرَضاً نَحْو : مَرِضَ واحمرّ ، وقَوْله : " أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِد " نحو : كسرتُهُ فانْكَسَرَ ، ودحرجْتُهُ / ١٢٧ فتدحرَجَ ، وإنَّمَا قال[٣] : لواحدٍ يَحْتَرِزُ مِنْ أَنْ يَتَعَدَّى إلَى اثْنَيْنِ فإنَّ الْمُطَاوِعَ لا يكُونُ لازماً بَلْ يَصيرُ متعدِّياً إلَى واحِدٍ نَحْو : فَهَّمْت زيداً المسألةَ فَفهِمَهَا ، وعلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فتَعَلَّمَهُ.

وقَدْ بَيَّنَ النَّاظمُ أشياءَ من الأفعالِ اللازِمَة تَارةً بإعطاء قانُون كُلِّيٍّ ، وتارةً بذكرِ بِنَاءٍ ، والقانونُ الْكُلِّيُّ لِلْمُتَعَدِّي واللازم أن يقول الْمُتَعَدِّي هُوَ الذي يتعقل

---

(١) فِي الصحاح : (حوا) الحوة : حمرة تضرب إلَى السواد يقال قد احووي الفرس يحووي قال الأصمعي : وبعض العرب يقول : احواوي يحواوي إحويواء.

(٢) جاء فِي الصحاح (قعس) اقعنسس : أي تأخر ورجع إلَى الخلف قال : وإنما لَم يدغم هذا لأنه ملحق باحرنجم ، وقال فِيْ موضع آخر (حرجم) احرنجم القوم : ازدحموا واحرنجمت الإبل : اجتمعت.

(٣) فِي نسخة مصر وإنما قال الراجز.

توقف معناه على متعلقٍ ، وهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مؤثِّرٌ وغَيْرُ مُؤَثِّرٍ ، فالأولُ نَحْو : كَسَرَ وضَرَبَ ، والثّاني نَحْو : نَسِيَ.

واللازِمُ : هُوَ الذي لا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُ مَعْنَاهُ عَلَى متعلّقٍ ، وأَبْنِيَتُهُ الْخَاصَّةُ بِـه : "فَعُل" نَحْو : ظَرُفَ ، ولا يُحْفَظُ متعدِّياً إلاَّ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ -كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ-: إِنَّ بِشْراً قَدْ طَلُعَ الْيمنَ.

ومن قَوْلِ نَصْرِ بنِ سَيّار : أَرَحُبَكُم الدخول فِي طاعَةِ الكِرْمَانِي[١] ، طلُع بضم اللام ، ورحُب بضم الحاء[٢] ، وتفَعْلَت نَحو : تعفرت[٣] ، وافْعَنْلَل نَحو : احرنْجَمَ ، وانفَعَل نَحْو : انطلَقَ ، وافعال نَحو : اشهاب ، وأكثرُ ما صِيغَ للألْـوَانِ والعيُـوبِ الظاهِرَةِ نَحْو : احوال واحمار ، وقالوا : املاسّ[٤] ولَيْسَ بلَوْن ، وافْعَلَّ وهُوَ مقـصور من : افْعَالَّ ، ومعناها كمعناها ، فأما قول يزيد بنِ الْحَكَم.[٥]

تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[٦]

---

(١) جاء فِي الصحاح للجوهري (رحب) : رحبت الدار وأرحبت بمعنًى أي اتسعت ، قال الخليل : قال نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فِي طاعة الكرمانِي أي أوسعكم قال وهي شاذة ولَم يجيء فِي الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٤٩.

(٣) تعفرت مشتق من العفريت وهو من كل شيء المبالغ.

(٤) فِي الصحاح (ملس) الملاسة : ضد الخشونة وشيء أملس وقد املاس الشيء امليساساً.

(٥) من شعراء العصر الأموي وأعيانه من أهل الطائف ، سكن البصرة وولاه الحجاج كورة فارس ثم عزله قبل أن يذهب إليها واسمه يزيد بن الحكم بن أبِي العاصي بن بشر الثقفي ، توفِي سنة (١٠٥هـ). الأعلام ٨/ ١٨١.

(٦) البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي فِي عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص ، وهي فِي مصادر كثيرة من كتب الأدب . الأمالي لأبي على القالي : ١/ ٦٨ ، وخزانة الأدب : ٣/ ١٣٤ وغير ذلك ، وفيها شواهد كثيرة فِي النحو منها قوله : جمعت فحشا غيبة ونميمة ، وقوله : وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... ألخ. =

فمُقْتَوِ مفتعل من القتو وهُوَ الْخِدْمَةُ ، وفِعْلُه : اقْتَوَى ، ووزنُهُ : افْتعل وهُوَ لا يتعدى إِلَى مفعولٍ بِهِ.

فَقَوْله : " خَلِيلاً صَالِحاً " لَيْسَ مَنْصُوبًا به بَلْ بِفِعْلٍ مضْمَرٍ يدل عليه : "مقتو" ؛ كأَنَّهُ قَالَ : فإِنِّي أخدمُ أوْ أَتَعَبَّدُ أو أستبدلُ بك خَلِيلاً صَالحاً ، وافعلَّ نحو : اقشعرَّ ، واطمأنَّ ، وفي افْعَنْلَى خلافٌ : مَذْهَبُ سيبويه أَنَّهُ لا يَتَعَدَّى نَحْو : أحرنبى الديك[1]، ومَذْهَبُ ابن جني أنه قد يكونُ متعدياً ، وأنشد قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي ... أدْفَعُهُ عَنِّي ويَسْرَنْدِينِي[2]

قَالُوا : وَلَمْ يُسْمَعْ مُتَعَدِّيًا إلاَّ فِي هَذَا الرَّجَزِ وغَالِبُ الظَّنِ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ.

فتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ أبنية اللازم : فَعُل ، وتَفَعْلَتَ ، وافعنلل ، وانفعل ، وافعالَّ ، وافْتَعَلَ ، وافْعَلَلَّ باتفاق ، وافْعَنْلَى باختلاف ، وأما فعْلل وتَفَيْعَلَ وتفعْلي وتَفَعْنَلَ وتَفَوْعَل وتمفْعَلَ وتَفَعْوَلَ فأكثر ما تأتي لازمة.

قال ابن مالك :

وَعَدِّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرٍّ ... وإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ

= اللغة : مقتوي : جاء في الصحاح (قتا) : القتو : الخدمة وقد قتوت أقتو قتوا ومقتى أي خدمت ويقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتي وهو مصدر.

المعنى : ابحث عن خليل غيري يناسبك.

الشاهد فيه : قوله : " مقتوي " فهو على كلام أبي حيان اسم فاعل من اقتوى وأصله اقتو بتشديد الواو واسم الفاعل مقتو ثم قلبت الواو الأخيرة ياء كما في تقضي وهو على كلام الجوهري على زنة مفعل ثم نسب إليه.

(١) أحرنبي الديك : انتفش للقتال.

(٢) من الرجز المشطور قال بعضهم هو مصنوع . حاشية يس : ١/ ٣١١ ، والغرندي والسرندي الذي يعليك ويعلوك والبيتان في الأشموني : ٢/ ٨٨ ، والتصريح : ١/ ٣١١.

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ ينقسم إِلَى متعد ولازم ، وذكر أشياءَ منَ اللازِمِ ، ذكر أَنَّ اللازمَ يَصيرُ مُتَعَدِّياً بوُصُولِه بحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى اسْمٍ وتعلقه به فتقولُ مثلاً : إنَّ قَامَ فِي قولنا : قَامَ زَيْدٌ لازم ، فإذا قلنا : قَامَ زَيْدٌ إِلَى عمرو صار مُتَعَدِّياً.

ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ مما يعدى اللازم غير حرف الْجَرِّ ، وذكَرَ الناسُ أَنَّهُ يُعَدَّى بحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : غضبت على زَيْد ، وخصُوصاً بالباء نَحْوُ : خَرَجْتُ بزَيْد ، وقُمْتُ بِعَمْرو ، وبِهَمْزَةِ النَّقْلِ نَحْو : أخرجْتُ زَيْداً ، وبتَضْعِيفِ الْعَيْنِ نَحْو : فَرَّحْتُ زَيْداً.

وقَدْ سَبَقَ الكلامُ عَلَى هَذَا فِي بابِ الأفعَالِ ، وهلْ ينقاسُ ؟ والخلاف فِي ذَلِكَ ، وزاد بعضُ النَّاسِ فِي الْمُعَدِّياتِ أَلِفَ الْمُفَاعلة نَحْو : جَالَسْتُ زَيْداً ، وسين الاسْتِفْعَالِ نَحْو : استخرَجْتُ الْمَالَ.

وذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ من الْمُعَدِّيَاتِ – أَيْضاً – تغييرَ الْحَرَكَةِ نَحْو : شَتُرَت عَيْنُ الرَّجُلِ وَشَتَرَهَا اللهُ ، فالنقلُ وقع بالتغيير ، والصَّحِيحُ أَنَّ شَتَرَهَا اللهُ أصْلٌ ، وأنَّ الْمُرَادَ : أَوْقَعَ اللهُ فِيهَا الشَّتر.[١]

وإِذَا عُدِّيَ اللازِمُ بحَرْفِ جَرٍّ لَمْ يجزْ حذف الجار ووصول الْفِعْلِ إِلَى الاسْمِ فينصبه[٢] إلاَّ فِي ما سمع وذَلِكَ نَحْوُ قول الشاعر :[٣]

---

(١) لَم يذكر هذا العكبري في اللباب : ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وإنما قال : " فصل فيما يعدي الفعل وهي خمسة : الهمزة كقولك : فرح زيد وأفرحته ، وتشديد العين كقولك : فرّحته ومعناهما واحد ، والباء كقولك : فرحت به ومعناه غير معنى الأولين والتمثيل المطابق للأولين : ذهبت بزيد أي أذهبته كقوله تعالَى : {وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ} – البقرة من الآية : ٢٠ ، وسين استفعل وزائدها وهما الهمزة والتاء كقوله : خرج الشيء واستخرجته ، وألف المفاعلة نحو : جلس زيد وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته ".

(٢) هو مذهب سيبويه والمبرد . انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٨ ، والمقتضب : ٢/ ٣٤١ ، ٢/ ٣٢١ ، ٣٤٣ ، ٣٣١ ، والجمل في النحو : ٩٣ – ٩٤ ، والأمالي النحوية لابن الحاجب : ٤/ ١٠٥ – ١٠٦

(٣) البيت من الطويل ، قائله هو عروة بن حزام ، وهو من قصيدة أولها قوله : =

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ   وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي

يُرِيدُ لَقَضَى عَلَيَّ.

ولا يَجُوزُ حذفُ الْجَرِّ وإبقاءُ الاسم مَجْرُوراً إلاَّ شُذُوذاً فِي ضَرُورَةٍ[١] نَحْــوُ قول الشاعر :[٢]

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟   أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

= يَقُولُ لِيَ الأَصْحَابُ إِذْ يَعْذِلُونَنِي   أَشوقٌ عِراقيٌّ وأَنْتَ يَمَانِيُّ

والبيت في شرح شواهد مغني اللبيب : ١/ ٤١٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالــك : ٢/ ٦٣٥ ، والتصريح : ١/ ٣١٤ ، والخزانة : ٤/ ١٣٦ ، حلاف في تخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والجنى الداني : ٤٧٤ ، والخزانة ٩/ ١٢٠ ، والدرر : ٥/ ١٨٥ ، والمغــني : ١٤٢ ، وشــرح التسهيل لابن مالك : ١٤٨ ، ١٥٠ – وينظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥٣ ، والأغاني : ٢٣/ ٣٠٧ ، والشاهد : ٤٢٤ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تحن " من الحنان وهو الرحمة والحنو ، قوله : " من صبابة " أي من شــوق قوله : "لولا الأسى" بضم الهمزة جمع أسوة ، أسوة من التأسي وهو الاقتداء.

الاستشهاد فيه : حيث حذف منه حرف الجر وجعل المجرور مفعولاً.

(١) قال الأخفش الصغير بقياسيته مع أنْ ، وأنَّ . وغيرهما مطلقاً إذا لَم يوجد لبس فِي الكــلام . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٧٢ ، والأمــالِي الحاجبية : ٤/ ١٦٧ ، والتوسع فِي النحو : ١٦٦.

(٢) قائله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريرا . انظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٨ ، وتخليص الــشواهد : ٥٠٤ ، والخزانة : ٩/ ١١٣ ، والدرر : ٤/ ١٩١ ، وشرح التصريح : ١/ ٣١٢ ، ديــوان الفرزدق : ٣٦٠ – ٣٦٢ ، والشاهد : ٤٢١ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " كليب " حيث جاء بالجر وأصله إِلَى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله والأصل نصب المجرور بعد حذف الجار توسعاً ؛ كقولك فِي : شكرت لزيد ونصحت لعمرو : شكرت زيداً ونصحت عمرا ، ولكن الشاعر هاهنا أسقط الجار وأبقى عمله.

/ ١٢٨ أيْ : أشَارتْ إلَى كليبٍ ، والذي سُمِعَ مِمَّا حُذِفَ مِنْـهُ الْحَـرْف وانتصب الاسم : " اختار واستغفر وأمر وكنى وسمى ودعى وزوج وصدق " نحـو : اختَرْتُ زَيْداً الرِّجَالَ ، أيْ : مِنَ الرِّجَالِ ، واستَغْفَرْتُ اللهَ الذَّنْبَ ، أيْ : مِنَ الذَّنْبِ ، وأَمَرْتُ زَيْداً الْخيْرَ ، أي : بالْخيْرِ ، وكَنَّيْتُ زَيْداً أبَا بَكْرٍ ، أي : بأَبِي بَكْرٍ ، وسَمَّيتُ ولَدِي محمداً ، أي : بمُحَمد ، ودعوتُه جعفراً ، أي بجَعْفَرٍ ، وزوجتُكَ امرأةً ، أي : بامرأةٍ ، وصَدَقْتُ الرجَالَ الْحَدِيثَ ، أي فِي الْحَدِيث.(١)

وزعم ابنُ الطروة أنَّ : " استغْفَرَ " أصلها أن يَتَعَدَّى لاثـنين بنفـسِهَا ، وأن استغفرت الله الذنب هُوَ الأصل ، وأنَّ تَعَدِّيه بمن إنَّمَا كان لتَضْمينه مَعْنَـى : تُبْـتُ ، وإِنَّمَا جَاءَ فِي هَذِهِ الأفْعَال حذْف حرف الْجَرِّ لتعينِه وتعْيِنِ مَحَلِّه.(٢)

ولا يَجُوزُ القياس على هَذه الأفعال غيرها وإنْ تعيَّنَ الْحَرْف ومَحله فلا يُقَال : بريت القلَمَ السِّكِّينَ ، أي : بالسِّكِّينِ ، وإنْ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ أن الْمحذوفَ هُوَ الباء ،

---

(١) انظر البحر المحيط : ٤/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والبرهان للزركشي : ٣/ ٢١٥ ، وأوضح المسالك : ١٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٠٥.

(٢) انظر في رأي ابن الطراوة التذييل والتكميل وقد أبطله أبو حيان بأن سيبويه نقل أن بعـض العرب يقول : استغفرت الله ذنبي ، والجميع يقولون استغفرت الله من ذنـبي ، وقـد مثـل الشارح لهذه الأفعال في كتبه الأخرى فقال في التذييل والتكميل :

– استغفر الله ذنبـاً لست مُحصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

– أمرتك الخير فافعـل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشـب

– دعتني أخاها أم عمرو ولَم أكن ... أخاها ولَم أرضع لَها بلبـان

وقال تعالَى : {زوجناكها }– الأحزاب : ٣٧

وتَعَيَّنَ محلّ حَذْفه وَهُوَ السكين ؛ إذْ لا يعقل : بريت بالقلَم السكين[١] ، خلافاً لعلي بنِ سليمانَ الأخفَش الصغير[٢] إذْ أجازَ القياسَ عَلَى ذَلِكَ.[٣]

قولــــه :

نَقْــلاً وَفِــي أنْ وَأنْ يَطّــرِدُ   مَعَ أمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " نَقْلاً " أي موقوفاً على السَّمَاع والنقل لا قياس فِي شيْءٍ مِــنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : ويطرد حذف حرف الجر من : " أنْ وأنَّ " إذَا أُمِنَ اللــبْسُ ، فــلا يَجُوزُ : رغبْتُ أنْ تَقْعُدَ ؛ لأنه ملبس إذْ يحْتَمِلُ أنْ يكون المعنى : رغبتُ فِي أنْ تَقْعُدَ ، ويحتَمِلُ أنْ يكونَ : رغبتُ عَنْ أنْ تَقْعُدَ.[٤]

فإنْ زَالَ اللبسُ وتعيَّنَ حرفُ الْجَرِّ جَازَ ذَلِكَ نَحْو قَوْلِهِ تعالَى :[٥] **{وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ}**.

وإنَّمَا اطرد ذَلِكَ فِي : " أنْ وأنَّ " لطُولِهِمَا بصلتهِمَا ، ولأنَّ حَرْفَ الْجَــرِّ[٦] لَمْ يظهرْ له تأثيرٌ فِي العمل فصارَ دخولُهُ وحَذْفُهُ سيَّين ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ ؛

---

(١) انظر شرح التصريح : ١/ ٣١٣.

(٢) هو أبو الحسن على بن سليمان ، توفي سنة (٣١٥هـ) سبقت ترجمته فِي باب الفاعل.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٧٣ ، والأمالي الحاجبية : ٤/ ١٩٧ ، والتوسع فِي النحو : ١٦٦ ، وانظر أيضاً التذيل والتكميــل (بــاب تعدي الفعل ولزومه)

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٨ ، والمقتضب : ٢/ ٣٤١.

(٥) من الآية : ١٢٧ من سورة النساء . وقد تعين الحرف فِي الآية الكريمة المذكورة وهــو فــي بسبب النزول وهو الرغبة فِي النكاح.

(٦) من أمثلته قوله تعالى : **{أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ}** (الأعراف : ٦٣) ، وقولــه : **{شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ}** (آل عمران : ١٨).

لأنَّهُ لا طولَ فِيهِ ، فلا يَجُوزُ فِي : عجبْتُ من قيامك أنْ تقولَ : عجبْـتُ قيامَـكَ ، وقَوْلُهُ : " كعجبت أن يدوا " هُوَ من الدية ، أيْ : من أن يدوا.

وإِذَا حُذِفَ حَرْفُ الجرّ منْ : " أَنْ وأَنَّ " فاختُلِفَ فِي مَوْضِعِهِمَا فَقَالَ الْخَلِيلُ والْكِسَائِيّ موضعُهُ جر ، وقَالَ سيبويه والْفَرَّاء نصب[1] ، واستدل للقول الأوَّلِ بقـول الشاعر :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُـهْ[2]

---

(١) انظر الخلاف المذكور في موضع المصدر بعد حذف الحرف المراجع الآتية : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٥٠ ، وينظر المقتضب : ٢/ ٣٤٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٣٤ ، والمغني : ٥٢٦ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٩ ، وشرح التصريح : ١/ ٣١٣ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية في كتاب شفاء العليل للسلسيلي : ٣٣٩ " دكتوراه بالأزهر " ، والأشموني : ٢/ ٩٢

(٢) البيت للفرزدق وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي ، وأولها هو قوله :

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِيِّ مَالَكَ هَاهُنَا ... وَأَنْتَ تَمِيمِيٌّ مَعَ الشَّرْقِ جَانِبه

ينظر البيت في الإنصاف : ٣٩٥ ، وتخليص الشواهد : ٥١١ ، والدرر : ٥/ ١٨٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٩ وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ١٠٣ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والمغني : ٥٢٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٨١ ، ينظر الديوان : ٧٨ ، ابن الناظم : ٩٧ ، والشاهد : ٤٢٥ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " أن تكون حبيبة " حيث حذف منه حرف الجر ؛ إذ أصله لأن تكون وفيه خلاف فادعى الخليل أن محله الجر بدليل عطف ولا دين بالجر عليه ، وهو مذهب الكسائي – أيضاً – ومذهب سيبويه والفراء أنه انتصب ، ويقال : لا دليل في ذلك لجواز أن يكون عطفاً على توهم دخول اللام كما قال زهير بن أبي سلمى :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيا

بجر سابق عطفاً على مدرك على توهم دخول الباء عليه

فـ : " أن تكون " في موضع جَرٍّ ، ولذَلكَ عُطِفَ عليه بالْجَرِّ قَوْلُـهُ : "ولا دين" والقياسُ ما ذَهَبَ إِلَيْه سيبويه ؛ لأنا إِذَا نظرنا إِلَى ما حُذفَ منه الْحَرْفُ وجَـدْنَا الْعَرَبَ قَدْ نصبتْهُ ، ولا تبقيه مَجْرُوراً[١] ، إلاَّ في شُذُوذِ الْكَلاَمِ ؛ لأنَّ فيـه إعمـالَ الْحَرْفِ وقد حذف[٢] ، ولا حُجَّةَ في البيتِ ؛ لأنه يحتمل أنْ يكـون قولُـهُ : " أن يكون"[٣] في موضع نصب ويكون قَوْلُهُ : " ولا دين " معطوفاً على التَّوَهُّمِ ؛ كَأَنَّـهُ تَوَهَّمَ أنه قَالَ : لأنْ تكون حبيبة نَحْو قَوْله تَعَالَى :[٤] {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ} كَأَنْ قَـالَ : أَصَّدَّقْ وَأَكُنْ.[٥]

---

(١) من ذلك قوله تعالَى : {لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}(الأعراف : ١٦) ، وقول الشاعر :

كما عســل الطريق الثعلب ، أي على صراطك وعلى الطريق

(٢) من ذلك قول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

(٣) تكون ساقطة من النسخة الأمريكية.

(٤) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٥) قال ابن هشام فِي الآية : " فأما الْمجزوم فقال به الْخليل وسيبويه فِي قراءة غير أبِي عمرو : "لولا أخرتنِي إلَى أجل قريب فأصدق وأكن" فإن معنَى : لولا أخرتنِي فأصـدق ومعنَـى إن أخرتنِي أصدق واحد وقال السيرافِي والفارسي : هو عطف على محل فأصدق ". انظر المغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٧.

﴿ تقديم أحد المفعولين على الآخر فِي باب أعطى ﴾

قال ابن مالك :

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

هَذه الْمَسْألةُ لا يظهر لذكرِها تناسبٌ قويٌّ هنا ، ويُمكنُ أنْ يُقَالَ : وجهُ التناسب أنه لَمَّا ذكَرَ أن الْفِعْلَ مُتعدٍّ ولازم ، وكَانَ قَدْ تقرَّرَ أنَّ الْمُتَعَدِّي يَتَعَدَّى إِلَى وَاحد ، وإِلَى اثنينِ ، وإِلَى ثلاثة ، أرادَ أنْ يُبَيِّنَ أنَّ الْمَفَاعِيلَ قَدْ تَتَفَاوَتُ رُتَبُهَا فيختلفُ أَحْكَامُهَا.

فذَكَرَ هُنَا طرَفاً من مَسَائِلِ هَذَا الفصل فذكَرَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَفْعُولاَنِ ، فالذي هُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رتبته التقديم على الذي لَيْسَ فَاعلاً من جهة الْمَعْنَى نَحْو : ألبست زيداً ثوباً ، فزَيْدٌ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لأنه / **١٢٩** قَبْلَ دخول همزة التَّعْدِيَة كان لبس زَيْدٌ ثَوْباً ، فعَلَى هَذَا لا تَخْلُو مسائلُ هَذَا الفصلِ مِنْ أربعةِ أقسامٍ :

أن يتَّصِلَ بالْمَفْعُولِ الثَّاني ضميرٌ يعُودُ على الْمَفْعُولِ الأوَّلِ فَقَطْ ، أوْ يتَّصِلَ بالْمَفْعُولِ الأوَّلِ ضميرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّاني فقط ، أوْ يَتَّصِلَ بكلٍّ مِنْهُمَا ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ ، أو لا يتصل بأحدِهِمَا ضميرٌ يَعُودُ عَلَى صاحِبِهِ.

فالأوَّلُ لا يخلو أن يكون الضَّمير مرفوعاً أو مجروراً ، إن كان مرفوعاً نَحو : أعطيت زيداً ما أراد ، فإن قلت : ما أراد أعطيت زيداً ، فقدمت الْمَفْعُولَ الثَّاني ، ففيه خلاف : جميعُ الْبَصْرِيِّينَ يُجيزُونَهُ والْكُوفيُّونَ يَمْنَعُونَهُ وإنْ قلتَ : أعطيت ما أراد زيداً امتنع – أيْضاً – عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وبعض الْبَصْرِيِّينَ.

وإن كان مجروراً نَحْو : أعطيتُ زيداً دِرْهَمَهُ ، فإن قلتَ : درهَمَهُ أعطيْتَ زَيْداً جازت الْمَسْأَلَةُ بلا خلافٍ ، فإنْ قُلتَ : أعطيت درهَمَهُ زَيْداً ، فَفي جَوَاز ذَلِكَ خلافٌ عند الْبَصْرِيِّينَ(١) ، والصَّحِيحُ الْجَوَازُ.

والْقِسْمُ الثَّاني : نَحْو : أعطيتُ الغلامَ مالكَهُ ، تَعَيَّنَ تأخير الْمَفْعُـولِ الأَوَّلِ عند الْبَصْرِيِّينَ ، ولا يَجُوزُ : مالكَهُ أعطيتُ الغُلاَمَ ، ولا : أعطيتُ مالكَهُ الْغُـلاَمَ ؛ إلا عندَ الْكُوفِيِّينَ ، فإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا قدَّرْتَ أَنَّ الإعطاءَ آخذ للغـلام أولاً ، فـالأولُ عندَهُمْ هُوَ الَّذِي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه.(٢)

والْقِسْمُ الثَّالِثُ : نَحْو : أعطيتُ درهَمَهُ ضاربَهُ ، أو : ألبسْتُ مُشْتَرِيه ثوبَهُ ، فلا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا فيه ضمير صاحبه ، والضَّميرُ يقتضي أنْ يسبقَهُ ما يفسرُهُ إما لَفْظاً وإما رُتْبَة فتدافعت هَذه المسائلُ.

والْقِسْمُ الرَّابِعُ : نَحْو : إِمَّا أَنْ يكُونَ ثَمَّ مُبَيِّنٌ لِلْمَفْعُولِ الذي هُوَ فَاعِلٌ مِـنْ حيثُ الْمَعْنَى أَوْ لاَ يَكُون ، فإِنْ كَانَ جاز أَنْ يَلِيَ العاملَ أَيُّهُمَا شِـئْتَ ، فَتَقُـولُ :

---

(١) قال المرادي : " ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيداً ، قال هشام : محال أعطيت ثوبه زيداً لتقدم المكني قبل زيد ؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد وقال ابن كيسان : هي قبيحة ؛ لأن الدرهم وزيداً جميعاً يتصل الفعل بهما اتصالاً واحداً لأن كل واحدة منهما مفعـول بـه فليس أحدهما أولَى بأن يكون الفعل أشد له موصلة من الآخر ، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع أعطيت درهمه زيداً وبنَى منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة وأيهما تقـدم فذلك مكانه " . شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٧٤ ، وأصله في التذييل والتكميل (بـاب تعدي الفعل ولزومه).

(٢) قال المرادي : " وقال ابن عصفور : لا يجوز باتفاق : أعطيت مالكه الغلام ولا مالكه أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء آخذ للغـلام أولاً فـالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل آخذاً له قبل صاحبه . انتهى ". شرح التسهيل للمـرادي : ١/ ٥٧٣ ، وانظر شرح التصريح : ١/ ٣١٤.

أَلْبَسْتُ زيداً الثوبَ ، وألبستُ الثوبَ زيداً ، وإنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُبَيِّنٌ وألبس نَحْو : أعطيتُ زَيْداً عمْراً ، فالسَّابِقُ هُوَ الْفَاعِلُ معنًى ، والْمُتَأخر لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنى.

قولـه :

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لَموجِبِ عَـرَى   وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

يقولُ : يلْزَمُ سَبْقُ الْفَاعِلِ مَعْنًى عَلَى الثَّاني لِمُوجِبٍ ، وهُـوَ أَنْ لا يتـضح الْمَفْعُولُ الأولُ من الثَّاني نَحْوُ ما مَثَّلْنَاهُ قَبْلُ من نَحْو : أعطيتُ زَيْداً عمْراً.

وقَوْلُهُ : " وتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً " يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ يَمْتنِعُ الأَصْـلِ ، وذاك فـي نَحْوِ : ألبسْتُ الثَّوْبَ مالكَهُ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يقول : ألبسْتُ مالكَهُ الثَّوْبَ ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ إذ ذَاكَ قَدْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ الأوَّلُ فِي رُتْبَتِه وعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَا بَعْده لَفْظـاً ورُتْبَـةً ، وذَلكَ لا يَجُوزُ إلاَّ فِي مسائل مخصوصة لَيْسَتْ منها هَذهِ الْمَسْأَلَة وتقـدم خـلاف الكُوفِيِّينَ فِي هَذهِ الْمَسْأَلَة.

وإذ قد تعرض النَّاظِمُ لاجتماع الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَاب : " أعطى " فكَانَ يَنْبَغِـي أن يتعرضَ للْمَفْعُولَيْنِ فِي باب : " ظَنَّ " وللثلاثَة فِي باب : " أعلَم " ونَحْنُ نلمّ بشَيْءٍ مِنْ ذَلكَ حَتَّى لاَ يَخْلُو هَذَا الكتَاب من مسائلهما ، فنَقُولُ : الأوَّلُ فِي بَابِ : "ظَنَنْتُ" هُوَ الْمُبْتَدَأ ، والثَّاني هُوَ الْخَبَرُ ، والأول فِي باب : " أعلَم " هُوَ الْفَاعِل مـن جهـة الْمَعْنَى والثَّاني هُوَ الْمُبْتَدَأ والثَّالثُ هُوَ الْخَبَرُ ، وقَدْ تَقَرَّرَ هَذَا قَبْلُ.

فإذا قلت : ظَنَنْتُ زَيْداً ضَارباً غُلاَمَهُ ، وأردْتَ توسيطَ الْمَفْعُولِ الثَّاني جَـازَ نَحْو : ظننتُ ضارباً غلامَه زيداً إلا عند الْكُوفِيِّينَ وبعضِ الْبَصْرِيِّينَ ، فـإن قدمتـه فقلت : ضارباً غلاَمه ظَنَنْتُ زَيْداً جاز عند كافة الْبَصْرِيِّينَ ولا يَجُوزُ عند الْكُوفيِّينَ.

وتقُولُ : ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ صَاحِبَهُ ، ولا يَجُوزُ : ظَنَنْتُ صَاحِبَهُ فِي الْبَيْـتِ ، ولا : صَاحِبَهُ ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ ، وأجَازَ الْكُوفيُّونَ ذَلكَ عَلَى تَقْديرِ أَنَّ الظَّـنَّ تَنَـاوَلَ الْمَفْعُولَ الثَّاني قَبْلَ الأوَّل.

وإذَا قُلتَ : أَعْلَمْتُ هنْداً ضَاحكَةً أَبَاهَا ، فلا يَجُوزُ : أعلَمْت أباها ضاحكَةً هنْداً عنْدَ أحَدِ من الْبَصْرِيِّينَ ، وأجاز ذَلِكَ الْكُوفيُّونَ عَلَى تقدير أن الإعلام تناول هنداً قبْلَ تناولِ الأب.

وإذا قلت : / ١٣٠ أعلَمْت زيداً فِي الدار مالكها ، فلا يَجُوز : أعلَمْت زيداً مالكها فِي الدار إلا عند الْكُوفِيِّينَ عَلَى تقدير أنَّ الإعلام تناول فِي الدار قبْل تناوله مالكها ، وإِذَا قلت : أعلَمْت زيداً هنداً فِي دارِهَا ، جاز : أعلَمْت زيْداً فِي دارِهَا هنداً ، عند كافة النحاة إلا عند من يَمنع من الْبَصْرِيِّينَ : أعطيتُ درهَمَهُ زَيْداً.

ومن تمام هَذَا الفصلِ : تعدِّي الْفِعْلَ إِلَى مَنْصُوبٍ وإِلَى مَجْرُورٍ ، فنسبته من الْمنصوبِ نسبة الثَّاني فِي باب : " أعطى " من الأول ، فيجوز : لبستُ من الثياب ألينَهَا ولا يَجُوز : لبست ألينَهَا من الثياب إلا عند الْكُوفِيِّين إِذَا قدر أنَّ الْفِعْلَ تناول الْمَجْرُور قبْل ، فإن قلت : أتيتُ فِي دَارِهِ زَيْداً ، جاز باتفاق.

قولــــه :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

الْفضْلَةُ هِيَ الْمَنْصُوبُ والْمَجْرُورُ ، والعمدةُ هُوَ الْمَرْفُوعُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الاصطلاحِ ، ولذَلِكَ يُقَالُ : الرَّفْعُ إعرابُ الْعُمَدِ ، والنَّصْبُ إعرابُ الفَضَلاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَربتُ ، فقد حذفت الْمَفْعُولَ ، أو : مررت ، فقد حذفتَ الْمَجْرُورَ وذَلكَ جَائزٌ.

وقولُ النَّاظِمِ : " أَجِزْ حَذْفَ فَضْلَة " لا يريدُ بذَلكَ فضلَةً ما ، بَلْ كل فضلة وقولُهُ : " إِنْ لَمْ يَضِرْ " شرطٌ فِي جَوازِ الْحَذْفِ ، فإِنْ ضَرَّ لَمْ يَجُزْ الحذفُ نَحْوُ : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ جواباً نَحْو : زَيْداً ، فِي جواب مَنْ قِيلَ لَهُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، فلو حَذَفْتَهُ فقلت : ضربتُ ، فِي جواب : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، ولَمْ تذكر المضروبَ لَم يَجُزْ ؛ لأنَّهُ لاَ يَصْلُح أَنْ يكونَ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟.

وكذَلكَ إِنْ كَانَ مَحصُوراً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْو : ما شربتُ إلاَّ الْعَسَلَ ، فلا يَجُوزُ : مَا شربْتُ ، فإن كان الحصر بإِنَّمَا نَحْوُ : إِنَّمَا ضربْتُ زَيْداً ، أي : مَا ضربْتُ إلاَّ زَيْداً فلا يَجُوزُ – أيضاً –.

فإِنْ قُلْتَ : فَيَجُوزُ أَنْ يقُولَ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ قلتَ : لَيسَ الْمَحْذُوف هاهنا هُوَ الْمَحْصُور بَلْ الْحَصْرُ هاهُنَا فِي الْفَاعِلِ والْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ إِلاَّ أَنَا ، فالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ لَيْسَ بِمَحْصُور.

وكذَلكَ إذَا كان العَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَحْذُوفاً لَمْ يَجُزْ حَذف الْمَفْعُول نَحْو قَوْلِه تَعَالَى :[1] {وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ} أيْ : وإِيَّايَ ارْهَبُوا ، وقَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ والأَسَدَ ، ونَحْوُ قَوْلِهِمْ : رأسَ زيدٍ ، تُرِيدُ : اضرِبْ رأْسَ زَيْدٍ.

وكَذَلكَ – أَيْضاً – إذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبَراً فِي الْمَعْنَى فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْو : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، فلا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمٍ أَوْ مخبراً عَنْهُ فِي الْمَعْنَى نَحْو : زَيْداً فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ.

ويَعنِي بِقَوْلِه : " وَحَذْفَ فَضْلَة أجز " أيْ : حَذْفَ اقْتِصَارٍ[2] ، وأمَّا حذفُ الاختصار فقد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ : " ظَنَنْتُ " بِمَا أَغْنَى عن إعادته هُنَا.

قولــــه :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَــا وَقَدْ يَكُــونُ حَذْفُــهُ مُلْتَزَمَــا

---

(١) من الآية : ٤٠ من سورة البقرة.

(٢) مثل له في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٢ بعدة آيات منها : قولــه : {لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ} (الحديــد : ٢) ، وقولــه : {وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ} (التغابن : ١٦) وقوله : {وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} (النجم : ٤٣ – ٤٤).

إِذَا عُلِمَ النَّاصِبُ للفضْلَة جَازَ حَذْفُهُ نَحْو : زَيْداً ، فِي جواب مَـــنْ قَـــالَ : ضربت ؟ ، وكذَلِكَ رأس زَيْدٍ ؛ لِمَنْ رأيتَهُ قَدْ سَلَّ سَيْفاً ، التَّقْدِيرُ : ضربتَ زَيْـــداً ، واضْرِبْ رأسَ زَيْدٍ.

وأمَّا إِذَا لَمْ يعلَمْ فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ حَــذْفَ النَّاصِــبِ للفضْلَةِ نَحْو حَذْفه فِي باب الاشتغال ، وفِي باب النداء ، وغيرهمـــا ، وَقَــد عقــد النحويون لذَلِكَ بَاباً وهُوَ بَابُ ما ينتَصِبُ على الْفِعْلِ الواجب إِضْمَارُهُ.(١)

*****

(٣) ومن ذلك أيضاً باب التحذير وباب الإغراء وباب الاختصاص ومن ذلك المصادر الموضـــوعة موضع الفعل مثل حمداً وشكراً وويله ومثله لبيك وحنانيك ومنه قولهم : ما أنت إلا سيرا وله صراخ صراخ الثكلى وقد عقد له ابن عصفور باباً يقرب من عشرين صفحة في كتابه شرح الجمل : ٢/ ٤٠٧ – ٤٢٤ ومثله أيضاً في المقرب.

﴿ التَّنازُع فِي الْعَمَــلِ ﴾

/ ١٣١ هَذَا بَابٌ يُسَمَّى بَابَ التَّنازُعِ وبَابَ الإعْمَالِ ، ولَمْ يَذْكُرِ النَّاظِمُ لــه حدًّا جزئِيًّا عَلَى عَادَتِه فِي أَكْثَرِ أبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ.[١]

قولـــــه :

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَــا الْعَمَــلْ

مثالُ ذَلِكَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً ، فزَيْداً اسْمٌ قَدْ تَقَــدَّمَ عَلَيْــه : ضَــرَبَنِي وضَرَبْتُ وكلٌّ مِنْهُمَا يقتضيه فيقتضيه : ضربني على أنَّهُ فَاعِلٌ ، وبقتضه : ضــربتُ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ ، ولَيْسَ كَوْنُهُمَا عاملين شرطاً بلْ يَجُوزُ أنْ يكونَ أكثر من عــاملين كما قَالَ أبو الأسود الدُّؤَلِيّ :[٢]

كَسَاكَ وَلَمْ تَستَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

فأخٌ قَدْ تَقَدَّمَهُ ثَلاَثَةُ عَوَامِلْ : " كَسَاكَ " ويطلبُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وقَدْ أعْمَلَــهُ ولِذَلِكَ ارْتَفَعَ بِهِ : " أخ " ، و : " تَستَكْسِه " يطلبُه على الْمَفْعُولِ ، ولِذَلِكَ أُضْمِرَ فيه ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ ، و : " فاشْكُرَنْ " يَطْلُبُهُ على الْمَفْعُولِ إمَّا بِنَفْسِهِ وإمَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، ولِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى ضَمِيرِه بِحَرْفِ الْجَرِّ.

---

(١) التنازع في اللغة : التجاذب ، وفي الاصطلاح : أن يتقدم معمولان أو ثلاثة على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في أساس البلاغة : " كسو " ورواية البيت فيه مختلفة . وانظر الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٢ ، والارتشاف : ٣/ ٩٣ ، وقد ورد في الأغاني : ١١/ ١٢٣ ، والتصريح : ١/ ٣١٦ ، والتذييل والتكميل : (باب التنازع).

موطن الشاهد فيه : في قوله : " كساك ولَمْ تستكسه فاشكرن لــه ... أخ " حيث أعمل فيه الأول بدليل الإضمار في الثاني والثالث ، واستشهد به أبو حيان هنا على جواز إعمال أكثر من عاملين في الاسم المشغول عنه . ومن شواهد ذلك أيضاً قول الحطيئة :

سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلاً ... فسيان لا ذم عليك ولا حمد

وأطلق القول في قَوْلِه : " إنْ عَامِلاَن " وقدْ قَيَّدَ في غَيْرِ هَذه الأَرْجُوزَة بِأَنْ يَكُونَا لِغَيْرِ تَوْكِيد ، وذَلِكَ احْتِرَازٌ مِنْ نَحْو : قَامَ قَام زَيْدٌ[١] ، قَالَ بَعْضُ شيوخِنَا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً بالْفِعْلِ الثَّاني وفَاعِلُ الأَوَّل مُضْمَرٌ ؛ كَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإِعْمَال ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً بِقَامَ الأَول ولاَ يَحْتَاجُ الثَّاني إِلَى مُسْنَد إِلَيْه ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ بِه لِذَلِكَ إِنَّمَا جِيءَ بِه لِتَوْكِيدِ الأَوَّلِ وهَذَا الْوَجْهُ الثَّاني أَحْسَن.[٢]

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ أَنْ يكونَ مَرْفُوعاً بِهِمَا مَعاً وعَمِلاَ فِيه عَمَلاً واحِداً ولاَ يَلْزَمُ مِنْهُ اجْتِمَاعُ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الثَّاني لَمَّا كَانَ تَأْكِيداً للأَوَّلِ جَرَى مَجْرَى الشَّيْءِ الواحدِ فَكَانَ الثَّاني هُوَ الأَوَّل.[٣]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٥ :

فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط كقول الشاعر :

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فأتاك الثانية توكيد للأولَى فكذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد.

(٢) هو قول أبي الحسين بن أبي الربيع كما نص عليه في التذيل والتكميل (باب التنازع) ، وأيضاً نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ١/ ٥٨٧ ، وهو أيضاً قول أبي على الفارسي حيث أجاز ذلك في قول الشاعر : **فهيهات هيهات العقيق ومن به** ، قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت في الأولَى أو بالأولَى وأضمرت في الثانية.

(٣) هو قول الفراء بأن كل مسألة يودي فيها إعمال الثاني إلَى الإضمار قبل الذكر أو إلَى حذف الفاعل فإنها لا تَجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، وما وجد من قول العرب : قام وقعد زيد ، فإن زيد مرتفع عنده بالفعلين معاً فلا يَجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلَى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما . انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٢٢ ، ابن يعيش : ١/ ٧٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٣٠٦ تحقيق يوسف عمر.

والعواملُ فِي هَذَا الْبَاب لا تكونُ إلا مِنَ الأفعالِ أَوْ مَا جرَى مَجراها ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْفاً والآخَرُ فِعْلاً فَلا يكونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الإعْمَالِ ، واختلف إِذَا كَانَ الْعَامِلُ لا يتصرفُ ، فمن أصحابنا من قَالَ : شرط العامل أن يكونَ مُتَصَرِّفاً[١] ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لاَ يشترط ذَلِكَ.[٢]

فَعَلى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِذَا أَعْمَلْتَ الأَوَّل : مَا أَحْسَنَ وأَجْمَلَهُ زَيْداً ! ، [وإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي قُلْتَ : مَا أَحْسنه وَأَجْمَلَ زَيْداً !].[٣]

والْعَامِلُ فِي هَذَا الْبَابِ لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا متشبثاً بالآخر بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ ، وأَدْنَى ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعَطْف ، وذَلِكَ نَحْو قَوْلِه تَعَالَى :[٤] {هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ} ، وقَوْلُهُ تَعَالَى :[٥] {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} ، ونَحْو : جَاءَ يَضْحَكُ زَيْدٌ ، وزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ إلا فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفِ إحداهُمَا عَلَى الأُخْرَى ولَيْسَ بِصَحِيحٍ.[٦]

وَقَوْلُهُ : " فِي اسم " ظاهرُه أَنَّ العامِلَين يَكُونَانِ يَقْتَضِيَانِ اسماً واحداً وهَذَا فِيهِ خِلاَفٌ :

---

(١) هو قول ابن عصفور ذكر ذلك تحرزاً من إن وأخواتها ومن العوامل غير المتصرفة . انظر التذييل والتكميل ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٨٧.

(٢) هو ما ذهب إليه ابن مالك إذ أجاز التنازع فِي فعل التعجب . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٧ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٨٧.

(٣) ما بين المعقوفين سقط فِي النسخة المصرية.

(٤) من الآية : ١٩ من سورة الحاقة.

(٥) من الآية : ٩٦ من سورة الكهف.

(٦) إنما لَمْ يكن صحيحاً لأن كثيراً من شواهد هذا الباب جاءت من غير عطف كالآيات التي حكاها الشارح.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى مَعْمُولاً وَاحِداً وأَكْثَر مــن واحِدٍ فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَابِ : " أَعْطَى وَظَنَّ وأَعْلَم " وغَيْرها وســيأتي ذَلــك[1] ، ونَهَبَ أَبو عَمْرُو الجرمي ومن تَبِعَهُ إِلَى قَصْرِ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ اللاَّزِمِ والْمُتَعَدِّي لوَاحِدٍ فَلاَ يَكُونُ الْمَعْمُولُ إِلاَّ وَاحِداً.[2]

وهَذَا الْبَابُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ لأَنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّاني احتَاجَ إِلَى الإضْمَارِ قبلَ الذِّكْرِ إِنْ كَانَ الأوَّلُ يَقْتَضِي مَرْفُوعاً ، وإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ لزمَ الفصْلُ بَيْنَ العاملِ والْمَعْمُولِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ : " فِي اسم " عدم تقييده بأنْ يكونَ ظَاهِراً ، ووقع لأبي عمــرو ابن الحاجبِ فِي مُقَدِّمَتِهِ مَا يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ أَنَّ الاسْمَ يكونُ ظاهراً ، فَعَلى هَذَا إِذَا جَاءَ / ١٣٢ مثل : ما قَامَ وقَعَدَ إِلاَّ أَنْتَ ، لا يكونُ من بَابِ الإعْمَالِ ؛ بَلْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وكذَلِكَ لَوْ كَانَ ظَاهِراً مَحْصُوراً نَحْو : مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلاَّ زَيْدٌ[3] ، وقَدْ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الإِعْمَالِ.[4]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٦ ، ١٧٧.

(٢) نسبه إليه المرادي في شرحه للتسهيل : ١/ ٦٠١ ، وقال ابن مالك : " ومنع بعض النحويين التنازع في متعديين إِلَى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لَم تستعمله وما زعمه غير صحيح فإن سيبويه حكى عن العرب : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً على إعمال رأيــت ، ومــتى رأيت أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت ، أعني بإعمالها حكاية الجملة هاهنــا ". شــرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٧.

(٣) نصه في الكافية : وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما ، انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٢ تحقيق : يوسف عمر.

(٤) هو قول الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ تحقيق : يوسف عمر.

وقَالَ بَعْضُ مَنْ لقيناه أنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ مَنَعَ مِنَ التَّنَازُعِ فِي الْمُضْمَرِ ، وأجازه أكْثَرُهُمْ ، وَالأظْهَرُ جوازُه(١) ، وكذَلكَ – أيْضاً – ظَاهِرُ قَوْلِه : " في اسم " أنَّهُ يَجُوزُ ذَلكَ فيه مُطْلَقاً سَوَاءً أ كَانَ الْمَعْمُولُ سَبَبِيًّا أوْ غَيْرَهُ.

وزَعَمَ ابْنُ خَرُوف أنَّهُ لاَ يَتَأتّى الإعْمَالُ في الأفْعَالِ والصِّفَاتِ إذَا رَفَعَتَ السببي نَحْو : زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أبُوهُ ، وزَيْدٌ قَائمٌ وقَاعدٌ أبُوهُ.(٢)

وقَوْلُهُ : " قبل " يَعْنِي أنَّ الْعَامِلَيْنِ يَتَقَدَّمَانِ على اسم نحو : ضربَني وضَرَبْتُ زَيْداً ، وظَاهِرُ كَلامِ أكْثَرِ أصحابِنا وغيرِهم اشتراطُ تقدُّمِ العَاملين عَلَى الاسْم ، وقَالَ بَعْضُ أصحابنا : لا يلزَمُ أنْ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلاَنِ بلْ قَدْ يَتَأخَّرَانِ معاً كَقَوْلِكَ : أ عَمْراً ضَرَبْتَ أوْ شَتَمْتَ ؟.(٣)

وقَوْلُهُ : " فللواحد منْهُمَا العملُ " هَذَا عَلَى عُمُومِه ، وسواء أكان العاملان متفقَيْنِ فِي العملِ أمِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فمثال اتِّفَاقِهِمَا : قَامَ وقعد زَيْدٌ ، ومثالُ اختلافِهِمَا : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ.(٤)

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ تحقيق : يوسف عمر ، وفيه تفصيل بين أن يكون المضمر منصوباً أو غير ذلك.

(٢) انظر رأي ابن خروف فِي الارتشاف : ٢/ ٨٨ ، وفِي التذييل والتكميل (باب التنازع) وقد تبعه ابن مالك فِي شرح التسهيل : ٢/ ١٦٦ وأردفه بقول كثير :

قضي كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

وخرجها على غير باب التنازع حيث قال :

أراد وعزة غريمها ممطول معنى

وهو فِي تخريج البيت تابع لأبي علي الفارسي.

(٣) هو ما اختاره المرادي ونص عليه فِي شرحه للتسهيل : ١/ ٥٨٩ وقال بجواز ذلك إذا جاز تقدم المعمول أو توسطه أو تأخره وأيضاً حيث وجب التقديم أو التأخير أو التوسط ، وقال : " وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين وعلى هذا فلربما وجب التقدم نحو : أي رجل ضربت أو شتمت ؟".

(٤) إذا تنازع العاملان فِي معمول جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق بين البصريين والكوفيين لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب ويعمل الآخر فِي ضميره ويمتنع حذفه إذا كان عمدة =

وإنَّمَا كَانَ لأحَدِهِمَا العمَلُ فِي الاسْمِ ولَمْ يَجتَمِعَا على الْعَمَلِ فيه لامْتِنَاع اجتماع مُؤَثِّرَيْنِ على أثرٍ واحدٍ مع ما يلزم فِي الْمُختَلِفَيْنِ من استحالة قبول الْحَرْف الواحد لحَرَكَتَيْنِ ، فَمُحَالٌ أن يكونَ آخر : " زَيْد " فِي نَحْو : ضربَني وضَرَبْتُ زَيْداً ، مَحَلاًّ لِلضَّمَّةِ والفَتْحَةِ فِي حال واحِدَة.

وخالف الْفَرَّاءُ فِي مِثْلِ : قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ ، فزعم أن : " زيداً " مرتفع بقَامَ وقَعَدَ مَعاً[١] ، ويعنِي بقَوْلِهِ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العمل " أي فِي ذَلِكَ الاسم.

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةْ ... وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةْ

إِعْمَالُ الثَّانِي إِنْ كَانَا عامِلَيْنِ والثَّالثُ إِنْ كَانَتْ عَوَامِلُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ[٢]، وإِعْمَالُ الأول هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وإليه أشار بِقَوْلِهِ : " واخْتَارَ عَكْساً " أيْ : إعمالُ الأول غيْرُهم ، أيْ : الْكُوفِيُّون.[٣]

= انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٤/ ٢٥٦ ، والتصريح : ١/ ٣١٩ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٠١ ، ١٠٢.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٦ ، وفيه يقول ابن مالك : " وجعل الفراء الرفع نحو : قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان"

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٧٤ ، والمسائل البصريات للفارسي : ١/ ٥٢٣ – ٥٢٧ ، والبحر المحيط : ٨/ ٣٢٥ ، والإنصاف : ١/ ٢٨٧ ، والتصريح : ١/ ٣١٦ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٠٠ ، والإنصاف : ١/ ٩٢ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٠ ، والمغني بحاشية الأمير : ٢/ ١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٥.

(٣) لَم يبين الشارح حجج البصريين في إعمال الثاني ولا حجج الكوفيين في إعمال الأول وقد بينها في التذييل والتكميل كما بينها ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ١٦٧ ، ١٦٩ ، أما حجج البصريين في إعمال الثاني فلأنه الأكثر في كلام العرب نثراً وشعراً وقد تضمنه القرآن في مواضع كثيرة كما أنه هو الأقرب من المعمول وأن إعمال الثاني مخلص من أشياء منفردة مثل كثرة الضمائر وتوالي حروف جر وفصل بين العامل والمعمول وأنه يكفي الأول تقدمه ، وأما حجج الكوفيين في إعمال الأول فلأنه السابق كما أن إعماله مخلص من تقديم ضمير =

وفَصَّلَ أبو ذَرّ الخشني[١] فقَالَ : إنْ كَانَ الثَّاني يُؤَدِّي إلَى الإضْمَارِ في الأَوَّلِ فيختار إعمالُ الأوَّلِ ، وإلاَّ فيختار إعْمَالُ الثَّاني[٢]. واللهُ أعلم.

وجوب الإضمار في العامل المهمل

قال ابن مالك :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَـــا تَنَازَعَاهُ وَالْتَـــزِمْ مَـــا الْتُزِمَـــا

أيُّهُمَا أَهْمَلْتَهُ عن الاسم أعملتَهُ في ضميرِ الاسم ، ولا يَصِحُّ هَذَا الإطـــلاق ؛ ألاَ تَرَى أَنَّكَ إذَا أَعْمَلْتَ الثَّاني وَكَانَ الأَوَّلُ مُحْتَاجاً لِمَنْصُوبٍ أو مَجْرُورٍ لَمْ تُعْمِلْهُ فِي الضَّمِيرِ ، مثال ذَلِكَ : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ومررتُ ومَرَّ بي زَيْـــدٌ ، ولاَ يَجُـــوزُ : ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولاَ مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ إلاَّ في الشِّعْرِ[٣] ، وقد تعرضَ النَّاظِمِ بَعْدَ ذَلِكَ لِهَذَا التقييد.

= على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة كما أنهم أجمعوا في مراعاة السابق عند اجتمـــاع القـــسم والشرط. ورجح ابن مالك رأي البصريين ورد حجج الكوفيين.

(١) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر بن أبي الركب من مصنفاته : الإملاء على سيرة ابن هشام ولَم تذكر سنة وفاته في البغية : ٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ٢/ ٦٥ ، ٦٦ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ١٠٩.

(٣) مثاله في المنصوب قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود

ومثاله في المجرور قول الآخر :

ولقـــت بها وأخلفت أم جنـــدب فزاد غرام القلب إخلافها الوعدا

وسيأتي شرح البيتين.

وأمَّا إذَا أعْمَلْتَ الأولَ واحْتَاج الثَّاني إلَى مَنصُوب أوْ مَجْرُورٍ ، فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ : ذَهَبَ الْفَارِسِيّ والْجُمْهُورُ إلَى أنّ إظْهَارَهُ[١] مُتَحَتِّم نَحْو : ضربني وضربْتُهُ زَيْدٌ ، ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ[٢] ، ولا يَجُوز حَذْفُهُ إلاَّ فِي ضرورة نَحْو قوله :[٣]

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــــنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ

التقدير : إذا هم لَمَحُوه ، وذَهَبَ السِّيرَافِيّ وغَيْرُه إلَى تَجويز حَذْفِه جَوازاً مُطَّرِداً[٤] ، وهُوَ أفصحُ وأحصرُ ، وقَوْله : " وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا " حشو. / ١٣٣

---

(١) في النسخ : إضماره وهو خطأ.

(٢) ينظر الأشموني : ٢/ ١٠٦ ، والتصريح : ١/ ٣٢٠ ، ومنه قول الشاعر :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أفاد مالا

وقول الآخر :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، قائلته عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبيّ ﷺ من قصيدة هائية وأولها :

سائل بنا من قومنا وليكف من شر سماعه

وانظر الشاهد في : توضيح المقاصد : ٢/ ٦٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٥ ، والأشموني : ٢/ ١٠٦ ، والدرر : ٥/ ٣١٥ ، والتصريح : ١/ ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٧٤٣ ، والمغني : ٦١١ ، والمقرب : ١/ ٢٥١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ٢/ ١٠٩ ، والشاهد : ٤٣١ من شواهد العيني.

اللغة : قولها : " سائل بنا " أي عنا ، " عكاظ "موضع بقرب مكة كانت تقام به في الجاهلية سوق فيقيمون فيه أيام ، " لَمَحوا " من اللمح وهو سرعة إبصار الشيء ، و : " الشعاع " ما يظهر من النور

الاستشهاد فيه : في قولها : " لَمَحوا " أصله لَمَحوه فحذف الضمير ضرورة بيان ذلك أن المتنازعين إذا أعمل أولهما يضمر في الثاني نحو : ضربني وضربته زيد ، ومر بي ومررت به زيد ، فلا يَجوز الحذف ، فلا تقول : ضربني وضربت زيد ، ومر بي ومررت زيد خلافاً لقوم ما يُجيزون حذف غير المرفوع واحتجوا بالبيت المذكور ، والجواب عنه أنه ضرورة كما ذكرناه.

(٤) انظر التصريح : ١/ ٣٢٠ ، وهو ما نسبه إليه المرادي : ١/ ٥٩٥ وهو ظاهر قول ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢/ ١٧٢.

قولـــــه :

كَيُحْسِنَانِ وَيُــسِيءُ ابْنَاكَــا   وَقَدْ بَغَى وَاعْتَــدَيَا عَبْــدَاكَا

هَذَانِ مِثَالاَنِ لإعمالِ الثَّانِي ، ولإعمالِ الأوَّلِ ، ولِذَلِكَ أضمَرَ فِـي قَوْلِــه : "يُحْسِنَانِ" لإعمالِ الثَّانِي وأضمر فِي قَوْلِهِ : "واعْتَدَيَا" لإعمالِ الأوَّلِ ، وإِذَا احْتَــاجَ الأوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ نَحْو : ما مَثَّلَ مِنْ قَوْلِه : "كيحسنان" ففي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِب :

ذَهَبَ سِيبَوَيْه والْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّكَ تضمر قبْلَ الــذِّكْر فتقُــولُ : ضَــرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ.(١)

وذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّكَ تَحذِفُ الفاعِلَ فتقولُ : ضربني وضربتُ الزيدينِ ، وضربني وضربت قومك ، ورجَّحَ السهيليُّ وابن مضاء مَذْهَبَ الْكِسَائِيِّ.(٢)

وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ يؤدي فيها إعمالُ الثَّانِي عَلَى الإضْمَارِ قبــل الذكْرِ أو حذف الْفَاعِلِ لاَ تَجوز ولا يُوجَدُ فِي كَلاَمِ العرب(٣) ، فأما مثل : قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ ، فقد تقدَّمَ ذِكْرُ مَذْهَبِه فِي ذَلِكَ.

وتصحيحُ مسألة : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومك ، عِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنْ تُؤَخِّرَ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ هُمَا ، وضَرَبَنِي وضَــرَبْتُ قَوْمَكَ هُمْ(٤) ، هكذا نقل ابن كيسان.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٧٦ – ٧٩ ، وانظر شرح التسهيل : ٢/ ١٧٤ ، والأشموني : ٢/ ١٠٣.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ١٨٢ ، وينظر شرح الأشموني بحاشـية الصبان : ٢/ ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وشـرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابــن عــصفور : ١/ ٦١٧ ، والتذييل والتكميل (التنازع).

(٤) قال ابن عصفور : " فإن كان المنصوب فلا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولَي ظننـت وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب : منهم من قال أضمره قبل الذكر ، ومنهم من قال : = =

وأما غَيْرُه فقال : إنَّ الْفَرَّاءَ لاَ يُجيزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إلاّ إعمال الأوَّلِ ، واسْتُدِلّ لسيبويه على الإضمار قبل الذكرِ بقول الشاعر :(١)

جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخلاَّءَ إِنَّنِي   لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَي مُهْمِـــلُ

وقول الآخر :(٢)

هَوِينني وَهِويتُ الْغَانِيَات إِلَــى   أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

أضمره وأؤخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك لأن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يسكن له آخر الفعل في نحو : أكرمت وضربت فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني .... ". شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٦١٦ ، ٦١٧.

(١) البيت من الطويل وهو في الفضائل والأخلاق الحميدة لقائل مجهول وانظره في ابن الناظم : ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٦٩ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٨ ، والأشموني : ٢/ ٧٦ ، والتصريح : ١/ ٣٢١ ، والمساعد : ١/ ١١٤ . وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٠ ، والشاهد : ٤٣٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " جفوني " من الجفاء وهو خلاف البر ، وقد جفوت الرجل أجفوه جفاء فهو مجفو ، ولا يقال : جفيت ، و : " الأخلاء " جمع خليل ، و : " الجميل " الشيء الحسن من الجمال وهو الحسن ، و : " مهمل " اسم فاعل من الإهمال وهو الترك.

الاستشهاد فيه : تنازع جفوني ولم أجف في قوله : " الأخلاء " بحسب الظاهر وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير وهو مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه – رحمه الله تعالى – ضربوني وضربت قومك.

(٢) البيت من البسيط لقائل مجهول وانظره في تخليص الشواهد : ٥/ ٥١٥ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٠٤ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٥٤ ، والشاهد : ٤٣٦ من شواهد العيني ، وابن الناظم : ١٠٠.

اللغة : قوله : " هويني " من هوى يهوى من باب علم يعلم إذا أحب ، و : " الغانيات " جمع غانية ، يقال امرأة غانية إذا غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي ، قوله : " إلى أن شبت " من الشيب.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هويني وهويت " حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول..

وقول الآخر :[١]

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلَيــــ ـــي فَلاَ خَيْرَ فِي خِلاَفِ الْخَلِيل

وبِهَذَا السَّمَاع يُرَدّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْه فِي كتابــه مــن : ضَرَبُونِي وضربتُ قومك ، أنه لَمْ ينقلْهُ عن العرب[٢] بل هو مثالٌ مخرجٌ على مذهبــه من الإضمارِ ، واستدل للكسائي على الحذفِ بقوْلِ علْقَمَةَ :[٣]

---

(١) من الخفيف مجهول القائل ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٠ ، وهمع الهوامع : ٢/ ١٠٩ ، والدرر : ٢/ ١٤٣ ، والمساعد : ١/ ٤٥٨.

موطن الشاهد : " خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيلِي " وهو كالشواهد السابقة حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول وفيه عود الضمير على متأخر.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣/ ٩٠ ، والكتاب : ١/ ٧٤ – ٧٧.

(٣) البيت من بحر الطويل لعلقمة بن عبيدة من قصيدة : يمدح بها الحارث بن جبلة بن أبي شمــر الغساني ، وكان قد أسر أخاه شاسا فدخل إليه يطلبه وأولها قوله :

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ينظر التصريح : ١/ ٣٢١ ، والأشموني : ٢/ ٧٦ ، وشرح جمل الزجاجي "الكــبير" لابــن عصفور : ٢/ ٥١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٤ ، والرد علــى النحــاة : ٩٥ ، وتذكرة النحاة : ٣٥٧ ، والمقرب : ١/ ٢٥١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٢٩ ، والــشاهد : ٤٣٣ من شواهد العيني ، والقصيدة في ديوانه : ٢٣ – ٣٢ شرح الأعلَم وتقديم حنا نــصر الحِتّي نشر دار الكتاب العربي ط أولَى ١٩٩٣م.

اللغة : قوله : " طحا بك " أي ذهب بك كل مذهب ، و : " طروب " مأخوذ من الطرب وهو استخفاف القلب في الفرح ، قوله : " عصر حان مشيب " أي في العصر الذي حان فيه المشيب ، قوله : " تعفق " أي استتر للقناص بالأرطى وهو شجر من الأشجار التي يدبغ بها ، قوله : " فبذت " من بذه أي غلبه في كل شيء ، و : " النبل " السهام ، و : " كليب " بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبد جمع عبيد.

الاستشهاد فيه : أن الكسائي احتج به على حذف الفاعل وذلك أنه أعمل الثاني وهو أرادها ولو أعمل الأول للقال : تعفق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنه عائد على جمع فيكون علــى وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في : "تعفق" على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع =

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَـــا وَأَرَادَهَــا ... رِجَالٌ فبذّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيـــبُ

وبقول الآخر :(١)

لَوْ كَانَ حَيًّا قَــبْلَهُنَّ ظَعَائِنــاً ... حَيَّا الْحَطِيمُ وُجُوهَهُنَّ وَزَمْزَمُ

وقال آخر :(٢)

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ... ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالـــدِّيَارُ الْبَلاَقِـــعُ

= فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل ، والجواب عن ذلك : أنه قد يَجــوز أن لا يــبرز الضمير المرفوع وإن لَم يكن مفرداً على مذهب البصريين ، بل ينوي مفرداً فِي الأحوال كلها ، فتقول : ضربني وضربت الزيدين ؛ كأنك قلت : ضربني من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفــق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع.

(١) البيت من الكامل ، قال المبرد فِي الكامل (انظر الكامل للمبرد جـ ١ ، ص ٢٤٣ دال الجيل – بيروت) : أنشدني ابن عائشة عن بعض القرشيين . وانظر الشاهد فِي التذييل والتكميل : ٣/ ١٩١ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٥٩٨.

موطن الشاهد فيه : قوله : " لو كان حيا " ، وقوله : " حيا الحطيم " حيث أعمل الفعــل الثاني وألغي الأول وحذف منه الفاعل كي لا يضمر قبل الذكر وهو دليل للكسائي.

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة فِي الغزل . ديوانه ص ٢٧٤ بــشرح الخطيــب التبريزي.

اللغة : " يرجع " بضم الياء من أرجع الرباعي أو بفتحها من رجع الثلاثي وكلاهما متعــد ، "الأثافِي" : جمع أثفية وهي الحجارة التِي تنصب عليها القدور ، " البلاقع " جمع بلقع وهــي الأرض المقفرة.

المعنى : هل ترد التحية أو تجيب المحب الأطلال بعد أن رحل عنها الأحباب.

وجه الاستشهاد : تنازع كل من يرجع ويكشف العمل فِي ثلاث على الفاعلية وقد أعمــل الثانِي ولَم يضمر فِي الأول شيئاً وهو دليل للكسائي على الحذف من الأول حتى لــو كــان ضمير الرفع ولو أضمر لقال يرجعن.

وانظر الشاهد فِي المقتضب : ٢/ ١٧٦ ، وشرح المفصل : ٢/ ١٢٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٤٤ ، وخزانة الأدب : ١/ ٢١٣ ، والهمع : ٢/ ١٥٠ ، والدرر : ٢/ ٢٠٦ ، والأشموني : ١/ ١٨٧.

ولَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْه سِيبَوَيْه من الإضْمَـار لَقَـالَ : تعفقـوا حييـا ويرجعن ، وقَدْ تَأَوَّل الْبَصْرِيُّونَ هَذه الأبْيَاتَ تَأْوِيلاً ضَعِيفاً[١] ، وَقَدْ تُتَأول الأبْيَاتُ الّتي استُدلَّ بها لسيبويه تأويلاً ضعيفاً ، ومِمَّا رُدَّ به عَلَى الْفَرَّاءِ قَوْلُ الشَّاعرِ :[٢]

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَـأَنَّ مُتُونَهَـا   جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٣]

فَفَاعِلُ : " جَرَى " إمَّا مُضْمَرٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْه أو مَحْذُوفٌ عَلَى مَـذْهَبِ الْكِسَائِيِّ ، والْمَذْهَبَانِ مُتَكَافِئَان.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٦ ، ١٦٧.

(٢) في النسخ : قول الشماخ وهو خطأ والتصحيح من التذييل والتكميل (باب التنازع).

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة لطفيل بن كعب الغنوي (جاهلي) في صفة خباء وخيل وأولها هو قوله :

وبيت تهب الريح في حجراته   بأرض فضاء بابه لم يحجب

وهي في ديوانه : ٢٣ ، وينظر الشاهد في الكتاب : ١/ ٧٧ ، والمقتضب : ٤/٧٥ ، والإنصاف : ١/ ٨٨ ، وابن يعيش : ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، والأشموني : ٢/ ١٠٤ ، وأساس البلاغة مادة (شعر) ، واللسان مادة (دمى) ، وابن الناظم : ١٠٠ ، والشاهد : ٤٣٥ من شواهد العيني.

اللغة : الكمت : كمع أكمت ولَم يستعمل إنما المستعمل كميت والكميت هو الذي لونه حمرة يخالطها سواد ، مدماة : شديدة الحمرة كأنها طليت بالدم ، والمتون : جمع متن وهو الظهر ، وجرى : سال ، استشعرت : جعلت لنفسها شعاراً (بالكسر) لتصرف بها ، والمذهب : المموه بالذهب.

المعنى : يصف خيلاً حمراء يميل ظهرها إلَى لون الصفرة.

الإعراب : وكمتا معطوف على منصوب قبله ، مدماة : صفة لكمت،

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما جرى واستشعرت على معمول وهو لون الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً وقد أعمل الثاني وبهذا يرد على الفراء الذي لا يَجوز في باب التنازع إلا العاملين الرافعين.

قولــــه :

وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِـلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْـرِ رَفْـعٍ أوهِـلاَ

يقُولُ : إذَا أَعْمَلْتَ الثاني فَإِمَّا أَنْ يَحْتَاجَ الأَوَّلُ لِمَرْفُوعٍ أَوْ لِغَيْرِه ، إنْ احْتَاجَ لِغَيْرِ مَرْفُوعٍ ، / ١٣٤ فلا يَخلو أنْ يَكُونَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ أو لا يكُونُ ، إنْ كَـانَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ حذفته نَحو : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولا تُضْمرُ إلاَّ فِي الشِّعْرِ.

وقد تقدمت هذه الْمَسْأَلَةُ وستَأْتِي فِي البيت بَعْدَ هَذَا هـي وقـسيمها ، وإنْ احتاج لِمَرْفُوعٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثَّلاَثَة فِيه ، ومَفْهُوم كلام النَّاظِم أَنَّهُ يـضمر إذَا كان لِرَفْعٍ.

قال ابن مالك :

بَلْ حَذْفه الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُـوَ الْخَبَـرْ

يعني بقوله : " غَيْرَ خَبَرٍ " أي : إنْ كان مِمَّا يَجُوز حذْفُه وقد ذكرنـا أَنَّـهُ يَجُوزُ أَنْ يُضْمرَ فِي الشِّعْرِ ، ومنَعَ الْمُبَرِّدُ مِنْ جوَازِ إِضْمَارِه والْكُوفِيُّـونَ لا يُجيـزُونَ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذكر فِي هَذَا الباب فضلةً كَانَ أَوْ عمدةً ، والدليلُ عَلَى جَوَازِه خِلاَفـاً لِلْمُبَرِّدِ والْكُوفِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :(١)

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مَجهول وبعده بيت آخر وهو قوله :

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهد

ويوجد فِي تخليص الشواهد : ٥١٤ ، والدرر : ٥/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٢٢ ، وشـرح التسهيل : ٢/ ١٧١ ، وشرح شواهد المغني : ٧٤٥ ، والمغني : ٣٣٣ ، والهمع : ٢/ ١١٠ ، والمعجم المفصل فِي شواهد النحو الشعرية : ٢٨٣ ، ابن الناظم : ٩٩ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٧١ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٣ ، والـشاهد : ٤٣٤ مـن شواهد العيني.

المعنى : إذا كنت ترضي صاحبك ويرضيك جهاراً فاحفظا غيبتكما.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " ترضيه " حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، وكان القياس حذفه ؛ كما فِي : ضربت وضربني زيد ، ولكنه عند الجمهور ضرورة.

إِذَا كُنتَ تُرْضِيهُ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وقال آخر :[١]

وَثِقْتُ بِهَا وَأَخْلَفَتْ أُمُّ جُنْدُبِ   فَزَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلاَفُهَا الْعَهْدَا

وقَوْلُهُ : " وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ " يَعْنِي أَنْ يَكُونَ فِي الأَصْلِ خَبَرًا لِمُبْتَدَأ وذَلِكَ فِي بَاب : " كَانَ وَظَنَّ " وأخواتِهِمَا ، مثال ذَلِكَ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائماً إِيَّاهُ ، وزَيْدٌ ظَنَّنِي وظَنَنْتُهُ قَائماً إِيَّاه ، فإِيَّاه كانَ خَبَراً فِي الأصل لِمُبْتَدَأ وهُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى خَبَرٌ لِكَانَ ، وفِي الثَّانِيَةِ مَفْعُولٌ ثان لِظَنَّنِي.

وذكر بعْضُ أصحابنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ لاَ يَجُوزُ حَذْفُهُ اقْتِصَاراً ؛ كَمَا مَثَّلْنَا فَفِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :[٢]

أَحَدُهَا : إضمارُهُ قبل الذِّكْرِ فتقول : زَيْدٌ كانه وكُنْتُ قَائِماً ، وزَيْدٌ ظَنَّنِي إِيَّاهُ وظَنَنْتُهُ قَائماً ، أو زَيْدٌ ظننيه وظَنَنْتُهُ قَائماً.

الثَّانِي : إِضْمَارُهُ مُتَأَخِّراً نَحْو ما مثلناه قبل وهُو الْمُتفهم من كلام النَّاظم ؛ لكنَّهُ فرَّقَ بين أنْ يُطَابِقَ الْمُفسِّر فيضمر ، أو لا يطابق فيظهر ، وسيأتِي تَمْثِيلُ هَذَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا البيت.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لقائل مجهول وقد رويت القافية بروايتين : إخلافها العهدا وإخلافها الوعدا.

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما وثق وأخلف على معمول وهو أم جندب يطلبه الثاني فاعلاً ويطلبه الأول مفعولاً به متعدياً إليه بحرف الجر فأعمل الثاني وأضمر المجرور في الأول فقال بها ولا يَجوز هذا الإضمار إلا في الشعر لأنه لا يضمر إلا الفاعل . وانظر الشاهد في شرح التسهيل : ٢/ ١٧١ ، وفي التذييل والتكميل (باب التنازع).

(٢) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، وانظر المقرب لابن عصفور : ١/ ٢٥١.

الثَّالِثُ : حَذْفُهُ فَتَقُولُ : ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ إِذِ الإضمارُ قبْلَ الذِّكْرِ ؛ كما فِي الْمَذْهَبِ الأَوَّلِ ، والفصْلُ بَيْنَ العَامِلِ والْمَعْمُول ؛ كما فِي الْمَذْهَبِ الثَّانِي لَمْ تدع إليه ضرورة.[1]

وزعَمَ أَبو الْحُسَيْن بن الطراوة أنه لا يَجُوزُ الإعْمَالُ فِي : ظَننت وأخواهما إذا أدى ذَلِكَ إِلَى إضمار أحَد الْمَفْعُولَيْن[2] ؛ لأنك إذا قلت : ظَنَنْتُ وظننيه زيداً قائماً ، كان الضمير الَّذي هُوَ الْهَاء فِي : ظننيه عائداً على : " قائم " فِي قولك : زَيْداً قَائماً ، لَفْظاً لا مَعْنى ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ لاَ يُرِيدُ : وظنني ذَلِكَ الْقَائمُ الْمَذْكُورُ ؛ لأَنَّهُ هُوَ زَيْدٌ ، فلو كان عائداً عَلَيْه لَفْظاً ومَعْنًى لَصَارَ مَعْنَاهُ : وظنني زَيْدٌ نَفْسُهُ ، ولَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، وقَدْ رَدَّ النَّاسُ عليه هَذَا الْمَذْهَبَ ، وزَعَمُوا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ عودُ الضَّمِيرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفظاً لاَ مَعْنًى ، وأَنْشَدُوا :

كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ ... خَرِيقٍ وَهِيَ سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ[3]

الْخَرِيقُ : الشَّدِيدَةُ ، يَقُولُ : كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِ هَذَا الْفَرَسِ لسُرْعَتِهِ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهِيَ أَيُّ الرِّيح ساكنة الْهُبُوبِ خِلاَفَ هَذِهِ الرِّيحِ الْخَرِيق ، وجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : عِنْدِي درهمٌ ونِصْفُهُ ، أَيْ : وَنِصفُ دِرْهَمٍ آخَرِ ، فعَادَ عَلَيْهِ لَفْظاً لاَ مَعْنىً.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٩٤ ، ٥٩٥.

(٢) انظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف : ٢/ ٩٠.

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول في وصف سرعة فرس يركبه فارسه.

ويستشهد به على عود الضمير في قوله : وهي ساكنة الهبوب على الريح ولكن ليست الريح المذكورة في البيت فدل هذا على أن الضمير قد يعود على الظاهر لفظاً لا معنًى.

والبيت ليست له مراجع إلاّ التذييل والتكميل (باب التنازع).

وحملوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى :[1] **{وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ}** فالْهَاءُ فِي : " عمره " عائدةٌ عَلَى مُعَمَّرٍ لَفْظاً لاَ مَعْنىً.

،وقد اندرج فِي قَوْلِهِ : " وأخرنه إن يكن هُوَ الْخَبَر " الْمَفْعُولُ الثَّالِثُ فِي أَعْلَمَ ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ فِي الأَصْلِ ، وفِي الإعمالِ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَة خِلاَفٌ :

فَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ : أَنَّهُ يَجُوزُ ، وقَدْ تَقَدَّم القولُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُور / **١٣٥** ومستندهم فِي ذَلِكَ الْقِيَاس.[2]

وذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وجماعةٌ إِلَى الْمَنْعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا – أَيْضاً – عَنْهُ فِي أَوَّلِ الباب ، وقَالُوا : إِنَّ بَابَ التنازع خارجٌ عَن الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ فيه عَلَى الْمَسْمُوعِ ولَمْ يُسْمَع ذَلِكَ عَن العرب فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةٍ وَلَيْسَ لسيبويه فِي ذَلِكَ نَصٌّ ولاَ إشارةٌ.[3]

فإِذَا فَرَّعْنَا عَلَى الْجَوَازِ فَنَقُولُ فِي إِعْمَال الثَّانِي : أعلَمَنِي وأَعْلَمْت زَيْداً عَمْراً قَائماً إِيَّاه ، إيـاه فِي مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِضْمَارَهُ متأخراً ، وأعلَمَنيه إِيَّاهُ ، وأعْلَمْت زَيْداً عَمْراً قائماً ، فِي مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ إِضْمَارَهُ مُتَقَدِّماً ، وأَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَائِماً فِي مَذْهَبِ من أجازَ الْحَذْفَ فِي باب : ظننت.

وتقول فِي إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وأَعْلَمْتُهُ إياه إياه زَيْدٌ عمراً قائماً ، وأَعْلَمْت وأعلَمْنِي إياه إياه زيداً عمراً قائماً ، هَذَا رأي من لا يحذف ، وأما من يحذف فيقول : أعلَمْت وأعلمنِي زَيْداً عمراً قائماً.

---

(١) من الآية : ١١ من سورة فاطر.

(٢) انظر الارتشاف : ٣/ ٩٢ ، وشرح التسهل للمرادي : ١/ ٦٠١ ، وشرح الأشموني دون نسبة : ٢/ ١٠٧ ، ونسبة فِي حاشية الصبان إِلَى المازني.

(٣) هو ما أشار إليه ابن مالك فِي شرحه للتسهيل : ٢/ ١٧٧.

وجوب الإظهار فِي العامل المهمل

قولـــــه :

وَأَظْهِرْ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَــراً   لِغَيْرِ مَــا يُطَــابِقُ الْمفَــسَّرَا

قَوْلُهُ : " وَأَظْهِرْ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : " وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَــرْ " أيْ : أَخِّرَنْهُ مضمَراً إِنْ طَابقَ الْمفسّر وأظهرْه إِنْ لَمْ يُطَابقْ نَحو : ظننت وظنني قائماً الزيدين قائمين ، ولو قلت : ظننيه فأضمرت الهاء لدلالة : " قائمين " عليه لَخالف الْمُفَــسِّر الْمُفَسَّر.

وقد تقدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثَّلاَثَةُ فِيمَا يَكُونُ خَبَراً فِــي الأصــل : الحــذف ، والإضمار متقدماً ، والإضمار متأخراً من غير تفصيل بين أن يطابق الْمُفَسِّرُ الْمُفَسَّر أو لا يطابق.

وتَحْرِيرُ النقل فيه أَنَّ تلك الْمَذَاهِبَ الثلاثة إِنَّمَا هِيَ فيما يكونُ الْمُفَسِّرُ فِيــهِ مُطَابِقاً للمفسَّر ، فإن لَمْ يُطِابقْ نَحو : ظننت وظناني الزيدين منطلقين ، فيجب إظهار الثَّاني فتقول ، وظناني منطلقاً ؛ لأنك إِذَا لَمْ تُظْهِرْهُ فلابدَّ من أحــد أمــرَيْنِ : إمــا الإِضْمَارُ فيلزمُ منه مخالفة الْمُفَسِّرُ الْمُفَسَّرُ أو الْخبر الْمُخْبَرُ عَنْهُ ، وكلُّ واحدٍ من هَذِهِ الأمور لا يَجُوز فتعين المجيء به مظهراً ، ووافق الْكُوفِيُّونَ عَلَى جَوَازِ الإِظْهَارِ.

وأَجَازُوا – أَيْضاً – إِضْمَارَهُ مُرَاعاً به جَانِبَ الْمُخبَر عنه فتقــول : ظننــت وظناني إياه الزيدين قائمين ؛ لتضمن الاثنين والْجميع الواحد ، وعوْدُ الضَّمِير إِلَى مَــا تَضَمَّنَهُ جائز.

وأجازوا – أيضاً – حذفه فتقول : ظننت وظناني الزيدين قائمين ، وتقديره : ظننت وظناني قائماً الزيدينِ قائمينِ ، لدلالة الثَّاني من مفعولَي : ظَنَنْتُ عليه لتَــضَمُّنِ التثنية الْمفرد.

قولـــــه :

نَحْوُ أَظُـــنُّ وَيَظُنَّـــانِي أخــاَ   زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَـــا

"لاَ يَجُوزُ علَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ : ويظنانيه ولا : ويظناني إياه ؛ لأنَّ : "أخـــاً" مُفْرَد ومفسره قَوْله : " أخوين " فلا تطابق ولا تفسر التثنية المفرد فلـــذلك وجـــب إظهاره[1] ، وقد تقدم أن من مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ جواز حذْفِهِ وجواز إظهارِهِ.

ومِمَّا يَنْبَغِي أن يُنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَاب أنَّ كُل معمول للفعْلِ يَجُوزُ إضـــمارُه يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازع ، وإنْ كَانَ النَّحْوِيُّونَ لا يكَادُونَ يُمَثِّلُونَ فِي هَذَا الْبَاب إلاَّ بِالْفَاعِـــلِ والْمَفْعُولِ فيجوز التنازع فِي الظرفين والْمَصْدَرِ وغَيْرِهِمَا.

وأما ما كان من المعمولات لا يَجُوزُ إضمارُه فلا يَجوزُ فيه التنازع كالحـــال فلا يصلح فيها التنازع لأنَّها لا تضْمُر[2] ، وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ شُرَّاح الجزولية الحال فقال : تقول فِي الحال : إن تزرني ألقك فِي هذه الحالة راكباً على إعمال الثَّـــاني ، فـــإن أعملت الأول قلت : إن تزرني ألقك فِي هذه الحالة راكباً عَلَى مَعْنَـــى : إن تزرنـــي راكباً ألقك فِي هَذِهِ الْحَالَة ، ولا يَجُوز / ١٣٦ الكناية عنها ؛ لأن الْحَالَ لا تضمر[3] والأجودُ إعادةُ لفظِ الحالِ كالأولِ.

وإذا عدَّيْتَ الْفِعْلَ إِلَى مَفَاعِيلِه الثَّلاَثَة وظرفَيْه والْمَفْعُولِ له ومصدرِه وجئـــت معه بِالْفِعْلِ الثَّانِي على مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فَتَقُولُ فِي مُخْتَار قول البصري : أَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْراً ضَاحكاً يَوْم الجمعة خلفك تهذيباً إعلاماً ، فتحـــذفُ معمـــولاتِ الْفِعْلِ الأولِ ولا تضمرُها لا متقدِّمَةً ولا متأخِّرَةً على أصح الْمَذَاهِب ، وهي فِي هَذِهِ الْحَال قد طابق الدال للمدلول عليه.

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٠٨.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٠٨.

(٣) الذي ذهب إِلَى جواز التنازع فِي الحال هو ابن معطـــي . انظـــر الارتـــشاف : ٢/ ٩٨ ، والأشموني : ٢/ ١٠٨.

وتقول في مُختار قول الْكُوفيِّين : أعلَمْتُ وأعلَمَني إياه إياه فيه فيه إياه إيَّـــاه زيْداً عَمْراً ضَاحِكاً يَوْم الجمعة خلفك تَهذيباً إعلاماً ، هكذا مثل هَذه الْمَـــسْأَلَة فـــي إعمال الأول صاحبُ الشاملِ فأضمرَ الْمَفْعُول مِنْ أجْله الَّذي هُوَ تَهْذيباً بِقَوْله : إيَّاه.

وهَذَا لَيْسَ بصَوَابٍ لأنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أجْله إذَا أضمر جُرَّ باللام ، ولاَ يَجُـــوزُ نَصْبُهُ وهُوَ ضَمير ، إنَّمَا ينصب وهُوَ لفظ الْمصدر فتقول : جئتك إكرامـــاً ، أمَّـــا إذَا أضمر فإنه يَعُود إلَى أصْله من الوصول إليه بحرف فلو قلت : الإحسان جئتك إياه ، لَمْ يَجُزْ بَلْ تَقُولُ : جِئْتُكَ لَهُ.

*****

﴿ هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَق ﴾[1]

/ ١٣٦ يعنون بالمطلق : الْمَصْدَر الَّذي يتكلَّمُ فِيه هُنَا ، وإِنَّمَا سُمِّيَ مُطْلَقاً لِعَدَمِ تَقْييده ؛ لأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَفْعُولٌ بِهِ ، ومَفْعُولٌ فِيهِ ، ومَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِه ، ومَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْعُولاَتِ الأَرْبَع مُقَيَّد.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[2]

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَي الْفِعْل كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

الْمَشْهُورُ أَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ الصِّنَاعِيِّ مَصْدرٌ وزمانٌ ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِالْمُطَابَقَةِ ؛ لأَنَّهُمَا تَمَامُ مُسَمَّى الْفِعْلِ ، ويَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْء مُسَمَّاه.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّضَمُّنِ ، فَدَلاَلَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ حُرُوفِه ودَلاَلَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ بِهَيْئَتِه وَبِنْيَتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " دَلَّ عَلَى الضَّرْبِ والزَّمَانِ الْمَاضِي مطابقةً ، وعلى كل واحدٍ مِنْهُمَا تَضَمُّناً ودَلاَلَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ وعَلَى الْفَاعِلِ التزام.

ودَلاَلَةُ لَفْظ الْمصدرِ عَلَى معنَاهُ دَلاَلَةُ إطلاقٍ ، ودَلاَلَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ دَلاَلَةُ تَقْييدٍ ، والْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلاَلَةُ التزامٍ ، والْفِعْل يَدُلُّ دلالة تَضَمُّنٍ كَمَا بيَّنَاهُ ، وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لأنا وجدناه تتغيَّرُ صيغتُه لاختلاف أزمنتِه ؛ ألا تَرَى أنَّكَ إِذَا أردْتَ الحالَ قلت : " يضْرِبُ " فقد اختلفتْ أبنيتُهُ لاختلاف الزَّمَان.

---

(١) العنوان غير موجود فِي نسخة الرباط.

(٢) لَمْ يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

ومن النحويّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ لا يدلُّ بِبِنْيَتِهِ على الزمانِ ، وإِنَّمَا يدل على حَدَثٍ ماضٍ أو غَيْرِ ماضٍ ، فَيَنْجَرُّ مَعَ الْحَدَثِ الْمَاضِي الزمان الْمَاضِي وَمَعَ غَيْرِ الْمَاضِي غير الْمَاضِي.(١)

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَاهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يدل على الْحَدَثِ فقط من غَيْرِ تعرُّضٍ للزَّمَانِ فلو كانت دلالته على الزمان بالبنْيَة لَمَا تَخَلَّفَتْ عنه ، ومِمَّا جَاءَ فِيهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : خَلَقَ اللهُ الزمانَ ، فبنيَةُ : " خَلَقَ " لاَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ لَلزم أَنْ يكون خلق الزمان فِي زمانٍ ماضٍ ، وذَلِكَ بَاطِلٌ ، بَلْ خلق الزمان ولا زمان.

وقَوْلُ النَّاظِم : " **المصدر اسْمُ مَا سوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الْفِعْل** " يَقْتَضِي وجُودَ فِعْلٍ ، وأَنَّ لَهُ مَدْلُولَيْنِ وأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ لِغَيْرِ الزَّمَانِ ، وهُوَ الْحَدَثُ ، وهَذَا لَيْسَ بِجَامِعٍ لِلْمَصْدَرِ ؛ لأنه يخرج عنه الْمَصَادر / **١٣٧** الَّتِي لا أفعال لها مثل الأمومة فإِنَّهُ لا فعْلَ له فيكون أَحَدَ مدلوليه.

وقَوْلُهُ : " مِنْ مدلولي الْفِعْلِ " يثبت أن الْفِعْلَ لَهُ مَدْلُولاَن : مَصْدَرٌ وَزَمَانٌ ، وقَدْ وَجَدْنَا أَفْعَالاً لا مَصَادِرَ لَهَا ، إِمَّا لِمُضَارَعَتِهَا الْحُرُوف كَنِعْمَ وَبِئْسَ وفِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وإِمَّا لِكَوْنِهَا حرفاً فِي الْحَقِيقَة لكن تسامَحَ النَّحويُّونَ فِي تَسْمِيَتِهَا أَفْعَالاً كَلَيْسَ وعَسَى(٢) ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا ما يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ ولا عَلَى زَمَانٍ ، وإِمَّا لِمُلاَزَمَةِ حرف النَّفْيِ أَوْ شبهه لَها ، وإن كان قد تَصَرَّفَ فيها بِمَاضٍ ومستقبلٍ نَحْو : مَازَالَ ولاَ يَزَالُ فلا يصحُّ الْمَصْدَرُ مِنْهُمَا ولا من أخواتِهِمَا.

---

(١) راجع في هذا : الفعل زمانه وأبنيته ، د . إبراهيم السامرائي : ٢٣ – ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٨٠.

(٢) أما ليس فقد قال بحرفيتها أبو علي الفارسي قياساً على ما النافية كما أن معناها النفي والنفي معنى في الأشياء ، وأما عسى فقد قال بحرفيتها بعض الكوفيين قياساً على لعل ، كما أن معناها الترجي وهو معنى أيضاً في الإسناد.

قَالَ ابْنُ مَالِك : [١]

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

الْمَصْدَرُ ينتصبُ بِمَصْدَرٍ مِثْله نَحو : أعجبني ضربُ زَيْدٍ عَمْراً الضَّرْبَ الشَّدِيدَ ، وبفِعْلٍ نَحْو : قمْتُ قِيَاماً ، وبوصْفٍ نَحْو : أَنْتَ قَائِمٌ قِيَاماً ، وأَنْتَ مَضْرُوبٌ ضَرْباً[٢] ، وزَعَمَ الْكُوفِيُّون أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ والْفَاعِلِ مَعاً ، ويعنُونَ بالْفِعْلِ أو ما جَرَى مَجْرَاهُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ " أيْ : الْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ والوصفِ ، وأَنَّهُمَا فَرْعَانِ مُشْتَقَّان منه ، وهَذَا الذي اختارَهُ النَّاظِمُ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ[٣] ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، والْوَصْفَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ.[٤]

وذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الأصل هُوَ الْفِعْلُ[٥] ، وأَنَّ الْمَصْدَرَ فَرْعٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ[٦] ، وذَهَبَ ابْنُ طلحة[٧] مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِه

---

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) ومن أمثلة ذلك قوله تعالَى : ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ (النساء : ١٦٤) وقَوْلُهُ : ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾ (الإسراء : ٦٣) وقَوْلُهُ : ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً﴾ (الذاريات : ١).

(٣) ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، وأسرار العربية : ١٧١ – ١٧٣ ، وينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٠٢ ، والإنصاف : ١/ ٢٣٧ – ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٧٨ – ١٨٠.

(٤) ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، ١١١ ، وينظر الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليلات كثيرة لأصالة المصدر.

(٥) أسرار العربية : ١٧٣ ، وينظر ابن يعيش : ١/ ١١٠ ، والارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٦) اللباب فِي علل البناء والإعراب : ١/ ٢٦٠ ، الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليلات كثيرة لأصالة الفعل.

(٧) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة توفي (٥٤٥هـ) ينظر بغية الوعاة : ١/ ١٢١.

غَيْرُ مُشْتَق من الآخر[١] ، ويُستَدَلُّ له بأنَّا وَجَدْنَا مَصَادِرَ لاَ أَفْعَالَ لَهَا كَالأُمُومَة ، وأَفْعَالاً لاَ مَصَادر لَها نَحْو : لَيْسَ وعَسَى ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى بُطْلاَن مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ ضَرُورَة أنَّهُ لو كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَصْلاً والآخرُ فَرْعاً لَمَا وُجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخرِ ، وَقَدْ وُجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخر فدل على عدم الأَصْلِيَّة والْفَرْعِيَّة[٢] ، وهَذه الْمَذَاهِبُ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بالاشتقاقِ وللناسِ فِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :

الْمَشْهُورُ أَنَّ بَعْضَ الكلام مُشْتَقٌّ وبَعْضُهُ غَيْرُ مُشْتَقّ هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّة الْبَصْرِيِّينَ والْكُوفِيِّينَ كَالْخَلِيلِ وسيبويه وأَبِي عمرو وأبِي الْخَطَّاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأَبِي زيد وأَبِي عُبَيْدَةَ والجرمي وقطرب والْمَازِنِيّ والْمُبَرِّدِ والزَّجَّاجِ والْكِسَائِيّ والْفَرَّاءِ والشيبانِيّ وابن الأعرابِيّ وثعلب.

وذهَبَ طَائفَةٌ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَهْلِ اللُّغَة إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا مُشْتَقَّة ، وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ الزَّجَّاجَ كَانَ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وأَنَّ سِيبَوَيْه كَانَ يَرَاهُ ، وزَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا أَصْلٌ وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ اشتق من غيره.[٣]

قولــه :

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَـدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

يَقُولُ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي تَأْكِيداً نَحْو : شَرِبْتُ شُرْباً ، ويَأْتِي نَوْعاً نَحْو : يَمشي الْمَرَطَى ويدعو الْجَفَلَى ، ويشتمل الصماء[٤]، ويأتي عدداً نَحْو : ضربت ضربتين ، ونقولُ : الْمَصْدَرُ مُبْهَمٌ وَمُخْتَصّ ، الْمُبْهَمُ هُوَ الَّذِي لاَ يُفِيدُ إِلاَّ مَا أَفَادَهُ

---

(١) ارتشاف الضرب : ٤/ ٢٠٣ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٢/ ٧٦.

(٢) الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١١٢ ، وينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧١ ، والارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٣) انظر التذييل والتكميل (باب المفعول المطلق).

(٤) أما المرطى فهي ضرب من العدو ، وأما الجفلى فهي دعوة الناس عامة إلى الطعام ، وأما اشتمال الصماء فهو أن تجلل جسدك بثوبك.

الْفِعْلُ وهُوَ التوكيدي ، والْمختص إمَّا بَعْد نَحو : ضربة ، وإما بكونه اسْماً يَخص نَوْعاً للفعل نَحو : القَهْقَرَى ، وإما بالألف واللام نَحو : الضرب ، وإما بالإضافة نَحو : ضرب شرطي ، وإما بالصفة نَحو : ضربْتُ ضَرْباً شديداً.

ثُم الْمَصْدَر التَّوْكِيديّ عَلَى قسمين :

أحَدُهُمَا : منْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، **والآخرُ** : مِنْ غَيْرِ لَفْظِه.

فَالأَوَّلُ جارٍ وغَيْرُ جَارٍ ، الجاري نَحْو : ضربت ضرباً ، ولا خلافَ أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُؤَكّد به[١] إلاَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْه ابْنُ الطَّرَاوَة أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ لا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ أيْ : فَعَلْتُ ضَرْباً[٢] ، وإلا ما ذهبَ إليه السُّهَيْلِيّ أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِضَرَبْتُ أُخْرَى مضمرة لا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا.[٣]

/ ١٣٨ وغَيْرُ الْجَارِي إِمَّا أنْ يَكُون فِي مَعْنَى الْجَارِي نَحْو : تَزَاوَجُوا ازْدِوَاجاً ، وازْدَوَجُوا تَزَاوُجاً ، أَوْ لاَ يَكُون فِي مَعْنَاهُ نَحْو :[٤] {**أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً**} وقَدْ نَصَّ سِيبَوَيْه على أنَّ أنبت نباتاً يقدر له فعْلٌ ، أيْ : نَبَتَ.[٥]

وأَجَازَ الأَخْفَشُ فِيهِ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : هَذَا ، والآخر : نَصْبُهُ بِأَنْبَتَ ، وظَاهِر مَذْهَبِه فِي : " تَزَاوَجُوا ازْدِوَاجاً " أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بالْفِعْلِ الأول لِمُوَافَقَته فِي اللفظ والْمَعْنَى[٦] ، وأبو عثمان يرى فِي جميع ما تقدم أنه منصوبٌ بالْفِعْلِ الظَّاهِرِ.[٧]

---

(١) اللباب : ١/ ٢٦٢.

(٢) قاله أبو حيان فِي الارتشاف : ٢/ ٢٠٢.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي : ٢٧٥ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٢ ، والهمع : ١/ ٢٨٧ ، قال أبو حيان : وهذان المذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك.

(٤) من الآية : ١٧ من سورة نوح.

(٥) الكتاب لسيبويه : ٤/ ٨١.

(٦) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤.

(٧) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٣ وقد نسبه ابن يعيش إِلَى المبرد والسيرافي وأكثر النحويين . انظر ابن يعيش : ١/ ١١٢ ثم قال : ومذهب أَبِي عثمان المازني هو المختار.

والْقِسْمُ الثّاني : وهُوَ الّذي لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ على قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ نَحْو : قَعَدْتُ جُلُوساً ، والْعَامِلُ فيه عِنْدَ سِيبَوَيْه : " جَلَسَ " مُضْمَرَةً[١] ، وأجاز الأخْفَشُ الوجهين ، وأبو عثمان ينصبُه بـ : " قَعَدْتُ "[٢] وغَيْرُ ظَاهِرٍ وَهُوَ الْمُضْمَرُ ، والْمُبْهَمُ نَحْو : قعدتُهُ وضربتُهُ زَيْداً ، وضَرَبْتُ ذَاكَ وقعدتُ ذَاك ، وهُوَ مطرد فِي كلِّ فِعْلٍ ، ونصبُهُ بِالْفِعْلِ الذي قَبْلَهُ.[٣]

وقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لاَ يُكْنَى عَنْ الْمَصْدَرِ وَهُوَ آلةٌ لِلفِعْلِ ؛ لأنَّهُ يؤكِّدُ الفعل بلَفْظه ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى قِلّةِ الْفِعْلِ وكثرته ونُقْصَانه وزِيَادَته ، وما يظْهَرُ فيه هَذه الْمَعَاني إلاَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ مَسْتُورٍ ، ولاَ مَكْنِيٍّ عنه ، فإنْ جُعِلَ اسْماً وأُزِيلَ عَنْ طَرِيقَة التَّوْكِيدِ ، فَقِيلَ : قَامَ عَبْدُ الله قِيَاماً حَسَناً ، كَنَى عَنْهُ عَلَى هَذِهِ السبيلِ وجَرَتْ كنايتُهُ مَجْرَى كنايَةَ الْمَفْعُولِ فقيل : قَامَهُ زَيْدٌ.

وظَاهِرُ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ مُخَالَفَة مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أنَّ مِنْ أقْسَامِ الْمَصْدَرِ التَّوْكِيدِيِّ قِسْماً غَيْر ظاهر وهُوَ الْمُضْمَرُ والْمُبْهَمُ ، وأنَّهُ يُكْنَى عَنْ الْمَصْدَرِ التَّوْكِيدِيِّ ويُشَارُ إِلَيْه.

وقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي نَحْو : أَقْبَلَ زَيْدٌ رَكْضاً ، وجَاءَ سَعْياً أنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا عَلَى بَابه يُؤَكِّدُ بِه الْفِعْلُ وتقديرُهُ : رَكَضَ رَكْضاً ، وسَعَى سَعْياً ، وقَالَ الْبَصْرِيُّونَ هُوَ مَصْدَر فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، التَّقْدِيرُ : رَاكِضاً وسَاعِياً.[٤]

---

(١) نص على ذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل : ١/ ١١٢ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف إلى الجمهور : ٢/ ٢٠٣.

(٢) وحجته أنه لما كان في معناه تعدى إليه . التذييل والتكميل (باب المفعول المطلق) ، وهو مذهب ابن جني في اللمع : ١٠٢ . تحقيق حامد المؤمن ، وانظر ثلاثة مذاهب في اللباب للعكبري : ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥.

(٣) قال أبو حيان : والظاهر من كلام المصنف (ابن مالك) أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر.

(٤) المذاهب ثلاثة : مذهب الكوفيين وهو واضح من الشرح ومذهب البصريين وهو واضح أيضاً ، ومذهب الأخفش والمبرد من البصريين أن الفعل منصرب على المصدرية بفعل محذوف والجملة حال.

وأما الْمَعْدُودُ فنحو : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ وهُوَ مَنصُوبٌ بالْفِعْلِ قَبْلَهُ ، وأَمَّا مَا فِي مَعْنَاهُ نَحْو : ضربْتُ سَوْطاً ، وضربْتُ مقرعَةً وعشرين عصاً ، فكُلُّ واحد مِنْ هَذه انْتَصَبَ نصب الْمَصْدَرِ ، فمن النحويين من جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أيْ : ضَرْبَةَ سَوْطٍ وضرْبَةَ مَقْرَعَةٍ(١) ، ومِنْهُمْ مَنْ يتأوله : ضرب زَيْدٌ عَمْراً ضَرْباً يَسِيراً أو شَدِيداً.(٢)

وأَمَّا النَّوْعِيّ كقَعَدَ الْقُرْفُصَاءَ فَفِي نَصْبِهِ ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ :(٣)

أحَدُهَا : أَنَّهُ مَنصُوب بالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ.
الثَّاني : بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهَا وإِنْ لَمْ يُنْطقْ به.
الثَّالِثُ : جعله وصفاً أيْ : القعدة القرفصاء.(٤)

وأَمَّا الْمُعَرَّفُ بالألِفِ واللامِ تَارَةً يَكُونُ تعريفَ جِنْسٍ نَحْو : جَلَسْتُ الْجُلُوسَ ، يُرِيدُ به الْجِنْسَ وتعني الكثرةَ ، وجلست لا يفهم منه الكثير إذ يكون للكثير والقليل ، وتارةً يكونُ تعريفَ عَهْدٍ ؛ أيْ : الْجُلُوسَ الَّذِي تَعْرِف.

وقَالَ الكُوفِيُّونَ : لا يَجُوزُ أنْ تَدْخُلَ الألف واللام على الْمَصْدَرِ وَهُوَ مُفْرَدٌ ، فَخَطَأ أن تقول : قَامَ زَيْدٌ القيام ، وقَعَدَ الْقُعُودَ ، فإِنْ نعتَ جَازَ الْكَلاَمُ واسْتَقَامَ ، فَقِيلَ : قَامَ زَيْدٌ القيامَ الْحَسَنَ.

---

(١) ابن يعيش : ١/ ١١٢ ، وانظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٢٤.

(٢) وذلك في قولك : ضرب زيد عمراً شديداً أصله : ضرباً شديداً فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه.

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والقول الثاني عزاه ابن يعيش في شرحه للمفصل : ١/ ١١٢ إلى المبرد ، والقول الثالث عزاه الرضى في شرح الكافية إلى الكوفيين : ١/ ٣٠٠ تعليق : يوسف عمر.

(٤) أبطله في التذييل والتكميل فقال : ليس بجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه.

وأمَّا الْمُضَاف فنحو : ضربتُ ضَرْبَ الأمِيرِ اللصَّ ، وضُرِبَ فُلانٌ ضَرْبَ غَرِيبَةِ الإبِلِ ، وفِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيه كَقَوْلِهِ تَعَالَى :[1] {فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ} أيّ : أَخْذاً شَدِيداً.

وإذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْباً مثلَ ضربِ الأميرِ ، فَضَرْباً مَصْدَرٌ لِضَرَبْتُ ، فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْت مثلَ ضرب الأمير فسيبويه ينصب : " مثل " على الحال ، وكَذَلِكَ الصفة نَحْو : ضربْتُ شديداً ، أو سِرْتُ سَرِيعاً ، وهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، وقيل : بِفِعْلٍ آخَر ، أيْ : أوقعَهُ مثلَ ضَرْبِ الأميرِ وأوقعه شديداً أو أوقعه سريعاً ، وقيل فِي ذَلِكَ كله : أَنَّهُ نعت لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ؛ أيْ : ضرْباً مثلَ ضَرْبِ الأمِير ، وضَرْباً شَدِيداً وسَيْراً سَرِيعاً.

فَإِنْ قُلْتَ : ضربتُ ضَرْبَ الأمِيرِ ، فسيبويه لا يجعل : " ضَرْبَ الأمير " حالاً لأنه معرفةٌ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ من الْمَصْدرِ النَّوْعِي[2] ، وقَالَ قَوْمٌ هُوَ عَلَى حذف مثل فَبَقِيَ : ضَرْبَ الأميرِ مَصْدَراً ، والْمَصْدَرُ يكونُ نكرةً ومعرفةً.

وأمَّا الْمَوْصُوفُ فنحو : ضربتُ ضرباً شديداً ، ومن الجاري مَجراه : /
١٣٩ ضربْتُ أيّ ضَرْبٍ ، وكلَّ ضربٍ ، وأشدَّ ضربٍ ، والتقدير : ضَرْباً أيّ ضرب وضرْباً كُلَّ ضرب ، وضَرْباً أَشَدَّ ضَرْبٍ ، ويجيء فيه مَذْهَبُ سيبويه أنه حالٌ إذَا كَانَ نَكِرَةً ومَصْدراً نوعياً إذَا كان معرفةً[3] ، ومَذْهَبُ غَيْرِه أنه إذَا كَانَ نَكِرَةً نعت لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ.[4]

---

(١) من الآية : ٤٢ من سورة القمر.

(٢) قال سيبويه : " ومثله : سير عليه سير البريد وإن وصفت على هذه لَم يغيره الوصف كما لَم يغير الوصف ما كان حالاً ، ولا يجوز أن تدخل الألف واللام فِي السير إذا كان حالاً ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣١.

(٤) ملخصه أنك إذا قلت : ضربت شديداً أو ضربت أي ضرب أو كل ضرب إما أن تجعله مفعولاً مطلقاً أو نائباً عنه أو تجعله صفة لموصوف محذوف أي ضرباً شديداً.

﴿ما ينوب عن المفعول المطلق﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْــهِ دَلْ ‏ ‏ ‏ ‏ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وافْرَحِ الْجَذَلْ

يَقُولُ : إِنَّهُ يَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْو : " كُـلّ " فَإِنَّـهُ بِإِضَافَته إِلَى الْمَصْدَرِ أُعْرب مَصْدراً ، وكذَلِكَ : الْجَذَل نَابَ عَن الْفَرَح لدلالته عليه ؛ لأَنَّ الْجَذَلَ هُوَ الْفَرَحُ والسرورُ فهُوَ مَصْدَر لِقَوْلِه : " افْرَحْ " من جهة المعنى ، ويَجِيء فِيه الْخلاف الذي سبق فِي العاملِ النصب فِي نَحْو : قَعَدَ جُلُوساً.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[1]

وَمَا لِتَوْكِيـدٍ فَوَحِّـدْ أَبَـدا ‏ ‏ ‏ ‏ وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْـرِدَا[2]

الْمُؤَكِّدُ لاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّهُ جِنسٌ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ والكَـثِير ، وهُـوَ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ ومدلولٌ لِلْفِعْلِ – أَيْضاً – جنس ولِذَلِكَ لاَ يُثَنَّى الْفِعْلُ ولا يُجْمَعُ ، فإِذَا قُلْتَ : قُمْتُ قِياماً فكَأَنَّكَ قُلْتَ : قُمْتُ قمْتُ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا " يَقُولُ : غَيْرُ التَّوْكِيدِ وَهُوَ مَا كَانَ لِلْعَدَدِ وبَيَانِ النَّوْعِ يَجُوزُ إِفْرَادُهُ وتَثْنِيَتُهُ وجَمْعُهُ ، أَمَّا مَا كَانَ لِلْعَدَدِ فتقول : ضَـرَبْتُ ضَرْبَةً وضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ ، ولا خلاف فِي جواز تثنية الذي هو مَعْـدُودٌ ، ويُـسَمَّى مَحْدُوداً.

وأَمَّا مَا كَانَ لبَيَانِ النوع فاختلفوا فِي تثنيتِه وجَمْعِه ، فَمِنْهُمْ من ذهب إِلَـى جواز ذَلِكَ وأَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَتْ أنواعُهُ جاز أنْ يُثَنَّى ويُجْمَع وهُوَ الْمَشْهُور فِي أَلْـسِنَةِ الْمُبْتَدئِينَ.[3]

---

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) هذا البيت سقط فِي نسخة مصر.

(٣) هو ما قاله العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٦٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٨٠.

ومنْهُمْ مَنْ قَالَ : لا يَجُوزُ أَنْ يُثَنَّى ولا يُجْمَع إِذَا اختلفت أنواعُهُ وهُوَ ظَاهِرُ كَلاَم سيبويه ، قال سيبويه : واعلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كالأشغال والعقول والألباب والحلوم ؛ ألا ترى أَنَّهُ لا يُجْمَعُ الفِكْرُ والنَّظَرُ والْعِلْمُ . انتهى.[1]

فَلَمْ يعتدّ سيبويه بقول النَّاسِ الأفْكَار والعلُوم ، بَلْ نَصَّ عَلَى أَنَّكَ لا تَجْمَع الفكر والعِلْمَ ؛ لأن الحجة عنده إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَب لا فِي اسْتِعْمَال الْمُوَلَّدينَ ، وسبَبُ الْمَنْعِ من تثنيته ما اختلفتْ أنواعُهُ هُوَ الَّذي مَنَعَ الْمَصْدَرَ الَّذي للتَّوكيد من ذَلِكَ ، وذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَقعُ عَلَى الأحَادِ يقعُ عَلَى الأنْوَاعِ ، وكذَلِكَ أسْمَاء الأجناس فلو جاء مثل العسُولِ لَمْ يَقِسْ عَلَيْهِ ، وإِلَى هَذَا كَانَ الأستاذ أبو علي يَذْهَبُ[2] وصححَهُ بعضُ شيُوخنَا.

وقَوْلُ النحويِّينَ : إنَّ الْمَصْدَرَ يَخْتَلفُ أنْوَاعُهُ[3] كلامٌ غَيْرُ مُحَرَّر ، فإنه لا يَخْتَلفُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لأنَّ الأفْعَال حركاتُ الْفَاعلِينَ ، والْحَرَكَاتُ مُتَمَاثِلَةٌ لِذَوَاتها لَكِنَّ الاخْتِلاَفَ يرجع إِلَى ما تعلقت به الأفعالُ لا إِلَى أنفس الْمَصَادِرِ.

فرع :

ضَرَبْتُ ضَرْباً ضَرْبَتَيْنِ يَصِحُّ ذَلِكَ ويَكُونُ : " ضَرْبَتَيْن " بدلاً من ضرباً ؛ لأنَّ ضَرْباً يصلح أن يكون للْمُفرَدِ والْمُثَنَّى والْمَجْمُوعِ ، فالإبدالُ مِنْهُ يُعَيِّنُ أنَّ الْمَقْصُودَ به ضَرْبَتَانِ ، والْبَدَلُ مُبَيِّنٌ مَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِقَوْلِهِ : ضَرْباً.

فَإِنْ قُلْتَ : ضربتُ ضربتَيْنِ ضَرْباً لَمْ يَصِحَّ ذَلكَ فَإِنْ وَصَفْتَ ضَرْباً صَحَّ ذَلكَ سَواء أقدَّمْتَهُ فقلت : ضربتُ ضرباً شديداً ضربتَيْن أَمْ أَخَّرْتَهُ فقلت : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ضَرْباً شديداً.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٤/ ٦١٩.

(٢) هو أبو علي الشلوبين ، انظر الارتشاف : ٢/ ٢٠٥ ، والتصريح : ١/ ٣٢٩ ، والأشموني : ٢/ ١١٥.

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١/ ٢٦٤.

﴿حذف عامل المصدر﴾

قولـــــه :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَـــعْ   وَفِي سِـــوَاهُ لِـــدَلِيلٍ مُتَّـــسَعْ

يقُولُ : يَمْتَنِعُ حذفُ العامل فِي الْمُؤكِّدِ ، وذَلِكَ أَنَّ التَّوكِيدَ إِنَّمَا جِيءَ بِـــهِ لِتَقْرِيرِ السَّابِقِ / ١٤٠ وتَثْنِيَتِهِ فَطَالَ الكلامُ بذكرِ التوكيدِ لِهَذَا الْمَعْنَى فَنَافَى الْحَذْفَ ؛ لأنَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يثبت ويقرر لا ينبغي أن يحذف ؛ ألا ترى أن ذَلِكَ لا يكـــونُ فِـــي توكيدِ الأَسْمَاءِ فلا يُحْذَفُ الْمُؤَكَّدُ ؛ لأنَّ الْحَذْفَ يُنَافِي التَّوكِيد ، وقد نُوزِعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة.

وأَمَّا سِوَى الْمُؤَكِّدِ مِمَّا جَاءَ عَدَداً أَوْ نَوْعاً فَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِـــهِ لإِفَادَتِـــهِ مَعْنًى زَائِداً عَلَى مَدْلُولِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وحذفُ عامل غير الْمُؤَكِّد على قِسْمَيْنِ : جَـــائِزُ الْحَذْفِ وواجبُهُ ، أَمَّا الوَاجِبُ فَسَيَأْتِي فِي الأَبْيَات بَعْدَ ذَلِكَ ، وأَمَّا الْجَائِزُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ لِلصَّائِمِ : صَوْماً مُتَقَبَّلاً ، أيْ : صُمْتَ صَوْماً مُتَقَبَّلاً ، ولِمَنْ قَالَ : أيَّ سَيْرٍ سِـــرْتَ ؟ تَقُولُ : سَيْراً سَرِيعاً ، أيْ : سِرْتُ سَيْراً سَرِيعاً.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَـــدَلا   مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْـــدُلا

شَرَعَ فِي ذِكْرِ وُجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ فَذَكَرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ بَـــدَلاً مِـــنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِـــلِ ، وذَلِكَ نَحْو : ضَرْباً زَيْـــداً ، وأَ ضَـــرْباً زيداً؟ ، التقديرُ : اضْرِبْ ضَرْباً زَيْداً ، وأَ تَضْرِبُ ضَرْباً زَيْداً ؟ ، فحـــذف : اضْـــرِبْ وأَتَضْرِبُ ؛ لأنَّ الْمَصْدَرَ صَارَ بَدَلاً مِنْهُمَا.

وسَيَأْتي فِي بَابِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ذكر الخلاف فِي ناصبِ الاسم بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، وأيْنَ يطَّرِدُ نيابة الْمَصْدَرِ عَنِ الْفِعْلِ ؟[١] ، ولَمْ يمثل النَّاظِمُ إلاَّ بِمَا نَابَ عن فِعْلِ الأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ : كندلا اللذ كاندلا ، والنَّدْلُ خَطْفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ ، وقَوْلُهُ : " ندلاً " هُوَ مِنْ بَيْتٍ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيْه وهُوَ : [٢]

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وَقَوْلُهُ : " اللَّذْ " يُرِيدُ الذي وقَدْ تَقَدَّمَ أن اللَّذْ يُقَال فِي الذي.

---

(١) ملخص ما ذكره هناك أهما مذهبان في ناصب الاسم :

١- سيبويه والأخفش وابن السراج والزجاج : أن المصدر منصوب بالفعل المحذوف والاسم المنصوب بالمصدر وقد ورث المصدر العمل الذي كان للفعل .

٢- المبرد والسيرافي : المصدر والاسم منصوبان بالفعل المحذوف ، ثم قال أبو حيان وتطرد نيابة المصدر عن الفعل في الأمر والاستفهام ومثل للأمر بالشاهد الآتي.

(٢) البيت من بحر الطويل اختلف في قائله فقيل لجرير (ملحق ديوانه ص ١٠٢١) وقيل للأحوص الأنصاري (ديوانه ص ٣٧ بحيد طراز) ، وقيل لأعشى همدان (الحماسة البصرية جـ ٢ ص ٢٦٢) وجاء قبله بيت آخر وهو :

يَمُرُّونَ بِالدهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيرجعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرُ الْحَقَائِبِ

وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢٩٣ ، والكتاب : ١/ ٥١١ ، والعيني : ٣/ ٤٤ ، وابن الناظم : ١٠٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٨٢ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٧٨ ، والأشموني : ٢/ ١١٦ ، والتصريح : ١/ ٣٣١.

اللغة : قوله : " بالدهنا " وهو موضع بلاد تميم ، قوله : " عيابهم " جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، قوله : " بجر الحقائب " جمع بجراء وهي الممتلئة ، قوله : " فندلاً " الندل النقل والاختطاف ، قوله : " زريق " بالتصغير اسم رجل أو قبيلة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فندلاً " إذ التقدير فيه اندل ندلا ؛ كما ذكرنا وهو من قبيل المصدر الذي يأتي بدلاً من اللفظ نفعله ؛ كما في قوله تعالى : {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} أي : فاضربوا.

وقَوْلُ النَّاظمِ : " مع آت بدلاً من فِعْلِه " ظاهِرٌ فِي أَنَّهُ يكونُ لِلْمَصْدَرِ فِعْــلٌ ولَيْسَ كذَلكَ ؛ بَلْ قَدْ يَأْتي فِيمَا لَيْسَ لِلْمَصْدَرِ فِعْل كقَوْلِهِم : بَلْهَ زَيْدٍ ، فِي مَعْنَــى : اتْرِكْ زَيْداً ، فَــ : " بَلْهَ " لا فِعْلَ له ؛ لكِنْ له فِعْلٌ مِنْ مَعْنَــاهُ لا من لفظه وهُــوَ : اترك ، وكأَنَّكَ قُلْتَ : اتْرُكْ بَلْهَ زَيْدٍ ، أي : تَرْكَ زَيْد.

وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ : " بَلْهَ " هنا مصدر ولَيْسَ باسم فِعْل كحالهــا إِذَا انتــصب الاسمُ بَعْدَها ؛ لأَنَّ اسم الْفِعْل لا يضاف ، وإِنَّمَا لَمْ يُضَفْ اسم الْفِعْلِ إِلَى مَنْــصُوبِه ؛ لأَنَّهُ قوى شبَهُهُ بالْفِعْلِ حَتَّى زَعم بعض النحويين أَنَّهُ فِعْلٌ والْفِعْلُ لاَ يضاف ، فكَذَلكَ مَا قوى شبَهُهُ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ : فإِذَا قُلْتَ بَلْهَ زَيْدٍ ، فقد ادعيتَ فِي : " بَلْهَ " أَنَّهُ مَــصْدَرٌ ؛ لأَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى مَفْعُولِه فَكَانَ قبل ذَلكَ مَنْصُوباً والإضافة من نصب ، وإذا كانت من نصب فَلِمَ قلت إِنها اسم فِعْلٍ إِذَا انتصبَ مَا بَعْدَهَا ؟ وهلاَّ ادَّعَيْتَ أنها مَــصْدَرٌ إِذْ ذاكَ لِثُبُوتِ الْمَصْدَرِيَّةِ لها إِذَا انْجَرَّ ؟.

فالْجَوَابُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَصْدَراً إِذْ ذَاكَ لَمْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً ؛ إذ لا مُوجِبَ لِبِنَائِهَــا ولَكَانَتْ كَغَيْرِهَا من المصادر المعربة نَحْو : ضَرباً زيداً.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[١]

وَمَــا لِتَفْــصِيلٍ كَإِمَّــا مَنَّــا ... عَامِلُــهُ يُحْــذَفُ حَيْثُ عَنَّــا

هَذَا الْمَوْضِعُ الثَّاني مِمَّا يَجبُ فيه حَذْفُ الْعَامِلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُــونَ مَوْضِــعَ تَفْصِيلٍ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى :[٢]**{حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّــا**

(١) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) من الآية : ٤ من سورة محمد.

فِدَاءً} التَّقْدِيرُ : فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، فحَذَفَ : " تَمُنُّونَ وتَفْدُونَ " وهُمَا العاملان في المصدرين.(١)

وَقَوْلُهُ : " يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا " حَيْثُ عَرَضَ عَنَّ لَنَا الشَّيْءُ ، أيْ : عَرَضَ ، ويَجُوزُ في هَذَا الْمَصْدَرِ الْجَائي في التفصيل وجْهٌ آخَرُ ، وَهُوَ أنْ يرفع الْمَصْدر ، فَلَوْ قُرِئَ : " فَإِمَّا مَنٌّ بَعْدَ وَإمَّا فِدَاءٌ " لَجَازَ ذَلِكَ ، وقَدْ جَوَّزُوا الرَّفْعَ والنَّصْبَ في قَوْلِه تَعَالَى :(٢){إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً} ؛ لأنَّ أنْ مَعَ الْفِعْلِ بتأويل
/١٤١ الْمصدر ، والتَّقْدِيرُ : فإمَّا التَّعْذِيبَ وإمَّا الاتِّخَاذَ ، فإنْ نَصَبْتَ فَعَلَى إضْمَارِ الْعَامِلِ ، وإنْ رَفَعْتَ فَعَلَى إضْمَارِ مُبْتَدَأ ، التَّقْدِيرُ : فإمَّا شَأْنُهُمْ التَّعْذِيبُ وإمَّا شَأْنُهُمْ الاتخاذُ ، أَوْ عَلَى إضْمَارِ الْخَبَرِ ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا التَّعْذِيبُ شَأْنُكَ.(٣)

ومثلُ هَذَا إجَازَةُ سيبويه في بَيْتِ دريد بن الصُّمَّة :(٤)

فَإِنْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا ... فَإِنْ جَذَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٩/ ٦٠٤٦ ، وانظر ابن يعيش : ١/ ١١٥.

(٢) من الآية : ٨٦ من سورة الكهف.

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٧ ، وانظر ابن يعيش : ١/ ١١٥.

(٤) البيت من بحر الوافر نسب لدريد بن الصمة في الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، وانظر : ٣/ ٣٣٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٠١ ، والجنى الداني : ٢١٢ ، وتذكرة النحاة : ١٠٩ ، وخزانة الأدب : جـ ١١ ص ٨١ – ٩٣ ، والهمع : ٢/ ١٣٥.

والمعنى : يقول لعاذلته : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه فاكذبي نفسك فإما أن أجزع عليه جزعاً فلي العذر في ذلك وإما أن أجمل الصبر إجمالاً فأمدح بذلك ، وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " فإن جذعا وإن إجمال صبر " قال سيبويه : " فليس قوله : فإن جذعا كقوله : إن حقاً وإن كذباً ، ولكنه على قوله تعالى : {فإما منا بعد وإما فداء} ولو قلت : فإن جذع وإن إجمال صبر كان جائزاً كأنك قلت : فإما أمري جزع وإما إجمال ؛ لأنك لو صححتها فقلت : إما جاز ذلك فيها ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

ولو قلتَ : فإنْ جَذَعٌ وإنْ إجْمَالُ صَبْرٍ ، كان جائزاً كأنك قُلْتَ : فَإِمَّا أَمْرِي جَزَعٌ وإِمَّا إجْمَالُ صَبْرٍ.

وقَالَ أَحْمَدُ بْن يحيى ثعلبُ : " أنْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي **{إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً}** قال : ولو رفعْتَ لَكَانَ صَوَاباً ، بِمَعْنَى : فإما هُوَ كما قال :[١]

فَسيرًا فَإِمَّا حَاجَــةٌ تَقْــضِيَانِهَا وَإِمَّا مَقِيلٌ صَــالِحٌ وَصَــدِيقُ

وهَذَا الْبَيْتُ مِمَّا يُصَحِّحُ إجازة سيبويه الرَّفْعَ فِي بَيْتِ دَرِيد.[٢]

وأجَازَ أَبو عَلِيٍّ فِي الْبغداديات[٣] فِي الآية : أن تَكون أن فِي موضعِ نَــصْب عَلَى ما اخْتَارَهُ ثعلبُ ، وقال أبو الحسن بنُ البَاذِشِ : الوجْهُ الرَّفْــعُ ؛ لأَنَّ : " إِمَّــا " بِمَنْزِلَةِ حروف الابتداء.

قولـــــه :

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَــصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْــتَنَدْ

كَذَا يَعْنِي فِي لزُومِ الْحَذْفِ لِلْعَامِلِ ، وقَوْلُهُ : " مُكَرَّرٌ " أيْ مَــصْدَرٌ مُكَــرَّرٌ نَحْوُ : سَيْراً سَيْراً ، وقَوْلُهُ : " وَذُو حَصْرٍ " أيْ : ومَصْدَرٍ مَحْصُورٍ نَحْو : إِنَّمَا أَنْــتَ سَيْراً ، ومَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً.

وقَوْلُهُ : " لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ " قَيْدٌ فِي الْمَحْصُورِ فَقَطْ ، احترزَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنداً لاسْمِ مَعْنَى ، فإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ فِيهِ نَحْو : إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرُ الْبَرِيدِ ، ومَا سَــيْرُكَ إلاَّ سَيْرُ الْبَرِيدِ ، وإِنَّمَا لَزِمَ الْحَذْفُ إِذَا كَرَّرته أو حصرته كما قدمنا ؛ لأنَّ الثَّانِي فِــي

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم أعثر له على مراجع أو قائل وشاهده رفع حاجة ومقيل وما عطف عليه على تقديره خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : فإما الأمر حاجة وإما الأمر مقيل.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٣) المسائل البغداديات : ٣١٩ ، ٣٢٧.

التَّكْرَارِ كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِن الْفِعْلِ وعُوملَ الْمَحْصُور معاملةَ الْمُكَرَّرِ لِمَا فِي الْحَصْرِ مِن التَّوْكِيدِ القائِمِ مَقَام التَّكْرَارِ ، وَيَجُوزُ رَفْع الْمَصْدَرِ الْمُكَرَّرِ والْمَحْصُورِ فَتَقُول : أَنْتَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ومَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرٌ ، وذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ ؛ كَمَا قَالَ :(١)

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ

وإِذَا قَالُوا : زَيْدٌ سَيْرٌ ، ومَا زَيْدٌ إِلاَّ سَيْرٌ ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ أَيّ : ذُو سَيْرٍ ، وإِمَّا عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ به اسْمِ الْفَاعِلِ ، أيْ : سَائِر ، وإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ السَّيْرِ مُبَالَغَةً وهَذِهِ الْمَحَامِلُ الثَّلاثَةُ كُلُّهَا مَجَازٌ.(٢)

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للخنساء قيل فيه : هذا البيت من قصيدهّا السيارة في رثاء أخيها صخر وهو في الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٣٧ ، وينظر ابن يعيش : ١/ ١١٥ ، وانظر الخزانة : ١/ ٢٠٧ ، وابن الشجري : ١/ ١٠٦ تحقيق الطناحي ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/ ٩٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، والخصائص : ٢/ ٢٠٣ ، ٣/ ١٨٩ ، والمحتسب : ٢/ ٤٣ ، والمنصف : ١/ ١٩٧.

اللغة : ادكرت : تذكرت.

معنى البيت : وصفت الخنساء ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت فإذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت ، فضربته مثلاً لفقدها أخاها صخرا.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إقبال وإدبار " حيث تجوز في الإخبار بالمصدر عن اسم العين ، وفيه يقول سيبويه : " وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول من ذلك قول الخنساء : "البيت" فجعلها الإقبال والإدبار مجازاً على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم ". انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وقال السيرافي : النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدروا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : واسأل القرية ، والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول ، ومما يقوي الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخم وعبل.

(٢) ابن يعيش : ١/ ١١٥.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[١]

وَمِنْهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكّـدا ... لِنَفْـسِه وَغَيْـرِهِ فَالْمُبْتَـدَا

نَحْوُ لَهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفـا ... وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا

قَوْلُهُ : " ومِنْهُ " أي : مِمَّا يَجِبُ حذف عامله ، وهَذَا الْمُؤكَّدُ كَمَا ذَكَر عَلَى قِسْمَيْنِ مُؤَكّدٌ لِنَفْسِه ومُؤَكّدٌ لِغَيْرِه ، فالأوَّلُ نَحْو : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً ، وهُوَ الَّـذي عَنَى بِقَوْله : فالْمُبْتَدأ يَعْنِي : فالمبتدأ فِي كلامي هُنَا ؛ لأنه قَالَ : مُؤَكَّداً لِنَفْسِه وغَيْرِه ، فَبَدأ بالْمُؤكّد لِنَفْسِه ولا يريد هنا بِقَوْلِه فالْمُبْتَدَأ الْمُبْتَدَأ الاصطلاحِي الذي يحتاجُ فِيـه إِلَى خَبَر ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لَهُ هُنَا.

ومَعْنَى قَوْله : " عرفاً " اعْتِرَافاً ، وقد عُلِمَ ذَلكَ من قَوْله : " له على ألـف " فعرفا يُسَمَّى مصدَراً مُؤكّداً لِنَفْسِه والعامِلُ فِيه مَحْذُوفٌ تقديرُه : أعترِفُ له بِـذَلِكَ اعْتِرَافاً.

وقَوْلُهُ : " الثَّانِي " أيْ : الْمُؤكّدُ لِغَيْرِه نَحْو : أنتَ ابْنِي حَقًّا ؛ لأَنَّ قَوْلَـهُ : أَنْتَ ابنِي يُحْتَمل أن يريد بذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَة : ابنِي فِي أَنِّي أُكرمك وَأودّك ، والظَّـاهِرُ نسبَةُ بنوته إليه ، فإذَا قَالَ : حَقًّا فقد أزال ذَلِكَ الاحتمال فحقًّا يُسَمَّى توكيداً لِغَيْرِه ، والْعَامِلُ فِيهِ / ١٤٢ مَحْذُوفٌ تقديرُهُ أحقه حقًّا ، فقد اشترك عُرْفاً وحَقًّا فِي أنَّ كلا مِنْهُمَا للتأكيد إلاَّ أن عرفاً جاء بَعْدَ جملة لا تحتمل الْمَجَاز ؛ لأنَّ قَوْلَهُ : " له عَلَيَّ أَلْفٌ " صريح فِي الاعتِرَاف فَكَأَنَّكَ كرَّرْتَ الْجُمْلَةَ نفسَهَا ، و : " حقًّا " جَاءَ بَعْدَ جُمْلَـة تحتمل الْمَجَاز فدفعه قولك : حقًّا ، وصيَّر الْجُمْلَةَ نَصًّا بَعْدَ احتمالِهَا ، فَهُـوَ مُـؤَثّرٌ والْمُؤَثّر غَيْر الْمُؤَثّر فسمي توكيداً لغيره.

---

(١) لَمْ يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

وقَدْ اخْتَلَفُوا فِي جواز تقديم هذين الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهُمَا ، والأصحُّ الْمَنْعُ وهُوَ مَذْهَبُ سيبويه ، لا يُجيز سيبويه غَيْرَ ذي شك : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وإِنَّمَا لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَة التَّوْكِيدِ فِي الأَسْمَاءِ ، فَكَمَا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّوْكِيدُ هُنَاكَ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا هُنَا.

وقِيلَ : إِنَّ امْتِنَاعَ ذَلِكَ لأَنَّ الْعَامِلَ لا يَتَصَرَّفُ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَى ، وذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ بِمَنْزِلَة : أَتَيَقَّنُ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ لاَ يَتَصَرَّفُ لاَ يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ عليه ، وهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يُخالِفُهُ ظَاهِرُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فيه مَحْذُوفٌ ، وفِي هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ حِلِّزَةَ :

إِنَّ عَمْراً لَنَا لَدَيْهِ خِلالٌ   غَيْرَ شَكٍّ فِي كُلِّهِنَّ الْبَلاَءُ[1]

فَإِنَّ قَوْلَهُ : " غَيْرَ شَكٍّ " مَنْصُوبٌ على مَعْنَى : تَيَقَّنُ ذَلِكَ يَقِيناً غَيْرَ شَكٍّ ، وهُوَ تَوْكِيدٌ لِقَوْلِه : لَنَا لَدَيْه خلالٌ ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فِي كُلِّهِنَّ الْبَلاءُ غَيْرَ شَكٍّ ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ولِغَيْرِهِ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ عَلَى الأَصَحِّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ   كَلِيَ بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

---

(١) البيت من بحر الخفيف من معلقة الحارث بن حلزة المشهورة التي مطلعها : آذنتنا ببينها أسماء ، والبيت في ديوان الحارث ص ٣١ (دار الكتاب العربي).

اللغة : عَمْراً : هو عمرو بن هند وهو الملك المتجبر ، الخلال : هي الصفات الحميدة ، البلاء : معناه هنا النعمة.

الشاهد فيه : قوله غير شك فهو منصوب على المصدرية وناصبه متقدم لأنه لا يجوز تقديم المصدر المؤكد للجملة على عامله.

كَذَاكَ أيْ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِه ، وقَوْلُهُ : " ذُو التَّشْبِيه " أيّ : الْمَصْدَرُ ذُو التَّشْبِيه ، وقَوْلُهُ : " بَعْدَ جُمْلَة " احْتِرَازٌ مِنْ أنْ يَكُونَ بَعْدَ مفرد نَحو : صُرَاخُكَ صُرَاخُ الثَّكْلَى ، فَإنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ لأنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلْجُمْلَة لا بَعْدَ الْجُمْلَة ؛ وقَوْلُهُ : كَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة(١) فبكاء منصوبٌ بَعْدَ جُمْلَة تضمَّنَتْ فَاعلاً مِنْ جهة الْمَعْنَى ، وهُوَ الضَّمِير فِي قَوْلِه : " كلي " أعني : ضميرَ الْمُتَكَلِّم فلو لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى امْتَنَعَ النَّصْبُ نَحْو : هَذَا بكاءٌ بكاءُ ثَكْلَى.

وهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاظِمُ فِيهَا تَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أنَّ الْقَائِلَ إذَا قَالَ : لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكْلَى ، وله صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ ، فإمَّا أنْ يُرِيدَ بالاسْمِ الأوَّلِ الصفةَ أوْ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ عِلاجُهُ لإِخْرَاجِ الصَّوْتِ إنْ أرَادَ الْفِعْلَ ، فَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِهِ ، ولَيْسَ مِنْ هَذَا البابِ ؛ لأنَّ عاملهُ مَلْفُوظٌ به وهُوَ الْمَصْدَرُ السَّابق.

وَإنْ أرَادَ الصِّفَةَ فَإمَّا أنْ يُرِيدَ بِالثَّانِي الصِّفَةَ أوْ الْفِعْلَ ، إنْ أرَادَ الْفِعْلَ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِه تَقْدِيرُهُ : يَصْرُخُ صُرَاخَ الثَّكْلَى ويُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وإنْ أرَادَ الصِّفَةَ لاَ الْمَصْدَرَ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِه ، أيْ : يخرجُهُ صَوْتَ حِمَارٍ ، أيْ : مِثْلَ صَوْتِ حِمَارٍ ، ويُخرجُهُ صُرَاخَ الثَّكْلَى ، ولاَ يظهرُ الْفِعْلُ ؛ لأنَّ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلاَمِ دَلَّ عَلَيْه.

*****

(١) قوله : بكاء ذات عضله : أي الممنوع من النكاح.

﴿ الْمَفْعُـــولِ لـــه ﴾

١٤٣ /

يُنصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ   أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ : "جُدْ شُكْراً وَدِنْ"

لَمْ يَذْكُرِ النَّـاظِمُ حَداً لِلْمَفْعُولِ لَهُ جَرْياً عَلَـى عَادَتِـهِ فِـي أَكْثَـرِ هَـذِه الأَرْجُوزَةِ[١] ، وذَكَرَ أنَّ الْمَفْعُولَ لـه يَكُونُ مَنْصُوباً ، ولَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْـتِ مَـا ينصبُه ، وفِي نصبِهِ خِلاَفٌ :

ذَهَبَ سِيبَوَيْه وجُمْهورُ الْبَصْرِيِّينَ إلَى أنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْـلِ عَلَى تقـديرِ لام العِلَّةِ ، فَإذَا قُلْتَ : قُمْتُ إجْلاَلاً لَكَ ، فالنَّاصِبُ لإجلالِ هُوَ : قُمْتُ.[٢]

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إلَى أنَّ انتصَابَهُ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظه ، فَتَقْـديرُهُ : قُمْـتُ أُجِلُّكَ إجْلاَلاً ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ النَّاصِبُ ، وجُعِلَ الْمَصْدَرُ عِوَضاً من اللفظ به[٣] ، وَقَدْ وهِمَ الْجَزُولِيّ فِي نسبتِهِ للزَّجَّاجِ أَنَّهُ ينتَصِبُ انْتِصَابَ المصدر الملاقي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الاشتقاقِ[٤] ، وإنَّمَا ذَلِكَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

وَلَيْسَ مَنْصُوباً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ لامِ الْعِلَّةِ إنَّمَا انْتِصَابُهُ عِنْدَهُمْ انْتِصَابَ الْمَصَادِرِ ، ولِذَلِكَ لَمْ يُتَرْجِمُوا لِلْمَفْعُولِ لَهُ بِبَابٍ اسْتِغْنَاء بِبَابِ الْمَصْدَرِ.[٥]

---

(١) حده في التسهيل فقال : هو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقـاً أو تقديراً ، وحده ابن الحاجب فقال : هو ما فعل لأجله فعل مذكور. (الكافية : ص ١٠١)

(٢) الكتاب : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١/ ٤٨٥ ، وشفاء العليل للـسهيلي : ١/ ٤٦١ ، والارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، وينظر الإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١/ ١٩٤ ، والصبان : ٢/ ١٢٢.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ١٩٥.

(٤) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته دون نسبة لأحد . انظر ص : ٢٦١ – ٢٦٢.

(٥) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٧ ، والتصريح : ١/ ٣٣٧ ، والهمع : ١/ ١٩٤.

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : " يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ " يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَصْدَرِ لا ينصب مفعولاً له [لكِنَّهُ مَفْهُومُ اللَّقَبِ ، ولا حُجَّةَ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ](١) ، والنُّصُوصُ متظافرةٌ من النحويين على اشتراط الْمَصْدَرِ(٢) ، وذَلِكَ أَنَّ البَاعِثَ إِنَّمَا هُوَ الْمَصْدَرُ لا الذَّوَاتُ ، فإذا قُلْتَ : جئتُكَ للسَّمْنِ أو للبن فلا ينتصب مثلُ هَذَا.

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ قَوْماً مِنَ الْعَرَبِ يُقُولُونَ : أَمَّا الْعَبِيدَ فذو عبيد بالنصب ، وتأَوَّلَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ له ، وإِنْ كَانَ العَبِيدُ غَيْرَ مصدَرٍ ، وقَبَّحَ ذَلِكَ سيبويه ، وإِنَّمَا أَجَازَهُ على ضَعْفِه إِذَا لَمْ يُرِد عبيداً بأعيَانِهِم(٣) ، فلو قُلْتَ : أَمَّا البَصْرَةَ فَلا بَصْرَةَ لَكَ ، وأما الْحَارِثَ فَلاَ حَارِثَ لَكَ ، بالنَّصْبِ لَمْ يَجُزْ لاختصَاصهما.

وكَانَ الزَّجَّاجُ يقدِّرُ فِي نصْبِ العَبِيدِ تقدير التملك ليصيِّرَهُ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ كأَنَّهُ قَالَ : أما تملك العَبِيدَ ، أي : مَهْما تذكُرُه مِنْ أَجْلِ تَمَلُّكِ العبيدِ ، وهَذَا كُلُّهُ مَرَاعَاةً لِلْمَصْدَرِ.(٤)

وقَوْلُ النَّاظِمِ : "إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً هَذَا على الجادَّة من مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ(٥) ، وأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انتصابَ الْمَصْدَرِ الْمُلاَقِي للفعْلِ فِي الْمَعْنَى"(٦) ،

---

(١) ما بين المعقوفين في النسخ ولا مَعْنَى له.

(٢) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته . انظر ص : ٢٦١.

(٣) قال سيبويه : " وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر نص تقدير الزجاج في الهمع : ١/ ١٩٤.

(٥) الكتاب : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١/ ٤٨٥ ، وشفاء العليل للسلسيلي : ١/ ٤٦١ ، الارتشاف : ٢/ ٢٢١ ، والإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١/ ١٩٤ والصبان : ٢/ ١٢٢.

(٦) معاني القرآن للفراء : ١/ ١٧ ، وينظر شفاء العليل للسلسيلي : ٢/ ٤٦١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٣٧ ، وأسرار العربية : ١٨٩.

أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ فلا يكُونُ للتَّعْلِيلِ.[١]

قولــــه :

وَهُوَ مِمَّا يَعْمَلُ فِيــهِ مُتَّحِـدْ وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرْطٌ فُقِــدْ

يقولُ : والْمَصْدَرُ الْمُنْتَصِبُ مَفْعُولاً له يكُونُ متَّحداً بالعامل فيه مــن جهــة الزَّمَان ومِنْ جِهَةِ الْفَاعِلِ نَحْو ما مَثَّلْنَاهُ من نَحْوِ : قُمْتَ إجْلاَلاً لَك ، فَفَاعِلُ القيــامِ وفَاعِلُ الإجْلاَل هُوَ الْمُخَاطَبُ ، وزَمَانُهُمَا مُتَّفِقٌ فِي الْمُضِيّ.

أَمَّا اتِّفَاقُهُ بِالْعَامِلِ زَمَاناً فلا أعلَمُ خِلافاً فِي اشتِرَاطِ ذَلِكَ فِي نَصْبِ الْمَــصْدَرِ مَفْعولاً له ، وأما اتحادُهُ بِالْعَامِلِ فَاعِلاً ففيه خلافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَــى اشــتراطِهِ[٢]، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بشرطٍ وهُوَ ظَاهِرُ كلام سيبويه[٣] ، ومنه قولُ امرئ القيس :[٤]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٢٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٥٠٨ ، وعلــى مــذهب الكــوفيين والزجاج هو مفعول مطلق إلا أنه منصوب بالفعل المذكور على الأول وبفعل مقدر من لفظه على الثاني.

(٢) انظر حاشية الصبان : ٢/ ١٢٣ ، والألفية بشرح ابن الناظم : ٢٧١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦٧ – ٣٧٠ ، وينظر اللمع لابن جني : ١١٤ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٣ – ٥٤ ، حاشية الصبان : ٢/ ١٢٣ ، والألفيــة بشرح ابن الناظم : ٢٧١.

(٤) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة رائية من بحر الطويل وأولها هو قوله :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وانظر بيت الشاهد في شرح ابن عقيل : ٣/ ١٥١ " صبيح " ، والشاهد رقم : ٧٦٩ مــن شواهد العيني ، والبيت في ديوانه : ٦٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، والخزانة : ٩/ ٢١١.

اللغة : قوله : " سما لك " أي ارتفع وذهب بك كل مذهب لبعد الأحبة عنك بعد ما كــان أقصر عنك ، و : " قو " بفتح القاف ، و : " عرعر " موضعان ، قوله : "أرى أم عمرو" =

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا … بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا !

وقول النابغة :[1] ١٤٤ /

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يفاعٍ مُمَنَّـعٍ … تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا

حِذَارًا عَلَى أَنْ لاَ تُنَالَ مَقَادَتِي … وَلاَ نِسْوَتِي حَتَّى تَمُتْنَ حَرَائِرَا

فَقَدْ اخْتَلَفَ فَاعِلُ التَّحَدُّرِ والْبُكَاءِ ؛ لأَنَّ التَّحَدُّرَ صَادِرٌ مِنَ الدَّمْعِ ، والبكـاءُ صَادِرٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو ، وكَذَلِكَ الْحُلُولُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْبُيُـوتِ ، والْحِذَار واقـعٌ مِـن النابغة ، وحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوله تعالى :[2] {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفـاً وَطَمَعـاً} فالإراءَةُ مِنَ اللهِ تَعَالَى والْخَوْفُ والطَّمَعُ مِن الْمَخْلُوقِينَ.[3]

= يعني عمرو بن قميئة اليشكري صاحبه يصف سفره بالبعد وأن أمه باكية عليه لبعدها عنه وشوقها إليه ، قوله : " وما كان أصبرا ! " تعجب أي وما كان أصبرها على بعد الأحبة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " بكاء " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير أم عمرو وفاعل عامله ضمير الدمع.

(١) من الطويل ديوانه : ٦٤ ، ٦٥ ، الكتاب : ١/ ٣٦٨ ، والأصول : ١/ ٢١٧ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٩٧ ، وشرح المقرب (المنصوبات ص ٧٢٠).

اللغة : يفاع : المشرف على الأرض ، الحمولة : الإبل التي أطاقت الحمل ، تخال طائراً : أي كالطائر في صغره بإشراقه وبعده في السماء ، المقادة : الطاعة والانقياد ، الحرائر : جمع حرة على غير قياس.

موطن الشاهد : " حذارا " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضـمير المتكلم وهو للنابغة وفاعل عامله وهو حلت بيوتي.

(٢) من الآية : ٢٤ من سورة الروم.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٣٢٢ ، وحاشية الصبان وشـرح الأشمـوني : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١٢.

ومَنْ اشترطَ اتِّحادَ الْفَاعِلِ تأوّلَ هَذَا كُلَّهُ[١] ولَمْ يَشْتَرِطْهُ إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ تشْبِيهِيًّا نَحْو : ضربْتُ زيداً تأديبَ الْمُعَلمِ لَهُ ، أيْ : التأديب مثل تأديب المعلم له ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لأنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ ، وذَلِكَ الْمَحْذُوفُ متحِدٌ بالعاملِ فَاعِلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.[٢]

وقَوْلُ النَّاظِمِ : "وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ" يدلُّ عَلَى أَنَّهُ أحرج ذَلِكَ مُخرَجَ الشُّرُوطِ ، فذكر من الشُّرُوطِ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ له : الْمَصْدَرِيَّةَ والاتِّحَاد بِالْعَامِلِ زَمَاناً وفَاعِلاً ، وَزَادَ بعْضُ النحويينَ فِي الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ نوعٍ لِلفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الْمَصْدَرُ من نوعِ الْفِعْلِ وغير ذَلِكَ ، فَمِثَالُ ما تَحَرَّزَ بِهِ من ذَلِكَ : جاء زَيْدٌ ركْضاً ، فإِنَّهُ إِذَا قصد بِهَذَا أن يكونَ باعثاً على الْفِعْلِ فلابد من اللام.[٣]

وَزَادَ بَعْضُ الْمُتأخِّرِينَ شرطاً آخر ، وهُوَ أَنْ يَكُونَ من أفعال النفسِ الباطنَة ، ولا يكونُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ خوفاً ورغبةً ، ولَوْ قُلْتَ : جَاءَ

---

(١) تأوله ابن مالك فقال : فاعل حلت في الظاهر غير فاعل حذاراً وهو في التقدير واحد لأن المعنى وأحللت بيوتي حذاراً ، وكذا قوله : يريكم البرق خوفاً وطمعاً لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير . شرح التسهيل : ٢/ ١٩٧.

(٢) لا داعي لهذا التأويل البعيد فقد أجازوا اختلاف الفاعل في المصدر التشبيهي يقول ابن عصفور : فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة وقد شرحت ذلك قائلاً : المصدر التشبيهي هو الذي يشبه فيه الفعل بالمصدر وهو أي المصدر مع ذلك علة للفعل كقولك : أحببتك حبك لي وأحسنت إليك إحسانك إلَيّ ، فهذا كله ينتصب على أنه مفعول لأجله وإن اختلف فاعل الفعل وفاعل المصدر لأن فاعل الفعل هو المتكلم وفاعل المصدر هو المخاطب . شرح المقرب : (المنصوبات ص ٧١٩).

(٣) لم يقل به أحد من النحويين بل قالوا في مثل جاء زيد ركضاً أنه حال على التأويل بالوصف وهو رأي سيبويه والجمهور ، وقال الأخفش والمبرد هو مفعول مطلق وعامله محذوف أي جاء يركض ركضاً (والجملة حال) وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور كما في قمت وقوفاً فهو في تأويل وقفت وقوفاً . شرح الأشموني : ٢/ ١٧٣.

زَيْدٌ قراءةً للعلمِ وقتالاً للكافرِ ، تريدُ جَعْلَ ذَلِكَ مَفْعُولاً لَهُ لَمْ يَجزْ ؛ لأنَّهُ من الأفعالِ الظاهِرَةِ.[١]

وزَادَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – أن لا يكون الْمَصْدَرُ من لفظ الْفِعْلِ نَحْو : أجلَلْتُكَ إجلالاً لك ، وإِنَّمَا امتنع ذَلِكَ لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ علَّةً لوُقُوعِ نَفْسِهِ ، ويُمْكِنُ رَدُّ جَمِيعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي زِيدَتْ إِلَى مَعْنَى الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ   مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يَقُولُ : إِذَا فُقِدَ شرطٌ مِمَّا تَقَدَّم وهُوَ الْمَصْدَرُ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ للسَّمْنِ ، أو اتحادُهُ بالعامل زمَانَاً نَحْو : جئتُكَ أمسِ لرجائي اليومَ إحسانك ، أو اتحادُهُ بالعاملِ فَاعِلاً نَحْو : أكرمْتُ زَيْداً لحذرِ عَمْرٍو شرَّهُ ، فلابُدَّ مِنْ جَرِّهِ بِالْحَرْفِ ، ويعني بالْحَرْفِ لامَ الْجَرِّ كَمَا مَثَّلْنَا.[٢]

وَقَدْ يُجَرُّ – أَيْضاً – بِمِنِ الَّتِي لِلسَّبَبِ[٣] وَلاَ يَطَّرِدُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إلا مع الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، فإن لَمْ يَكُنْ صَرِيحَ الْمَصْدَرِ بَلْ ما يتقدرُ بِالْمَصْدَرِ واتفق اتّحادُهُ بِالْعَامِلِ زماناً وفَاعِلاً كان من هَذَا الباب نَحْو : جئتك أَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيّ ، أَوْ : أَنَّكَ أَحْسَنْتَ إِلَيّ ؛ وإِنْ اختَلَفَ الْفَاعِلُ أو الزمانُ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً لَهُ ، وجَازَ حَذْفُ الْجَرِّ مِنْ أَنَّ وأَنْ لا لكون ذَلِكَ مَفْعُولاً له ، بَلْ ذَلِكَ مطرد فيهِمَا إِذَا لَمْ يَقَعْ لَبْسٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رغبتُ أن تُحْسِنَ إِلَيّ ، وأنك تُحْسِنُ إِلَيّ ، ولا يكونُ على هَذَا مَفْعُولاً له.

---

(١) انظر شرح التصريح : ١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وحاشية الصبان وسرح الأشموني : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٥١٢.

(٢) مثلوا لفقد المصدرية بقوله تعالَى : {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} (الرحمن : ١٠) ومثلوا لفقد اتحاد الزمان بقول امرئ القيس : فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ، ومثلوا لفقد اتحاد الفاعل بقول أبي صخر الهذلي : وإنّي لتعروني لذكراك هزة.

(٣) مثلوا له بقول الله تعالَى : {وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ} (الأنعام : ١٥١).

وقال النَّاظِمُ : ولَيْسَ يَمْتَنِع جرُّهُ بِالْحَرْفِ وإن استوفَى الشُرُوطَ ، ثُـمَّ مَثَّـلَ بِقَوْلِهِ : " كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ "(١) فأفاد بهذا التمثيل مسألتين :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَجُوز جرُّهُ باللام وإن لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بـالألِفِ والـلام ولا بالإضافةِ ، وقد وقع للجزولِيّ وهَمٌ فِي مَنْعِ جرِّهِ باللام إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا ، ولَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ.(٢)

والثانية : جواز تقديمِهِ على العَامِلِ فِيهِ ؛ ألا تَراه قد قدمه على قنع ، وسـواء أكان مجروراً أم منصوباً ، فإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ نَحْو قولِ الكُمَيتِ :(٣)

طربت وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أطرب ....

فشوقاً مفعول له ، وقد تقدم على عامله وهو أطرب.(٤) / ١٤٥

---

(١) مثلوا بقول الله تعالَى : **{وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ}** (البقرة : ٧٤)

(٢) نصه فِي المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ : ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي الشاعر الإسلامي المشهور بمدح آل البيت فِي العصر الأموي وعجزه قوله :

ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وهو مطلع بائية كبيرة يمدح بها الكميت بني هاشم وفيها عدة شواهد نحوية.

اللغة : طربت : هزني الشوق ، البيض : النساء ، وفسره العيني بالسيوف وليس مقصوداً بدليل ما بعده . الشيب : الكبر ، وذو الشيب يلعب : استفهام مقدر كما روى بالهمزة مكان الواو.

الشاهد فيه قوله : " وما شوقا إِلَى البيض أطرب " وفيه تقدم المفعول لأجله على عامله فدل على جوازه كما تتقدم كثير من فضلات الجملة.

والبيت فِي الهمع : ٢/ ٦٩ – ١٩٥ ، والدرر : ٢/ ٨٥ ، ١٦٧ ، والمحتسب : ١/ ٥٠ ، والعيني (الشاهد رقم : ٤٧٠) والهاشميات للكميت ص ١٥.

(٤) ومنه قوله تعالَى : **{فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ}** (النساء : ١٦٠) فقد أدخل الباء على المفعول له النكرة وقدمه أيضاً.

قولـــــه :

وَقَلَّ أنْ يَـصْحَبَهَا الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ ألْ وَأَنْشَدُوا[1]

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَـاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

يَقُولُ : الْمَفْعُولُ له الْمُجَرَّدُ عن الألف واللام والإضافة يَقِـلُّ أنْ يَـصْحَبَـهُ حرفُ الْجَرِّ الذي للتَّعْلِيلِ ، بَلْ الكَثِيرُ أنه ينصبُ ، فتَقُولُ : قُمْـتُ إجْـلاَلاً لَـكَ ، وزُرْتُكَ مَحَبَّةً ، وأمَّا إذَا كَانَ بالألفِ واللام فحُكْمُهُ أنْ يَكْثُرَ جرُّهُ باللامِ ويقِلُّ نـصبُهُ نَحْوُ : جئتُك لِلْمَحَبَّةِ وهُوَ أكْثَرُ مِنْ : جِئتُكَ الْمَحَبَّةَ ، وأَنْشَدَ شَاهِداً عَلَى ذَلِكَ :

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَـاءِ ....

أيْ : لاَ أَقْعُدُ لِلْجُبْنِ.

وقَوْلُهُ : " وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ ألْ " لا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَأْتِي معرفَةً بـالألفِ واللامِ ؛ لأنَّ قَوْلَهُ : " فِي مَصْحُوبِ ألْ " لا يشعر أَنَّهُ لِمَعْرِفَةٍ ، وهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَـا خِلاَفٌ :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور مجهولا القائل وانظرهما في : ابن الناظم : ١٠٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٨٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٤٦ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٧ ، والدرر : ٣/ ٧٩ ، وشرح التصريح : ١/ ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٩٨ ، والهمع : ١/ ١٩٥ ، والشاهد رقم : ٤٥٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : الجبن : الخوف والفزع ، عن الهيجاء : الحرب ، يمد ويقصر ، ولو توالت : أي : ولو تتابعت وتكاثرت ، زمر الأعداء : أي جماعتهم ، الزمر بضم الزاي وفتح المـيم جمـع زمرة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الجبن " حيث جاء بالألف واللام وهو منصوب على أنه مفعول له وهو قليل ، والأكثر أن يكون خالياً من الألف واللام.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَأْتِي نَكِرَةً ومَعْرِفَةً بالإضَافَة وبالألفِ واللامِ ، وذَهَبَ الرياشيّ والْجَرْمِيّ والْمُبَرِّدُ إِلَى التزَامِ التنكيرِ فِيه[1] ، وجَعَلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الألفُ واللامُ مِمَّا زيدت فِيهِ ، وما أضيفَ مما إضافتُهُ غيرُ محضة.[2]

فَمِمَّا جَاءَ مُضَافاً قَوْلُهُ تَعَالَى :[3] {وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ} ، وقول الشاعر :[4]

---

(١) انظر المذهبين الأول للجمهور والثاني للثلاثة في الأشموني : ١/ ٢٥ ، والهمع : ١/ ١٩٤ ، واللباب : ١/ ٣٧٧ ، وشرح الرضي : ١/ ٥١٣.

(٢) الإضافة غير المحضة هي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً وتكون في إضافة اسم الفاعل وما يشبهه.

(٣) من الآية : ٢٦٥ من سورة البقرة.

(٤) بيت من الطويل قائله هو حاتم بن عدي الطائي ، وهو من قصيدة ميمية وأولها هو قوله :

وعاذلتين هبتا بعد هجعة تلومان متلافا مفيداً ملوما

وينظر الكتاب : ٣/ ١٢٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٤ ، والخزانة : ١/ ٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه : ١/ ٤٥ ، واللسان : عور ، والمقتضب : ٢/ ٣٤٨ ، وأسرار العربية : ٨٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٩٠ ، والشاهد رقم : ٤٥٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " وعاذلتين " أي ورب عاذلتين ، من العذل وهو اللوم ، قوله : " هبتا بعد هجعة " أي بعد نوم ، و : " المتلاف " بكسر الميم صفة مبالغة للتلف ، قوله : " وأغفر " أي أستر ؛ لأن الغفر هو الستر ومنه المغفر وهي الخوذة لأنها تستر الرأس ، وقوله : " عوراء الكريم " هي الكلمة القبيحة ، ومنه العورة وهي سوءة الإنسان وكل شيء يستحيى منه فهو عورة ، قوله : " وأعرض " من الإعراض.

الاستشهاد فيه : في قوله : "ا دخاره " فإنه مفعول له وقد جاء بالإضافة فالنصب فيه والجر باللام متساويان . يقول ابن مالك : انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ونصب غير المختص (المجرد من اللام والإضافة) أكثر من انجراره ويستوي الأمران في المختص بالإضافة . شرح التسهيل : ٢/ ١٩٨ . ومعناه أن المقترن باللام جره أكثر فقولك : جئت للطمع في برك أكثر من جئت الطمع في برك (بالتصب) ومنه لا أقعد الجبن. =

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادخـــارَهُ   وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّماً

ومِمَّا جَاءَ فِيهِ الألفُ واللامُ مَا أَنْشَدَهُ النَّاظِمُ مِنْ قَوْلِهِ :(١)

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَـــاءِ   ....

وقال الشاعر :(٢)

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانـــاً

= والمجرد من اللام والإضافة نصبه أكثر ، فقولك جئت طمعاً في برك أكثر من جئت لطمع في برك ، ومنه : من أمكم لرغبة فيكم جبر.

وأما المضاف فجره ونصبه سواء وقد جاء الاستعمالان في القرآن الكريم : {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ} (البقرة : ٧٤) ، {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ} (البقرة : ٢٦٥)

(١) سبق ذكره والحديث عنه قريباً.

(٢) قائله هو قريط بن أنيف من بلعنبر شاعر إسلامي ، وهو من قصيدة إسلامية أولها هو قوله :

لَوْ كُنْتُ من مازنٍ لَمْ تُستَبَحْ إبِلِي   بَنُو اللقيطةِ من ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وهي من البسيط ، ينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٩ ، الخزانة : ٦/ ٢٥٣ ، والدرر : ٣/ ٨٠ ، وشرح شواهد المغني : ٦٩ ، واللسان مادة : " ركب " ، والجني الداني : ٤٠ ، ومغني اللبيب : ١/ ١٠٤ ، والهمع : ١/ ١٩٥ ، والشاهد : ٤٥٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " من مازن " الموازن أربعة : مازن قريش ، ومازن اليمن ، ومازن ربيعة ، ومازن تميم وهو المراد هاهنا ، وذهل بن شيبان قبيلة ، وإنما قال بنو اللقيطة لأن أمهم التقطت قوله : " شنوا " من شن إذا فرق ، وذلك لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهاتهم ، ويروى : شدوا الإغارة وهي الأصح ، و : " الإغارة " مصدر من أغار على العدو ، والاسم الغارة ، قوله : " فرسانا " جمع فارس ، و : " الركبان " جمع راكب وأراد به راكب الإبل خاصة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الإغارة " حيث نصب على أنه مفعول له وهو معرف بالألف واللام وهو قليل ، والأكثر كونه مجرداً عن الألف واللام كما ذكرناه.

أي : شنوا للإغارة ، وقول الآخر :(١)

لَكِ الْخَيْرُ إِنْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي وَأَصْبَحَتْ   قُوَى الْحَبْلِ بُتْراً جَدَّهَا الصَّرْمَ حَاذِفُ

أي : للصَّرْم ، وقَالَ الآخَر :(٢)

لَمَّا رَأَى نُعْمَان حَلَّ بِكَرْمَتِــي   عَكَرٌ كَمَا لَهَجَ النُّزُولَ الأَرْكَبُ

يريد للنزول ، ومنه قول الشاعر فجمع بين النكرة والمضاف وذي أل :(٣)

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم أعثر له على قائل ولَم أجد له مراجع وهو فِي الغزل يــدعو علــى صاحبته بالهجران.
اللغة : أزمعت : نويت ، الصرم : الهجر ، بتراً : جمع أبتر وهو المقطوع ، وبتر الحبل كنايــة عن الهجران ، جدها : قطعها ، والحاذف : من حذف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منــه قطعة.
ويستشهد به على مجيء المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً فِي قوله : " جدها الصرم " أي : من أجل الصرم.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو كسابقه مجهول القائل والمراجع.
اللغة : الكرمة : رأس الفخذ المستدير ، العكر : بفتح الكاف جمع عكرة وهي القطيع الضخم من الإبل ، لهج بالشيء : أولع به ، الأركب : الراكب.
وشاهده : كسابقه من مجيء المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً وهو قليل ، وذلك فِي قوله : "لهج النزول الأركب" أي : من أجل النزول.

(٣) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور لَم يرد الأول منها فِي المخطوط لكنا أتيناه لإتمام المعنى وهــي للعجاج عبد الله بن رؤبة والد رؤبة الراجز المشهور.
اللغة : العاقر : الرمل لا ينبت شيئاً ، الجمهور : الرملة المشرفة على ما حولهــا ، الزعــل : النشاط ، المحبور : المسرور ، الهول : الفزع ، التهول : الهول ، الهبور : جمع هبر وهــو مــا اطمأن من الأرض.
والأبيات فِي وصف بعير بالسرعة ، وفيها ثلاثة مفاعيل : مضاف ومنون ومقتــرن بــأل .
والأبيات فِي ديوان العجاج ص ٣٥٤ ، والكتاب : ١/ ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٢/ ٥٤ ، والخزانة : ٣/ ١١٤ ، وأسرار العربية ص ١٨٧

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِـلٍ جُمْهُـورِ   مَخَافَـةً وزَعَـلَ الْمَحْبُـورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوّلِ الْهُبُورِ

ولَمْ يتَعَرَّضِ النَّاظِمُ للمُضَاف بالنِّسْبَةِ إلَى دُخُولِ الْحَرْف عليه وهُمَا سِـيَّانُ ، أعْنِي نَصْبَهُ وَجَرَّهُ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : قُمْتُ إجْلاَلَك ، وقُمْتُ لإجْلاَلك.

فــرع :

اشتركَتْ : " كَيْ وحَتَّى " فِي أَحَدِ مَعَانيهَا فِي أَنَّهُمَا للتَّعْلِيلِ ، مِثَالُ ذَلِـكَ : أُلاَزِمُكَ كَيْ أَتَعَلَّمَ ، وأُلاَزِمُكَ حَتَّى أَتعَلَّمَ ، إذَا جَعَلْتَ حَتَّى للتَّعْلِيلِ ، وَمَـعَ ذَلِـكَ فَيَجُوزُ فِي : " كَيْ " ومَا بَعْدَهَا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِـي حَتَّـى ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي كَيْ ؛ لأَنَّ لَهَا مَحْمَلَيْنِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ :

أَحَدُهُمَا : أنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَكُونُ النَّصْبُ بإضمارِ أَنْ بَعْدَهَا ، وهِـيَ فِي هَذِهِ الْحَالِ لا تكونُ مَفْعُولاً لَهُ.

والثَّانِي : أنْ تَكُونَ حَرْفَ نَصْبٍ فتكونُ مَصْدَرِيَّةً كَأَنْ ، فَتَكُونُ فِـي هَـذِهِ الْحَالِ مَفْعُولاً لَهُ.

وأمَّا : " حَتَّى " فَإِنَّهَا لا تَنْصِبُ بنفسِهَا إِنَّمَا النَّصْبُ بإضْمَارِ أَنْ بَعْدَهَا فَهِـيَ حَرْفُ جَرٍّ ، وإذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَنْسَبِكْ مَصْدَرٌ منْهَا ومِنَ الْفِعْلِ الَّذي بَعْـدَهَا ، إِنَّمَا يَنْسَبِكُ مِنْ أَنْ الْمُضْمَرِةِ بَعْدَ : " حَتَّى " ومِنَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِأَنْ الْمُضْمَرَةِ ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مَصْدَرَاً أو مقدراً به منصوباً على الشروط التي تقدمت قبل.

*****

﴿ الْمَفْعُـــولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفاً ﴾

/ ١٤٦

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... "فِي" بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَـا

قَوْلُهُ : " الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ " جِنْسٌ يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الأَوْقَـاتِ وَأَسْـمَاءَ الأَمَاكِنِ ، وقَوْلُهُ : " ضُمِّنَا فِي " يخرج أَسْمَاءَ الأوقَاتِ ، وأَسْمَاءَ الأمَـاكِنِ إِذَا كُـنَّ مُبْتَدَآت أَوْ فَاعِلات أَوْ مَفْعُولات أو مَجْرُورات أَوْ غَيْر ذَلِكَ مِمَّا لا يَكُون ضمن فِي ، فإِنَّهَا إِذْ ذَاكَ لا تُسَمَّى ظُرُوفاً نَحْوُ : يَوْمُ الْجُمْعَةِ مُبَارَكٌ ، والْمَكَانُ طَيِّبٌ ، وأحبَبْـتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ والْمَكَانَ الَّذِي أَنْتَ فِيه ، وأُسَرّ بِيَوْمِ الْجُمْعَةِ ، وبِالْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ فِيه.

وَقَوْلُهُ : " باطِّرَادٍ " فصْلٌ يُخرِجُ مَا انْتَصَبَ من أسْمَاءِ الأوقاتِ والأماكِنِ مِمَّا ضمنت فِي ، ولَيْسَ ذَلِكَ فِيهَا مُطَّرداً.(١)

وقَوْلُهُ : " ضُمِّنَا " أيْ جعلت فِي ضمنَ ذَلِكَ الوقت أو الْمَكَان ، فَهُمَا يَدُلاَن عَلَى الزَّمَانِ والْمَكَانِ بِالْوَضْعِ ، ويَدُلاَّنِ عَلَى مَعْنَى فِي بالتضمن ، وذَلِكَ نظيرُ أَسْـمَاء الاستفهام والشرط ، فإنك إِذَا قُلْتَ : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، فَقَدْ دَلَّتْ : " مَـنْ " عَلَـى الشَّخْصِ العاقِلِ بِالْوَضْعِ ، ودَلَّتْ عَلَى ارتباط جُمْلة الْجَزَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ وتَوَقُّفِهَا عَلَيْهَا وذَلِكَ بتضَمُّنِهَا معنَى إِنْ الشَّرْطِيَّةِ ؛ إِلاَّ أَنَّهُ يلزم النَّاظِم أن يكون الظرف مَبْنِيًّا ؛ لأَنَّهُ يضمَّنَ معنَى الْحَرْفِ وَلَيْسَ بِمَبْنِي.

وإِنَّمَا فَرَّ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ : " إِنَّ الظَّرْفَ عَلَى تَقْدِيرِ فِي " ؛ لأَنَّهُ وَجَدَ بَعْض الظروف لا يَتَقَدَّر عِنْدَه فيه فِي نَحْو : عِنْدَكَ ، فَوَقَع فِي التَّضْمِينِ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْهُ بِنَـاءُ الظَّرْفِ.

---

(١) مثلوا له بقولهم : دخلت الدار وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال : نمت البيت ولا قـرأت الـدار فانتصابه على المفعول به إما حقيقة أو بعد التوسع بإسقاط لخافض.

ولا يلزَمُ مِنْ قَوْلِ النُّحَاةِ : إنَّ الظَّرْفَ يُقَدَّرُ بِفِي أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ فِي عَلَيْــهِ ، وأَنَّهُ يتلفَّظُ بِهِ[١] ، وكم مقدر لا يلفظ به نَحْو الْفَاعِلِ فِي : اضربْ فإنَّهُ مُقَدَّرٌ ، ونَحْو الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمُنَادِي فِي نَحَو : يا عَبْدَ اللهِ – أيضاً – مُقَدَّرٌ ، وَكِلاَهُمَا لاَ يلفَظُ بِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ فِي مكانٍ آخر أَنَّ الْمَفْعُولَ فيه هُوَ مَا نصب من اسم زمــانٍ أو مكانٍ مقارناً معنى فِي دون لفظِهَا[٢] ، وزَعَمَ أَنَّ ذِكْرَ الْمُقَارَنَة أَعَمُّ مِنْ ذِكْر تقدير فِي ؛ لأَنَّ مِنَ الظُّرُوفِ ما لا تدخلُ عَلَيْه (فِي) كعند ومع ، وهُمَا مقارنان لِمَعْنَاهَا مَا دَامَا ظرفين وهَذَا كُلُّهُ بِنَاء منه على أنه يلزم من تقديرِ : " فِي " أَنْ تدخل عليه ، وقد بينا أن ذَلكَ لا يلزم.

وقولُهُ : " دون لفظها " زيادةٌ لا يحتاج إليها ؛ لأَنَّهُ قَدْ بَيَّن أن الْمَفْعُولَ فيه هُوَ مَا نصب ، فإذَا كَانَ مَنْصُوباً فَكَيْفَ يَذْكُرُ فيهَ أن فِي لا تدخلُ عَلَى لَفْظِــه ، وَهَــلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً وتَدْخُلُ فِي عَلَيْه فَيَبْقَى مَنْصُوباً هَذَا ما لا يَتَخَيَّلُهُ أَحَدٌ ، وَمثل بـــ : " هنا " وهي ظرفُ مَكَانٍ ، وَبِقَوْلِهِ : " أزمنا " وهي ظرف زمان.

قولـــــه :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيــهِ مُظْهَــرَا ... كَـــانَ وَإِلاَّ فَـــانْوِهِ مُقَـــدَّرَا

" فَانْصِبْهُ " أي الْمَفْعُولَ فِيهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ سَوَاءً أَكَانَ فعْلاً أو اسْماً يَعْمَلُ عَمَــلَ الْفِعْلِ أو اسْماً فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ ، مثال عمل الْفِعْل فِيه : قُمْتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ خَلْفَكَ.

ومِثَالُ عَمَلِ الاسم الذي يعمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : زَيْدٌ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمْعَة خلفــك ، ومثالُ عمل الاسم بِمَا فِيهِ مِنْ رَائِحَةِ الْفِعْلِ قَوْلُكَ : أَنَا زَيْدٌ عِنْدَ الأَزْمَاتِ ، وأَنَا عَمْرٌو

---

(١) ومعناه أنك إذا قلت سرت فِي يوم الجمعة وجلست فِي مكانك فإن هذا لا يسمى ظرفاً فِي الاصطلاح وإنما هو جار ومجرور أما الظرف فهو المنصوب المضمن معنى فِي دون لفظها.

(٢) شرح الكافية الشافية جـــ ٢ ص ٦٧٥ (هريدي)

يَوْمَ الْقِتَالِ ، فَزَيْدٌ قد نصب عند وعمرو قد نصب يوم ، وذَلِكَ لأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ أو الْمَعْرُوفُ[١] ؛ كما قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ / ١٤٧

فـ : " إِذْ " ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ : " ابْنُ مَاوِيَةَ " ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ تَارَةً يَكُون مظهراً كما مثلناه ، وتَارَةً يَكُونُ مقَدَّراً ، مثال ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ فتَقُولُ : يَوْمَ الْجُمْعَةِ ، أَيْ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ ، وكَذَلِكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ فَتَقُولُ : عِنْدَ زَيْدٍ ، أَيْ : جَلَسْتَ عِنْدَ زَيْدٍ.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَإِلاَّ فَانْوِهِ " أَيْ : وَإِلاَّ يكنْ الواقعُ فيه مظهراً فانْوِهِ ، وَقَوْلُهُ : " مُقَدَّراً " حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ من الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي : انْوِهِ ؛ لأَنَّهُ صَارَ الْمَعْنَى فقدره مقدراً ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ والنية فِي الاصْطِلاَحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ قسيم للعامل الْمُظْهَرِ ، وتحت قَوْلِهِ : " وإِلاَّ فَانْوِهِ " أَيْ : وإلا يكن مُظْهَراً فانْوِهِ قسمان :

---

(١) نقله الصبان بنصه في حاشيته : ٢/ ١٢٨ ونبه عليه.

(٢) هو عبيد الله بن ماوية الطائي كما في مراجعه ، والبيت من الرجز المشطور وهو في الفخر وبعده :

وجاءت الخيل أثابي زمر

اللغة : ماويه : اسم امرأة والماوية هي المرآة الصافية فلعل أم الشاعر كانت كريمة الأصل ، إذ جد النقر : كناية عن الشجاعة والنقر الصاق اللسان بالحنك ثم فتحه فيصدر منه صوت يزعج الدابة والفرس فيسير مسرعاً ، أثابي : جمع ثبة وهي الجماعة منصوب على الحال ، والزمر : الجماعات أيضاً.

ويستشهد به في باب الوقف : حيث نقل حركة الراء إلى القاف قبلها.

ويستشهد به هنا : على نصب الظرف بما فيه رائحة الفعل وقد ذكره الشارح . وانظر الشاهد في الكتاب : ٤/ ١٧٣ ، والإنصاف : ٧٣٢ ، والتصريح : ٢/ ٣٤١ ، واللسان (نقر).

أَحَدُهُمَا : مَا يُنْوَى جَوَازاً لاَ وُجُوباً نَحْوُ ما سبق تَمْثِيلُهُ.

والآخَر : مَا يُنْوَى وُجُوباً وذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِلَةً أو صِفَةً أو خَبَراً أو حَالاً أو ثَانياً لظننْتُ أو ثَالثاً لأعْلَمْتُ.[١]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :[٢]

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

يَقُولُ : إِنَّ كُلَّ وقتٍ يقبلُ ذَلِكَ ، أيْ : النَّصْب على الظرفيَّة سواءٌ أَكَانَ ظَرْفُ الزمان مُبْهَماً نَحْو : سِرْتُ زَمَاناً ، أوْ غَيْرَ مُبْهَمٍ نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وظَرْفُ الزَّمَانِ إمَّا مُبْهَمٌ وهُوَ مَا وقَعَ عَلَى قَدْرٍ مِنَ الزَّمَانِ غَيْر معين نحو : وَقْتٍ وحِينٍ وزَمَانٍ ، وإمَّا مُخْتَصٌّ وَهُوَ علَى قِسْمَيْنِ : مَعْدُود وغير معدود.

الْمَعْدُودُ : ما له مقدَارٌ مِنَ الزَّمَانِ مَعْلُومٌ نَحْو : سنة وشهر ويومين والمحرم ، وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ، ويصلحُ كلُّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِكَمْ نَحْو : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ : سنة.

والعملُ فِيهِ كُلُّه حقيقةً أوْ مَجَازاً ، فالْحَقِيقَةُ نَحْو : سِرْتُ شَهْراً ، وسِرْتُ الْمُحَرَّمَ ، والْمَجازُ نَحْو : سِرْتُ الأَبَدَ أو الدَّهْرَ أو نَحْوِ ذَلِكَ ، وإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، فَالْعَمَل يعمُّهمَا مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ واقعاً فِي كلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا وإِنْ لَمْ يعم السير من أول اليومين إِلَى آخرهما.

---

(١) والتمثيل لهذه الستة كالآتي : مثال الصلة : جاءني الذي عندك ، ومثال الصفة : جاءني رجل عندك ، ومثال الخبر : محمد عندك ، ومثال الحال : رأيت محمداً عندك ، ومثال ثاني مفعول ظن : ظننت محمداً عندك ، ومثال ثالث أعلم : أعلمت علياً محمداً عندك.

وكله يَجوز تقدير العامل الناصب استقر أو مستقر إلا الواقع صلة فيتعين تقدير استقر.

(٢) لَم يشر الشارح فِي كل من النسختين إِلَى أن هذا هو قول ابن مالك.

ولا يَجوز أن تقول : سرت يومين ، والسير لَمْ يَقَعْ إلا فِي أحَدهِمَا ولاَ يَعْمَلُ فِي الْمَعْدُودِ مِنَ الأفْعَالِ إلاَّ مَا يَتكَرَّرُ ويتطاولُ ، ولَوْ قُلْتَ : مات زَيْدٌ يَوْمَيْنِ ، لَمْ يَجُزْ إذَا أرَدْتَ الْمَوْتَ الْحَقيقِيّ.

وانتصاب ما يشملُهُ الْعَمَلُ نَحو : صمتُ رَمَضَانَ على الظَّرْف عِنْدَ الْبَصْرِيّينَ ، وَزَعَمَ الْكُوفيُّونَ أنّ مَا كَانَ الْعَمَلُ يَعُمُّهُ لا يكُونُ انْتصَابُهُ عَلَى الظَّرْف ؛ لأنَّ الظَّرْفَ يَتَقَدَّرُ بِفِي ، وفِي عِنْدَهُمْ يقتَضِي التَّبْعِيضِ فَتَدَافَعَ التَّعْمِيمُ ، والتَّبْعِيضُ فَإنَّمَا يَنْتَصِبُ عِنْدَهُمْ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لاَ عَلَى أنَّهُ ظَرْفٌ.(١)

والْمُخْتَصُ غيْرُ الْمَعْدُود : أسْمَاءُ الأيَّام كالسبتِ والأحدِ ، ومَا تَخَصَّصَ بالأيَّامِ نَحو : يَوْمُ الْجَمَلِ ، أوْ بِألْ نَحْو : الْيَوْمُ والليلةُ ، أوْ بِالصِّفَةِ نَحْو : قعدتُ عندك يوماً قَعَدَ عِنْدَكَ فِيهِ زَيْدٌ.

ومِنَ الْمُخْتَصّ غَيْرِ الْمَعْدُودِ ما أضافَتِ الْعَرَبُ إليه شَهْراً مِنْ أعْلاَمِ الشُّهُورِ وَهُوَ رَمَضَانُ وربيع الأول وربيع الآخر فقط قالوا : شهر رمضان ، وشهر ربيع ، ولَمْ يَقُولُوا : شهرُ شَوَّال ولا شهر صفر ولا غير ذلك ؛ إلا ما ذكر فصار شهر رمضان وشهر ربيع مُخْتَصًّا لَيْسَ مِنْ الْمَعْدُودِ ، ولِذَلِكَ يَقَعُ جَوَابَ مَتَى ؛ إذْ كُلّ ظَرْف زَمَان مُخْتَص غير معدود يقع جواب مَتَى ، فإذا قيل : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ تَقُولُ : يَوْمَ الْجَمْلِ ، أو السَّبْتِ أو الْيَوْمِ أو يوماً قعَدَ فِيهِ زَيْدٌ أو شهر رمضان ، ولا يصلحُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ أن يكُون جواباً لكم.(٢)

---

(١) انظر نصه فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١ ، وزاد هناك قائلاً عن مذهب الكوفيين فلا يَجوز عندهم دخول فِي عليه لا تقول صمت فِي يوم الخميس ولا يوم الخميس صمت فيه.

(٢) لاحظ الفرق بين الزمان المختص المعدود فهو الذي يقع فِي جواب كم مثل سنة وشهر ويومين وأما المختص غير المعدود فهو الذي يقع فِي جواب مَتَى مثل السبت وشهر رمضان.

وهذَا الْمُختَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ قد يقعُ العمَلُ فِي جَميعِهِ ، وقَدْ يَقَعُ فِي بَعْـضِهِ ويَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُتَطَاوِل والْمُتَكَرِّر وغَيْره ، تقول مات زَيْدٌ يومَ السَّبْتِ ، ومَـاتَ السَّبْتَ ، وصامَ يَوْمَ الخميسِ والْخميسَ ، ومَاتَ شَهْر ربيع وصام شهر رمضان.(١)

وزَعَمَ الزَّجَّاجُ أَنَّهُ لاَ فَرْقَ بَيْنَ رمضان وشهر رمضان ، وأَنَّهُ يَجُوزُ أن يكون العملُ فِي بَعْضِهِ وأَنْ يَكُونَ فِي جميعِهِ(٢) ، وهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَالَ سيبويه ، قال سيبويه : "وَمِمَّا أُجْرِي مُجرَى الدَّهْرِ والليلِ والنَّهَار / ١٤٨ : الْمُحَرَّمُ وصَفَرُ وسَائِرُ أَسْـماءِ الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّة ؛ لأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّام ؛ كأَنهم قالوا : سِيرَ عَلَيْه ثَلاَثُونَ يَوْماً ، ولَوْ قُلْتَ : شَهْرُ رَمَضَان كان بِمَنْزِلَة : يوم الجمعة والبارحة ولصار جواب مَتَى". انتهى كلامه.(٣)

فَقَدْ فَرَّقَ سِيبَوَيْهِ بَيْنَ ذِكْرِ رمضان وشهر رمضان كما ترى.

وَزَعَمَ ابْنُ خروف أَنَّ أَعْلاَمَ الأَيَّامِ كأعلامِ الشُّهُور ، فَـإِذَا قُلْـتَ : سـرت الْخميس ، كان ذَلِكَ عَامًّا ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : سرتُ الْمُحَرَّمَ كان العمل مستغرقاً لَهُ ؛ وإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمَ السَّبْت ، احتمل أن يكون السيرُ مستغرِقاً لِجميع اليـوْمِ ، واحتملَ أن يكُونَ فِي بَعْضِهِ.(٤)

قَوْلُهُ : " وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَماً " أَيْ : مَا يقبلُ النَّصْب على الظرفِيَّةِ إِلاَّ فِي حَالِ إِبْهَامِهِ نَحْوُ : قَعَدْتُ أَمَامَكَ.

---

(١) انظر نصه في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١.

(٢) ذكره المرادي في شرح التسهيل : ٢/ ٤٧ ، وانظر نصه مسنداً للزجاج في ارتشاف الضرب : ٢/ ١٩٨.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) انظر نص ما قاله ابن خروف في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٣١ ، والهمع للسيوطي : ١/ ١٩٨.

وظرف المكان ينقسم – أيْضاً – إِلَى مُبْهَمٍ ، وسيأتي ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ الَّـذِي بَعْدَ هَذَا ، وإِلَى مُخْتَصٍّ مَعْدُودٍ وغَيْرِ مَعْدُودٍ ، سَيَأْتي فِي البيت بَعْدَ هَذَا.(١)

والْمُخْتَصُّ غَيْرُ المعدود نَحْوُ : الدَّار والمسجد والحـانوت فَهَـذَا ونَحْـوُه لا ينتصبُ عَلَى الظَّرْفِ ، لاَ تَقُولُ : قعدْتُ الدَّارَ ، ولا ضحكت الحانوتَ ، ولا صليت الْمَسْجِدَ ، تريدُ : فِي الدَّارِ ، وفِي الْحَانُوتِ ، وفِي الْمَسْجِدِ.

وظاهِرُ كَلاَمِ هَذَا النَّـاظمِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُبْهَمٍ لا ينتـصبُ ظرفـاً عَلَـى الإطْلاقِ ، ولَيْسَ كَذَلكَ لأنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : " دخَلَ " بغير واسطة : " فِي " إِلَـى كُلِّ ظَرْفِ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ ، فتقولُ : دخلتُ السوقَ ، والْمسْجِدَ ، ومَكَّةَ ، وغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ.

إلاَّ أَنَّهُ ذَهَبَ فِي : " دَخَلْتُ " إِلَى مَذْهَبِ الأخْفَشِ والْجَرْمِيِّ ، فإِنَّهُمَا زَعَمَا أَنَّ دَخَلَتُ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفْعُولٍ به ، فإِذَا قُلْتَ : دَخَلْتُ البيتَ ، فالْبَيْت لَيْسَ مَنْـصُوباً عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ.(٢)

---

(١) وعلى ذلك فالأقسام هي كالآتي :

١- المكان المبهم : ومن أمثلته أسماء الجهات ومكان وناحية.

٢- المكان المختص المعدود : ومن أمثلته ميل وفرسخ وبريد.

٣- المكان المختص غير المعدود : ومن أمثلته الدار والمسجد والسوق.

(٢) انظر المذهبين في نصب الدار والمسجد والسوق في قولك دخلت الدار والمسجد والسوق.

١- مذهب سيبويه والمحققين : النصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.

٢- مذهب الأخفش والجرمي : النصب على المفعول به.

انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢٩ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع : ١/ ٢٠٠.

وكذلكَ – أيضاً – يخرجُ عن ما قدَّرَهُ النَّاظمُ قَوْلَ الْعَرَبِ : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، فإن الشامَ منصوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، ولاَ يَجُوزُ : ذَهَبْتُ مَكَّةَ ، تريدُ : ذَهَبْتُ فِي مَكَّةَ ، والعذر له أَنَّهُ إِنَّمَا تعرض لضبط الْمَقِيسِ لا الشَّاذَّ الذي يُحفظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، ألاَ تَرَى أَنَّكَ لاَ تَقِيسُ عَلَى : " دَخَلْتُ " سَائِرَ الأفْعَالِ ولا على : " ذَهَبْتُ ".(١)

وَزَعَمَ السُّهَيْلِيّ أَنَّهُ إِذَا اتَّسَعَ الْمَدْخُولُ فيه كان النَّصْبُ لابُدَّ مِنْهُ نَحْوُ : دَخَلْتُ الْعِرَاقَ ، ويقبُحُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ : دَخَلْتُ فِي الْعِرَاقِ ، وإِنْ ضَاقَ نَحْوُ : الْبِئْرِ كان النصْبُ بَعِيداً جدًّا ؛ لأنَّ الدُّخُولَ قد صار وُلُوجاً وتَقَحُّماً نَحْوُ : دَخَلْتَ فِي الْبِئْرِ(٢) ، ونَحْنُ لا نعرفُ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ ، بَلْ كُلُّ ظرف مكان مُخْتَصّ ينتصبُ عندنا بدَخَلْتُ.

وزَعَمَ بَعْضُ النحويِّينَ أنَّ وصول : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ ؛ بَلْ هُوَ مقيسٌ فيجيزون : ذَهَبْتُ اليَمَنَ ، وذَهَبْتُ العِرَاقَ ، ونَحْوُ ذَلِكَ.

---

(١) قال المرادي مبيناً مذهب ابن مالك في نصب الدار : " وصرح المصنف بأنه منصوب بـ (دخلت) نصب المفعول به وهذا يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مفعولاً به حقيقة ودخل متعد ، والثاني : أن يكون نصب نصب المفعول على إسقاط الخافض ، وهذا مراده . قال في شرح الكافية : فلو كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعد بحرف ، ثم حذف الحرف تخفيفاً لكثرة الاستعمال فوقع عليه ونصبه كما يتفق لغيره ، ثم قال : ولا يَجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلَى غير المكان ولَم يحتج معها إلَى حرف جر في قولهم : دخلت الدار . انتهى ، وقد نوزع المصنف فيما نقله عن سيبويه ، بل مذهب سيبويه أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بالمبهم ". شرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٣٦ تحقيق د. أحمد محمد عبد الله ، وشرح الكافية الشافية : ص ٦٨٣.

(٢) انظر فيما ذهب إليه السهيلي ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع : ١/ ٢٠٠ ، ولا يوجد في نتائج فكره ولا أماليه.

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : ذَهَبَ وانْطَلَقَ إِلَى أَسْمَاءِ الْبِلاَدِ والأَمَاكِنِ كُلِّهَا وَحَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : انْطَلَقْتُ الْعِرَاقَ ، وذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، ولا يَحْفَظُ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ(١) ، ومِمَّا شَذَّ أَيْضاً قَوْلُ العربِ : اسْتَمَرَّ فُلاَنٌ أَدْرَاجَهُ ، ورَجَعَ أَدْرَاجَهُ ، أَيْ : فِي أَدْرَاجِهِ ، وما سوى ما ذكرناه لا يصل إليه الْفِعْلُ إلا بوساطة : " فِي " إلا إِنْ اضطَرَّ شَاعِرٌ فَحَذَفَهَا ونَصَبَ(٢) ؛ كَمَا قَالَ :(٣)

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وَمِنْهُ :(٤)

---

(١) انظر فيما ذهب إليه الفراء وبعض النحويين ، ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٣ ، والهمع للسيوطي : ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر ما قيل في الأمالي الشجرية : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٥٧٣ ، ٥٧٤.

(٣) بيت من بحر الكامل قاله ساعدة بن جؤية الهذلي أخو بني كعب ، وهو من قصيدة طويلة.
وانظر الشاهد في : ابن الناظم : ٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٧٩، وتخليص الشواهد : ٣٠٥ ، والخزانة : ٣/ ٨٣ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٢ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والخصائص : ٣/ ٣١٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢٠٠ ، والمغني : ١١ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وشواهد العيني رقم : ٤٤٢.
اللغة : قوله : " لدن " بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون ، أي ناعم لين فكل لين من القضبان يسمى لدناً ، قوله : " يعسل " بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح ، ويقال لمشي الذئب ولكل غاد عسلان – أيضاً – والمعنى : يضطرب في اندماج وسرعة كما يعسل الذئب إذا مضي مسرعاً وهز رأسه ، وقال أبو عبيدة : الذئب والرمح عسال.
والاستشهاد به في قوله : عسل الطريق حيث حذف حرف الجر منه ونصب مجروره توسعاً في الفعل وإجراء له مجرى المتعدي.

(٤) بيت من بحر الخفيف قاله كثير عزة وهو في الغزل والتسيب.
اللغة : " قلن " بكسر القاف من قال يقيل قيلاً وقيلولة فهو قائل وقوم قيل بالتشديد وهو النوم في الظهيرة ، عسفان : بضم العين موضع بالحجاز بين مكة والمدينة ، يتطلعن من نقاب الثغور : ينظرن للرائح والغادي.

قلْنَ عُسْفَانَ ثُــمَّ رُحْــنَ سِــرَاعاً   يَتَطَلَّعْنَ مِــنْ نِقَــابِ الثُّغُــورِ

أيْ : عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ ، وقِلْنَ فِي عُسْفَان والطَّرِيق عِنْدَنَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّة.

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وتَبِعَهُمْ أبو الْحُسَيْنِ بن الطراوة إلَى أَنَّ الطَّرِيقَ مِــنْ قَبِيلِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَة ، وكذَا كُلُّ مَا في مَعْنَاهُ فَتَعَدِّي الْفِعْلِ إلَيْه بِغَيْرِ وَاسِطَة : "في" لَيْسَ بِشَاذّ ، قَالَ ابْنُ الطرَاوةِ ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَبْعَدَهُ الله وأسحقه وأوقد ناراً أثره.(١)

وَقَالَ زُهَيْر :(٢)

الشاهد فيه : قوله : قلن عسفان فإن أصله في عسفان فحذف حرف الجر ضرورة ونــصب المجرور على الظرفية المكانية أو على التشبيه بالمفعول به.

وانظر البيت في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٤ ، وشرح الجمل لابن عــصفور : ١/ ٣٢٩ ، والأغاني : ١/ ٢١٧.

(١) انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ص ٩٠ دراسة : د/ محمد إبراهيم البنا، وانظر النص في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٥٤ ، والتذييل والتكميل : باب الظروف.

(٢) البيت من قصيدة من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة المري مطلعها :

غشيت دياراً بالنقيع فثهمد   دوارس قد أقوين من أم معبد

انظر الشاهد في الديوان ص ٣٨ ط دار الكتب العلمية.

اللغة : النقيع موضع قرب المدينة بينه وبين المدينة عشرون فرسخاً ، ثهمد : موضع في ديار بني عامر ، والدوارس : الباليات ، أقوين : خلون وأقفرن وذهب منهن أهلهن ، وشك البين أي سرعته ، والأنفاق هنا المخارج والطرق يريد أن الرماة سوا عليها المفارق والطرق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " قعدوا أنفاقها " حيث عدى الفعل إلَى أنفاقهــا دون فــي وأنفاقها من ظروف المكان المبهمة وهو جائز عند ابن الطراوة ضرورة عند غيره.

وَلَمْ تَدْرِ وَشْكَ الْبَيْنِ حَتّى رَأَتْهُمُ ... وَقَدْ قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا كُلَّ مَقْعَدِ

وَقَالَ آخَر :[١]

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الأَجْدَلِ

وَقَالَ تَعَالَى :[٢] {لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} فأثره وأنفاقها ومخارمها وصراطك كلّهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْف وهِيَ ظُرُوفٌ مُبْهَمَةٌ ، وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَكُـلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ " أيْ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا شَرَحْنَاهُ.

ويَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّة – أَيْضاً – اسم الإشارة / ١٤٩ الْمَوْصُوفُ بالظَّرْف نَحْوُ : سِرْتُ هَذَا الْيَوْمَ ، وقَعَدْتُ هَذَا الْمَقْعَدَ ، والْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ نَحْوُ : سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ ، أو : صمْ أَيَّ اليوْمَيْنِ ، وما فسّر بالظَّرْفِ نَحْوُ : كَمْ يَوْمـاً سِرْتَ؟ وكَمْ مِيلاً قَطَعْتَ ؟ ومَا كَانَ عَدَداً لَهُ نَحْوُ : سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمـاً أوْ ثَلاَثَـةَ فَرَاسِخ.

وسَوَاءٌ فِي وُصُولِ الْفِعْلِ أَكَانَ ظَرْفاً للزَّمَانِ أو الْمَكَانِ مُعْرَباً أو مَبْنِيًّا أو لازم الإضافة أو جائزها إلا إنْ كَانَ ضَمِيراً ، فَإِنَّهُ لا يَصِلُ الْفِعْلُ إليه إلاَّ بوَسَاطَةِ : " فِي " ، والأَصْلُ أنْ يَصِلَ الفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِهَا بوَسَاطَةِ : " فِي " لأنَّ الْفِعْلَ يَطْلُبُهَا على طريـقِ الْوِعَاءِ ، وحرفُهُ : " فِي " فَشُبِّهَ الظَّاهِرُ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بالْمَصْدَرِ فَتَعَدَّى الْفِعْلَ إِلَى أَضْرُبِهِ الثلاثة كما تعدَّى إِلَى أَضْرُبِ الْمَصْدَرِ مبهمه وضربي مختصه.

---

(١) شطر بيت من بحر الكامل لم أعثر له على تتمة ولا قائل.

اللغة : يهوي : يسقط من هوى يهوي كرمى يرمي ، المخارم : جمع مخرم بزنة مسجد وهو منقطع أنف الجبل والجمع مخارم وهي أفواه الفجاج ، الأجدل : الصقر.

الشاهد فيه : في قوله : " يهوي مخارمها " فإن أصله في مخارمها فأسقط الحرف ضرورة.

(٢) من الآية : ١٦ من سورة الأعراف.

ووجهُ الشَّبه بينهما ظاهر ، وهُوَ أنَّ الْفعْل يــدُلُّ عَلَــى الْحَــدَث والزَّمَــان بالْمُطَابَقَة وعلى كل واحد منهُمَا بالتَّضَمُّنِ ، وشُبِّهَ مُبْهَمُ الْمَكَان بالزمان فَوَصَلَ الْفعْل إليه بلا واسطَة ، فلَمَّا أضْمرَ ظَرْفُ الزَّمَان والْمَكَان ، والإضمارُ يرُدّ الأشْـيَاءَ إلَــى أُصُولهَا غَالباً لَمْ يَتَعَدَ الْفعْلُ إلَى الْمُضْمَرِ إلا بواسطة : " في " إلا إنْ اتَّسَعَ فِي الْفعْــلِ فَتُحْذَفُ : " في " ويصل إليه الْفعْلُ مُضْمراً كما قَالَ :(١)

وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَــامِراً قَليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوَافلُهْ

أَصْلُهُ : شهدنَا فيِه ، وفِي كيفية الاتساع فِي الْفعْلِ تفصيلٌ واخْتِلافٌ.(٢)

قولـــــه :

نَحْوُ الْجِهَاتِ والْمَقَادِيرِ وَمَــا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

أَخذَ فِي تَمْثِيلِ الْمُبْهَمِ فَذَكَر فِي الْبَيْت ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ : الْجِهَــاتِ والْمَقَــادِيرَ والْمَصُوغَ مِنَ الْفعْلِ ، أمَّا الْجهَاتُ : فَأَمَامَ وقُدَّامَ وخَلْفَ ووَرَاءَ ويَمِينَ وشِمَالَ وفَوْقَ وتَحْتَ وذَاتَ الْيَمِينِ وذَاتَ الشِّمَالِ وتجَاهَ وغَرْبِيُّهَا وقبْلِيُّهَا وجَوْفِيُّهَا ووَسَطَ ونَــدي النارِ وأسفَلَ وأعْلَى ونَاحيَةَ ، ونَحْوُ ذَلِكَ جَمِيعُ هَذه الظُّرُوف يَتَعَدَّى إلَيْهَــا الْفعْــلُ بنَفْسه.

---

(١) البيت من بحر الطويل قاله رجل من بني عامر كما في الكتاب لسيبويه : ١/ ١٧٨ ، وهو في المقتضب : ٣/ ١٠٥ ، والمقرب : ١/ ١٤ ، وشرح أبيات المغني : ٧/ ٨٤ ، وابن الشجري : ١/ ٧ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٢٤٥ ، والهمع : ١/ ٢٠٣ ، والدرر : ١/ ١٧٢.

اللغة : سليم وعامر قبيلتان من قيس بن غيلان ، والطعن جمع طعنة ، والنهال : المرتوية بالدم وهي جمع نَهل بالتحريك ونَهل جمع ناهل كخدم وخادم وحرس وحارس ، يقول : لا ينال في ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك.

والشاهد فيه : في قوله : " ويوماً " حيث نصب ضمير يوم بالفعل على التــشبيه بــالمفعول اتساعاً ومجازاً ، وفي رواية الجر يكون قد حذف حرف الجر اتساعاً أيضاً.

(٢) انظر طرفا منه في شرح التسهيل : ٢/ ٢٤٥ ، والهمع : ١/ ٢٠٣.

ومِنْ الْمُبْهَمِ – أيْضاً – قَوْلُ الْعَرَبِ : " هُمَا خَطَّانِ جَنابَتَى أَنْفِهَا " ، يَعْنِي : الْخَطَّيْنِ الْمُكْتَنِفَيْنِ أنفَ الظَّبْيَةِ هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[١] ، وَزَعَمَ الْفَارِسِيّ أَنَّ : " جنَابَتَى أَنْفِهَا " مِنْ الظروف الْمُخْتَصَّةِ ، وحكم ذَلِكَ أَنْ يُحْفَظَ ولا يُقَاسُ عَلَيْه.[٢]

ودَخَلَ فِي قَوْلِ النَّاظِمِ : نَحْوُ الْجِهَاتِ قَوْلُ الْعَرَبِ : خَارِجَ الدَّارِ ، وَلاَ يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ إلاَّ بِوَسَاطَةِ ، " فِي " ، قَالُوا : جَلَسْتُ فِي خَارِجِ الدَّارِ ولَمْ يَقُولُوا : خَارِجَ الدَّارِ ، وإِنْ كَانَ أبْهم مِنْ قَوْلِهِمْ : شَرقِيَّ الدَّارِ ، وإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى : جَلَسْتُ فِي داخل الدَّارِ ، وداخل الدَّارِ ، فتختص لاحق بما لَهُ أقطار تحصره ، وقال سيبويه : لا يَجُوزُ زَيْدٌ دَاخِلَ الدَّارِ وخَارِجَ الدَّارِ وجَوْفَ الدَّارِ إِلاَّ بِإِدْخَالِ : " فِي " يجرين مَجْرَى الظَّهْرِ والبَطْنِ.[٣]

وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْمُخْتَارُ ما ذكرَهُ سيبويْهُ إلا أَنَّهُ قُرِئَ :[٤] {عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ} فَعَالِيَهُمْ وعَالِي الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ " خَارِجِ الدَّارِ ودَاخِلَ الدَّارِ ، يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ : " فِي " وذَلِكَ أَنَّ ثَعْلباً ذَهَبَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : "عَالِيَهُمْ" بالنصب إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ[٥] ، ولَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ

---

(١) قال سيبويه : "ويقال : هما خطان جنابتي أنفها يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٥ ، وانظر اللسان : مادة : " جنب ".

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ٦٤٤.

(٣) الكتاب : ١/ ٤١٠ – ٤١١.

(٤) من الآية : ٢١ من سورة الإنسان.

(٥) قال الفراء في : " عاليهم " نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري جعلوها كالصفة فوقهم والعرب تقول : قومك داخل الدار فينصبون داخل الدار لأنه محل فعاليهم من ذلك ". معاني القرآن للفراء : ٣/ ٢١٨ ، ٢١٩ ، والنصب على الظرفية أحد قولين قالهما الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٨٣ ، وكذا أحد قولين قالهما مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٤٣٩ ، ٤٤٠.

هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ[1] ، و : " ثِيَابُ " فَاعِلٌ بِالْحَالِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى :[2] {خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ}.[3]

فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى مِنَ الْجِهَاتِ : خَارِج الدَّارِ ، فإِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، ولا يتعدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ إلا بوساطة : " فِي " كما بيناه.

وأَمَّا الْمَقَادِيرُ[4] فَنَحْوُ : بريد وفرسخ وميل وغلوة ، والغلوة مائــةُ بـــاعٍ ، والْميلُ عشرة غلاء ، والفَرْسَخُ ثَلاَثَةُ أَمْيَالٍ ، والبريد أَرْبَعَةُ فَرَاسِخ[5] ، جَمِيعُ هَذَا وإِنْ كَانَ مَعْلُوم القَدْرِ فإِنَّهُ مَجْهُولُ الصِّفَةِ ، فدخل بذَلِكَ فِي حَيِّزِ الْمُبْهَمِ فنصَبَهُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةٍ فِي نَحْوِ : سِرْتُ مِيلاً وفَرْسَخاً وبريداً. / ١٥٠

وفِي انْتِصَابِ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ خلاَفٌ.

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ انْتِصَابِهَا انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ يَعُمُّ جَمِيعَ الْمَحَلِ ، وتقدم نَحْوُه فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : صُمْتُ الْيَوْمَ ، هَذَا نَقْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ ، ونَقَلَ غيرُهُ من أَصْحَابِنَا عَنْهُم أَنَّ نَصْبَهُ نَصْبُ الْمُشَبَّه بالْمَفْعُولِ بِهِ.[6]

وذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذه الْمَقَادِيرَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّــرْفِ[7] ، وذَهَـــبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ[8] ، قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ نَصَبُوا : " مِــيلاً

---

(١) هو القول الثاني الذي قاله الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٨٣ ، وانظر معه مشكل إعراب القرآن الكريم : ٢/ ٤٣٩ ، ٤٤٠.

(٢) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٠٤ ، وانظر مشكل إعراب القرآن الكريم : ٢/ ٣٣٦.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع المبهم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية.

(٥) لو أردت هذا بالمقادير الحديثة فالفرسخ ٤,٨ كيلو متر فيكون البريد قريباً من عشرين كيلو متر.

(٦) اللباب للعكبري : ١/ ٢٧٤ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ٥٠.

(٧) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٥٠ ، والهمع : ١/ ١٩٩.

(٨) المرجعان السابقان.

وفَرْسَخاً " عَلَى الظَّرْفِ والْفِعْلُ لا يَتَضَمَّنُهُ[١] ؟ ، وكَيْفَ ثَنَّوْا الْمِيلَ وجَمَعُوهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ؟ ولِمَ لا يُخْفَضُ بِفِي فَيُقَالُ : سِرْتُ فِي مِيلٍ ، كَجَلَسْتُ فِي مكَان.

فَالْجَوَاب[٢] : أنَّ الْمِيلَ لَيْسَ بظَرْف ؛ ألاَ تَرَى أنَّهُ لَيْسَ كَالْجِهَات الْمُضَافَة ؛ لأنَّ الْجِهَةَ لاَ مَعْنَى لَهَا إلاَّ بإضَافَتِهَا إِلَى مَنْ هِيَ لَه ، والْمِيلُ لاَ يُضَافُ وَلاَ مَعْنَى لإضَافَتِه إِلَى شَيْء ، والظرْفُ مُقَدَّرٌ بِفِي ، وقَدْ يُصَرَّحُ بهَا فِي الْمُتَمَكِّنِ ، والْمِيلُ لاَ يقدر بفي ولو قدر بِفِي لجاز إظهارُهَا ؛ لأنه مُتَمَكِّنٌ يكونُ فاعلاً ومفعولاً ويُثَنَّى ويُجْمَعُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ : سِرْتُ فِي مِيلٍ لَوْ كَانَ ظَرْفاً.

و – أيْضاً – فالظَّرْفُ يَقَعُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ نَاصِبٍ لَهُ ، والْمِيلُ لا يَعْمَلُ فيه إلا ما كَانَ فيه مَعْنَى الْمَشْيِ والْحَرَكَة ، لا تقولُ : رَقَدْتُ مِيلاً ، ولا : قَعَدْتُ مِيلاً ، فَدَلَّ هَذَا كُلُّهُ على أنه مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ لا مِنْ بَابِ الظُّرُوف ، وإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِخُطَى مَعْدُودَة ، فكما تقولُ : سِرْتُ خطوةً وخطًى ، فلا يكونُ هَذَا ظَرْفاً إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ ، فَكَذَلِكَ : سِرْتُ أَلْفَ خُطْوَة أَوْ ثَلاَثَةَ أَلْفِ ذِرَاعٍ.

فَالْمِيلُ والْفَرْسَخُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الأَعْدَادِ مِنْ الْخُطَى ؛ كَمَا أَنَّ الْقِنْطَارَ عِبَارَةٌ عَنْ أَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ من الدراهم أو غيرها ، فكما تقول : قَبَضْتُ دِرْهَماً ، وقَبَضْتُ قِنْطاراً ، فلا يَخْتَلِفُ الإِعْرَابُ ، فكذلك يَنْبَغِي أَنْ لا يَخْتَلِفَ إِذَا قُلْتَ : مَشَيْتُ خُطْوَةً أَوْ خُطْوَتَيْنِ ومَشَيْتُ مِيلاً أَوْ مِيلَيْنِ ، ومحال أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً إِذَا كَثُرَ ، ومَصْدَراً إِذَا قَلَّ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لا يختلفَ الإِعْرَابُ ؛ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى.

---

(١) في النسخة الأمريكية : والفعل يتضمنه ص : ١٥٠ ، وأظن أن ما أثبته هو الصحيح وهو مطابق للمخطوط ، وهو أيضاً كذلك في التذييل والتكميل.

(٢) انظر الاعتراض والجواب وكلام السهيلي كله في نتائج الفكر له ص ٣٠١ – ٣٠٢ وهو في التذييل والتكميل أيضاً (باب الظروف).

وسُمِّيَ هَذَا القَدْرُ من الْخُطَى ميلاً ؛ لأنَّهُمْ كَانُوا يَنْصِبُونَ عَلَى الطُّرُق أمْيَالاً كَانُوا يعرفونَ بِهَا مَقَادِيرَ الْخُطَى التي مَشَوْهَا ، فَيَجْعَلُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ ثَلاثَةِ آلاَفِ ذِرَاعٍ بناء لهيئة الْمِيلِ يكتُبُونَ فِيهِ الْعَدَدَ مِنْ مَا مَشَوْهُ ، أَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدٍ – رحمه الله – :

وَعَنْ صُوَى أَمْيَالِهَا الْمَوَاثِلِ [١]

وَقَالَ هشامٌ لأعْرَابِيِّ كان يسيرُ مَعَهُ : انْظُرْ فِي الْمِيلِ كَمْ مَشَيْنَا ؟. انتهى كلام السُّهَيْلِيِّ.[٢]

وتَلَخَّصَ مِنْهُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمِيلِ والبريدِ والْفَرْسَخِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَصْدَرِ لاَ عَلَى الظَّرْفِ ، والنَّحْوِيُّونَ لَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عن الْخُطَى الْمُتَعَدِّدَة الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ ؛ إِنَّمَا جَعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ مَسَافَةِ الْمَكَانِ الْوَاقِعِ فِيهِ الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ.

ولا حُجَّةَ لَهُ فِيمَا ذَكَرَ : أَمَّا كَوْنُهَا لا يدخلُ عَلَيْهَا : " فِي " فَبَعْضُ الظروف لا يدخلُ عَلَيْهِ : " فِي " نَحْوُ : عِنْدَ ، وأَمَّا كَوْنُهَا لا يَعْمَلُ فِيهَا إِلاَّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْمَشْيِ والْحَرَكَةِ ، فَقَدْ وَجَدْنَا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الظُّرُوفِ ، وذَلِكَ الظُّرُوفُ الْمُخْتَصَّةُ فإنها لا تَنْتَصِبُ بِكُلِّ فِعْلٍ بَلْ تَنْتَصِبُ بِدَخَلْتُ وَحْدَهَا.

وأَمَّا أَنَّ الْمِيلَ والْفَرْسَخَ عِبَارَةٌ عَنْ هَذه الأعْدَاد من الْخُطَى ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَافَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ ؛ هَكَذَا فَهِمَ الْمُسْتَقْرِئُونَ اللُّغَةَ عَنِ الْعَرَبِ ، وهَكَذَا أَوْرَدَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ.

---

(١) من الرجز المشطور لَم أعثر على قائله أو بقية ، والصوى جمع ضوة وهي الأعلام من الحجارة والأميال جمع ميل ، والمواثل : الظاهرة الواضحة.

(٢) نتائج الفكر : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهذا الكلام ليس بالنص فيه ، وهو بالنص في التذييل والتكميل (باب الظروف)

وأمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْـــلِ[١] فَعِبَارَةٌ مَنْقُودَةٌ ؛ لأنَّ : " مَرْمَى " لَمْ يُصَغْ مِـــنْ الْفِعْلِ ، بَلْ الفِعْلُ وَهُوَ مَصُوغَانِ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إلاَّ أنْ يُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمَصْدَرَ فَيَصِحُّ إلاَّ أنَّ قَوْلَهُ : " كَمَرْمَى " من رَمَى يُبْعِدُه ؛ لأنَّهُ يَعْنِي مَرْمَى مَصُوغ مِنْ رَمَى.

والْمَصُوغُ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يُلاقِي الْعَامِلَ فِيهِ فِي الاشْتِقَاقِ ، وقِسْمٌ لاَ يُلاَقِيه.

القِسْمُ الأَوَّلُ : يَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

والْقِسْمُ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنِّى مَنْزِلَةَ الولد ، أي : دانِي الْمَنْزِلَة ، ومَنْزِلَـــةَ الشغاف ، أيْ : لاَصِقاً بِقَلْبِي ، ومَزْجَرَ الكلب ، أيْ : مقصى / **١٥١** ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا ، أيْ : مُرْتَفِعاً ، ومَعْقِدَ الإزَارِ ، أيْ : قَرِيبَ الْمَنْزِلَة ، ومَقْعَدَ الْقَابِلَة ؛ إذَا لَصِقَ بِـــكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ ، ومَقْعَدَ رَابِي الضَّرْبَاءِ[٢] ، أيْ مَكَاناً يشرف منه عَلَيَّ ومَكَانَ الشَّغَافِ ، هَذِهِ جملةُ مَا سُمِعَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِيهَا ، فَمَذْهَبُ سيبويه أنَّهُ يقتصر فِـــي ذَلِـــكَ عَلَـــى السَّمَاعِ ؛ لأنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ أَمَاكِنُ مُخْتَصَّةٌ ، فَكَانَ حَقُّهَا أنْ لاَ تُنْصَبَ عَلَى الظَّـــرْفِ لاخْتِصَاصِهَا ؛ لَكِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِمَا يُؤَوَّل إلَى الْمُبْهَمِ ؛ لأنَّ مَعْنَى : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ؛ أيْ : مَكَاناً مِثْلَ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، فَحَذَفَ مَكَاناً وأقيم مثل مَقَامَهُ ثُمَّ حذَفَ مثل وأقيم مقعد القابلة مُقَامَهُ.

---

(١) هذا هو النوع الثالث من أنواع المبهم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية وكان النوع الأول الجهات والثاني المقادير.

(٢) الرابئ والربيئة : الذي يرقب للقوم وينظر لهم من أعلى ، والضرباء جمع ضريب وهو الـــذي يضرب بالقداح ، والتعبير كناية عن البعد.

قَالَ سِيبَوَيْه : وَلَيْسَ يَجُوزُ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ لَوْ قُلْتَ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسَكَ ، أَوْ مُتَّكَأَ زَيْدٍ ، أَوْ مَرْبَطَ الْفَرَسِ ، لَمْ يَجُزْ .انْتَهَى.[1]

ولاَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يُنْطَقَ بِهَا إِلاَّ كَمَا سمعت فلا يقَال : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الشَّعْرَيْنِ ، ولا : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ شِرَاكِ النَّعْلِ ، ولا : هُوَ مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، ولا : هُوَ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، دُونَ أَنْ تَقُولَ : هُوَ مِنِّي.

وذَهَبَ الْكِسَائِيّ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَقِيسٌ فِي هَذه ومَا أَشْبَهها[2] ، وهَذَا الْمَذْهَبُ لازِمٌ للخليلِ ؛ لأَنَّهُ أَجَازَ فِي قَوْلِكَ : لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ ، أَنْ يَكُونَ صَوْتُ الْحِمَارِ صفةً لقَوْله : صَوْتٌ ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ : لَهُ صَوْتٌ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، فَحَذَفَ مِثْلُ وقَامَ صَوْتُ الْحِمَارِ مَقَامَهُ ، ولَمْ يَجْعَلِ التَّعْرِيفَ مَانعاً مِنْ ذَلِكَ.[3]

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى اطِّرَادِ مَا دَلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وهُوَ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشغَافِ[4] ، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ كَانَ

---

(١) قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن ، وبعد أن أورد هذه الأساليب وبيتين من الشعر قال : " وليس يَجوز هذا في كل شيء ، لو قلت : هو مني مجلسك أو متكأ زيد أو مربط الفرس لَم يجز من هذا فاستعمل ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٢ – ٤١٤.

(٢) هو ما نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ٢/ ٨٣ فقال : " وذهب الكسائي إلَى أن انتصاب هذه الأسماء المختصة المشتقة من الفعل انتصاب الظروف مقيس ". وانظر الارتشاف : ٢/ ٢٥٦.

(٣) قال سيبويه : " وزعم الخليل أنه يَجوز : له صوت صوت الحمار على الصفة لأنه تشبيه فمن ثم جاز أن توصف به النكرة ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٦١.

(٤) ذكره المرادي في شرحه للتسهيل لبعض النحاة دون تحديد وقال : إن دل على القرب أو البعد كان مطرداً على الأصل واستدل على ذلك بقول الأحوص :

وإن بني حرب كما قد علمتم … مناط الثريا قد تعلت نجومها

وهكذا في الارتشاف : ٢/ ٢٥٦ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٣ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٣.

ذَلِكَ شَاذاً نَحْوُ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ : هُوَ مِنِّي مَرْأى وَمَسْمَعاً بِالنَّصْبِ[١] ، أَوْ فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ ، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :[٢]

بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ أزَّرَ الضَّالُ نَبْتَهَا   مَجَرَّ جُيُوشٍ غَانِمِينَ وَخُيَّبِ

هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، والَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِنِّي مَرْأى ومَسْمَعاً يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ ، ومثل : مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ وأخواته فِي الانْتِصَابِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ مِنِّي دَرجَ السُّيُولِ ، وَذَهَبَ دَمُهُ أَدْرَاجَ الرِّيَاحِ ، أَيْ هَدْراً ، ورَجَعَ أَدْرَاجَه ؛ أَيْ : فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ ، وهُوَ مِنِّي أنف الْجَبَلِ ، وهُوَ مِنِّي فَوْتَ الْيَدِ ، وهُوَ مِنِّي دَعْوَةَ رَجُلٍ ، وعَدْوَةَ فَرَسٍ ، هَذَا مِمَّا حفظ فِي الاخْتِيَارِ ولاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ.[٣]

قولـــه :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ   ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

وشَرْطُ كَوْنِ ذَا ، أَيْ : الْمَصُوغُ مِنِ الْمَصْدَرِ أَنْ يَقَعَ ظَرْفاً لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : ظَرْفاً لِلْعَامِلِ الَّذِي اجْتَمَعَ مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ الظَّرْفِ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : فِي الاشْتِقَاقِ مِنْ أَصْلِهِ.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٦.

(٢) البيت من بائية طويلة مشهورة لامرئ القيس مطلعها قوله : خليلي مرا بي على أم جندب ، وهي في الديوان . ص ٦٤ (دار صادر)

اللغة : المحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع ، آزر : ساوى ، الضال : شجر ، مجر جيوش : أي أن هذه المحنية موضع تمر فيه الجيوش الغانمة المنتصرة أو الخائبة المنهزمة.

الشاهد فيه : مجر جيوش حيث يروى بالنصب على الظرفية خبراً لمبتدأ محذوف أي هي مجر جيوش.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٣ – ٤١٧.

وهَذَا الْبَيْتُ تَرْكِيبُهُ مُعقَّدٌ ، وَعِبَارَةُ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا سَهْلَةٌ ، وهِيَ أنَّ الْفِعْلَ يَتعَدَّى إِلَى الأَمْكِنَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ لَفْظِهِ نَحْو : جلَسْتُ مَجْلِساً حَسَناً ، ونَزَلَ فُلاَنٌ مِنِّي مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ.(١)

وسَوَاء فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمُشْتَقِّ مِن الْفِعْلِ جَارِياً عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ جَارٍ نَحْو : أَنْزَلَهُ مُنْزَلاً مُبَارَكاً ، وقرئ :(٢) {وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا} ومَنْزِلاً مُبَارَكاً.(٣)

فَإِنْ لَمْ يَتَلاَقَيَا فِي الاشْتِقَاقِ لَمْ يَجُزْ لَوْ قُلْتَ : قَعَدْتُ مُصَلَّى زَيْدٍ ، أَوْ صَلَّيْتُ مَجْلِسَكَ لَمْ يَجُزْ ، ويَخْرُجُ عن ما شَرَطَهُ النَّاظِمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ نَفْسَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : سَرَّنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، أَيْ : فِي مَجْلِسِكَ ، فَمَجْلِسُكَ مَنْصُوبٌ بِجُلُوسِي ومَجْلِسَكَ لَيْسَ ظَرْفاً لِعَامِلٍ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، بَلْ ظَرْفٌ لِنَفْسِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جُلُوسِي.

وظَاهِرُ كَلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ والْمَصُوغَ مِنَ الْمَصْدَرِ مِنْ قَبِيلِ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ ؛ لأَنَّهُ مَثَّل بها جَمِيعهَا للمبهم فِي الْبَيْتِ قَبْل هَذَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ فِي الْمَقَادِيرِ كَيْفِيَّةَ إِبْهَامِهَا.

وذَهَبَ الأُسْتَاذُ أَبو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ / ١٥٢ الظُّرُوفَ الْمُقَدَّرَةَ لا تَدْخُلُ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ(٤) ، لأَنَّهُ لاَ نِهَايَةَ لَهُ معروفة ولا حَدَّ مَحْصُور ، وهَذِهِ الظُّرُوفُ لَهَا نِهَايَةٌ وَحَدٌّ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ الْمِيلَ مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِن الْمَسَافَةِ ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

---

(١) ومنه فِي القرآن قوله تعالى : {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} (الجن : ٩)

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة المؤمنون.

(٣) بضم الميم وفتح الزاي قراءة الجماعة وبفتح الميم وكسر الزاي قراءة أبي بكر عن عاصم. الإقناع : جـ٢ ، ص ٧٠٨.

(٤) هو ما ذكره أبو حيان فِي الارتشاف : ٢/ ٢٥٠ ، وهذا القول ليس فِي شرح المقدمة الجزولية نصاً : انظر ص : ٧٢٢ وما بعدها.

وأمَّا الْمَصُوغُ من الْمَصْدَرِ الْمُلاقِي عَامِلَهُ فِي الاشْتِقَاق فَإِنَّهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبْهَمَةٌ ومُخْتَصَّةٌ ، فَالْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا قَبْلُ مِن قَوْلِكَ : سَرَّنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، وتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمُبْهَمِ من هَذَا النَّوْعِ والْمُخْتَصّ ؛ لأَنَّ فِي لَفْظ الْعَامِلِ دَلاَلَةً عَلَيْه ؛ إِذْ تَلاَقَيَا فِي الاشْتِقَاق كَمَا تعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مُبْهَمِ الْمَصْدَرِ وَمُخْتَصِّه ، وإِلَى مُبْهَمِ الزَّمَانِ ومُخْتَصِّه ؛ لأَنَّ فِيه دَلاَلَةً عَلَى ذَلِكَ ، فإِدْرَاجُ النَّاظِمِ مُخْتَصُّ الْمَكَانِ الْمَصُوغِ من الْعَامِلِ فِي الْمُبْهَمِ لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِن قَبِيلِ الْمُبْهَمَات.

﴿الظرف المتصرف وغير المتصرف﴾

قولـــــه :

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَـرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُـرْفِ

التَّصَرُّفُ فِي الظُّرُوفِ هُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ كأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وفَـاعِلاً ومَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ومُضَافاً إِلَيْهِ نَحْو : يومُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ ، ومَكَانُـكَ طَيِّـبٌ ، وسَرَّنِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، ومَكَانٌ أَنْتَ فِيهِ ، ونَحْوُ ذَلِكَ.

والظُّرُوفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ سَـيَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا ، والْمُتَصَرِّفُ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : الْيَوْم والليلة والساعة والْحين والشهر والسنة والعام ، ومِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ : مكان وخلف ووراء وأمـام وميـل وفرسخ وبريد ، وزَعَمَ الْجَرْمِيّ أَنَّ : خَلْفاً وأَمَاماً لا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهما مُتَـصَرِّفَيْنِ إلاَّ فِي الشِّعْرِ[١] ، وهُمَا عِنْدَهُ كَسِوَى وسَوَاء.

وقَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ[٢] : خَلْفك وقدامك وأمامك وحذاءك وإزاءك وتلقاءك وما يَجْرِي مَجْرَاهُنَّ سَبِيلُهُنَّ أَنْ لاَ يُزَايِلْنَ الْمَوَاضِعَ ، ولا ينقلن إِلَى نُعُوتِ النَّاس ، ولا يَحْلُلْنَ مَحَلَّ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاسِ والْمَفْعُولِ ، فَخَطَأٌ أَنْ يُقَالَ : قَامَ خَلْفُكَ ، عَلَـى أَنَّ : "خَلْفَكَ " فَاعِل بِنَصْبِ خَلْفُكَ أَوْ رَفْعِه ، ولا : رَأَيْتُ خَلْفَكَ ، ولا : مَرَرْت بِخَلْفِكَ. انْتَهَى مُلَخَّصاً ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ فِي بَـابِ الْمُبْتَـدَأ والخبر.[٣]

---

(١) هكذا ذكر أبو حيان في الارتشاف عن الجرمي : ٢/ ٢٥٧ في : "خلف وأمام ، وكذا نقل قولاً آخر في أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفاً ولا يقاس على استعمالها أسماء".

(٢) بحثت عنه في الواضح للزبيدي فلم أجده.

(٣) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبرا

قولـــــه :

وَغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الَّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِــنَ الْكَلِــمْ

مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الَّتي لا تَتَصَرَّف : سُحَيْراً وبُكْرَةً وضُحَى وضحوة وصباحاً ومساء وليلاً ونهاراً وعتمة وعشاء وعشية وسحر إِذَا أُرِيدَ بِهَا مِنْ وَقْتٍ بِعَيْنِه ، وصباح مساء ، ويوم يوم ، وذات مرة ، وبعيدات بين ، وذا صــباح ، وذات ليلــة ، وذات العويم ، وذات الزمين[١] ، وذا صبوح ، وذا غبوق.[٢]

جَميعُ ذَلكَ الْتَزَمَتْ فيهِ الْعَرَبُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِ ، ولَمْ يَسْتَعْملُوهُ اسْــماً غَيْرَ ظَرْف إلاَّ أَنَّ ذَاتَ يَوْم وذات مرة وذا صباح ، فــإِنَّ لُغَــةَ خَــثْعَم فيهَــا أَنَّهَــا تَتَصَرَّفُ[٣]، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيِّ أَنَّهَا لا تَتَصَرَّفُ لا فِي لُغَةِ خَثْعَمٍ ولاَ فِي لُغَةِ غَيْرِهَا ، وأَنَّ بَيْتَ أَنَسِ الْخَثْعَمِيِّ :[٤]

---

(١) فِي الصحاح (عوم) : وقولهم لقيته ذات العويم وذلك إذا لقيته بين الأعوام كما يقال لقيته ذات الزمين وذات مرة.

(٢) فِي الصحاح (صبح – غبق) الصبوح : الشرب بالغداة والغبوق : الشرب بالعشي ، تقول فِي الأول : أصبحته صبحاً وفِي الثاني غبقت الرجل أغبقه بالضم.

(٣) حكى ذلك سيبويه وروى هذا الشعر لأنس بن مدركة الخثعمي وهو قوله :

عزمت على إقامة ذي صباح لشيء ما يسود من يسود

انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٤) البيت من بحر الوافر وهو لأنس بن مدركة الخثعمي . انظر الكتاب لــسيبويه : ١/ ٢٧٧ ، والخزانة : ١/ ٤٧٦ ، وابن يعيش : ٣/ ١١٢ ، والهمع : ١/ ١٩٧ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٥ ، والخصائص : ٣/ ٣٢ ، والصحاح (صبح).

والمعنى : عزمت على أن أقيم صباحاً وأؤخر الغارة على العدو إِلَى أن يعلو النهار ثقــة مــني بقوتي وظفري بهم فإن الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لأمر عظيم وخصلة عالية فيه وهو جدير بالسيادة لذلك وكانت العرب يختارون الصباح للغارة التماساً لغفلة العدو فخــالفهم لاعتزازه وثقته بشجاعته.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " ذي صباح " حيث جر بالإضافة اتساعاً ومجازاً والوجه فيه الظرفية.

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ   لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

لَيْسَ فِيهِ لِتَصرُّف ذَاتَ مَرَّةٍ ولا ذي صَبَاحٍ حُجَّةٌ ؛ لأنَّ : " ذَا صَبَاح " عِنْدَهُ يُرَادُ بِهِ الْيَوْمُ ؛ لأنَّ كُلَّ يَوْمٍ ذُو صَبَاحٍ ، فإِذَا قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ يَوْمٍ.(١)

ومَا تَوَهَّمَهُ السُّهَيْلِيّ مِنْ أَنَّ تصرف ذَلِكَ إِنَّمَا أُخذَ مِنْ بَيْتِ أَنَسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ حكى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ مَرَّةٍ بالرَّفْعِ وأَمَّا : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ، فمَعْنَاهُ ومَعْنَى صَبَاحٍ وَاحِد ، وكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ وَقْتٍ ذِي صَبَاحٍ ؛ أَيْ : مُسَمَّى بِهَذَا الاسْم والْمُسَمَّى بِهَذَا الاسم هُوَ صباح.

وأَجَازَ الأَخْفَشُ تَصرُّفَ : ضَحْوَةً وعتمة إِذَا أُرِيدَ بِكُلٍّ مِنْهُمَا وَقْتٌ بِعَيْنِهِ ، فَأَجَازَ الرَّفْعَ والنَّصْبَ فِي نَحْوِ / **١٥٣** : سِيرَ عَلَيْهِ عَتْمَةٌ وعَتْمَةً ، وسِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةٌ وضَحْوَةً ؛ كَمَا أَجَازَ سِيبَوَيْهِ فِي : غَدْوَةً وبكرة الرَّفْعَ والنَّصْبَ إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ.

ومِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الَّتِي لا تَتَصَرَّف : فوق وتحت وعند وسِوَى وسَوَاء وسُوَى ودُونَك ووسْط ساكنة السين ومكانك وبدلك إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى : عِوضَكَ ، ومع ولدن ولدى.

فَجَمِيعُ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ(٢) لا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدأً ولا فَاعِلاً ولا غَيْرَ ظَرْفٍ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : فَوْقَكَ رَأْسُكَ وتَحْتَكَ رِجْلاكَ ، لا يَخْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَوْقِ والتحت هَذَا نَصُّ الأَخْفَشِ.(٣)

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي : ٢٩٩ ، ٣٠٠.

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٩ – ٤١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/ ٤٩.

وقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يُقَالُ : فوقُك رأسُك وفوقُك قلنسوتُك ، وكذلك تحتُك رجلُك ، وتحتُك نعلُك وفراشك وهَذَا مَرْدُودٌ عِنْدَ ثَعْلَب ؛ لأنَّ فَوْقَ وتَحْتَ تَرْتِيبــها النَّصْبُ ، ونَدُر جَرّ فَوْقَ بعَلَى ، قَالَ أَبو صَخْرٍ الْهُذلي :(١)

فَأُقْسِمُ بِاللهِ الَّذِي اهتَزَّ عَرْشُــهُ　　　عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لاَ أُعَلِّمُهُ بُطْلاَ

وزَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ : " سِوَى " تَتَصَرَّفُ فَتُــسْتَعْمَلُ فَاعِلَــةً ومبتــدأة ومفعولة فِي الاختيارِ ، وأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةً مِنْ أَبْيَاتِ الشِّعْرِ.(٢)

والذِي نَقَلَ أَئمَّةُ الكُوفَةِ والبَصْرَةِ سِيبَوَيْه والْفَرَّاءُ وغَيْرُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ مَنْــصُوبٌ عِنْدَ الْعَرَب ، قَالَ الْفَرَّاءُ : سواك ومكانك وبدلك ونحوك ودونك لا تُسْتَعْمَلُ أَسْــمَاءً مَرْفُوعَةً فَإِذَا قَالُوا : سواك وبدلك ونحوك ودونك نَصَبُوا ولَمْ يَرْفَعُوا عَلَــى اخْتِيَــارٍ ، ورُبَّمَا رَفَعُوا قَالُوا : تؤثر وإن أتاني سواك ، وقال سيبويه : جاءني سواك ، وجــاءني كزَيْدٍ قبيحٌ قليل ؛ لأَنَّهُمَا لَمْ تُوضَعَا للأَسْمَاءِ . انتهى.

وظَاهِرُ كَلامِ الأخفَشِ اطِّرَادُ تَصَرُّفِ : " دُونَ " ، قال فِي قَوْلِه تَعَــالَى :(٣) {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ} إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ بُنِيَ لإِضَافَتِه إِلَى مَبْنِيٍّ(٤) ، وغَيْرُهُ يُقَدِّرُ : ومِنَّا مَــا دُونَ

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، والدرر : ١/ ١٧٨ ، والهمع : ١/ ٢١٠ ، وهو فِي شرح أشعار الهذليين جـــ ٢ ص ٩٥٩ . ثــاني أبيات قصيدة طويلة لأبي صخر مطلعها قوله :

باهلي من أمي على نأيه شكلا　　　ومن لا أرى في العالمين له مثلا

(٢) هذا ما ذهب إليه الرماني والعكبري واختاره ابن هشام ، وأما الشعر الذي رووه فِي ذلك فهو مشهور من ذلك قوله :

ولَمْ يَبْــقَ سِوَى العَــدوا　　　ندناهم كما دانــوا

وقوله :

أ أترك ليلى ليس بيني وبينها　　　سوى ليلة إني إذا لصبور

(٣) من الآية : ١١ من سورة الجن.

(٤) ذكره ابن مالك فِي شرحه للتسهيل : ٢/ ٢٣٤.

ذَلِكَ[١] ، أَوْ مِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ وأَبْقَى صِفَتَهُ ؛ لأَنَّهُ مَكَانَ تَفْصِيلٍ بِمِنْ ، ويَجُوزُ ذَلِكَ مَعَهَا ، رُوِيَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : مِنَّا أَقَامَ وَمِنَّا ظَعَنَ ، وقَدْ تَصَرَّفَتْ : "دُونَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٢]

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِـي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

بِرَفْعِ دُونُها.[٣]

ونَدُرَ تَصَرّف : " وسْطَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ سَحَاباً :[٤]

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمَجْـ دَلِ طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُـنِيرُ

---

(١) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل دون أن يذكر من القائل : ٢/ ٢٣٤.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لموسى بن جابر من شعراء الحماسة وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١ ، والدرر : ١/ ١٨٢ ، والمساعد : ١/ ٥٢٦ ، والتصريح : ١/ ٢٩٠ ، والهمع ١/ ٢١٣.

موطن الشاهد : في قوله : " دون " ذكر ابن مالك أن دونك لا يرفع أبداً وإن قلت هو دونك في الشرف ؛ لأن هذا إنما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود به المكان خالياً عن الظرفية وذلك نادر ثم مثل بالبيت المذكور ، برفع دونها.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١.

(٤) البيت من بحر الخفيف لعدي بن زيد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣ ، والهمع : ١/ ٢٠١ ، والدرر : ١/ ١٦٩ ، والمساعد : ١/ ٥٢٦ ، وحاشية الصبان : ٢/ ١٣١.

اللغة : اليراع : جمع يراعة وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل : القصر ، وخبت النار : طفئت.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وسط " حيث تجردت عن الظرفية وهو قليل حيث روي برفع وسط ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب وأما محرك السين فاسم.

ويُرْوَى : " وسْطَهُ " بالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ ، والكاف فِي : " كاليَرَاعِ " اسْمٌ مُبْتَدَأ[١] ؛ كَمَا جَاءَتْ فِي قَوْلِ الآخَرِ :[٢]

فِـــي مَتْنِــهِ كَمُدْيَــةِ النَّمْــلِ

أيْ : مِثْلَ مُدْية النمل.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " أو شبهها " يَعْنِي شِبْهُ الظَّرْفِيَّة ، وهُوَ جَــرَّ بعــضِ هَــذِهِ الظُّرُوفِ التِي لا تتصرف بمن فِي الاخْتِيَار كما قَالَ تَعَالَى :[٣] {حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِــنْ عِندِكَ} ، وَقَالَ تَعَالَى :[٤] {فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً} ، وقَالَ :[٥] {لَهُــمْ مِــنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ} ، وَقَالَ تَعَالَى :[٦] {مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} ، وقَالَ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ :[٧] {ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مِنْ قَبْلِي}.[٨]

فَجَرُّ هَذِهِ الظُّرُوفِ بِمِنْ لا يَعْتَدُّ به النَّحْوِيُّونَ تَصَرُّفاً ، ورُبَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ : "مِنْ " فِي بَعْضِ هَذِهِ الظُّرُوف وذَلِكَ : " لَدُنْ " ؛ ألا تَرَى أَنَّهَا لَمْ تَجِئ فِي القُرْآنِ إلاَّ مَجْرُورَةً بِمن ، قال ابن جني : استعمالُهَا دون مِنْ قَلِيلٌ . انتهى[٩] ، وإِعْرَابُهَــا لُغَــةٌ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٣.

(٢) جزء من بيت من الرجز مجهول القائل والتتمة ، والمتن هو الظهر ، والمدية : الشفرة ، وشاهده استعمال الكاف اسماً بمعنى مثل فهو مبتدأ والجار والمجرور قبله الخبر.

(٣) من الآية : ١٦ من سورة محمد.

(٤) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٥) من الآية : ١٦ من سورة الزمر.

(٦) من الآية : ١ من سورة هود.

(٧) من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣/ ٦٨ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٩٤ وهي قراءة طلحة ويحيى بن يعمر.

(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٧.

قَيْسيَّةٌ[١] ، ولِذَلِكَ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ :[٢]{مِنْ لَدْنِهِ} إلاَّ أَنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ وأَشَمَّهَا الضَّمَّ.[٣] / ١٥٤

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نِيَابَةُ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلَةٌ جداً ، قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ قَصدَك ، فَنَصَبُوا : " قصدك " على الظرف ، معناه : زَيْدٌ مكان قصْدكَ ، ولا يقاس على زيد قصدك ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ قِيامَكَ ، وعَمْرٌو قعودَك ، ويعني به : مَكَانَ قِيَامِكَ ومَكَانَ قُعُودِكَ.

وَقَالَ سِيبَوَيْه يُقَالُ : هُوَ صَدَدَكَ وقربَكَ وصقبَكَ ، والصَّدَدُ والْقَصْدُ والصَّقْبُ : الْقُرْبُ وهي مُنْتَصِبَةٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ ؛ أَيْ : مَكَانَ قَصْدكَ ومَكَانَ قُرْبكَ[٤] ، وخَالَفَهُ أَحْمَدُ بنُ يَحْيى فقَالَ : صَدُّكَ وصَقَبُكَ مصدَرَانِ ، صددَكَ وصقبَكَ مكانَان واسمان كالنفض والنفص.

وقَالُوا – أَيْضاً – زَيْدٌ قُرَابَكَ وقُرَابَتَكَ ، أيْ : مَكَانَ قُرَابِكَ وقُرَابَتِكَ ، فَنَصَبُوهُمَا عَلَى نِيَابَةِ الْمَصْدَرِ عَنِ الظَّرْفِ.

واختلف النحويون فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ الَّتِي نَابَتْ عَنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، هَلْ يَجُوزُ رَفْعُهَا إِذَا وَقَعَتْ أخباراً ؛ كما مَثَّلْنَا أَمْ يَجبُ نَصْبُهَا ؟ فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ والرَّفْعُ ، فَيَقُول : زَيْدٌ قَصْدَكَ وقَصْدُكَ ، وكَذَلِكَ بَاقِيهَا.[٥]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٣٧.

(٢) من الآية : ٢ من سورة الكهف.

(٣) القراءة في الإقناع : ٢/ ٦٨٨ ، وهي قراءة أبي بكر بفتح اللام وتسكين الدال وكسر النون والهاء وإشباع الهاء.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٧ ، وانظر شرح الأشموني : ١٣٣.

وذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوزُ فيهَا إلاَّ النَّصْبُ وهُوَ الأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ نيَابَـةَ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَليلٌ جدًّا بحَيْثُ أَنَّهُ لاَ يَنْقَاسُ ذَلكَ ، ولا يَكْثُرُ إِنَّمَا سُمِعَ منْهُ هَذه الأَلْفَاظ الَّتي أَوْرَدْنَاهَا أَوْ مَا لاَ بَالَ لَهُ إِنْ كَانَ فَاتَنَا ذَلكَ ، فَنيَابَتُهُ عَنْهُ مَجَـازٌ وَرَفْعُهُ – أَيْضاً – مَجَازٌ فَيَكْثُرُ التَّجَوُّز ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَهُوَ النَّصْبُ.(١)

وسيبَوَيْه أَجْرَى الْمَصْدَرَ فِي ذَلكَ مَجْرَى مَا نَابَ عَنْهُ ؛ فَكَمَا لَـوْ صَـرَّحْتَ بظَرْفِ الْمَكَانِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ مَكَانَ قَصْدكَ ؛ لَجَازَ فيه النَّصْبُ والرَّفْعُ ، وكَذَلكَ فيمَـا نَابَ عَنْهُ يَجُوزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ.

وقَوْلُهُ : " وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ " أَيْ : وَنيَابَةُ الْمَصْدَرِ يَكْثُرُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وهَذَا يَقْتَضِي الْقيَاس ؛ لأَنَّ مَا كَثُرَ جَازَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْه ، وقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرِ بن الأَنْبَارِيّ مَا مُلَخَّصه : الْمَصَادرُ كُلُّهَا تَنْتَصبُ عَلَى الأَوْقَات ، فَيُقَالُ : قَـامَ صِيَاحَ الدِّيكِ ، وخُرُوجَ الأمير ، وجُلُوسَ الْوَزِير ، وخُرُوجَكُمْ خُرُوجَنَا ، يعني به : وقـت تخرجون ، ويَجُوزُ : خُرُوجَنَا خُرُوجُكُم عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ وَقْتُ الثَّانِي.

فَكَلاَمُ ابْنُ الأَنْبَارِي يَقْتَضِي الْقيَاسَ فِي ذَلكَ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلاَمُ عَلَى شَيْءٍ منْ ذَلكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ ، وأَنَّ الزَّجَّاجَ لاَ يُجيزُ مثْلَ هَذَا إلاَّ فيمَا يُعْـرَفُ نَحْوُ : قُدُومَ الْحَاجِّ وخُفُوقَ النَّجْمِ ، وأنه لا ينوبُ عَنْ ظَـرْفِ الزَّمَـانِ إلاَّ صَـرِيحُ الْمَصْدَرِ لاَ الْمُقَدَّر بالمصدر.(٢)

*****

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وقد نسبه إلى الكوفيين دون الفراء.

(٢) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

﴿ الْمَفْعُـــولُ مَعَـــهُ ﴾

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

الاسْمُ الَّذي يَتْلُو الْوَاوَ وَهُوَ مَنْصُوبٌ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُـولاً مَعَـهُ أَوْ مَعْطُوفاً ، مِثَالُ الأَوَّلِ : اسْتَوَى الْمَاءُ والْخَشَبَةَ ، مِثَالُ الثَّانِي : مَزَجْتُ مَاءً وَعَسَلاً ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِقَوْلِهِ : مَفْعُولاً مَعَهُ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ نَحْو : مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً.

وقَوْلُهُ : " فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ " يَقْتَضِي الْقِيَاسُ ؛ لأنه قَالَ فِي نَحْـوِ : أَيْ فِي مِثْلِ هَذَا ، واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَقِيلَ : يُقْتَصَرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَلاَ يَتَعَدَّى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ[(١)] ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ.[(٢)]

وَالْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً كَانَ الْعَطْفُ أَوْ مَجَازاً / ١٥٥، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ مَجَازاً أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً عَلَى مَـا قَالَتْـهُ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى الأَلْفَاظِ الَّتِي سُمِعَتْ كالاسْـتِوَاءِ والْمَجِيءِ والصُّنْعِ ومَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا فَيقيس وَافَقَ عَلَى : اسْتَوَى ، وَوَصَلَ عَلَى جَاءَ ، وفَعَلَ على صَنَعَ ، وعَلَى كُلِّ مَا سُمِعَ مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَاه.

---

(١) انظر اللباب للعكبري : ١/ ٢٨٣ وعلل وقوفه على المسموع منه بأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس فيقتصر فيه على السماع . ينظر – أيضاً – شـرح الكافية للرضي : ١/ ٥٢٦ تحقيق : يوسف حسن عمر وفيه ذكر أن القول بالقياس هو مـا ذهب إليه الأخفش وأبو علي.

(٢) هو مذهب الأخفش وأبو علي في شرح الكافية للرضي : ١/ ٥٢٦ ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، وانظر اللباب اللعكبري : ١/ ٢٨٣ ، وفيه أنه مذهب أكثر البصرين وعلله بـصحة المعنى فيه وتصور عامل النصب.

وَهَذه الْوَاوُ الَّتي تؤدي معْنَى : " مَعَ " اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّون فيهَا ، فَقِيلَ : أَصْلُهَا الْعَطْفُ وذَلكَ أَنَّهَا لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ حَيْثُ يَصحُّ أَنْ تَكُونَ للْعَطْف حَقيقَةً نَحْوُ : جَـاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالسَةَ ، أَوْ مَجَازاً نَحْو : سِرْتُ وَالنِّيلَ ، ولا يُحفظ من كلامهم : قَعَدَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ لامْتِنَاعِ الْعَطْف[١] ، وقيلَ : لَيْسَتْ بِحَرْف عَطْف في الأَصْلِ ، وإِلَيْه ذَهَبَ ابْنُ خَرُوف[٢] ، والصَّحِيحُ الأَوَّلُ ، وإِنَّمَا عدل عن الْعَطْف إِلَى النَّـصْب ؛ لأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمَفْعُول به في الْمَعْنَى فلذَلكَ نصب.

قولــــه :

ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ ... بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ

يَقُولُ : نُصبَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وما أشبه الْفعْل فَقَوْلُـهُ : سيرِي والطَّرِيقَ ، نَصَبَ والطَّرِيقَ بسيرِي بوَاسطَة الْوَاو[٣] ؛ كَمَا انْتَصَبَ بِـإِلاَّ فـي الاسْتثْنَاء في نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً ، عنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلكَ ، والَّذي أَشْبَهَ الْفعْلَ الْمَصْدَرُ واسْمُ الْفَاعلِ واسْمُ الْمَفْعُول نَحْو : عَرَفْتُ استوَاءَ الْمَاء والْخَشَبَةَ ، ولَـسْتُ زَائلاً وَزَيْداً حَتَّى سَافَرَ ، والنَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصيلَهَا.[٤]

واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في كَانَ النَّاقصَة : هل يَجُوز أن تعمل في الْمَفْعُول مَعَهُ ، فذهب جَمَاعة إِلَى أَنَّ ذَلكَ لاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فيهَا مَعْنَى حَدَث يعدى بالواو فَهِـيَ لاَ تَعْمَلُ إِلاَّ في اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، وذَهَبَتْ جَمَاعَة إِلَى أَنَّ ذَلكَ يَجُوزُ وأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَـى

---

(١) في ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ أن أصل هذه الواو العطف وهو مذهب الجمهور والأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني وابن عصفور وابن الضائع.

(٢) وافقه المرادي فقال : " قلت بل هي غيرها ".الجني الداني : ١٥٦.

(٣) الكتاب : ١/ ٢٩٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٤٨.

(٤) شرح التسهيل للمرادي : ٢/ ١٠٤ – ١٠٦ تحقيق : د/ أحمد محمد عبد الله.

مَعْنَى سِوَى الزمان فتعمل فِي الظرف ويتعلق بِهَا الْمَجْرُورُ وتَعْمَل فِي الْمَفْعُول مَعَهُ بوَاسِطَة الْوَاو كغيرها من الأفْعَالِ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْب :[١]

فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدَي

فَقِيلَ : إِنَّ كَانَ فيه تامة ومثلاً منصوب على الحال وكذَلِكَ الظَّرْفُ وقيل : إِنها ناقصة ومثلاً خبرها[٢] ، وهُوَ الأَظْهَرُ لافْتِقَارِ الْكَلاَم واعتقاده به.

وقَوْلُهُ : " سبق " يدل على أنَّ الْفعْلَ ومَا أَشْبَهَهُ يَتَقَدَّم على الْمَفْعُول مَعَهُ ، والإجماع عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمه على الْفعْلِ فلا يَجُوزُ : والطيالسة جاء البرد[٣] ، لأَنَّهُ رُوعِيَ فِيهَا أَصْلها فكمَا لاَ يَجُوز : وزَيْدٌ قَامَ عَمْرو ، فكذَلِكَ هَذَا.

ويقتضي قوله : " بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وشبهه هَذَا النصب " جواز توسط الْمَفْعُولِ مَعَهُ بَيْنَ الْفِعْلِ وبَيْنَ الْفَاعِلِ فَيُقَالُ : جَاءَ والطيالسة البرد ؛ لأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلاَم وهَذِهِ الْمَسْأَلَة فِيها خلاف :

---

(١) من الطويل لأبي ذؤيب يخاطب خالدا ابن اخته وعجزه في الهمع : ١/ ٢٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٠٥.

اللغة : آليت : حلفت ، أحذو : أنشيء وأتبع.

موطن الشاهد : " وإياها " حيث عطف الضمير المنفصل بالواو وهو منصوب ويستدل به على أن الواو غير عاملة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٥٠ ، وينظر المسألة كاملة في بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب : ٢٤٨ – ٢٥٠ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢١٩ وما بعدها.

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١/ ٢٨٢.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لأَنَّهَا رُوعِيَ فِيهَا أَصْلُهَا مِنَ الْعَطْفِ فَكَمَا لاَ يَجُوزُ : قَامَ وَزَيْدٌ عَمْرو فِي الاخْتِيَارِ كَذَلِكَ لاَ يَجُوز : جَاءَ والطيالسة البرد لاَ فِي الْكَلاَمِ ولاَ فِي الشِّعْرِ.(١)

وَذَهَبَ ابْنُ جِنِّي إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَقَدْ خَرج بِنَصْبِهِ إِلَى أَنْ صَارَ فَضْلَةً فَلاَ مَانِعَ مِنْ تَوَسُّطِهِ.(٢)

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : " بِمَا مِن الْفِعْلِ وشبهه " يدل على امتناع نصب مثل : كُلُّ رجلٍ وضيعته ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ : " وضيعته " لَمْ يتقدمه فِعْل ولا ما أشبهه وإن كانت الواو بِمَعْنَى مَعَ ، وأَجَازَ الصَّيرميّ النَّصْبَ فِي هَذَا ونَحْوِهِ(٣) فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : كُلُّ رَجُلٍ وضيعتَه بالنصب ولا يُحْفَظُ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ.

وأَطْلَقَ النَّاظِمُ شبه الْفِعْل ومَذْهَبُ سيبويه أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَيْسَ كَالْحَالِ فَيعمل فيه العامل الْمَعْنَوي كما يعمل فِي الْحَالِ ، ولِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ فِي / ١٥٦: حَسْبُكَ وَزَيْداً درهم أن تقديره : ويكفِي زَيْداً ، وفِي : وَيْلاً لَهُ وأَبَاهُ : إِنَّهُ مَحْمُول عَلَى الْعَطْفِ ، أَيْ أَلْزَمَهُ الله وَيْلاً وَأَلْزَمَ أَبَاهُ ، وفِي : ما لك وزَيْداً ، أَيْ : مَا كَانَ لَكَ وَزَيْداً.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ١٣٧.

(٢) الخصائص لابن جني : ٢/ ٣٨٥ ، وينظر شرح الرضي على الكافية : ١/ ١٩٤ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٤٤ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٣٩ ، وبلوغ الأرب في الواو في لغة العرب : ٣٥٢ وهو ما قال به أيضاً العكبري في اللباب : ١/ ٢٨٢.

(٣) التصريح : ١/ ٣٤٣ ، والهمع : ١/ ٢٢١.

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ اسْمُ الإشَارَةِ[١] فَقَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٢]

.... هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالاً

أَنَّهُ يَجُوز أَنْ يَعْمَلَ فِي : " وَسِرْبَالاً " هَذَا وَأَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَطْوِيًّا ، وهَذَا هُوَ الأَصَحّ ، وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْه : وأما هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَقَبِيح[٣] ، أي ممنوع.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " لاَ بِالْوَاوِ " يَعْنِي أَنَّ نَصْبَ الْمَفْعُول معه لا يكون بالواو ، وقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجرْجَانِيّ[٤] وَهُوَ خَطَأ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَت الْوَاو هِيَ الْعَامِلَة لَعَمِلَت

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٢٤٨ ، والأشموني : ٢/ ١٣٧ ، والهمع : ١/ ٢٢٠ ، ولا يوجد هذا الرأي في كتب أبي علي.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لَم أقف على اسم قائله وصدره :

لاَ تَحْبِسَنَّك أثوابي فقد جمعت ....

انظره في ابن الناظم : ١١٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٩٧ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٢/ ١٠٤ – ١٠٦ تحقيق د : أحمد محمد عبد الله ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٣٦ ، والشاهد : ٤٥٦ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " سربالا " بكسر السين هو القميص قاله الجوهري.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وسربالاً " لأنه مفعول معه ولَمْ يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنَى الفعل ، وقد صرح على أن هذا ردائي مبتدأ وخبر ومطوياً حال وهو اسم مفعول مرفوعه ضمير الرداء وسربالاً مفعول معه والمعنى هذا ردائي قد طوي وسربالاً فيكون عامله شبيهاً بالفعل . شرح المقرب (المنصوبات) ص ٦٦١.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣١٠ ، وتسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني للعلامة محمد زين الدين بن مصطفى القسطاني : ١٤ ط : عيسى الحلبي ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٠.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ط ١ ، ص ٦٦٠.

الْجر ؛ لأَنَّهَا مُخْتَصَّة بِمَا دخلت عليه وهو الاسم ولَمْ تَتَنَزَّلْ مَنْزِلَة الْجُزْء فكونها جاء ما بعدها مَنْصُوباً لا مَجْرُوراً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَامِلَة.

وذَكَرَ النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ واختَاره أن النصب إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ السابق وما أشبهه وقد تكَلَّمْنَا عَلَى قَوْله : " وَمَا أشبهه والواو لَيْسَت بعاملة " وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ والْفَارِسِيِّ وَجُمْهُور الْبَصْرِيِّين.(١)

وَهُوَ – أَيْضاً – مَذْهَب الأخفَش وجُمْهُور الْكُوفِيِّينَ إِلاَّ أَنَّهُم يَزْعمون أن انتصابه إِنَّمَا هُوَ [انتصاب](٢) الظرف والواو الَّتِي هيأت لِمَا بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً وذَلِكَ أَنَّ مَعَ ظَرْف فلَمَّا نَابَت عَنْهَا الواو لَمْ يُمْكِن أَنْ ينتقل الإعراب إليها ؛ لأَنَّ الْحُرُوفَ لاَ يَكُونُ فِيهَا إِعْرَاب فانتقل إِلَى الاسم الذي بَعْدَهَا.(٣)

ونَظِيرُ ذَلِكَ غَيْر فَإِنَّكَ تَقُولُ : قَامَ الْقَوْم غَيْرَ زَيْد ، وما قَامَ الْقَوْم غَيْرُ زيد ، وما قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَجرَتْ غَيْر بِوُجُوه الإعْرَاب فَلَمَّا أتيت بإِلاَّ بَدَلَهَا لَمْ تَكُنْ لِتُعْرَب ؛ لأَنَّهَا حَرْف فانتقل الإعْرَابُ إِلَى الاسْمِ بَعْدَهَا فَقَالُوا : قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ وإِلاَّ زَيْداً ، وَمَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ.

وذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ فَنَحْوُ : جَاءَ الْبَرْد والطيالسة يقدر : ولابس الطيالسة(٤) ، وذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلاَفِ ؛

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٩٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٤٨ ، والإنصاف : ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة للإيضاح ، وانظر التبيين : ٢/ ٣٧٩ ، وقال : وهو قول الأخفش.

(٣) التبيين : ٢/ ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٢٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٠.

(٤) شرح الكافية للرضي : ١/ ١٩٥ ، وينظر الإنصاف : ٢٤٨ ، ولَمْ أعثر عليه فِي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ونسبه له العكبري فِي اللباب : ١/ ٢٨٠ ، والتبيين : ٢/ ٣٧٩.

لأَنَّهُ لَوْ كانَ شَرِيكاً للاسْمِ قَبْلَهُ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ لَشَارَكَهُ فِي الإعْرَاب فَكَانَ مَعْطُوفـاً عَلَيْهِ فَلَمَّا خَالَفَهُ مِنْ حَيْثُ صَارَ كَأَنَّهُ مُتَأَثِّرٌ للأَوَّلِ انتصب بالْخلاف.[١]

قولـــه :

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

قَالُوا : مَا أَنْتَ وَزَيْداً ؟ ، ومَا بَالُ عَبْدِ اللهِ وَزَيْداً ؟ ، ومَا شَأْنُ زَيْدٍ وعمراً ؟ ، ومَا لِزَيْدٍ وعمراً ؟ ، وكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْداً ؟ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّاظِمُ : مَا كُنْـتَ وَزَيْداً ؟ ، ومَا كَانَ بَال عبد الله ؟ ، وما كان شأن زَيْد ؟ ، وما كان لِزَيْدٍ ؟ ، وكيف كُنْتَ وزَيْداً ؟ ، هذَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مَاضٍ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ مَـاضٍ قـدرت يكون أو تكون على حسب ما تريد من المعنى.

وقد تقدم الخلاف فِي كان الناقصة هل تقع فِي هـذا البـاب أم لا تقـع ؟ ولسيبويه فِي هذه المسألة تقديران :

أَحَدُهُمَا : إِضْمَارُ كَان.

والآخـر : إِضْمَارُ مصدر لابَسَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ مُنَوَّناً غَيْـر مـضاف فيقدر : ما شَأْنك وملابستك زيداً ؟ ، أو ملابسة زيد ؟[٢] ، واختلف فـي تقـدير سيبويه الملابسة فقيل : هو تفسير إعراب ، وألزم إعمال المصدر مضمراً وإبقاء معموله وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، وقيل : هُوَ تَفْسِيرُ معنًى لا تفسير إعراب.

---

(١) قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إِلَى أن المفعول معه منصوب على الْخلاف وذلـك نَحـو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، واحتجوا بأنه منصوب على الْخلاف ؛ لأنه لا يَحْسُن تكرير الفعل فلا يقال : استوى الْماء واستوت الخشبة ، فلما لَمْ يَحسن تكرير الفعل كما يَحْسُن فِي : جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الْخـلاف ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يَجوز أن يعمل فيه أن نَحو : استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يَجوز أن ينصب هذا النوع من الأسْماء فدل على صحة ما ذهبنا إليـه ". الإنصاف باختصار : ٢٤٨.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٠٩.

وأنْكَرَ الْمُبَرِّدُ اخْتِصَاص تقدير كان مع ما فِي قولهم : ما أنـت وزيـداً ؟ ، وتقدير تكون مع كيف فِي قولهم : كيف أنت وزيداً ؟[1] ، إذْ جَرَتْ عِبَارَة سـيبويه على ذَلِكَ حَتَّى يُظَنُّ أَنَّهُ بِقَصْدٍ منه ، وسِيبَوَيْه لَمْ يَرُد بِذَلِكَ إلاَّ التَّمْثِيلَ لا الاخْتِصَاصَ.

ومِمَّا انتصب – أيضاً – بعد كان مضمراً قول الراعي :[2] / ١٥٧

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِـيلاَ

كَأَنَّهُ قَالَ : أَزْمَان كان قومي مع الْجَمَاعَة.[3]

ويَجُوز الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِل فتقول : ما أنت وَزَيْدٌ ؟ ، وما بال عبد الله وزَيْد ؟ ، وما شأن زَيْد وعَمْرو ؟ ، وما لِزَيْد وعَمْرو ؟، وكَيْـفَ أَنْـتَ وزَيْـدٌ ؟ ، وتَكُونُ الْوَاو فِي هَذَا بِمعنَى مَعَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهم : كل رجل وضيعته ، أي مع ضيعته

---

(١) انظر إنكار المبرد فِي الهمع : ١/ ٢٢١ ، قال السيوطي : ورد المبرد على سيبويه فقال يصلح فِي كل منهما الماضي والمستقبل.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاه جرير . وانظر الشاهد : ٢٠٧ من شواهد العيني ، وكذا الشاهد : ٤٦١ ، وانظره فِي ابن الناظم : ١١١ ، وديوان الراعي : ٥٩ تح فوزي حمودي وهلال ناجي ، والخزانة : ٣/ ١٤٥ ، والدرر : ٢/ ٨٩ ، والتصريح : ١/ ١٩٥ ، والكتاب : ١/ ٣٠٥ ، والأشموني : ٢/ ١٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٤٠٥ ، والمقرب : ١/ ١٤٠ ، والهمع : ١/ ١٢٢ ، والمعجم المفصل : ٦٦٩.

اللغة : قوله : " الرحالة " بكسر الراء وتخفيف الحاء المهملة ، وهو سَرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد ، قال أبو عبيدة : عنى الراعي بالرحالة هنـا رحالـة النساء لما عليها من الأدم الحمر ، فشبه ما عليه من الدماء فِي حمرته بما على تلك الرحالـة ، قوله : " مميلا " بفتح الميم الأولَى وكسر الثانية وهو مصدر مال الشيء يميل مالاً ومميلاً مثـل معاب ومعيب فِي الاسم والمصدر.

والاستشهاد فيه هاهنا : فِي قوله : " والجماعة " فإنه منصوب على أنه مفعول معه والواو فيه بِمَعْنَى مع انتصب بكان المقدرة الرافعة لقومي ؛ لأن تقديره : أزمان كان قومي.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٠٥.

لكنك إِذَا نَصَبْتَ تَعَيَّن أَنْ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ وإِذَا عَطَفْت احتْمِل أنْ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ ، واحتْمِل أنْ لاَ تَكُونَ بِمعنَى مَعَ ويَصِير معنَى قولك : ما أنت وزَيْدٌ بِمَعْنَى : ما أَنْتَ ؟ وما زَيْدٌ ؟ ، فَيَصِيرُ استفهامين لا استفهاماً واحِداً.

﴿حالات الاسم الواقع بعد الواو﴾

قولــــــه :

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

إِذَا أَمْكَنَ العطفُ بغيرِ ضَعْفٍ كَانَ أحْسَن ، مثال ذَلِكَ ما قَدَّمْنَاهُ فِي الْمثــل السابقة فِي شرح البيت قَبْلُ هَذَا نَحْوُ : ما شأن عبد الله وعمرو ؟.

وضَابِطُهُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسمية متضمنة معنَى الْفِعْل وتقدم الواو اســم لا يتعذر العطف عليه ، وإِذَا ضعف العطف اختير النصب ، وضعف العطف يكــون إذا كان الْفِعْلُ قد رفع ضميراً متصلاً ولَمْ يؤكد ولَمْ يفصل أو يكون الْجَار قد جر ضميراً مِثَال ذَلِكَ : سِرْتُ والنِّيل ، وما لك وزيداً.

وحكى الْكِسَائِيّ أَنَّكَ إِذَا أوقعت : ما بال وما شأن ومال علــى مــضمر ثم عطفت عليه ظاهراً فالوجه فِي الْمعطوف النصب والْجر[١] ، النَّصْبُ بِإضْمَارِ الْفِعْلِ أو بإِضْمَارِ الْمَصْدَرِ كأَنَّكُ قُلْت : وتلابس زيداً أو تذكر زيداً ، أو كَأَنَّكَ قُلْتَ : ومَــا ملابستك زيداً ؟ ، أو ذكرك زيداً ، فصرح الْكِسَائِيّ بِجَوَازِ الْجَرّ[٢] ، واختيار النصب فِي هَذَا عَلَى الْعَطْفِ جار عَلَى أصول الْبَصْرِيِّينَ.

وَضَابِط ما يكون العطف فيه أُولَى أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَة اسمية متضمنة معنَى الْفِعْل وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه نَحو : ما شأن زيد وعمراً ؟ ، ومــا زَيْــــد وعمراً ؟ ، وقد ذكرنا مَتَى يكون الْمفعول معه مُختاراً على الْعَطْفِ.[٣]

---

(١) انظر حكاية الكسائي فِي شرح التسهيل : ٢/ ٢٥٧.

(٢) شرح التصريح : ١/ ٣٤٥ وقد اختاره ابن هشام فقال المصرح : وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح فِي الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . ا هـ ، ثم اعترضه المصرح قائلاً : وفيه نظر لأن الجار فِي الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله.

(٣) وذلك فِي قولك : قمت وزيداً وسلمت عليك وزيداً ، وانظر أيضاً اختيار المفعول معه بسبب المعنى . التصريح : ١/ ٣٤٥.

وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

يقُولُ : إذَا لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ وَجَبَ النَّصْب على الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحَو : جلس زَيْدٌ والسَّارِيَة ؛ لأَنَّهُ لاَ يَجُوز : جَلَسَتِ السارية ؛ لأَنَّهَا لاَ تُوصَفُ بالْجُلُوسِ.

وفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة ونَحْوِهَا خِلاَفٌ : ومفاده هل من شرط هَـذَا الْبَـاب أَنْ يَجُوزَ فِيهِ العطف أَمْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ؟.

فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ وهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَاب إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوز شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاَّ مَعَ صَلاَحية العطف فلا يَجُوز : جلست والسارية ، ولا : جلست وطلوع الشمس لتعذر العطف ، ولا يقاس على ما سمع : قام زَيْدٌ وعمراً – أَيْضاً – وإن كان فِي معناه.

وقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَاب الإشارة إِلَى هَذَا الْمَذْهَب ولذَلِكَ حمل الفَارِسِيّ قَوْله تَعَالَى :[1] {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} عَلَى إِضْمَارِ فِعْـلٍ تقـديره : واجمعوا شركاءكم[2] ؛ لأَنَّ الْفِعْلَ رُبَاعِيّ والثَّانِي الْمُقَدَّر ثلاثي ، والعرب لا تقول : أجمعت شركائي[3] ؛ لأَنَّ أجمع إِنَّمَا يَكُون فِي مشهور اللغات بِمعنَى عزم[4] ، فلما لَمْ يُمكن العطف عدل عن النصب على الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَى نَصْبِهِ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ.

وذَهَبَ الْجَرْمِيُّ والْمُبَردُ والسيرافِيُّ إِلَى أَنَّهُ لا يَجُوز إلاَّ النَّصْبُ فِي نَحْـوِ : استَوَى الْمَاءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ ، وهَذَا عِنْدَهُم مطَّردٌ فِي ما كان الثَّاني مُتَأَثِّراً للأَوَّلِ فَمَجِيءُ الْبَرْدِ سَبَب لاستعمال الطيالسة ، وكذَلِكَ : جَاءَ زَيْد وعمـرا ، إِذَا كَانَ مَجِيء زَيْد سَبَباً فِي مَجِيء عَمْرو / ١٥٨ ونَحو مِنْ هَذَا : مَازِلْت وعبد الله

(١) من الآية : ٧١ من سورة يونس.

(٢) المقتصد فِي شرح الإيضاح : ١/٦٦٣ ، ٦٦٤.

(٣) المقتصد فِي شرح الإيضاح : ١/ ٦٦٣ ، ٦٦٤.

(٤) معانِي القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣.

حَتَّى قعد فَألْزَمُوا النَّصْب هُنَا ، ولَمْ يُجيزُوا الْعَطْفَ لأَنَّ الْمَعْنَى لَيسَ عَلَيْـــهِ ، وغَيْـــر هؤلاء يرى جواز العطف فِي هَذَا كله لاشتراك الأول والثَّانِي فِي الْمَجِيء والاسْتِوَاء ، وإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي بَعْضُ تَجَوُّز.

وقَوْلُهُ : " واعتقد إضمار عامل " خير النَّاظم فيما لا يَجُوز العطف فيه بَـــيْنَ وُجُوب النصب فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وبَيْنَ إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وتَمْثِيل ذَلكَ قوله :[١]

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِــي الْــوَغَى ‏ ‏ ‏ ‏ مُتَقَلِّـــداً سَـــيْفاً وَرُمْحــاً

وَقَوْلُ عَلْقَمَة :[٢]

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْـدَعُ أَنْفَـهُ ‏ ‏ ‏ ‏ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلاَهُ ثَابَ لَهُ وَفْـرُ

وقول الآخر :[١]

(١) البيت لعبد الله بن الزبعري من بحر الكامل وهو فِي معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣ ، وانظره فِي الكامل للمبرد بشرح المرصفي : ٣/ ٢٣٤ ، والمقتضب للمبرد : ٢/ ٥١ ، والخصائص : ٢/ ٤٣١ ، وابن الشجري : ٣/ ٨٣ (الطناحي) ، وكتاب الشعر : ٥٣٢ ، وتأويل مشكل إعراب القرآن : ١١٧ ، والإنصاف : ٣٥٧.

الشاهد فيه : قوله : " متقلداً سَيْفاً ورُمْحاً " حيث يَجوز فِي رُمْحاً أن يكون مفعولاً معه لأنه لا يصح عطفه على ما قبله كما يَجوز أن يكون مفعولاً به لعامل مَحذوف أي حاملاً رُمْحاً.

(٢) البيت من بحر الطويل من أبيات قالها الزبرقان بن بدر ، وأما علقمة فهو مـــولى الزبرقـــان ، وبيت الشاهد فِي ذم حاسد يحسد جاره إذا رجع من سفره بمال كثير ، فيصير مـــن شـــدة حسده كأن الله يجدع أنفه ويقلع عينيه.

اللغة : يجدع أنفه : يقطعها ، المولى : الصاحب ، ثاب : رجع ، وفر : مال كثير.

وجه الاستشهاد : فِي قوله : " يجدع أنفه وعينيه " حيث لا يجوز عطف الثاني على الأول فوجب تقدير فعل ناصب له كقوله ويفقأ عينيه ويكون من عطف الجمل.

والبيت فِي الإنصاف : ٢/ ٥١٥ ، والخصائص : ٢/ ٤٣١ ، وهمع الهوامـــع : ٢/ ١٣٠ ، والدرر : ٢/ ١٦٩ ، واللسان (جدع) ، والعيني : ٨٩٠.

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمــاً   وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونَــا

وقول امرئ القيس :(٢)

غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنِعْمَــةٍ   تَحَلَّيْنَ يَاقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّــرَا
وَرِيحَ سَنَا فِي حُقَّةٍ حِمْيَرِيَّــةٍ   تُعَلُّ بِمَفْرُوكٍ مِنَ الْمِسْكِ أَذفَرَا

فَلَكَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّاظِمِ أَنْ تَجْعَلَ النَّصْبَ فِي قَوْلِهِ : " وَرُمْحــاً ، وعَيْنَيْــهِ ، والْعُيُونَا ، ورِيحَ سَنَا " عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّداً سَـيْفاً مَـعَ رُمْـحٍ ،

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاه جرير. وانظر الشاهد في ابن الناظم : ١١٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ٥٨ ، ينظر الديوان : ٢٦٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٥٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل : ١٢٠ ، وهمع الهوامــع : ١/ ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٧٥ ، وخزانة الأدب : ٩/ ١٤١ ، والشاهد : ٤٥٩ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " الغانيات " جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحلــي ، قولــه : "برزن" أي ظهرن من البروز وهو الظهور ، قوله : " وزججن الحواجب " يقال : زججــت المرأة حاجبها دققته وطولته.

الاستشهاد فيه : في قوله : " والعيونا " حيث نصب بفعل مضمر كما قدرناه ، ولا يجوز أن يكون بالعطف لعدم المشاركة ولا باعتبار المعية والمصاحبة لعدم الفائدة بــالإعلام بمـصاحبة العيون الحواجب ، قال ابن عصفور : يضمن زججن معنى : زين لأهن إذا زججن الحواجب زينها فكأنه قال : وزين الحواجب والعيون.

(٢) البيتان من بحر الطويل وهما لامرئ القيس من قصيدة مشهورة قالها حين توجــه إلى قيــصر مستنجداً على بني أسد ، مطلعها قوله (الديوان ص ٩١ دار صادر) :

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا

اللغة : غرائر : جمع غريرة وهي الشابة لا تجربة لها ، الكن : الستر ، الشذر المفقر : اللؤلــؤ الصغير المثقوب ، السنا : نبتة يتداوى به ، الحقة : وعاء الطيب ، الأذفر : الساطع الرائحة.

الشاهد فيه : في قوله : " وريح سنا " فإنه لا يَجوز عطفه على ما قبله وعليه فهو مفعول معه والواو بمعنى مع.

وَيَجْدَع أَنْفَهُ مَعْ عَيْنَيْه ، وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ مَعَ الْعُيُون ، وتَحَلَّيْن يَاقُوتاً مَعَ رِيحِ سَنَا ، ولاَ يَلْزَم إِذْ ذَاكَ اشْتِراك ما بعد الواو الْمُقَدَّرَة تقدير : " مَعَ " مع ما قبلها فِي الْعَامِلِ ؛ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ إِذَا صرحت بِمَعَ فإِنَّكَ تَقُول : قعدت مع طلوع الشمس ، وطلوع الشمس لا يوصف بالقعود.

ولَكَ أَنْ تضمر عاملاً دَلَّ عَلَيْه الْمَعْنَى ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّداً سَيْفاً ومعتقلاً رمحاً وَيجدع أنفه ويفقأ عينه ، وتحلين ياقوتاً وتطيبن ريح سنا ، وزججن الحواجب وكحلن العيونا وكَذَلِكَ فِيمَا أَشْبَه هَذَا النَّوع.[١]

وهَذَانِ التوجيهان اللذان خير النَّاظم فيهمَا هُمَا مَذْهَبَان للنحاة لا تَخْييرَان ؛ إِذْ ذَهَبَ الْفَارِسِيّ وجَمَاعة مِنَ الْبَصْرِيِّينَ والْفَرَّاءُ فِي جَمَاعَة مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ[٢] نحو مَا أَنْشَدَ أَبو الْعَبَّاس:[٣]

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٦٢ ، وانظر شرح المقرب (المنصوبات) : ٦٧٠ — ٦٧١.

(٢) انظر في المذهب المذكور في الكتب الآتية : كتاب السفر : ص ٥٣١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤٧٣ ، الارتشاف : ٢/ ٢٩٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٢.

(٣) البيت من الرجز المشطور في المقتضب : ٢/ ٥١ غير منسوب لأحد ، وهو في الإنصاف (المسألة رقم ٨٤) ، والكامل للمبرد : ٣/ ٢٣٤ غير منسوب فيهما أيضاً.

اللغة : الأقط : لعام يتخذ من اللبن المخيض.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ألبان وتمر وأقط " حيث عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب فيجب تقدير فعل للمعطوف أي أكال تمر ، وقال فيه المبرد : " وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأن المتكلم يبين به ما في الأول إن كان في لفظه مخالفاً فمن ذلك قول الشاعر (البيت) والتمر والأقط لا يقال فيهما شربا ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم ".

وقول الآخر :(١)

فَعَلاَ فُرُوعَ الأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

إِنَّمَا يحمل عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لتعذر العطف فيقدرون : شَرَّابُ أَلْبَانٍ وأَكَّالُ تَمْرٍ وَأَقِطٍ ، وأَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا ، وبَاضَتْ نَعَامُهَا.(٢)

وذَهَبَ أَبو عُبَيْدَة والأصمَعِيّ والْيَزِيدِيّ وغَيْرهم إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ عَطْف الْمُفْرَدَات ، وتضمين العامل مَعْنَى ينظم الْمَعْطُوف والْمَعْطُوف عَلَيْه فيقدر : حَاملاً سَيْفاً ورُمْحاً ويفسد أنفه وعينيه وحسن الحواجب والعيونا وكذَلكَ بَاقيهَا(٣) ، واختار بعض أصحابنا التضمين على الإضمار.

واختلف أيضاً فِي هذا التضمين هل يقتصر فيه على السماع أم ينقاس ؟، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أنْ يَكُونَ الأوَّل والثَّانِي يَجْتَمِعَان فِي مَعْنى عام لَهُمَا ، والَّذي اختاره التفصيل فِي الإضمار والتضمين.

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة لبيد فِي ديوانه : ٢٩٨ يصف مطراً غزيراً علا النبات وسقى الوادي ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ٢/ ٤٣٢ ، والإنصاف : ٦١١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٦ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٤٥٣.

اللغة : الأيهقان : نبت يشبه الجرجير ، وأطفلت : أي صارت ذات طفل ، والجلهتان : جانبا الوادي والمراد وصف الأرض بالخصب والنماء عقب المطر.

موطن الشاهد : فِي قوله : " ونعامها " حيث وقع فاعلاً لفعل مقدر تقديره : وباضت نعامها ، وإنما وجب ذلك لأنه لا يصح عطف نعامها على ما قبله.

(٢) انظر شرح التصريح : ١/ ٣٤٦.

(٣) انظر فِي المذهب المذكور : الارتشاف : ٢/ ٢٩٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٢.

فأقول : إنْ كَانَ الْعَامِلُ الأوَّل تصح نسبته إِلَى الاسْمِ الَّذي يَليه حَقيقَةً كَـانَ الثَّاني مَحْمُولاً عَلَى الإضْمَارِ ؛ لأنَّ الإضْمَارَ أَكْثَر من التضمين نَحْو قَوْله : " كأن الله يَجْدع أنفه وعينيه " أي ويفقأ عينيه ، ونسبة الجدع إِلَى الأنف حقيقة وإنْ كَـانَ لا يَصِحُّ كَانَ الْعَامِلُ مضمناً مَعْنًى ما تصح نسبته إليه لأنَّهُ لا يُمْكِنُ الإضْمَار نَحْو قَـوْل العرب : علفت الدابة ماء وتبناً وقَالَ طرفة :(١) / ١٥٩

أَعَمْرَو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ والشَّجَرْ

وقال آخر :(٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند (ديوانـه ص ٤٧ "دار صادر")

اللغة : الصرمة : القطيع من الإبل نحو الثلاثين ، سبب : علاقة.

الشاهد فيه : " ترعى به الماء والشجر " حيث ضمن العامل عاملاً يصح تسليط معناه علـى المعمولين وهما الماء والشجر فقدره على معنى تتناول الماء والشجر.

والبيت في شرح الألفية للمرادي : ٣/ ٢٣٨ ، وهو أيضاً في خزانـة الأدب : ٣/ ١٤٠ ، والتصريح : ١/ ٣٤٦ ، ومغني اللبيب : ٦٣٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩٢٩.

(٢) البيت من بحر الطويل لمسكين الدرامي في ديوانه : ٤٩ ورواية العجز فيه :

عليه صفيح من رخام مرصع

ولكن النحويين غيروه ليكون فيه شاهد.

وجاءت القافية في المقتضب : ٣/ ٣٧٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٦٠ : "منضد" فهذه ثلاث قواف أصحها رواية الديوان لأن البيت من قصيدة عينية مضمومة أولها :

ولست بأحيا من رجال رأيتهم لكل امرئ يوماً حمام ومصرع

قال البغدادي : والبيت من قصيدة أورد فيها الشاعر شعراء كثيرين نسب كل منهم إِلَى بلده ومسقط رأسه وذكر حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ولَمْ يبق منهم أحد يصغر أمر الدنيا.

انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٤٤ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢١٧ ، وإيضاح الـشعر للفارسي : ٥٣٢ ، والتكملة للفارسي : ٦٤.

اللغة : أراد بالرمل : رمل بني جعدة وهي رمال وراء الفلج من طريق البـصرة إلى مكـة ، والصفيح : الحجارة الرقاق العراض وهي الصفاح أيضاً ، والجندل : الحجارة أيضاً.

موطن الشاهد : في قوله : " من تراب وجندل " والتقدير : وعليه ستر من تراب وجنـدل وهو التضمين.

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُــهُ   عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلِ

التَّقْديرُ : يتناول الماء والشجر وعليه ستر من تراب وجندل ، وتلخص مــن كلام النَّاظِم أن مسائل هَذَا البَاب ثلاثة أقسام : (١)

قِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ الْعَطْف. (٢)

وقِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. (٣)

وقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. (٤)

وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قِسْماً رَابِعاً وَهُوَ : مَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْعَطْف والنصب عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وذَلِكَ إِذَا كَانَت الْجُمْلَة فِعْلِيَّة وتقدم الواو ما يسوغ العطف نَحو : جاء البرد والطيالسة. (٥)

*****

(١) انظر الأقسام الثلاثة ومعها الرابع الذي زاده ابن عصفور فـي شـرح المقـرب بالتفـصيل (المنصوبات) : ٦٧٥ – ٧٠٥.

(٢) شرحه عند قوله : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

وقد مثل له بهذه الأمثلة : ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت وزيدٌ ، وما شأن عبد الله وعمرو.

(٣) شرحه عند قوله : والنصب مختار لدى ضعف النسق

وقد مثل له بقوله : سرت والنيل ، من كل فعل رفع ضميراً متصلاً و لم يؤكد و لم يفـصل ، كما مثل بقوله : ما لك وزيداً.

من كل اسم عطف على ضمير مجرور دون إعادة الجار.

(٤) شرحه عند قوله : والنصب إذْ لم يجز العطف يجب

وقد مثل له بقوله : جلس زيد والسارية .

حيث لا يجوز عطف السارية على زيد لأنها لا تجلس لا حقيقة ولا مجازاً.

(٥) انظر المقرب : ١/ ١٥٩ ، وشرح المقرب (المنصوبات) ص ٦٧٨.

﴿ الاسْتِثْنَــاء(١) ﴾

قَوْلُـــهُ : / ١٥٩

مَا استَثْنَت الاَّ مَعَ تمام يَنْتَصِبْ ... وَبَعْد نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِـبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ والصبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَميمٍ فِيهِ إِبْـدَالٌ وقَـعْ

بدأ بـــ " إلاّ " من أدوات الاستثناء ؛ لأنها أمُّ البابِ ، وما استثنى به من الأسماءِ والأفعالِ إنما هو بالحمْلِ عليها ، وإنما كانت (إلاّ) الأصلَ في ذلك ، لأن المعانِي الأصلُ فيها أن تؤديها الحروفُ كالنفي والنهى والاستفهَامِ والترجي وغَيْرِ ذلك.

قوله : (ما استثْنَتْ) يحتمل (ما) أن تكونَ موصُولةً فِي موضعِ رفع بالابتداءِ وصلتها : استثْنَتْ والعائدُ محذوفٌ ، وينتصبُ : خَبَرٌ عن ما وهو مرفوعٌ وقَفَ عليه بالسكونِ ، ويحتمل أن تكونَ (ما) شرطيةً منصوبةً باستثنتْ ، وينتصبُ مجزومٌ على جوابِ الشَّرْطِ وكأنه قال : أيَّ شَيْءٍ استثنتْ إلا يَنْتَصِبْ.

ولَمْ يبينِ الناظمُ مقدارَ المستثنى ولا شروطَهُ ولا شروطَ المستثنى منه بل أبْهَمَ ذلك بقوله (ما استثنت).

واختلفَ النحويُّونَ فِي القدرِ المستثنى بعد اتفاقهم على أنه إنْ كَانَ مستغرَقاً للمستثنى منه أو زائداً عليه نحو : له عندي عشرةٌ إلاّ عشرةً أو إلاّ أحدَ عَشَرَ فإنه لا يَجوزُ ، أو أقلَّ من المستثنى منه فإنه يجوزُ نَحو : قام إخوتك إلاّ زَيْداً وأكثر النحويين لا يجيزُ الاستثناءَ إذا كان المستثنى قَدْرَ المستثنى منهُ أو أكْثَرَ وهو مذهبُ البصريينَ وأجَازَ ذَلِكَ أكْثَرُ أهلِ الكوفةِ وكثيرُ من الفقهاءِ وهو مذهبُ أبي عبيد والسيرافيِّ ،

---

(١) استغرق هذا الباب عشرين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٥٩ وانتهى بـــصفحة ١٨٠. وإنّمَا عبر بالاستثناء وهو المصدر جرياً على عادته في أبواب الألفية من مثل الابتـــداء والعطف والنداء وهو في التسهيل يعبر بالاسم فيقول : باب المبتدأ والمستثنى والمنادى والتعبير الأول تعبير سيبويه ومن بعده .

وإلَى ذلك ذهب الأستاذان أبو الحسن بنُ خروف وأبو عليٍّ الشلوبين[١] لقولــــه تعالـــى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٢].

وتأول الآيةَ مَنْ منَعَ بأنه استثناءٌ منقطعٌ أو متصلٌ على أنَّ عبادي يعم الملكَ والإنسَ والجانَّ.

ومَذْهَبُ بَعْضِ البصريين وبَعْضِ الكوفيين أنه يَجوزُ أن يكُونَ المخرجُ النصفَ فما دُونَ ذلك ، ولا يجيزون أن يكونَ ذلك الأكثر[٣].

وشَرْطُ المستثنى أن يكونَ معرفةً أو نكرةً مخصصةً عند السامعِ نَحو : قام القومُ إلا زيداً أو قام القومُ إلا رجلاً منهم ، فإنْ لَم تُخصَّصْ لَم يَجز نَحو : قام القومُ إلاَّ رجلاً لا على الاستثناء المتَّصلِ ولا على الْمُنْفَصِلِ.

واختلفوا فِي نَحو : أتونِي إلا أَيَّما رَجُلٍ فمنعها / ١٦٠ الخليلُ وسيبويهِ وأجَازَهَا الجرْمِيّ[٤].

---

(١) انظر فِي المذهبين . الهمع للسيوطي : ١/ ٢٢٨ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : جـ٥/٢١١.

(٢) وجه الاستدلال بالآية المذكورة على جواز استثناء الأكثر أنه استثنى الغاوين من العباد وهـــم أكثر من المؤمنين بدليل قوله : "إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم" (سورة ص : ٢٤) ورده ابن عصفور قائلاً: وهذا لا حجة فيه لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلَى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون والإضافة إضافة تقريب ، فكأنه قال : (إن المؤمنين ليس لك علـــيهم سلطان) ، والاستثناء بعده منقطع (شرح الجمل : ٢/ ٢٥٠) .

(٣) قال ابن عصفور : "ومنهم من ذهب إلَى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون ذلـــك واستدل على ذلك بقولـــه تعالى : ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً. نِصْفَهُ﴾ (المزمل : ٢) انظر : شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٢٩٦ .

(٤) قال سيبويه : " أيما تكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة ... ولا تكون لتبـــيين العـــدد ولا في استثناء نحو قولك : أتوني إلا زيداً ، ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجل ولا أتـــوني إلا أيما رجل... فأيما لا تكون فِي الاستثناء". الكتاب : ٢/ ١٨٠، ١٨١.

وشرطُ المستثنى منه أن يكونَ معرفةً أو نكرةً يرادُ بها العمومُ أو نكرةً مَخْصُوصةً نحو : قام القومُ إلا زيداً ، ومَا قَام أحدٌ إلا رجلاً وقام رجالٌ كانُوا فِي دَارِكَ إلا رجلاً مِنهم ، فلو قلت : قام رجالٌ إلا زيداً وقام رجال إلا رجلاً لَم يجز لا على الاستثناءِ المتَّصِلِ ولا على المنْقَطعِ.

وقوله : (ما استثنتْ إلاَّ) فيه تَجوّزٌ ؛ لأنَّ إلا ليستِ التِي تستثنى إنما يستثنى بها ؛ والمستثْنَى هو المتكلِّمُ لكنه لما كَان الاستثناءُ يَقعُ بها نُسبَ الاستثناءُ إليها مجازاً[١].

وقوله : (عن تمامٍ) احترازٌ من الاستثناءِ المفرَّغِ فإنه لا ينتصبُ إنما يكونُ علَى حَسَبِ العاملِ وسيأتِي بيانه إنْ شَاءَ اللهُ تعالى.

وقوله : (ينتصبْ) ذكر أنَّ الاسْمَ حكمُه النصبُ و لم يتعرضْ للنَّاصبِ وفيه خلافٌ . ذهب الفراءُ إلَى أنَّ إلا مركبةٌ مِنْ إنْ المخففة من الثقيلةِ ومِنْ لا النافية وأُدْغِمَتِ النونُ فِي اللامِ فقيل إلاَّ ، فإذَا قلْتَ : قام القومُ إنْ لاَ زيداً فنصبْتَ زيداً غلَّبْتَ حكمَ إنْ وكان زيداً اسمها وخبرُها محذوفٌ والتقديرُ : إن زيداً لَم يقم ولا كافية من الخبر وإذا قلت : قام القومُ إلا زيدٌ غلَّبْتَ حكْمَ لا وعطفْنَا بِهَا وكأنَّكَ قلت: قام القومُ لا زيدٌ [٢].

وذهب المازنيُّ والمبرِّدُ ومَنْ تبعَهُمَا إلَى أنَّ الناصبَ إلاَّ بما فيها من معنى أسْتَثْنِي فكأنَّكَ قلْتَ : أسْتَثْنِي زيداً[٣].

---

(١) إنما لَم يجز ذلك لعدم الفائدة فإن أفاد الاستثناء من النكرة جاز كقولك ما جاءني أحــد إلا زيداً فقد حصلت الفائدة فِي النفي للعموم.

(٢) ينظر رأى الفراء فِي الإنصاف للأنباري ، والمساعد : ١/ ٥٥٦ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٧.

(٣) هو رأى أبي إسحاق الزجاج أيضاً . ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨٩ ، والإنصاف : ص٢٦١ وابن يعيش : ٢/٦٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : جـــ٥ ص٢١٣٢ ، وشفاء العليل : ٤٤٩.

وذهب الفارسيُّ وجماعةٌ مِنَ البصريين[١] إلا أنَّ الناصبَ هو الفعلُ أو معنى الفعلِ المتقدِّمِ فِي الجملة بوساطةِ إلاَّ كما أنَّ المفعُولَ مَعَهُ منصوبٌ أيضاً بما قبله بوساطة الواوِ فإذا أتيْتَ بدل إلاَّ بغير انتقل إعرابُ الاسمِ الذي بَعْدَ إلاَّ إِلَى غيرِ كما إذَا جعلْتَ مكانَ الواوِ مع انتقالِ إعرابِ الاسمِ الذي بعد الواوِ إِلَى مَعَ.

وذَهَبَ جماعةٌ من البصريين منهم سيبويه والفارسيُّ فِي التذكرةِ إِلَى أنَّ النصْبَ إنما هو بالجملةِ المتقدِمَةِ عليه بِوَسَاطة إلاَّ [٢]. إلا أنْ يكون الاسمُ المنصوبُ فيه معنى إلا فلا يحتاجُ إِلَى واسطةٍ وهو الصحيحُ.

واختلف عن الكسائي فقيل : إنه منصوبٌ على إضمارِ أنَّ بعد إلا التقدير إلا أنَّ زيداً وخبرُ أنَّ محذوفٌ لفهْمِ المعنى تقديرُه : إلاَّ أنَّ زيداً لَمْ يقم ، أو : إلاَّ أنَّ زيداً قام على حسبِ الاستثناءِ من الموجبِ أو مِنْ غيرِ الموجبِ [٣]، وقد غلط مَنْ نَسبَ هذا المذهبَ إِلَى الكسائي ، وقيل : إنَّ مذهَبه نَحوٌ مِنْ مذهبِ سيبويه لأنه قال إنَّ المستثنى ينتصبُ لخروجه من الوصفِ يعني أنَّ الاسمَ خرج مِن معنى الجملةِ المتقدمةِ عليه من حيث لَمْ يكن ركناً من أركانِها بل فَضْلَةٌ مطلوبةٌ لها [٤].

ويدخل تحت قوله : (ينتصب) مسائل :

إحداها : الموجبُ الحقيقيُّ نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً.

الثانية : الأمرُ نَحو : اضربِ القومَ إلاَّ زيداً.

---

(١) منهم السيرافي وابن الباذش . ينظر : هذا الرأي فِي شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٣ وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات) ، والإنصاف : ٢٦١ ، وأسرار العربية : ٢٠١.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣١، ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٢٧٢ ، ٢٧٣.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٧٩ ، ورصف المباني : ٩١ ، والمساعد : ١/ ٥٥٦.

(٤) ونسب إِلَى الكسائي – أيضاً – أن المستثنى منصوب لمخالفة الأول . ينظر: شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٠٠.

الثالثة : الشرطُ نحو : إنْ قام القومُ إلاّ زيداً قَامَ عمرُو.

الرابعة : النفيُ الداخلُ على الحالِ المنصوب به أو على مفعولِه إلاّ نَحو : ما جاء القومُ إلاّ خائفين ، إلا زيداً أو ما ضرب أحد عمرو إلا زيداً.

وقوله : (ينتصب) يعمُّ أَنْ يَكُونَ الاستثناءُ مِنْ مرفوعٍ نَحو : قام القومُ إلاّ زيداً ، ومن منصوبٍ نَحو : ضربْتُ القوْمَ إلاّ زيداً ، ومن مَجرورٍ نَحو : مررت بالقومِ إلاّ زيْداً ، وهذا هو المشهُورُ ، وحكى الأخفشُ أنّ بعْضَ العربِ جعل الاستثناءَ مِنَ المخفوضِ مخفوضاً فقالوا : مررت بالقوم إلا بزيد بالباء وهذا ضعيف فِي القياسِ لأن فيه جمعاً بين حرفِي تعديةٍ وهُمَا إلاّ والباءُ ، فينبغي أنْ تجعلَ الباءَ زائدةً.

وفِي قول الناظمِ : (ما استثنت إلاّ مع تمامٍ ينتصبْ) لطيفةٌ حَسَنَةٌ وهو أن الاسْمَ فِي نَحو : قام القومُ إلاّ زيداً يَجوز أن يرتفعَ على معنًى / ١٦١ الصفةِ لكنه إذ ذاك لا تكونُ إلا استثنته ، لأنها إذا كانتْ صفةً لا تكونُ استثناءً ، فإذا نصبتْ بعدها كان الاسمُ مستثنًى ، وإذَا رفعْتَ لَم يكنْ مستثنى بل رفعهُ على الصفةِ فهو مسكوتٌ عنه فِي الحكمِ وكأنك قلت : جاءنِي القومُ غيرُ زيدٍ ، فيحتملُ أنْ يكونَ جاء ويحتملُ أنْ لا يكونَ جاء ، ولذلك قال النحويون : من قال : له عندي عشرةٌ إلاّ درهماً لزمه تسعة ، ومن قال : له عندي عشرةٌ إلا درهمٌ لزمه عشرة[1].

(١) قال ابن عصفور مبيناً جواز الوجهين في التام الموجب : فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجباً جاز فِي الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما نصبه على الاستثناء ، والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله فتقول : قام القوم إلا زيداً وإلا زيد برفع زيد ونصبه هذا كلامه فـي المقرب ، ثم استشهدنا لذلك بقوله تعالى : ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ (سـورة البقـرة : ٢٤٩). قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء وقرأه الأعمش وغيره بالرفع على الإتباع. (شـرح المقرب ص٨٥٣ (المنصوبات).

وكلام الناظمِ أَنَّ الاسمَ هو المستثنى من الاسمِ الأوَّلِ لأنه قال : ما استثنت إلاَّ مع تمام ينتصب ، فهذا حكمٌ على الاسم ، وهذه المسألةُ فيها خلافٌ :

ذهب الكسائي إلى أن أداةَ الاستثناءِ أخرجَتِ الاسْمَ الثانِي من الاسمِ الأوَّلِ ولَمْ يخرجْ وِصْفه من وصْفِ الأول ، فإذا قلت : قام القومُ إلاَّ زيداً فزيد عنده مسكوت عنه لَم يوصفْ بقيامٍ ولا نفيه بل يحتملُ الوصفين جميعاً وهذا يدل على أن ما نُقِلَ عنه مِنْ أَنَّ زَيْداً منصوبٌ بأنَّ مقدرةً بعد إلاَّ غيرُ صحيح[1] ؛ لأنه يزعمُ أنَّ زَيْداً مسكوتٌ عنه وغيرُ محكومٍ عليه وتقديرُ أن بعد إلاَّ ، وتقديرُ حذفِ خبرِها يدل على أنَّ زيداً محكومٌ عليه وغيْرُ مسكوتٍ عنه وذلك مناقض لمذهبِه هُنَا [2].

وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأداةَ أخرجَتِ الوصْفَ من الوصفِ ؛ والقومُ موجبٌ لهم القيام وزيدٌ منفيٌّ عنه القيامُ [3].

وذهب سيبويهِ وجمهورُ البصريين إلَى أنَّ الأداةَ أخرجتِ الاسم الثانِي من الأولِ وأخرجَتْ وصفَهُ من وصْفِه ، فأخرجتْ زيداً من القوْمِ وأخرجتْ وصْفَهُ من وصفِهم[4]، وهذا الخلافُ إنما هو فِي الاستثناءِ الْمُتَّصِلِ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك :٢/ ٢٧٩.

(٢) قال أبو حيان : "ومذهب الكسائى أن المستثنى لَم يندرج فِي المستثنى منه وهو مسكوت عنه فإذا قلت قام القوم إلا زيداً فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم". الارتشاف : ٢/ ٢٩٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٩٤.

(٤) قال سيبويه : " اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً ". الكتاب : ٢/ ٣١٠.

وقولـــه (وبعد نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصل) يدل كلامُه هذا على أنه يَجوزُ الوجهان بَعْدَ النفيِ وبعد ما هو كالنفيِ إلاَّ أَنَّ الْمُخْتَارَ إتباعُ ما اتصلَ مثال ذلك فِي النفي : ما قام القومُ إلا زيدٌ وإلا زيداً ، ومثال ما هو كالنفي : لا يضربِ القومُ إلاَّ زيدٌ وإلاَّ زيداً.

وزعَم الفراءُ أنه يُشترَطُ فِي جواز النصبِ على الاستثناء فِي نَحو : ما قام القوم إلاَّ زيداً تعريفُ المستثنى منه نحو ما مثلنا به ، فلو قلت : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ وجب عنده الإبدالُ ولَمْ يجزِ النصبُ [١].

وحكى سيبويهِ عن بعضِ القدماءِ أنَّ المنفيَّ إذا جاز الإيجابُ فِي لفظِهِ وجَبَ فيه النصبُ على الاستثناء نَحو : ما قام القومُ إلا أَبَاكَ ، فإنه يَجوزُ : قام القومُ إلا أباك بخلاف : ما قام أحد إلاَّ أباك ؛ لأن أحداً لا يقع فِي الإيجاب[٢]، ورُدَّ عليه بقراءة[٣] مَنْ قرأ [٤] : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، مع أنه يَجُوزُ أنْ يقالَ : فعلوه موجباً.

وفِي قولـــه : (إتباع ما اتصل) عبارةٌ مخلصةٌ لا يُؤْخَذُ منها مذهبٌ معينٌ ، وذلك أنَّ النحويينَ اختلفوا فِي إتباعِ هذا الاسمِ ، فقال البصريون : إنَّ ذلك الإتباعَ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨٣ ، وقال ابن مالك مضعفاً رأى الفراء : ولا حجة له لأن النصب هو الأصل والإتباع داخل عليه وقد رجح عليه لطلب المشاكلة فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣١١.

(٣) هي قراءة الجمهور. أما ابن عامر فقرأ بالنصب . ينظر: السبعة فِي القراءات لابن مجاهـــد : ٢٣٥ والبحر المحيط : ٣/ ٢٥٨.

(٤) من الآية : ٦٦ من سورة النساء.

إنما هو على طريقِ البدلِ وهو بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ وحُذِفَ الضميرُ للعلمِ بهِ وكأنك قلتَ إلاَّ زيدٌ منهم [(١)].

وذهب الكوفيون إلَى أنَّ ذلك الإتباعَ إنما هو على طَريقِ العطفِ وأنَّ (إلاَّ) يُعْطَفُ بها فِي بابِ الاستثناءِ ، وقد بينا الكلامَ فِي هذهِ المسألةِ فِي كتابنا المسمى بالنُّكَتِ الحِسانِ فِي شرحِ غايةِ الإحْسَانِ [(٢)].

ويحتمل قوله : (إتباع ما اتصل) وجهاً آخر : وهو أن الإتباعَ عند البصريينَ فِي هذهِ المسألةِ يَجوزُ على وجهين . أحدُهما : البدلُ كما ذكرنا عنهم والثاني : الصفةُ كما تقَدَّمَ فِي الموجبِ ، ويدخل تَحتَ قولِ الناظمِ (أوكنفي) : النهْيُ وقد مثلناه ، والاستفهامُ نَحو : هل قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ [(٣)]، وكذلك ما كان من الأفعالِ بعْدَ

---

(١) قال ابن مالك : " وإذا اجتمع فِي المستثنى بإلاَّ جميع ما أشير إلَيه من الاتصال والتأخر مشتملاً عليه نَهى أو نفي صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير إتباعه بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين ". شرح التسهيل : ٢/ ٢٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٦.

(٢) انظر الكتاب المذكور ص١٠٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد) ، وفيه ذكر أبو حيان جواز الوجهين : الإتباع والنصب على الاستثناء ، وأن الإتباع على ثلاثة أوجه : البدل وهو مذهب البصريين والعطف وهو مذهب الكوفيين ، ثم الصفة وهي جائزة وفند كل رأى ، ثم حسن مذهب الكوفيين يقول (بتصرف) : إنما كان البدل أفصح لأنه تحصل به المشاكلة فِي الإعراب والاشتراك فِي العمدة ، ولكن البدل والمبدل منه لابد أن يشتركا فِي الحكم وهنا العامل فِي المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلَى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض وكونه بدل بعض من كل لابد فيه الضمير و لم يلفظ بهذا أصلاً فِي كلامهم ، ثم قال : ولصعوبة تعقل البدل عدل الكوفيون إلَى ادعاء أن الأحرف عطف ولا يعطف بها إلا فِي الاستثناء وقد وجدنا أكثر حروف العطف لا تشرك فِي الحكم فهذا منها ولا مانع أن تكون إلا حرف عطف فِي هذا الباب خاصة ثم ختم قائلاً : وهذا مذهب حسن سهل.

(٣) من أمثلته المسموعة قوله تعالَى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قَليلٌ منهُمْ﴾ (النساء : ٦٦) ، وقوله : ﴿وَلا يَلْتَفتْ منكُمْ أحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ﴾ (هود : ٨١) ، وقوله : ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ منْ رَحْمَة رَبِّه إلا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر : ٥٦) والآية الأولَى للنفي والثانية للنهي والثالثة للاستفهام وقد قرأت الآية الأولَى والثانية : بالنصب على الاستثناء والرفع على الإتباع وتركت الثالثة بالرفع فقط.

قَلَّ أو ما تصرف منه نَحو : قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ، وقلَّما يقومُ إلاَّ عمرٌو ، وأقلُّ رجل يقولُ ذلك إلا زيدٌ ، لأنَّ العربَ تستعملُ قل بِمعنَى النفي فيقولون : قل رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ كما تقولُ : ما رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ فهذا بدل محمول على المعنى / ١٦٢ دون النظر ، فإنْ أردْتَ القِلَّةَ التِي هي دونَ الكثرةِ لَمْ يجرِ مَجْرَى النفْيِ، والفعلُ الذي وقَعَ خَبَراً لِمبتدأ تقدمته أداةُ نَفْيٍ نَحو : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيد ، أو لشيء من نواسخه مما يدخل عليه أداة نفي ، أو كانَ بنفسه نَفْياً نَحو : ما كان أحدٌ يقومُ إلا زيدٌ وما ظننتُ أحداً يقومُ إلا زيدٌ ، وليس أحدٌ يقومُ إلاَّ زيدٌ.

وتَرِدُ على قوله (وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل) مسائلُ لا ينتخبُ فيها الإتباع : **إحداها** : ما يجبُ فيها الإتباعُ ، **والثانية** : ما يستوي فيها الإتباعُ والنصبُ على الاستثناءِ ، **والثالثة** : ما يترجحُ فيها الاستثناءُ على الإتباعِ.

فالذي يجبُ فيها الإتباعُ ولا يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ قولك : ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلا عمرُ درهماً لا يجوزُ هاهنا الاستثناءُ ولا فِي الموجبِ أيضاً لو قلت : أعطيتُ القوْمَ المالَ إلاَّ زيداً درهماً وإنما لَم يجزْ ذلك لأنَّ الحروفَ المؤدية معنى عَمَلِ العاملِ إلَى المعمولِ لا يُوصَلُ واحدٌ منها إلا إلَى معمولٍ واحدٍ نَحو : واو مع وحروف الجرِّ ونَحو ذلك فإذَا جعلْتَ فِي المسألةِ السابقة عمراً بدلاً من أحد ودرهماً بدلاً من شيء جاز لأن البدلَ فِي نية تكرارِ العاملِ فكأنَّكَ قلت : ما أعطيتُ إلاَّ عمراً درهماً فعَمَلُ أعطيتُ هذه المقدرةَ لَم يتوقفْ على وساطةِ إلاَّ ؛ لأنه مفرَّغٌ ، فلو أسقطْتَهَا فقلت : ما أعطيتُ عمراً درهماً لجاز عملها فِي الاسمين بخلاف عَمَلِ العاملِ فِي المستثنى الواقع بعد إلا فهو متوقفٌ على وساطتها . وقال الزجاجُ : البدلُ هنا ضعيفٌ لأنه لا يَجوزُ إبدالُ اسمينِ من اسمين لو قلْتَ : ضَرَبَ زيدٌ المرأةَ أخوك هنداً لَم يجزْ ، وإنَّما جَازَ هنا تشبيها لأداةِ الاستثناءِ بحرْفِ العطفِ ، فكما يَجوزُ : ضَربَ عمرٌو زيداً وبكرٌ

سعداً كذلك جاز هذا إلا أنه ضعيفٌ لأنّ المشبَّهَ بالشيءِ لا يقْوَى قُوةَ المشبَّهِ به[١]، والسماعُ على خلاف مذهبِ الزجاجِ وهو أنه يَجوزُ إبدالُ اسمينِ مِن اسمينِ مع عدمِ إلا قال الشاعر[٢]:

فَلمَّا قَمَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْـضَه ... بِبَعْض أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَا

فبعضَه بدلٌ من قوله (قمَعْنا النبْعَ) و(ببعض) بدل من قوله (بالنبعِ).

والذي يتساوى فيه الإتباعُ والنصبُ على الاستثناءِ : هو ما يكونُ المستثنى فيه منصوباً نَحو : ما رأيتُ القوْمَ إلا زيداً لا يَجوزُ فيه النصبُ ونصبُه مِنْ ثلاثةِ أوْجهٍ :

الصفَةُ وهو أضعفُها ؛ لأن (إلاّ) لَمْ تستحكَمْ فِي الوصْفِ.

والثاني : النصبُ على الاستثناءِ.

والثالث : النصبُ على البدلِ وهما مستويانِ فِي الحُسْنِ ؛ لأنّ المشاكلةَ موجودةٌ فيهما ، ولَم يترجَّحِ البدلُ فِي : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ إلاّ لأَجْلِ الْمُشَاكَلَةِ.

والذي يترَجَّحُ فيه الاستثناءُ على البدلِ هو إذا كان المستثنى منه منصوباً بلا النافيةِ نَحو قولك : لا رجُلَ فِي الدار إلا زيداً بنصبِ زيدٍ ورفعه ، فالرفعُ على البدلِ أو على الوصْفِ على موضعِ اسْمِ لا ، ولا يَجوزُ أن يكونَ بدلاً على اللفظِ ، والنصْبُ

---

(١) انظر فِي رأى الزجاج الارتشاف: ٢/ ٣٠٩ .

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة الجعدي . ديوانه ص٧١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، والشاهد فِي الدرر: ١٩٣/١ والخزانة: ١/ ٥١٤، والهمع : ١/ ٢٢٦ والرواية فِي الديوان : فلما قرعنا ... -- والنبع : شجر تتخذ منه القسي الواحد نبعة وتتخذ من أغصانها السهام. وشاهده واضح من الشرح وهو جواز إبدال اسمين من اسمين دون إلا فجوازه مع إلا تشبيهاً لها بحرف العطف لا مانع منه.

على الاستثناء وهو أحسنُ من الرفْعِ على البدل[١] لِمَا فِيهِ مِن الْمشاكلةِ ، ومع وجود هذه المسائِل كيف يصحُّ قَوْلُ الناظمِ (وبعد نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصَلْ) ؟ فما ذَكَرَهُ إطلاقٌ فِي مكانِ التقْييدِ جرياً على عادتِه.

وقوله (وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع) مثال ذلك : ما فِي الدَّارِ أحدٌ إلا حماراً ، الحِجَازيونَ ينصِبُونَ والتميمِيُّونَ يُبْدِلُونَ [٢]، ويشمل قوله (وانصب ما انقطع إلَى آخر البيت) جميعَ المنقطعِ وذلك تعميمٌ فِي مكانِ التخصيصِ ، وذلك أنَّ المنقطِعَ على قسمينِ :

إما أن يكونَ العاملُ يمكنُ أن يتوجَه عليه / ١٦٣ ، وإما أن لا يمكن أن يتوجَّهَ عليه.

فالأوَّل هو الذي يَجِيءُ فيه لغةُ الحجازيِين والتميميين ، والثانِي : يجبُ فيه النصبُ على كلِّ حالٍ.

تَبيِينُ ذلك : ما رأيتُ أحداً إلا حماراً ، و : ما فِي الدار أحدٌ إلا حماراً ، الرؤيةُ يمكن أن توجه على الحمار ، والكينُونةُ فِي الدارِ يمكنُ توجُّهُها على الحمارِ[٣]، وإذا

---

(١) انظر إلى قوله : والنصب على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل وإجماع الناس على رفع لفظ الجلالة فِي كلمة الشهادة وإجماع القراء على الرفع فِي مثل قوله: **﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾**. (آل عمران : ٢)

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦ ، والأشموني : ٢/ ١٤٧ ، وناظر الجيش ٥/ ٢١٤٩ قال : وشرط الإتباع عند التميميين أن يستقيم حذف المستثنى منه ويستغنى عنه بالمستثنى.

(٣) ومن شواهد النصب على لغة الحجازيين قوله تعالى : **﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾**. (النساء : ١٥٧) ، ومن شواهد الإتباع على لغة تميم قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس لها أنيســـــــسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيـــــسُ

وقول الآخر : =

قلت : ما زَادَ إلا مَا نَقصَ وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ ، فما مصدرية فيهما وتقدير الكلام : ما زَادَ إلا النقْصُ وما نَفَعَ إلا الضَرُّ فهذا نصبٌ على الاستثناءِ ، ولا يَجوزُ فيه البدلُ ؛ لأنَّ العامِلَ لا يمكنُ أنْ يتوجَّهَ فِي ذلك على ما بعْدَ إلاَّ [١].

وقوله (وعن تميم فيه إبدال) : يدلُّ على أنَّ ذلك لا يكونُ إلا فيما يَجوزُ فيه الإبْدَالُ وذلك النفْيُ أو ما يشْبِهُ النفْيَ وليس كذلك بل الاستثناءُ المنقطعُ يكونُ فِي الموجبِ وغيرِ الموجَبِ نحو قوله[٢]:

فَتَى كَمُلَتْ أخْلاَقُهُ غَيْرَ أَنَّـهُ ... جَواداً فَلاَ يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِياً

وقوله (وعن تميم فيه إبدال) لَم يَحْكِ عن التميميين غَيْرَ الإبدالِ وهم يجيزون فِي الاستثناءِ المنقطعِ الذي يمكُنُ توجهُ العاملِ عليه وجهيْنِ وهما الجائزانِ عِنْدَهم فِي المتَصِلِ : أحدُهما : النصبُ كالحجازيين وهو الأفْصَحُ ، والآخَرُ : البدلُ وهو ضعيفٌ لأنهُ لا يتصوَّرُ إلا على مجازٍ ، وتنزيلِ ما لَيْسَ من الجِنْسِ مَنْزِلَةَ ما هوَ مِنَ الجنسِ[٣].

= وبنْتَ كريمٍ قد نكحْنا ولم يكنْ ... لنا خاطبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهْ

(١) ينظر: الكتاب:/ ٢/ ٣٢٥، ٣٢٦ .

(٢) البيت من الطويل من قصيدة طويلة للنابغة الجعـــــدى فِي الفخر وبيـــت الـــشاهد فِـــي الكتاب : ٢/ ٣٢٧ ، والخزانة : ٢/ ١٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٢٠٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٤ وديوان النابغة : ١٧٣ (منشورات المكتب الإسلامى بدمشق).

الشاهد فيه قولـــه (غير أنه جواد) حيث نصب غير على الاستثناء المنقطع فقد استثنى جـــوده وإتلافه للمال من الأخلاق التِي كملت له مبالغة فِي المدح فجعل فِي اللفظ كأنهما من غـــير الأخلاق.

ملحوظة : من القصيدة الشاهد المشهور : وحلت سواد القلب.. إلخ ، وبعد بيت الشاهد قوله:

فتى تم فيه مايسر صديقـــــه ... على أن فيه ما يسوء الأعاديا

(٣) ينظر الفوائد والقواعد لعمر الثمانينى ت د/ عبد الوهاب الكحلة : ٣١٤، ٣١٥.

وزَعَمَ الْمَازِنيُّ : أنَّ الاستثناءَ المنقطعَ إنما هو مِنْ تغليبِ العاقلِ على غَيْرِ العاقلِ فيختصُّ ذلك بأحد وما أَشْبَهَهُ نَحو : مَا فِي الدَّارِ أَحدٌ إلاّ حِمَارٌ(١) وذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ لأنَّ الذي يبدل منه فِي هَذَا البابِ وَلَيْسَ بلفظ أحدٍ ولا ما أَشْبَهَهُ كَثِيرٌ جداً وقول الشاعر(٢):

لَمْ أَلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

مما يشبهُ أحَداً ؛ لأنَّ المعنى بقوله ذا نطق أحد ، ومما يردُّ به على المازِني قولُ الشاعر (٣):

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ غَيْرَ طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

فالعتابُ لا يقَعُ على مَنْ يعقلُ فيسوغُ فيه ما سَاغَ فِي أحدٍ.

---

(١) انظر رأى المازِنى فِي شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٥/ ١٥٣، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٤ ، والهمع : ١/ ٢٢٥.

(٢) البيت من البسيط لم أعثر على قائله ، لم ألف : لم أجد ، الطلل : ما شخص من آثار الديار. يعفو : يمحى ، والبيت فِي ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٠٤ ، وابن يعيش :٢/ ٨٠ ، والعينى ، رقم ٤٧٤ ، والهمع : ١/ ٢٠٢.

الشاهد فيه : قوله : (ذا نطق سوى طلل) حيث جاء (ذا نطق) معناه معنى أحد وقد جاء الاستثناء فيه بسوى ، و(سوى طلل) استثناء منقطع يجوز فيه النصب والإتباع .

(٣) البيت من بحر الرمل لعمرو بن الأيهم التغلبى هكذا نسبه سيبويه فِي كتابه : ٢/ ٣٢٣ ، والمقتضب : ٤/ ٤١٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٥٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٠.

الشاهد قوله : عتاب غير طعن الكلى ، حيث أن العتاب لَم يؤول بأحد العاقل فدل هذا على ضعف رأى المازني.

﴿حكم المستثنى المتقدم﴾

قولـــــه :

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

مثالُ ذلك : ما قام إلا زيداً أحدٌ ذَكَرَ الناظمُ أنه يختارُ النصبُ ، وأنه قد يأتي غَيْرُ النصبِ فتقولُ : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ فترفع[١]، وغَيْرُ النصْبِ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ رفعاً أو جراً ، فعلى ظاهرِ كَلاَمِهِ يَجُوزُ أنْ يقولَ : ما قام إلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ وما مَرَرْتُ إلاَّ زيدٍ بأحدٍ.

والقوْلُ فِي تقديمِ المستثنى هو أنه إمَّا أنْ تقدّمه أول الكلامِ أو على العاملِ فِي المستثنى منه أو عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أو عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

إنْ قَدَّمْتَهُ أَوَّلَ الْكَلاَمِ لَمْ يَجُزْ نَحْو : إلاَّ زيداً قام القومُ ؛ لأنَّ إلا مشبَّهةٌ بلا العاطفةِ وواوِ مع نَحو : قام القوم لا زيد وجاء البردُ والطيالسةَ وهذان لا يتقدمَانِ فكذلك ما أشبههُمَا[٢]، وذَهَبَ الْكِسَائِيُّ والزَّجاجُ إِلَى جَوَازِ ذلك قياساً على كثيرٍ من الفضلاتِ[٣] وبدليلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ[٤]:

---

(١) مثال ذلك من المسموع نصباً قول الكميت :

ومالي إلا آلَ أحمد شيعة ... ومالي إلا مذهب الحق مذهب

ومثاله من المسموع رفعاً قول حسان :

لأنهم يرجون منه شفاعة ... إذا لم يكن إلا النبيون شافـــع

(٢) هذا هو رأى الجمهور. قال ابن مالك : "وفهم من ذلك امتناع : إلا زيداً قام القوم ونحــوه، وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بهـــا ومجـــرى المعطوف بلا مع المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه..." شـــرح التسهيل ٢/ ٢٩١. وينظر: الخصائص لابن جني : ٣٨٤/٢ والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٣٠٧. ناظر الجيش : ٥/ ٢١٦١.

(٤) البيت من بحر الطويل للأعشى وليس في ديوانه. وهو في شرح التسهيل لابن مالـــك : ٢/ ٢٩١ ، والتصريح : ١/ ٣٦٣ والهمـــع : ١/ ٢٢٦ ، ونـــاظر الجـــيش : ٥/ ٢١٦١ ، =

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا ... أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَــا

وقَالَ آخر[1]:

وَبَلْدَةٍ لَــيْسَ بِهَــا طُــورِيُّ ... وَلاَ خَلاَ الجِــنِّ بِهَــا إِنْــسِيُّ

ووهَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نقله الاتفاقَ مِنَ النَّحويين على أنَّ الاستثناءَ لا يتقدمُ أوَّلَ الكلامِ. / ١٦٤

وإِنْ قدَّمْتَهُ عَلَى العَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى فَثَلاَثَةُ مَذَاهِبَ :

أحدُهَا : أنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مطلقاً فتقول : إخوتُك إلاَّ زيداً جاءوا وإخوتُكَ إلا زيداً فِي الدارِ وهذا هو الصحيحُ[2] قال ذو الرمة[3]:

مُعَرِّساً فِي بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقْعَتُهُ ... وَسَائِرِ اللَّيْلِ إلاَّ ذَاكَ مُنْجَذِبُ

فإلا ذاك : استثناء من الضمير المستكن فِي (منجذب) وقد تقدم على العامل الذي هو منجذب.

وقال آخر[4]:

= والأشموني : ٢/ ١٦٣، والعيني برقم٤٨٧. الشاهد قوله : (خلا الله لا أرجو سواك) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه وأصله لا أرجو سواك سوى الله.

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج (ديوانه ص٢٥٣ دار صادر) ، وفِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩١ والهمع : ١/ ٢٢٦ ، والإنصاف : ١٥٧ ، والأصول : ١/ ٣٠٥.
الشاهد قوله : (ولا خلا الجن بها إنسي) أصله ولا بها انسي خلا الجن فقدم المستثنى.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لذى الرمة فِي ديوانه ص٤٠ (عبد القدوس) .
اللغة : التعريس : النوم فِي آخر الليل ، وقعته : يعني نومته ، منجذب : مستمر.
الشاهد قوله : (إلا ذاك منجذب) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله وقد وضحه الشارح ، وانظر البيت فِي ناظر الجيش : ٥/ ٢١٦٢ ، وجمهرة القرشي : ١٧٨.

(٤) البيت من بحر الطويل ونسبته إلَى لبيد مشهورة جاء فِي الحديث الشريف . ديوان لبيد ص١٣١. =

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَاخَلاَ اللهَ بَاطِلُ ....

فقوله : (خلا الله) استثناءٌ منَ الضَّميرِ الذي في باطلِ.

والثاني : أنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ مطلقاً لأنَّ الاسْتِثْنَاءَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فكما لا يَجُوزُ تقديمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى المعمولِ للفعلِ أوْ لِمَعْنَى الفعلِ السابقِ قبله فكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ هَذَا[١].

والثالث : التفصيلُ بين أنْ يكونَ العاملُ متصَرِّفاً نَحْو : إخوتُك إلاَّ زَيْداً قَامُوا ، فَيَجُوزُ أَوْ غَيْرَ متصرِّف نَحْو : إخوتُك إلاَّ زَيْداً فِي الدَّارِ فيمنَعُ وهو مذهَبُ الأخفَشِ[٢]، والسماعُ الْمُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الجوَازِ مُطلقاً إنما جاء فيما كان العاملُ فيه متصرفاً نحو بيت ذي الرمة وبيت لبيد .

وإنْ قدمْتَهُ على الْمُسْتَثْنَى منْهُ فَقَطْ نَحْو : قَامَ إلاَّ زَيْداً الْقَوْمُ وما قام إلا زيداً أحدٌ جَازَ باتِّفَاقٍ ولا يجوزُ فيه إلاَّ النَّصْبُ ؛ لأنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ الذي يَجُوزُ رَفْعُهُ لَوْ تَأَخَّرَ لكَانَ رَفْعُه إما عَلَى الْفَاعِلِيَّة وَأَحدٌ بَدَلٌ مِنه ولا يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ أحداً أعمُّ مِنْ إلاَّ زيدٌ ، والأعمُّ لاَ يُبْدَلُ مِنَ الأخَصِّ ، وإما على البدلِ ويكون أحدٌ فاعلاً ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ لأَنَّ البَدَلَ لا يتقدَّمُ على المبدلِ مِنْهُ هذا مذهبُ البصريينَ.[٣]

وأجازَ الْكُوفِيُّونَ والْبغداديُّونَ الرفْعَ[٤] وأَنْشَدُوا.[٥]

= وانظر الشاهد في شرح المفصل ٢/ ٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٩ والهمع : ١/٣/٢٢٦ وناظر الجيش : ٥/ ٢١٦٢ ، ومراجع أخرى كثيرة . وشاهده واضح من الشرح.

(١) ينظر الخصائص : ٣/ ٣٨٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٠٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٦.

(٣) ينظر التصريح : ١/ ٣٥٤ ، وشرح الجمل : ٢٠/ ٢٦٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٩ ، ونـــاظر الجيش ٥/ ١٥٨ .

(٤) ينظر التصريح : ١/ ٣٥٥ ، والمساعد : ١/ ٥٦٧.

(٥) البيت من بحر الطويل و لم أعثر على قائله وفي اللسان قائله شمر ، قال ابن منظور : وأنشد شمر:

رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا ... فلم يبق إلا واحد منهم شفر =

رَأَتَ إِخْوَتِي بَعْدَ الفَلَاحَ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَــفْرُ

وقال آخر(١):

مَقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ الضِّرَاءُ وَإِلاَّ صَيْدُها نَشَبُ

وهي لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ حَكَاهَا يُونسُ عَنْ بعضِ العربِ(٢).

ومِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ اسْماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى الْمُقَدَّمِ وكان العطفُ قَبْلَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْو : قام إلا زيداً وعمراً القومُ أو بعده جاز النصبُ والرفعُ فِي نَحْوِ المثالِ السابقِ نَحْو : قام إلاَّ زيداً القومُ وعَمْرٌو وعمراً ، فالنصبُ ظاهرٌ والرفعُ حملاً عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ وعَمْرٌو ، وحسَّنَهُ جَوَازُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الرفْعِ.

= اللغة : تتابعوا : توالوا ، شفر : بضم الشين وفتحها وسكون الفاء بمعنى أحد ولا تستعمل إلا فِي النفي.

الشاهد قوله : (فلم يبق إلا واحد منهم شفر) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه وجـاء مرفوعاً كما هو مذهب الكوفيين.

والبيت فِي المقرب وشرحه : ٨٩١ (المنصوبات) ، وهو فِي الهمع : ١/ ٢٢٥ ، والدرر : ١/ ١٩٢ ، واللسان (شفر) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٥٨.

(١) البيت من بحر البسيط نسب لذي الرمة فِي ديوانه ص١٠٠ ، وهو فِي وصف ذئب أو حمـار وحشي.

اللغة: مقزع : الذي لا يرى على رأسه إلا شعيرات ، الأطلس : الأغـبر ، الثـوب البـالي والضراء : جمع ضر وهو الكلب الضاري . النشب : أصله الحال ومعناه هنا القصد والهدف.

الشاهد فيه : تقدم المستثنى (الضراء) على المستثنى منه (نشب) ثم رفعه . وانظر البيت فـي شرح المقرب : ٨٩٢ المنصوبات ، وناظر الجيش : ٥/ ١٥٨ ، وشرح الكافية الـشافية : ١/ ٣١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩١ ، ولسان العرب (أطلس — قزع).

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٣٧ ، والمساعد : ١٠/ ٥٦٧ ، والتصريح : ٢/ ٣٥٥.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَمْ يَحْسُنْ نَحْو : مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْداً قَوْمَك نَصَّ عَلَيْهِ الرُّمانيُّ[١]، فإِنْ تَقدَّمَ عَلَى اسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ والآخرُ مفعولٌ فالأخفشُ يَجْعَلُهُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْفَاعِلِ ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ . وإن كان المعنى قابلاً فَعَلَى هَذَا تَقُول ما ضرب إلا زيداً قومُك أصحابَنَا ، فإلا زيداً إن جعلْتَهُ مستثنى من (قومك) الذي هو فاعلٌ جَازَ أو من أصحابنَا الذي هو مفعولٌ لَمْ يَجُزْ ، والفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ طَلَبَ الفعلِ لِلْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِهِ لِلْمَفْعُولِ من جِهَةِ أَنَّ الفعلَ مَبْنِيٌّ لَهُ لا للمفعولِ ووافَقَ الرُّمانيُّ الأخْفَشَ عَلَى ذَلِكَ.

وإِنْ قدمْتَهُ على صفة الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ جَازَ فيه ما كَانَ يَجُوزُ فيه فِي حالِ تأخيرِهِ عَنْهُ نَحْو : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وإِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، الرفعُ عَلَى البدلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْهِ[٢]، والنَّصْبُ عَلَى الاستثناءِ وَهُوَ اخْتِيَارُ المازنيِّ[٣]، ووقعَ فِي كلامِ بعضِ أصحابِنا أَنَّ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فيه إلا النصبُ وذلك وهْمٌ[٤].

---

(١) انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك : جـ٢ ص٢٩١ ، وعلل ابن مالك ضعف التقدم مع المفعول بقوله : لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة فتقدم مما يطلب المستثنى ... وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة.

(٢) قال سيبويه : "فإن قلت ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك". الكتاب ٣٣٦/٢.

(٣) التصريح : ١/ ٣٥١ ، وابن يعيش :٢/ ٩٢.

(٤) شرح الجمل : ٢٦٤/٢ قال ابن عصفور : فإن تقدم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني وأجاز يونس وغيره البدل . وقال الشيخ خالد : ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه ينزل التقدم على الموصوف ". التصريح : ١/ ٣٥١ ، وينظر ابن يعيش : ٢/ ٩٢.

ونقل ابنُ أُصْبغ أنّ البصريين اختلفوا فِي الرفْعَ فِي المستثنى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَوْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى مَعْطُوفٍ بوَلاَ هو تمام المستثنى منه فِي منفي نحو: / ١٦٥ ما قام كبيرٌ ولاَ خَلاَ أَخَاكَ صَغِيرٌ ، تُرِيدُ : ما قام كبيرٌ ولا صغيرٌ مَاخَلاَ أخَاكَ فمنعَهَا أبو بَكْرٍ وأجَازَهَا الأحْمَرُ[(١)].

(١) هو على بن الحسين وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي مؤدب محمد بن هارون الأمين قال قعدت مع الأمين ساعة من نهار فوصل إلى منه ثلاثمائة ألف درهم فانصرفت وقد استغنيت ، توفي سنة "١٩٤هـ" (بغية الوعاة ٢/ ١٧٨) (البلغة ص٢١٣).

﴿ الاستثناء المفرغ ﴾

قولـــــه :

وَإنْ يُفَـــرَّغْ سَـــابِقٌ إلاّ لِمَـــا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَـــوِ الاّ عُـــدِمَا

يقول : إذا فُرِّغَ ما يُسْبَقُ إِلاّ للذى بعدها فحكْمُهُ حُكْمُ ما لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْه إلاّ مثَالُ ذَلكَ : مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ وما ضَرَبْتُ إلا عَمْراً ومَا مَرَرْتُ إلا بخالد ، ومَا زَيْدٌ إلاّ في الدَّارِ ، ومَا فِي الدَّارِ إلاّ زَيْدٌ فكأنك قلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وضربْتَ عَمْراً ومَرَرْتُ بِخَالِدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ.

ويعنى بقولـــه (سابق) أعَمُّ مِنْ أنْ يَكُونَ فِعْلاً نحو : قام أو غَيْرَ فعلٍ نَحْو : فِي الدَّارِ ، ويَعْنِي بِقَوْلِهِ " لما بعد " أي لِمَا بَعْدَ إلاّ وهو أيضاً أعمُّ من أنْ يَكُونَ اسماً أو غيْرَ اسمٍ.

وقوله : " يكُنْ " يحتملُ أنْ يَكُونَ فيه الضمير عائداً على سابق أي يكن السابقُ المفرَّغُ من الطلبِ لما بعد إلاّ كحاله لَوْ لَمْ تَكُنْ إلاّ ، فيتشبث بما بعد إلا ويقتضيه إما عاملاً فيه أو غير عامل نحو: ما قام إلا زيدٌ وما فِي الدارِ إلا عمرو ، ويحتملُ أنْ يَكُونَ فِيهِ الضَّميرُ عائداً على (مَا) من قوله (لما بعد) أي يكن ما بعد إلا كما لو عُدِمَ إلاّ أي مقتضى للسابقِ المفرَّغِ.

ومَعْنَى قوله (وإن يفرغ) أي لم يشغل بما يطلبه ، واحترز بذلك من نَحو : ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً ومن نَحو : ما قام زيدٌ إلا عمرو، والأصلُ : ما قام أَحَدٌ إلاّ زيدٌ إلا عمراً وما قام زيدٌ ولا غيْرَه إلا عمراً .

والتفريغ الذي أشار إليه الناظم لا يكُونُ فِي الموجَبِ المحْضِ ، فلا يَجُوزُ : قَامَ إلا زيدٌ ولا ضربتُ إلا عَمْراً ، ولا : مررت إلا بخالدٍ إنما يكونُ فِي النفْيِ والنهْيِ

والاستفهام نحو قوله تعالـــى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ﴾[١] ﴿ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إلا الْحَقَّ﴾[٢] ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٣].

فلو تضمن الإيجاب معنى نفي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[٤] لأن يأبى في معنى لا يريدُ.

وقال النابغةُ الذبياني[٥]:

أَبَـــى اللهُ إلاّ عَدْلَـــهُ وَوَفَـــاءَهُ ... فَلاَ النُّكْرُ مَعْرُوفٌ وَلاَ الْعُرْفُ ضَائِعُ

وكذلك لو تضمن الشرط معنى النهي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾[٦]. المعنَى : لا يولِّ أحدٌ دُبُرَهُ إلاَّ متحرفاً.

ونقول : إذا كان ما قبل إلا غَيْرَ مُوجَب ولا تام نحو : ما قام إلا زيدٌ فلا يَجُوزُ فِيهِ إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْد إلاّ معمولاً لِمَا قَبْلها خلافاً للكسائى إذ أجاز ما ذهب إلا عمراً بالنصب وإلا عَمْرٌو بِالرَّفْعِ إمَّا عَلَى الفاعليةِ وإما على البدلِ من فاعلٍ مَحْذُوفٍ أي ما ذهب أحدٌ إلاّ عمرٌو وما ذهب إلا عمرو ، بغيْرِ تَقْدِيرِ أَحَدٍ[٧].

---

(١) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية : ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه (ديوانه ص٨٢ طبعة دار صادر) وتكثر في هذه القصيدة الشواهد النحوية وبيـــت الـــشاهد آخرها.
الشاهد قوله : (أبى الله إلا عدلـــه) حيث تضمن الفعل (أبى) معنى النفي فجاز في المـــستثنى التفريغ فيما بعد إلا.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الأنفال .

(٧) ينظر: الارتشاف : ٢/ ٣٠٠ ، والهمع : ١/ ٢٢٣ ، ومن شواهده قول الشاعر : =

وإن كان غَيْرُ التَّامِ يمكنُ أنْ يُقَدَّرَ له محذوفٌ جاز فيما بعد إلاَّ الرفعُ والنصبُ على اختلافِ التقديرِ ، فإنْ قدرْتَ مَحْذُوفاً جاز النصبُ فِي نَحْوِ قوله[1]:

هَلْ هُوَ إِلاَّ الذِّئْبُ لاَقَى الذِّيبَا كِلاَهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيبَا

أي هو شيءٌ إلا الذئبُ ، وإنْ لَمْ تُقَدِّرْ مَحْذُوفاً رفعْتَ فقلْتَ : هل هو إلا الذئبُ.

والفرق بين هذه المسألةِ والتي قبلها أن فِي المسألة التي قبلها حَذْفَ الفاعلِ ، وهنا حذفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأ وذلك لا يَجُوزُ وهَذَا يَجُوزُ[2].

وإنْ كَانَ غَيْرُ الموجب تاماً لكنه يقتضى منصوباً أو مجرداً نحو : ما ضربْتُ إلاَّ زيداً وما مررتُ إلا بعمرو فيجوز فِي ذلك النصبُ على الاستثناءِ ، وحَذْفُ معمولِ الْفِعْلِ لأنه فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ أنْ تَجْعَلَ مَا بَعْدَ إلاَّ مَعْمُولاً لِلْفِعْلِ. / **١٦٦**

= نجا سالم والنفس منه بشدقة ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول ، وهما فِي الارتشاف : ٢/ ٣٠٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٢٨.

الشاهد قوله : (هل هو إلا الذئب) حيث جاء الاستثناء غير تام فجاز فيما بعد إلا النصب على تقدير محذوف وكأنه قال: هل هو شيء إلا الذئب فيكون مستثنى، وجاز الرفع على عدم تقدير محذوف فيكون الذئب خبراً عن الضمير قبل إلا.

(٢) قوله وذلك لا يجوز أي حذف الفاعل فلم يجز التفريع إلا عند الكسائى . وقوله : وهذا يجوز أي حذف الخبر فجاز التفريع عند الجسيع.

﴿ تكرار إلا ﴾

قولـــــه :

وألْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيــدٍ كَــلاَ   تمرز بِهِمْ إلاَّ الْفَتَى إلاَّ العُــلاَ

يقول : إذا كرَّرْتَ إلاَّ وكَانَ معناها التوكيدَ جعلْتَهَا كَأَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ تُذْكَرْ نَحْو الْمِثَال الذي مثل فِي البيتِ لأنه جعل العلاء اسم الفتى فكأنه قال : لا تمرر بهم إلا الفتى العلا وكقولك : قامَ القومُ إلاَّ مُحَمداً إلا أبا بكر إذا كان أبو بكر كُنْيَةً لمحمدٍ وكذلك : قام القومُ إلاَّ زيدٌ إلا أخوك وأنشدوا(١):

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُــهْ   إلاَّ رســــيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُـــــهْ

والرسْمُ والرَمَلُ ضربان من العدْوِ ، وأطلق الناظم فِي مكان التقييد ، وذلك أنك إذا كررتَ إلا وأفادت معنَى التأكيدِ ، فإنَّكَ تُبْدِلُ ما بعدها مما قبلها إذا كان مغنياً عنه ، لأنك لو قلت فِي الْمُثُلِ السَّابِقَةِ : لا تمررْ بهم إلا العلاءَ أغنى عن ذكرِ الفتى وقام القومُ إلا أبا بكر أغنى عن ذكرِ محمدٍ ، ومالَكَ من شيخِك إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهُ أغناك عن ذكرِ عملِهِ ، فلو كان لا يغنى عنه عطفْتَ بالواو نَحْو قوله فِي البيت وإلا رمله ، فإلا جئ بها للتوكيد ؛ لأنك لو حذفْتَهَا لَصَلُحَ الْمَعْنَى فكان يكونُ التقديرُ :

---

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما من الخمسين المجهولة فِي كتاب سيبويه وقد وردا فِي الكتاب : ٢/ ٣٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩٦ ، والتصريح : ١/ ٣٥٦ ، والهمع : ١/ ٢٢٧ ، والأشموني : ٢/ ١٥١.

اللغة : شيخك : معناه هنا الجمل ، والرسيم : ضرب من السير السريع ، والرمل : سير فوق المشي ودون العدو.

الشاهد فيه : قوله : " إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله " حيث تكررت إلا لتوكيد ما قبلها ودخولها كخروجها ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه ، ورسيمه بدل مرفوع ورمله معطوف عليه وقد أفاض الشارح فيه.

مالك من شيخك إلاَّ عملُه إلاَّ رسيمُه ورَمَلُه وذلك حَسَنٌ لكنه لا يغني عن المبدل منه لأنك لو قلْتَ : مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ رسيمه إلا رمله بغيرِ واو لَمْ يغنِ عن قولِكَ : عمله ؛ لأنَّ هَذَا من البدلِ التفصيلي الذي يجب في ثانيه الواو نَحوِ قوله[١]:

وكُنْتُ كذى رِجْلينِ رِجْلٍ صَحيحَةٍ ورِجْلٍ رمى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّت

ومثَّلَ النَّاظمُ إذَا كَانَتْ للتوكيدِ بمَا يَكُونُ بدلاً ، وإذا كانت للتوكيد فهي أعَمُّ مِنْ أنْ يَكُونَ مَا بَعْدها هو الأولَ أو غيرَه فإن كان هو الأولَ كان ما بعْدَها جارياً على ما قبلها من الإعْرَابِ كَمَا مَثَّلَ ، وإن كان غيرُه والغرض أنها للتوكيد فجميعُهَا مُسْتَثْنَى مِن الأوَّلِ ولاَبُدَّ مِنَ الْعَطْفِ[٢] نَحْو : قام القومُ إلاَّ زَيْداً وإلاَّ جَعْفَراً وإلاَّ خَالداً.

قولـــــه :

وإنْ تُكرَّرْ لاَ لتوكيــدٍ فَمَــعْ تَفْرِيغِ التَّـــأْثيرِ بالعامــلِ دَعْ
فِي وَاحدٍ مِمَّا بِــإلاَّ اســتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِــي

يقول : إذا تكرَّرَتْ (إلاَّ) ولَم يكن تكرارُهَا لِتَوْكيدٍ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مفرَّغاً لِمَا بعد إلاَّ أو لا يكون ، إنْ لَمْ يَكُنْ مفرغاً فسيأتي ذكره في البيت بعد هذا ،

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أجود قصائده في الغزل (ديوانه ص٩٩) تحقيق إحسان عباس والبيت في الكتاب : ١/ ٤٣٣ ، وابن يعـيش : ٣/ ٦٨ ، والأشمـوني : ٢/ ١٢٨ ، والخزانة : ٢/ ٣٧٦.

والشاعر يذكر في البيت أنه قد ثبت على العهد . أما صاحبته فقد غدرت به ونأت عنه.

الشاهد فيه : قوله : " كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان " حيث أبـدل رجل صحيحة من رجلين وهما نكرتان وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى وهذا بـدل المفصل من المجمل ويجوز فيهما الرفع على تقدير مبتدأ أي إحداهما رجل صحيحة والأخـرى رجل رمى فيها الزمان.

(٢) في الأمريكة : ولابد من المعطوف ، والعطف أصح.

وإنْ كَانَ مفرَّغاً شغلْتَهُ بوَاحد من المستثنيات ونَصَبْتَ مَا سواه مثالُ ذَلكَ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ خَالداً برَفْعِ زَيْد ونَصْب عَمْرو وَخَالد ، والاسْمُ الذي هُوَ أَقْرَبُ للْعَاملِ أَوْلَى بالْعَاملِ ويَجُوزُ أَنْ تفرغه لغيرِ فَتَقُول : ما قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالدٌ بنصب زيد وعمرو ورفع خالد والمنصوبُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْمَحْذُوفِ لِفهْمِ الْمَعْنَى لاَ ممَّا فُرِّغَ لَهُ العَاملُ.

وهذا الذي ذَكَره فيه تفصيلٌ : وذلك أنه إمَّا أن يُمْكنُ اسْتثْنَاءُ بَعْضِ هَذه الأَسْمَاءِ من بعضٍ أو لا يمكن فإن لَمْ يمكن كما مثَّلْنَا كانتْ مستثنياتٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ وإنْ أَمْكَن نَحْو : ما قام إلاَّ إخوتُك إلاَّ زَيْداً كَانَ زَيْدٌ مُسْتَثْنَى مِنْ إخوتِك لا من الْمحذوفِ ، ولا يَجُوزُ رَفْعُ زيدٍ عَلَى الْبَدَلِ لأن ما قام إلا إخوتك فِي معنى : /١٦٧ قام إخوتُك فكما لا يَجُوز : قام إخوتُك إلا زيدٌ بالرفعِ على البدل فكذلك لا يَجوز هذا.

قولــــه :

وَدُونَ تَفْريــغٍ مَــعَ التقــدُّمِ نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

يَعْني أنَّهُ إذَا كَانَ الْعَاملُ غَيْرَ مفرَّغ لما بعد إلاَّ فإمَّا أَنْ تتقدَّمَ الْمُسْتَثنياتُ أَوْ تَتَأَخَّرَ ، إنْ تقدمت انتصبتْ جَميعُهَا مثَالُ ذَلكَ : قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً الْقَوْمُ وهي مستثنياتٌ مِنَ الْقَوْمِ ، وإنْ تَأَخَّرَتْ فَسَيَأْتي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وهَذَا فيه تَفْصيلٌ وذَلكَ أَنَّهَا إمَّا أَنْ يُمْكن اسْتثْنَاءُ بَعْضهَا منْ بَعْضٍ أَوْ لاَ يُمْكنُ كَمَا مَثَّلْنَا فَالْحُكْمُ أَنَّهَا مستثنياتٌ مِنَ الْمَشْغُولِ بِالْعَامِلِ ، وَإنْ أَمْكَنَ فَسَيَأْتي الكلامُ عليه فِي البيتِ بَعْدَ هَذَا.

قولــــه :

وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحــدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائــدِ

يقول : إذَا تأخرتِ المستثنياتُ فَلِوَاحدٍ منْهَا منَ الْحُكْمِ مَالَهُ لَوْ كَانَ مُسْتَثْنَى وَاحداً فحيث يجبُ النصبُ عَلَى الاسْتِثْنَاء لَوْ كَانَ مُفْرَداً وَجَبَ لَهُ النَّصْبُ وحيث يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ويَجُوزُ الإتْبَاعُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وحُكْمُ بَاقِيهَا النَّصْبُ مثَالُ ذَلِكَ : جَاءَ الْقَوْمُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً ، وما جاء أحدٌ إلاّ زَيْداً إلاّ خَالداً إلاّ بَكْراً فَيَجُوزُ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذه بَعْدَ النَّفْيِ مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ لَوْ كَانَ وَحْدَهُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ والرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ ، وكذَلِكَ فِي الْمُوجبِ قبله يَجُوزُ النَّصْبُ على الاستثناء فِي واحدٍ مِنها كحاله لو كان وحدَهُ ويَجُوزُ الإتْبَاعُ على الصفةِ وبَاقِيهَا مَنْصُوبٌ.

ونقول : إما أن يُمْكِنَ اسْتِثْنَاءُ بعضهَا مِنْ بَعْضٍ أو لا يمكن ، إن لَمْ يمكن نَحو : قام القومُ إلاّ زَيْداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً فَهِيَ مُسْتَثْنياتٌ من الاسمِ الأوَّلِ إلاّ أنْ يَكُونَ الاستثناءُ مِنْ مَعْدُودٍ نَحْو : لفلان عندي عشرةٌ إلاّ وَاحداً إلاّ ثَلاَثَةً فَفِيه خلاَف:

الصحيحُ أَنها مستثناةٌ من الأولِ فيكونُ فِي المثالِ السابقِ مقراً بستة وإِلَى هذا ذهب أكثر النحويين(١).

وذَهَبَ الفراءُ إِلَى أَنّ الاستثناءَ الثاني منقطعٌ من الأولِ والْمَعْنَى : له عندي عشرةٌ إلاّ وَاحِدٌ سِوَى الثلاثة التي له عندي فيكونُ مقراً باثنتي عشر(٢).

وإنْ أَمْكَنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ :

---

(١) الارتشاف : ٣١٦/٢ ، والمقرب وشرحه ص ٩١٢ (المنصوبات) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ . وفي ذلك يقول القرافي مبيناً حجة هؤلاء "حجتهم أن العطف يقتضي التشريك فيكون الثاني مخرجاً كما كان الأول ويتعين منه وهو الأول قياساً على العطف وأن المعطوفات وإن كثرت فإن العطف إنما هو على الأول وكذلك التأكيدات والنعوت ، ولا يقال هو نعت للنعت ولا معطوف على المعطوف". الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٦.

(٢) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي : ٤٧٦. ومعاني القرآن للفراء : ١/ ١٨٩ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ ، والأشموني : ٢/ ٥٣ (حاشية الصبان).

أَحَدُهَا : أَنَّهَا كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الاسمِ المستثنَى مِنْهُ فَيَكُونُ فِي المثالِ السابقِ مقراً بستة وإِلَى نَحو هذا ذهب أبو يوسف القاضي[1] حين سأله الكسائيُّ ما تقولُ فِي رجلٍ قَالَ : عَلَيَّ مَائَةُ درهم إلاَّ عشرةَ إلاَّ اثنين فقال : يلزمه ثمانية وثمانون[2].

والثاني : أنَّ الأخيرَ مُستَثْنَى مِنَ الَّذي قَبْلَهُ والذي قبله مستثنى من الذي قبله إلا أنْ ينتهي إِلَى الأولِ وهذا مذهبُ الكسائِيّ وأهلِ البصْرَةِ فَيَكُونُ المقرُّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثنينِ وتسعينَ.

والثالث : أنَّ الثاني استثناءٌ منقطعٌ وهو مذهبُ الفراءِ ويكونُ المقرُّ بِهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثنين وتسعين لأنه يصيرُ المعنَى : له عندي مائةٌ غير عَشْرَةِ سوى الاثنينِ اللذينِ له فإنها عندي فيتحد مدلولُ الإقرارِ فِي هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَإِنْ اختلفَ التَّخْرِيجُ[3].

وإِنَّمَا ذَهَبَ الفراءُ إِلَى الانْقِطَاعِ لأنك إذا رددْتَ المستثنياتِ إِلَى الأولِ أَوْ رددها بعضَهَا إِلَى بَعْضٍ إِلَى أَنْ تصيرَ إِلَى الأولِ كان ذلك من عي الطولِ والإسْهاب ما لا يخفي ، لأَنَّ قولَكَ : لَهُ عِنْدِي عشرة إلا أربعةٌ أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِكَ : له عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةَ إلاَّ وَاحِداً.

والرابع من المذاهب : أنه يَجوز فيه الأمران وهو أَنْ تعودَ كلُّهَا إِلَى الاسمِ الأَوَّلِ وأَنْ يَعُودَ بعضُها إِلَى بَعْضٍ حتى تنتهي إِلَى / ١٦٨ الاسمِ الأول[4].

---

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري تلميذ أبي حنيفة وأول من دعي قاضي القضاة وأول من غير لباس العلماء فجعله خلاف هيئة الناس توفي ببغداد سنة (١٨٣هـ). (النجوم الزاهرة : ٢/ ١٠٨)

(٢) انظر نصه في شرح التسهيل لناظر الجيش ٥/ ٢١٨٠ والارتشاف ٢/ ٣١٢.

(٣) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٧ ، والهمع : ٢٢٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٠ والارتشاف : ٢/ ٣١٢.

(٤) ينظر : المراجع السابقة ويزاد شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥٨.

وصحَّحَ بعضُ أصحابنا هَذَا الْمَذْهَبَ وقال : إلا أنْ الأظْهَرَ فيه أنْ يكونَ الاستثناءُ من المستثنى لأنه يَجِيءُ عَلَيْهِ صَرْفُ الاستثناءِ إِلَى الأقربِ[١] انتهى.

فَعَلى هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ مِنْ عَدَدٍ عدداً يَلِيه ثُمَّ مِنْهُ عَدَداً يَلِيه وَهكَذَا إِلَى أَنْ تَنْتَهِي إِلَى مبدأ العددِ فَلاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَفْعاً أَوْ وَتْراً فَإِنْ كَانَ شَفْعاً فحكْمُهُ حُكْمُ الوتْرِ الذي تحته ، وإِنْ كَانَ وتْراً فحكْمُهُ حُكْمُ الشفعِ الذي فَوْقَه ، فإذَا كَانَ شَفْعاً فعدّ الأوتارَ وأَسْقِطْ لكل وترٍ وَاحِداً فما بقى فهو الباقي المستثنى منه وما سقط فهو المستثنى.

وَإِذَا كَانَ وِتْراً فعدّ الأشْفَاعَ وأَسْقِطْ لكل شَفْعٍ واحداً فما بقى فهو الباقي المستثنى منه ، وما سَقَطَ فهو المستثنى تَمْثِيلُ ذَلكَ فِي الشفعِ : له عشرةٌ إلاَّ تِسْعَةَ إلاَّ ثَمَانِيَةَ إلاَّ سَبْعَةَ إلاَّ ستَّةَ إلاَّ خَمْسَةَ إلاَّ أَرْبَعَةَ إلاَّ ثَلاَثَةَ إلاَّ اثْنَيْن إلا واحداً فالأوتارُ تسعةٌ وسبعةٌ وخمسةٌ وثلاثةٌ وواحدٌ أَسْقِطْ لِكل وِتْرٍ وَاحِداً فيصير المسقَطُ خمسةً ويصير الباقي المقرُّ بِهِ خمسةً.

وتمثيلُ ذَلكَ فِي الوتْرِ : لَهُ أَحَدَ عَشَرَ إلاَّ عَشرةً إلاَّ تسعةً إلاَّ ثمانيةً إلاَّ سبعةً إلاَّ ستةً إلاَّ خمسةً إلاَّ أربعةً إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اثنين إلا واحداً ، فالأشفاعُ عشرةٌ وثمانيةٌ وستةٌ وأربعةٌ واثنان أَسْقِطْ لكل شَفْع واحداً فيصيرُ المسقطُ خمسةً ويصيرُ الباقِي المقرُّ بِهِ ستةً.

وطريقة أخرى : وهى أنك تَجْمَعُ الأشفاعَ ضاماً كلَّ شفْعٍ إِلَى مَا يليه وتضبطُ ما انتهى إليه جميعُها مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تجمعُ الأوتارَ ضاماً كُلَّ وَتْرٍ إِلَى مَا يَلِيهِ وَتَضْبِطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَمِيعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تُخرجُ مجموعَ الأوتارِ من مجموعِ الأشفاعِ فَمَا بقى فهو الباقِي ، مِثَالُ ذَلكَ فِي التمثيلِ المتقدمِ : أنك تجمعُ الأشفَاعَ عَشْرَةً وثمانيةً

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٥٨ ، وإذا قال أبو حيان فِي كتبه أصحابنا أو بعض أصحابنا فإنما يقصد ابن عصفور والأندلسيين وابن مالك ، وانظر الرأي أيضاً فِي التصريح : ١/ ٣٥٩ ونصه قال : وصححه بعض المغاربة.

وستةً وأربعةً واثنين فيصيرُ الجميعُ ثلاثين ثُمَّ تجمعُ الأوتارَ تسعةً وسبعةً وخمسةً وثلاثةً وواحِداً فَيَصِيرُ الْجَمِيعُ خمسةً وعشرين ثم تُخرِجُهَا من الأشفَاعِ الّتي هِيَ الثلاثونَ فالباقي خَمْسَةٌ.

ومثالُ ذلك فِي التمثيل الثاني : أَنَّكَ تجمعُ الأوتَارَ أحَدَ عَشرَ وتسعةً وسبعةً وخمسةً وثلاثةً وواحداً فَيَصِيرُ الجميعُ ستةً وثلاثين ثم تجمعُ الأشفاعَ عَشْرةً وثمانيةً وستةً وأربعةً واثنين فيصيرُ الجميعُ ثلاثين ثم تُخرِجُهَا مِنَ الأوتَارِ التي هي ستةٌ وثلاثون فالباقي ستةٌ.

وطريقةٌ أُخرَى : أنَّكَ تَأتِي إِلَى آخرِ العددِ فَتُسْقِطُ واحداً مِن اثنينِ فيبقى واحدٌ فتسقطهُ من ثلاثة فيبقى اثنان فتسقطهما من الأربعةِ فيبقى اثنان فتسقطهُمَا من الخمسةِ فيبقى ثلاثةٌ فتسقطُهَا من الستةِ فيبقى ثلاثةٌ فتسقطُها من السبعةِ فتبقى أربعةٌ فتسقطُهَا من التسعةِ فتبقى خمسةٌ فتسقطُهَا من العشرةِ فتبقى خمسةٌ.

وطريقةٌ أُخرَى : أَنَّكَ تُسقِطُ الاستثناءَ الأوَّلَ من المستثنى منه ثم تُضيفُ ما تَبقَّى إِلَى مَا بَعْد المسقطِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِي إِلى الآخرِ فما بقى فهو المقرُّ بِهِ.

تمثيلُ ذَلكَ المثالِ السابقِ تُسْقِطُ تسعةً من عَشْرَةٍ فيبقى واحدٌ تضيفُهُ إِلَى مَا بعد المسْقطِ وهو ثمانيةٌ يصيرُ تسعةً تُسْقِطُ منها ما بَعْدَهُ وهو سبعةٌ فَيَبْقَى اثنان تُضيفُهُ إِلَى مَا بَعْد المسقطِ وهو ستةٌ فتَبْقَىَ ثمانيةٌ تسقط منها ما بعده وهو خمسةٌ فيبقى ثلاثةٌ تضيفُه إِلَى ما بعد المسقط وهو أربعةٌ فيبقى سبعةٌ تُسْقِطُ منها ما بعده وهو ثلاثةٌ فتبقى أربعةٌ تضيفه إِلَى ما بعد المسقط وهو اثنان فيبقى ستةٌ تسقطُ منها ما بعده وهو واحدٌ فَتَبْقَى خَمْسَةٌ ، وقد بقى طُرُقٌ أُخرَى للاستخراجِ غيرِ هذه الأربعةِ التِي ذَكَرْنَاهَا وهذا كلُّهُ مخرجٌ على قولِ مَنْ أجاز استثناءَ الأكثرِ.

وأمَّا مَنْ لَمْ يُجزهُ فَفيه وَجْهَان : **أَحَدُهُمَا** : أن جميعَ الاستثناءِ باطلٌ لأَنَّ الأولَ بَطَلَ لأَنَّهُ أكبَرُ فيبطُلُ ما يتفرعُ عليه.

والوَجْهُ الثّاني : أَنَّهُ /١٦٩ يبطلُ الأكثرُ إِلَى أَنْ تَصلَ إِلَى النصفِ فيصحُّ ثم يُنْظَرُ فِي الباقِي عَلَى هَذَا السياقِ ، ومخرجٌ - أَيْضاً - عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يقترنْ بالكلامِ قرينةٌ فإنْ اقترنتْ بِهِ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ الثاني عَلَى حَسبِ مَا تقتضيه القرينةُ مَنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلاثَةِ ، ومخرجٌ - أيضاً - عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ الاستثناءَ مِنَ الْعَدَدِ وَفِيهِ ثَلاثَةُ مَذَاهِبَ :

أنه لا يجوزُ وَهُوَ الصَّحيحُ لأن أسماءَ الأعدادِ نصوصٌ ، والنصوصُ لا يجوزُ الاستثناءُ منها لأن الاستثناءَ يُخرجُهَا عن النصيةِ إلاَّ إِنْ كَانَ اسْمُ العدد قد خرجَ فيه عن النصيةِ إِلَى أَنْ كَثُرَ بِهِ وبُولِغَ فَيَجُوزُ لأنه إِذْ ذَاك لَمْ يَبْقَ نصًّا فِي العَدَدِ بَلْ ظَاهِراً نَحْو قوله تعالى[1]:﴿**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا**﴾ لأنَّ الأَلْفَ مِمَّا يُبَالغُ ويكثرُ به[2].

والْمَذْهَبُ الثّاني : أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقاً وعَلَى ذَلِكَ بَنَى الْفُقَهَاءُ مذاهِبَهُم فِي الأقاريرِ[3].

والْمَذْهَبُ الثَّالثُ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى عقداً من العقود لَمْ يجزْ نَحْو : عندي مائةٌ إلاَّ عشرةً وإِنْ لَمْ يَكُنْ عقداً جاز نَحو : عندي مائةٌ إلاَّ ثَلاثَةً[4].

---

(١) من الآية : ١٤من سورة العنكبوت .

(٢) هذا هو رأى ابن عصفور وهو المنع مطلقاً أي منع الاستثناء من العدد مطلقاً . ينظر : شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٥١ ، والهمع : ١/ ٢٢٨ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٢ ، والعجيب أنه شرحه مفصلاً في المقرب.

(٣) هو رأى ابن الضائع . ينظر : الارتشاف : ٢/ ٢٩٥ ، والهمع : ١/ ٢٨٨ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢١٨٢ .

(٤) انظر المراجع السابقة وصفحاتها.

قَوْلُـــــهُ :

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِـــي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

مثل ما تكرَّرَتْ فيه إلاَّ وَلَمْ يفرغْ العاملُ لِمَا بعد إلا والعاملُ هنا هو يفوا والمستثنى منه هو الضميرُ فِي يفوا وإلا امرؤٌ بدلٌ من الضميرِ وإلاَّ علياً منصوبٌ على الاستثناءِ ، وحكمُها أي حكمُ المستثنياتِ فِي القصدِ أي فِي قصدِ الكلامِ السابقِ المُوجَبِ وغَيْرِ الموجب حكمُ الأولِ أي المستثنى الأولُ أي إن كان من موجبِ نصَبْتَ نَحْو : قام القومُ إلاَّ إخوتَك إلاَّ زيداً أو من غير الموجب فيجوز النصبُ على الاستثناء والتبعيةُ عَلَى البدل[١].

أو يعنى بقوله (وحكمها) أي حُكْمُ المستثنياتِ فِي القصْدِ أي فِي أنَّ الاستثناءَ من النفْيِ إثباتٌ ومن الإثباتِ نَفْيٌ كما أنَّ الأولَ أي المستثنى الأول كذلك.

---

(١) من الأمثلة المسموعة فِي ذلك قول الله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْـــرِمِينَ. إِلا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر : ٥٨ ، ٥٩) وفِي الآية استثناء من الموجب ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

فمالِيَ إلا الله لا رب غيـــره ومالي إلا الله غيرك ناصر

﴿ حكم المستثنى بغير وسوى ﴾

قَوْلُـــــهُ :

واسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَــا   بِمَا لِمُـــسْتَثْنَى بِــإلاَّ نُـــسِبَا

يقولُ : الاسمُ المستثنى بَعْدَ غَيْرِ مجرورٌ ، وغيرُ تُعْرَبُ إعرابَ الاسمِ الجائي بعد إلاّ ، فالأحكامُ الجائزة فِي ذلك الاسم تجوزُ فِي (غير) ، والتِي تَمتَنِعُ فِيهِ تَمْتَنِعُ فِيهَا مِثَالُ ذَلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَالنَّصْبُ هُنَا عَلَى الاسْتِثْنَاء . ويَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَة كما جاز فِي : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ ، ما قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْد (فالأفصحُ الرفعُ عَلَى الْبَدَلِ ويَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَة ويَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الاستثناء وتقولُ : ما قام غَيْرُ زَيْدٍ)[1] فترفع كما تقول : ما قام إلا زيدٌ فيكون ذلك على حسبِ العاملِ المفرَّغِ له. واختلف من لَمْ يُجِزِ النصبَ فِي : ما قام إلا زيد هل يجوزُ ذَلِكَ فِي غيْرِ فتقول : ما قام غَيْرُ زيدٍ فأجازه بعضُهم وهو الفراءُ ومَنَعَهُ الْجُمْهُورُ[2] وسواء أكانت غَيْرُ مضافةً إلَى مَبْنِيّ أوْ غَيْرِ مَبْنِيّ.

وقالَ الفراءُ : بعضُ بَنِي أسدٍ وقضاعةَ يَنْصِبُ (غَيْرًا) إذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى إلاَّ تَمَّ الْكَلاَمُ قَبْلَهَا أوْ لَمْ يَتِم وتقول : ما فِي الدارِ أحدٌ غيرَ حمار وغيرُ حمار كما قلت : ما فِي الدار أحدٌ إلا حماراً وإلا حمارٌ بالرفع والنصب، وكذلك سائر الأحكام التِي تكون فِي الاسمِ بعد إلا تكون فِي غير[3]، لا فرق بينهما إلا فِي **أمور ثلاثة** :

---

(١) مابين القوسين سقط من النسخة المغربية.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٠ ، وجاء فِي شرح التسهيـــــل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢١ ، وأجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معرباً أم مبنياً فيقال على رأيه ما جاء غير زيد وما جاء غيرك.

(٣) التصريح : ١/ ٣٦١ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٣.

الأول : أن (غيرا) يوصف بها حيث يتصوَّرُ الاستثناءُ وحيث لا يتصورُ مثال ذلك : عندي درهمٌ غيرَ دَانقٍ[١] وعندي درهمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ ، و(إلاَّ) لاَ يُوصَفُ بِهَا إلاَّ حيث يتصور الاستثناء فيجوز أن تقولَ : عندي درهمٌ / ١٧٠ إلاَّ دَانقٌ لأنه يَجوز إلاَّ دانقاً ولا يجوز عندي درهم إلاَّ جيد لأنك لو قلت: عندي درهم إلا جيداً لَمْ يجز ، ولا يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ بإلاَّ حيث يتصورُ الاستثناءُ المتَّصِلُ بل يُوصَفُ بها حيث يكون متَّصِلاً كَمَا مَثَّلْنَا ومُنقَطِعاً.

ولِذَلِكَ قَالَ الجَرْمِيُّ والمبرِّدُ فِي قَوْلِه تَعَالَى[٢]: ﴿إلا قَلِيلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ لو قُرِئَ بِرَفْعِ قليل على الصفةِ للمرفوعِ قبلَه لكَانَ حَسَناً والاستثناءُ منقطعٌ[٣] ولِذَلِكَ قَالَ أَبو زُبَيْدٍ[٤] الطائي[٥]:

لَــدَمٍ ضَــائِعٍ تَغَيَّــبَ عَنْــهُ   أَقْرَبُوهُ إِلاَّ الصَّبَا وَالْجَنُــوبُ

فأقربوه موصوفٌ بإلاَّ الصبا وليس مِنْ جِنْسِ الأولِ والقوافي مرفوعةٌ.

---

(١) الدانق : سدس الدرهم.

(٢) سورة هود : من الآية ١١٦.

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد : ٢/ ٦١٣ ، ت/ حسن محمد .

(٤) هو المنذر بن حرملة الطائي شاعر معمر أدرك الجاهلية والإسلام و لم يسلم مات بالكوفة سنة "٦٢هـ" . ينظر: الأعلام : ٧/ ٢٩٣.

(٥) البيت من بحر الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي وهو بيت مفرد ، في الهمع : ١/ ٢٢٩ ، والعيني برقم ٤٦٦ برواية مختلفة ، وديوان أبي زبيد ص٣٤ (بغداد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧١٠ .

الشاهد فيه : قوله : أقربوه إلا الصبا والجنوب ، حيث جاء إلا الصبا وصفاً لأقربوه وهو استثناء منقطع و لم ينصب وإنما وقع صفة لما قبله.

الثاني : أن (إلاّ) إذا كانت صفةً لَمْ يجزْ حَذْفُ الموصوف وإقامتُها مقامَهُ بخلاف غير فإنه يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا مِثَالُ ذَلِكَ. لا يَجُوزُ : قام إلا زيدٌ وأنت تريد قام القومُ إلاَّ زَيْدٌ ويجوز : قام غيْرَك[١].

الثالث : أن (إلاّ) تليها الجملةُ الابتدائيةُ فتقول : ما رأيتُ أَحَداً إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ منه ولا يجوز أن تقول : ما رأيت أحداً غَيْرَ زَيْدٌ خَيْرٌ منه لأن (غير) لا تضاف إِلَى الجمل ، فلو خفضْتَ (زيداً) بعد غير وأعربت غيراً بالابتداء وجعلت (خير منه) خبراً عن غير فقلت : ما رأيت أحداً غير زيد خير منه لاخْتَلَفَ مَعْنَى غير وإلا ؛ لأَنَّهُ كان يكون في مسألة (إلاّ) أن كل من رأيته فزيدٌ خيرٌ منه وفي مسألة غير يكون المعنى : أنك ما رأيت أحداً متصفاً بأن غَيْرَ زَيْد خَيْرٌ مِنْهُ وَلَمْ تَقْصُدْ تَفْضِيلَ زَيْد عَلَى أَحَد ، وإِنَّمَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ زيدٍ خَيْراً مِنْهُ وَهَذَا مَعْنَى يُخَالِفُ الْمَعْنَى الأولَ.

واضْطَرَبَ كَلاَمُ النحويين فِي الوصف بإلاَّ ، فَقَالَ بعضُ أَصْحَابنَا : إنه يخالفُ سَائِرَ الصفاتِ ويجوزُ أَنْ يوصفَ بها الظاهرُ والمضمرُ والمعرفةُ والنكرةُ[٢].

وقال بعضُهم : قولُ النحويين إنه يوصفُ بهَا يَعْنُونَ بذَلكَ أَنَّهُ عَطْفُ بيان ، وقَالَ الأَخْفَشُ فِي الأَوْسَط : إلا والاسمُ الذي بَعْدَهَا يَكُونُ صفةً للاسْمِ الَّذي قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الاستثناء أَوْ كَانَ الاسْمُ نكرةً أَوْ فِيهِ أَلِفٌ وَلاَمٌ نَحْوُ : مررتُ بالقومِ إلاَّ أَخِيكَ وجاءني القومُ إلاَّ أَخُوكَ[٣] قال الشاعر[٤]:

---

(١) انظر نص هذا الفرق في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٥٤ ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٢/ ٣١٣.

(٣) هذا هو رأى سيبويه حيث يقول "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت (أي أتيت بمحال) : ثم قال وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً وإن شئت جعلته صفة ". الكتاب : ٢/ ٣٣١ – ٣٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدره : أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة ، (ديوان ذي الرمة : ٢/ ١٠٠٤ ، عبد القدوس) ويوجد في الكتاب : ٣٣٢/٢ ، والمقتضب : ٢/ ٦٠٧ ، والمغني : ٧٨ ، والهمع : ١/ ٢٢٩، واللسان (بلد) ، والخزانة : ٢/ ٥٦. =

قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَـــا

وقال صاحبُ الضوابط[١] ما معناه : تجرى إلا مَجْرَى غَيْرٍ فيوصفُ بها وذَلِكَ إذا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَكِرَةً نَحْو : قام كلُّ أَحَدٍ إلاَّ زَيْداً وَفيه الألفُ واللامُ للجنْسِ نَحْو : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً، فَإِنْ قُلْتَ قَامَ إِخْوَتُكَ إِلاَّ زَيْداً لَمْ يَجُزْ إلاَّ النَّصْبُ ولاَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ[٢].

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إن كان ما بعد إلاَّ معرفةً جَرَتْ مَجْرَى غَيْرٍ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَتَجْرِى وَصْفاً عَلَى النَّكِرَةِ[٣] نَحْو قوله[٤]:

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ ... لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلاَّ الْفَرْقَـــدَانِ

يُرِيدُ : وكلُّ أَخٍ غَيْرَ الفرقدينِ مفارِقُهُ أَخُوهُ ، وعَلَى المعرفةِ نَحْو قوله[٥]:

.... قَلِيلٌ بها الأَصْوَاتُ إلا بُغَامُهَـــا

أيْ : قليلٌ بها الأصواتُ غيرُ بغامِها.

= اللغة : أنيخت : أبركت ، البلدة : البلدة : الصدر والبلدة الثانية الأرض ، البغام : صوت همهمة غير مفهوم وأصله للظبي

الشاهد قوله : إلا بغامها. حيث وقعت إلا اسماً بمعنى غير وصفاً للأصوات وهو معرفة شبيهة بالنكرة.

(١) هو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد المرسى ولد سنة (٥٦٩هـ) صنف التفسير الكبير والأوسط والصغير والكافي في النحو وغير ذلك توفي سنة (٦٥٥هـ) . البغية: ١/ ١٤٤-١٤٦.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣١٣.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) البيت من بحر الوافر نسبه سيبويه لعمرو بن معد بكرب في الكتاب : ٢/ ٣٣٤ ، وهو في الإنصاف : ٢٦٨ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٩ ، والهمع : ١/ ٢٢٩ ، والأشموني : ٢/ ١٥٧ .

اللغة : الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والشاهد قوله : وكل أخ ... إلا الفرقدان : حيث جاءت إلا وما بعدها وصفاً لكل أخ وهو نكرة .

(٥) سبق ذكره والاستشهاد به قريباً وفيه وقعت إلا صفة للمعرفة.

وإنْ كَانَ مَا بعد إلا نكرةً جرتْ مَجْرَى غَيْر إذا أضيفتْ إِلَى نكرةٍ فتجرى وصفاً على النكرة دون المعرفةِ فتقولُ : قام كلُّ أحد إلاَّ غُلاَمٍ مِنْ غُلْمَانِكَ كأنك قلْتَ : قام كلُّ أحد غيرِ غلامٍ مِنْ غُلْمَانِكَ ، ولا يَجوز : قام القومُ إلاَّ غُلاَم من غلمانك كما لا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرٍ ؛ لأنها مضافةٌ إِلَى نَكِرَة.

وقَدْ تَجْرِى (إلاَّ) مَعَ مَا بَعْدها على المضمر قبلها إلاَّ أنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُون نعتاً لأنَّ الْمُضْمَرَ لاَ يُنْعَتُ بل يكون عطْفَ بَيَانٍ وعليه قوله[1]:

عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتَـدُ   وبِالصَّرِيمَةِ مِنهُمْ مَنْزِلٌ خَلَـقٌ

فإلاَّ النؤيُ عطفُ بيانٍ من المضمرِ المستكنِّ فِي تَغَيَّر.

وقولُ النحويين : إنَّ (إلاَّ) يُوصَفُ بِهَا فيه / ١٧١ تجوَزٌ ؛ لأنَّ الحرفَ لا يوصفُ ولا يوصفُ بِهِ لَكِنَّهُ مَعَ مَا بَعْده يؤدي معنى الوصفِ وهو المغايرةُ ، والصفةُ إنما استفيدت من مجموعِهَا والشيئانِ حالةُ الاجتماعِ يحدثُ لهما حكْمٌ لا يكونُ فِي كل واحد منهما حالة انفراده.

ومما تفترقُ فيه غَيْرُ وَإلاَّ : أَنَّ غَيْراً إِذَا عُطِفَتْ عَلَى الْمُسْتَثْنَى بِهَا جَازَ فِيهِ الجَرُّ وهُوَ الأَجْوَدُ فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَمَا جَاءَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وعمرو

---

[1] البيت من بحر البسيط وهو من قصيدة للأخطل فِي مدح عبد الله ويزيد ولـدى معاويـة ، وانظر : ديوانه ص١١٤ (إيليا الحاوي) ، والشاهد فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٨١ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٣ ، والتصريح : ١/ ٣٤٩ ، والأشموني : ٢/ ١٤٤.

اللغة : الصريمة : كل رملة انصرمت من معظم الرمل ، خلق : بال ، عاف : أي دارس.

الشاهد قولـه : إلا النؤي فإنه عطف بيان من الضمير فِي تغير ولا يجوز كونه وصـفاً لأن الضمائر لا توصف وقيل هو استثناء من الضمير المستتر فِي تغير على طريق البدل مع أن التغير موجب وجاز الإبدال نظراً إِلَى معنى تغير فإن معناه : لم يبق على حال.

وهو الأجودُ ، ويَجوزُ فيه الحملُ عَلَى الْمَعْنَى فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْراً كأنك قلت : جاء القومُ إلا زيداً وعمراً ، وتقول : ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو كأنك قلت : ما جاء أحدٌ إلاَّ زيدٌ وعمرٌو ، وهذا عندي من الحملِ عَلَى الموضعِ ؛ لأنَّ غَيْراً دخيلةٌ فِي باب الاستثناء ، والأصل فِي الاستثناء أنْ يكونَ بأداته التي هي (إلاَّ) فمتى استثنى بغيرها فلَيْسَ ذَلِكَ بطريق التَّأصُل ، فالمستثنى بعد غير أصله أنْ يكونَ معمولاً لما قبل إلاَّ ، فالمحرزُ موجودٌ وهو طالبُ النَّصْبِ وإن كانت (غيرُ) قد أُضيفَتْ إِلَى الاسمِ فانجرَّ فنظيرُه الْجَرُّ بعد الباء فِي : لَيْسَ زَيْدٌ بِفَقِيهٍ ولاَ شَاعِراً ، من حيث إنَّ طَالِبَ النصبِ موجودٌ وهو ليس وطالبُ الموضعِ فِي الاستثناءِ موجودٌ وهو الفعلُ المتقدِّمُ أو الجملةُ بأسْرِهَا إِذَا فرعنا على أنَّ النَّاصِبَ إنما هو تمامُ الجملةِ وجوازُ العطْفِ هُنَا على المعنَى لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلاَفاً.

وإِذَا عطفْتَ على المستثنى بإلاَّ[1] فلا يجوزُ فِي المعطوفِ إلاَّ المشاركةُ فِي الإعرابِ ، فإذا قلْتَ : قام القومُ إلا زيداً وعمراً نصبْتَ : وعمراً ولا يَجُوزُ وعمرٍو بالخفْضِ على تقديرِ : قام القومُ غَيْرَ زيدٍ وعمرٍو ؛ لأن زيداً بعد إلا لا موْضِعَ له يخالفُ لفظَه بل لفظُهُ وموضِعُهُ واحدٌ.

وقد ذهب بعضُهُم إِلَى إجَازَةِ ذَلِكَ[2] وحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ إِلاَّ حَمَامَةٌ   تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُهَا

---

(١) مازال الشارح يقرر ما تفترق فيه غير وإلا من حديث عن المعطوف.

(٢) هو ابن خروف حيث أجاز العطف عليه بالجر على معنى غير لأن مكانهما واحد واستشهد بالبيت المذكور . ينظر : الارتشاف ٢/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٣١.

(٣) البيت من بحر الطويل قائله على بن عميرة الجرمي ، وهو فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٤، والدرر : ١/ ١٩٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٤ ، والأمالي لأبي علي القالي : ٥/١٠٠ ، والهمع : ١/ ٢٣١ ، وشاهده واضح من الشرح.

روى برفع (سمر) على لفظِ حمامةٍ وبجَرِّه قَالَ : على معنى : وما هاج هذا الشوقَ غَيْرُ حمامة سمرٌ قيودُها ، ومَنْ منع ذلك تأوَّلَ البيتَ إما أنه خَفْضٌ على الجوارِ وإما أَنَّ سمراً نعتٌ لخضراءَ ، والمرادُ بالقيودِ عروقُ الشَّجَرَةِ.

وإذا انتصبتْ (غيرُ) فِي الاستثناءِ فاختلف النحويون فِي نصبِهَا فالَّذي هُوَ مَشْهُورٌ أَنها منتصبةٌ بما قبلها على حدِّ ما انتصبَ الاسْمُ بعد إلاَّ إذا قلْتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً وكذلك إذا قلْتَ : قام القومُ غَيْرَ زَيْدٍ ونَصْبُ ذَلِكَ كُلِّه عَلَى الاسْتِثْنَاءِ[١].

وذَهَبَ أَبُو علي الفارسي إلَى أنَّ نَصْبَ (غير) إنما هو على الحالِ وفيها معنى الاستثناءِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي التذْكرةِ وهى حالٌ من المستثنى منه واختَاره بعضُ أصْحَابِنَا وزَعَمَ أَنَّهُ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سيبويه[٢].

وقد ذكر بعضُ أصْحَابِنَا أنَّ (إلاَّ) والمنصوبَ بعدها يكونُ أيضاً حالاً قال : وهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ عند النحويينَ بل كثيرٌ منهم ينكرُه فأجازَ فِي قولِ الكميتِ[٣]:

.... وَمَالِي إلاَّ اللهَ غَيْـرَكَ نَاصِـرُ

وجُوهاً أربعةً : الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : وَمَالِي ناصرٌ إلاَّ اللهَ غيرُك فلما قدَّمَهَا نَصَبَهمَا عَلَى الاسْتِثْنَاءِ.

---

(١) ينظر : شرح الجمل الكبير ، ٢/ ٢٥٤ ، وشفاء العليل : ٤٩٩ ، والهمع : ١/ ٢٣١ ، وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات).

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٢٢ ، والهمع : ١/ ٢٣١.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الطويل وهو للكميت وصدره : فمال إلا الله لا رب غيره . ومراجعه كثيرة منها : الكتاب : ٢/ ٣٣٩ ، والمقتضب : ٢/ ٦٢١ ، وابن يعيش : ٢/ ٩٣ ، والجمل للزجاجي : ٢٣٨ ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٦٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢١٧٩.

الشاهد قوله (ومالي إلى الله غيرك ناصر) حيث كرر المستثنى بإلا وغير مقدمين على المستثنى منه ، فلما قدما لزما النصب وكان نصبهما على أربعة أوجه كما ذكره الشارح.

والثاني : أنْ يَكُونَا حالينِ على تقديرِ أنهما لو تأخَّرَا كَانَا وَصْفَيْنِ.

والثالثُ : أنْ يَكُونَ (إلاَّ اللهُ) مَنْصُوباً عَلَى الاستثناءِ و (غيرَك) حال.

والرابع : العكسُ فيجعلُ (إلاَّ اللهَ) منصوباً على الحالِ و (غيرَك) منصوباً على الاستثناء ، فَلِمُدَّعٍ أنْ يَدَّعِي فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً أنَّ نَصْبَه على الحالِ كَمَا أنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ رَفَعْتَ على الصفةِ إذْ مَا جَازَ أنْ يَكُونَ صِفَةً للنكرةِ جاز أنْ يكونَ حالاً للمَعْرِفَةِ.

وقد ذَهَبَ أبو عَلِيٍّ فِي غير التذكرةِ إِلَى أنَّ غيراً إِذَا اسْتُثْنِيَ بِهَا كَانَ نَصْبُهَا /١٧٢ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ لا على الحالِ[١]. قال ذلك فِي قوله تعالى[٢]: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فِي قراءة من نصب[٣].

وقد أجازَ الفراءُ فِي النصبِ وجهينِ[٤]: **أحدُهما** : أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، **والآخرُ** : أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الحالِ والصحيحُ الأولُ لثبوتِ تعريفِ (غير) فِي قراءةِ مَنْ رَفَعَ[٥] فجعلها صفةً لقوله (القاعدون) ، أو فِي قراءةِ مَنْ جَرَّ فجَعَلَهَا صِفَةً أيضاً للمؤمنين[٦]، ولا يجوزُ فِي (غير) إذَا رفعْتَ أنْ تَكُونَ بَدَلاً من

---

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي : ٢/ ٦٢.

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة نافع والكسائي وابن عامر . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٣٧.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٨٣ ، ٢٨٤.

(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٣٧.

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، وقال الزمخشري فِي المفصل : وفي قوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون فِي سبيل الله : الرفع صفة لـ (القاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ثم دخل على إلا في الاستثناء ، وشرح ابن يعيش العبارة الأخيرة فقال : يريد أن أصل غير أن يكون صفة ثم دخل على إلا للمضارعة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بإلاّ (شرح المفصل: ٢/ ٨٨ – ٨٩).

(القاعدون) وَلاَ إِذَا جَرَّتْ أَنْ تَكُونَ بَدَلاً من (المؤمنين) وإِنْ كَانَ الكلامُ غَيْرَ مُوجبٍ ، والأفصحُ فِي غَيْرِ الموجَبِ البدلُ لأجْلِ المشاكلة لأَنَّ الْبَدَلَ على نية تكْرَارِ العاملِ ، فلم يحسُنْ أَنْ يُؤْتَى به إِلاَّ بَعْدَ كلامٍ مُسْتَقِلٍّ و (لاَ يَسْتَوِي القاعدون) ليس بكلام مستقل لأَنَّ (يستوي) من الأفعالِ الَّتِي لاَ تكتفي بمرفوعٍ واحدٍ وإِنَّمَا يستقلُّ بذكْرِ المعْطُوفِ على قوله (القاعدون) ولأَنَّ غَيْراً أَصْلُهَا الصِّفَةُ ، فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى مَا هُوَ أصلٌ فِيهَا أولى ومعنى الصفة وإِنْ كَانَ يُخَالفُ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء ، فَلَيْسَ ذَلكَ غَالباً بَلْ أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ الْوَصْفُ عَلَى مَعْنَى الاسْتِثْنَاء ، وإِنْ كَانَ قَدْ يَرِدُ مِنْ غَيْرِ تعرُّضٍ لِنَفْيِ الْقِيَامِ أو إثباتِهِ مَثَلاً عن الاسمِ المجرُورِ بِغَيْرِ أو الجائي بَعْدَ إِلاَّ إِذَا كَانَتْ لِلْوَصْفِ.

وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَــلاَ ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْــرٍ جُعِــلاَ

مَعْنَاهُ أَنَّ الأَصَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاة أَنَّ حُكْمَ سِوَى وسُوَى وسَوَاءِ حُكْمُ غَيْرٍ فَلاَ تَكُونُ ظَرْفاً[(١)] وثلاثتها عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ لاَ يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظرفٍ إِلاَّ فِي الشِّعْرِ وهو مذهبُ سيبويهِ والفراءِ وغيرهِمَا ، ويستدلُّونَ على ظرفيةِ سوى بوصَفِ الموصولِ بها فيقولُونَ : قام الذي سِوَاكَ فِي فَصِيحِ الْكَلاَمِ ، ولا يقولُونَ : قَامَ الَّذِي غَيْرُكَ[(٢)]، وقَدْ أَشَرْنَا إِلَى طَرَفٍ مِنَ الْكَلاَمِ عَلَى ذَلكَ فِي بَابِ المفعولِ فيه[(٣)].

---

(١) هذا رأى الزجاجي والكوفيين وابن مالك . ينظر: مغنى اللبيب : ١/ ١٤١ ، والإنصاف : ٢٩٤ وما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧١٦.

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٣١ ، ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٦.

(٣) قال أبو حيان في الباب المذكور : ومن ظروف المكان التي لا تتصرف فوق وتحت وعند وسِوى وسواء وسوى ... ثم قال : وزعم بعض النحويين أن سوى تتصرف فتستعمل فاعلة ومبتدأه ومفعولة في الاختيار وأنشد على ذلك جملة من أبيات الشعر والذي نص أئمة الكوفة والبصرة سيبويه والفراء وغيرهما أن ذلك منصوب عند العرب قال الفراء سواك وبدلك ومكانك لا تستعمل أسماء مرفوعة. (راجع المفعول فيه من هذا الجزء ص : ١٥٣ من الأمريكية).

قال الناظمُ ناصراً لمذْهَبِه : الظرفُ فِي العرْفِ مَا ضُمِّنَ معنىً فِي من أسماء الزمانِ والمكانِ ، وسِوَى لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِظَرْفٍ حقيقةً ، وإِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا ظَرْفٌ إِذَا وصَلَ الموصولُ بها فذلك على طريقِ المجازِ وهو سائغٌ مع أنَّها تحتملُ التأويلَ إذا وصلَ بها المَوْصُولُ[١].

وقد سَاوَتْ هَذِهِ الأسماءُ (غيراً) في قبولِ تأثيرِ العواملِ المفرَّغَة رافعةً وناصبةً وجارةً فِي النثرِ والنظمِ ، فمِنْ النثرِ قولُهُ ﷺ[٢] "مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ .. الحديث " وقال بعضُ العربِ : أَنَا فِي سِوَاك[٣]، وقال أَبو دُؤَاد[٤]:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْـذُوبُ

وقال آخر[٥]:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّـلٍ   وإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَـشْقَى

وقال آخر[٦]:

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣١٦ ، والتأويل في الصلة أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف.

(٢) الحديث في صحيح البخارى : ٤٤/٨ ، ومسلم كتاب الإيمان وأصله ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

(٤) البيت من بحر البسيط نسب في الشرح وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣١٥ ، وابن يعيش : ٢/ ٨٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨ ، والأشموني : ٢/ ١٥٩.
الشاهد فيه : قوله : (بسواء الحق) حيث خرجت (سواء) عن الظرفية ووقعت مجرورة بالحرف.

(٥) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في شرح ابن عقيل : ٢/ ٣٢٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥ ، والأشموني : ٢/ ١٥٩.
الشاهد فيه : قوله :(وإن سواك) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية. ووقعت اسماً لإن.

(٦) البيت من بحر الكامل لمحمد بن عبد الله المدني (من مخضرمي الدولتين) يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب من مقطوعة في أبواب الحماسة للتبريزى ٤/ ١٣٥ ، وانظر الشاهد في شرح =

وإِذَا تُبَاعُ كريمةٌ أَوْ تُـشْتَرَى   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقال آخر[1]:

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْـرِ سِـوَاهُ   صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفَـلاَتِ

وقال آخر[2]:

وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى الْعُـدْوَا   نِ دِنَّـاهم كَمَـا دَانُـوا / ١٧٣

وقال آخر[3]:

وَقَالَ نِسَاءٌ لَوْ قُتِلْتَ لَـسَاءنَا   سِوَاكُنَّ ذُو الشَّجْوِ الَّذي أنَا فَاجِعُ

وقال آخر[4]:

= الأشموني : ٢/ ١٥٩ ، والتصريح : ١/ ٣٦٢ ، والهمـع : ١/ ٢٠٢ ، والدرر : ١/ ١٧٠ ، والعينـي : (٤٧٧) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨.

الشاهد فيه : قوله : (فسواك بائعها) حيث وقعت سوى مبتدأ وخرجت عن الظرفية .

(١) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في المساعد : ١/ ٥٩٥ ، وشفاء العليل : ٢/ ٥١٧ والعيني : (٤٧٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٥.

الشاهد فيه : قوله : (ذكر سواه) حيث وقعت سوى مضافاً إليه .

(٢) البيت من بحر الهزج للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة من قصيدة قالها في حرب البسوس والشاهد في التصريح : ١/ ٣٦٢ والأشموني : ٢/ ١٥٩، وضرائر الشعر : ٢/ ٢٩٢ ،وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٢٨ ، والعيني : ٤٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٥ ، وشاهده في خروج سوى عن الظرفية ووقوعها فاعلاً.

(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل والمراجع.

الشاهد فيه : قوله : سواكن ذو الشجو حيث خرجت سوى عن الظرفية ووقعت مبتدأ وذو الشجو خبره .

(٤) البيت من بحر الوافر مجهول القائل والمراجع. =

عَلَى الْمَوْلَى بِأَنْ لا تَخْـذلوه فَإِنَّ أخَا سَـوَائِكُم الْوَحِيـدُ

وإنما كثَّرَ النَّاظِمُ الشواهدَ لأنه ذَهَبَ مَذْهَباً قل أنْ يتبعَ عليه لأنه مُسْتَقْرِئيُ اللغةَ وعلْمَ النحو ، لا يكادُ أحد منهم ذَهَبَ إِلَى مقالَتِه بَلْ هِيَ عِنْدَهُم مَنصُوبَةٌ عَلَى الظرفِ[١]، هكذا نَصَّ النَّاسُ.

وظاهرُ كلامِ النَّاظِمِ وغيْرِهِ أنَّهُ يُستَثْنَى بِسِوى وسُوى وسواء لأنَّهُ جَعَلَ حُكْمَهَا حُكْمَ غَيْرٍ[٢].

وقال الأستاذُ أبو الحسن بنُ عصفورٍ فِي الشرحِ الصغيرِ : الصحيحُ أَنَّ جميعَهَا يَعْنِي : سِوى وسُوى وسَواء منتصِبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، ولَمْ يُشْرَبْ مِنْهَا مَعْنَى الاستثناءِ إلاَّ سوى المكسورةِ السين ، فإنْ استثنِيَ بِمَا عَدَاهَا فبالقياسِ عليها"[٣] انتهى.

ولذلك لَمْ يمثل سيبويهِ إلا بسوى المكسورةِ السينِ قال سيبويه فِي باب الاستثناءِ فِي باب لا يكونُ ولَيْسَ : وأما أتاني القومُ سِوَاك فَزَعَمَ الخليلُ - رَحِمَهُ اللهُ - أنَّ هَذَا كقولِكَ : أَتَانِي القومُ مكانَكَ إِلاَّ أَنَّ فِي سواك مَعْنَى الاستثناءِ[٤] انتهى.

الشاهد فيه : قوله : (فإن أخا سوائكم) حيث خرجت سوى عن الظرفية ووقعت مـضافاً إليه.

(١) وهذا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين حيث ذهبوا إِلَى أن (سوى) لا تكون إلا ظرفـاً بدليل وصل الموصول بها فِي نحو : مررت بالذي سواك . ينظر : الكتـاب١/ ٣١، ٣٢، ٢/ ٣٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارسي : ٢/ ٤٥٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٤٧.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧١٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣) ينظر نصه فِي مخطوطه شرح الجمل الصغير : ٣٣٢ ، نحو يتمور ورقة ٧٤ ، والمقرب : ١٩٠ وضرائر الشعر : ٢٩٢.

(٤) الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

وقال غَيْرُ سيبويهِ : سِوى وسُوى لا يُحْكَمُ عَلَى موضعهما إلاَّ بالنصْب لأنهما ظرفانِ بمنزلة : بَدلَك وموضِعَكَ ومتى مددت ظهر الإعراب إلاَّ أَنَّهُ لا يكونُ إلاَّ نَصْباً نَحْو : قام القوم سِوَاك وما مررتُ بأحدٍ سِوَاك ، ولا تجرُّ إلاَّ فِي الشِّعْرِ[١].

وزعم عبدُ الدايمِ القيرواني[٢] أنَّ سواءَ مبنيةٌ على الفتح ، وكأنه لما رأي قولهم : قام القومُ سواءَك وما مررتُ بأحدٍ سِواءَك ملتزم فِي همزةِ سواءِ الفتح ولَمْ تتغيَّرْ تغيُّرَ غيرِ بوجوهِ الإعرابِ وهي فِي مثل هذه المواضعِ بِمَعْنًى غير ادّعى أنها مبنية[٣].

وسواءٌ المعربةُ إنما هي بمعنى مستوٍ نَحْو قوله[٤] : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ ، أو بِمعنًى وسط نَحو قوله تعالَى[٥] : ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ، أو بِمَعْنًى حذاء نَحو قولهم : زَيْدٌ سواءَ عمرٍو أي حذاء عمرو.

ولما ذكر عبدُ الدايم وجهاً من القياسِ وهو أنَّ سواءَ بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ إلاَّ مَعَ قلة تصرُّفِهَا ألا ترى أنها لا يبتدأ بها ولا تكونُ مفعولاً صريحاً ولا تُجَرُّ إلاَّ فِي الشعرِ ضرورةً بخلاف غَيْرٍ فإنها يكونُ فيها كلُّ ذَلِكَ.

ويلْزمُ عبدُ الدايم أنْ يقولَ ذَلِكَ فِي سِوى وسُوى أو يبدى فرقاً بين هذين وبين سواء.

---

(١) ينظر : المقرب : ١٩٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٦.

(٢) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني نحوي قديم ، روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي ، وليست له سنة وفاة . البغية : ٢/ ٧٥.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(٤) من الآية : ٦ من سورة البقرة.

(٥) من سورة الصافات : الآية ٥٥.

ويلزم الناظمَ مِنْ حَيْثُ ساوى بين غَيْرٍ وسِوَى وإخوتِهِ أن يُجيزَ : قام القومُ سوى زيدٍ وعمراً بالنصب كما جاز ذلك فِي غَيْرٍ وكذلك فِي نَحو : ما قام أحدٌ سوى زيدٍ وعمرٌو بالرفع كما جاز ذلك فِي غيرٍ ، ويحتاجُ إجازةُ مثل هذا إلَى سماعٍ من العربِ ؛ لأنَّ القياسَ كان يقتضى أن لا يَجوزَ ذَلِكَ فِي غَيْرٍ وإنما جوزناه للسماع[١].

---

(١) السماع الذي روي هو ما ذكره ابن عصفور فِي قوله : إذا أتبعت الاسم الواقع بعد غير كان لك فِي التابع وجهان الخفض على لفظه وأن يكون على حسب إعراب غير ومن ذلك قوله :

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طريد غير منفلت ۝ وموثق فِي حبال القد مسلوب

برفع موثق وخفضه (المقرب وشرحه ص٩٤٦ المنصوبات).

﴿الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلاَ يَكُونُ وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا﴾

قولـــــه :

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَـــيْسَ وَخَـــلاَ　　　وَبِعَـــدَا وبِيَكُـــونُ بَعْـــدَ لاَ

تمثيلُ ذلك : قام الناسُ لَيْسَ زَيْداً وقَامَ القومُ خلا زيداً وعدا عمراً ولا يكونُ زيداً ، وقولـــه : (بعد لا) قيدٌ فِي يكونُ وهو أنْ تكونَ منفيةً بلا فلو كَانَتْ منفيةً بما أو بلم أو بلن أو بإن[1] لَمْ تستعملْ فِي الاستثناءِ ، وقوله (ناصبا) يخرجُ أنْ تكونَ التَّامة.

فأما (ليس) و (لا يكونُ) فالاسمُ المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لهما ، وأما اسمُهما فمضمرٌ فيهما مفرداً مذكراً عائداً على البعض / ١٧٤ المفهوم من الكلام السابقِ ، وإنما التزم إضمارُهُ لجريَانِ هذه الأفعالِ مَجْرَى أداةِ الاستثناءِ التي هي أصل فيه وهي إلاّ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَمْ يظْهَرْ بعد إلاّ سوى اسم واحد فكذلك بعدما جَرَى مَجْرَاه فلذلك تقولُ : قام القوم ليس زيداً ولا يكونَ هنداً ، وكذلك ليس الزيدَينِ وليس الزيدِينَ وليس الهنداتِ وكذلك تفعلُ فِي (لا يكون)[2].

---

(١) قوله أو بإن ليس فِي النسخة الأمريكية.

(٢) من شواهد الاستثناء بليس قول النبي (ﷺ) يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب (مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٥٢).

ومن الاستثناء بِلَيْسَ قوله[١]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّـيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْـسِي

وقال آخر[٢]:

فَأَصْبَحَ مَا فِي الأَرْضِ مِنْهُ بَقِيَّةٌ لِنَاظِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْعَوَادِيَـا

وكونُ اسْمِ لَيْسَ ويكونُ مضمراً عائداً على البعضِ المفْهُومِ من مَعْنَى الكلامِ السَّابِقِ هو مذهبُ البصريينَ[٣].

وذَهَبَ النَّاظِمُ إلاَّ أنه محذوفٌ ملتزمُ الحذْفِ[٤]، وليس كذلك ؛ لأنَّ من قواعدِنَا أنَّ اسْمَ كَانَ وأخواتِها لا يُحْذَفُ لأنه مشبهٌ بالفاعلِ والفاعلُ لا يحذَفُ

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ويوجد في ديوانه : ١٧٥ (مجموع أشعار العرب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٣٦ ، ١٥٥ ، والمغني : ١/ ٢٣٥ ، وابن عقيل : ١/ ٦٥ ، ١/ ٢٣٣.

اللغة : عديد : عدد ، الطيس : التراب أو الرمل.

الشاهد فيه : قولـه : " ليسي " حيث استثنى بليس والمستثنى العظام هو الضمير المتصل بها منصوب وهو خبره.

(٢) البيت من بحر الطويل لم نقف له على قائل أو مراجع.

الشاهد فيه : قوله : " ليس العظام العواديا " حيث استثنى بليس المستثنى العواديا وهو خبر ليس المنصوب.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ٣٤٧ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٠.

(٤) قال ابن مالك : "ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبراً واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ". التسهيل وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٤.

فكذلك ما شُبِّهَ بِهِ[١]، وإنما هذا من بابِ الإضْمارِ أيْ لَيْسَ هُوَ أيْ بعضُهُمْ زيداً وكذلك لا يكونُ هو أي بعضُهم زيداً.

وذهب الفراءُ إِلَى أَنَّ الضَّميرَ الْمُسْتَتِر فِي لَيْسَ ولا يكون إنما هو عائد على الفعلِ المفهومِ مِنَ الكَلاَمِ السابقِ ولِذَلِكَ كَانَ مُفْرَداً مُذَكَّراً فِي كلِّ حالٍ كما أنَّ الفعل كذلك ، ويعنى أنك إذا قلت : قام القومُ لَيْسَ زَيْداً ، فمعناه ليس هو زيداً ، أي لَيْسَ فعلُهُمْ فِعْلَ زَيْدٍ ، فحذَفَ الْمُضَافَ وأقام الثاني مقامه[٢].

ومذهب البصريين أولَى لأنه عارٍ عن ادِّعاءِ مُضَافٍ محذُوفٍ لَمْ يلفظ به قط.

واختلَفَ النحويونَ هل لليس ولا يكونُ موضعٌ من الإعراب أم لا ؟

فذَهَبَ السيرافيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجوزُ أَنْ يَكُونَ مَوضعُهُمَا نَصْباً عَلَى الْحَالِ[٣]، والصحيحُ أَنَّهُ لاَ مَوْضِعَ لَهُمَا مِنَ الإِعْرَابِ[٤]، ويَجُوزُ أَنْ يُطَابِقَ الضَّميرُ الَّذي فِي لَيْسَ وفِي لا يكون الاسْمَ المتقدمَ فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ فَلاَ يَكُونَان إِذْ ذَاكَ للاستثناءِ بَلْ إِنْ كَانَ الاسْمُ المتقدمُ نَكِرَةً كانا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، أوْ مَعْرِفَةً كانا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

---

(١) رد عليه ناظر الجيش قائلاً : لا يلزم من تشبيهه بالفاعل فِي بعض الأحوال أن يشبهه فِي كل ما له ، كما ذكر أن عدم جواز حذف الاسم فِي باب كان لا يمنع أن يحذف هنا لـدليل ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢١٤.

(٢) وهذا أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٢٠ ، والأشموني : ٢/ ١٦٢.

(٣) وهذا موضع (ماخلا وماعدا) أيضاً عند السيرافِي وتبعه ابن عصفور . ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٨ ، وشرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٦١.

(٤) قال ابن عصفور : وقد يَجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء (شرح الجمل ٢/ ٢٦١).

وأما (خَلاَ) و (عَدَا) فالاسمُ المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وأَنْشَدُوا[١]:

تَحْتَرِقُ الأَحْشَاءُ مِـــنْ لَظَاهَـــا عَدَا سُـــلَيْمَى وَعَـــدَا أَبَاهَـــا

وزَعَمُوا أَنَّ (عدا) نُصِبَ بِهَا فِي هَذَا ولَيْسَ بنص ، إذْ يحتملُ أَنْ يَكُونَ سليمى وأباها فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ؛ لأن سليمى مقصورٌ وأباها يحتملُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُوراً أَيْضاً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِأَبَاكَ وقَامَ أَبَاكَ ورَأَيْتُ أَبَاكَ[٢].

ومن النصب بِخَلاَ قوله[٣]:

وَبَلْدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا طُـــورِيٌّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَـــا إِنْـــسِيٌّ

وأما انتصابُ زَيْدٍ بـــ (عَدَا) فَظَاهِرٌ لأَنَّ عَدَا متعديةٌ قبل أَنْ تَكُونَ فِي الاسْتِثْنَاءِ تقولُ العربُ : عدا فلانٌ طوْرَه أي جَاوَزَ.

---

(١) البيتان من الرجز المشطور لَمْ يُعْلَمْ قائلهما وقبلهما بيتان يكملان المعنى وهما قوله :

يَا مَنْ دَحَا الأَرْضَ وَمَنْ طَحَاهَا أَنْـــزِلْ بِهِمْ صَاعِقَةً أَرَاهَـــا

(٢) فيه تحامل من أبي حيان على الشاهد على من استشهد به وهو ابن مالك فاللغة التي حكاهـــا أبو حيان في أباها وهي القصر لا يخرج عليها ولا يلجأ إليها كثيراً طالما أن الكلمـــة تحتمـــل التخريج على الفصحى فنصبها على الاستثناء بالألف أولى من جرها ولغة القصر .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج.

اللغة : ليس بها طوري : أي ليس بها أحد ، وهي عدة ألفاظ تستعمل بعد النفي تقول العرب : ما بالدار ديار أو طوري أو أحد . والإنسي : ما يوتنس به من الناس وهو عكس الجن.

الشاهد فيه : قوله : " خلا الجن " وفيه شاهدان نصب الجن بخلا وتقديم الاستثناء على جملة الكلام . وانظر الشاهد في : الإنصاف : ٢٧٤ ، الهمع :١/ ٢٢٦ ، اللـــسان (أنـــس) ، الأصول : ١/ ٣٧٣ ، الارتشاف : ٢/ ٣٠٧.

وأمَّا (خَلاَ) فَإنَّهَا فِي غَيْرِ الاسْتِثْنَاء لا تَتَعَدَّى البتة ومعناها مخالفٌ لَهُ فِي الاستثناءِ لكنَّهَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى جَاوَزَ لأنَّ مَنْ خَلاَ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَاوَزَهُ.

واخْتَلَفَ النَّحويونَ فِي فَاعِلِ خلا وعدا : فمذهبُ سيبويه وأَكْثَرِ البصريينَ أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى البَعْضِ المفْهُومِ تقديره عَدَا بعضُهُمْ زيداً وخَلاَ بَعْضُهُمْ زَيْداً ، فَيَكُونُ الْبَعْضُ واقعاً إذ ذاك على من عدا زيداً ، فلو كان القومُ مَثَلاً عَشْرَةً بزَيْدٍ كَانَ الْبَعْضُ واقعاً عَلَى تسعة مِنْهُم(١)، ولا يسوغُ ذَلِكَ عِنْدَ الكِسَائِيِّ وهشامٍ ؛ لأَنَّهُمَا زعما أن البعضَ لا يقعُ إلاَّ عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ(٢).

وزَعَمَ المبردُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي خَلاَ وَعَدَا عَائِدٌ عَلَى مِنَ المفهومةِ مِنِ الكلاَمِ السَّابِقِ التقديرِ : عَدَا هو زَيْدٌ أَيْ عَدَا مَنْ قَامَ / ١٧٥ زَيْداً وكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ إِيقَاعِ الْبَعْضِ عَلَى أَكْثَرِ الْقَوْمِ(٣).

والَّذي نَخْتَاره أَنْ يكونَ الفاعلُ ضَمِيراً عَائِداً عَلَى المصْدَرِ المفْهُومِ من الفِعْلِ ، فإذا قلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْداً فمعناه : عدا هو أي القيامُ زيداً أي : جاوزه لَمْ يلتبسْ بِزَيْدٍ.

والخلافُ فِي لَيْسَ ولا يكونُ هل لهما محلٌّ من الإعرابِ أم لا محلَّ لهما من الإعْرَابِ جارٍ أيضاً فِي عدا وفِي خلا ؟

---

(١) قال سيبويه : " وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً كأنك قلت : جاوز بعضهم إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء " . الكتاب : ٢/ ٣٤٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٩.

(٢) ينظر الهمع : ١/ ٢٢٨.

(٣) ما ذكره المبرد في كتاب المقتضب هو ما ذكره سيبويه في فاعل خلا وعدا وهو ضمير عائد على البعض المفهوم . ينظر المقتضب : ٤/ ٤٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٩.

ولا تخرجُ خلاَ وعَدَا في نَحْوِ : قام القومُ خلاَ زَيْداً وَعَدَا زَيْداً إلَى الْوَصْفِ كَمَا خرَجَتْ لَيسَ وَلاَ يكُونُ وَكَذَلكَ لاَ يَكُونُ الضميرُ المسترُ فيهما أبداً إلا مفرداً مذكراً.

قَوْلُــــهُ :

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُــونُ إنْ تُــرِدْ　　　وَبَعْدَ (مَا) النْصبْ والْجرَارّ قَدْ يَرِدْ

سابقا يكون هُمَا خلاَ وعَدَا فتقول : قَامَ الْقَوْمُ خلاَ زَيْدٍ وعَدَا عَمْرٍو والجرُّ بهما قَلِيلٌ والنَّصْبُ هُوَ المعْرُوفُ ولذلك لَمْ يعرفْ سيبويهِ الخفْضَ بعدهما[1] إنما حكاه الأَخْفَشُ[2]، فمِنَ الخفْضِ بِخَلاَ قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإنَّمَا　　　أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَــا

ومِنَ الْخَفْضِ بِعَدَا قَوْلُهُ[4]:

أَبَحْنَا حَــيَّهُمْ قَــتْلاً وَأَسْــرًا　　　عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

وتأخيرُ النَّاظِمِ حُكْمَ الْجرِّ بِعَدَا وخَلاَ وتَقْدِيمَ النَّصْبِ مَعَ الَّذي لاَ يَجُوزُ فِيه إلاَّ النَّصْبُ وهما ليس ولا يكونُ دليلٌ عَلَى أرجحيةِ النصبِ عَلَى الجرِّ كَمَا هُوَ المشهورُ.

---

(١) الكتاب : ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣.

(٣) البيت من بحر الطويل نسب للأعشى وليس في ديــــوانه وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٠ والتصريــح : ١/ ٣٦٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والدرر : ١/ ١٩٧.

الشاهد فيه : قوله (خلا الله) حيث استعملت خلا حرف جر وجرت ما بعدها .

اللغة : أبحنا : من الإباحة وهي الجواز ، الشمطاء : المرأة العجوز ، والمذكر أشمط.

الشاهد فيه : قوله (عدا الشمطاء) وهو كالبيت السابق في الجر بعداً على أنها حرف جر.

(٤) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابــن مالــك : ٢/ ٣١٠ ، والتصريح : ١/ ٣٦٢ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، ومراجع البيت السابق.

وقَالَ الأَخْفَشُ فِي الأَوْسَطِ : كلُّ العرب يَجُرُّونَ بِخَلاَ وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهَا يُنْصَبُ بِهَا وذَلِكَ لاَ يُعْرَفُ ، وأَمَّا عَدَا فَإِنَّهُمْ يَنْصِبُونَ بِهَا وَيَجرُّونَ فَإِذَا جرُّوا فَهُوَ حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى وُضِعَ للجرِّ بمترلة (مِنْ) ، وإِذَا نَصَبُوا فَهُوَ فِعْلٌ كأنك قلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْداً وكَذَلِكَ تَفْسِيرُ خلاَ[١]. انتهى.

وقولـــه : " وبَعْدَ مَا انْصِبْ " مثالُهُ : قَامَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْداً ومَا خَلاَ عَمْراً والنصبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى المفعولِ بهِ وَفِي الْفَاعِلِ الخلافُ المتقدِّمُ ، وما مصدريةٌ لأَنَّ مَا مَعُ الْفِعْلِ بتأويل المصدر كأنه قال : خلواً زيداً أي مجاوزةَ زَيْداً وهو مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ وَفِيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاء كأَنَّهُ قَالَ : قام القومُ مجاوزين زيداً.

وقوله : "وانجرارٌ قَدْ يَرِدْ" مثاله : قام القومُ مَا عَـــدَا زَيْدٍ ومَا خَـــلاَ عمرٍو (وذلك على زيادةِ مَا والجرُّ أجازه الكسائيُّ ورواه الجرْميُّ عن بعضِ العربِ) ، ذكر ذلك فِي بابِ الجرِّ من كتابِ الفرْخِ[٢].

وزيادةُ (مَا) قَبْلَ حَرْفِ الجرِّ شاذةٌ إنما وجْهُهَا إِذَا زِيدَتْ مَعَ حَرْفِ الجرِّ أَنْ تُزَادَ بَعْدَهُ نحو قوله تعالى[٣] : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ و[٤]﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ وقول امرئ القيس[٥]:

---

(١) انظر الرأي المذكور مسنداً للأخفش فِي الارتشاف : ٢/ ٣١٨ دون النص.

(٢)ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٠.

(٣)من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤)سورة المؤمنون : ٤٠.

(٥) البيت من بحر الوافر وهو لامرئ القيس فِي ديوانه ص١٠٠ (دار المعارف) ، وانظـــره فِـــي الدرر: ٢/ ٤٤ ، وفِي الهمع : ٢/ ٣٧ ، وناظر الجيش : ٦/ ٣٠١٨.

اللغة : شبا كل شيء : حده والشاعر يخبر بموته كما مات من سبقه.

الشاهد قوله : (عما قريب) حيث زيدت ما بعد عن للتوكيد . ينظر : الحروف النحويـــة الزائدة وقيمتها فِي اللغة : ١٥٥ وما بعدها. (د. عبد العزيز فاخر).

وأعْلَمُ أنَّنِي عَمَّا قَرِيبٍ سَأَنْشُبُ فِي شَبَا ظُفْرٍ وَنَابِ

ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن خلا وعدا إذا كانت قبلها (ما) تعينت للفعلية فلا يَجوز فيما بعدها إلاّ النصب[١].

قَوْلُـــهُ :

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

هذا كما ذكر ، ويتعين أنْ يكونا إذَا جَرَّا حَرْفَيْنِ ؛ لأهما لو كانَا اسمين وليسا بظرفينِ باشرا العَوَامِلَ كما باشَرَتْهَا غَيْرُ ، أو فعلينِ لما باشرَا الخفْضَ بغَيْرِ واسطة حرْفِ جرّ ، وكذَلكَ يتعينُ أنْ يَكُونَا إذَا نصبَا فعلينِ لانتفاءِ الاسمية بمَا سَبَق ، ولأهما أيضاً لو كانا / ١٧٦ اسمينِ لَمْ يَكُن لانتصابِ الاسمِ وجهٌ بعدهما لأهمَا لَيْسَا منْ قَبيلِ الأسماءِ العاملة ، فكانَ يَجبُ الجرُّ لانتفاءِ الحرفية لاستلزامِ ثبوتها أنْ يَليَا العَامِلَ نَحْو إلاَّ فكَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ كُنْتَ تَقُولُ : مَا قَامَ خَلاَ زَيْدٌ بالرَّفْعِ ولَمْ يقولوا ذلك ، وإذَا بطُلَتِ الاسميةُ والفعليةُ إذَا جَرَّا تعينتِ الحرفيةُ . وإذَا بَطَلَتْ الاسميةُ والحرْفِيَّةُ إذَا نَصبَا تَعيَّنَتِ الفعْلِيَّةُ.

قولـــه :

وَكَخَلا حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يَقُولُ : حَاشَا مثلُ خَلاَ أيْ تَكُونُ حَرْفاً فتجرُّ مَا بَعْدها أو فعلاً فتنصبُهُ ، ولَمْ يُجزْ سيبويهِ فِي المستثنى بها إلا الخفضَ ؛ لأنه لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ بَعْدَها[٢]، وأجَازَ

(١) قال سيبويه : "فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن ما اسم ولا تكـون صـلتها إلا الفعل هاهنا . الكتاب : ٢/ ٣٥٠.

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٤٩.

النصبَ الأخفشُ والكسائيُّ والجرميُّ والمازنيُّ والمبردُ[١] والزجاجُ ، وحكى ذلك بالنقلِ الصحيحِ عَنْ مَنْ يُوثَقُ بَعَرَبِيَّتِه حَكَاهُ أبو زَيْدِ الأَنْصَاري[٢] والفراءُ والأخفشُ والشيبانيُّ[٣] وابنُ خروفٍ ، فَفِي النَّثْرِ :

حاشَا الشيطانَ وأبَا الإصْبَعِ[٤]، وفِي الشعر قوله[٥]:

حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللهَ فَـضَّلَهَا   عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالـدِّينِ

وإذَا نصبَتْ مَا بعدها فهو مفعولٌ وفاعلُهَا مضمرٌ وفيه الخلافُ السابقُ فِي فاعِلِ عَدَا وخَلاَ وكَذَلِكَ فِيهَا الخِلاَفُ السابِقُ هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟. وإذا قلنا إِنَّ لها مَوْضِعاً مِنَ الإعرابِ فهل هو نصْبٌ عَلَى الحالِ أو نَصْبٌ علَى الاسْتِثْنَاءِ ؟. الأولُ مذهبُ السيرافِي ، والثاني مذهبُ ابنِ خروفٍ[٦].

---

(١) أجاز المبرد أن تكون حاشا حرفاً وأن تكون فعلاً . ينظر المقتضب : ٤/ ٣٩١.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد كان إماماً نحوياً صنف لغات القرآن وغريب الأسماء ، ونوادر اللغة وهو مطبوع مشهور. توفي بالبصرة سنة (٢١٥هـ) . ينظر الأعلام : ٣/ ٩٢.

(٣) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ألف كتاب النوادر وكتاب الخيل وله كتاب الجيم وهو مطبوع وفيه رسالة ماجستير بعنوان الأبنية في كتاب الجيم سكن بغداد وتوفي سنة (٢٠٦هـ) وقيل سنة (٢١٠هـ) (بغية الوعاة ١/ ٤٣٩، البلغة ص٩٠).

(٤) ينظر الأصول : ١/ ٣٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والأشموني : ٢/ ١٢٧.

(٥) البيت من بحر البسيط ولَم أعثر على قائله بهذه الرواية وللفرزدق بيت يشبهه (ديوانه ص٢٦٦) وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٣٠٧ ، والدرر : ١/ ١٩٦ ، والأشموني : ٢/ ١٦٥، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

الشاهد قوله : (حاشا قريشاً) حيث جاءت (حاشا) فعلاً ونصب ما بعدها على المفعولية.

(٦) ينظرِ هذا الخلاف فِي الحديث عن ليس ولا يكون.

ومن الجر بها قول الشاعر[١]:

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطَهُ   فِي الأَرْضِ غَطْغَطَهُ هُنَاكَ الْمُزْبَدُ

وقال آخر وهو الجميح[٢]:

حَاشَا أَبِــي ثَوْبَــانَ إِنَّ أَبَــا   ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبَكْمَــةٍ فَــدْمِ[٣]

وقال آخر[٤]:

---

(١) البيت من بحر الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ص١١٧ (دار صادر) ، ويوجـــد فـــي اللسان (حاشا) والدرر : ١/ ١٩٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

اللغة : رامها : قصدها وطلبها ، " رهطه " : قومه ، " غطغطه " : الغطغطـــه : اضـــطراب الأمواج اللسان (غطط) المزبد : أي الزبد ، وروايته في الديوان تفسر مفرداته وهي قوله :

من ذاقها حاشا النبي ورهطه   في الأرض غطغطه الخليج المزبد

الشاهد قوله : "حاشا النبي " حيث جاءت (حاشا) حرف جر وجرت ما بعدها.

(٢) هو منقذ بن الطماح يلقب بالجميح الأسدي فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة عام مولـــد النبـــي (ﷺ) وهو صاحب المفضلية التي أولها : أمست أمامة صمتاً ما تكملنا. (الأعلام: ٧/ ٣٠٩).

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للجميح الأسدي منقذ بن الطماح ، وانظره في شرح التـــسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٨ وابن يعيش : ٢/ ٨٤ والهمع : ١/ ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغـــني : ١٢٧ ، واللسان (حشا) ، والجنى الداني : ٥٦٣ ، والأشموني : ٢/ ١٦٥.

الشاهد فيه : قوله (حاشا أبي ثوبان) وهو كالبيت السابق في جر حاشا ما بعدها.

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن أسود نشأ في أول الإســـلام ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٠٧ ، والارتشاف : ٢/ ٣١٧ ، والجنـــي الداني : ٥٦٦ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والتصريح : ١/ ١١٢ ، والدرر : ١/ ١٩٧ ، ونـــاظر الجـــيش : ٥/ ٢٢٠٥.

اللغة : معذور : مختون وهو الختان المعروف للغلام والجارية.

الشاهد قوله : (حاشاي) وهو كالبيت السابق.

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

فقوله : حاشاي دليلٌ على الجرِّ ولو كانتْ ناصبةً لقال : حاشاني ولكنَّه استعملَهَا حَرْفاً لأنَّهُ الأكثرُ فيها ، وقال الفراءُ : إذا استثنيتَ بما عَدَا ومَا خلاَ ضَميراً لمتكلمٍ قُلْتَ : مَا عَدَاني ومَا خَلاَني ، ومَنْ نَصبَ بِحَاشَا قَالَ : حاشاني ومَنْ خَفَضَ قَالَ : حاشاي . انتهى[1] وقال الشاعرُ فِي عَدَا[2]:

يُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي لأَنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ

وقَوْلُ الناظمِ (ولا تصْحَبُ ما) يعنى أنها تخالف عدا وخلا فِي أنَّ كلَّ واحدة منهما تَصْحَبُ مَا ، وحاشا لا تَصْحَبُ ما ، وليس ذلك بصحيحٍ بل تدخلُ عليها ما المصدريةُ كما دخلَتْ على عدا وخلا. قال الشاعرُ[3]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً

واختلَفَ النحويونَ فِي جوازِ دخولِ (إلاّ) على (حاشا) : فذهب الكسائِيُّ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا جرَّتْ حَاشَا ومَنَعَ ذَلِكَ إِذَا نَصَبَتْ نَحْو : قام القومُ إلا

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٧.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب إِلَى الأخطل وليس فِي ديوانه ويوجد فِي التصريح : ١/ ٣٠٤ والأشموني : ٢/ ١٦٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٣ ، والدرر : ١/ ١٩٧ ، وناظر الجيش ٢٢٠٧ ، والعينى (٧٤)

الشاهد قوله : (ما عداني) حيث يتعين فِي (عدا) أن تكون فعلاً لدخول (ما) المصدرية عليها وحينئذ ينصب ما بعدها وهو ياء المتكلم على المفعولية.

(٣) البيت من بحر الوافر للأخطل وليس فِي ديوانه وهو فِي الأشموني : ٢/ ١٦٥ ، والعيني (٤٨٥) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢١٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٣.

الشاهد قوله : ما حاشا . حيث دخلت ما المصدرية على (حاشا) وهذا قليل ونصب ما بعدها.

حاشى زيدٍ ، ومنع البصريونَ ذَلكَ عَلَى كلِّ حَالٍ ، وحَكَى أَبو الْحَسَنِ الأخفشُ عَن العربِ أهم يقولُونَ : قام القومُ إلاّ حاشى زيد[١]، وهذا عندنا شذوذٌ لا ينبغي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ أداتينِ عَلَى جِهَةِ التأكيدِ نَحْو [٢]:

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ ....

وإذا كانت عدا وخلا وحاشى حروفاً فجرت / ١٧٧ فَبِمَ تَتَعَلَّقُ ؟.

[[٣]فِي ذلك خلافٌ منهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أنّها تتعلّقُ بالفعلِ أو معنى الفعلِ فموْضعُ الجارِّ والمجرورِ نَصْبٌ بِهِ .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الجارَّ والمجرورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَنْ تَمَامِ الكلامِ[٤].

وقوله (وقيلَ : حَاشَ وحشَا فاحفظْهُمَا) حاش إذا وليها مجرورٌ انتفتِ الحرفيةُ بلا خلافٍ ؛ لأَنَّ حرفَ الجرِّ لاَ يدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الجرِّ وذَلِكَ نَحْو قراءة من قرأ [٥]﴿قُلْنَ حَاشَ للهِ﴾. واختُلِفَ فِيهَا إذْ ذَاكَ. فمنهم مَنْ قَالَ هِيَ فِعْلٌ وهُوَ مَذْهَبُ

---

١) ينظر ارتشاف الضرب : ٢/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٦٥ ، والممنوع في النحو : ١٢، ١٢٢.

٢) هذا صدر بيت من الطويل للأسود بن يعفر وعجزه :

.... أصعد في علو الهوى أم تصوبا

وشاهده : الجمع بين حرفين بمعنى واحد وهما عن والباء بقصد التأكيد ، وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١٧٣ ، ومغني اللبيب : ٣٥٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣/ ١١٨ ، والهمع : ٢/ ٢٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، والدرر : ٢/ ١٤ ، والعيني الشاهد رقم : ٨٤٠.

(٣) من هنا سقط من النسخة الأمريكية. بقدر السقط صفحتين : ١٧٧ — ١٧٨.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣١٩ ، والأشموني : ٢/ ١٦٣ ، والهمع : ١/ ٢٣٢.

(٥) هي قراءة أبي عمرو ، ينظر السبعة : ٣٤٨ ، وهي جزء آية من سورة يوسف برقم ٣١.

بالفعلِ ومعناه تنزيهاً لله ، ويدل على ذلك قراءةُ ابْنِ مسعودٍ (حَاشَ اللهِ) كما تقول : سبحان الله[١]، وقراءة أبي السمال[٢] (حَاشاً للهِ) بالتنوين[٣] كما تقول: رَعْياً لِزَيْدٍ[٤].

وَمَنْ قَرَأَ (حَاشَا للهِ) فالوجهُ أنْ تكونَ مبنيةً لِشَبَهِهَا بحَاشَا الحرفية لفظاً ومعنى كمَا بُنِيَتْ (عَنْ) في (مِنْ عَنْ) إجراءً مَجْرَى عَنْ فِي رَوَيْتُ عَنْ زَيْدٍ ، والدليل على حشا قول الشاعر[٥]:

حَشَا رَهْطِ النَّبِيِّ فِإنَّ مِـنْهُمْ   بُحُوراً لاَ تُكَـدِّرُهَا الـدِّلاَءُ

وقد انقضتِ الأدواتُ التي يُسْتَثْنَى بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَنَحْنُ نَقُولُ

الأدواتُ الَّتِي يُسْتَثْنَى بِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فيه المُتَّفَقُ عَلَيْهِ : إلاَّ وَغَيْرُ وبيد سِوى بكسر السينِ مقصورةً ولَيْسَ وَلاَ يَكُونُ وعَدَا وخَلا وحَاشَا.

والمختلفُ فِيهِ : سُوى بضم السينِ والقصرِ وسَوَاءٌ بِفتح السين والمد ، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما وعلى المتفقِ عليه وهما سوى وبَيْد ويأتي حكمهما وما النافية ولاسيَّمَا وبَلْهَ.

---

(١) انظر الكشاف : ٢/ ٣١٧ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٠٢.

(٢) هو أبو السمال قضب العدوى البصري له اختيارات شاذة في القراءة (غاية النهاية ٢/ ٢٧).

(٣) انظر في تخريج القراءة المحتسب : ٢/ ٣٤١ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٠٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٠٨ ، والأشموني : ٢/ ١٦٦ ، والجنى الداني : ٥٦١.

(٥) البيت من بحر الوافر لَمْ أعثر على قائله ورهط الرجل : أهله ، والدلاء : جمع دلو.

الشاهد قوله : (حشا رهط النبي) حيث جاءت حشا لغة في حاشا وهي حرف جر وجرت ما بعدها . وانظر البيت في المقرب وشرحه :٩٦٣ (المنصوبات) ، وشرح التسـهيل لنـاظر الجيش : ٥/ ٢٢١٠ ، لسان العرب (حشا) معجم الشواهد ص٢٢.

﴿ بَيْد – لاَسِيَّمَا – بَلْه ﴾

فأما (**بَيْد**) فإنها تساوى غيراً في الاستثناءِ المنقطعِ مضافاً لأَنَّ وصِلَتِهَا نَحْو قولـــه -ﷺ- (**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ واسْتُرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ**)[1] .

وأما (**مَا**) فزعم الفراءُ والأحمرُ أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَثْنِي بها وحُكِيَا مِنْ كَلاَمِهِم : كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكَرَهُنَّ . معناه : كلُّ شَيْءٍ سَهْلٌ يَسِيرٌ لَيْسَ النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ[2]، فاستثنى بما وهي فِي القياسِ أَوْلَى مِنْ لَيْسَ ؛ لأَنَّ لَيْسَ فِعْلٌ والْحَرْفُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَرْفِ مِنَ الْفِعْلِ.

وقال السهيلي : ليس ما تدخل فيه (لَيْسَ) تَحْسُنُ فِيهِ (مَا) فَيُسْتَثْنَى بِلَيْس دُونَ مَا إِلاَّ فِي كَلِمَةٍ جَاءَتْ مَثَلاً وَهِيَ : كُلُّ شَيْءٍ مَهَهٌ مَا النساءَ وذكرَهن أيْ لَيْسَ النساء وذكرهن ، وقد ينعكس تقول فِي القسم : واللهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ فترتبط بما لا بليس. انتهى.

وذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الاستثناءُ بِمَا لأَنَّهُ لَمْ يُحْكَ منه سوى ذلك المثلِ ، وقد تُؤَوَّلُ على أَنْ تَكُونَ (مَا) مَصْدَرِيَّةً وحُذِفَ الْفِعْلُ الذي يستثنى به كَأَنَّهُ قَالَ : مَا خَلاَ النِّسَاءَ وذكرَهن فَحَذَفَ الْفِعْلَ وأَبْقَى معمولَهُ كما فَعَلَتِ الْعَرَبُ فِي : أَمَا أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك فحَذَفَ كَانَ وأَبْقَى اسْمَهَا وخَبَرَها[3].

---

(١) هذا الحديث مع شهرته لا يوجد في كتاب الصحاح وهو في النهاية لابن الأثير : ١/ ١٧١ ، وفي النشر : ١/ ٢٢٠ ، وفي المغنى (بيد) ، وفي مجالس ثعلب : ١/ ١١١.

(٢) ينظر الأمثال للميداني : ٢/ ١٣٢ رقم ٢٩٩٠ ، وشرح التسهيل : ٢/٣١٠ ، والمغني : ١/ ١٥٦.

(٣) المسألة مشهورة في كتب النحو وهي حذف كان وبقاء اسمها وخبرها وأصل الكـــلام لأن كنت منطلقاً انطلقت معك.

وأما (لاَسِيَّمَا) فَلَمْ يعدَّها أكثرُ البصريينَ من أدواتِ الاستثناءِ وعدّه الكُوفيُّونَ وجماعةٌ منهم أبو جعفر بنُ مُضَاءَ صاحبُ كتابِ المشرق[1]، والصحيحُ أنها ليست من أدواتِه والمذكورُ بعدها إنما داخل في الحكمِ على طريقِ الأولويةِ ، وما بعدها إما أنْ يكونَ نكرةً أو معرفةً ، إنْ كَانَت نكرةً جَازَ فِيه الجرُّ والرفعُ والنصْبُ وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ فِيهِ الجرُّ والرَّفْعُ وَلَمْ يَجزِ النَّصْبُ[2] مثالُ ذَلِكَ فِي النَّكِرَةِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[3]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنهُنَّ صَالِحٍ   وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ضُبِطَ بِالأَوْجُهِ الثَّلاَثَةِ.

/ ١٧٨ ومثالُ ذلك في المعرفةِ : قام القومُ لاسيَّمَا زَيْدٌ بخَفْضِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ فأما الخفضُ فهو الأقيسُ ويكونُ الخفضُ بالإضافةِ ، وَمَا : زَائِدَةٌ كأنه قال : لاسيِّ زَيْدٍ أي : لاَ مِثْلَ زَيْدٍ ، والسيُّ : المِثْلُ تقولُ : هُمَا سِيَّانِ أي مِثْلاَنِ ، فَلاَ : نَافِيَة وسي :

---

(١) هو أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي قاضي الجماعة من علماء الأندلس المشهورين صاحب كتاب الرد على النحاة والذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط النحوية وله كتاب المشرق في النحو المذكور في الشرح والذي سخر فيه من علل النحاة وقد رد عليه ابن خروف (انظر آخر هذا الجزء) وله أيضاً تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان وغير ذلك ، توفي سنة (٥٩٢هـ) بإشبيلية (بغية الوعاه : ٦١٣).

(٢) انظر في المسألة المذكورة : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣٢٨ ، والمساعد : ١/ ٥٩٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٤.

(٣) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ (دار صادر) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٨ ، وشرح المفصل : ٢/ ٨٦ ، والمغنى : ١/ ١٩٣ ، وشرح شواهد المغني : ١٤١ ، والمساعد : ١/ ٥٩٧ ، والأشموني : ٢/ ١٦٧ ، والهمع : ١/ ١٣٤.

اللغة : بدارة جلجل : اسم موضع فيه غدير ماء.

الشاهد قوله : (ولاسيما يوم) حيث روي برفع يوم وجره ونصبه وتوجيه كل في الشرح.

اسمُ لا العاملة عَمَلِ إنَّ ، ومَا : زَائدَة ، وزيْدٌ : مَخْفُوضٌ بالإضافةِ وَخَبَرُ لاَ محذوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، والْمَعْنَى : لاَ مِثْلَ قيامِ زَيْدٍ قيامٌ لهم ، وإنما قدَّرْنا الخبرَ نكرةً لأنها لا تعملُ فِي المعارفِ ، وأما الرفْعُ فَعَلَى إِضْمَارِ هو وحَذْفُ هذا الضميرِ فِي مِثْلِ هَذَا الموضعِ قَلِيلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّين لِمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَوْصُولاَتِ(١).

واختُلِفَ فِي (مَا) إِذْ ذَاكَ فالمشهورُ أنها مخفوضةٌ بالإضافةِ بِمَعْنَى وَلاَ مِثْلَ الَّذي هُوَ زَيْدٌ وأطلقَتْ (مَا) عَلَى العَاقِلِ وذَلكَ قَلِيلٌ نحو قولهم : دع ما زيدٌ أي دَعْ الذي هو زيدٌ ويكونُ خَبَرُ لاَ مَحْذُوفاً كَمَا كَانَ حِينَ كَانَ زَيْدٌ مخفوضاً.

وزَعَمَ الأخفشُ أن (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وهو فِي مَوْضِعِ خَبَرِ سي كأنه قَالَ : لاَ مِثْلَ الشخصِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وفيهِ أَنَّ خَبَرَ لاَ معرفةٌ لأنَّهُ جَعَلَ مَا الموْصُولَةَ خَبَرَ لاَ وَهِيَ مَعْرِفَةٌ(٢).

وزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الهيتيات(٣) أنك إذا قلت : قام القومُ لاسِيَّمَا زَيْدٌ أَنَّ (لاَ) ليست عاملةً وأنَّ (سيَّ) منصوبٌ عَلَى الحَالِ ولَمْ تَتَكَرَّرْ (لاَ) وإِنْ كَانَ قِيَاسهَا أَنْ تَتَكَرَّرَ وذلك كما تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً وكَأَنَّهُ قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ مماثلينَ زَيْداً فِي الْقِيَامِ(٤).

---

(١) اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع فِي غير أي طول الصلة فإن لَمْ تطل الصلة وحذف العائد كان الحذف قبيحاً. ينظر الكتاب : ٢/ ١٠٧ ، ١٠٨ ، وابن يعيش : ٣١/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ١٤٤.

(٢) وهذا أيضاً رأي ابن مالك ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩.

(٣) الهيتيات نسبة إِلَى هيت بلد على الفرات أملى فيها أبو على بعض المسائل.

(٤) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٧ ، الهمع : ١/ ٢٣٥ ، والأشموني : ٢/ ١٦٨ مع حاشية الصبان.

ويَبْعُدُ هَذَا القوْلَ دخولُ الواوِ عليها فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ وَلاَسِيَّمَا زَيْدٌ إِذْ لَوْ كَانَ نَصبُهُ عَلَى الحَالِ لَمَا جَازَ دُخولُ الواوِ عَلَى لاَ كَمَا لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً.

وَأَمَّا النَّصْبُ فِي النكرةِ فَعَلَى التمييزِ ، وفِي إِعْرَابِ (مَا) وَجْهَانِ : أحدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بالإضافةِ نكرةً تامةً كأنه قال : ولا مِثْلَ شَيْءٍ ثم مُيِّزَ وَفُسِّرَ بالنكرةِ المنصوبةِ.

والوجهُ الثاني : أَنْ تكونُ (مَا) لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وتكونُ حرفاً كافاً لسي عن الإضافةِ إِلَى مَا بَعْدها ، فأشبهتِ الإضافةَ فِي قَوْلِهِم : عَلَى التمرةِ مِثْلُهَا زُبَداً من جهةِ مَنْعِهَا الإضافةَ إِلَى مَا بَعْدَهَا . وهذا توجيهُ الفارسي[(١)].

ويجوزُ فِي ياء (لاسيما) التخفيفُ قَالَ الشَّاعِرُ[(٢)]:

فِهْ بالْعُقُودِ وبِالأَيْمَانِ لاَ سِيَمَا   عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

وقال الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عصفورٍ : ولا يجوزُ تخفيفُ الياءِ من لاسيَّما لأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُحْفَظْ مِنْ كَلاَمٍ فَصِيحٍ وَلاَ يقتضيه القياسُ ؛ لأن تخفيفَهَا يؤدِّي إِلَى بَقَاءِ الاسمِ المعربِ عَلَى حرفينِ وثانيهما حرفُ علَّةٍ وذَلِكَ غَيْرُ محفوظٍ فِي حَالِ الإفرادِ وَلاَ فِي حالِ إِضَافَةٍ إِلاَّ مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهم : فُوكَ وَذُو مَالٍ وهما خارجانِ عن القياسِ[(٣)]. انتهى.

---

(١) انظر فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٣٨.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ أعثر على قائله وهو فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، والأشموني : ٢/ ١٦٨ ، والدرر : ١/ ١٩٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠ ، وفه : أمر من وفي لحقت به هاء السكت.

الشاهد قوله : (لاسيما) حيث حذفت الواو من أولها وخففت بحذف ياء منها.

(٣) انظر رأي ابن عصفور فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٠.

وهذا الذي ذكره معارضٌ للسماعِ الّذي أوردناه.

وربما وَلي لاَسيِّما الظرفُ والجملةُ الفعليةُ وجملةُ الشرط قال(١):

يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لاَسِيَّمَا لَدَى   شَهَادَةِ مَنْ فِي خيرِه يَتَقَلَّبُ

وقال(٢):

فُقِ النَّاسَ فِي الْحَمْدِ لاَسِيَّمَا   يُنِلْك مِنْ ذِي الْجَلاَلِ الرِّضَا

هكذا ذَكَرَ بعضُ أصْحَابِنَا(٣)، وهذانِ البيتانِ عِنْدي متأوّلاَن عَلَى أنْ يَكُونَ التقديرُ : لاسيَّما حمدٌ لدى شهادةِ من فِي خيره يتقلبُ ، ولاسيَّما خيرٌ يُنِلْك من ذي الجلالِ الرضا والمعنى ، عليه فيكونُ هذا مما حُذفَ فيه الموصوفُ وأقيمتْ صفتُهُ وهِيَ ظَرْفٌ وجملةٌ فعليةٌ مَقَامَهُ نَحْو قولِه تَعَالَى(٤)﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ أي ومنا قومٌ دون ذلك وقَوْلُ الشَّاعِرِ(٥):

---

(١) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٤ ، والخزانة : ٣/ ٤٤٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠.

الشاهد قوله : (لاسيما لدى) حيث ولى (لاسيما) الظرف.

(٢) البيت من بحر المتقارب ولَمْ أعثر على قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣١٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، والخزانة : ٣/ ٤٧٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٠.

الشاهد قوله : (لاسيما ينيلك) حيث ولى (لاسيما) جملة فعلية فعلها مضارع.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١٩ ، والهمع :١/ ٢٣٤ ، ٢٣٥.

(٤) من الآية : ١١ من سورة الجن.

(٥) البيت من الرجز لحكيم بن معية ويوجد فِي الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، وابن يعيش : ٣/ ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٣٢٣ ، والتصريح : ٢/ ١١٨ ، والأشموني : ٣/ ٧٠.

اللغة : تيثم أصلها تأثم حيث كسرت التاء على لغة من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهمزة ياء ، والميسم هو الجمال من الوسامة.

لو قلتُ ما فِي قومِها لَم تِيـــثَم   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْـــسَمِ

يريد : أحدٌ يفْضُلها[1]. / ١٧٩

ولا يَجوزُ[2] حذفُ (لاَ) من لاسيَّما سواء أفرعْنَا عَلَى أَنَّهَا عَامِلَةُ عَمَلِ إنَّ أَمْ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ ، لأَنَّ حَذْفَ الحرفِ خارجٌ عن القياسِ ولا ينبغي أَنْ يُقَالَ بشيءٍ منه إلا حَيْثُ سُمِعَ ، وَلَمْ يُسْمَعْ حَذْفُ (لا) مِنْ لاَسِيَّمَا فِي كلامِ مَنْ يُحتَجُّ بِهِ وإنما سُمِعَ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ المولدِينَ نحو قول الخليعِ.[3]

كـــلُّ مُـــشْتَاقٍ إِلَيْـــهِ   فَمِـــنَ الـــسُّوءِ فَـــدَاهُ
سِيَّمَا مَـــنْ حَالَـــتِ الأَحْـــ   ـــرَاسُ مِـــنْ دُونِ مُنَـــاهُ[4]

وقَدْ أُولِعَ كثيرٌ مِنَ المصنفِينَ فِي الْعُلُومِ بذلك وكذَلِكَ أَيْضاً لاَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِي بَعْدَهَا الجملةُ المعطوفةُ نَحْو قولِ بعضِهِمْ : لاَسِيَّمَا والأمرُ كَذَلِكَ وَنَحْوُ هَذَا.

وأما (بله) فمذهبُ جمهورِ البصريين أنه لا يجوزُ فيما بعدَها إلا الخفضُ[1].

= **والمعنى** : لو قلت ما في قولها أحد يفضلها في الحسب والجمال لَمْ تأثم.

الشاهد فيه : قوله (ما فِي قومها) حيث حذف الموصوف والتقدير : لو قلت ما فِي قومها أحد يفضلها لم تأثم.

(١) ومثل أبو حيان لجملة الشرط الواقعة بعـد لاسيما ببيت فيه قبح فحذفناه كما فعل نـاظر الجيش ٢٢٤٢/٥ والبيت المذكور فِي الارتشاف ٢/ ٣٢٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ومن الأمثلة فِي ذلك قولك : حافظ على الصديق لاسيما إن أخلص لك.

(٢) هنا نهاية السقط (صفحتان) من النسخة الأمريكية وقد أخذناه من النسخة المغربية.

(٣) يكنى أبا علي من كبار شعراء البصرة نادم الخلفاء وكان ملازماً لأبي نواس عـرف بمجونـه وغزله وخمرياته ، توفي سنة ٨٦٤هـــ وهو القائل في شعر : وإنما تكشف أخـلال الرجـال الدراهم (موسوعة شعراء العرب ص ٥٥٨ – دريجي شامي)

(٤) البيتان من مجزوء الرمل للحسين بن الضحاك.

الشاهد قوله : (سيما) حيث حذفت (لا) من (سيما) و لم يسمع هذا فِي الشعر القديم.

وأجاز الكوفيونَ والبغداديونَ فيه النصْبَ على الاستثناءِ نحو : أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ وإنما جعلوها استثناء لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبلها فِي الوصْفِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مرتَّباً عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ مَعْنَى أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ أَنَّ إِكْرَامَكَ للأَحْرَارِ يَزِيدُ عَلَى إِكْرَامِكَ لِلْعَبِيدِ[٢]، والصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ من أدواتِ الاستثناءِ بدليلِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا لاَ يَكُونُ من جنسِ ما قبلها ، ومن حيثُ دخولِ حرفِ العطْفِ عَلَيْهَا ولَمْ يَتَقَدَّمْهَا استثناء[٣].

واختلف الذين لا يُجيزُونَ فِيهَا إلاَّ الْخَفْضَ فمذهبُ الأَخْفَشِ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، ومَذْهَبُ الفَارِسِيِّ أنها مصدرٌ لَمْ ينطقْ له بفعلٍ وهو مضافٌ لِمَا بَعْدِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى[٤]﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وهي إضافةُ مَنْ نَصَبَ[٥].

وزعم بعضُ الكوفيين أنها إِذَا انجرَّ مَا بعدها كانتْ بِمَعْنَى غَيْرِ ، فَمِنَ الْخَفْضِ بها قولُ الشاعرِ[٦]:

تَذرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

---

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي : ١٠ ، الارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والهمع : ١/ ٢٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والهمع : ١/ ٢٣٥.

(٣) وهو رأي البصريين وابن عصفور حيث أنكروا مجيء بله للاستثناء ينظر شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٦٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، قال ابن عصفور : وأما بله فإدخالها في باب الاستثناء فاسد لأنك إذا قلت قام القوم بله زيداً فإنما معناه دع زيداً ولا يتعرض للإخبار عنه وليس المعنى إلا زيداً.

(٤) من الآية : ٤ من سورة محمد.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٢ ، والهمع : ١/ ٢٣٦.

(٦) البيت من بحر الكامل لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق ويوجد في ديوانه (ص٢٤٥) بغداد . ويوجد في ابن يعيش : ٤/ ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٦٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣١ ، والمغنى : ١/ ١٥٧ ، والهمع : ١/ ٢٣٦.

الشاهد قوله : (بله الأكف) حيث جر ما بعد (بله) بالإضافة لأنها بمعنى غير.

فإنه رُوِي بخفضِ الأكفِّ ، ومن النصبِ بها قولُ الآخرِ[١]:

تَمْشِي الْقَطُوفَ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ فَبَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا

وأنشد صاحبُ كِتَابِ شجرِ الدُّرِ وَهُوَ أبو الطيبِ عبدُ الواحدِ بنُ عَلِيّ اللغوي[٢] لجريرِ فِي النصبِ يَهْجُو الفرزدقَ[٣]:

وَهَلْ كُنْتَ يابْنَ القينِ فِي الدَّهْرِ مَالِكاً بَعِيرَ بَعِيرٍ بَلْهِ مُهْرِيَّةً نُجْبَا

بِمَعْنَى : دَعْ مهريةً وكَيْفَ مَهْرِيةٌ ، والبعِيرُ مَا يخرج من خَوَارِينَ الإِبِلِ من البَعْرِ ، والخوارِينَ جَمْع خوْرَان وهو هَوَاءُ الدُّبُرِ.

ومَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا أَدَاةَ استثناء يُؤَوِّلُ النَّصْبَ بَعْدَهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مصدراً موضوعاً مَوْضَعَ الفعْلِ كَمَا قُلْنَا عَن الفارسِيِّ ، أَوْ يَجْعَلُهَا اسْمَ فِعْلٍ وَلَيْسَ من لفظِ الفعْلِ نَحْو : صَهْ ومَهْ ، فإذَا قِيلَ : قَامَ القَوْمُ بَلْهَ زَيْداً فمعناه عندهم : دَعْ زَيْداً.

---

(١) البيت من بحر البسيط لابن هرمة ويوجد في اللسان (بله) ، وابن يعيش : ٤/ ٤٩ ، والخزانة : ٦/ ٢١٤ ، والغريب والعجيب في مغني اللبيب : ٦٦ . (د/ عبد العزيز فاخر).

اللغة : " القطوف " من الدواب التي تسيء السير وتبطئ وقد يوصف بها الإنسان (المعجم الوسيط: قطف) الحداة : جمع الحادي : وهو الذي يغني ويشدو للإبل ، الجلة : جمع جليل مثل صبي وصبية وهو الكبير من الإبل ، النجبا : جمع نجيب والنجيب هو الفاضل على مثله النفيس في نوعه والمقصود بالوصفين خيار الإبل.

الشاهد قوله : (فبله الجلة) حيث نصب ما بعد (بله) على أنها بمعنى (دع).

(٢) هو عبد الواحد بن على أبو الطيب اللغوي الحلبي أخذ عن أبي عمر الزاهد صنف مراتب النحويين والإبدال وشجر الدر وغير ذلك توفي بعد سنة ٣٥٠هـ. ينظر: البغية: ٢/ ١٢٠.

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان جرير : (دار المعارف) ٢/ ١٠٢٢ وهو بيت مفرد ، ويوجد في الهمع : ١/ ٢٣٦ ، والدرر : ١/ ٢٠٠ ، والخزانة : ٦/ ٢٣١.

اللغة : القين : الحداد ، مهرية : المهر أول ما ينتج من الخيل والحمر الأهلية وغيرها.

الشاهد قوله : (بله مهرية) وهو كالبيت السابق.

وَعَدَّ أبو القَاسم الزجاجي فِي أدواتِ الاستثناء إلاّ أنْ يكونَ[١] وذلك اسْمٌ ، إنما الأداةُ إلا خاصةً ، فإذا قلْتَ : ما جاءني أحدٌ إلا أنْ يكونَ زيدُ فأنْ يكونَ فِي مَوْضِعِ اسْمِ منصوب.

قال الأخفشُ : وذلك فِي لغةِ أهلِ الحجازِ لأنّ الكونَ غَيْرُ الأَحَدِ كَأنّكَ قُلْتَ: ما جاءني أحدٌ إلاّ كون زيد كقولك : ما جاءني أحدُ إلا حماراً وهو فِي لغة بَنِي تَميم مرفوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أحَد وَهُوَ أقْيَسُ فجَعَلَهُ الأَخْفَشُ كَمَا تَرَى اسْتِثْنَاءً مُنْقَطعاً ، وجَعَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اسْتِثْنَاءً مُتَّصلاً قَالَ : فَإنْ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَوْنِ زَيْد وإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ زَيْد ، فالجوابُ أنَّهُ يتصور عَلَى أنْ يَكُونَ أنْ وصلتُهَا فِي مَوْضِعِ مَصْدر مَنْصُوب على الاستثناء ، وتَكُونُ واقعةً مَوْقِعِ الاسم كَأنَّكَ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إلاّ الْكَائنَ زَيْداً والكائنَ زَيْداً هُوَ زيد ، وساغ لأن وصلتها أنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ كَمَا يسوغُ ذَلِكَ فِي المصدرِ الذي هي بتقديره ، ومِنْ وَضْعِ أن وصلتها مَوْضِعَ الاسمِ قوله[٢]:

لَعمرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللّحَى ... وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَـــدِي

فأوقع (أنْ تنبُتَ اللّحَى) موقع النابتي اللّحَى ، ويجوز فِي قوله إلا أنْ يكونَ زَيْدٌ رَفْعُ زيْد ونصبُه فمن رَفَعَ يحتملُ وجهينِ أحدُهما : أن تكونَ تامةً نحو : كَانَ الأَمْرُ والآخر : أنْ تكونَ الناقصةَ فيجعلُ الخبرُ مضمراً فِي يكونُ كأنكَ قلْتَ إلاّ أنْ يكونَه زيدُ قاله الأخفشُ فِي الأوسطِ ، ولا حاجةَ إِلَى تكلُّفِ إضمارِ ، ومَنْ نَصَبَ فعلى أن تكونَ ناقصةً وهو خَبَرٌ لَهَا واسمُهَا مضمرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ السابقِ.

*****

---

(١) قال فِي كتاب الجمل ما نصه : ٢٣٣ (توفيق الحمد) : وأما إلا أن يكون فإن شئت رفعت بها كقولك:قام القوم إلا أن يكون زيد وما خرج القوم إلا أن يكون بكر ، وإن شئت نصبت والرفع أجود قال الله عز وجل : ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ (البقرة : ٢٨٢) قرئ بالرفع والنصب.

(٢) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله أو مراجع له.

الشاهد قوله : " أن تنبت " حيث أوقع أن والمضارع موقع اسم الفاعل أي النابت.

﴿ بَابُ الْحَـــــالِ (١) ﴾

يقول ابن مالك : / ١٨٠

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَـصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ فَرْداً أَذْهَبُ

الحالُ تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ يُقَالُ : نَحْنُ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ وَفِي حَالٍ حَسَنٍ.

وَقَوْلُهُ : "وَصْفٌ" جِنسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الأَوْصَافِ مِنَ الْحَالِ والنَّعْتِ وغَيْرِهَا.

وقَوْله : "فَضْلَةٌ" يخرجُ بِهِ الوصْفُ الَّذي لَيْسَ بِفَضْلَةٍ نَحو وصْفِ المرفوعِ نَحْو : قَامَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ فَضَاحِكٌ وَصْفٌ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ.

وقوله : "مُنْتَصِبُ" فصل يخرجُ به الوصفُ الَّذي هُوَ فَضْلَةٌ وهو وصف الْمَجْرُور نَحو : مررتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فقائم وصْفٌ فضلةُ لكنه لَيْسَ بِمنتصب.

وقوله : "مُفْهَمُ فِي حَالِ" فصل ثالث يخرج به ما كان وصفاً فضلة منتصباً لكنه لا يُفْهَمُ معه معنى فِي حالٍ وهو وصْفُ الفضلةِ المنصوبةِ نَحْو : رَأَيْتُ رَجُلاً ضَاحِكاً.

وقوله : "كَفَرْداً أَذْهَبُ " تَمْثِيل ، وانتصاب فَرْداً على الحال ، وذُو الحَالِ هو الضميرُ المستكِنُّ فِي أذهبُ وتقدَّمَتِ الحالُ هُنَا عَلَى العَامِلِ لأَنَّ أَذْهَبُ فِعْلٌ متصرِّفٌ.

وتقدُّمُ الحَالِ وذُو الحَالِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ جَائِزٌ بإجماعٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ والبصرِيِّينَ(٢)، هَذَا المثال الذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ فلو كان مكان الضمير اسم ظاهر مرفوع ففي جوازِ تقدُّمِ الحالِ عَلَى العامِلِ خِلاَفٌ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ نَحْو : فَرْداً يذهبُ زيدٌ.

---

(١) استغرق هذا الباب أربعين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٨٠ وانتهى بصفحة ٢٢٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٠ وشفاء العليل : ٢/ ٥٣٠.

ويعنِي النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : مُنْتَصِبٌ أي منتصبٌ لَفْظاً وَمَعْنًى أَوْ منتصِبٌ مَعْنًى لاَ لفظاً فإِنَّهُ قَالَ[١]: وقد تُجَرُّ يعنى الحالَ بباءٍ زَائِدَةٍ وأَنْشَدَ[٢]:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ   فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلاَ وَكِلِ

يَعْنِى : فَمَا انْبعثتُ مَزْؤُوداً ولا وكلاً فَدَخَلَت الباءُ الزائدَةُ عَلَى الحَالِ وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إليه فِي البيتِ لا يتعينُ لأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الباءُ للحالِ لاَ زَائِدَةً أَيْ فَمَا انْبعثتُ مُلْتبساً بمزؤودٍ ، وَيَعْنِي بذَلِكَ نَفسَهُ ، والمتكلِّمُ قَدْ يُسْنِدُ الفعلَ لاسمٍ ظاهرٍ ويزيدُ بِذَلِكَ نفسه نحو قوله : لَقَدْ صَحبك مني رجلٌ صالحٌ ، وَلَوْ جِئتَهُمْ بِي لجئْتَ بفارسٍ بطلٍ أي ملتبساً بفارس بطل يريدُ نَفْسَهُ.

---

(١) انظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ ينسب إِلَى أحد ، وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢ ، وتعليق الفرائد : ٣/ ٢٧١ ، والجني الداني : ٥٥ ، والمساعد : ٢/ ٧ ، وشرح شواهد المغني : ٣٣٩ ، والحروف النحوية الزائدة : ٣٨.

اللغة : المزؤود : الخائف المذعور ، الوكل : العاجز الكسلان.

الشاهد قوله : " فما انبعثت بمزؤود " حيث زيدت الباء مع الحال المنفي عاملها وجاءت الحال مجرورة لفظاً لكنها منصوبة فِي المعنى.

﴿ أوصاف الحال ﴾

قولــــه :

وَكَوْنُــهُ مُنْــتَقِلاً مُــشْتَقًّا   يَغْلِبُ لَكِنْ لَـيْسَ مُـسْتَحَقًّا

الانتقالُ فِي الحالِ كونها لا تكونُ صفةً لازمةً نَحْو : ضَاحِك ومُسْرِع ونحوهما.

والاشْتِقَاقُ فِي الوَصْفِ كَوْنُهُ مَصُوغاً من الاسم دالاً عَلَى معقوليةِ الاسمِ وشيءٍ آخَرَ لأجْلِهِ كَانَ الصَّوْغُ نَحْوُ : رَاكِب / **١٨١** فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ متصفة بالركوبِ وإنما قلنا مَصُوغاً مِنَ الاسْمِ ليشْمَلَ مَا اشتُقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ نَحْو : رَاكِبٌ ومَضْرُوبٌ ، ومَا اشْتُقَّ مِنَ الاسْمِ غَيْرِ المصْدَرِ نَحْوُ قولهم : رَجُلٌ أَظْفَرُ أَيْ طَوِيلُ الظفرِ ، ونَحْو قولك : طينٌ مُسْتَحْجَرٌ وَبُغَاثٌ مُسْتَنْسَرٌ فإنهما مشتقان مِنَ الْحَجَرِ والنسْرِ وليسا مشتقَين من مَصْدَرٍ ، وهذا الذي قلناه إنما هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ البصرة[١] وقَدْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ[٢].

وقَوْلُ النَّاظِمِ (يغلب) أيْ يغْلبُ كَوْنُ الحالِ منتقلاً مشتقًّا ويدلُّ أَنَّ هَذَيْنِ الوصْفَيْنِ مَعاً يغلبَان فِي الحالِ وأَنَّهُ تُوجَدُ الحالُ عاريةً عنهما[٣] وهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فيه إبهامٌ ونَحْنُ نُوَضِّحُ القَوْلَ فِي ذَلِكَ ، فَنَقُول :

الحَالُ قِسْمَانِ : مُبَيِّنَةٌ ومُؤَكِّدَةٌ ، فالمبينةُ : لابُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً أَوْ مُشَبَّهَةً بالمنتقلَة.

---

(١) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٨ ، والأشموني : ٢/ ١٧٢.

(٢) تقدم ذلك عند شرح قوله في باب المفعول المطلق :

بمثله أو فعل أو وصف نُصِبْ   وكونه أصلاً لهذين انتخب

(٣) مثال كون الحال لازمة غير منتقلة قوله : ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء ٢٨) ، وقوله : ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: ٧٣) ، ومثال كونه جامدة غير مشتقة قوله : ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ (النساء ٧١) ، وقوله : ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ (الأعراف ٧٣).

فالمنتقلة نَحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً ألاَ تَرَى أَنَّ مَجيئَهُ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ ضِحْكِهِ وفِي حَالِ غَيْرِهِ ، لأَنَّ الضَّحِكَ لَيْسَتْ صِفَةً لازِمةً.

والشَّبِيهَةُ بالمنتقلَة قَوْلُكَ : خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلَ[١] ووُلِدَ قَصِيراً فالشهُولَةُ والقِصَرُ لَيْسَا مِنَ الأوصاف المنتقلة لَكنَّهَا شَبيهَةٌ بها لمجيئهَا بَعْد خُلقَ ووُلِدَ لأَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُخْلَقَ ويُولَدَ غَيْرَ أَشْهَلَ وَغَيْرَ قَصيرٍ ، وقالت العربُ : خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ من رِجْلَيْهَا ، فَيَدَيْهَا بَدَلٌ مِنَ الزَّرَافَةِ وأَطْوَلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ . وقَالَ الشَّاعِرُ[٢]:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا ... عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فسبطَ العظامِ منصوبٌ عَلَى الحَالِ وَلَيْسَتْ بمنتقلةٍ لكنها مشبهةٌ بالمنتقلَةِ لمجيئهَا بَعْدَ جَاءَ وجَاءَ فِي البَيْتِ معناه وَلَدَتْهُ سبْطَ العِظَامِ.

والمُؤَكِّدَةُ : يجوز أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُنْتَقلَة ومنه قوله تعالَى :[٣]﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾.[٤]﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾.[٥]﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾.[٦]﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.[٧]﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾.

---

(١) في الصحاح (شهل) الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة ، وعين شهلاء ورجل أشهل العين.

(٢) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى زيد بن كثوة العنبرى وهو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٦٩ ، وشرح الجمل : ١/ ٣٣٧ ، والخزانة : ٤/ ١٤٦ ، والأشموني : ٢/ ١٧٠ ، والعيني برقم : ٥٢٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٤٥ ، والصحاح (سبط).

اللغة : الضمير في جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله ، وفي به : يرجع إلى جندح وسبط العظام : حسن القد والاستواء.

الشاهد قوله : "سبط العظام" حيث جاءت حالاً غير منتقلة بمعنى أنها وصف لازم وهذا قليل.

(٣) من الآية : ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية : ٣٣ من سورة مريم.

(٦) من الآية : ٦٠ من سورة البقرة.

(٧) من الآية : ١٩ من سورة النمل.

وقال الشاعر[١]:

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شُهْلَةِ عَيْنِها كَذَاكَ عِتَاقُ الطَّيْرِ شُهْلاً عُيُونُهَا

وأمثالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ . فمستقيماً ومصدِّقاً ومفسدينَ وحَيًّا وضَاحكاً وشهلاً أحْوَالٌ مُؤَكَّدةٌ لاَ مُبَيِّنَةٌ لأَنَّهُ لَمْ ينبهمْ ما قبلها فتكونُ مبينةً وإنما هي مؤكدةٌ لِمَا قَبْلها ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الحَالُ غَيْرَ منتقلةٍ ولا شبيهةٍ بالمنتقلَةِ إلاَّ إذَا كَانَت مؤكدةً . فأما قولُ امرئ القَيْسِ[٢]:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

فهضيم منصوبٌ عَلَى المَدْحِ لاَ عَلَى الحَالِ ، لأنه صفةٌ لازمَةٌ ولَيْسَتْ بمؤكدة وكذلك قولُهُ تَعَالَى : [٣]﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ ، وأما قولُهُ تَعَالَى[٤]﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾. فَبَدَلٌ.

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول . وقد روى في شكلة وشهلة.

اللغة : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة . والشكلة : هيئة حمرة تكون في سواد العين.

الشاهد فيه : قولـه : شهلاً عيونها حيث جاءت شهلاً حالاً مؤكدة وعيونها مرفوع به وما قبله مبتدأ وخبر وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٨٣ ، وهو في اللسان الصحاح (شهل).

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لامرئ القيس (ديوانه : ٤٢) وروايته في الديوان هكذا:

هصرتُ بِفَوْدَيْ رأسِهَا فَتَمَايَلَتْ ....

والبيت في معجم شواهد النحو الشعرية : ١٤٥ ، وهو في شذور الذهب : ٢٢.

اللغة : هصرت : جذبت ، الفودان : جانبا الرأس ، تمايلت أي مالت ، هضيم الكشح : ضامر الكشح . والكشح : منقطع الأضلاع ، ريا : تأنيث الريان ، المخلخل : موضع الخلخال من الساق.

الشاهد قوله : (هضيم الكشح) حيث جاء منصوباً على المدح لا على الحال لأنه صفة لازمة.

(٣) من الآية: ١٨ من سورة آل عمران وأوله قوله : **﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾** .

(٤) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة وقبلها قوله : **﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾** .

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ[١] أَنَّ الحَالَ لاَ تَكُونُ إلاَّ مبينَةً ، فلا تكونُ حَيْثُ يدلُّ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهَا بَلْ لابُدَّ فِيهَا مِنْ تَجَدُّدِ فَائِدَةٍ نَحْو : عبدُ اللهِ فِي الدَّارِ قَائماً ، فَفِي الدَّارِ إنما يدلُّ عَلَى كَوْنٍ مُطْلَقٍ ، وقَائماً قَيْدُ ذَلِكَ الكَوْنِ وجدَّدَ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ لِيَدُلَّ عَلَيْه ، فَلَوْ قُلْتَ : عَبْدُ اللهِ على الفرسِ رَاكِباً وَزَيْدٌ فِي الحَمَّامِ عرْياناً لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَالاً بَلْ هَذَا عِنْدَهُ مَنصُوبٌ عَلَى القَطْعِ ، والمَنصُوبُ عَلَى القَطْعِ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ مَا قبله عليه ألا ترى أَنَّ الْفَرَسَ يَشْعُر بالركُوبِ وفِي الحَمَّامِ يَشعُر بالعُرَى ، وزَعَمَ أَيْضاً أَنَّ القَطْعَ يكُونُ فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ الظريفُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ لا يُعْرفُ إلاَّ بالظَّرِيفِ فَيَجُوزُ أَنْ تسْقطُ مِنْهُ الألفَ واللامَ فينتصبُ عَلَى القطْعِ فتقولُ : قام زيدٌ ظَرِيفاً ؛ لأَنَّ زَيْداً يدلُّ عَلَيْه حَالَةُ نَصْبه كَمَا يدلُّ حَالَةُ رَفْعه لكَوْنه لاَ يُعْرَفُ إلاَّ به فَمَتَى ذَكَرْتَ الاسمَ العلَمَ سَرَى الذهْنُ إِلَى الوَصْفِ ، وذَهَبَ إِلَى أَنَّ المَنْصُوبَ عَلَى القطْعِ لاَ يَكُونُ إلاَّ حَيْثُ يرَادُ بِهِ التأكيدُ.

وأجَازَ الْكُوفيُّونَ غَيْرَه النصْبَ عَلَى القطْعِ حَيْثُ يرادُ / **١٨٢** به التأكيدُ كَمَا مَثَّلَ وحيثُ لاَ يرادُ به التأكيدُ ، وأجَازُوا أَنْ تَقُولَ : جَاءَ زَيْدٌ أَزْرَقَ عَلَى أَنْ لاَ يَكُونَ حالاً بَلْ مَنْصُوباً عَلَى القَطْعِ وجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ[٢]:

.... وَعَالَيْنَ قِنوَاناً مِن البُسْرِ أَحْمَرَا

---

(١) قال في الهمع : ١/ ١٤٥ : إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلى إِلَى إنكارها. وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل لامرئ القيس وصدره :

سوامق جَبَّارٍ أثيث فروعه ....

اللغة : سوامق : مرتفعات ، جبار : الذي فات الأيدي من التناول ، أثيث : كثير ملتف ، القنوان : مفرده قنو وهو العذق وهو من النخل كالعنقود من العنب ، البسر : التمر

الشاهد : قوله : " أحمرا " حيث استدل به الفراء على أنه منصوب على القطع وليس على الحال.

فأصلُهُ عِنْدَهُمْ : من البُسْرِ الأحْمَرِ فحذَفَ الألِفَ واللامَ ونَصَبَ عَلَى القَطْعِ.

ولاَ يجيزُ البصريونَ شيئاً من هذا كلِّهِ أعْني النصْبَ على القطْعِ.

وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ مِنْ إِنْكَارِ الحالِ المؤَكِّدَةِ ذَهَبَ إِلَيْهِ السُّهَيْلِيُّ قَالَ: الحالُ التي يسمُّونَهَا مؤكِّدَةً للفعْلِ وزَعَمُوا أنَّ منها قوله تعالى: (١)﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (٢)﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ إنما هو بظنٍّ منهم ولا وجُودَ للحالِ المؤكدةِ في كلامٍ فصيحٍ لا تَقُولُ : ضربْتُ زَيْداً مضروباً ولا تكلَّمَ عَمْراً متكلِّماً ؛ لأنَّ الفعْلَ إنما يؤكَّدُ بفعْلٍ مِثْلِهِ أوْ بالمَصْدَرِ الذي هو أصْلُهُ وهو مضمَّنٌ فِي لَفْظِهِ ، وأما الْحَالُ فصفةٌ للفاعلِ أو للمفعولِ فكيف يؤكِّدُ الفِعْلَ بما هو صفةٌ لغَيْرِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ فِي الحالِ ضميراً فاعلاً فحكْمُهُ حُكْمُ جملةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ والشيءُ الواحدُ لا يؤكدُ بجملةٍ ولا بما فِيهِ زيادةٌ على مَعْنَى الفعْلِ بَلْ فِي الفِعْلِ زِيادةٌ عَلَى مَعْنَى المَصْدَرِ وهو المضيُّ والاستِقْبَالُ.(٣) انتهى.

ثُمَّ أخَذَ فِي تَأْوِيلِ مَا زَعَمُوا أَنَّهُ حَالٌ مؤكدةٌ ، ويدل على بطلان مذهبه ومذهب الفراء فِي أَنَّهُ لاَ تَكُون الحال مؤكدة ، وتأويل الفراءُ أَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عَلَى القَطْعِ قَوْله تَعَالَى:(٤)﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وقال عمرو(٥) بن مخلاة الحمار(٦):

---

(١) الآية : ٧٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلي : ٣٠٥ وهي فِي كتاب السهيلي نصوص بمعناها.

(٤) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة.

(٥) شاعر إسلامي جزري كان مداحا لبني مروان ويقال له عمرو بن المخلاة الكلابي (معجم الشعراء ص ٦٨)

(٦) البيت من بحر الطويل وقد نسبه الشارح ، وهو فِي معجم الشعراء ص ٦٨ وبعده بيت آخر وهو قوله :

فلن ينصب القيسي للناس راية ... من الدهر إلا وهو خزيان خاشع

اللغة : أسته : الإست هو العجز ، أبادته : قضت عليه ، القواطع : يقال : سيف قاطع أي ماضٍ. =

طَعَنَّا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ   وثَوْراً أَبَادَتْهُ السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ

فَقَوْلُهُ : (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (وَهْوَ مُدْبِرٌ) جَمْلَتَان فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ وهُمَا مُؤَكِّدَانِ لِمَا قَبْلهما والدليلُ عَلَى أَنَّهُمَا حَالٌ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهِمَا.

ويدلُّ عَلَى بُطْلاَنِ مَذْهَبِ الكوفيينَ : أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَا أَجَازُوهُ مِنْ قولكَ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً مُبْطِئاً ويكونُ التقديرُ عندهم : جَاءَ زيدٌ المسرِعُ أيْ المعرُوفُ بالإِسْرَاعِ أَوْ المَوْصُوفُ بالإسراعِ مُبْطِئاً فتكونُ مسرِعاً مَنْصُوباً عَلَى القطْعِ ومُبْطِئاً منصوبٌ عَلَى الحَالِ والمنصوبُ عَلَى القطْعِ عندهم فائدتُهُ فائدَةُ النعْتِ ولذلك أجَازَ هِشَامُ : إنَّ عَبْدَ اللهِ قائمٌ وَزَيْدٌ جالساً ، وقالَ : وزَيْدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّميرِ المُستكنِّ فِي قائمٍ ، وجالساً منصوبٌ عَلَى القَطْعِ ، لأَنَّ زَيْداً بعطفه على الضميرِ المستكنِ قَدْ دَخَلَ فِي القيام ، فَلاَ يَكُونُ قَائماً جَالساً فِي حالة واحدة[(١)].

فإذا كَانَ جَالساً مَنْصُوباً عَلَى الْقَطْعِ أَفَادَ مَا أَفَادَ النعتُ وتقديره : إنَّ عَبْدَ اللهِ قَائمٌ وزَيْدٌ الجالسُ أيْ المعْرُوفُ بالجلوسِ أو الموصُوفُ بالجلوسِ ، وجالسٌ فِي بابِ الْقَطْعِ هُنَا لاَ يُبْنَى عَلَى التصرُّفِ ولا يسلكُ به سبيلَ التنقُّلِ بَلْ سبيلُهُ سبيلُ أحمر فِي : جَاءَ زَيْدٌ أحمرَ فَعَلَى الحَالِ المسألةُ خَطَأ : لأنَّ الحمْرَةَ لا تنتقلُ كَمَا لا ينتقلُ السَّوَادُ والبياضُ فهو قَطْعٌ يفيدُ ما يفيدُ النَّعْتُ.

قولـــــه :

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وفِـــي   مُبْدِي تَـــأَوُّلٍ بِـــلاَ تَكَلُّـــفِ
كَبِعْهُ مَدًّا بِكَـــذَا يَـــداً بِيَـــدْ   وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَـــداً أيْ كَأَسَـــدْ

= الشاهد قوله : (وهو مدبر) حيث جاءت جملة حالية في محل نصب وهي تأكيد لما قبلها.

(١) أشار ابن عصفور إلى هذا الرأي في شرح الجمل الكبير : ١/ ٤٥٥ في العطف بالرفع علـــى خبر إن.

الجمُودُ هُنَا ضِدُّ الاشْتِقَاقِ ، وذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ فِي السِّعْرِ ومثَّلَ ذَلِكَ فِي البَيْتِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ : " بعْهُ مُدًّا بكذا " فمدًّا مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ وَلَيْسَ بوَصْفٍ ولا مُشْتَقٍّ ، وقوله : " وفي مُبْدى تأول " مَثَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " يَداً بيد " أي مناجزةً ، وكذَلِكَ كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أي كَرَّ زَيْدٌ شُجَاعاً ، ومن ذلك / ١٨٣ قوله ﷺ[(١)]: (وأَحْيَاناً يتمثَّلُ لِي المَلَكُ رَجُلاً) فرجلاً منصوبٌ عَلَى الحَالِ وهو جامدٌ.

ويكثُرُ ورُودُهَا جَامدةً إِذَا وُصِفَتْ قَالَ تَعَالَى[(٢)]﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أَوْ قُدِّرَ قبلها مُضَافٌ نَحْوُ قَوْلُ الْعَرَبِ[(٣)]: وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عدْلَي عَيْرٍ . يُرِيدُونَ مِثْلَ عَدْلَيْ عير أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي سعْرٍ نَحْو : بِعْت الْبُرَّ قَفِيزاً بِدِرْهَمٍ والثَّوْبَ ذِرَاعاً بِدِرْهَمٍ وبِعْتُ الشَّاءَ شَاةً بِدِرْهَمٍ ، أَوْ دَلَّتْ عَلَى تَرتِيب نَحو : ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً : أَيْ مُرَتَّبِينَ وَاحداً بَعْدَ وَاحِدٍ ، وتَعَلَّمْتُ الحسابَ بَاباً بَاباً : أَيْ مُفَصَّلاً أَوْ عَلَى تَأَصُّلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى[(٤)]﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ وهَذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً أو على تفريع نَحو : هَذَا حديدُكَ خَاتماً ، أو على تَنْوِيعٍ نَحْو : هَذَا مَالُكَ ذَهَباً ، أَوْ عَلَى تَطَوُّرٍ فيه تَفْضِيلٌ : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً ، أو عَلَى مُفَاعَلَة نَحو : بِعْتُهُ يداً بيد أَيْ مُنَاجزةً وكلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ أي مشافهاً ففاه إِلَى فِيَّ ، مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ أَيْ مُشَافِهاً هذا مذهبُ سيبويه[(٥)]، وسَيَأْتِي الْكَلَامِ بعد ذلك على هذهِ المسألَةِ.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي : جـ٢ ص٣ (دار الشعب) وهو في صحيح مسلم : ٤/ ١٨١٧ ، في كتاب الفضائل باب عرق النبي (ﷺ) في البر وحين يأتيه الوحي.

(٢) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٣) المساعد لابن عقيل : ٢٠/ ٨ ، الهمع : ١/ ٢٣٧ ، الارتشاف : ٢/ ٣٣٤.

(٤) من الآية : ٦١ من سورة الإسراء.

(٥) قال سيبويه : "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قوله : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً بيد كأنه قال : =

وَيَجُوزُ فِي بعضِ هَذه الْمُثُلِ غَيْرُ الحالِ فيجوزُ فِي : مَرَرْتُ بِبُرٍّ قفيزاً بدرهمٍ الرفع فتقولُ : قفيزٌ بدرْهَمٍ ويكُونُ مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ والصفةُ محذُوفَةٌ أي قفيزٌ منه بدرهمٍ ، وبدرهمٍ فِي موضعِ الخبرِ ويحسُنُ حَالاً لاَ نَعْتاً ولِذَلِكَ جَازَ هَذَا مَالُكَ بِدِرْهَمٍ أَيْ مسعَّراً ذِرَاعاً ، والبُرُّ قفيزيْنِ بِدِرْهَمٍ وقامرْتُ فُلاناً درْهَماً فِي درْهَمٍ أي باذلاً ، وأخذْتُ مِنْهُ الزَّكَاةَ درْهَماً لكلِّ أَرْبَعينَ أي فارضاً وبيَّنْتُ له حسَابَهُ باباً باباً أي مصنفاً وتصدقْتُ بِمَالِي درهماً درهماً أي مفرَّقاً له.

ولا يفرَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الألفاظِ الواردةِ كما لا يفرَدُ (فاه) مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَى فِيّ وَلاَ عودُهُ من بَدْئِه.

وتقولُ : لَكَ الشَّاءُ شَاةً بدرهَمٍ وإنْ ألغيْتَ لَكَ فلم تجعلْهُ خَبَرَ المبتدأ رفعْتَ فَقُلْتَ : شَاةٌ بِدِرْهَمٍ ، وإذا قلْتَ : الشَّاءَ لك فيجوزُ الرفْعُ والنصْبُ ومثْلُ : بَايَعْتُهُ يَداً بيدٍ قولُكَ : بِعْتُهُ رأساً بِرَأْسٍ ولا يقتصِرُ عَلَى (رَأْساً) ولاَ عَلَى (يَداً) بَلْ يلزَمُ الجارُّ فيه لُزُومهُ فِي مِثْلِ : سَادُوكَ كَابراً عَنْ كَابِرٍ وَأَبِيعُكَ هَذَا نَاجزاً بِنَاجزٍ.

وأمَّا قَوْلُهُمْ : بِعْتُهُ رِبْحُ الدرهَمِ دِرْهَمٌ فَلاَ يَجُوزُ فِيهِ إلاَّ الرَّفْعُ وأَجَازَ بَعْضُ الْكُوفيِّينَ نَصْبَ الرِّبْحِ والدرهمِ ، ونَصْبَ الربْحِ ورَفْعَ الدرهمِ وذَلِكَ عَلَى إِسْقَاطِ الباءِ أَيْ بِعْتُ المتاعَ بربْحِ الدرهمِ درهماً أي بأنَّ رِبْحَ الدرهَمِ درهماً إِنْ جَعَلْتَ المصْدَرَ مُضَافاً للفَاعِلِ أَوْ بِأَنَّ رِبْحَ الدرهمِ دِرْهَمٌ إِذَا كَانَ مُضَافاً للمَفْعُولِ(١).

وهَذِهِ الأسماءُ المتكررةُ فِي نَحْوِ : علَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ فِي نَصْبِ الثاني منهما خِلاَفٌ.

= "كلمته مشافهة وبايعته نقداً أي كلمته فِي هذه الحال.." . الكتاب : ١/ ٣٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧.

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٢٣٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧.

ذَهَبَ أبو عَليّ الفارِسيّ إِلَى أَنَّ بَاباً الأولُ لما وقَعَ مَوْقِعَ الحالِ جاز أنْ يعملَ فِي الثّانِي ، وذهَبَ أبو الفَتْحِ بنِ جني إِلَى أنه فِي مَوْضِعِ الصفَةِ للأوّلِ تقديرُهُ : باباً ذا باب ثم حُذِفَتْ (ذَا) وأقمْتَ الثّاني مَقَامَهُ فجرى عَلَيْهِ جَرَيَانُ الأولِ كما تقولُ : زَيْدٌ عَمْرُو أيْ مِثْلِ عمرو.[1]

والذي اختاره غَيْرَ مَا قَالاَهُ بل كلاهُمَا مَنْصُوبٌ بالعاملِ قبلهما ؛ لأن مجموعَهُمَا هُوَ الحالُ لا أَحَدُهما ، ومتى تخيلْتَ فيه الوصفيةِ أو أَنَّهُ معمولٌ للأولِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الحاليةِ والحاليةِ مستفادةٌ منهما لا مِنْ أَحَدِهِمَا فَصَارَا يعطيانِ معنى المفردِ فأعطيا إعرابه وهو النصْبُ.

ونَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ فكلاهُمَا مَرْفُوعٌ على الخبريَّةِ والخَبَرُ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَلَمَّا نَابَا مَنَابَ المُفْرَدِ الذي هُوَ مُزٌ أُعْرِبَا إِعْرَابَهُ وهو الرَّفْعُ ، كذلك هَذَا ، ولَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ النصْبَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى العَطْفِ عَلَى تَقْدِيرِ الفَاءِ /١٨٤ وأنَّ المعْنَى : بينْتُ له الحسابَ باباً فباباً وادْخُلوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ لَكَانَ وَجْهاً حَسَناً عَارِياً عَنِ التكلُّفِ ؛ لأنَّ المعْنَى بينْتُ لَهُ الحسَابَ باباً بَعْدَ بَابٍ وادخلُوا أَوَّلَ بَعْدَ أول وعلى هَذَا أَحْسَنُ مَا خُرِّج قولُ بَعْضِ المولدينَ[2]:

كُــــرَةٌ وُضِــعَتْ لِــصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَـــا رَجُـــلٌ رَجُـــلٌ

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٢٣٤ ، والهمع : ١/ ٢٣٧ ، انظر رأي أبي علـي في الحلبيـات : ٢/ ١٩٠ ، وأما رأي ابن جني فليس في الخصائص ولا اللمع.

(٢) البيت من بحر المتدارك وهو لمجهول.

اللغة : الصوالجة : جمع صولجان بفتح اللام وهو المحجن فارسي معرب والهاء للعجمة. فتلقفها : تناولها.

الشاهد قوله : " فتلقفها رجل رجل " حيث رفع الاسم الثاني بتقدير حرف العطف والأول مرفوع على الفاعلية.

أيْ فتلقّفَها رَجُلٌ فَرَجُلٌ وهذا التكْرَارُ فِي نَحْوِ هذا لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الُمَرادَ بِهِ شَفْعُ الوَاحِدِ بل المرادُ الاستغراقُ بجميعِ الأبوابِ والرجَالِ.

قولـــــه :

وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِـدْ

يَقُولُ : مَتَى وجدْتَ الحالَ معرفةً فِي اللفظِ فإِنَّهُ نَكِرَةٌ ، والمَوْجُودُ المسموعُ مِنْ ذَلِكَ عَن العربِ عندنا قولُهُمْ : مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، وطلبْتُهُ جَهْدِي وطَاقَتِي ، وكلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ ، وأَوْرَدَهَا العِرَاكَ ، ورَجعَ عَوْدَه على بَدْئِه ، وادخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ، ومررْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَه ، ومَرَرْتُ بهم ثَلاَثَتهُمْ إِلَى العشرةِ وقضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، وبَدَادِ ، وما أشْبَهَ ذلك إنْ كَانَ شائعاً.

فَالَّذي عَلَيْهِ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ أَنَّ هَذه إنْ كَانَتْ صُورَتُها صُورَةَ المعارفِ إما بالألف واللام وإما بالإِضافةِ نكرات مِنْ حَيْثُ المعنى[1] وسنتكلَّمُ عليها كلِمَةً كَلِمَةً :

وزَعَمَ يُونسُ والبغداديُّونَ أَنَّ الحالَ يجوزُ أَنْ تَأْتِي معرفةً نحو : جَاءَ زَيْدٌ الراكِبَ قياساً على الخَبَرِ واسْتدلا بالمُثُلِ السابقة.[2]

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إِلَى أَنَّ الحَالَ إنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ جَازَ أَنْ تَأْتِي عَلَى صُورَةِ المَعْرِفَةِ وهِيَ مَعَ ذَلِكَ نَكِرَةٌ فَأَجَازُوا أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ منه المسيءَ ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنَا الغَنِيَّ فأمَّا الفقيرُ فَلاَ ، وَأَنْتَ زَيْداً أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْراً وأَجَازُوا

---

(١) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم.... فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لَم تدخله الألف واللام ولَم يضف " . الكتاب : ١/ ٣٧٧ ، وذكر أن الحال إذا جاءت معرفة أولت بنكرة . ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والمقتضب : ٣/ ٢٧٧ – ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢.

(٢) قال سيبويه : " وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك : جميعاً وعامة..." . الكتاب : ١/ ٣٧٧ ، والمقتضب :٣/ ٢٧٢ (عضيمة) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٥ ، والأشموني : ٢/ ١٧.

دلك أيضاً فِي ضَميرِ الْغَائبِ لا ضَميرِ المخَاطَبِ والمتكلِّم فَتَقُولُ : عَبْدُ اللهِ إياه أَشْهَرُ مِنْهُ إِيَّاهَا التقديرُ : عَبْدُ اللهِ إِذَا أَحْسَنْ أَفْضَلَ منه إِذَا أَسَاءَ ، وعَبْدُ اللهِ عندنا إذا استغنى فأمَّا الفقير إِذَا افتقر فلا ، وأنْتَ إذا سُمّيْتَ زيداً أَشْهَرُ منك إِذَا سُميْتَ عمراً ، فإن لَمْ يَكُنْ فِي الحالِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَأْتِي معرفةً فِي اللفظ لاَ يُقَالُ : جاء زَيْدٌ الراكبَ لأَنَّهُ لاَ يتقدرُ عنهم بالشرط إذ لَيْسَ الْمَعْنَى : جاء زيدٌ إِنْ رَكبَ.(١)

ولنرجعْ إِلَى الكلامِ على ما جاء من ذلك معرفةً فِي اللفظ :

أما قولُهُمْ : مررْتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ : فالألفُ واللامُ زائدَتَانِ فيهما التقدير : جمّاءَ غفيراً وقد قالتِ العربُ : جَاءُوا جَمَّاءَ غفيراً وجَمًّا غَفيراً والمعنَى واحدٌ ، وَهُوَ عِنْد سيبويهِ اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصْدَرِ أيْ مَرَرْتُ بهم جُموعاً غَفيرًا.(٢)

وقَدْ اختَلَفُوا فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ المعارفِ لَفْظاً المنتصبة عَلَى الحَالِ . فذهب الأخفشُ والمبرِّدُ إِلَى أنها لَيْسَتْ بِأَحْوَالٍ فِي الحقيقةِ وإنما الأحوالُ هي العواملُ المضْمَرَةُ النَّاصِبَةُ لها.(٣)

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٦ ، والهمـــع : ٢/ ٢٣٩ ، والأشموني : ٢/ ١٧٢ ، والتصريح : ١/ ٣٧٤.

٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦.

(٣) قال المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب لأنه فِي موضع ما لا يكون إلا نصباً وذلـــك قولـــك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته لأنه فِي موضع فعله مجتهداً وأرســـلها معتركـــة لأن المعنى أرسلها وهى تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك... واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر فِي موضع الأحوال وليســـــت بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة فِي مواضع غيرها لوقوعه معه فِي المعنى ". المقتضب : ٢/ ١٩٥، ١٩٦ تحقيق / حسن الحمد وإميل يعقـــوب . وينظـــر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

واختَلَفَ هَؤُلاَء فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ تِلْكَ العَوَامِلَ أفعالاً والأفْعَالُ نَكِرَاتٌ[١]، وبَعْضُهُمْ قَدَّرَهَا أسماءَ مُشْتَقَّاتٍ مِنْ تِلْكَ الأفْعَالِ.[٢]

وذَهَبَ أبو بَكْرِ بنِ طَاهِرِ الخِدَبّ[٣] وتِلْمِيذُهُ أبُو الْحَسَنِ بنُ خَرُوف في جماعة إِلَى إنَّهَا لَيْسَتْ مَعْمُولَةً لِعَوَامِلَ مُضْمَرَة بَلْ واقعةً مَوقعَ أسماءَ فاعلينَ مُنْتَصِبَةً عَلَى الحَالِ مُشْتَقَّةً مِنْ أَلْفَاظِهَا أَوْ مِنْ مَعَانِيهَا[٤]، وزَعَمَ ابْنُ خَرُوفٍ أنَّهُ مَذْهَبُ سيبويه[٥] فيكونُ التقديرُ فِي نَحْوِ : أرسلهَا العِرَاكَ إما تَعْتَرِكُ العراكَ أَوْ معترِكَةَ العِرَاكِ أو معتركةً عَلَى حَسَبِ المَذَاهِبِ التي ذكرناها . والجمَّاءَ الغفيرَ هِيَ البيضَةُ التي تجمعُ الرأْسَ وتضمُّهُ قَالَه الكسائي وابن / **١٨٥** الأعرابي.[٦]

وزَعَمَ ثعلبُ أَنَّ انتصابَ الجمَّاءَ الغفيرَ لَيْسَ عَلَى الحالِ بَلْ ينتصبُ عَلَى المدْحِ ، وأجاز الجرْمِيُّ نَحْوَ : مررْتُ بإخْوتِكَ الجمَّاءَ الْغَفِيرَ ، قَالَ ابْنُ الأنباريّ : ويَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ وهو مررت بإخوتك الجمَّاءَ الغَفِيرَ ، يقال فِي الثناء : مَرَرْتُ بإخوتِكَ العقلاءُ الفاضِلُونَ أيْ هُمُ الْعُقَلاءُ الفاضلون ، وإذَا جَازَتْ هذه الأوْجهُ الثلاثة

(١) هذا رأي المبرد والفارسي . ينظر : الارتشاف : ٢/ ٣٣٨ ، والمقتضب : ٢/ ١٩٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب الأنصاري الإشبيلي كان مواظباً على إقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء ، له تعليق على سيبويه سماه الطرر وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف ، رحل إليه الناس وأخذوا عنه (الكتاب وأقام بمصر أياماً وأقسم أنه لابد لأن يقرى كتاب سيبويه حيث وضعه سيبويه فرحل إلَى البصرة توفي ببخارى سنة (٥٨٠ هـ) ترجمته فِي البلغة : ٢٥٣ ، والبغية : ١/ ٢٨.

(٤) الارتشاف : ٢/ ٢٣٨.

(٥) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٦.

(٦) ينظر اللسان (صمم).

وَلَيْسَ فِيهَا مُسْتَضْعَفٌ كَانَ نَصْبُ الجماءَ الغَفِيرَ عَلَى الحَالِ غَيْرَ مُخْتَارٍ ولا مؤثرٍ إِذْ لَمْ
نْعُ إليه اضطرارٌ.(١) انتهى.

وقال الكسائيُّ : العربُ تنصِبُ الجمَّاءَ الغفيرَ فِي التَّمامِ وترفعُهُ فِي النُّقْصَانِ
قال الشاعرُ :(٢)

كُهُولُهُمْ وَطِفْلُهُمْ سَوَاءٌ ... هُمُ الجمَّاءُ فِي الْقَوْمِ الْغَفِيرُ

وأمَّا طلبْتُهُ جُهْدِي فتقدِّرُه طلبْته أجْتَهِدُ جَهْدِي أو مجتهداً جَهْدِي أَوْ مجتهداً
عَلَى اختِلاَفِ المذَاهِبِ السابقةِ وكذلك التقديرُ فِي : طلبْتُهُ طَاقَتِي.

وزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ جَهْدِي وطاقَتِي من قبيلِ المصَادِرِ المعنويَّةِ التقديرُ :
اجْتَهَدْتُ جَهْدِي وأطقْتُ طَاقَتِي.(٣)

وأمَّا كلمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ : فَفِي نَصْبِ (فاه) ثلاثةُ مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا : مَذْهَبُ سيبويه أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ أيْ مُشَافِهاً ، وَإِلَى فِيَّ
لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى (فاه) إِنَّمَا جَاءَتْ للتبْيِينِ كـ (لَكَ) بعد سُقْيا فِي سُقْيا لَكَ.(٤)

والثانِي : مذهبُ الأخْفَشِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ أيْ مِنْ فِيهِ إِلَى
فِيَّ نحو قوله تعالى :(٥)﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي على عقدةِ النِّكاحِ.(٦)

---

(١) تنظر هذه الآراء فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

(٢) البيت من بحر الوافر ولَمْ أعثر على قائل البيت ، ويوجد فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.
الشاهد قوله : (هم الجماء .. الغفير) حيث رفع الجماء الغفير على الخبر و لم ينصبه على الحال لأن قبله مبتدأ.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٤) ينظر الكتاب : ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وابن يعيش : ٢/ ٦١ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣.

(٥) سورة البقرة : ٢٣٥.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٤ ، وشفاء العليل : ٢/ ٥٢٣ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ١٦٧.

والثالث : مَذْهَبُ الْكُوفِيِّين – الكسائيّ والفراء وهشام : أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ تقديرُهُ جَاعِلاً فَاهُ إِلَى فِيَّ فَدَلَّ كلمتُهُ وكلمني على جاعلٍ وأجاز الكوفيُّونَ كلُّهم : كلمني عبدُ اللهِ فُوه إِلَى فِيّ ، وقَالُوا : إِلَى فِيَّ خَبَرُ فُوه وعلةُ رفْعِهِ أَنَّ مَعَهُ وَاواً مضمرةً أي وهذه حالُنا فلو أدخلْتَ الواوَ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ.[١]

وقال الفراءُ : أكثرُ كلامِ العَرَبِ فَاهُ إِلَى فِيّ بالنصبِ والرفْعُ مقولٌ صحيحٌ وفيما أشبه هذا من قولهم : حَاذَيْتُهُ رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِي ، وجَاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِي وناضلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي والأكثرُ فِيه ركبتُهُ ومنزلُه وقوسُه بالرَّفعِ وإِذَا كان نكرةً فالنصبُ المؤْثَرُ المختارُ نَحْو : كلمتُهُ فَماً لِفَمٍ وحاذيتُهُ ركبةً عن ركبةٍ وناضلتُه قَوْساً عَنْ قَوْسٍ ، ورفْعُهُ وهو نكرةٌ جائزٌ عَلَى ضَعْفٍ إِذَا جعلْتَ اللاَّمَ خَبَراً لِفَمٍ وكذَلِكَ غَيْرُهَا من الصِّفَات.

وإِنْ وَضَعْتَ الْوَاوَ مَوْضِعَ الصِّفَةِ فَقِيلَ : كلمته فُوهُ وَفِيَّ وحاذيْتُهُ ركبتُهُ ورُكْبَتِي ، فالواو تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ إِلَى والنصْبُ مَعَهَا سَائِغٌ عَلَى إعمال المضمر.[٢] انتهى ملخصاً.

فَلَوْ قدمْتَ حَرْفَ الجرِّ فَقُلْتَ : كلمني عبدُ اللهِ إِلَى فِيّ فُوه لَمْ يَجُزِ النَّصبُ بإجماعٍ مِنَ الْكُوفِيِّين ، فَلَوْ قُلْتَ : فاهُ إِلَى فِيّ كلمْتُ عَبْدَ اللهِ لَمْ يَجُزْ باتفاق من الكوفيين رتابعهم بعضُ متأخِّري البصريينَ . وأجازهُ جماعةٌ من البصريينَ ، فَلَوْ قُلْتَ : فُوه إِلَى فِيّ كَلَّمَنِي عَبْدُ اللهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ عِنْدَ أَحَد مِنَ الْكُوفِيِّينَ[٣] ، ولاَ نَصٌّ عن البصريينَ أحفظُهُ فِي ذَلِكَ ، والقِيَاسُ الجوازُ[٤] ، ويقتصِرُ فِي نَحْو : كلمتُهُ فَاهُ إِلَى فِيّ

---

(١) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦١ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٣ ، وتعليق الفرائد ٦/ ١٦٧.

(٢) راجع هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٥.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٣٣٦ .

عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ ، والمسموعُ هذا وماحكاه الفراءُ قَبْلُ ، وحكى ابنُ خَرُوفٍ عنه أَنَّهُ حَكَى صارعْتُهُ جَبْهَتَهُ عَلَى جَبْهَتِي بالرفْعِ والنَّصْبِ.[١]

وأجَازَ هِشَامُ القِيَاسَ على ذلك فتقولُ : مَاشَيْتُهُ قَدَمِي إِلَى قَدَمِهِ وكَافَحْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وجْهِي ونَحو ذلك.

وأما أَوْرَدَهَا العِرَاكَ : فتقدَّمَ كَيْفَ تقدِّرُ الحالَ فيه وقال لبيدُ[٢]:

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَــذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

وزَعَمَ أَحْمَدُ بنُ يحيى أَنَّ (العِرَاكَ) لَيْسَ مَنْصُوباً عَلَى الحَالِ وإِنَّمَا انْتَصَبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ / ١٨٦ لأَوْرَدَ كما يقال : أَوْرَدْتُكَ الحربَ وأوردْتُكَ الأَمْرَ الْعَظِيمَ وقَالَ تَعَالَى:[٣]﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ وقولهم : أَرْسَلَهَا العِرَاكَ مُضَمَّنٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ معنى أَوْرَدَهَا.[٤]

وأَمَّا رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِه : فعوده منصوباً على الحال تقديره : رجع يعود عَوْدَه أَوْ عَائِداً عَوْدَه أو عائداً عَلَى اخْتِلاَفِ المذاهبِ ، وزعم الكوفيُّونَ أَنَّ عَوْدَه منصوبٌ على المصدرِ ، المعنى : عاد عَوْدَه على بَدْئِه ، وأجَازَ بعضُ النحويينَ نَصْبَهُ

---

(١) انظر نصه فِي الارتشاف : ٢/ ٣٣٦.

(٢) البيت من بحر الوافر للبيد فِي ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ١/ ٣٧٢ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٢ واللسان (نغص، وعرك) و(دخـــــل) ، والتصريح : ١/ ٣٧٣ ، والمقتـــضب : ٣/ ٢٣٧ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٣٥. يقول : أورد العير الماء مزدحمة ولَـــمْ يحبسها عنه ولَمْ يبال أن ينغص عليها الشرب بدخولها.

الشاهد قوله : " فأوردها العراك " حيث نصب العراك على الحال وهو معرفة لأنه مصدر.

وقد أول : أرسلها تعترك العراك أو معتركة العراك أو معتركة كما فِي الشرح قبل.

(٣) من الآية : ٩٨ من سورة هود.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣٨.

عَلَى المفعولِ بِهِ أيْ رَدَّ عَوْدَه عَلَى بَدْئِــهِ وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ فَتَقُولُ : رجع عودُه عَلَى بَدْئِه ، وَفِي رَفْعِه وَجْهَانِ :

أحدُهما : أنه فاعلٌ بِرَجَعَ . **والثَّاني** : أَنَّهُ مُبْتَدأٌ وعَلَى بَدْئِه فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبرِ فِي مَوْضِعِ الحالِ.[١]

وأمَّا ادخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ : فالألفُ واللامُ زَائِدَتَانِ والمَعْنَى ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ وَهَذَا وَنَحْوه مما لا ينقاسُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وأما الكوفيُّونَ فَيَنْبَغِي عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَكُونَ من قبيلِ ما ينقاسُ ؛ لأنَّ الحالَ عندهم إِذَا كانت فِي معنى الشرطِ يَجوزُ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى لَفْظِ المعارِفِ.[٢]

وَأَمَّا مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَحْدَهُ : فاختلَفَ النحويُّونَ فِي (وَحْدَهُ) فَذَهَبَ سيبويه والخليلُ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ المصْدَرِ الموضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ فَكَأَنَّــهُ قَالَ : اتحاداً ، واتحاداً وُضِعَ مَوْضِعَ مَوْحِدٍ ، ومعناه مَوْحِداً لَهُ بمروري أي مررت به فقط ولَم أجاوزْهُ [٣] وكذَلِكَ فِي : ضَرَبْتُ زَيْداً وَحْدَهُ أَيْ مُفْرِداً لَهُ الضَّرْبَ فهو حالٌ من الفاعلِ ، وأَجَازَ المبرِّدُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ ضربْتُ زَيْداً فِي حالِ أَنَّهُ مفردُ بالضربِ.[٤]

ومذهبُ سيبويهِ فِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْ مَذْهَبِ المبردِ ؛ لأنَّ وضْعَ المصادِرِ الَّتِي تنوبُ عنها الأسماءُ مَوْضِعَ اسْمَ الفاعلِ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِهَا مَوْضِعَ المَفْعُولِ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٩.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٤) المقتضب : ٣/ ٢٣٩ ، والارتشاف : ٢/ ٣٣٩.

وذَهَبَ بَعْضُ النحويينَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الحالِ فمنهم من قال : أَنَّهُ مصدرٌ على حَذْفِ حُرُوفِ الزيادةِ أي إيجاده كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:[1]﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ عَلَى أحدِ التأويلينِ أي إنباتاً ، ومنهم مَنْ قال : إنه مصدرٌ لَمْ يلفظْ له بالفعلِ فيكونُ كالأبوَّةِ والأُخُوَّةِ.[2]

وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ موضوعٌ مَوْضِعَ الحالِ بأنَّ المصادرَ الَّتِي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الحالِ تتصرَّفُ وَهَذَا لا يتصرفُ ، وذهب يونسُ وهشامُ فِي أَحَدِ قوليه إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الظرُوفِ فيجريه مَجْرَى عِنْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : جاء زيدٌ عَلَى وَحْدِهِ ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ وحكي من كلامِ العربِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ، وإِذَا قلت : زَيْدٌ وَحْدَهُ فكأن التقديرَ زَيْدٌ مَوْضِعَ التفرُّدِ.[3]

ويَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ مَصْدراً لأن الأَصْمَعِيَّ حكى عن العربِ وَحَدَ يَحِدُ ، وَرَدَّ مَذْهَبَ يونسَ بِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ لاَ يَجُوزُ بقياسٍ بَلِ الْعَرَبُ حَذَفَتْهُ وذَلِكَ بَعْدَ ما أدخلته ألا ترى أَنَّ مَا حَكَى يُونسُ عن العربِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا أيْ مَوْضِعَ انْفِرَادِهِمَا ، والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ على الظرْفِ لا عَلَى الحالِ قولُ الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فَجَعَلَتْهُ الْعَرَبُ خبراً للمبتدأ لا حالاً ولو قلْتَ : زَيْدٌ جَالِساً لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.[4]

---

(١) من الآية : ١٧ من سورة نوح.

(٢) هو مذهب الزمخشري وابن يعيش . ينظر : ابن يعيش : ٢/ ٦٣.

(٣) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٠ ، والهمع : ١/ ٣٤٠ ، واللسان (وحد).

(٤) انظر نصه فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٢.

وَقَدْ أجَازَ هِشَامُ فِي قَوْلِ العربِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ وَجْهاً آخرَ وهو أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بفعلٍ مضمرٍ يَخْلُفُهُ وَحْده كما قالتِ العربُ : زَيْدٌ إِقْبَالاً وإِدْبَاراً والمعنى يُقْبِلُ إِقْبَالاً وَيُدْبِرُ إِدْبَاراً .(١)

وتأويلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ وحَدَ وَحْدَهُ ، وقد تقدَّمَتْ حِكَايَةُ الأصْمَعِيِّ عَنِ الْعَرَبِ : وَحَدَ يَحِدُ.

قَالَ هِشَام : ومثلُ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فِي هذا المعنى زَيْدٌ أَمْرَهُ الأوَّلَ وسَعْدٌ قصَّتَهُ الأُولى ، وحَالَهُ الأُولَى يذهب هشام إِلَى خلافِ هَذَا المنصُوبِ النَّاصب كمَا خَلَفَ وَحْدَهُ وَحَدَ ، وكان يسمى هذا منصوباً على الخلافِ للأول وقال : لا يجوزُ : وحْدَهُ زَيْدٌ كَمَا لاَ يَجُوزُ : إقبالاً وإدباراً عبد الله وكذلك قصتَهُ الأُولَى / ١٨٧ زَيْدٌ من قبل أنَّ الفعْلَ لا يُضْمَرُ إلا بعد الاسمِ.(٢)

وأمَّا علَى قَوْلِ هشامِ الذي وافَقَ فِيهِ يُونُسَ وهو أنَّهُ يَنْتَصِبُ على الظرفِ فيجوزُ أنْ تَقُولَ : وَحْدَه زيدٌ كما جاز أَنْ تَقُولَ : عِنْدَكَ زيدٌ فِي : زَيْدٌ عندك.

واتَّفَقَ النحويون على أَنَّ وحْدَه لا يتكلَّمُ به إلاَّ مَنْصُوباً فَلاَ يَجُوزُ رفعُهُ ولا جَرُّه إلا فِي ثلاثةِ مواضِعَ شَذَّ الخفْضُ فيها فلا يُقَاسُ عليها غيرُهَا وذلك قولُهُمْ : نَسِيجُ وَحْدِهِ وهو مَدْحٌ(٣)، وحكى بعضُ النحويينَ أنَّ نَسِيجاً يُتْرَكُ مُوحَّداً مُذَكَّراً فِي التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ فيقال : هما نَسِيجُ وَحْدَهما وهُمْ نَسِيجُ وحْدَهم وهى نسيجُ وحْدَهَا

---

(١) راجع الارتشاف : ٣/ ٣٤٠ ،والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٢) الارتشاف : ٢/ ٣٤٠.

(٣) ذكر الشارح موضعاً واحداً من الثلاثة التي يستعمل فيها وحده مجروراً وقد ذكرها صاحب الصحاح (وحد) فقال : ولا يضاف إلا في قولهم : فلان نسيج وحده ، وهو مدح وجحيش وحده وعيير وحده وهما ذم كأنك قلت نسيج إفراد فلما وضعت وحده موضع مصدر مجرور جررته قال : وربما قالوا رجيل وحده.

وَهُنَّ نسيجُ وحدَهُنَّ ، والقياسُ يَقْتَضِي تثنيتَهُ وجمعَهُ وتأنيثَهُ ، وَقَدْ حَكَى أيضاً أَنَّ نسيجَ وَحْدَه لا يُوصَفُ بِهِ إلاَّ الواحدُ ، ووحْدَه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّ الوحْدَ بمنزلة القيامِ والقعودِ ، وقد تقدَّمَتْ حكايةُ يونُسَ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ففيه شُذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدُهُمَا : إِدْخَالُ حرْفِ الجرِّ عَلَيْهِ ، والثانِي : تثنيتُهُ.

وَأَمَّا مَرَرْتُ بهم ثَلاَثتهمْ إِلَى الْعَشْرةِ : فَإِنَّ الْعَرَبَ تختلفُ فيهِ فبنو تميمٍ يجعلُونَهُ تَابِعاً للأولِ على طريقِ التوكيدِ فيقولُونَ : مررتِ بالقومِ خَمْسَتَهُمْ ، وإِذَا أَرَادُوا معنى الانفرادِ بالمرُورُ لَم يقُولُوا إلاَّ وحْدَهم ، والحجازيونَ ينصبُونَه فيقولُونَ : مررتُ بالقومِ خمستَهُمْ وإذَا أَرَادُوا مَعْنَى التَّوْكِيدِ لَمْ يَقُولُوا إلاَّ كلَّهُمْ وأجمعينَ ، وَقَدْ وَقَعَ لبعضِ أصحابِنَا أَنَّ النَّصْبَ لغةُ تميمٍ وذَلِكَ وَهْمٌ.(١)

واختَلَفَ فِي النَّصْبِ فمذهبُ سيبويهِ كمذهبهِ فِي وَحْدَهُ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ موضوعٌ مَوْضِعَ المصدَرِ الموضوعِ موضعَ الحالِ كأنك قلْتَ : مخمساً لهم فوَضَعَ خمسة مَوْضِعَ خمسٍ الذي هُوَ مصدرُ خَمَسْتُ القوْمَ خَمْساً ، وخَمْساً موضوعٌ موضعَ مَخَمَسٍ(٢)، وذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ ينتصبُ انتصابَ الظرفِ كَمَا ذَهَبَ فِي : مررتُ بزَيْدٍ وَحْدَه(٣) والدَّليلُ على صحةِ هَذَا المذهبِ ما روى الكسائيُّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : القومُ خمستُهُمْ وخَمْستَهُمْ وكذلك عشرتُهُمْ وعشرتَهُمْ فمن رَفَعَ الخَمْسَةَ رَفَعَهَا بالقومِ ،

---

(١) قال سيبويه : "هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف فِي الذي يليه وذلك قولك : مررت به وحده... ومثل ذلك فِي لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلَى العشرة.. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول إن كان جراً فجراً وإن كان نصباً فنصباً وإن كان رفعاً فرفعاً ". الكتاب : ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣.

(٣) هو مذهب يونس وهشام . ينظر ابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٠ ، والهمع : ١/ ٣٤٠ واللسان (وحد).

ومَنْ نَصَبَ نصبَ عَلَى الظَّرْف ، فكونهُمْ جَعَلُوهُ فِي مَوْضِعِ الخبرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ ، لأَنَّ قَوْلك : زَيْدٌ جَالساً لاَ يَجُوزُ.

والفرقُ فِي قَوْلكَ : مررتُ بالقومِ خَمْسَتهمْ بَيْنَ النَّصْبِ والإتباعِ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ كان التقديرُ : أَنَّ المرورَ مقيدٌ بهم خمسةٌ إما تقييدَ الحال عَلَى مَذْهَبِ سيبويه وإِمَّا تَقْيِيدَ الظَّرْف عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِه ، لَوْ مَرَّ بِغَيْرِهِم معهم كانُوا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ وإِذَا أَتْبَعْتَ جَازَ أَنْ تَكُونَ مررْتُ بِغَيْرِهِمْ وجَازَ أَنْ تَكُونَ مررْتَ بهم خاصةً.[١]

وأَمَّا مَا جَاوَزَ العشْرَةَ فَفِيه خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ[٢] والصَّحِيحُ الجوازُ ، وفِيهِ إِذَا فُسِّرَ الْعَدَدُ بِوَاحِدٍ منصوبٍ ثلاثة أوجهٍ فِي التوكيدِ :

أحدُها : أَنْ تُضِيفَ الْعَدَدَ إِلَى ضميرِ الاسمِ ، وَقَدْ حَكَى الأخفشُ ذَلِكَ فِي مُرَكَّبِ الْعَدَدِ فِي كتابه الأَوْسَطِ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جاءُوا خَمْسَةَ عَشْرَهُمْ وجِئْنَ خَمْسَةَ عَشْرَتَهُنَّ أَيْ جميعاً فأضاف العددَ إِلَى ضَمِيرِ الاسمِ المؤكَّدِ وكذَلِكَ يَقُولُ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ جَاءَ القومُ عَشْرَهُمْ.[٣]

والثاني : أَنْ لاَ يُضَافَ إِلَى الاسمِ بَلْ تأتي بالتمييزِ فَتَقُولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، أَوْ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ رَجُلاً.

والثالث : أَنْ يحذفَ التمييزُ فتقولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَرَ ومررْتُ بالقومِ عِشْرِينَ بمنزلة كلِّهِمْ فيتبعُ ما قبله فِي الرفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ.

وأما جَاءَ القَوْمُ قضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ فَحَكَى سيبويهِ فيه الرفْعَ والنصْبَ[٤]، فَإِذَا رَفَعْنَا فَعَلَى التَّوْكِيدِ ، وإِذَا نَصَبْنَا نَصَبْنَا عَلَى الحالِ.

---

(١) انظر نصه فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٣.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤١ ، والهمع : ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

(٤) ينظر الكتاب : ١/ ٣٧٣ - ٣٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

ومعنى قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ مُقِضًّا آخرهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ قال الشَّمَّاخُ :[١]

أَتَتْنِي تَمِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا   تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقَاعِ سِبَالَهَا

وأَمَّا بَدَادِ فَقَالَتِ العربُ : جَاءَتِ الخيلُ بدَادَ وبَدَادِ علم جنس ، و إنما جاز أَنْ يَقَعَ حَالاً لتأولِه بنكرةٍ ومعناه : جاءتْ متبدِّدَةً. [٢]

قولــــه :

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّــرٌ حَــالاً يَقَــعْ   بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ

يقولُ : وقوعُ المصدرِ المنكَّرِ حَالاً يَكْثُرُ ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِه : " بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ " وبغتةً مَصْدَرٌ تقولَ : بَغَتَ يبغَتُ بغتةً إِذَا فَاجأ وكأَنَّهُ زَيْدٌ طَلَعْ بَاغتاً أَيْ مُفَاجئاً ولا خلافَ فِي جَوَازِ قَوْلِكَ : أتيته ركْضَا ومَشْياً وعَدْواً وقتلتُهُ صَبْرًا ولَقَيْته فَجْأَةً ومُفَاجَأَةً وكِفَاحاً ومُكَافَحَةً وعيَاناً ، وقالت العربُ : أعطيتهُ المالَ نَقْداً وكلمتُهُ مشافهةً وأخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمَاعاً وسَمْعاً ووردْتُ الماءَ الْتقاطاً[٣]

---

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان الشماخ : ٢٩٠ ، ويوجد في الكتاب : ١/ ٣٧٤ ، والخزانة : ٣/ ١٩٤ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٣ ، واللسان (قضض) ، ونـــاظر الجـــيش : ٥/ ٢٢٦١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٣٤٣.

اللغة : تميم ويروى سليم : قبيلتان ، قضها بقضيضها : أي أتوني كلهم ، والـــسبال : جمـــع سبلة وهى مقدم اللحية ، واليفاع : ما ارتفع من الأرض وروى البقيع وهو موضع بالمدينـــة. والبيت في وصف جماعة من تميم جاءت تشهد على الشاعر في دين لزمه قـــضاؤه فجعلـــوا يمسحون لحاهم تأهباً للكلام وكان هذا طبعهم ولاسيما عند التهديد والوعيد.

الشاهد قوله : " قضها بقضيضها " حيث جاء (قضها) حالاً معرفة وهو مؤول بنكرة لأنـــه مصدر منبئ عن اسم ، والشماخ واسمه معقل بن ضرار الغطفاني من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام وله صحبة . الخزانة : ٣/ ١٩٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٧.

(٣) أصله بيت من الرجز أنشده سيبويه (١/ ٣٧١) وهو قوله : ومَنْهَلٍ وردْتُهُ الْتِقَاطاً =

وَقال :[1]

فَلأْيًا بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيــدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظَمَاءٍ مَفَاصِلُهْ

واختَلَفَ النَّحْويونَ فِي تخريجِ هذه الكَلِمِ وما أشبهها : فذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ والأخفشُ والمبرِّدُ إِلَى أَنَّهَا مَفَاعِيلُ مطلقةٌ.

قَالَ الأخفشُ والمبردُ : إنه قبل كلِّ واحد منها فعْلاً مقدراً هو الحالُ أي زَيْدٌ طَلَعَ يَبْغَتُ بغتةً وقتلتُهُ أَصْبِرُه صَبْراً وأعطيتُهُ المالَ أنقُدُهُ نَقْداً وكذلك سائرها.[2]

وقال الكوفيونَ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بالأفعالِ السابقة وليستْ فِي مَوْضِعِ الحالِ لأنَّ أعْطَيْتُ فِي مَعْنَى : نَقَدْتُ ، وقَتَلَه فِي مَعْنَى : صَبَرَهُ ، وكذَلِكَ فِي : زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً أيْ زَيْدٌ بَغَتَ بغتةً.[3]

= والمنهل : المورد ، والتقاطاً أي فجأة لَمْ أقصد قصده لأنه فِي فلاة مجهولة.

والشاهد : نصب التقاطاً على الحال وهو مصدر التقط.

(١) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى فِي ديوانه : ٦٧ ، وهو فِي الكتاب : ١/ ٣٧١ ، وأساس البلاغة (لأي) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٣٩.

اللغة: اللأي : الجهد ، الوليد : الغلام ، المحبوك : الشديد الخلق المدمج ، ظماء مفاصله : أي قليلة اللحم وأصل الظمأ العطش ، وهو فِي البيت يصف فرساً بالنشاط وإحكام الخلق فيقول: لَم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأي لشدة تفزعه ونشاطه.

الشاهد قوله : " فلأياً بلأي " حيث نصب الأول على المصدر الموضـوع موضـع الحـال والتقدير : حملنا وليدنا مبطئين ملتثين.

(٢) ذكر المبرد فِي المقتضب أن بغتة فِي نَحو : طلع زيد بغتة فِي موضع الحال وصرح بهذا فِـي أكثر من موضع وقد يفهم من كلامه أن المصدر (بغتة) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. ينظر المقتضب : ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤/ ٣١٢ ، ونسب كثير من النحـاة إليـه الـرأي الـــذي ذكره أبو حيان . يراجع شرح الكافية للرضي : ١/ ٢١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٨ ، وشفاء العليل : ٥٢٤ ، والتصريح : ١/ ٣٧٥.

(٣) توضيح المقاصد : ٢/ ١٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٢ .

وذهب سيبويه وجمهورُ البصريين إِلَى أنها مصادرُ فِي موضعِ الحالِ أي أعطيتُ زَيْداً المالَ مُنْتقداً وقتلْتُهُ مَصْبُوراً [١]﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ دعوتهم مجاهِراً وكذَلِكَ باقيها[٢].

وظاهرُ كلامِ الناظمِ فِي هَذَا البَيْتِ أَنَّ وقُوعَ المصْدَرِ النكرةِ حالاً يكثرُ ، وَلاَ يَتَّضِحُ مِنْ قَوْلِهِ : (يكثر) أنه ينقاسُ أَوْ لاَ ينقاسُ وَلَكِنَّ الكثرةَ دليلُ القياسِ.

وَأَجْمَعَ الكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ فِي نَحْوِ هَذِهِ المصَادِرِ أنه لا يستعملُ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ مَا استعملتْهُ العربُ ولا ينقاسُ غَيْرُ المستعملِ عَلَى المستعملِ.[٣]

هَذَا وإِنْ كَانُوا قَدْ اختَلَفُوا فِي التَّخْرِيجِ وشَذَّ المبردُ فقال : يَجوزُ القِيَاسُ وذلِكَ عَلَى خِلاَفٍ فِي النقلِ عنه فنقلَ بَعْضُ أصحابِنَا ذَلِكَ مُطْلَقاً ، وقَيَّدَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذلك باطِّرادٍ وذلك فيما هو نَوْعٌ للعاملِ نَحو : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً.

والصحيح أنه يقتصر فِي هذا وغيره على السماع ، ومن المصادر ما يطرد وقوعه حالاً فكان ينبغي للناظمِ أَنْ يبيِّنَ ذَلِكَ ولا يأتي بعبارةٍ غيْرِ مخلصةٍ وهي قوله : إِنَّ ذلك يكثرُ أي وقوعُ المصْدَرِ النكرةِ حالاً.

والذي يطَّرِدُ وقوعه حالاً على ما ذكره الناظمُ فِي بعضِ كتبهِ ثلاثةُ مَوَاضِعَ:[٤]

أحدُها : قولُك : أنت الرجلُ علماً وأَدَباً ونُبْلاً أي الكاملُ فِي حالِ علمٍ وحالِ أدبٍ وحالِ نُبْلٍ ، وذَهَبَ ثَعْلَبُ إِلَى أَنَّ المصَادِرَ المنتصِبَةَ فِي مِثْلِ هَذَا إنما

---

(١) من الآية : ٨ من سورة نوح.

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧٠ ، والهمع : ١/ ٢٣٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٦٨ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٧٢.

(٣) الهمع : ١/ ٢٣٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٠.

انتصابها على المصدرِ المؤكِّد ، وتأوّلَ الرجلُ على أنَّهُ فِي مَعْنَى العالِم كأنَّهُ قَالَ : أَنْتَ الْعَالِمُ عِلْماً والمتأدِّبُ أَدَباً والنَّبيلُ نُبْلاً ، ويحتمل عندي أنْ يَكُونَ مَنْصُوباً على التمييز كأنه قال : الكاملُ أدَباً : أنت الكاملُ أدبُهُ ثم حُوِّلَ الكمالُ إِلَى المبتدأ وانْتَصَبَ أَدَباً ونُبْلاً وعلماً على التمييز.(١)

والثانِي : قولك : زيدٌ زُهَيرٌ شعراً وحَاتِمُ جوداً والأحْنَفُ حِلْماً ويُوسفُ حُسْناً وما أشْبَهَ ذلك أي مِثْلُ زهيرٍ فِي حَالِ شِعْرٍ وكذلك بَاقيها ، ويحتمل عندي أنْ يَكُونَ هذَا كلُّهُ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِثْل وهي محذوفةٌ لفظاً مرادةً معنَى ، ومثلُ يَأْتِي بَعْدَهَا التمييزُ نَحو قولهم : على التمرةِ مِثْلُهَا زُبَداً ، بَل التمييزُ فِي هَذَا كلِّه أظْهَرُ من الحالِ.(٢)

والثالثُ : قولُهم : أَمَّا عِلْماً فعالِمٌ لَمْ يطَّرِدْ فِي هَذَا ونَحْوِهِ وقوعُ المصدرِ حَالاً عِنْدَ سيبويه ، فَإِنْ أدخلْتَ / ١٨٩ فيه الألفَ واللامَ فهو مفعُولٌ له عند سيبويه فتقولُ : أَمَّا الْعِلْمَ فعَالِمُ أي أما للعلْمِ فعالم(٣)، وزعم الأخفشُ أَنَّ انْتِصَابَ المصدرِ فِي نَحْوِ هَذَا معرَّفاً أَوْ مُنَكَّراً إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّأْكِيد ، والعاملُ فِيه مَا بَعْدَ الفاءِ التقديرُ : مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ عِلْماً أَوْ العلم ، ولَزِمَ هُنَا تقديمُهُ كَمَا لَزِمَ تقديمُ المفعولِ بِهِ فِي قَوْلِه تَعَالَى :(٤) ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾(٥).

---

(١) انظر رأي أبي حيان فِي إعرابه تمييزاً فِي الارتشاف : ٢/ ٣٤٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٠.

(٢) انظر رأي أبي حيان فِي إعرابه تمييزاً أيضاً المرجعين السابقين.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٥.

(٤) الآية : ٩ من سورة الضحى.

(٥) ينظر فِي رأي الأخفش : شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٢.

وزَعَمَ بَعْضُ النحويين أَنَّ عِلْماً والعلْم فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ منصوبٌ عَلَى الْمَفْعُول به سَوَاءٌ أكان معرفةً أَوْ نَكِرَةً والعامل فيه فعلُ الشَّرْطِ المقدَّرِ التقديرُ : مَهْمَا تذْكُرُ عِلْماً أَوْ الْعِلْمَ فالذي وصفْتَ عَالِمٌ(١).

والنَّاصِبُ فِي قَوْلِهِم : أَمَّا عِلْماً فعَالِمٌ عَلَى رأي سيبويه مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ على الحالِ فعلُ الشرطِ المحذوفِ التقديرُ : مهما يذْكُرُ إِنْسانٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فالَّذي وصفْتَ عَالِمٌ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَا بعد الفاء وَصَاحِبُهُ الضميرُ المستكنُّ فيه والتَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فالمذكورُ عَالِمٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فتكونُ الحالُ عَلَى هَذَا مُؤَكِّدَةً ، فَلَوْ كَانَ بَعْدَ الفاء مَا لاَ يَعْمَلُ مَا بعده فيما قَبْلَه تعيَّنَ أَنْ يَكُونَ العاملُ فِعْلَ الشَّرْطِ نَحْو قولهم :أما عِلْماً فَلاَ عِلْمَ لَهُ ، وأما عِلْماً فهو ذُو عِلْمٍ وأما عِلْماً فَإِنَّ له عِلْماً ، وارْتِكَابُ أنه مفعولٌ بِهِ أَسْهَلُ وأكثرُ اطِّرَاداً.(٢)

ألاَ تَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَى بالألفِ واللامِ فيَبْعُدُ فِيهِ مَذْهَبُ الأخفشِ لأَنَّ المصْدَرَ المؤكّدَ لاَ تدخلُهُ الألفُ واللامُ إلاَّ إِنِ ادَّعَى زيادتَها ولأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بَعْدَ أما الصفاتُ كقولهم أما قريشاً فأنا أفضلُها ، ورَوَى يُونُسُ عَنِ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عبيد وأما العبْدَ فذُو عَبْد(٣) ودَعْوَى أَنَّ نَصْبَ هَذَا عَلَى المفْعُولِ لَهُ لَيْسَ بِمُتَّضِحٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَقَدْ قَالَ السيرافِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :(٤)

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ ... سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عِنْدَهَا فَلاَ صَبْرَا

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٩ ، ٣٣٠.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٢٩.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٣٨٧.

(٤) البيت من بحر الطويل للرماح بن ميادة. ويروى : أن معمر بدلاً من أم مالك وهو في الكتاب :١/ ٣٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشواهد المغني : ٢٩٦ والعيني برقم ١٥٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠.
الشاهد قوله : " الصبر " حيث نصب الصبر على المفعول له أو المفعول به والمشهور رفعه على الابتداء.

إنَّ التَّقْديرَ فِي النَّصْبِ مهما تَرُمُ الصَّبْرَ فَلاَ صَبْر.

وإذا أتَيْتَ بعد أما بصفة نكرة نَحْوَ قولكَ : أما صديقاً فصديقٌ فصديقاً عند الأخفشِ منصوبٌ بيَكُونُ مقدرةً التقديرُ أما أنْ يَكُونَ صَديقاً فَصَديقٌ[١]، ومذهبُ سيبويهِ أنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحالِ والعاملُ فِيه فِعْلُ الشَّرْطِ المقدَّر ، أو ما بَعْدَ الفاءِ[٢] على التقديرينِ اللذينِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي : أما علماً فعالِمٌ ، فإنْ قُلْتَ أما صديقاً فليس بصديق فَقَدْ مَنَعَ المبردُ إعْمَالَ بصديقٍ فِي قَوْلِه صَدِيقاً لاقترانه بالْبَاءِ ، وغَيْرُهُ لاَ يَمْنَعُ ذَلِكَ لأنَّ البَاءَ زائدةٌ فَوجودُها كَعَدَمِهَا.[٣]

والذي يظهرُ لِي أنَّ المبرِّدَ إنَّمَا مَنَعَ ذَلِكَ لأنَّهُ لاَ يُجيزُ تقديمَ خَبَرَ لَيْسَ عَلَيْهَا فَلاَ يُجيزُ تقديمَ معمولِه عَلَيْهَا[٤]. لأنَّ تقديمَ المَعْمُولِ مُؤْذِنٌ بتَقْديمِ العاملِ.

وهذا المصدرُ الجائي بَعْدَ أمَّا فِي نَحْوِ قَوْلِهم : أمَّا عِلْماً فعالِمٌ إذَا كَانَ نَكِرَةً جَازَ فِيهِ النَّصْبُ ويَجُوزُ الرَّفْعُ جوازاً مرجُوحاً عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وإنْ كَانَ معرفةً نَحْو قولِهِمْ : أمَّا الْعِلْمُ فعالِمٌ فَيَجبُ الرَّفْعُ عند بَنِي تميمٍ ويَجُوز الرفعُ والنصبُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ والنَّصْبُ عندهم قليلٌ.[٥]

وأما الصفةُ الجائيةُ بَعْدَ أمَّا نَحْو قولكَ : أمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَسْتَ بِهِ وأمَّا عالماً فَلَسْتَ بِعَالِمٍ فلا يَجُوزُ فِيهِ إلاَّ النَّصْبُ وتقدَّمَ تخريجُ نَصْبِهِ .[٦]

---

(١) قال ابن مالك : "وزعم الأخفش أن صديقاً منصوب بيكون والتقدير : أما أن يكون إنسان صديقاً فالمذكور صديق ". شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) قال سيبويه : " ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً قوله : أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف....". الكتاب ١/ ٣٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٥.

(٤) وهو أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الإنصاف : ١٦٠ ، وأسرار العربية: ١٤٠ ، والبحر المحيط : ٥/ ٢٠٦ ، والأشموني : ١/ ٢٣٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٤٤.

(٦) الأخفش منصوب بيكون مقدرة وسيبويه منصوب على الحال.

﴿مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة﴾

قولـــــه :

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَـــالِ إِنْ   لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَــبِنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَــلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا

ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ الحالِ لاَ يَكُونَ نَكِرَةً غَالِباً إِلاَّ فِي مَوَاضِعَ.

أحدُها : إِذَا تَأَخَّرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : / ١٩٠ جَاءَ رَاكِباً رَجُلٌ ويعنى بالتَّأَخُّرِ التَّأَخُّرُ عَنِ الحَالِ كَمَا قَالَ :(١)

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً   ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَـــآذِرُ

وقال :(٢)

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِـــهِ   شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَـــشْهَدِ

---

(١) البيت من بحر الطويل لذي الرمـــــة في ديوانه : ٤١ ، ويوجد في الكتـــاب : ٢/ ١٢٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٣ ، وفي المقاصـــد الـــشافية : جـــ٣ص٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : جـــ ٥ ص٢٢٧٩.

اللغة : العوالي : يعنى أعالي الهوادج ، والقنا : عيدان الهوادج وقيل : القنا جمع قناة وهـــى الرمح والجآذر جمع جؤزر وهو ولد البقرة الوحشية ، وهو هنا يصف نسوة أسرن فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها وشبه عيونهن بعيون الجآذر.

الشاهد قوله : " مستظلة ظباء " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الحال على صاحبها.

(٢) البيت من بحر الطويل من الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه . ويوجد في الكتاب : ٢/ ١٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٣ ، والمـــساعد : ٢/ ١٨ ، والأشمـــوني : ٢/ ١٧٥ والمقاصد الشافية : جـــ٣ ص٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٢٧٩.

الشاهد قوله : " بينا... شحوب " وهو كالبيت السابق في مجيء صاحب الحال نكرة وسوغه تقدم الحال عليه ويكون نعتاً لو تأخر.

وقال :[١]

فَهَلاَّ أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا فَفِي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

وقال :[٢]

وَمَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لاَئِمٌ وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

زَعَمَ سيبويهِ أَنَّ (مُسْتَظَلَّةً) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (ظباء) و (بينا) حالٌ مِنْ قَوْلِهِ (شحوب) و (مثلها) حال من (لائم) [٣]، أَمَّا هَذَا فمسلَّمٌ وأَمَّا فِي (مستظلةً) و (بينا) فَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الحَالِ هو الضميرُ المستَكِنُّ فِي الْخَبَرِ.[٤]

قال بعضُ أصحَابِنَا : وَقَوْلُ سيبويه هو الصَّحِيحُ لأَنَّ الحَالَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى فَجَعْلُهُ حَالاً لأظهرِ الاسمينِ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ حَالاً لأَغْمَضِهِما. انتهى.[٥]

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة في الحماسة وهو في الفخر لرجل من فقعس قيل : هو عمرو ابن أسد وقيل : مرة بن عداء . والشاعر يدعو قومه أن يستعينوا به أو يدعوه للمعارك فلهم أعداء كثيرون.

الشاهد فيه : قوله : ففي الأرض مبثوثاً شجاع أصله : شجاع مبثوث فلما تقدمت الصفة نصبت على الحال ، وروى برفع مبثوث فلا شاهد فيه. وانظر : البيت في الحماسة للمرزوقي : ١/ ٢١٤ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٦٦.

(٢) البيت من بحر الطويل بلا نسبة ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٣٣١ ، والمساعد : ٢/ ١٩ ، وتمهيد القواعد : ٥/ ٢٢٧٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٦.

الشاهد قوله : " مثلها لي لائم " وهو كالبيت السابق في تقدم الصفة ونصبها على الحال.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٥) هذا قول ابن مالك حيث يقول : " وقول سيبويه هو الصحيح لأن الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما ". شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٣ ، والتصريح : ١/ ٣٧٥.

وهَذَا الَّذي ذَكَرَهُ يَسْتَقِيمُ لَوْ تَسَاوَيَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ أحدُهُمَا مَعْرِفَةً والآخرُ نَكِرَةً فَجَعْلُهُ حَالاً لِلْمَعْرِفَةِ أَوْلَى.

الثاني : أَنْ يُخَصَّصَ إِمَّا بِنَعْتٍ نَحْو : مَرَرْتُ برجلٍ تميميٍّ رَاكِباً . حكى سيبويهِ هذا غلامٌ لَكَ ذَاهِباً[١]، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ربما شَرَطَ الكسَائيُّ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ النَّكِرَةُ مَوْصُوفَةً بِوَصْفَيْنِ[٢] انتهى. وإِمَّا بِإِضَافَةٍ نَحْو قَوْلِه تَعَالَى[٣] ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً﴾. فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِضَمَّتَيْنِ[٤]. أَوْ وُصِلَ بِمَعْمُولٍ نَحو : مَرَرْتُ بضاربٍ هِنْدٍ قَائِماً والْوَجْهُ فِي هَذَا كُلِّه الإتباعُ لاَ الحَالُ.

الثالثُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا النَّفْيُ نَحو قَوْلِه تَعَالَى:[٥] ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ قَائِماً إِلاَّ أَخَاكَ.

الرابعُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهُ مَا يُشْبِهُ النَّفْيَ وَهُوَ النَّهْيُ وقَدْ مَثَّلَ النَّاظِمُ هَذَا بِقَوْلِهِ (لاَ يَبْغِ امرؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً وقال :[٦]

---

(١) قال سيبويه : "وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلام لك مقبلاً جعله حالاً و لم يجعله من اسم الأول ". الكتاب : ٢/ ١١٣ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٦ ، والهمع : ١/ ٢٤٠.

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنعام.

(٤) هو جمع قبيل أي قبيلاً قبيلاً وصنفاً صنفاً والقراءة المذكورة لحمزة وعاصم والكسائي. ينظر: السبعة لابن مجاهد : ٢٦٦ ، وقرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء على الظرفية.

(٥) الآية : ٤ من سورة الحجر ومثلها ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعراء : ٢٠٨).

(٦) البيت من بحر الكامل لقطري بن الفجاءة وهو في شعر الخوارج :٤٥. ويوجد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٢ ، والمساعد : ٢/ ١٨ ، والتصريح : ١/ ٣٧٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ ، والكافية الشافية : ٢/ ٣٧٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٨.

اللغة : الاحجام : النكوص والتأخر عن الجهاد ، الحمام : الموت ، الوغى : الحرب. =

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

والاستفهامُ نحو قوله :[١]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى ... لِنَفسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

ونَقصَهُ مِنَ المواضعِ الَّتي تَحْسُنَ أَنْ يَقَعَ فِيه الحَالُ وصَاحِبُ الحَالِ نَكرَةً أَنْ يَكُونَ يَقْبحُ الْوَصْفُ بها نَحْو قَوْلهم : مررْتِ بِبُرٍّ قَفيزاً بِدِرْهَمٍ ومررت بِمَاءِ قَعْدَةَ رَجُلٍ.[٢]

وقَوْلُ النَّاظِم (غالباً) احترازٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى[٣]﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ وقالوا[٤]: عليه مائةٌ بَيْضاً وَغَالباً لاَ يَشْعُرُ بِأَنَّ مجيءَ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ قِيَاسٌ أَوْ غَيْرُ قِيَاسٍ.

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِذَا لَمْ يُصْبِحْ أَنْ تَكُونَ وَصْفاً للنَّكِرَةِ فالانتصابُ عَلَى الحالِ ضَعِيفٌ جداً نَحْو قولِ الشَّاعِرِ :[٥]

= الشاهد قوله : " لا يركنن أحد – متخوفاً " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم النهى عليه.

(١) البيت من بحر البسيط نسب إلى رجل من طيء ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٢ ، والمساعد : ٢/ ١٨ ، والتصريح : ١/ ٣٧٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٤٨.

الشاهد قوله : " هل حم عيش باقيا " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الاستفهام عليه.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٢ ، وإنما قبح الوصف به لكونه اسماً جامداً غير مؤول بمشتق وذلك يغتفر في الحال لأنه أشبه بالخبر.

(٣) من الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٢.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في المدح للعين المنقري شاعر إسلامي في الدولة الأموية عاصر جريراً والفرزدق فسقط و لم يشتهر لقب عمر باللعين لإنشاده الشعر في الصلاة توفي =

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْـــدَةٍ فَيُنسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانَ لَـــهُ أَبُ

انتهى. وليس كما زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ بَلْ قَدْ ذَكَرَ سيبويهِ الحالَ مِنَ النَّكِرَةِ كَثِيراً قِيَاساً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بمترلةِ الإتباعِ فِي القوَّةِ والقِيَاسُ قَوْلُ يُونُسَ والخَلِيلِ.

وقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ عَنِ الْعَرَبِ وَمَعَ ذَلِكَ فَنَصْبُ الحالِ المتقدمةِ من النَّكِرَةِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلاَمِ قال سيبويهِ ومَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الشِّعْرِ وأَقَلُّ مَا يَكُونُ فِي الكلامِ[١] وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْلَقَ القَوْلَ فِي / ١٩١ جَوَازِ وقوعِ الحالِ من النكرةِ ولَمْ يجعلْهُ سيبويهِ فِي الشِّعْرِ أَكْثَر مِنْهُ فِي الكلامِ ويَجُوزُ أَنْ تَقُولَ هَذَا قَائِمٌ رَجُلٌ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ ، وَحَكَى الفرَّاءُ هَذِهِ خُرَاسَانِيَّةٌ وخراسانيةً جارية بنصْبِ (خراسانية) عَلَى الحالِ المقدمةِ وبالرفْعِ عَلَى طَرِيقِ البَيَانِ بالجارية.[٢]

= سنة ٧٥ هـ ، وانظر البيت في الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٢ ، والخزانة : ٣/ ٢٠٦ ، وشرح الكافية للرضي تحقيق الحفظي : ٢٠٦.

المعنى : إن الزبرقان بن بدر السعدي سيد في قومه فإذا حل رجل من بني سعد في قوم غريباً فسئل عن نسبه لم ينتسب إلا إليه لشهرته.

الشاهد قوله : وما حل سعدي غريباً حيث نصب غريباً على الحال بعد النفي وهو ضعيف وكان الأولى رفعه على النعت وقد روى كذلك وفي البيت شواهد أخرى.

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٢.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٧.

﴿ترتيب الحال مع صاحبها﴾

قولـــــه :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَــوْا وَلاَ أَمْنَعُــهُ فَقَــدْ وَرَدْ

مِثَالُ ذَلِكَ : مررْتُ بِهند ضَاحِكَةً ودَخَلْتُ إِلَى سَعْدَى هَاجرةً . فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحالِ عَلَى صَاحبِ الحالِ . فتقولُ : مَرَرْتُ ضاحكةً بهند ودخلْتُ هَاجرةً إِلَى سعدى . ذَكَرَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ الاتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ خَطَأ وَأَنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى ذَلِكَ.(١)

فَإِنْ كَانَتِ الحالُ لِمكنيٍّ مَجْرُور بحرفٍ نحو : مررْتُ ضاحكةً بِكَ أَوْ لمضمرَيْنِ أَحَدُهُمَا مَجْرُورٌ بحرفِ نَحْو : مسرعَيْنِ مَرَرْتُ بكَ ومَرَرْتُ مُسْرِعَيْنِ بِكَ أَوْ كَانَتِ الحالُ غَيْرَ اسْمٍ ، وإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مُظْهراً نحو : مَرَرْتُ تَضْحَكُ بِهند جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ولاَ يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حالِ المخفوضِ لِظَاهِرٍ وَلاَ لِمَكني لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ متصرِّف.(٢)

وقَالَ ابْنُ أُصْبغَ : حَكَى السِّيْرَافِيُّ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ إِجَازَتَهُ يَعْنِي : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْد ، وحكى المهاباذيُّ عن الفارسيِّ إِجَازَةَ ذَلِكَ أَيْضاً (٣). وقَالَ ابْنُ بَرْهَانَ وإِلَى ذَلِكَ نَذْهَبُ(٤) فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذه النقولِ أَنَّ المتقدمينَ مُجْمِعُونَ أَوْ كالمجمعينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ ، وأَنَّ ابْنُ كَيْسَانَ والفارسِيَّ وابنَ برهانَ أَجَازُوا ذَلِكَ.

---

(١) انظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٨ .

(٢) ينظر شفاء العليل : ١/ ٥٢ ، والمتبع في شرح اللمع للعكبري : ١/ ٣٤١ ، والهمـــع : ١/ ٢٤١ ، والتصريح : ١/ ٣٨٠ ، والبسيط : ١/ ٥٢٨.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٧ ، والارتـــشاف : ٢/ ٣٤٨ ، وشـــرح المقـــرب : المنصوبات : ٦٢٤.

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان : ١/ ١٣٧، ١٣٨ /، والممنوع في النحـــو : ١٣٧ (د. عبـــد العزيز فاخر).

وإنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لأنَّهُ تَقَرَّرَ أنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذي الحالِ والعاملُ هُنَا فِي ذي الحالِ الحرْفُ وَهُوَ أيضاً موصِّلٌ مَعْنَى الفعْلِ إِلَى الْمَجْرُورِ وَهُوَ غَيْرُ متصرِّفٍ فَلَمْ يُجيزُوا تَقْديمَهَا على اللفظ العاملِ بمَا تضمَّنَه مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَأَيْضاً فإنَّكَ إذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بهنْد ضَاحكَةً فَالْبَاءُ مِنْ حُرُوفِ الصِّفَاتِ وتتعلَّقُ بالحَدَثِ فَكَانَ الحدَثُ مطلقاً ثُمَّ تُقَيِّدُهُ البَاءُ فَصَارَ الحدَثُ مَخْصُوصاً بهنْدٍ لاَ مُطْلَقاً وضَاحِكَةً مِنْ صفَاتِ هنْدٍ وقَيْدٌ لَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ صِفتَانِ إحْدَاهُمَا البَاءُ المقيدةُ بالمرورِ والأُخْرَى الحالُ المقيَّدَةُ لهِنْدٍ.

وإذَا اجْتَمَعَ صِفَتَانِ لِمَوْصُوفَيْنِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَلِيَ صِفَةُ أحدهمَا غَيْرَ موصُوفهَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ فإذَا وَصَفْتَهُمَا جَازَ أَنْ تَلِيَ كُلُّ صِفَةٍ مَوْصُوفَهَا فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ وَجَازَ أَنْ تَلِيَ صِفَةُ المَوْصُوفِ الثاني صَاحِبَهَا وتَلِيَ صِفَةُ الأَوَّلِ صِفَةَ الثاني فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ عَاقلٍ وَلاَ يَجُوزُ أَنْ تَلِيَ صِفَةُ الأَوَّلِ المَوْصُوفُ الثاني ويلي صفةُ الثاني صفةَ الأول فَلاَ يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ عاقلٍ أَشْهَبَ لما يلزمُ مِنْ ذَلِكَ من إيلاءِ الصفةِ موصوفاً غَيْرَ مَوْصُوفها فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ ضَاحكَةً هند كُنْتَ قَدْ أَوْلَيْتَ ضاحكةً الذي هُوَ مِنْ صِفَاتِ هِنْدٍ المرورُ الذي هو غَيْرُ مَوْصُوفِهَا وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ.

فَإنْ قُلْتَ الحالُ مُشَبَّهَةٌ بالظرفِ والظرفُ يَجُوزُ فِيه ذَلِكَ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ اليوم ومررْتُ اليومَ بهند فينبغي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي الحالِ.

فالجوابُ : أَنَّ الظَّرْفَ مقدَّرٌ بِفي وهو متعلِّقٌ بالمرورِ ولَيْسَ بِصِفَةٍ لغيرِه والحالُ هي هِنْدُ والشبَهُ الَّذِي بَيْنَهُمَا إنما هو فِي المعنى لا فِي اللفظِ والمشبَّهُ بالشَّيْءِ لاَ يَكُونُ كالمشبَّهِ بِه.

وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بهند [1] القياسُ والسَّمَاعُ.

---

(١) هم الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك وغيره.

أَمَّا القياسُ فهو أنَّ الْعَامِلَ هُوَ مررْتُ وهو العاملُ فِي هند مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إلاّ أنَّ حَرْفَ الجر موصل معنى الفعل إلَى الاسمِ فالحرفُ عاملٌ فِيه الجرَّ وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مَفْعُولٌ فالعاملُ فِي الحالِ هُوَ العاملُ فِي صاحِبِهَا إذْ مررْت متسلطة على هند وإنْ كَانَ لَمْ يَقْوَ عَلَى نَصْبِهِ فاحتاجَ فِي التَّوْصلِ إليه إلَى البَاءِ. / ١٩٢

وأمَّا السَّمَاعُ : فَقَوْله تعالَى [١]﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ أي لِلنَّاسِ كَافَّةً وقَالَ :[٢]

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئاً ... فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْـهِ شَـدِيدُ

وقَالَ[٣]:

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمْزَمٍ ... وَللهُ فَـوْقَ الحَـالِفِينَ رَقِيـبُ
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا ... إِلَـيَّ حَبِيبـاً إِنَّهَـا لَحَبِيـبُ

---

(١) من الآية : ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) البيت من بحر الطويل قيل : للمعلوط القريعي وقل : للمخبل السعدي ، وهو فِي الخزانة : ٣/ ٢١٩ ، وفِي شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٤٦ ، وناظر الجـيش : ٥/ ٢٢٨٧ ، والمقاصـد الشافية : ٣/ ٤٥٤ ، وشفاء العليل للسلسيلي : ٥٢٩ ، والأشموني : ١٧٨ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية فِي شفاء العليل : ٤١٨ (دكتوراه بالأزهر إعداد / عبد العزيز فاخر)
الشاهد قوله : كهلا عليه حيث تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجـر وهـذا رأي الكوفيين وقد خرجه الشارح.

(٣) البيتان من بحر الطويل نسبا لكثير عزة وليسا فِي ديوانه وهما فِي ديوان مجنون ليلـى : ٢٧ ، وشفاء العليل : ٥٣ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، والممنوع فِي النحو : ١٣٨ ، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٨ ، والخزانة : ٣/ ٢١٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٣٥٣.
الشاهد قوله : " حران صاديا إلى " وهو كالبيت السابق فِي تقدم الحال على صاحبها المجرور وقد خرجه الشارح.

وقال :(١)

فَإِنْ يَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ تَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

وقال(٢):

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ   بِذِكْرَاكُمُ حَتىَّ كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

التقديرُ : فمطلبها عليه كَهْلاً ، وإِلَيَّ حَرَّانَ صَادِياً ، وبقَتْلِ حِبَالِ فرغاً أيْ هدراً ، وتسليت عنكم طرا.

وهَذَا الذي استدلُوا بِهِ مِنَ السَّمَاعِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ لاَ يُتَصَوَّرُ تَأْوِيلُهُ لاَ حُجَّةَ فيه لأَنَّهُ شِعْرٌ والشِّعْرُ يجوزُ فِيهِ مَا لاَ يَجُوزُ فِي الكلامِ ، هذا وقد تُؤُوِّلَ جَمِيعُ ذلك : فكافَّة قيل : حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي أرسلناك والهاء للمبالغةِ أي وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافًّا لِلنَّاسِ وقيلَ : نَعْتٌ لِمَصْدَرِ مَحْذُوفٍ أيْ إِرْسَالَةً كَافَّةً.

---

(١) البيت من بحر الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي (كان مشركاً ثم أسلم وشهد القادسية) . في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/ ٧٤٥ ، وشفاء العليل : ٥٣٩ ، والممنوع في النحو : ١٣٧ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، والعيني الشاهد رقم ٤٩٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٨٧.

اللغة : أذواد : جمع ذود وهو مابين الثلاثة إلَى العشرة من الإبل ، وحبال : اسم رجل وهو ابن طليحة ، فرغا : هدراً.

الشاهد قوله : فرغا بقتل حبال وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة.

(٢) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، ويوجد في أوضح المسالك : ٢/ ٣٢١ ، والمساعد : ٢/٢١ ، والتصريح : ١/ ٣٧٩ ، والأشموني : ٢/ ١٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٨٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٥٤ .

الشاهد قوله : " طرا عنكم " وهو كالبيت السابق وقد خرجه الشارح.

وقوله : فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً هو منصوبٌ على الحالِ من الفَاعِلِ المحْذُوف من المصدرِ أي فمطلبه إيَّاهَا كَهْلاً عَلَيْه شديد . وجَازَتِ الحَالُ مِنَ الْمَحْذُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :[1] ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ وقوله : " لئن كَانَ برد الماء " فبَرْدُ الماءِ مصدرٌ مقدَّرٌ بِأَنْ والفعلِ و "حرَّانَ" مفعولٌ بِهِ . التقديرُ : لَئِن كَانَ أَنْ بَرَدَ الماءُ حرانَ صادياً وإِلَيِّ متعلقٌ بقولِهِ حَبِيباً.

وقوله : تَسَلَّيْتُ طرا عنكم يحتملُ أَنْ تكونَ طراً حالاً من عنكم محذوفةً التقدير : تسليْتُ عنكم طراً عنكم وعنكُمْ دَالَّةٌ على عنكم المحذوفة.

وقَدْ اشتَمَلَ بَيْتُ النَّاظِمِ على إطلاقٍ يحتاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ وإبهامٍ يحتاجُ إِلَى تَعْيِينٍ وإيهامٍ يحتاجُ إِلَى زَوالٍ ودَعْوَى تحتاجُ إِلَى استدلالٍ.

فالإطلاقُ قوله (وسَبْقَ حَالٍ ما بحرفِ جُرَّ) وذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ الجرِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَائداً أَوْ غَيْرَ زَائد إِنْ كَانَ زَائداً فيجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبِهَا فتقولُ فِي : مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ عَاقِلاً : مَا جَاءَ عَاقِلاً مِنْ أَحَدٍ وكَفَى بِزَيْدٍ مُعِيناً كَفَى مُعِيناً بزيد إذا جعلْتَ معيناً حالاً لا تمييزاً.

وإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فالحكْمُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

والإبهامُ قَوْلُهُ (قَدْ أَبَوْا) فَهَذَا الضَّميرُ الذي فِي (أَبَوْا) إِمَّا أَنْ يكونَ عَائداً عَلَى النُّحَاةِ أَجْمَعِينَ أو على بَعْضِهِمْ لاَ جَائِزٌ أَنْ يَعُودَ على الجميع لأنَّ الجميعَ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَى ذلك ولأنه لَوْ ذَهَبَ الجميعُ إِلَى ذلك لكان إجماعاً وإِذَا كَانَ إِجْمَاعاً لَمْ يمكنْ خِلاَفاً وإِنْ كَانَ عَائداً عَلَى بَعْضِ النَّحويينَ فَلَمْ يتقدَّمْ ظَاهِرٌ يعودُ هذا الضميرُ عَلَيْهِ فصَارَ هَذَا الضَّميرُ مُبْهَماً لأَنَّهُ لاَ يَدْرِي عَلَى مَنْ يَعُودُ.

والإيهامُ قوله (ولا أمنعهُ فَقَدْ وَرَدْ) أَوْهَم أنه لا يَمْنَعُ سَبْقَ الحالِ ذَا الحالِ إِذَا جُرَّ بالحرفِ ولَمْ يحكِ جوازَ ذَلِكَ عَنْ أحدٍ فأَوْهَمَ أنه مُنْفَرِدٌ بجَوَازِ مَا مَنَعَهُ النُّحَاةُ.

---

(١) من الآية: ٤١ من سورة الفرقان .

والدَّعْوَى قَوْله : " فَقَدْ وَرَدْ " وقَدْ كررنا مَا احتجُّوا به مما ظنُّوا أنَّهُ مِنَ الوارِدِ فِي ذَلكَ وتأوَّلْنَاه فلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَلَى المدَّعِي إِذَا احْتملَ التأويلَ وإذا دخَلَ الدليلُ الاحتمالَ سَقَطَ به الاستدلالُ. / ١٩٣

قولـــــه :

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

المجرورُ إمَّا بحَرْفٍ أوْ بإِضَافَةٍ فبالحرفِ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ عَلَيْهِ فِي البيتِ قَبْلَ هذا ، وبالإضافةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ فِي تأويلِ الرفعِ والنصبِ أَوْ لاَ . إنْ كَانَتْ فِي تأويلِ الرفعِ نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ مُسْرعاً أَوْ النَّصْبِ نحو : يُعْجبني ركوبُ الفرسِ مُسرَّجاً ، ومررْتُ برَجُلٍ راكبِ الفرسَ مُسرَّجاً جاز أنْ تأتي الحال منه كما مثلنا وهذا المراد بقوله : " إلا إذا اقتضى المضافُ عَمَلَهُ " أيْ إذَا طلب المضافُ عَمَلَهُ فِي المضاف إليه فقولك : أعجبني قيامُ زيدٍ مَعْنَاهُ أنْ يَقُومَ زَيْدٌ وكَذَلكَ ركوبُ الفرسِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَرْكَبَ الفرسَ وكذلك : رَاكِبُ الفرسِ مَعْنَاهُ : يَرْكَبُ الْفَرَسَ.(١)

وَقَالَ الشَّاعِرُ(٢):

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أَبَالِيَا

فواحداً : حَالُ من الكافِ فِي انطلاقِكَ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالمصْدَرِ لأَنَّهَا فَاعِلَةٌ.

---

(١) من المسموع فِي ذلك ولم يمثل به أبو حيان قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: ٤) فمرجعكم مصدر ميمي مضاف للفاعل وهو عامل فيه وجميعاً حال من المضاف إليه.

(٢) البيت من بحر الطويل قيل لسلامة بن جندل وقيل لمالك بن الريب التميمي ، وهو فِي شـــرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٢ ، وشفاء العليل : ٥٣١ ، والأشموني : ٢/ ١٧٩ ، والعــيني (٥٠٣) ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٦١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٢.

الشاهد قوله : " انطلاقك واحداً " حيث جاء واحداً حالا من المضاف إليه وهو الكافِ وجاز ذلك لأن المضاف وهو انطلاق مصدر عمل فِي المضاف إليه الجر وأصله من إضافة المصدر إلى فاعله.

وإن لَمْ تكنِ الإضافةُ في تأويلِ الرفْعِ والنصْبِ لَمْ يَجُزْ وقوعُ الحالِ من المضاف إِلَيْه نَحْو : ضَرَبْتُ غُلاَمَ هِنْد ضَاحِكَةً وسببُ مَنْعِ ذلك أَنَّ العَامِلَ فِي الحالِ هُوَ العَامِلُ فِي صاحبِ الحالِ ، وهندٌ الجارُّ لَهَا إِمَّا مَعْنَى الإضافةِ وَهُوَ نِسْبَةُ الكلامِ إليها نسبةٌ تَقْييديةٌ وإما اللامُ التي كانَتْ قبل حصولِ الإضافةِ وكلٌّ منهما لا يصلحُ أَنْ يَكُونَ عَاملاً في الحالِ ؛ لأَنَّهُ يقيِّدُ هَذِه النِّسْبَةَ التي هِيَ تَقْييديةٌ بضحْكِ هِنْد والنسبةُ ثابتةٌ كَانَتْ هِنْدٌ ضَاحِكَةً أَوْ لَمْ تَكُنْ فلذَلِكَ امْتَنَعَ مجيءُ الحالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْه الصريحِ الذي لَيْسَ فِي مَوْضِعِ فاعلٍ ولا مَفْعُولٍ.

وقَدْ أَجَازَ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ الحالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الصريحِ[١] ولَعَلَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ وَسَيَأْتِي فِي البَيْتِ بعد هذا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قولـــــه :

أَوْ كَانَ جُـــزْءَ مَالَــهُ أُضِـــيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِه فَلاَ تَحِيفَـــا

تَمْثِيلُ مَا هُوَ جُزْءٌ قوله تعالى[٢]﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ فإخواناً حال مِنَ الضَّميرِ لكنَّهُ لما كان نحو ذلك يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ونَزَعْنَا ما فيهم وأَنْتَ تَعْنِي ما فِي صُدُورِهِمْ صار كَأَنَّ الصَّدْرَ مُقْحَمَةٌ فَكَأَنَّهَا لَمْ تُذْكَرْ وكَأَنَّهُ قِيل : ونَزَعْنَا مَا فيهم . قال أَبو نَصْرٍ[٣] أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي قَوْلِ طُفَيْلٍ :[٤]

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٠ .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الحجر.

(٣) هو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي وقيل ابن أخته أقام ببغداد صنف النبات والشجر والخيل والإبل واشتقاق الأسماء وغيرها ت سنة (٢٣١هـ). ينظر البغية : ١/ ٣٠١ ، والبالغة ص٧٢.

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب شاعر جاهلي فحل من الشجعان وهو أوصف العرب للخيل ، وسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه لها ، عاصر النابغة الجعدي وزهيراً ، وكان معاوية يقول فيه : خلوا لي طفيلاً وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء . توفي سـنة (٦١٠هـ) (الأعـلام: ٢/٢٢٠) .

وَأَطْنَابَهُ أَرْسَانُ جُــرْدٍ كَأَنَّهَــا   صُدُورُ الْقَنَا مِنْ بَادِئٍ وَمُعْقَبِ[1]

أَرَادَ : أَنَّ أَطْنَابَ البيتِ : أَرْسَانُ الخيلِ ، وجرد : قصار الشعر ، وقوله : "كأنها صدورُ القَنَا" في طولها وأراد : كأنها القنا ثم قال : صدورُ القَنَا ، والعربُ تَفْعَلُ هَذَا كقولكَ : جَاءَ فُلاَنُ عَلَى صَدْرِ رَاحِلَتِهِ وإِنَّمَا تُرِيدُ : عَلَى رَاحِلَتِهِ. انتهى.

و " إخوانا " على هذا التقديرِ حالٌ مقدرةٌ لأنهمْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَاناً حالةَ استقرارِ الغِلِّ فِي صُدُورِهِمْ إنما صَارُوا إِخْوَاناً بَعْدَ ذَلِكَ.

وتمثيلُ ما هو كالجزء قولُهُ تَعَالَى[2]﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (فحنيفاً) حالٌ من "إبراهيم" وهو مضافٌ إليه (مِلَّةَ) ، وملة ليس جزءاً من إبراهيمَ لكنه كالجزءِ ، وجَازَ ذَلِكَ لأَنَّهُ يُقَالُ : اتبعْتُ إِبْرَاهِيمَ وأَنْتَ تَعْنِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ.

وهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاظِمُ مِنْ مجيءِ الحالِ مِنَ المضافِ إليه إِذَا كَانَ جُزْءاً أَوْ كالجُزْءِ كما مثلنا ليس المختارَ بل الصحيحُ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ على الإطلاقِ للعلَّةِ التي ذَكَرْنَا.[3]

وَأَمَّا مَا استدَلَّ بِهِ على جوازِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ وقوله تعالَى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ فَلاَ حُجَّةَ فيه.

---

(١) البيت من بحر الطويل وقد نسبه الشارح و لم نعثر له على مراجع.

(٢) من الآية : ١٢٣ من سورة النحل.

(٣) وهى اختلاف العامل فعامل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمــل فــي الحال . الهمع : ١/ ٢٤٠.

أما " إخواناً " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ منصوباً عَلَى المدْحِ كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :[(١)]

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ ... (فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ)

فمحقبي منصوبٌ عَلَى المدْحِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمْدَحُ إخواناً مُحقِبِي أَدْرَاعِهِمْ ، وأمَّا " حنيفاً " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ (مِلَّة) وذُكِّرَ على معنى الدينِ ؛ لأَنَّ المِلَّةَ هِيَ الدِّينُ وكأنه قال : أَنِ اتَّبِعْ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حنيفاً ، ويحتملُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي " اتبع " وإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الاسْتِدْلاَلِ به حُجَّةٌ عَلَى إِثْبَاتِ قَاعِدَةٍ كليَّةٍ وهِيَ أَنَّ المضَافَ مَتَى كَانَ جُزْءاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَالْجُزْءِ جَازَ أَنْ تَأْتِي الحَالُ من المضاف إِلَيْهِ ، ومثل هَذِه الْقَاعِدَةِ لاَ تَثْبُتُ بِمِثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ يَحْتَمِلاَنِ غَيْرَ الحالِ إِنَّمَا يثبتُ باستقراءِ جُزئياتٍ كثيرةٍ حَتَّى يحصُلَ مِنْ ذَلِكَ الاسْتِقْرَاءِ قانونٌ كُلِّيٌّ يغلبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الحُكْمَ منوطٌ بِذَلِكَ.

---

(١) البيت من بحر االكامل من قصيدة للنابغة يهجو بها زرعة الفزاري وكان قد غدر به وفيها بعض الشواهد ومطلعها شاهد وهو قوله يخاطب صاحبه :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدى إلى غرائب الأشعـــــار

اللغة : كوز : بضم الكاف . محقبي أدراعهم ، جعلوا دروعهم خلف راحلتهم كالحقيبة.

الشاهد فيه : قول : محقبي أدراعهم فيهم ، وفيه تقدمت الحال (محقبى) على صاحبها المجرور (فيهم) وخرج على المدح كأنه قال : أمدح محقبى لأنه لا يجوز تقدم الحال في مثل ذلـــك.

والبيت في ديوان النابغة : ٨٦ ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٦ ، وشـــرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٣٣ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ ، وشرح الجمـــل الكـــبير : ١/ ٣٣٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٣. والشاهد النحوي في شعر النابغة الـــذبياني ص ٧١ (د/ عبـــد العزيز فاخر).

﴿ترتيب الحال مع عاملها﴾

قولــــــه :

وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْــبَهَتِ الْمُــصَرَّفَا

فَجَـــائِزٌ تَقْدِيمُـــهُ كَمُــسْرِعًا ... ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَــا

يَقُولُ : الحالُ إذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فعلاً مُتَصرِّفاً أَوْ صِفَةً أَشْبَهت الْفِعْلَ المتصرِّفَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تقديمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ، وَمَثَّلَ الصِّفَةَ بِقَوْلِهِ : " مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ " ومَثَّلَ الفِعْلَ بِقَوْلِه : " مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا " ، فَمُسْرِعاً : حال والعَامِلُ فِيهَا رَاحِلٌ وَهُوَ صِفَةٌ ، ومُخْلِصاً : حَال والعامل فيها دَعَا وهُوَ فِعْلٌ ، واحترز بقوله : " فِعْلٍ صُرِّفَا " مِنْ فِعْلٍ لاَ يَتَصَرَّفُ ، فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ تقديمُ الحَالِ عَلَيْهِ نَحْو : ما أَحْسَنَ هِنْداً مُتَجَرِّدَةً ، فَلاَ يَجُوزُ : مَا متجردةً أَحْسَنَ هِنْداً ؛ لأَنَّ العَامِلَ فِي (مُتَجَرِّدَةً) هُوَ أَحْسَنَ وأَحْسَنَ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ لاَ يَتَصَرَّفُ.

واحترَزَ بِقَوْلِه : " أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتَ الْمُصَرَّفَا " مِنْ صِفَةٍ لاَ تُشْبِهُ الْمُتَصَرِّفَ وذَلِكَ أَفْعَلَ التفضيلِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْهُ حَالَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِراً لاَ يجُوزُ : زَيْدٌ نَاصِراً أَكْفَى النَّاسِ ، ومَعْنَى قَوْلِه أَشْبَهَت الفعلَ المتصرِّف شبهُهَا بِهِ مِنْ جِهَةِ تَضمُّن مَعْنَى الْفِعْلِ وحروفِهِ وقَبُول علاماتِ الفُروعِ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ اسْمُ الفاعِلِ نَحْو مَا مَثَّلَ به مِنْ قَوْلِه : مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ ، واسمُ المفعولِ نَحْو : زَيْدٌ مجرداً مضروبٌ والصفةُ المشبَّهَةُ قال :[1]

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم ينسب لأحد ويوجد في شرح التسهيل لابن مالــك : ٢/ ٣٤٣ ، والعيني بـرقم ٥٠٤ ، والمقاصـد الـشافية : ٣/ ٤٦٨ ، وخزانـة الأدب : ١٠/ ٣٣٨ ، والخصائص : ١/ ٣١٥ ، وشرح المفصل : ٨/ ٦٣ ، وشرح المقرب : ٥٩٢ (المنصوبات).

اللغة : لهنك : أصله لأنك ، سمح : كريم ، معدم : فقير.

الشاهد قوله : " سمح ذا يسار ومعدما " حيث جاء عامل الحال صفة مشبهة . ويجوز تقديم الحال عليها.

لِهَنَّكَ سَمْحٌ ذَا يَسَارٍ وَمُعْـدِماً كَمَا قَدْ أَلِفْتَ الْحِلْمَ مُرْضَى وَمُغْضَبَا

فَلَوْ قِيلَ : إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِماً سَمْحٌ لَجَازَ.

وهذا الَّذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الحالِ فعْلاً مُتَصرِّفاً أَوْ صِفَةً شَبِيهَةً بالفِعْلِ المتَصرِّفِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْديمُ الحالِ عَلَى الْعَامِلِ هُوَ مَذْهَبُ سيبويهِ على التفصيلِ الَّذي سَيَأْتي.

وَشَبَّهَ أَبو عَمْرو الْجَرْميُّ الحالَ بالتمييزِ فَلَمْ يُجزْ تَقْديمَهَا عَلَى العَامِلِ[1] وَقَدْ نَصَّ سيبويهِ وغَيْرُهُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ ومَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَمَا فِي حُكْمِهَا.[2]

والفرقُ بَيْنَ الحالِ والتمييزِ ظاهرٌ ؛ لأَنَّ فِيهَا شَبَهاً من الظروفِ ويَقْتَضِيهَا الْفِعْلُ بِوَجْهٍ مَا فَقُدِّمَتْ كَمَا تُقَدَّمُ الظروفُ.

ويحتاجُ مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ إِلَى تَقْييدٍ ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَنقول : لا يَجُوزُ التَّقْديمُ عَلَى العَامِلِ وَإِنْ كَانَ كَمَا ذُكِرَ فِي مسائلَ.[3]

الأُولَى : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لأَلْ نَحْو : القَائِمُ ضَاحِكاً زَيْدٌ لاَ يَجُوزُ ضَاحِكاً الْقَائِمُ زَيْدٌ.

الثانية : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ نَحْو : يعجبني أَنْ تَجِيءَ مُسْرِعاً هَكَذَا أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الحرفِ المصدري وينبغي أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ العامِلِ وغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَامِلاً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الحَـالُ عَلَى الْعَامِـلِ فِيهَا نَحْو المثـالِ الَّذي

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤٩ ، والهمع : ١/ ٢٤١.

(٢) أجاز سيبويه والجمهور تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف ومنع تقـدم الحال على عاملها الظرف . ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٤٩ ، والهمع : ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر كثيراً من هذه المسائل في المقاصد الشافية للشاطبي جـ٣ ص ٤٦٨ ، ٤٦٩.

قَدَّمْنَاهُ / ١٩٥، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ عَامِلٍ جَازَ ذَلِكَ نَحْو : عجبْتُ مِمَّا يَرَى زَيْدٌ بَاكِياً فَيَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا بَاكِياً يَرَى زَيْدٌ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْو : عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْداً فَإِنَّهُ يَجُوز : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً تَضْرِبُ.

الثالثةُ : إِذَا كَانَ مَصْدَراً ينحلُّ لحرفٍ مَصْدَرِيٍّ والفعلُ نحو : يعجبني ذهَابُكَ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : يعجبُنِي مُسْرِعاً ذهَابُكَ ، فَإِنْ وَقَعَ الْعَامِلُ صِلَةً لاسمٍ أَوْ صِفَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْمَوْصُولِ والْمَوْصُوفِ ويَجُوزُ أَنْ يتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَرْكَبُ الْفَرَسَ مُسرجاً وأَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَ مُسْرِعاً فَيَجُوزُ مُسْرجاً يَرْكَبُ الْفَرَسَ وَمَنْ مسرعاً جَاءَ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي المفْعُولِ بِهِ نَحْو قَوْلِ الشَّاعِرِ :(١)

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوك

أَيْ عَلُوكٍ مِسْحَلَهَا فَقَدَّمَ مَعْمُولَ عَلُوكٍ الْوَاقِعَ صِفَةً لِجَرْدَاءَ عَلَى عَلُوك.

---

(١) هذا شطر بيت من بحر الوافر وهو عجز وصدره وتكملته كالآتي :

ألا شتان ما عمرو مشيحـــاً   على جرداء مسحلها علوك

وهو للخرنق أخت طرفة بن العبد تهجو عبد عمرو لأنه أنشد شعراً لعمرو بن هند الملك وهو من مقطوعة رويها كاف مفتوحة أولها قوله :

ألا ثكلتك أمك عبد عمرو   أبا الفجرات واخيت الملوكا

اللغة : المسحل : الحذر الجاد ، جرداء : يقال فرس أجرد إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح ، وفرس جرداء أيضاً ، والمسحل والمسحلان : حلقتان في طرف اللجام إحداهما داخلة فـي الأخرى ، علوك من علك الفرس اللجام يعلكه إذا لاكه في فيه.

الشاهد فيه : قوله مسحلها علوكاً حيث قدم المفعول به وهو مسحلها علـى ناصـبه مـن الوصف وهو علوك ، والبيت في التذييل والتكميل : ٤/ ٧٨٩ ، وانظر المقطوعة كلها فـي جمهرة أشعار العرب للقرشي ص٢١٥ جـ١ تحقيق محمد علي الهاشمي (جامعة الإمام).

الرابعةُ : إذَا كَانَ مَقْرُوناً بِلاَمِ القسمِ نحو : واللهِ لأخْرُجَنَّ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : مُسْرِعاً لأَخْرُجَنَّ.

الخامسةُ : إذَا كَانَ مَقْرُوناً بِلاَمِ القسمِ الابتداءِ نَحْو : إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ مُسْرِعاً لاَ يَجُوزُ : مُسْرِعاً لَقَائِمٌ.

السادسةُ : أَنْ تَكُونَ الحَالُ جُمْلَةً مَعَهَا وَاوُ الحالِ نَحْو : خرجْتُ والشَّمْسُ طَالعَةً لاَ يَجُوزُ : والشَّمْسُ طَالعَةً خَرَجْتُ ، وأجاز الكسائيُّ والفرَّاءُ وهشامُ : وأَنْتَ رَاكِبٌ تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسُنْتَ تريد : تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ وحَسُنْتَ وأَنْتَ رَاكِبٌ فَقَدَّمَ الحَالَ وفيها الواوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا الَّذي هُوَ حَسُنْتَ وتُحْسِنُ.(١)

وَحَكَى صَاحِبُ رؤُوسِ المسَائِلِ(٢) ما نصه : لا يمتنعُ عِنْدَ الجمهورِ تَقْديمُ الجملة الحالية الَّتي مَعَهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إذَا كَانَ فِعْلاً ، وَمَنَعَهُ الفرَّاءُ(٣)، وهَذَا النقلُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ.

وذُو الحال إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنصُوباً أَوْ مَجْرُوراً ، إنْ كَانَ مَجْرُوراً فَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ عَلَيْه إنْ كَانَ جَرُّهُ بِالْحَرْف أَوْ بالإضَافَة ، وَإنْ كَانَ مَرْفُوعاً وَالْعَامِلُ فيه أَحَدُ مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ وعَرَى مِنَ الْقُيُودِ الَّتي ذَكَرْنَاهَا فَإمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً أَوْ مُضْمَراً ، إنْ كَانَ مُضْمَراً جَازَ التَّقْدِيمُ بِإجْمَاعٍ ، وَلاَ اعْتِبَارَ بِشُذُوذِ الْجَرْمِي(٤)، إذْ

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٠ ، والهمع : ١/ ٢٤٢.

(٢) هو ابن أصبغ واسمه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ت في حدود سنة ٣٢٨(هـ) ينظر البغية : ١/ ٤٢٣.

(٣) الارتشاف : ٢/ ٣٥٠.

(٤) قال الشيخ خالد بعد أن ذكر إجازة البصريين تقديم صاحب الحال عليها : " هـذا مـذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ". التصريح : ١/ ٣٨١.

السماعُ والقياسُ يردَّانِ عَلَيْهِ قال تعالَى: [١]﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ (فخشعاً) حال، وذُو الحالِ هُوَ الضَّميرُ فِي (يخرجون) وقال الشاعر :[٢]

مُزْبِداً يَخْطِرُ مَــا لَــمْ يَرَنِــي   وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِــي رَتَــعْ

وقَالَ طَرَفَةُ[٣]:

ذُلُقُ الْفَــارَةَ فِــي إِفْــزَاعِهِمْ   كَرِعَالِ الطَّيْرِ أَسْــرَاباً تَمُــرْ

فــ (مُزْبِداً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي (يَخْطِرُ) ، وأسراباً حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي (تَمُرْ) . وَإِنْ كَانَ مظهراً نحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً جَازَ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَامِلِ بإجماعٍ ، قال الشاعر :[٤]

---

(١) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٢) البيت من الرمل لسويد بن أبي كاهل ويوجد في المقتــضب : ٢/ ٤٣٦ ، والأصــول : ١/ ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤١ ، واللسان (رتع) ، وشرح الكافية الــشافية: ٢/ ٧٤٨ ، والخزانة : ٧/ ٥٥٤.

اللغة : مزبداً : من أزبد الجمل إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه ، يخطر : من الخطر بسكون الطاء وهو ضرب الفحل بذنبه عند هياجه.

الشاهد قوله : " مزبداً يخطر " حيث تقدمت الحال على عاملها وصاحبها المضمر.

(٣) البيت من الرمل لطرفة في ديوانه : ٥٨ (دار صادر).

اللغة: ذلق : مسرعون ، إفزاعهم : من أفزع المستغيث . إذا أغاثه ونجده ، رعــال الطــير : جماعاته.

الشاهد قوله : " أسراباً تمر " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على عاملــها وصــاحبها المضمر.

(٤) البيت من بحر الطويل لَمْ أستطع أن أعثر له على قائل أو مراجع .

والشاهد فيه قوله : وتقبل أشباهاً عليك صدورها حيث تقدمت الحال على صاحبها وهــو جائز.

تَبَيَّنُ أَعْجَازُ الأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ ... وَتُقْبِلُ أَشْبَاهاً عَلَيْكَ صُدُورُهَا

وقال النابغة :[١]

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً ... أَبُو حَجَرٍ إِلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

وقال أيضاً :[٢]

يَطِيرُ فِضَاضاً بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ ... وَيَتْبَعُهَا مِنْهُمْ فِرَاشُ الْحَوَاجِبِ

فَإِنْ قَدمْتَهَا عَلَى الْعَامِلِ فَفِي ذَلِكَ خِلاَفٌ : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْجَوَازُ ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ[٣]، مِثَالُ ذَلِكَ : ضَاحِكاً جَاءَ زَيْدٌ وَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ مَاحَكَاهُ الرياشيُّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ[٤]: شتَّي تؤوب الحلبة أي متفرقين يرجعُ الحالِبُونَ وَقَالَ الشاعرُ :[٥] / ١٩٦

---

(١) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني ويوجد في ديوانه : ١٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤١ ، والمساعد : ٢/ ٢٢ ، والتصريح : ٢/ ١٥٣ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩١.
الشاهد قوله : " لو جاء سالماً أبو حجر " حيث تقدمت الحال على صاحبها المرفوع دون أن تتقدم على العامل.

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة في ديوانه : ٣١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤١ ، والخصائص : ٢/ ٢٧٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٠. والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ص ٦٧.
اللغة: فضاضاً : متناثراً ، القونس : أعلى الرأس ، الفراش : العظام الرقيقة المحيطة بالخياشيم.
الشاهد قوله : " فضاضاً بينها كل قونس " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المرفوع دون تقدمها على العامل.

(٣) ينظر الإنصاف : ١/ ٢٥٠ وما بعدها ، والمقتضب : ٤/ ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٢، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ٣٨١ ، والممنوع في النحو : ١٢٦ وما بعدها.

(٤) مجمع الأمثال : ٢/ ١٥٠ (عيسى الحلبي).

(٥) البيت من بحر الطويل لم ينسب إلى قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٢ ، والمساعد : ٢/ ٢٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٢.
الشاهد قوله : " سريعاً يهون الصعب " حيث تقدمت الحال على عاملها المتصرف.

سَرِيعاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولِي النُّهَــى إِذَا بِرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا إِلْيَاسَا

فـــ (سَرِيعاً) حال من (الصعب) وَهُوَ مَرْفُوعٌ ظَاهِرٌ وَقَدْ تقدمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فيهَا وَهُوَ يَهُونُ ، ولمن يحتجُ للكوفيينَ أَنْ يَتَأَوَّلَ هَذَا السَّمَاعَ.(١)

وإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَنْصُوباً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً أَوْ مُضْمَراً إِنْ كَانَ مُظْهَراً نحو : ضربْتُ هنداً ضَاحِكَةً فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ جَوَازُ توسُّطِهَا وتقدُّمِهَا فتقول : ضَاحِكَةً ضربْتُ هِنْداً وضَرَبْتُ ضَاحِكَةً هِنْداً ، ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ فِي المسألَتَيْنِ إِلاَّ إِذَا كَانَت الحالُ فِعْلاً فإنه يجوزُ عِنْدَهُمْ التوسُّطُ نحو : ضربْتُ تضحَكُ هِنْداً.(٢)

وحجةُ البَصْرِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :(٣)

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلاَقُوا وَلاَئِيَــا

فـــ (مسيئين) حالٌ مِنْ (أُسْرَتِي) ، وهَذَا الذي احتجَّ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ لا حُجَّةَ فيه لاحتمالِ تأويلِه وعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فَلَيْسَ فِيه دَلِيـــلٌ عَلَى جَوَازِ التقدُّمِ عَلَى الْعَامِلِ ، فَيَحْتَاجُ فِي إجازةِ مِثْلِ : ضَاحِكَةً ضربْتُ هِنْداً إِلَى دليلٍ.

وإِنْ كَانَ صَاحِبُ الحالِ مضمراً منصوباً جاز التقديمُ باتفاقٍ نَحْوُ : مُسْرِعاً لَقِيَتْنِي هِنْدٌ فمسرعاً حالٌ مِنْ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي لقيتني.

---

(١) تأويله أن تجعل الحال منصوبة بعامل محذوف يفسره المذكور والتقدير : يهون الصعب سريعاً يهون الصعب ومثل شتى تؤوب الحلبة كما فعلوا مع الاسم في باب الاشتغال.

(٢) ينظر شر التسهيل : ٢/ ٣٤٠ ، وتوضـيح المقاصـد : ٢/ ١٤٧ ، والهمـع : ١/ ٢٤١ ، والممنوع في النحو : ١٣٢ وما بعدها.

(٣) البيت من بحر الطويل بجهول القائل ، والشاعر يحث فيه على وصل ذوى القربَى ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٧ ، والهمع : ١/ ٢٤١ ، ونـاظر الجيش : ٥/ ٢٢٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٠ ، وشرح المقرب : ٦٢٢ (المنصوبات).
الشاهد قوله : " و لم أصرم مسيئين أسرتي " حيث تقدم الحال على صاحبه المنصوب.

قولـــــه :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْــلِ لاَ حُرُوفِهِ مُـؤَخَّراً لَـنْ يَعْمَــلاَ

يقول : الحال إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ لاَ فِعْلٍ ولا اسْمٍ أَشْبَهَ الفِعْلَ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامِلَ لا يتقدمُ عَلَيْهِ الحالُ ، ثُمَّ مَثَّلَ بِتِلْكَ مُشيراً بِهَا إِلَى مَا لاَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ مِنَ الأَسْمَاءِ وذَلِكَ نَحْو : أَسْمَاءِ الإشارة وكَأَنَّ واسْمِ الاستفهامِ الذي قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ ، واسْمِ الجنْسِ المقْصُود به الكمالُ ، والمشبَّه به ، وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرِ المتوسطة بين حالين ، وبِلَيْتَ وكأَنَّ مُشيراً بِهَا إِلَى مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ مما فيه معنى الفعلِ نحو : لَيْتَ وكَأَنَّ ولَعَلَّ ، ثم ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فَإِنَّهُ يندرُ تقديمُ الحالِ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى تَمْثِيلِ هَذَا كُلِّهِ مُسْتَوْفًى إِنْ شَاءَ اللهُ.

ونبدأُ بِمَا بَدَأَ النَّاظِمُ بِهِ فَنَقُولُ : مَثَّلَ أَوَّلاً باسْمِ الإشارةِ وذَلِكَ نحو : تِلْكَ هِنْدٌ ضاحكةً وذَا زَيْدٌ قائماً ، فَضَاحكةً وقَائماً مَنْصُوبَانِ عند البصريينَ عَلَى الحَالِ ولَمْ يتقدمْ عَلَيْهَا إِلاَّ زيد وهند[1]، وهما عَلَمَانِ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ واسمِ الإشارةِ وفيه معنى الفعلِ وكأنه قال : أشير إِلَى هندٍ فِي حالِ ضحكِهَا وإِلَى زَيْدٍ فِي حالِ قيامِهِ.

وفي اسْمِ الإشارةِ إِذَا تَقَدَّمَ حرفُ التنبيه عليه نحو : هَذَا زَيْدٌ قائماً أجازوا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ حَرْفَ التنْبيه وأَنْ يَكُونَ اسمَ الإشارةِ ، وبَنُوا عَلَى ذَلِكَ فَرْعاً وَهُوَ : هَا قائماً ذَا زيدٌ فَقَالُوا : إِنْ كَانَ الْعَامِلُ حرف التنبيه جازتِ المسأَلَةُ لأَنَّ الحَالَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وإِنْ كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ الإشارةِ لَمْ تَجُزِ المسأَلةُ لِتَقَدُّمِ الحالِ عَلَيْهِ.

---

(١) ذهب السهيلي إِلَى أن اسم الإشارة لا يعمل بل الناصب فِي نَحو : تلك هند ضاحكة فعـل مضمر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليها ضاحكة . ينظر نتائج الفكر : ٢٧٩ ، الارتشاف : ٢/ ٣٥١ ، والهمع : ١/ ٢٤٤.

وأبْطَلُوا كُلُّهم : قَائماً هَذَا زَيْدٌ ، وأجَازُوا تِلْكَ ضَاحِكَةً هِنْدٌ وَهَذَا قَائِماً زَيْدٌ ، والدليلُ عَلَى جَوَازِ : هَذَا قَائِماً زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[١]

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَــا ... وَهَذَا عَرُوساً بِالْيَمَامَةِ خَالِــدُ

والدَّليلُ عَلَى جَوَازِ : هَا قائماً ذَا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[٢] / ١٩٧

هَا بَيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغِ لَهُ ... وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُــصْحَهُ رَشَــدُ

وَزَعَمَ السهيليُّ فِي قَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِماً أَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْمُ المُبْهَمُ ، إِذَا قُلْتَ : هَذَا ، فَإِنَّكَ أَشَرْتَ إِلَى المخَاطَبِ لِينظُرَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْهِ مُقْبِلاً ، فَانْظُرْ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الحالِ ، ولَيْسَ قولُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعَامِلَ اسْمُ الإشارةِ بصحيحٍ ؛ لأنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ لَفْظِ الإِشَارَةِ ولا مِنْ غَيْرِهَا إنما هو كالمضْمَرِ إذا قلْتَ هو ، ألا ترى أنه لا يسوغُ لأحدٍ مَا فِي هُوَ ولا ما فِي أَنْتَ مِنْ مَعْنَى الإضمارِ يعملُ فِي حَالٍ أَوْ ظَرْفٍ فكذلك أسماءُ الإِشَارَةِ.

---

(١) البيت من بحر الطويل لَم ينسب فِي مراجعه إلَى قائل ، والبيت يشير إلَى موقعة اليمامة ومـــا حدث فيها من مقتل مالك بن نويرة وزواج خالد بن الوليد بامرأته.

الشاهد فيه : قولــه : وهذا عروساً باليمامة خالد ، فإن عروساً يروى بالنصب على الحال وعامله إما اسم الإشارة أو هاء التنبيه وقد تقدما عليه كما يروى بالرفع على أنه خــبر أول وخالد خبر ثان.

والبيت يوجد فِي : الأصول لابن السراج : ١/ ١٠٤ ، وشرح الــسيرافي للكتـــاب : ١/ ٩ (مطبوع) ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨.

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ أعثر على قائله وهو فِي المغني : ٥٦٤ ، ٦٥٩ ، وحاشية الأمير : ٢/ ١٣٦ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣١ ، وشرح التسهيل لنـــاظر الجـــيش : ٥/ ٢٢٩٨ ، والخضري وعلى ابن عقيل : ٢/ ٢١٨.

الشاهد قوله : " ها بينا ذا صريح " حيث توسط الحال بين اسم الإشارة وبين هــاء التنبيـــه وعلى ذلك فالعامل فيه هاء التنبيه ولا يجوز أن يعمل فيه الإشارة لتقدم الحال عليه.

قال : وقد يشيرُ المتكلّمُ إلَى المخَاطبِ بيدٍ أوْ برأسٍ إلَى جهَةِ شَيْءٍ بعينه فيكونُ فِي ذَلكَ تَنْبيهٌ لَهُ عَلَى النظرِ فتعملُ فِي ذَلكَ النظرِ فِي الحالِ كَمَا حَكَى سيبويه لِمَنْ الدَّارُ مَفْتُوحاً بَابُهَا ، وَلَمْ يَقل : لِمَنْ هَذه الدَّارُ فَدَلَّ عَلَى أنَّ التَّوَجُّهَ يقومُ مقامَ الإشارةِ ، والإشارةُ تَنْبيهٌ عَلَى النظرِ كَمَا تَقدَّمَ ، وَلاَ سَبيلَ إلَى أنْ يَكُونَ الْعَاملُ فِي مَفْتُوحاً بَابُهَا مَا تعلقتْ به اللامُ من الاستقرارِ أوْ مَعْنَى المُلْك لِفَسادِ الْمَعْنَى ؛ لأنَّكَ لَوْ قدرْتَ الاستقرارَ ظاهراً لَمْ يكنْ لَهُ اختصاصٌ بالحالِ ولاَ هِيَ مِلْكٌ لِصَاحبِهَا فِي حالِ فَتْحِ بَابِهَا على الخصوصِ ، ولِذَلكَ أعْرَضَ سِيبَوَيه عَنْ ذَلكَ الْمَعْنَى وَلَمْ يَجْعَلْهُ عَاملاً فِي مِثْلِ هَذه الحالِ[1] انتهى كلامُهُ.

وقَالَ أيْضاً : وَممَّا لاَ يَجُوزُ فيه تَقْديمُ الحالِ قولُكَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلقاً ؛ لأنَّ الْعَاملَ فيه هَا هُنَا ممَّا دَلَّ عَلَيْه التَّوَجُّهُ والإشارةُ كَأنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إلَيْه مُنْطَلقاً فَمَعْنَى انْظُرْ هُوَ الْعَاملُ فيه لاَ مَا قَالَهُ بَعْضُهُم مِنْ مَعْنَى التنبيه فِي قولك : (هَا) ؛ لأنَّ هَا حَرْفٌ وَمَعَاني الحرُوفِ لا تعملُ فِي الظروفِ والأحوالِ ، وكذلك لا يعملُ فيه مَا فِي ذَا مِنْ مَعْنَى الإشارةِ كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ ؛ لأنَّهُ اسْمٌ غَيْر مشتقٌ إنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ هو وأنت فِي المضمرات.

ولَيْسَ فِي ألْفَاظِ هذه الأسماءِ شيءٌ مِنْ مَعَاني الفعلِ ، ولكنْ لما أشرْتَ للمخاطبِ إلَى زَيْدٍ وتوجَّهْتَ إليه عَلِمَ أنَّكَ تُريدُ : انظرْ إليه فِي هذه الحالِ ، فَلاَ يجوزُ تقديمُ الحالِ عَلَى مِثْلِ هَذَا العاملِ المعنوي ؛ لأنَّهُ لَيْسَ بفعْلٍ مَلْفُوظ به فَيُشَبَّهُ بالمَفْعُولِ ، وَإنَّمَا هُوَ صفَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ولو جعلْتَ مكانها الظرفَ فَقُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ اليوْمَ لَمْ يَجُزْ قَدَّمْتَ اليومَ أو أخرتَهُ لِعَدَمِ الفائدةِ فِي ذِكْرِ الظرفِ ؛ لأنَّ المخَاطبَ قَدْ عَلِمَ مِنَ التَّوَجُّه والإشارةِ أنك لا تريدُ إلاَّ ذَلكَ الحِينَ الذي أشرْتَ إليه ، فلا معنى لِتَقْييدِ هَذَا فِي هَذَا

---

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ٢٢٩ ، ٢٣٠ تحقيق د/محمد البنا (دار الرياض) وكذا ص٣٤٣ وما بعدها ، وص ١٧٩ تحقيق عادل عبد الموجود ، وانظر أيضاً ملخصا له فِي ناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨.

المعنَى بحينٍ آخَر والحالُ لَيْسَتْ كَذَلكَ إنَّمَا هِيَ صِفَةٌ تُرِيدُ تنبيهَ المخاطبِ عَلَى النَّظَرِ إلَى زَيْدٍ فيها لغرضٍ مقصودٍ كَمَا جَاءَ فِي التنْزِيلِ[١] **﴿أأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾** تَنَبَّهَتْ عَلَى الشَّيْخِ المانعِ مِنَ الولادَةِ ، فَهَذَا الْفَرْقُ بينهما يعني بَيْنَ الحالِ والظرفِ[٢] انتهى.

وَقَالَ أبو عَبْدِ الله بنُ أبي العافية[٣]: قولهم : هَذَا زَيْدٌ رَاكِباً الْعَامِلُ فِي الحالِ اسْمُ الإشارَةِ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ هَلْ يَكُونُ العاملُ حَرْفَ التنبيهِ أَوْ لاَ يَكُونُ ؟ فقال : لاَ يَكُونُ وإنْ كَانَ الحرفُ بمعنَى التنبيهِ كَمَا أَنَّ اسْمَ الإشارةِ كَذَلكَ ، ووجْهُهُ أنهم قد حَذَفُوا لَفْظَ الفعلِ واستَغْنَوا بحرفِ التنبيه عنه ، فَلَمْ يَكُونُوا ليعملُوه عَمَلَ الفِعْلِ فيكونوا قد رَجَعُوا إلَى مَا خَفَّفُوهُ مِنْ كَلاَمِهِمْ فَيَكُونُ ذَلكَ نَقْضاً لما قَصَدُوه.

أمَّا اسْمُ الإشارةِ فَإنَّهُ وَإنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَفْعَلُوا بالأَسْمَاءِ ذَلكَ بَلْ أعملُوهَا عَمَلَ الأفعالِ وأجْرُوهَا مَجْرَاهَا وَقَدَّرُوا فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْو قولهم : ضاربٌ زَيْداً ، فَلَمَّا كَانَتِ الأسماءُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى الأفْعَالِ وأُخْرِجَتْ إلَيْهَا لَمْ يَكُونُوا لِيَمْنَعُوهَا / ١٩٨ مِنَ الْعَمَلِ فِي الحالِ إذْ قَدْ أَعْمَلُوهَا فِيمَا هُوَ أَقْوَى مِنَ الْحَالِ. انتهى".[٤]

فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّه أنَّكَ إذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً فَمُنْطَلِقاً عَلَى قَوْلِ البصريِّينَ حالٌ ، وفِي العاملِ فيه ثلاثةُ أقْوَالٍ :

أحدُهَا : أنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ حرفُ التنبيهِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الإشارةِ وهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِهِم.

---

(١) سورة هود : ٧٢.

(٢) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٩ ، والهمع : ١/ ٢٤٤ ، والتصريح : ١/ ٣٨٢.

(٣) هو أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي المتـوفي بغرناطة سنة (٥٨٣هـ).

(٤) ينظر هذا الرأي في الارتشاف : ٢/ ٣٥١.

والثَّاني : أنَّ العامِلَ فِيهِ إنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ اسمُ الإشارةَ وهُوَ مَذْهَبُ السهيلي.

والثَّالثُ : أنَّ العَامِلَ فِيهِ إنما هو اسمُ الإشارةِ وهو مذهبُ ابن أبي العافية.

وَكُلُّ هَذهِ الأقوالِ لاَ تَسْلَمُ مِنَ النَّقْدِ :

أمَّا الْقَوْلُ الأَوَّلُ فهو أنَّ الحالَ إذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَة فعْليَّة أوْ مَا أشْبهُهَا فإنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنْ فَاعِلٍ أوْ مَفْعُولٍ حَالَةَ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ أوْ بِهِ ، وإذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَة ابتدائية فإنما هي تقييدٌ للمحكومِ عَلَيْهِ حَالَةَ نَسْبَةِ الحكمِ عليه بالْخَبَرِ ، هَذَا إذَا كَانَ الْخَبَرُ جَامِداً.

وأمَّا إذَا كَانَ مُشْتَقًّا فَتَكُونُ الحَالُ من الضميرِ المستكنِّ فيه إنْ تحمَّلَهُ وإذَا كَانَ كَذَلكَ فتبيَّنَ أنَّ الحالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فإذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً وجَعَلْتَ حرفَ التنبيهِ هو العاملُ فِي الحالِ صَارَ الْمَعْنَى : تَنَبَّه أيُّهَا الْمُخَاطَبُ هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ انْطِلاَقِهِ أيْ تَنَبَّهَ فِي حالِ انْطِلاَقِهِ والْعَامِلُ فِي الحالِ هو العاملُ فِي صَاحِبِهَا ومُنْطَلِقاً عَلَى زَعْمِهِمْ حَالٌ إمَّا مِنَ اسْمِ الإشارةِ وإما مِنْ زَيْد ، وحَرْفُ التنبيه لَيْسَ بِعَامِلٍ أصْلاً لاَ فِي اسْمِ الإشارةِ ولاَ فِي زيدٍ ولاَ فِي غَيْرِهِمَا فَكَيْفَ تقولُ إنَّهُ عَامِلٌ فِي الحالِ وَأيْضاً فاسْمُ الإشارةِ أوْ زَيْدٌ مُتَّصِفٌ بالانطلاقِ وملتبِسٌ بِهِ سَوَاءٌ انتبهْتَ أنْتَ لانْطِلاَقِهِ أوْ لَمْ تَنْتَبِه.

وإنْ جَعَلْتَ اسْمَ الإشارةِ هُوَ العاملُ فِي الحالِ فلا يَصِحُّ ذَلكَ لأنَّكَ حكمْتَ عَلَى اسْمِ الإشَارَةِ حالةَ انطلاقه بأنه زيدٌ أيْ المشارُ إلَيْهِ حَالَةَ الانْطلاَقِ زَيْدٌ ، والأمْرُ لَيسَ كَذَلكَ بَلِ الْمُشَارُ إلَيْه بأنَّهُ زَيْدٌ ثابتةٌ لَهُ الزيدية سواءٌ أكَانَ المشارُ إلَيْه مُنْطَلقاً أوْ غَيْرَ مُنْطَلِقٍ ، وبِهَذَا يُرَدُّ قَوْلُ ابنِ أبي العافية ، وأيضاً فإنه زَعَمَ أنَّ الْحَرْفَ لما حُذفَ واسْتُغْنِي بِحَرْفِ التنبيهِ عنه لَمْ يَكُونُوا لِيُعْمِلُوهُ عَمَلَهُ فَيَكُونُ ذَلكَ رُجُوعاً إلَى مَا حَذَفُوهُ مِنْ كَلاَمِهِمْ يَرد عليه إعمالُ كَأنَّ فِي الحالِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، وَقَدْ

استَغْنَى عَنْ فِعْلِ التشبيهِ بهَا ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ تَعْمَلَ إِلَى أَنْ قَيَّدَ الحرْفُ بأَنَّهُ لَمْ يستقرّْ فِيهِ عملٌ فتَخْرُجُ كَأَنَّ ؛ لأَنَّهُ قَد استَقرَّ لهَا الْعَمَلُ فِي غَيْرِ الحالِ وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالَى ، وأيضاً فَإِنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ العاملَ فيهَا اسْمَ الإشارةِ وجَعَلْتَهَا حَالاً منْهَا كَانَ ذَلكَ بَاطلاً ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، واسْمُ الإشارةِ لَيْسَ عاملاً فِي نَفْسه فَلاَ يَكُونُ عَامِلاً فِي الحَالِ ، وَلاَ التفاتَ لقوْلِ مَنْ زَعَمَ : إنَّ صَاحِبَ الحالِ قَدْ يَعْمَلُ فِي الحالِ لأن الحالَ فِي المعنَى هي صاحبُ الحالِ وَكَمَا أَنَّ ذَا الحَالِ لاَ يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلكَ لاَ يَعْمَلُ فِي الحَالِ.

وأَمَّا مَذْهَبُ السهيليِّ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى المذْهَبَيْنِ المذْكُورَيْنِ ؛ لأَنَّ فيه إِبْقَاءَ العملِ للفعلِ ونِسْبَتَهُ إِلَيْه ، إلاَّ أَنَّ فيه تَقْرِيرَ عاملٍ لَمْ يلفظْ به قَطْ ، وَلأَنَّ الْكَلاَمَ يصيرُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ ، لأَنَّ التقديرَ هَذَا زَيْدٌ انظُرْ إِلَيْهِ قَائِماً ، وظَاهِرُ الْكَلاَمِ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ.[١]

وَلما كان قَوْلُ البصريينَ فِي هَذِهِ المسألةِ لا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ارتكب الكوفيونَ طَرِيقَةً أُخرَى فِي هَذِهِ المسألةِ :

فَقَالَ الْفَرَّاءُ والكسائيُّ : يقال هَذَا زَيْدٌ قَائماً عَلَى أَنَّ قَائماً خَبَرُ التقريب[٢] الَّذي يُشْبِهُ فِيهِ هذا كان حينَ يُقَالُ كَيْفَ تخافُ الظُلْمَ وهذا الخليفة قادماً ؟ وكَيْفَ تجدُ البرْدَ وهَذه الشَّمْسُ طَالعَةً ؟ يقرِّبُ هَذَا وهَذه قُدُومُ الخَليفَة وطُلُوعُ الشَّمْسِ ، ولَمْ يكن هذا فِي الْمَعْنَى إشارةً ؛ لأَنَّ الخَليفَةَ لا يجهَلُ وَلاَ يُشَكُّ فيه فتعرفه الإشارةُ ، وكَذَلِكَ الشَّمْس قد غُنيت / ١٩٩ لشهرتهَا عَنِ الإِشَارَةِ الَّتي تحددُهَا وتعينُهَا.

---

(١) انظر هذا النقد لمذهب السهيلي فِي شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥/ ٢٢٩٨ ، فهو منقـول من هنا أو من التذييل والتكميل.

(٢) انظر الارتشاف : جـ٢ ص٣٢٥.

وَأجَازَ الْكِسَائِيُّ أَيْضاً فِي هَذَا زَيْدٌ قَائماً ما أجازه البصريُّونَ مِنْ أنَّ قائماً حَالٌ إمَّا من اسْمِ الإِشَارَةِ وإما مِنْ زَيْد ، فَلوْ وسطْتَ قَائماً بَيْنَ اسْمِ الإشارةِ وزَيْد فَقُلْتَ هَذَا قَائماً زَيْدٌ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : النَّصْبُ عَلَى الحَالِ إمَّا مِنِ اسْمِ الإشارةِ وَإمَّا مِنْ زَيْدٍ ، وَأجَازَ الْكِسَائِيُّ نَصبَهُ عَلَى أنْ يَكُونَ خبَرَ التقريب.

وَقَالَ الْفراءُ : لاَ أنصب قائماً هُنَا عَلَى الحالِ مِنْ زَيْدٍ لأَنَّهُ لما جَاوَزَ اسْمَ الإشارةِ وَكَانَ لاسمِ الإشارة رتبةُ السبْقِ وَقُوَّةُ الابتدائية غَلَبَ عَلَى الحَالِ فَلَمْ يَصِلْ مَعَهُ إِلَى الأَخيرِ وَلَيْسَ بجَائزٍ أنْ يُقَالَ : هَذَا قَائماً زَيْدٌ عَلَى خبرِ التَّقْرِيبِ لأَنَّهُ كَلاَمٌ بُنِيَ عَلَى الجَوَابِ وَأَلْفَاظُهُ لاَ تُغَيَّرُ ، وخبرُهُ لاَ يزايلُ مَكَانَهُ قَالَ : وَلَوْ أخبَرْتَ هَذَا قَائماً زَيْدٌ فِي التَّقْرِيبِ استغْلَقَ عَلَيَّ الْقَوْلُ فِي المكنيِّ حين أقولُ : هَا أَنَا ذَا قَائماً ، وَهَا أَنْتَ ذَا قَائماً ، وهَا هُوَ ذَا قَائماً ، وهَا هِيَ هَذه قَائمَةً وهَا أنْت ذي قَائمَةً ، لأَنّي إذا أَرَدْتُ تَوَسُّطَ الْخبرِ ، فَإنْ جُعِلَ بَيْنَ أنا وذا أفْسَدَ ترتيبَهُ مِنْ أجْلِ أنَّ المكنَّى خَلَطَ بهَذَا حينَ جَعَلَ بَيْنَ ها وذا ، وإذَا دَخَلَ بيْنَ المكنيِّ وذَا داخلٌ فَسَدَ الاختلاطُ ، وإنْ جُعِلَ بَيْنَ هَا وَأَنا لَمْ يَكُنْ ذَلكَ مَوْضعاً . إذْ هَا لاَ تعرفُ لَهُ مُزَايَلَةَ المكنيِّ ، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ خَبَرَ التقريبِ لا يتوسَّطُ مع ظَاهِرٍ وَلاَ مَكْنِيٍّ.

واتَّفَقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى إحَالَةِ قَائماً هَذَا زَيْدٌ عَلَى أنَّ هَذَا يُفِيدُ الإِشَارَةَ أو التَّقْرِيبَ ، وكذلك اتَّفَقَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنْعِهَا.

وَأَمَّا لَيْتَ وَكَأَنَّ ، فَذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي غَيْرِ هَذهِ الأَرْجُوزَةِ حَرْفَ التَّرَجِّي وَهُوَ لَعَلَّ وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ.

أَمَّا (كَأَنَّ) فَمُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ) فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا :

نَصَّ الزمخشريُّ عَلَى أَنَّ لَيْتَ ولَعَلَّ وَكَأَنَّ يَنْصِبْنَ الْحَالَ بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا وَهِيَ : إنَّ وأَنَّ ولَكِنَّ فَإنَّهُنَّ لاَ يَنْصِبْنَ الحالَ[١]، وَتَبِعَهُ هَذَا النَّاظِمُ[٢] وابنُ عصفورٍ[٣]، والصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ ، وَإِنَّ شيئاً مِنَ الحرُوفِ لا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ ولا فِي حَالٍ ولا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفُ جَرٍّ إلاَّ كأنَّ وكَافَ التَّشْبِيهِ قال النابغة :[٤]

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وتَقُولُ : كَأَنَّ زَيْداً غَضْبَانَ أسدٌ ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَيْتَ زَيْداً اليَوْمَ ذَاهِبٌ غَداً ونحوه لَم يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النُّحَاةِ لَكَانَ بَاطِلاً بالإِجْمَاعِ ، وعَلَّلَ الْفَارِسِيُّ مَنْعَ ذَلِكَ فِي الحَلَبِيَّاتِ بِأَنَّهَا فِي دِلاَلَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي قُصِدَ بِهَا غَايَةُ الإيجَازِ فَالأَلِفُ تُغْنِي عن أَسْتَفْهِمُ ، وَمَا عَنْ أَنْفِي ، وإنَّ عن أُوَكِّدُ ، فَلَوْ أُعْمِلَتْ فِي الظرفِ

---

(١) قال في المفصل : والفاعل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنَى فعل ثم قال : وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل (شرح المفصل: ٢/ ٥٦).

(٢) قال في شرح التسهيل : ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمن معنى مشتق كأما وحرف التنبيه والتمني والترجي واسم الإشارة.. والمشبه به (شرح التسهيل٢/٣٤٤) (الكافية الشافية ١/ ٣٣٨) .

(٣) قال في شرح الجمل: وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثله منتصبة بعد تمام الكلام على معنَى في لا على تقديرها (شرح الجمل: ١/ ٣٣٥).

(٤) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه فيها مما بلغه عنه ، وبعضهم يعد هذه القصيدة من المعلقات.

اللغة : سفود : حديدة يشوى عليها اللحم ، المفتأد : المشوي أو موضع النار أي أن قرن الثور يخرج كالسفود . وقد غرزه في صفحة كلب الصيد وجسمه.

الشاهد قوله : " كأنه خارجاً " حيث عملت كأن في (خارجاً) النصب على الحالية. وانظر البيت في الخصائص : ٢/ ٢٧٥ ، وأمالي بن الشجري : ١/ ١٥٦ ، والخزانة : ٣/ ١٨٥ ، اللسان(فأد) ، والديوان ص١٢، والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ٦٨.

والْحَالِ ومكّنَتْ تمكينَ الفعلِ لكان نَقْضاً لما قصدَ من الإيماء[١]. وهَذَا التَّعْليلُ هُوَ الَّذي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أبي العافية فِي أَنَّ حَرْفَ التنبيه لا يجوزُ له أَنْ يَعْمَلَ فِي الحالِ.[٢]

وإِنَّمَا اختصَّتْ كَأَنَّ وكَافُ التشبيهِ بالعملِ فِي الحَالِ لأَنَّ فيهَا وإِنْ كَانَتْ حرفاً دلالةً عَلَى التشبيهِ والشَّبَه ، فالتَّشْبيهُ معنى فِي نَفْسِ المتكلِّمِ فَمِنْ هَذَا الوجهِ هِيَ كَسَائِرِ الحُرُوف ؛ لأَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ فِي نَفْسِ المتكلمِ بخلافِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ مسند إِلَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الاسْمِ وَلاَ تَعْمَلُ لهذا المعنى ، والشَّبَهُ مُسْنَدٌ إِلَى زَيْدٍ وَنَحْوِه إِذَا قُلْتَ : كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ أيْ فَشَارَكتِ الأفعالَ مِنْ هَذَا الوجهِ ، فَعَمِلَ ذَلكَ الْمَعْنَى الَّذي هُوَ الشَّبَهُ المسندُ إِلَى زَيْدٍ فِي الحالِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ ، ولَيْسَ ذَلكَ فِي التمني ولا التأكيدِ ولا النَّفْي ونحوها فَمِنْ هُنَا فَارَقَتْ كَأَنَّ أخواتِهَا فَعَمِلَتْ بِلَفْظِهَا كَعَمَلِ أَخَوَاتِهَا فِي الأسماءِ ، وعَمِلَ مَعْنَاهَا فِي الظَّرْفِ والحالِ.

وفارقَتْهَا أيضاً فِي وقوعِهَا نَعْتاً لِنَكِرَةٍ وحالاً من معرفةٍ وخَبَراً لِكَأَنَّ ونحوها قال :[٣] / ٢٠٠

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَـئِيلَةٌ   مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَدَرَ نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرَ " يَعْنِي أنه نَدَرَ تقديمُ الحالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ، فَسَعِيدٌ : مبتدأ ، ومُسْتَقِراً : حَال ، وفِي هَجَرَ : جَار ومجرور فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المبتدأ وهُوَ الْعَامِلُ فِي الحالِ وإذا كان

---

(١) فتشت في الحلبيات طويلاً فلم أجد النص المذكور.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥١.

(٣) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني من قصائد اعتذاره للنعمان بن المنـذر ، ديوانـه : ٥٤ والكتاب : ٢/ ٨٩ ، والأشموني : ٣/٦٠ ، والعيني (٨٢٢) ، والهمع : ٢/ ١١٧. والشاهد النحوي في شعر النابغة : ١١٥.

الشاهد فيه : قوله : فبت كأني حيث يَجوز في إعراب جملة كأني أن تكون حالاً إذا جعل بات تامة ويجوز جعلها خبراً لبات إن كانت ناقصة وهذا لا يجوز إلا في كأن دون أخوات إن.

العاملُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً والحالُ اسْمٌ صَرِيحٌ فَمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ : امْتِنَاعُ تَقْدِيمِ الحالِ عَلَى الْعَامِلِ إِذْ ذَاكَ فِي نَحْوِ : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وقَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ[١]، قَالَ أَبو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي امْتِنَاعِ : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ وَتَأَخَّرَ عَنْ ذِي الحَالِ نحو : زيدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ والأَخْفَشُ فِي بعضِ كُتُبِهِ وَمَنَعَهُ فِي بَعْضٍ ، وأجاز الأخفشُ أيضاً ذلك في الجملة الحالية المقرونة بِالْوَاوِ نَحْو : زَيْدٌ وَمَالُهُ كَثِيرٌ فِي الْبَصْرَةِ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : زَيْدٌ إِذْ مَالُهُ كَثِيرٌ فِي البصرةِ.[٢]

وَقَالَ ابْنُ بَرْهَان : إذا كانَ الحالُ ظرفاً أو حَرْفَ جَرٍّ صَحَّ تَقَدُّمُهَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ للهِ الْحَقِّ﴾ ، هُنَالِكَ : ظرفُ مَكَان وهِيَ حالٌ ، والولايةُ : مُبْتَدَأ ، ولله : فِي مَوْضِعِ خَبَر ، ولامُ الجرِّ عاملٌ فِي الحالِ مَعَ تقدُّمِهَا عَلَى اللامِ ؛ لأَنَّ الحَالَ بِلَفْظِ الظرْفِ[٤]، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ أَجْمَعِينَ الْمَنْعُ مِنْ تَقَدُّمِ الحالِ عَلَى ذِي الحالِ وعلى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِي.

وَقَدْ ارْتَكَبَ ابْنُ بَرْهَان جَوَازَ ذَلِكَ وَهُوَ وَهْمٌ إِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ عِنْدَكَ فِي الدَّارِ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ عِنْدَكَ : حَالاً وفي الدَّارِ : الْخَبَرُ.

---

(١) قال سيبويه: "واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل فإن قال قائل : أجعله بمنزلة : راكباً مر زيد وراكباً مر الرجل قيل له : فإنه مثله في القياس لأن فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل..". الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، وينظر التصريح : ١/ ٣٨٥ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٢ ، والتصريح : ١/ ٣٨٥ ، والأشموني : ٢/ ١٨١.

(٣) انظر رأي ابن برهان في الارتشاف : ٢/ ٣٥٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٢.

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة الكهف.

وَمَنْ أجَازَ تَوَسُّطَ الحالِ فِي هَذه الْمَسْأَلَة استدلَّ عَلَى صِحَّة ذَلِكَ بِقَوْلِه تَعَالَى[١]﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِه﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ[٢] (مَطْوِيَّاتٍ) بالفتح فقوله : (والسموات) مبتدأ و (مطويات) حال و (بيمينِه) خبرُ المبتدأ وقال النابغة :[٣]

رَهْطُ ابْنُ كُوْزٍ مُحْقَبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنُ حُذَارِ

وقال آخر :[٤]

بِنَا عَاذَ عَوْزٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْراً

وقال آخر[٥]:

---

(١) من الآية : ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) ينظر البحر المحيط : ٧/ ٤٤٠ وقد أسندت لعيسى بن عمر في شواذ ابن خالويه ص١٣١ وللحسن البصرى في معاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٢٥.

(٣) البيت من بحر الكامل في ديوان النابغة : ٨٦ وقد سبق الحديث عنه قريباً.

(٤) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في الفخر بإيواء الضعيف ونصر المستغيث.

الشاهد فيه : قوله : وهو بادي ذلة لديكم فهذه جملة حال في محل نصب من عوف وهذا ليس مقصوداً إنما المقصود قوله : بادي فهو حال مفرد منصوب وعامله متعلق الظرف لديكم (مستقر) وقد تقدم عليه وهو جائز عند بعضهم وصاحبه ضمير الغيبة ، وانظر البيت في ناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٣ ، والتصريح ١/ ٣٨٥ ، والأشموني ٢/ ١٨٢.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير.

اللغة : بنو كليب : قبيلة جرير ، ودارم وعقال : من أجداد الفرزدق ، المدعدع : الذي يسير أمام الغنم والماعز يصوت لهم ليتبعوه.

الشاهد فيه : تقدم الحال (مدعدعاً) على عاملها الظرفي (كعقال) وهو جائز عند بعضهم وصاحبها أبوك.

وانظر البيت في ديوان الفرزدق : ٢/ ٢١٧ (دار الكتاب العربي) ، وناظر الجيش: ٥/ ٢٣٠٣.

أَ بَنُو كُلَيْبٍ فِي الْفَخَارِ كَدَارِمٍ   أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدَعْدِعاً كَعِقَـالِ

فَمُحْقَبِي وبَادِي ذِلَّةً ومُدَعْدِعاً كُلُّهَا أَحْوَالٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَهُوَ مَعْنَى فِعْلٍ وهو فيهم ولديكم وكعقال ، ومَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ هَذَا السَّمَاع.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كُلُّهُمْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الظَّرْفِ والْمَجْرُورِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مَرْفُوعٍ مُضْمَرٍ فَتَقُولُ : قَائِماً فِي الدَّارِ أَنْتَ ، وَلاَ يُجِيزُونَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ نحو : قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ ويَجُوزُ عِنْدَهُمْ تَأْخِيرُهَا وتَوْسِيطُهَا نحو : فِي الدَّارِ أَنْتَ قَائِماً وفِي الدَّارِ قائماً أَنْتَ.(١)

وتلخَّصَ من هَذَا كُلِّه أَنَّ الْعَامِلَ فِي الحالِ إِذَا كَانَ ظَرْفاً أَوْ جَاراً ومَجْرُوراً فَفِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الحَالِ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَقْوَال :

أحدُها : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ.

والثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الفراءِ وَأَحَدِ قولَيْ الأخفشِ.

والثَّالِثُ : أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ جَازَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

والرَّابِعُ : أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً جَازَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَلاَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَرْهان.

وقَوْلٌ خَامِسٌ : وَهُوَ أَنَّ الحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً جَازَ ، وَإِنْ كَانَ حَالاً صَرِيحاً جَازَ مَحْكُوماً بِضَعْفِهِ وَهُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا. / ٢٠١

وَقَدْ انْتَهَى الْكَلاَمُ فِيمَا مَثَّلَهُ النَّاظِمُ فلْنَرْجِعْ إِلَى الْكَلاَمِ عَلَى بقية ما مثلناه نَحْنُ مِمَّا يعملُ فِي الحالِ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ ولاَ صِفَةٍ أَشْبَهَتْهُ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٥ ، والهمـــع : ١/ ٢٤٣.

أمَّا (أمَّا) فَنَحْو : أمَّا صَدِيقاً مصافياً فصديقٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ تقريرُ العاملِ فِي هذه الحالِ[١] ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى أمَّا فَلاَ يَجُوزُ : صَدِيقاً أمَّا صَدِيقٌ.

أمَّا الاسْتِفْهَامُ الْمَقْصُودُ بِهِ التَّعْظِيمُ فَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :[٢]

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةْ

فَمَا : اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ، وأَنْتَ : خَبَرُهُ ، وجَارَةَ عنده مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ ، والْعَامِلُ فِيهَا الاستفهامُ بما فيه مِنْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ كأنه قال : عَظُمْتِ جَارَةَ[٣] وهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمَ إنما هو تمييزٌ لاَ حَالٌ والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ جَوَازُ دخولِ (مِنْ) عَلَيْهِ قال :[٤]

---

(١) أما الأخفش فذكر أنه منصوب بيكون مقدرة والتقدير أما أن يكون صديقاً فصديق وأما سيبويه فذكر أنه منصوب على الحال والعامل فيه فعل الشرط والمحذوف والتقدير مهما يذكر إنسان في حال صداقة فالذي وصفت صديق.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الكامل للأعشى وروايته في الديوان هكذا.

يا جارتي ما كنت جاره   بانت لتحزننا عفاره

وقد غيره النحاة ليكون شاهداً.

والبيت في الديوان: ١٥٠وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٤ ، وابن يعيش ٣/ ٢٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٧٤ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٠٠ ، والأشموني : ٣/ ٢٢.

الشاهد قوله : " ما أنت جاره " حيث نصبت جارة على الحال عامله الاستفهام قبله.

(٣) هو رأي أبي على الفارسي . انظر الإيضاح له ص١٨٠ تحقيق كاظم المرجان.

(٤) البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير ويوجد في شرح التسهيل : ٣/ ٣٢ ، ٣٩٧ ، وناظر الجيش ، ٥/ ٢٣٠٠ ، والمقرب : ١٨٢ ، والتصريح : ١/ ٣٩٩ ، والهمع : ١/ ١٧٣ ، ٣٥١ ، ٢/ ٩٠.

الشاهد قوله : "من سيد" حيث جاء تمييزاً بدليل جره (بمن) وقوله : ما أنت جملة من مبتدأ وخبر.

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِـــنْ سَـــيِّدٍ　　　مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

وَأَمَّا اسْمُ الجنْسِ المقْصُودُ بِهِ الكمالُ نَحْو : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً فَتَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيْهِ.(١)

وأما الاسمُ المشبَّهُ بِهِ فَتَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهُ وذَلِكَ نَحْو : زَيْدٌ الشَّمْسُ طَالِعَةً(٢) ، وَعَمْرٌو القمرُ مُنيراً ولاَ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ هُنَا عَلَى المُشَبَّهِ بِهِ لا يقالُ : زَيْدٌ طَالِعَةً الشَّمْسُ وَلاَ عَمْرٌو مُنيراً الْقَمَرُ فِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْكَافُ والكافُ حَرْفٌ لاَ يَتَصَرَّفُ ، فَالْمَنصُوبُ بِهِ لاَ يَتَقَدَّمُ يَعْنُونَ أَنَّ الأَصْلَ كَانَ : زَيْدٌ كالشَّمْسِ طَالِعَةً وعَمْرٌو كَالْقَمَرِ مُنيراً فَصَارَ نَظِيرَ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً فَلاَ يَجُوزُ فيه التَّقْدِيمُ كَمَا لاَ يَجُوزُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ، وَمنعَ التقديمَ الفراءُ أَيْضاً والأصلُ عنده : زَيْدٌ مِثْلَ الشَّمْسِ أَوْ كالشَّمْسِ فَلاَ يَسْتَقِيمُ التقديمُ لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الحَالِ عَلَى الْمَخْفُوضِ الظَّاهِرِ وَهُوَ لاَ يَجُوزُ.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ التَّقْدِيمَ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ طَالِعَةً الشمسُ ومحمدٌ مُنيراً القَمَرُ قال : طالعةً حالٌ للشمسِ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا لأَنَّهُ متوسِّطٌ والمتوسطُ كالمتأخِّرِ(٣) وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :(٤)

---

(١) ذكر هناك أن لك فيه ثلاثة أعاريب :

١- مصدر منصوب على الحال والمعنى أنت الكامل في حال علم وهو رأي ابن مالك.

٢- مصدر منصوب على التمييز وهو تمييز محول عن الفاعل كأنه قال أنت الكامل علمه ، وهو رأي أبي حيان.

٣- مفعول مطلق مقصود به التأكيد والمعنى أنت العالم علماً وهو رأي ثعلب.

(٢) ذكر أن لك فيه إعرابين : النصب على الحال والنصب على التمييز وأن الأخير أظهـــر مـــن الأول.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٣.

(٤) البيت من بحر المتقارب نسب للنابغة وليس في ديوانه ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٦ ، والمساعد : ٢/ ٣١ ، والمغنى : ٢/ ٥٧٩ ، والخزانة : ٣٢٩/٦.

اللغة : عالة جمع عائل وهو الفقير، والصعاليك: جمع صعلوك وهو الفقير أيضاً . =

تُعَيِّرُنَـــا أَنَّنَـــا عَالَـــةٌ   وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَــا

فَتَقْدِيرُهُ : وَنَحْنُ صَعَالِيكَ مِثْلَكُمْ مُلُوكاً ، وانتَصَبَ صعاليكَ وملوكاً في قَوْلِ بعضِ أصحابنا [١] بأنْتم ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ كَمَا ذَكَرْنَا مِثْلَكُمْ فَحَذَفَ مثلاً وأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فانفَصَلَ مَرْفُوعاً وضَمَّنَهُ مَعْنَاه وأَعْمَلَهُ بِمَا فيه مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ في الحالتين ، والتَّقْدِيرُ : وَنَحْنُ فِي حَالِ تَصَعْلُكِنَا مِثْلَكُمْ فِي حَالِ مُلْكِكُمْ.[٢]

وفي هَذَا نَظَر ؛ لأنَّ فِيهِ إِعْمَالَ الضَّمِيرِ وإِعْمَالَهُ في حَالَيْنِ وَتَقَدُّمَ إِحْدَى الحَالَيْنِ عَلَيْه.

وأَمَّا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرُ الْمُتَوَسِّطِ بيْنَ حَالَيْنِ فنحو : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِراً وعَمْرٌو أَشْجَعَهُمْ لاَبِساً ، فَلاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ لاَ تَقُولُ : عَمْرٌو لاَبِساً أَشْجَعُهُمْ وإِنْ كَانَ لَهُ مزيةٌ عَلَى الجوامد الَّتي ضُمِّنَتْ مَعْنَى الفعلِ باشتقاقه وتحمُّله الضَّميرَ ، فإنْ تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ فَسَيَأْتِي الْكَلاَمُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذي بَعْدَ هَذَا.

قولـــه :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِـنْ   عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِـنْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَوَسَّطَ هُنَا بَيْنَ حَالَيْنِ وهُمَا مُفْرَداً ومُعَاناً والتَّفْضِيلُ وَاقِعٌ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ ذَاتاً ، ولا ينتصبُ الحَالاَن مَعَ أَفْعَلَ التفضيلِ إلاَّ إِذَا كَانَ التَّفْضِيلُ وَاقِعاً في صفة لمختلفين ذَاتاً كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ لِمُتَجَدِّد الذات مُخْتَلَفِ الْحَالَيْنِ نَحْو : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً وزَيْدٌ قَاعِداً أَخْطَبُ مِنْهُ قَائماً.

= الشاهد قوله : " صعاليك وملوكاً " حالان وعاملهما كاف التشبيه المحذوفة.

(١) هو ابن مالك انظر نص الكلام في شرح التسهيل له ٢/ ٣٤٦ لكن أبا حيان لا يسميه.

(٢) ينظر المغني : ٢/ ٥٨٠.

وإذَا كَانَ لمختلفي الذوات لَمْ يَلزَمْ مِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْحَالَيْنِ بَلْ يَخْتَلِفَانِ كَمَا مَثَّلْنَا وَيَتَّفِقَانِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ مُفرَداً أنْفعُ مِنْ عَمْرٍو مفرداً ، / ٢٠٢ فَإنِ اشْتَرَكَ المختلفانِ فِي وَصْفٍ هو لأحدهِمَا أكْثَرُ على كلِّ حَالٍ ارْتَفعَ الاسمان اللذان كَانَا انْتَصَبَا فِي غَيْرِ هَذَا فَتَقُولُ : هَذَا بُسْرٌ أطْيَبُ مِنْهُ عِنَبٌ ، وصَارَ (بُسْرٌ) خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ ، وأطيبُ وَمَا بَعْده جملةٌ ابتدائيةٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِبُسْرٍ ، وأطْيَبُ : هُوَ الْمُبْتَدَأ وعِنَبٌ : خَبَره ، وهو الاختيارُ ، ويَجُوزُ العكسُ.

واخْتَلَفَ النَّحويونَ فِي العاملِ فِي هَذَيْنِ الحالين ، فذهبَ المبرِّدُ والزجَّاجُ وابْنُ السرَّاجِ والسيرافيُّ ومَنْ وافقهم إِلَى أنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ على إضمارِ كَانَ التَّامة صلة لإذا إنْ كَانَتْ الحَالاَنِ ممَّا يؤولُ إِلَيْه المحْكُومُ عليه نحو : هَذَا بُسْراً أطْيَبُ منه رطباً إِذَا أشَرْتَ إليه وهو بَلَحٌ ، وصلةٌ لإذْ إِنْ كَانَت الحالانِ مِمَّا تَقدَّمَ وجودُهُمَا كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ إذا أشَرْتَ إِلَيْهِ وَهُوَ تَمْرٌ ، فبسراً حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي كَانَ الأولى ، ورطباً : حال من الضميرِ المستكن فِي كان الثانية والعاملُ فِي الظرفينِ أفْعَلُ التفضيلِ وإنْ كَانَ أحدُهُمَا مُتَقَدِّماً عَلَيْه ؛ لأنَّ الظُّرُوفَ والْمَجْرُورَاتِ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ.[1]

وقالوا : زَيْدٌ يَوْمَ الخميسِ أحْسَنُ مِنْهُ يَوْمَ الجمعةِ ، وحَكَى أبُو الحسنِ تقديمَ الظَّرْفِ عَلَى أفعلِ التفضيلِ مسموعاً.[2]

---

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والحلبيات للفارسي ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٣.

(٢) قال ابن السراج موضحاً رأي الأخفش : والأخفش يذكر في باب الحال : هذا بسراً أطيب منه تمراً وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً قال : وتقول : هذا بسر أطيب منه عنب فهذا : اسم مبتدأ والبسر : خبره ، وأطيب : مبتدأ ثان ، وعنب : خبر له ، قال : وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رافع وما كان يتحول فهو نصب ". الأصول في النحو : ١/ ٢٢٠.

فَإِنْ كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ تَمْراً لَمْ يحتَجْ إِلَى إِضْمَارِ بل الْعَامِلُ فِي بُسْرٍ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ ، وقيل : حَرْفُ التنبيه . وقد تقدم الكلامُ عَلَى إِعْمَالِ حَرْفِ التنبيه فِي الحالِ وعَلَى إِعْمَالِ اسْمِ الإشارةِ فِي الحَالِ ومَا الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ.

وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : ويَجُوزُ أَنْ تُقَدِّرَ كَانَ الْمُضْمَرَةَ نَاقصَةً فَيَكُونُ انْتِصَابُ بُسْراً ورُطَباً عَلَى أَنَّهُمَا خَبَرُ كَانَ الناقصَة وتكون مضمرةً ، واستدل على ذلك بمجيء الاسمِ المنصوبِ معرفةً فَيُقَالُ : زَيْدٌ المحسنُ أَفْضَلُ مِنْهُ المسيءَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِ النَّاظِمِ.[١]

وذَهَبَ الْمَازِنِيُّ فِي الأظهرِ مِنْ كَلاَمِه والْفَارِسِيُّ وابْنُ جِنِّيّ وابْنُ كَيْسَانَ وابْنُ خَرُوف إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الحَالَيْنِ مَعاً ، فَبُسْراً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المستكنِّ فِي أَطْيَبَ ، ورُطَباً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي مِنْهُ والْعَامِلُ فِيهِمَا أَطْيَبُ ، ولاَ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَنْصُوبَيْنِ عَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لا يقال : زَيْدٌ أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَداً مُعَاناً ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلاَمِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ عَلَّلَ مَنْعَ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ بتعليلٍ وأَبو عَلِيٍّ الدينورِيُّ بِتَعْلِيلٍ.[٢]

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَنْفَعُ مفرداً من عمرٍو مُعَاناً وهَذَا أَطْيَبُ بُسْراً مِنْهُ رُطَباً فَبُسْراً حال من الضمير فِي أطيبُ ، ورُطَباً حال من الضميرِ المجرورِ فِي مِنْهُ لأَنَّ تَقَدُّمَ إِحْدَى الحَالَيْنِ عَلَى (مِنْ) وتأَخُّرَ الأُخْرَى عَنْهَا فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُفضَّلِ والمفضَّلِ عَلَيْهِ إِذْ لاَ يَكُونُ بَعْد (مِنْ) إِلاَّ الْمَفْضُولُ وَلاَ يَكُونُ هُنَا إِضْمَارُ إِذَا كَانَ ولاَ إِذْ كَانَ ؛ لأَنَّهُ لاَ ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ.[٣]

---

(١) تقدم عند شرح قوله : والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... إلخ ، وقد ذكر هناك أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة ثم مثل بالمثال المذكور.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والحلبيات ص١٧٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك جـ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٣ وهو رأي بعض المغاربة.

وَهَذَا الَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الذَّاهِبُ حَسَنُ الْقِيَاسِ إِنْ وَافَقَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ / ٢٠٣ ، ولَمْ يُمَثِّلِ النَّاظِمُ فِي نَصْبِ الاسمين مَعَ أَفْعَلِ التفضيلِ إلاَّ بِصُورَةٍ واحدة وهو أَنْ يَكُونَ التفضيلُ وَاقِعاً فِي صِفَةٍ لمختلفي الذات وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مصدرةً بالمبتدأ نَحْو : زَيْدٌ مُفرداً أَنْفَعُ مِنْ عمرٍو مُعَاناً وقد ذكرنا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ لمتحد الذاتِ مختلفُ الحالين.(١)

وَنَقُولُ أَيْضاً : لاَ يختصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَة الابتدائية بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الابتداءِ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخبَثَ مَا يَكُونُ أَخبَثَ مِنْكَ أَخبَثَ مَا تَكُونُ ، فأَخبَثَ الثانيةُ : صِفَةٌ لرجل والأولَى والثالثةُ معمولانِ لتِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ مِنْ صِلَةِ مَعْمُولِهَا الظرفِ عَلَى الخلافِ المتقدمِ.(٢)

وقول الناظم (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) أي مستجا من حيثُ السَّمَاعِ ، و(لن يهن) أيْ لَنْ يَضْعُفَ مِنْ كَوْنِه مَسْمُوعاً وَإِنْ كَانَ فِي القِيَاسِ لَيْسَ بِذَلِكَ القوى ؛ لأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا كُلاً مِنَ الْحَالَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ بكان مضمرةٍ أَوْ خَبَراً لَهَا وكَانَ صلةً لإذَا أو لإذْ كَانَ فِيهِ إِضْمَارٌ لازمٌ لَمْ تُصَرِّحْ بِهِ الْعَرَبُ ، والإضمارُ عَلَى خلاَفِ الأصلِ وَلاَ يعم أيضاً جَمِيعَ المسائلِ لأَنَّكَ لَوْ أَخبَرْتَ عن المحكومِ عَلَيْهِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حالةَ التباسه بِإِحْدَى الحَالَيْنِ لَمْ يَصِح تقديرُ إِذَا كَانَ وَيَلْزَمُ أَيْضاً مِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ سائِرِ العَوَامِلِ الْقَوِيَّةِ فِي الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ نَصْبِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِظَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ عطف وَلاَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِ فَيَتَرَجَّحُ بِذَلِكَ الْعَامِلُ الضَّعِيفُ عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِيِّ وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَإِنْ جَعَلْنَا أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَاملاً فِي الحَالَيْنِ لَزِمَ مِنْهُ مُخَالَفَةُ سَائِرِ مَا عَمِلَ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّضَمُّنِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ بِجَوَازِ تقديمِ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لاَ يَكُونُ فِي غَيْرِه.

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٥٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٣.

(٢) انظر نص المثال والحديث عنه في الحلبيات للفارسي ص١٨٠.

وَإِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِمِنْ بَعْدَ أفعلِ التفضيلِ لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إلاَّ فِي شذوذٍ أَوْ ندورٍ فلأَنْ يَمْتَنِعَ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَيْهِ أَوْلَى.

قولـــه :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِــيءُ ذَا تَعَــدُّدِ   لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْــرِ مُفْــرَدِ

مِثَالُ مَجيئِهَا متعددةً وَصَاحِبُ الحَالِ مُفْرَدٌ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً رَاكِباً ، وَقَوْلُ النَّاظِمِ (فَاعْلَمْ) تَنْبِيهٌ حَسَنٌ وذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أعْنِي أَنَّ الْحَالَ تَتَعَدَّدُ وَصَاحِبُهَا مُفْرَدٌ فِيهَا خِلاَفٌ سَنَذْكُرُه ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْلَم بجوازِ هَذَا عِنْدَهُ واخْتِيَاره وأنه لَيْسَ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، وَأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَهُ كَجَوَارِ التَّعَدُّدِ لِغَيْرِ الْمُفْرَدِ[1]، ويَعْنِي بالْمُفْرَدِ : مَا يُقَابِلُ الأَسْمَاءَ المفرقةَ المختلفَ إعرابُهَا فَيَشْمَلُ المفردَ والمثَنّى والمجموعَ والمعطوفَ نحو : جاء الزيدانِ ضَاحِكِين رَاكِبَيْنِ وجَاءَ الزَّيْدُونَ ضَاحِكِينَ رَاكِبِينَ وجَاءَتِ الهِنْدَاتُ ضَوَاحِكَ رَوَاكِبَ وجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

ومِثَالُ تَعَدُّدِهَا وصاحبُ الحالِ غَيْرُ مُفْرَدٍ : لقيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً ، وقوله (والْحَالُ قَدْ يَجِئُ) يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مُتَّحِداً بتَعَدُّدٍ لمُفْرَدٍ وَلِغَيْرِ مُفْرَدٍ ، وجماعُ القولِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا لاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ أَوْ يَتَعَدَّدُ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَرْمِيُّ مُطْلَقاً وَمَنَعَهَا ابْنُ السَّرَاجِ مُطْلَقاً سَوَاءٌ اتَّحَدَ جِنْسُ العاملِ أَوْ اخْتَلَفَ . وَفَصَّلَ سِيبَوَيْهِ فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا

---

(١) يقول ابن مالك: " قد تقدم أن للحال شبهاً بالخبر وشبهاً بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً " . شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٨.

اتفقَ فيه مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ نَحْو : ذَهَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ بَكْرٌ مُسْرِعَيْنِ وَمَنَعَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ وَضَحِكَ بَكْرٌ مُتَخاصِمَيْنِ.(١)

وَإِنْ اتَّحَدَ الْعَامِلُ فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّدَ ذُو الحَالِ أَوْ لاَ يَتَعَدَّدُ ، إِنْ لَمْ يَتَعَدَّدْ فَلاَ يَخْلُو أَنْ تَتَعَدَّدَ الْحَالُ أَوْ لاَ تَتَعَدَّدُ إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً فَلاَ خِلاَفٌ فِي جَوَازِه ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً فَفِيهِ خِلاَفٌ . ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَقْضِي الْعَامِلُ أَزْيَدَ مِنْ حَالٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ ، فَإِذَا جَاءَ فِي كَلاَمِهِمْ / ٢٠٤ مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً بَاكِياً احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ بَاكِياً صِفَةٌ لِمُسْرِعاً الَّذِي هُوَ حَالٌ . والثَّانِي : أَنَّ بَاكِياً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي مُسْرِعاً.(٢)

وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الأَحْوَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدٍ أَزْيَدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ حَرْفِ عَطْفٍ(٣)، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لاَ يَقْضِي مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ولا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَلاَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَزْيَدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلاَّ بِحَرْفِ الْعَطْفِ وَلاَ يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ فِي ذَلِكَ كَمَا لاَ يَجُوزُ فِي : ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمراً واخْتَلَفُوا فِي الْحَالِ كَمَا ذَكَرْنَا.

---

(١) لَمْ يشر سيبويه إِلَى قضية التعدد فِي العامل فِي باب الحال وكل ما ذكره قوله : هذان رجلان وعبد الله منطلقين غلبت فيه المعرفة على النكرة (الكتاب١/٢٥٨ بولاق).

(٢) ينظر هذا الرأي فِي : الهمع : ١/ ٢٤٤ – ولا يوجد فِي كتب أبي علي الفارسي وفِي هذه القضية يقول ابن عصفور : ولا يقتضي العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إِلَى ذي حال واحدة أو من شيء واحد إلا بحرف عطف . المقرب وشرحه (٥٧٣ وما بعدها – المنصوبات).

(٣) إِلَى هذا الرأي ذهب ابن مالك وانظر النص الذي نقلناه عنه قريباً وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٨. ولا يوجد هذا الرأي فِي كتب ابن جني.

وإنْ تَعَدَّدَ ذُو الحَالِ فإمَّا أنْ تَتَعَدَّدَ الحَالُ أوْ لاَ تَتَعَدَّدُ إنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ فَيَجُوزُ أنْ يَكُونَ لذي الْحَالِ متفقاً إعرابُهُ ومُخْتَلفاً ، فالمتَّفِقُ نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ضَاحِكَيْنِ وضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمراً مَظْلُومَيْنِ ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو بَاكِيَيْنِ ، والمختَلفُ : ضرب زَيْدٌ عَمراً ظَالمَيْنِ ولَقَيْتُ زَيْداً ضَاحِكَيْنِ قال الشاعر :[١]

وَأَشْعَثَ قَدْ نَبَّهْتُهُ عِنْدَ رِسْلِهِ ... مُقِيمَيْنِ بَلْوَى شُقَّةٍ وَتَنَائِفِ

وقال :[٢]

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وقال :[٣]

---

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في السفر والخوف.
اللغة : الأشعث : هو المعفر بالتراب والمتلبد الشعر ويقصد الذئب ، والرسل : بفتح الراء السهل من السير ، الشقة : السفر البعيد ، التنائف: جمع تنوفة وهي المفازة البعيدة والصحراء.
الشاهد فيه : قوله : مقيمين فهو حال متعدد لصاحب متعدد أيضاً مختلف لأنه فاعل ومفعول نبهته. ولم أجد الشاهد إلا في هذا الكتاب.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو في ديوان عنترة : ٤٣ (دار صادر) ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٠ ، والخصائص : ٢/ ٢٠٠ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٥ ، والتصريح : ٢/ ٢٩٤ ، وشرح المقرب : ٥٨٠ (المنصوبات) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٥ ، والكافية الشافية : ٢/ ٧٥٥.
اللغة . فردين : منفردين ، الروانف : جمع رانفة وهى ما استرخى من الإليتين ، تستطار: تزعر.
الشاهد قوله : (فردين) حيث تعدد الحال وتعدد صاحبه مع اختلافه إذ أحدهما فاعل والآخر مفعول.

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لمجنون ليلى، قيس بن الملوح العامري (توفي سنة ٨٠هـ) وهما في ديوانه ص ١٦٤ طبعة دار الكتاب العربي.
اللغة : تعلقت ليلى : أحببتها ، ذات مؤصد ؛ المؤصد : لباس تلبسه الفتاة وهى صغيرة الأتراب : جمع ترب وهم النظراء والمقاربون في السن ، البهم . جمع بهمة (بفتح الباء فيهما وهو الصغير من أولاد البقر والغنم).
الشاهد فيه : قوله : صغيرين فهو حال متعدد لصاحب مختلف وهو فاعل تعلقت ومفعوله.
والبيتان في : أسرار العربية للأنباري ص ١٩٠ وشرح المقرب (ص٥٨١ المنصوبات).

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهْيَ ذَاتُ مُوَصَّدٍ　　وَلَمْ يَبْدُ للأَتْرَابِ مِنْ ثَدْيِهَا حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرْعَى الْبَهْمَ يَالَيْتَ أَنَّنَا　　إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرْ الْبَهْمُ

فَقَوْله : (مُقيمَينِ) حَالٌ من ضميرِ الفاعلِ وضميرِ المفعولِ فِي (نَبهتُهُ) ، و (فَرْدَيْنِ) حَالٌ مِنَ الضميرِ الفاعلِ المستكنِّ فِي (تلقني) ومن الياءِ ضميرِ المفعولِ ، و (صغيرين) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (تَعَلَّقْتُ) ومن (لَيْلَى).

واتَّفَقَ الْكُوفيُّونَ عَلَى إِبْطَالِ : راكبين لقي زيدٌ عمراً ، ولقي زيدٌ راكبين عمراً ولقي راكبِين زَيْدٌ عمراً كل هذا لا يَجُوزُ عِنْدَهُم وهُوَ جَائِزٌ عَلَى قِيَاسِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لأَنَّ الْحَالَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، ولاَ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضاً : لَقَيْتُ مُسْرِعَينِ زَيْداً وَلاَ مُسْرِعَينِ لَقَيْتُ زَيْداً ، ويَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مُسْرِعَينِ لَقَيْتُكَ وَرَاكِبِينَ لَقَيْتَنِي ، ولاَ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَّ زَيْدٌ مُسْرِعَينِ بِسَعْدٍ وَلاَ مَرَّ مُسْرِعَينِ زَيْدٌ بِسَعْدٍ وَلاَ مُسْرِعَينِ مَرَّ زَيْدٌ بِسَعْدٍ ، ويَجُوزُ عِنْدَهُم مُسْرِعَينِ مَرَرْتُ بِكَ وَمَرَرْتُ مُسْرِعَينِ بِكَ.[1]

ومَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حالِ الْمَخْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلاَ مُكَنِّي ؛ لأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ متصرِّفٍ ولاَ يُجْمَعُ الْحَالاَنِ حَتَّى يصلحَ انفرادُ كُلِّ وَصْفٍ بِالْمَوْصُوفِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْتَمِعَا.[2]

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وهشامُ أَنْ تَجِيءَ الْحَالُ مجموعةً مِنْ مُضَافٍ ومُضَافٍ إِلَيْهِ نَحْو : لَقَيْتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ طُلَيحَيْنِ عَلَى أَنَّ طُلَيحَيْنِ حَالُ الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ إِذْ هُمَا معينان كِلاَهُمَا ، والمخْتَارُ عندنا أَنَّ طُلَيحَيْنِ حالٌ مِنَ الصَّاحِبِ وَمِنَ الْمَعْطُوفِ الْمَحْذُوفِ ، التَّقْديرُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ والنَّاقَةَ طُلَيحَيْنِ[3]، وإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَالاً مِنَ

(١) ينظر المقتضب : ٤/ ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١/ ٣٨١ ، والارتشاف : ٢/ ٣٥٨.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١٢٤ ، وابن يعيش : ٢/ ٥٦ ، والارتشاف ٢/ ٣٥٨.

(٣) ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٨.

الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ المضافُ إليها الصاحبُ ، لأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إنما هو مِنْ تَمَامِ الأَوَّلِ وحال منه محل التنوين لَمْ يقصدِ الإِخبَار عنه إنما الإخبارُ عَنِ الْمُضَافِ والحالُ خَبَرٌ مِنَ الأَخبَارِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُمْكِنَّا أَنْ نَجْعَلَ طُلَيحَيْنَ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه وهذه الْعِلَّةُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنِ امْتِنَاعِ مَجِيءِ الحَالِ مِنَ الْمَخْفُوضِ بِالإِضَافَةِ الَّذِي لَيْسَ بِفَاعِلٍ ولاَ مَفْعُولٍ.

وَإِنْ تَعَدَّدَ الْحالُ جَازَ أَنْ يَلِيَ كُلُّ حال صَاحِبَهُ وجَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا فَالأَوَّلُ نَحْو : لَقَيْتُ مُصْعَداً زَيْداً مُنْحَدِراً والثَّانِي : لَقَيْتُ زَيْداً مُصْعَداً مُنْحَدِراً فَيَكُونُ مصعداً حالاً مِنْ زَيْدٍ ومُنْحَدِراً حالٌ مِنَ التَّاء كما قال :[1] / ٢٠٥

وَأَنَّا سَوْفَ تُــدْرِكُنَا الْمَنَايَــا   مُقَــدَّرَةً لَنَــا وَمُقَــدَّرِينَا

فــ (مقدرةً) حالٌ مِنَ الْمَنَايَا ، و (مُقَدَّرِينَا) حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي تُدْرِكُنَا ، فتجعلُ أَوَّلَ الحالين لِثَانِي ذي الحالِ وآخرِ الحالينِ للأولِ حالةَ التَّفْرِيقِ ، ويتعيَّنُ هَذَا إِذَا أَلْبَسَ ، فَإِنْ لَمْ يُلْبِسْ كَانَ هَذَا أَوْلَى ، ويَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الأَوَّلَ للأولِ والثَّانِي لِلثَّانِي كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :[2]

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم (شرح المعلقات السبع ص٢٣٦ وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص٤٧).
وشاهده : مجيء حالين من صاحبين وكانت الحال الأولى للصاحب الثاني والحال الثانية للصاحب الأول وذلك في قوله : تدركنا المنايا.. إلخ.
وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٥ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٨٤ ، وقد شرحه بالتفصيل صاحب الخزانة : ٣/ ١٧٧ ، وترحم لصاحبه.

(٢) البيت من بحر الطويل ويوجد في ديوان امرئ القيس : ٤١ (دار صادر) ، والهمع : ١/ ٢٤٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣١٦ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٨٣ ، والتصريح : ٢/ ٣٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٥٩.
اللغة : المرط : كساء من خز أو صوف ، والمرحل : المنقوش بنقوش تشبه رحال الإبل. =

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّـلِ

فَأَمْشِي : حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَرَجْتُ ، وتَجُرُّ : حَال من الضمير فِي بها.

وقَالَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ[1]: لَوْ قُلْتَ : لَقَيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً لَجَازَ وَهُوَ مِنْ كَلاَمِ الْعَرَبِ تَجْعَلُ مَا تَقدَّمَ مِنَ الحَالِ للفاعِلِ الَّذي هُوَ مُتَقَدِّمٌ وَمَا تَأَخَّرَ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَوْ جَعَلْتَ الآخرَ للأَوَّلِ والأَوَّلَ للآخرِ جَازَ مَا لَمَ يلبسْ ، ولِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُهُم : أَعْطَيْتُ ضَاحِكاً زَيْداً إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَاحِكاً لِلتَّاءِ وجَازَ أَعْطَيْتُ يضحَكُ زَيْداً لارْتِفَاعِ اللبسِ مَعَ الْفِعْلِ. انتهى.

فَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التمهيدِ مُخَالِفٌ لِمَا قَرَّرْنَاهُ قَبْلُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ السَّراجِ : إِذَا أَزَلْتَ الحالَ عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ تُلاَحِقْهُ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ السَّامِعُ يَعْلَمُهُ كَمَا تَعْلَمُهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ.[2]

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي نَحْوِ : لَقَيْتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مصعداً والآخرُ منحدراً ، وكذلك قال فِي قولك : رأيتُ زَيْداً مَاشياً رَاكباً : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مَاشياً والآخرُ رَاكباً وَلَيْسَ هَذَا بمعارضٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السراجِ من اشتراطِ العلْمِ وكَأَنَّهُ اشْتَغَلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ للوجهِ الَّذي يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَهُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ.

= الشاهد قوله : " خرجت بها أمشي تجر " حيث تعدد الحال لصاحبين فالأولى (أمشي) للأول والثانية (تجر) للثاني.

(١) صاحب التمهيد قد يكون هو عمرو بن زكريا بن بطال البرهاني الإشبيلي أخذ العربية عن ابن الأخضر واستشهد سنة (٥٤٩هـ). ينظر البغية : ٢/ ٢٢٨ . وقد يكون هو محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن سليمان اليمنى أتقن النحو والقراءات واللغة وغير ذلك صنف المستعذب في شرح غريب المهذب وغير ذلك توفي ببلده سنة بضع وثلاثين وستمائة. ينظر البغية : ١/ ٤٣ ، ٤٤.

(٢) انظر: النص المذكور في الارتشاف : ٢/ ٣٥٩.

وَقَالَ ابْنُ جنيٍّ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ : تقولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ هنداً الظريفةَ الظريفُ تَجْعَلُ أَوَّلَ الأَوْصَافَ لآخرِ الأسماءِ وآخرَ الأَوْصَافِ لأول الأسماء ليقلَّ الفصلُ، وَلَوْ قُلْتَ : ضرب زَيْدٌ هنداً الظريفُ الظريفة لكان هناك فاصلان اثنان ، وذَلِكَ عَنِ النَّحويين[1]، فيتحرج على هذا أنك إِذَا قُلْتَ : لَقِيْتُهُ مصعداً منحدراً إنَّ مصعداً حالٌ مِنَ الْهَاءِ ، ومنحدراً حالٌ مِنَ التَّاءِ ، وأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ أَبو بَكْرٍ قَدْ قَالَ به إلاّ أَنَّ بَيْنَ الحال والصفة فَرْقاً وَاضحاً وَهُوَ كَوْنُ الصِّفَة تَابعَةً في اللَّفظ وَالْمَعْنَى ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى إيلائه آكدُ مِنَ الْمُحَافَظَة عَلَى إيلاء الْحَال ، وَكَذَلكَ مَا قَالَهُ ابنُ جنيٍّ مِنْ قَوْلكَ : أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ الْخُبْزَ وأنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلكَ : أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْخُبْزَ الْمَاءَ عَلَى جَوَازِ إِسْقَاط حرف العطف وتَعْليلُ ذَلكَ بكَثْرَة الْفَصْلِ سَائغ وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ جنيٍّ فِي الْعَطْفِ بِمَنْزِلَة الحَال ؛ لأَنَّ الْمَسْأَلَةَ في الْعَطْف اختَلَفَ فيهَا الْعَاملاَن فَنَاسَبَ أَنْ يَلي كُلُّ عَاملٍ مَا عَملَ فيه ، وَأَمَّا في الحَالِ في هَذه المسْأَلَة فَإِنَّ العَاملَ في الحالين واحدٌ فلا يُبَالي فيهمَا بتقديم ولا تأخير.

وَالْمُشْتَغلُونَ بِالْبَلاغَة يَقُولُونَ : إِنَّ الأَفْصَحَ أَنْ تَجْعَلَ المقدَّمُ للمقدَّمِ والمؤخَّرَ للمؤخَّرِ قَالُوا وَمنْهُ قَوْله تَعَالَى[2]﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ ، وقوله تعالى[3]﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ومن ذلك قول الشريف الرضى :[4]

---

(١) لم نجد النص في كتب ابن جني.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية: ٧٣ من سورة القصص.

(٤) هو محمد بن الحسين من كبار الشعراء عاش في بغداد وكان نقيب الأشراف الطالبيين له ديوان شعر مطبوع وأشهره الحجازيات وشعر يمتاز بالجزالة والرقة والعذوبة ، توفي سنة (١٠١٦م) موسوعة شعراء العرب ص ٦١٦.

قَلْبِي وطَرْفِي مِنكَ هَذَا فِي حمى قَيظٍ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَبِيـــعِ[1]

وَلَمْ يَسْتَفْصَحُوا قَوْلَ الشَّماخِ :[2]

سَــقَيْنَاهُمْ وَأَنْعَمْنَــا عَلَــيْهِمْ وَأَسْــقَيْنَا دَمَــاءَهُمْ التُّرَابَــا

فَمَا صَبَرُوا لِبَأْسٍ عِنْدَ حَــرْبٍ وَمَا عَرَفُوا لِحُسْنِ يَــدٍ ثَوَابَــا

لأَنَّهُ رَدَّ المقدَّمَ للمؤخَّرِ والمؤخَّرَ للمقدَّمِ ، وقَالَ بَعْضُ شُعَرَائنَا :[3] / ٢٠٦

تُثِيرُ إِذَا تَرْنُــو غَــزَالاً غَزَالَــةً وَتَحْمِلُ فِي أَبْرَادِهَا الْغُصْنَ وَالْخَفَقَا

فَأَتَى بِالْحَالَيْنِ عَلَى أَحْسَنِ مَا قَرَّرَهُ النَّحويونَ فِي : لَقَيْتُ زَيْداً مصعداً منحدراً مِنْ جَعْلِ الأَوَّلِ للثاني والثَّاني للأَوَّلِ إِلاَّ أَنَّ الْعَامِلَ قَدِ اخْتَلَفَ وَهُوَ (تُثِيرُ) و (تَرْنُو) وهو يشبه قول الشريف الرضى.

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل.

وقد استشهد به أهل البلاغة حيث جعل المقدم للمقدم وهو قلبي في حمــى قــيظ والمــؤخر للمؤخر وهو طرفي في رياض ربيع.

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر وقد نسبا للشماخ و لم أجدهما في ديوانه، و لم يجعلهما أهل البلاغة من الكلام الفصيح لأنه رد المقدم للمؤخر في قوله : وأنعمنا عليهم مع قوله وما عرفوا لحسن يد ثواباً كما رد المؤخر للمقدم في قوله : وأسقينا دماءهم الترابا مع قوله : فما صبروا لبأس عند حرب.

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله.

والشاهد في الشطر الأول : حيث تعددت الحالان لصاحبين فجعل الحال الأولى للــصاحب الثاني (ترنو غزالاً) لقربها منه والحال الثانية للصاحب الأول (تثير غزالة) مثل : لقيت زيــداً مصعداً منحدراً.

﴿ أَقْسَامُ الْحَالِ ﴾

قولـــــه :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَــدْ أُكِّــدَا   فِي نَحْوِ : لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

قولُهُ : " بِهَا " أيْ بِالحَالِ (قد أُكِّدَا) أيْ الْعَامِلُ ، وقَدْ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ (لا تَعْثَ) أيْ لاَ تُفسِدْ فَمُفْسِداً عَلَى هَذَا حَالٌ مؤكَّدَةٌ للعامِلِ فيهَا الَّذي هُوَ لاَ تَعْثَ وَلَيْسَتْ مُبينةً ، وقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الحالِ أنَّ الحَالَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبَيِّنَة ومُؤكِّدَة وتقدَّمَ ذِكْرُ الخلافِ فِي إِثْبَاتِ الحَالِ المؤكِّدَة.[١]

وللحالِ أَقْسَامٌ أخرُ يُسَمِّيهَا النحويُّونَ وهي راجعَةٌ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فَمِنْهَا الحَالُ المستصْحِبَةُ نَحْو : هَذَا زَيْدٌ رَاكِباً المعْنَى تَنَبَّهْ لِهَذَا فِي هَذِهِ الحَالِ.

ومنها الحَالُ المحكِيَّةُ كقولك : رأيتُ زَيْداً أَمْسُ ضَاحكاً ، ومِنْهَا الحَالُ المقدَّرَةُ نحو : سَيَخْرُجُ زَيْدٌ غَداً مُسَافراً أيْ مقدراً اليوم السَّفَرَ غداً ، ومنه[٢]: مررْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً به غداً فصَائِداً حَالٌ مقدَّرَةٌ ؛ لأنَّكَ وَقْت المرورِ أوْ وقت كينونة الصقرِ معه لَمْ يَكُنْ صَائِداً بِهِ ، وإِنَّمَا الْمَعْنَى مقدراً الآنَ صَيْدَهُ بِهِ غَداً.

والحَالُ الموَطِّئَةُ نَحْو قوله تعالَى[٣] ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ فَمِنَ النحويينَ مَنْ رَأَى أنَّ (لِسَاناً) هُوَ الحَالُ ، و(عَرَبِيًّا) هُوَ التَّوْطِئَةُ[٤] ومَعْنَى التَّوْطِئَةُ

---

(١) ذكر ذلك عند شرح قوله : وكونه منتقلاً مشتقاً وبين هناك أن إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وإنكارها مذهب الفراء والسهيلي.

(٢) الكتاب : ٢/ ٤٩ هارون.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الأحقاف.

(٤) قال الأنباري : "وذهب بعض النحويين إلى أن (عربياً) هو الحال و(لساناً) توطئة للحال وتسمى هذه الحال الموطئة". البيان: ٢/ ٣٦٩.

عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْصُوفٌ تَجْرِي عَلَيْهِ[1]، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى التوطئة فِي الحَالِ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِي الاسْمِ الجَامِدِ تَأْوِيلاً يُخرِجُهُ إِلَى حُكْمِ الاسْمِ المُشْتَقِّ كَقَوْلِهِ ﷺ (يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلاً).

فالتوطئَةُ على وجهين : أَحَدهمَا : أَنْ تَجْعَلَ رَجُلاً فِي تَأْوِيلِ مَرْئِياً أَوْ مَحْسُوساً وَهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ . والثَّانِي : أَنْ تُرِيدَ مِثْلَ رَجُلٍ فَحُذِفَ الْمُضَافُ.

وَمِنْهَا الحَالُ السَّادَةُ مَسَدَّ الْخَبَرِ فِي بَابِ الابْتِدَاءِ ، ونَحْنَ الآنَ نَتَكَلَّمُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِئَلاَّ يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ عَنْهَا فَنَقُولُ :

أَجْمَعَ النحويُّونَ عَلَى أَنَّ ضربي مِنْ قَوْلِنَا : ضَرْبِي زَيْداً قَائماً مَرْفُوعٌ واختلفُوا فِي رَفْعِه : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ تقديرُهُ : ثَبَتَ ضَرْبِي زَيْداً قَائماً[2]، وقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الابتداء[3] وَهُوَ الصَّحِيحُ لجوازِ دُخُولِ النواسخِ عَلَيْهِ فِي هَذَا التركيبِ فتقولُ : كَانَ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ نَضيحةً وإِنَّ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً وَلَوْ كَانَ فَاعِلاً فِي هَذَا التركيبِ لما دَخَلَ عَلَيْهِ ناسخُ الابتداءِ ؛ لأَنَّ النَّاسِخَ لاَ يَدْخُلُ عَلَى الْفَاعِلِ.

والَّذِينَ قَالُوا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ اختلفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لاَ خَبَرَ لَهُ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : ضَرَبْتُ زَيْداً قَائماً ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ فَكَذَلِكَ : ضَرْبِي زَيْداً قَائماً[4]، ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ خَبَرٌ[5] وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ لاَ خَبَرَ

---

(١) مثلوا لها بالآية المذكورة وبقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم : ١٧) فبشراً حال موطئة وسوياً نعت لها.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٣ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢ (عفيف عبد الرحمن).

(٣) وهو رأي سيبويه والبصريين . ينظر الكتاب : ١/ ٤١٩ ، والتصريح : ١/ ١٨١ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢.

(٤) وهو رأي الأخفش الأصغر وابن درستويه. راجع الارتشاف : ٢/ ٣٣.

(٥) وهو رأي الكسائي والفراء وهشام كما سيأتي بعد قليل . الارتشاف : ٢/ ٣٣ ، ٣٤ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٢.

لَهُ وأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى ضَرَبْتُ لَقَالَت العربُ : ضَرْبِي وتَكْتَفِي وتَسْتَغْنَى بِهِ كَلاَماً كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ فكَوْنُهمْ لاَ يَقُولُونَ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، وأَيْضاً فإِنَّهُ لاَ يستغني عَنِ الْخَبَرِ حَتَّى يَشْتَمِلَ الكلامُ عَلَى نسبةٍ إسنادية نحو : مَا قَامَ الزَّيْدَانِ ، وفي قَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْداً قَائماً لَمْ يشتملْ عَلَى نسبةٍ إسنادية بل هي نسْبَةٌ تقييدية فقط فَلاَ تَكُونُ على هذا كلاماً ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ وَقِيَامُ خَالدٍ عَارٍ مِنَ النِّسَبِ الإسنادية وإِنَّمَا هِيَ كَمَا ذَكَرْنَا نِسَبٌ تَقْيِيدِيةٌ.

والَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُبْتَدأ وله خَبَرٌ اخْتَلَفُوا : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الحَالَ / ٢٠٧ بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَبَرُ ولا إِضْمَارَ فِي الكلامِ وهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ والفراء وهشامٍ وابنِ كيسان وغيرهم مِنْ أَتْبَاعِ الْكُوفِيِّينَ[1]، وقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ[2]، واخْتَلَفَ هَؤُلاَءِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ بَعْدَ الحَالِ تَقْدِيرُهُ : ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ[3] حَكَاهُ أَبو محمدِ بن السِّيد[4] عَنْهُمْ وَلَيْس بِمَحْفُوظٍ عَنْهُمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ قَبْلَ الحَالِ ، واخْتَلَفَ هَؤُلاَءِ فَقَالَ قَوْمٌ تَقْدِيره : ضَرْبِي زَيْداً ضربيه قائماً وَهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ وإِيَّاه اخْتَارَهُ هَذَا النَّاظِمُ.[5]

---

(١) تذكرة النحاة ص٦٤٢.

(٢) راجع الارتشاف : ٢/ ٣٤.

(٣) تذكرة النحاة ص٦٤٤.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد سنة ٤٤٤هـ صنف إصلاح الخلل الواقع في الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك توفي سنة٥٢١هـ . ينظر البغية : ٢/ ٥٥ ، ٥٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل : ١/ ٢٨٣ وما بعدها . وانظر مذهب الأخفش في تذكرة النحاة ص٦٤٧.

وَقَالَ قَوْمٌ : تَقْدِيرُهُ إِذْ كَانَ فِي الماضي وإِذَا كَانَ فِي المسْتَقْبَلِ تقديره : ضَرْبِي زَيْداً إِذْ كَانَ قَائماً هَذَا إِذَا كَانَ مَاضِياً وضَرْبِي زَيْداً إِذَا كَانَ قَائماً وإِذْ وإِذَا مَعْمُولَانِ لكائنٍ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، وكَانَ المقدَّرَةُ تامةٌ ، وقَائماً : نصب عَلَى الحَالِ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ[(١)]، وحَكَى أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوف أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ فِي قَائِمٍ نَصْبَهُ عَلَى خَبَرِ كَانَ وجَعْلَها ناقصةً ، وقَدْ تَقَدَّم النقْلُ عَنْهُ أَنَّ الحَالَ بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَبَرُ ولا إِضْمَارَ فِي الكلامِ والصحيحُ أَنَّ كان المقدرةَ تامةٌ ، وقَائماً حَالٌ من الضميرِ المستكنِّ فِي كَانَ ، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى الحَالِ لاَ الْخَبَرِ التزامُ التنكيرِ فِيهَا لاَ يُحْفَظُ مِنْ كَلاَمِهِمْ : ضَرْبِي زَيْداً القائمَ.

واخْتَلَفَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الحَالَ هِيَ الْخَبَرُ نفسُها فَقَالَ الكسائِيُّ وهشامُ : إِذَا كَانَتِ الحالُ خَبَراً لِمَصْدَرٍ فَفِيها ذِكْرَان : أَحدُهُمَا مِنْ صاحبِ الحالِ . والآخر : من المصدرِ ، فركُوبُكَ مُسْرِعاً رَافِعٌ الْقِيَامَ مُسْرِعاً ، وفِي مُسْرِعٍ ذِكر أَنَّ أَحَدَهُمَا : مِنَ الْكَافِ ، والآخرُ : مِنَ الرُّكُوبِ ويؤكِّدُ الذكرانِ فيقال : ركوبُك مُسْرِعاً نَفْسَك نفسه فإِنْ أَكَّدَ الرُّكُوبَ مع المضمرِينَ قيل : ركوبُك مُسْرِعاً نفسك نفسه نفسه فالأول : لكنايةِ الكافِ ، والثَّاني : لمكنِّي الركوبِ ، والثَّالثُ : للركوبِ عينه وإِنْ أُتْبِعَ المكنيانِ المستترانِ بمكنيينِ مُنْفَصِلَيْنِ ، قيل : قيامُكَ رَاكِباً أَنْتَ هُوَ فَأَنْتَ لمكنِّي الكافِ وهو لمكنِّ الركوبِ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَقُولُ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ فتجعلُ هُوَ تَوْكِيداً للضَّميرِ فِي قَامَ ولا يكونُ ضَميرُ الْمَصْدَرِ أَسْبَقَ مِنْ ضَميرِ الحَالِ.[(٢)]

وقولُهُمْ : زَيْدٌ قَائمٌ نَفْسُهُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ فالأُولَى تَوْكِيدٌ لما فِي قائم مِنْ ذِكْرِ الرجلِ المتروكِ . والثَّانِيَةُ : توكيدٌ للضميرِ الذي فيه من ذِكْرِ زَيْدٍ ، والثَّالثَةُ : تَوْكِيدٌ لِزَيْدٍ.

---

(١) ينظر الكتاب : ١/ ٤٠٠ . قال الشيخ خالد : " وخبر ذلك كله في الأمثلة السابقة مقدر بإذ كان إن أريد الماضي أو إذا كان إن أريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين ". التصريح : ١/ ١٨١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٤٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤ ، والهمع : ١/ ١٠٥ ، وتذكرة النحاة ص٦٤٣.

وَقَالَ الفراءُ : إِذَا كَانَتِ الْحَالُ خَبَراً لمصدرٍ مؤخرة فَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا مِنَ الْمَصْدَرِ ، وقال الكسائيُّ وهشامُ فِي : شُرْبُكَ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً فيه ذِكْرَان أحدُهُمَا من السويقِ والآخرُ مِنَ الشُّرْبِ[1]، وما يتحملُ ملتوتٌ عِنْدَ الفراءِ ضميراً إلاَّ مِنَ السَّوِيقِ[2].

وَفَسَّرَ أَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ فِي قَوْلِهِمْ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً هُوَ تَفْسِيرَيْنِ : أحدُهُمَا أَنَّ الشُّرْبَ رَافِعَهُ مَلْتُوتٌ وَهُوَ كالتَّأْكِيدِ لِمَا فِي ملتوت مِنْ ضميرِ الشربِ.

والتفسيرُ الآخَرُ : أَنَّ هُوَ تَوْكِيدٌ لِمَا فِي مَلْتُوتٍ مِنْ ذِكْرِ السَّوِيقِ.

واختَلَفَ النَّحويُّونَ : إِذَا سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّ الْخَبَرِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنِ الْمَصْدَرِ أَنْ والفعلُ نَحْو : أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً قَائماً وأَنْ تَضْرِبَ زَيْداً قَائماً تُرِيدُ : ضَرْبُكَ زَيْداً قَائماً فَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الكوفيينَ ومنعَهُ الجمهورُ.

وقَالَ ابْنُ الأَنْبَارِي : أَبْطَلَ الْكِسَائِيُّ والفراءُ وهشامُ ، أَنْ تَضْرِبَ عَبْدَ اللهِ قَائماً واتَّفَقُوا عَلَى إِجَازَةِ الَّذِي تَضْرِبُ عَبْدَ اللهِ قَائماً وَمَا تَضْرِبُ عَبْدَ اللهِ قَائماً عَلَى أَنَّ الَّذِي وَمَا بِمَعْنَى الضَّرْبِ رَافِعَةً قَائماً مَعْنَاهُمَا ضربُكَ عَبْدَ اللهِ قَائماً ، وَإِذَا كَنَيْتَ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي سدت الحالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ قَبْلَ ذِكْرِ الحالِ نَحْو : ضَرْبِي زَيْداً هُوَ قَائماً فَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ والْكِسَائِيُّ فَضَرْبِي : مُبْتَدَأ ، وزَيْداً : مَفْعُولٌ وَهُوَ مُبْتَدَأ ، وقَائماً : حَالٌ سَدَّتِ الحَالُ مَسَدَّهُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وأَصْحَابُهُ : يرتَفِعُ الضرْبُ بِالرَّاجِعِ مَنْ هُوَ وَيَرْتَفِعُ هُوَ بِقَائِمٍ.

---

(١) إنما قال الكسائي وهشام ذلك : لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت هذه الحال الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين.

(٢) قال السيوطي : " وقال الفراء : إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه وتعريها من ضمير المصدر..." . ثم ذكر رأي الكسائي وهشام. الهمع : ١/ ١٠٥ ، ١٠٦.

وقَالَ الفراءُ : لا يَجُوزُ ذَلكَ ، وقال : / ٢٠٨ المكْنِيُّ مِثْلُ زَيْدٌ لاَ يَرْفَعُهُ إلاَّ مَا يَرْفَعُ زَيْداً وَعَمْراً والحالُ لاَ تَرْفَعُ زَيْداً ولاَ عَمْراً.(١)

واختَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذِهِ الحَالِ على المصْدَرِ فَقَالَ الفراءُ : لا يجوزُ ذَلكَ سَوَاء أَكَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مِنْ مُضْمَرٍ فَيَمْتَنِعُ مسرعاً قيامُكَ إنْ كَانَ يُجيزُ مُسْرِعاً قُمْتُ ؛ لأنَّ الحَالَ مبنيةٌ عَلَى الشرطِ والشرطُ يقعُ آخراً ولا يقعُ أَوَّلاً فَيُقَالُ : قِيَامَكَ إنْ أَسْرَعْتَ وسكوتَكَ إنْ أَنْصَفْتَ ولا يُقَالُ : إنْ أَنْصَفْتَ سُكُوتَكَ.(٢)

وقَالَ الْكِسَائِيُّ وهشامُ يَجُوزُ ذَلكَ إذَا كَانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ لا مِنْ ظَاهِرٍ فَيَجُوزُ: مُسْرِعاً قِيَامُكَ كما يجوزُ مُسْرِعاً قُمْتُ ومُسْرِعاً تَقُومُ ، فَإنْ كَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً نحو : شُرْبك السويق ملتوتاً فلا يجوزُ : مَلْتُوتاً شُرْبُكَ السويقَ عِنْدَ الْكسَائيِّ والفراءِ وهشامٍ ، وأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ سَوَاءٌ أَكَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً أَوْ لاَزماً نَقْلاً عَنْهُمْ ، خِلاَفاً لِمَنْ قَالَ : لاَ نَقْلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ بَلْ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ جَوَازُ تَقْدِيمِهَا إنْ قُدِّرَ الْخَبَرُ مقدماً عَلَى المصدرِ ووجوبُ التأخيرِ إنْ قُدِّرَ مُؤَخَّراً.(٣)

وقَالَ ابْنُ الدَّهَانِ : لا يمتنعُ فِي القياسِ تقديمُهَا ومَنْ نَقَلَ عَنْهُم حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ ، فَإنْ قُدِّمَت الحَالُ على مفعولِ المصدرِ نحو : شربُكَ مَلْتُوتاً السَّوِيقَ فَأَبْطَلَ ذَلكَ الفراءُ والكسائيُّ وهشامُ ، وأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لأَنَّ فيه الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ ومَعْمُولِهِ بِالْحَالِ الَّتِي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ بِخِلاَفِهَا إذَا تَقَدَّمَتْ فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ مِنْ ذَلكَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَصْدَرِ ومَعْمُولِهِ.(٤)

---

(١) قال السيوطى : "وهل يجرى ذلك فِي المصدر المؤول نحو: أن ضربت زيداً قائماً وأن تضرب زيداً قائماً. الجمهور لا والكوفيون نعم". الهمع : ١/ ١٠٦ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٣٤ ، ٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، والهمع : ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، والهمع : ١/ ١٠٦ ، وشرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ (المرفوعات).

(٤) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ (المرفوعات).

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ الْحَالِ فإمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً إِنْ كَانَتْ اسمية نَحْوُ قَوْلِكَ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ وَهُوَ مَلْتُوتٌ فَنُقِلَ عَنْ سيبويه أَنَّ الْحَالَ لاَ تَسدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ إِلاَّ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً [١]، وأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ [٢] والسَّمَاعُ وَرَدَ بِذَلِكَ قَالَ :[٣]

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ ... عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامِ

وقال : [٤]

(١) الكتاب : ١/ ٤١٩ وتذكرة النحاة ص ٦٤٩.

(٢) اختلف النقل عن الفراء فنقل عنه ابن عصفور المنع . ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٥ ، والارتشاف : ٢/ ٣٦ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٨٥.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للبيد في وصف دار وقوم رحلوا عنها وخلوا منها.
اللغة : الجميع : المجتمعون . الميسر : القمار على الإبل . الندام : مصدر نادم ندامًا ومنادمة والوصف منه النديم وهو الجالس على الشراب.
الشاهد فيه : قوله : ومنهم قبل التفرق وقعت هذه الجملة حالية مقترنة بالواو وقد سدت مسد الخبر والمبتدأ قوله عهدي وهو مصدر مضاف للفاعل وصار ذلك كقولك : جلوسك وأنت متكئ وأصله جلوسك متكئاً والبيت حجة على سيبويه في منعه ذلك . وأما قوله : الحي الجميع فهو معقول به للمصدر عهدي.
وانظر البيت في : الكتاب : ١/ ١٩٠ ، ابن يعيش : ٦/ ٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ١١١ ، وناظر الجيش ص٩٠٥- ٢٣٣٦-٢٨٣٢.

(٤) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يذكر أن المرء لا يقرب من الحاكم أو السيد إلا إذا كان راضياً عنه فإن غضب عليه فالبعد أولى حتى لا يغدر به.
اللغة : المولى : الحليف والسيد والمنعم والناصر.
الشاهد فيه : فيه شاهدان : الأول وقوع الحال سادة مسد الخبر وهي مفرد وهي في الشطر الأول لأن خيراً أفعل تفضيل مضاف لمصدر وهو مبتدأ خبره حليف رضى.
والشاهد الثاني في الشطر الثاني حيث وقعت الحال سادة مسد الخبر وهي جملة وذلك قوله : وهو غضبان.
وانظر البيت في تذكرة النحاة ص٦٥٠ ، والأشموني : ١/ ٢١٩ ، والعيني (١٨٧) ، وهمع الهوامع : ١/ ١٠٧ ، والدرر : ١/ ٧٧ ، وناظر الجيش ص٩٠٥ ، وشرح التسهيل : ٣ /٢٧٨.

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً   وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْـوَ غَـضْبَانُ

فقولُهُ : " وَفِيهِمُ " ومَا بَعْده جملةٌ حَالِيَّةٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ عَنْ (عَهْدِي) وَقَوْلُهُ (وَهْوَ غَضْبَانُ) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ (وَشَرُّ بُعْدِي) فَإِنْ حَذَفْتَ الْوَاوَ فَقُلْتَ : شُرْبُكَ السَّوِيقَ هُوَ مَلْتُوتٌ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وأَبْطَلَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وقَالَ : وَاوُ الحَالِ هِيَ رَافِعَةُ الشربَ والرَّافِعُ لاَ يُحْذَفُ.(١)

والْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَذْهَبِ الكسائي فِي هَذَا الأصْلِ لاَ يُخَالِفُونَهُ ، فَإِنْ قَدَّمْتَ الحالَ الَّتِي بِالْوَاوِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ والفراءُ وهشامُ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ متعدياً لمفعولٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَهو مَلْتُوتٌ شُرْبِي السَّوِيقَ ، وإِنْ كَانَ لاَزِماً جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ نَحْو : وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسْبُكَ ، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ ؛ لأَنَّ الْحَالَ لاَ تَرْفَعُ مُقَدَّمَةً.(٢)

وإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ والكسائيُّ وهشامُ نحو : حُسْنُكَ تَرْكَبُ أي رَاكِباً ونقل عن سيبويهِ المنعُ ، واختلف النقلُ عن الفراءِ فحكى ابْنُ خَرُوف عَنْهُ الجوازَ ، ونقَل ابْنُ عصفورٍ المنْعَ وهو الصحيحُ عنه(٣) قَالَ أَبو بَكْرٍ بْنُ الأَنْبَارِي : أجَازَ الفراءُ رَدَّ الحالِ إِلَى الاستقبالِ إذا كانت غَيْرَ رافعة ، وأبطل ذلك فيها إِذَا رَفَعَتْ فخطأٌ عِنْدَ الفراءِ حُسْنُكَ تَرْكَبُ وَوَرَدَ السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ بثبوتِ ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :(٤)

---

(١) ينظر الهمع : ١/ ١٠٧.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٦ ، ٣٧.

(٣) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٥ (المرفوعات) ، وتذكرة النحاة ص٦٥٠.

(٤) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة في المدح (ديوانه ص١٨١ مجموع أشعار العرب).

المعنى : لقد رأت عيناي أباك وهو يعطى الجزيل فالزم طريقه واقتد به.

الإعراب : رأي : مبتدأ وهو مصدر عامل عيني : مضاف إليه ، الفتى : مفعول المصدر ، أباك : بدل . يعطى الجزيل : جملة حالية سدت مسد الخبر ، فعليك : الفاء في جواب شرط مقدر وعليك اسم فعل أمر والفاعل ضمير تقديره أنت ، وذاكا مفعول اسم الفعل.

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها مضارع وذلك في قوله يعطى الجزيل ومنعها سيبويه وأجازها غيره. =

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الْفَتَـــى أَبَاكَـــا يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْـــكَ ذَاكَـــا

وقَالَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي المقرَّب مِنْ فِعْلِ الحَالِ :[1]

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سَرْبَلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْـــرَةِ الـــضَّامِرِ

وإِذَا قُلْتَ : حُسْنُك تَرْكَبُ مُسْرِعاً جَازَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْفراءِ والكسائيِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : حُسْنُكَ تركبُ تُسْرِعُ فَهِيَ / ٢٠٩ خطأ وأجمعوا على إبطالِ : أَكْلُكَ مُتَّكِئاً الطعامَ لأَنَّ الطَّعَامَ فِي صِلَةِ الأَكْلِ وَمُتَّكِئاً خَبَرُهُ والصِّلَةُ لاَ تَأْتِي بعْدَ الْخَبَرِ ، واتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ دُخُولِ إِنَّ وَفَاءِ أَمَّا عَلَى الحَالِ حِينَ يُقَالُ : إِنَّ حُسْنَكَ لَرَاكِباً وأَمَّا حُسْنُكَ فَرَاكِباً ولَمْ يُجِزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ ؛ لأَنَّ الْبَاءَ تُغَيِّرُ نَصْبَ الحالِ فَتفسدُ الْمَسْأَلَه لِذَلِكَ ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْفَرَّاءِ فِي إبطالِ : حُسْنُكَ تَرْكَبُ ؛ لأَنَّ بُطْلاَنَ النَّصْبِ مِنْ لَفْظِ الحَالِ أَخَلَّ بِالْمَسْأَلَةِ وَأَفْسَدَهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مَا حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ لَكِنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَنْشَدْنَاه قَبْلُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَرَأْيُ عَيْنَـــيَّ الْفَتَـــى أَبَاكَـــا يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْـــكَ ذَاكَـــا

= وانظر الشاهد في : الكتاب : ١/ ١٩١ ، شرح التسهيل : ٣/ ١١١ ، وناظر الجيش ص٩٠٣ و ٢٨٣٢ ، والهمع : ٢/ ٩٣ ، ١٠٧ ، والدرر : ٢/ ١٢٤ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٠.

(١) البيت من بحر السريع وهو للأعشى في الغزل (ديوانه ص٩٢).

اللغة : سربلت (بالبناء المجهول) : ألبست السربال . الهيفاء : الضامرة البطن الرقيقة الخاصرة يقال امرأة هيفاء وفرس هيفاء ، المهرة أنثى المهر وهو ولد الفرس. الضامر : وصف من الضمور وهو لطافة الجسم ونحافته وهو بغير الهاء للمذكر والمؤنث وبالهاء للمؤنث.

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها ماض مقترنة بقد.

وانظر البيت في : شرح المفصل : ٥/ ١٠١ ، الهمع : ١/ ١٠٧ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٠ ، وناظر الجيش ص٩٠٤ ، وشرح المقرب ص٦٨٦ (المرفوعات).

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ : أما ضربيكَ فَإِنَّهُ حَسَناً عَلَى أَنَّ الْهَاءَ تَرْجِعُ إِلَى الضَّرْبِ وَخَبَرُ إِنَّ حسناً ونصب حسناً فِي خبر إن ، وحُكْمُ كَانَ والظَّنِّ حُكْمُ إِنَّ فِي ذَا الْمَعْنَى ، فَمِنْ مَا أَجَازُوهُ : أما ضربيكَ فَكَانَ حسناً وأَمَّا ضربيكَ فظننته حَسَناً عَلَى أَنَّ حَسَناً صفَةٌ للضَّرْبِ ، وأبطلها الفراءُ عَلَى أَنَّ حَسَناً صِفَةٌ لِلْياءِ والكافِ والكسائيُّ يجيزُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ دُخُولُ كَانَ النَّاقِصَة عَلَى هَذَا الْمَصْدَرِ عِنْدَ ابْنِ السَّراجِ والسيرافِيِّ فتقولُ : كَانَ ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عصفورٍ هُوَ قَبِيحٌ ؛ لأَنَّ تعويضَ الحالِ مِنْ الْخَبَرِ إِنَّمَا يكونُ بعد حَذْفِه وَحَذْفُ خَبَرِ كَانَ قبيحٌ[١]، واتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ : ضربيك قائماً وضَرْبِي إِيَّاكَا قَائماً وضَرْبك إياي قائماً ولا يجوزُ : ضربكني قَائماً لأَنَّ مكنَّى المتكلِّمِ أقوَى الْمَكَانِيِّ كُلِّهَا إِذَا كَانَتِ الأَسماءُ تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِهِ وَلاَ يرجعُ هُوَ إِلَى لَفظِهَا.

وأَجَازَ الكسائِيُّ وهشامُ : عبدُ اللهِ وعَهْدي بزَيْدٍ قَديمَيْنِ وكذلك : عبدُ اللهِ والعَهْدُ بزَيْد قَديمَيْن[٢] ترتيبُ المسألة العهدُ بعَبد الله وزَيْد قَديمَيْنِ فقدَّمَ عَبْدَ اللهِ فَرفَعَ مَا بَعْدَهُ وثَنَّى قَديمَيْنِ ؛ لأَنَّهُ لعبدِ اللهِ وزَيْد وكَانَا للعَهْد كَمَا يَكُونُ الحالُ خَبَراً لمَصْدَرِ وسَوَّيَا بَيْنَ : إِنَّ عَبْدَ اللهِ والعَهْدَ بزيدٍ قَديمَيْنِ وعبدَ اللهِ وإِنَّ العَهْدَ بزيدٍ قديمين ، وَلاَ يُعْلَمُ أَنَّ الفراءَ أَجَازَ شَيْئاً مِنْ هَذَا وأَصْحَابُهُ يردُّونَ عَلَى الكسائِيِّ وهشامٍ مَا جَوَّزَاهُ مِنَ المسائلِ وقياسُ البصريينَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ[٣]، ولا يَجُوزُ فِي قَوْلِ الكسائيِّ وهشامٍ : عَبْدُ اللهِ فالعهدُ بِزَيْدٍ قديمينِ ولاَ يَصْلُحَ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى العطفُ إِلاَّ بالواوِ الجامعةِ.

واخْتَلَفَ النحويُّونَ فِي جوازِ إتباعِ هَذَا الْمَصْدَرِ الَّذي سَدَّت الحالُ مَسَدَّهُ نَحْو : ضَرْبِي زَيْداً الشديدُ قَائماً وشُرْبِي السويقَ كُلُّهُ مَلْتُوتاً فَأَجَازَ ذَلِكَ الكسائِيُّ

---

(١) ينظر شرح المقرب : ٢/ ٦٨٤ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧ ، والهمع : ٨/ ١٠٧.

(٢) راجع الارتشاف : ٢/ ٣٧ ، والهمع : ١/ ١٠٧.

(٣) نفس الجزء والصفحة.

وَحْدَهُ ومنعها غَيْرُهُ[١]، والاسْمُ الذي لا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الوُجُود يجري مَجْرَى الْمَصْدَرِ في هذا المعنى لا مَجْرَى الْجُثَثِ فَتَسُدُّ الْحَالُ مَسَدَّ خَبَرِهِ قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَــا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ

فَخَيَالٌ : مرفوعٌ بالابتداء وجاز الابتداءُ به وإنْ كَانَ نَكِرَةً لأَنَّهُ وَصْفُ بقوله (لأُمِّ السلسبيلِ) فَلا يصحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لأَنَّهُ صفة ، قولُهُ (ودونَهَا مسيرةُ شهرٍ) جملةٌ حاليةٌ سدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ المبتدأ وجَازَ ذَلِكَ لأَنَّ الخَيالَ لاَ حَقِيقَةَ لَهُ جِسْمِيَّةً هكذا زَعَمَ بعضُ الناسِ[٣]، وينبغي أَنْ يُقْتَصَرَ فِي ذَلِكَ على المصدرِ أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ولا تَثْبُتُ مِثْلُ هذه القاعدةِ بهذا البيتِ الذي يحتملُ التأويلَ.[٤]

ومِمَّا يُمَثِّلُ به النحويُّونَ فِي هذا / ٢١٠ الباب قولُهُمْ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قَائماً فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تقديرُهُ : أَخْطَبُ أَزْمَانَ كَوْنِ الأميرِ إِذَا كَانَ قَائماً[٥]، فَحَذَفَ أَزْمَانَ وأُقِيمَ الكونُ مَقَامَهُ ثُمَّ حَلَّ الكَوْنُ بما والفعلِ ولَيْسَ أَخْطَبُ بَعْضَ الْكَوْنِ فاحتيجَ لأجلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ولَيْسَتْ الخِطَابَةُ بَعْضَ الأَوْقَاتِ

---

(١) أجاز الكسائي وابن مالك إتباع المصدر المذكور فأجازا أن يقال : ضربي زيداً الشديد قائمـــاً ومنع ذلك الفراء . راجع : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧ ، ، والهمع ١/١٠٧.

(٢) البيت من بحر الطويل مطلع قصيدة منسوبة للبعيث بن حريث والبيت يوجد في المحتســب : ١/٢٠٣ ، والبحر المحيط : ٣/ ٣٧٧ ، ومعجم الشواهد : ٦٦ ، وشرح المقرب : ٢/ ٦٨٢ ، وناظر الجيش ص٨٩٤ .

الشاهد : واضح من خلال الشرح.

(٣) انظر نصه في تذكرة النحاة ص٦٥٢ وهو نص مسند إلى ابن عصفور.

(٤) قد يحتمل البيت أن يكون خيال مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر وجاز الابتداء بالنكرة لتقدير نعت محذوف أي عظيم أو زائر وتكون جملة الحال من أم السلسبيل.

(٥) تذكرة النحاة ص٦٥٣.

ولَكِنْ جَازَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهَا كَمَا كَانَ تقع فيها ، فإذا المقَدَّرَةُ عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً خَبَراً لأَخْطَبَ ، ولا يستنكرُ خروجُ إِذَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ورَفْعِهَا فَقَدْ جَاءَتْ مَجْرُورَةً فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:(١)

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدِ ... إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

فأَبْدَلَ إِذَا مِنْ غَدٍ ، ويُبَيِّـنُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ الإِعْرَابُ فِي الظرْفِ رُفِعَ فَتَقُولُ : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يَوْمُ الجمعةِ إِذَا جَعَلْتَ أَخْطَبُ زَمَاناً فَإِنْ جَعَلْتَ أَخْطَبُ كَوْناً نَصَبْتَ يَوْمَ الْجُمعَةِ ، وَأَجَازَ الأَخْفَشُ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قَائِمٌ بِرَفْعِ قَائِم خَبَراً لأَخْطَبَ(٢)، وفِيهِ مَجَازَانِ : إِضَافَةُ أَخْطَب إِلَى الْكَوْنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

والثَّانِي : الإِخْبَارُ بِقَائِمٍ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الأَعْيَانِ عَنْ أَخْطَبِ الَّذِي هُوَ فِي الْمَعْنَى كَوْن ومَنْعِ رَفْعِ قَائِم فِي : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً حُذِفَ عَائِدُهَا وتَكُونُ نَاقِصَةً كَأَنَّ الأَصْلَ : أَخْطَبُ أَحْوَالٍ يَكُونُ الأَمِيرُ فِيهَا قَائِماً ، فَمَا حِينَئِذٍ كِنَايَةٌ عَنِ الأَحْوَالِ.

وأَجَازَ ابْنُ الدَّهانِ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِمٌ بِالرَّفْعِ خَبَراً لِضَرْبِي وَيُرِيدُ بِقَائِمٍ مَعْنَى الثبوتِ والدوامِ.(٣)

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبي الطمحان القيني وعزاه جماعة إلى هدبة بن خشرم والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ص١٢٦٦، وابن الشجري : ١/ ١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ، والمغني : ١/ ١٣١ (دار السلام) ، وناظر الجيش ص٨٩ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٤.

الشاهد قوله : " إذا راح " حيث خرجت إذا عن الظرفية وجاءت بدلاً من (غد).

(٢) قال ابن مالك : "وأجاز الأخفش في نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً رفع قائم خبر أخطب...". شرح التسهيل : ١/ ٢٨٢ ، والهمع : ١/ ١٠٦ ، وتذكرة النحاة ص٦٥٤.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص٦٥٥ ، والهمع : ١/ ١٠٦.

قولـــه :

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَـةً فَمُـضْمَرُ عَامِلُهَـا وَلَفْظُهَـا يُـؤَخَّرُ

مِثَالُ الْحَالِ الَّتِي جَاءَتْ مُؤَكِّدَةً مَضْمُونَ جُمْلَةٍ قَوْلُكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْلوماً وَقَالَ:[١]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَـارِ

وَأَنَا فلانٌ شجاعاً وهو فلانٌ جَليلاً وَأَنَا عَبْدُكَ مِسْكِيناً إِلَى خَيْرِكَ وَهُوَ فُلاَنٌ مَأْخُوذاً وَأَنَا فُلاَنٌ مُتَمَكِّناً مِنْكَ ولا تكونُ إِلاَّ بلفظ دالٍ عَلَى مَعْنَى مُلاَزِمٍ أَوْ مَا يُشْبِهُ الملازمَ فِي تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ.

واخْتَلَفُوا فِي النَّاصِبِ لِهَذِهِ الْحَالِ فَذَهَبَ الجمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّر لَهَا عَامِلٌ بَعْدَ الْخَبَرِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ أَنَا وأُحَقُّهُ وأُعْرِفهُ إِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ غَيْرَ أَنَا ، فَقَوْلُهُ : هُوَ فُلاَنٌ مأخوذاً فتقدرُهُ أُحُقُّهُ مَأْخُوذاً وأُعْرِفهُ.[٢]

وذَهَبَ الزجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْخَبَرُ وَتَأَوَّلَهُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى ، فَإِذَا قَالَ : أَنَا ابْنُ دَارَةَ معروفاً بها نسبي فكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَنَا الْمُسَمَّى مَعْرُوفاً.[٣]

---

(١) البيت من بحر البسيط لسالم بن دارة ويوجد في الكتاب : ٢/ ٧٩ ، وابن يعيش : ٢/ ١٤٣، وخزانة الأدب : ٣/ ٢٦٥ ، والمساعد : ٢/٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٥٧ ، والخصائص : ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والأشموني : ٢/ ١٨٥.

الشاهد قوله : " معروفاً " حيث جاءت حالاً مؤكدة للجملة التي قبلها (أنا ابن دارة).

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ٧٨ ، ٧٩ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٨ ، والارتشاف : ٢/ ٣٦٣ ، وناظر الجيش : ٥/٢٣٢٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٥٨ ، والهمع : ١/ ٢٤٥ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٢٧ ، والتصريح : ١/ ٣٨٨.

وذَهَبَ ابْنُ خَرُوف إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ المبتدأ مُضَمَّناً مَعْنَى تَنَبَّه ، فَإِذَا قَالَ أَنَا ابْنُ دَارَة فكأنه قَالَ : تَنَبَّهْ لابْنِ دَارَة مَعْرُوفاً.[١]

وقَوْلُ النَّاظِمِ (فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا) أَيْ النَّاصِبُ لَهَا مُضْمَراً أَيْ مَحْذُوفٌ لاَ يَلْفَظُ بِهِ فَتَصِيرُ هَذِهِ الْحَالُ فِي الحقيقة مِنْ جُمْلَة ثَانِية لأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَحُقُّهُ مَعْرُوفاً مثلاً.

وَقَوْلُهُ (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) لاَ يُقَالُ : مَعْرُوفاً أَنَا ابْنُ دَارَةَ ولاَ عَطُوفاً هَذَا أَبُوكَ وإِنَّمَا لَمْ يَجُز التَّقْدِيمُ لأَنَّهَا مُؤَكِّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَة فَصَارَ ذَلِكَ كَالتَّوْكِيدِ وَالْمُؤَكَّد فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ فَكَمَا لاَ يَجُوزُ قَامَ نَفْسُهُ زَيْدٌ ، كَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ التَّقْدِيمُ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وُجُوباً كَانَ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ التَّجَوُّزِ فَلَمْ يَكُونُوا لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِالتقديم فيكْثر فِيه التَّجَوُّز فَأَخَّرُوهَا لِذَلِكَ.[٢]

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيْ جُمْلَـهْ   كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَـاوٍ رِحْلَـهْ

يَعْنِي أَنَّهُ تَجِيءُ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْب ، وَأَطْلَقَ الْجُمْلَةَ وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَيَّد / ٢١١ بِالْخَبَرِية لِيَحْتَرِزَ بِذَلِكَ مِنَ الْجُمْلَة الطَّلَبِيَّة ، وَأَنْ تُقَيَّدَ أَيْضاً بِكَوْنِهَا لاَ تَكُونُ مُفْتَتَحَةً بِدَلِيلِ اسْتِقْبَال كحرف التنفيسِ وَلَنْ فَإِنَّهُ لاَ يَقَعُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وأَنْ تقيدَ أيضاً بِأَنَّهَا لاَ تَكُونُ تعجُّبِيةً فلا تقولُ : جَاءَ زَيْدٌ اضْرِبْهُ ولاَ أجِيءُ سَأَضْرِبُ زَيْداً ولاَ سَيَجِيءُ زَيْدٌ لَنْ يُسْرِعَ.

ومَثَّلَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : (جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) وَهِيَ جُمْلَة اسمية اشتملت على ضميرِ ذِي الحالِ وعَلَى الواوِ وَهو تمثيلٌ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِه.

---

(١) ينظر المراجع السابقة ، والارتشاف : ٢/ ٣٦٣.

(٢) ما ذكره أبو حيان من الحال المؤكدة للجملة وهناك حال أخرى مؤكدة للعامل وهي نوعان : موافقة عاملها لفظاً ومعنى كما في قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ (النساء: ٧٩) وموافقة عاملها معنى فقط كما في قوله : ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ٧٤).

والجملةُ الاسميةُ إذَا وَقَعَتْ حَالاً فإمَّا أنْ يَكُونَ فيهَا ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى ذي الحَالِ أوْ لاَ يَكُونَ ، إنْ لَمْ يَكُنْ فيهَا ضَميرٌ وَجَبَ ذِكْرُ الواوِ نحو : جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جِنِّي في سِرِّ الصِّنَاعَةِ إلَى أنَّهُ لاَبُدَّ من تَقْديرِ الضَّميرِ الرَّابطِ مَعَ الوَاوِ مُطْلَقاً وَأنَّ الْمَعْنَى : جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ وَقْتَ مَجيئِه ثُمَّ حُذِفَتْ وَدَلَّت الواوُ عَلَى ذَلكَ.[١]

وإنْ كَانَ فيهَا ضَميرٌ فَذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَتَبِعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ في أحَدِ قَوْلَيْه إلَى وُجُوبِ الواوِ مُطْلَقاً ولِذَلكَ زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلَى فِيَّ نَادرٌ[٢]، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إلَى أنَّهُ لاَ يَجبُ ذِكْرُهَا بل يَجُوزُ ، والفراءُ والزمخشريُّ مَحْجُوجَانِ بثبوتِ ذَلكَ في كَلاَمِ العربِ نَثْراً وَنَظْماً قَالَ تَعَالَى[٣]﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٤]﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾، وقَالَ الشَّاعِرُ :[٥]

أَتَانِي الْمُعَلَّى عُـــذْرُهُ مُتَبَـــيِّنٌ ... فَمَنْ يَعْزُهُ لِلظُّلْمِ فَهْوَ ظَلُـــومُ

---

(١) قال ابن جني في سر الصناعة جـ٢ ص٦٤٥ (تحقيق هنداوى) وهو يتحدث عن تقدير الضمير في جملة الخبر قال : ولابد من هذا التقدير كما أن قولك جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها ، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٢/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: المفصل ص ٦٤ (دار الجيل) ، ونص قوله : والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في.

(٣) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية : ٦٠ من سورة الزمر.

(٥) البيت من بحر الطويل لَمْ أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٥.

الشاهد فيه : قوله : " عذره متبين " حيث وقعت الحال جملة اسمية واستغنى فيها عن الواو بذكر الضمير.

وَقَالَ :(١)

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَـاءُ غَـامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْـبِ مَـا يَـدْرِى

وقال :(٢)

الذنْبُ يَطْرِقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَـدِي

وقال :(٣)

.... لاَ يَقْطَعُ الخِرَقَ إِلاَّ طَرْفُهُ سَامِ

---

(١) البيت من بحر الكامل نسب للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب الكندي وليس في ديوانه ، وهو في أمالي الشجري : ٢/ ١٩٠ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٥ ، والهمع : ١/ ٢٤٦ ، وحاشية الشيخ يس : ١/ ٣٩١ ، وخزانة الأدب : ٢/ ٢٣٣ ، والأشموني : ٢/ ١٩٤، والشاعر يصف غائصاً في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على الشاطئ لا يدرى ما كان منه ؛ والنهار بالنصب مفعول به.

الشاهد قوله : " الماء غامره " وهو كالبيت السابق في وقوع الجملة الاسمية حالاً رابطها الضمير دون الواو.

(٢) البيت من بحر البسيط مجهول القائل وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٦٥ ، والمغني : ٢/ ٦١٥ ، والأشموني : ١/ ٢٠٦ ، ومعجم الشواهد : ١٤٩.

الشاهد قوله : (مدية بيدى) وهو كالبيت السابق.

(٣) هذا عجز بيت من بحر البسيط للنابغة الذبياني وصدره قوله : لهم لواء بكفي ماجد بطل.

والبيت في ديوانه : ١٣٤ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٥ ، ومختارات الشعر الجاهلي جـ١ ص١٨١.

والشاعر يصف جيشاً بأنه جيش جرار يقطع الصحارى الواسعة في طرفة عين دون أن يسأم أو يتعب

الشاهد قوله : (طرفه سام) وهو كالأبيات السابقة.

وهَذَا السَّمَاعُ كَثِيرٌ جداً لا يَكَادُ يُضبَطُ لِكَثْرَتِه ، وزَعَمَ الأَخْفَشُ أنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأ إِذَا كَانَ اسْماً مُشْتَقاً مُتقدِّماً لاَ يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ عَلَيْه[1]، فَلاَ يَجُوزُ عنده أنْ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وحَسَنٌ وَجْهُهُ ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَزَلْتَ الْوَاوَ لانتَصَبَ حَسَنٌ فَكُنْتَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَناً وَجْهُهُ وَهَذَا لَيْسَ بِلاَزِمٍ ؛ لأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُقَدِّرَ الْحَالَ جُمْلَةً ابتدائيةً تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى المبتدأ فِيهَا أَوْ تقدرها اسْماً مُفْرَداً ، فإنْ قَدَّرْتَهَا جُمْلَةً ابتدائية رَفَعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وهو مَنْوِيٌّ بِهِ التَّأْخِيرُ وكأن الواوَ دَخَلَتْ عَلَى المبتدأ.

وَقَدْ سُمِعَ دخولُ الوَاوِ الَّتِي للحالِ عَلَى خَبَرِ المبتدأ نحو قَوْلِ امرئِ الْقَيْسِ:[2]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِي الْقَانِـصَاتُ وَكُـــلٌ بِمَرْبَـــأَةٍ مُقْتَفِـــرْ

وقال غيره :[3]

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهُمُ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْـسِرٌ وَنِـدَامِ

وإنْ قَدَّرْتَهَا اسْماً مُفْرِداً نَصَبْتَ.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٣٦٦، والهمع: ١/ ٢٤٦ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لامرئ القيس من رائيه ساكنة مشهورة له في وصـف فرسـه وخروجه إلى الصيد وهى في ديوانه ص١١١ (دار صادر) وفيها كثير من الشواهد.
اللغة : القانصان : مثنى قانص وهو الصائد يقصد فرسيه ، المربأة : المكان المرتفع ترى منـه العدو وغيره ، المقتفر : من قفرت أثره أقفره أي قفوته واقتفرت مثله.
الشاهد فيه : قوله : " ومعي القانصات " حيث اقترنت جملة الحال بالواو وتقدم الخبر فيها. وهو ما يمنعه الأخفش فدل على جواز : جاء زيد وحسن وجهه.

(٣) البيت سبق الاستشهاد به قريباً وشاهده هنا اقتران جملة الحال بالواو مع تقدم الخبر فيها . وهو خلاف مذهب الأخفش . قال ناظر الجيش : هكذا أنشد الشيخ (أبو حيان) هذين البيتين رداً على الأخفش ولا يظهر كونهما ردا عليه لأن الخبر المتقدم في الجملة ليس اسماً مشتقاً (تمهيد القواعد جــ٥ ص٢٣٣٦).

وفيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الجمهورُ تَفصيلٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الجملةُ الواقعةُ حَالاً قَدْ عطفَتْ عَلَى حالٍ فَإِنَّ الواوَ لاَ تَدْخُلُ عَلَى تِلْكَ الْجُمَلِ كراهية اجتماعِ حَرْفَي عَطْفٍ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ مَاشياً أَوْ هُوَ رَاكِبٌ فَلاَ يَجُوزُ أَوْ وَهُوَ رَاكِبٌ قَالَ تَعَالَى: (١)﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ وكَذَلِكَ أَيْضاً إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الاسمية حَالاً مُؤَكِّدَةً لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا نَحْو : هو الحق لا رَيْبَ فِيهِ لا يَجُوز : وَلاَ رَيْبَ فِيهِ عَلَى الْحَالِ / ٢١٢ فتخَلَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَاو فِي الْجُمْلَةِ الاسمية ثَلاَثَةَ أَحْوَالٍ :

أحَدُهَا : أَنَّهُ يَجبُ دُخُولُهَا وَهُوَ إِذَا عُرِيَتِ الْجُمْلَةُ الاسمية مِنَ الضَّمِيرِ.

الثَّاني : أَنَّهُ يُمْتَنعُ دُخُولُهَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَطْفِ والْحَالِ المؤكِّدَةِ.

الثَّالثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهَا وهو مَا سِوَى ذَلِكَ.

وذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَدْ تَخْلُو الْجُمْلَةُ الاسميَّةُ مِنَ الْوَاوِ وَمِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ ظُهُورِ الْمُلاَبسَةِ ؛ لأَنَّ سيبويهِ حكى الاستغناءَ عَنِ الْوَاوِ بِنِيَّةِ الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً نَحْو : مَرَرْتُ بِالْبُرِّ قَفيزٌ بِدِرْهَمَاي قَفيزٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، كَمَا جَازَ فِي الابْتِدَاءِ : السَّمْنُ مَنوَانِ بدرهمٍ أَيْ مِنْهُ ، قَالَ : فَلَوْ قِيلَ : بِيعَ السَّمْنُ مَنوانِ بدرهمٍ تُريدُ منوانِ منه بدرهمٍ وتجعلُ الجملةَ الاسميةَ حَالاً لَجَازَ وحَسُنَ.(٢)

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ حَسَنٌ وَلاَ يُرِيدُ النحويونَ بِقَوْلِهِم : عَرِيتَ الْجُمْلَةُ من الضميرِ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يَكُونُ فِيهَا ضميرٌ لاَ ظَاهِرٌ ولاَ مُقَدَّرٌ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا فِيهَا الضَّميرُ مُقَدَّرٌ ؛ فَأَمَّا قَوْلُ الحطيئة :(٣)

---

(١) سورة الأعراف آية : ٤.

(٢) هذا الذي ذكره أبو حيان هو كلام ابن مالك . راجع نصه في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للحطيئة من قصيدة طويلة يمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوانه ص٥٣).

الشاهد قوله : " نوم العين ساهر " حيث جاءت الجملة الاسمية حالية ولا رابط معها من واو أو ضمير. وقد خرجه الشارح على وجهين.

يَـــا لَيْلَـــةً قَـــدْ بِتُّهَـــا   بِجُدُودَ نَـوْمُ الْعَـيْنِ سَـاهِرْ

فـ (نَوْمُ الْعَيْنِ سَاهِرٌ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَلاَ وَاوَ معها وَلاَ ضَمِيرَ ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يُخرَّجَ عَلَى وجهينِ :

أحدُهُمَا : أَنَّ الضَّمِيرَ مَحْذُوفٌ تقديرُهُ : وَنَوْمُ العينِ مِنِّي سَاهِرٌ.

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الأَلِفُ واللامُ أَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ الكوفيينَ كأنه قال : نَوْمُ عينِي سَاهِرٌ.

ويقعُ حالاً مِنْ نواسخِ الابتداءِ غَيْرِ الفعلِ إنَّ وكأنَّ وَلاَ وَمَا وهُنَّ فِي دخولِ الوَاوِ وعَدَمِ دُخُولِهَا كالجملةِ العاريةِ مِنْ هَذِه الحُرُوفِ نحو : جاء زيدٌ وإِنَّ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وقَالَ زُهَيْرٌ :[1]

يَلُحْـــنَ كَـــأَنَّهُن يَـــدَا فَتَـــاةٍ   تُرجِّعُ فِي مَعَاصِمِهَا الوُشُـــومُ

وقَالَ الشَّنْفَرَى :[2]

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلاَكِنَّ دُونَهُ   وَلاَ سِتْرَ إِلاَّ الأَتْحِمَيُّ الْمُرَعْبَلُ

---

(١) البيت من بحر الوافر في ديوان زهير : ٩٦ (بيروت) وشرح التسهيل : ٢/ ٣٥٩.

اللغة : يلحن : يظهرن ، ترجع : تردد مرة بعد مرة حتى تثبت ، الوشوم : جمع وشم وهـو نقش في ظاهر الكف أو المعصم يحشى نؤوراً.

الشاهد قوله: " كأهن يدا فتاة " حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بناسخ وهو كأن.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للشنفري من لاميته المشهورة (ديوانه ص ٧١) وقبل بيت الشاهد قوله :

ويوم من الشعرى يذوب لعابه   أفاعيه في رمضانه تتململ

اللغة : كِن : الستر ، الأتحمي : نوع من الثياب كالعباءة ، المرعبل : الممزق.

وشاهده قوله : (ولاكن دونه) حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بلا التبرئة.

والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٠.

وَقَالَ عَنْتَرَةُ :[١]

فَرَأَيْتَنَا مَا بَيْنَنَا مِـــنْ حَـــاجِزٍ   إِلاَّ الْمِجَنُّ وَحَدُّ أَبْيَضَ مفصلُ

قولــــه :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُـــضَارِعٍ ثَبَـــتْ   حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

أَقولُ إِذَا كَانَتِ الجملةُ الواقِعَةُ حَالاً أَوَّلُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُثْبَتٌ فيه ضَمِيرٌ فَإِنَّهَا لاَ تَدْخُلُ عليه الواوُ نحو : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ عَلَى الحَالِ ؛ لأَنَّ المضَارِعَ شَدِيدُ الشَّبَهِ بالاسْمِ فَكَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكاً لاَ يَجُوزُ : ويضحَكُ ، واحترزَ بقولِهِ (مثبت) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْفِيًّا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وقَوْلُهُ (وذاتُ) إعرابُه مُبْتَدَأ وَهُوَ صِفَةٌ لجملة مَحْذُوفَة أَيْ وجملةٌ ذَاتُ بدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثابتٍ تَحْوِي ضَمِيراً وَتَخْلُو مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ المثالِ الَّذي مَثَّلْنَاهُ وهو : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ دخولُ الواوِ على المضارعِ احْتَاجَ إِلَى رَابطٍ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَحْوِي ضَمِيراً يَعُودُ عَلَى ذِي الحالِ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يضحكُ عَمْرٌو لَمْ تَصح المسألةُ لخلوِّ الجملةِ مِنَ الرَّابطِ.

قولــــه :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَـــدَا   لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُـــسْنَدَا

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة في ديوانه : ص٦٠ (بيروت) وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٠.

اللغة : المجن : الترس ، حد أبيض مصقل : سيف قاطع.

الشاهد قوله : " ما بيننا " حيث وقعت الجملة الاسمية حالاً وهى مصدرة بما النافية وهى من نواسخ الجملة الاسمية إلا أنها هنا مهملة لتقدم الخبر (بيننا) على الاسم (من حاجز) وقوله : إلا المجن مستثنى أبدل من المستثنى منه (حاجز).

يَقُولُ : فَإِنْ جَاءَتْ جملةٌ مُفْتَتحةٌ بِمُضَارِعٍ مثبتٍ ودَخَلَ عليه الواوُ فقدِّرْ اسماً مبتدأ بعد الواوِ واجْعَلْ ذَلِكَ الْمُضَارِعَ خبراً لذلك المبتدأ ، سُمِعَ مِنْ كَلاَمِهِم : قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَه أيْ قُمْتُ / ٢١٣ وأَنَا أَصُكُّ عَيْنَه فيصيرُ إِذْ ذَاكَ جملةً اسميةً فَلِذَلِكَ جَازَ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهَا. ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

فَلَمَّـــا خَـــشِيْتُ أَظَـــافِيرَهُمْ   نَجَـــوْتُ وَأَرْهَـــنُهُمْ مَالِكَـــا

أيْ : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ.

وَقَالَ عَنْتَرَةُ :(٢)

عُلِقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُـــلُ قَوْمَهَـــا   زَعْمًا وَرَبِّ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

يُرِيدُ : وَأَنَا أقتلُ قَوْمَهَا ، وقَالَ زهيرُ بنُ أبي سلْمى :(٣)

---

(١) البيت من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي والبيت في شـــرح التـــسهيل : ٢/ ٣٦٧ ، والمقرب : ١٧٢ ، والأشموني : ١/ ١٨٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٩ ، والعينى (٥١٦).

الشاهد قوله : " وأرهنهم مالكا " حيث وقع حالاً وهو مضارع مثبت والأصل فيـــه عـــدم دخول الواو أو يؤول بالجملة الاسمية على تقدير مبتدأ كما ذكر الشارح .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان عنترة : ١٦ (بيروت) ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧ والتصريح : ١/ ٣٩٢ ، والأشموني : ٢/ ١٨٧. والعيني (٥١٥) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٩.

الشاهد قوله : " وأقتل قومها " وهو كالبيت السابق في وقوع المضارع المثبت حالاً مقترنـــاً بالواو ، وأول على تقدير مبتدأ.

(٣) البيت من بحر المتقارب في ديوان زهير : ٥٢ (بيروت) ، من قصيدة في مدح سنان بن أبـــى حارثة بدأها بوصف الأطلال.

وبيت الشاهد ثانيها ومطلعها قوله : أمن آل ليلى عرفت الطلولا

اللغة : بلين : نونه للأطلال . الآيات : العلامات ، الرق : الشيء الرقيق ، ويقال لـــلأرض اللينة رق وهو المقصود هنا : المحيل : الذي أتى عليه الحول. =

بَلِــينَ وَتَحْـسَبُ آيَـاتِهِنْ   نَ عَنْ فَرْطِ حَوْلَيْنِ رِقًّا مُحِيلاً

أيْ : وَأَنْتَ تَحْسبُ آياتِهِنَّ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ[١] {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ} أيْ : وهُمْ يَصُدُّونَ ، ولَما كَانَ الْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ وقبله الواو إلاَّ هَذِهِ الألفاظُ النَّادرَةُ لَمْ يُبْنَ عَلَى ذَلِكَ قَاعِدَةٌ لِمُخَالَفَةِ القياسِ ولقلة هَذِهِ الأَلْفَاظِ ولاحتِمَالِهَا التأويلَ السَّهْلَ السائِغَ.

قولــــه :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُــدِّمَا   بِــوَاوٍ أَوْ بِمُــضْمَرٍ أَوْ بِهِمَــا

الذي قُدِّمَ شَيْئَانِ وهُمَا الْجُمْلَةُ الاسْمِيةُ ومُثِّلَ بهَا مُثْبَتَةً والجملةُ الفعليةُ الْمصدرةُ بِمُضَارِعٍ مثبَتٍ ، فأَمَّا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ فَتَقَدَّمَ الكلامُ عليها ، وأَمَّا الفعْليَّةُ الْمصدرةُ بِمضَارِعٍ مُثْبَتٍ فَتَكَلَّمْنَا عَلَيْه وأَوَّلْنَا مَا وَرَدَ مِنْهُ بالْوَاوِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبتدأ مَحْذُوف ، ووَقَعَ فِي كَلاَمِ أَبِي مُوسَى الجزولي ما ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الوَاوَ تَدْخُلُ عَلَى المضَارِعِ قليلاً ، قَالَ أَبو مُوسَى : ولاَ تَجِيءُ الواوُ مَعَ الْمَضارعِ غَيْرِ الْمَاضِي إلاَّ قَليلاً انتهى.[٢]

وقَوْلُهُ : " سِوَى مَا قدِّمَا " يظْهَرُ أَنَّهُ أَرَادَ بالَّذي قُدِّمَ الكلامُ فيه إنما هُوَ المضارعُ المثبَتُ وكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ المنفيُّ بِلاَ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمضارعِ المثبتِ

= الشاهد فيه : بلين وتحسب : حيث وقع المضارع المثبت حالاً مقترناً بالواو ، على تقدير مبتدأ ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٤٩٨.

(١) من الآية : ٢٥ من سورة الحج ومثل الآية قوله : {قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ} (البقرة:٩١).

(٢) المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ص ٩١

فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الواوِ عَلَيْه[1] تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ يَمْلُكُ عَيْنَيْهِ مِنَ الْبُكَاءِ وَلاَ يَجُوزُ : وَلاَ يَمْلكُ إلاَّ أَنْ يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيُحْمَلُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأً بَعْدَ الواوِ ، كَمَا حمل فِي الْمُثْبَتِ وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ ذكوانَ[2]{**فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَبِعَانِّ**}[3] بِتخفيفِ النُّونِ فيحتملُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ فاستقِيمَا وأَنْتُمَا لاَ تَتْبِعَان.

وإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ للعلةِ الَّتِي قَدَّمْنَا فِي المثبتِ إِذْ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ مَالكاً عَيْنَيه من البكاءِ لَمْ يَصِحَّ وَلاَ فَرْقَ فِي النَّفْيِ بلا للاسْمِ والمضارِعِ إلاَّ أَنَّهَا يلزمُ تكْرَارُهَا مَعَ الاسْمِ فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لاَ ضَاحِكاً وَلاَ بَاكِياً وَلاَ يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُضَارِعِ قال الحطيئة :[4]

تَوَلَّيْتُ لاَ آسِي عَلَى نَائِلِ امْرِئٍ ... طَوَى كَشْحَهُ دُونِي وَقَلَّتْ أَوَاصِرُهْ

ونتكلَّمُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فنقولُ : إِذَا وَقَعَتْ حَالاً فَلاَ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً بِصِيغَةِ مَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ : إِنْ كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِمَاضٍ :

فإما أَنْ يَكُونَ مثبتاً أَوْ منفياً إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا والْجُمْلَةُ عَارِيةً مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الواوُ : جَاءَ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ غَيْرَ عَارِيَةٍ جَازَتْ نَحْوُ : لَقَدْ جَاءَ زَيْدٌ ومَا دَرَى

---

(١) ذكره فِي التسهيل وأكد عليه حيث قال : وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بـلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . التسهيل : ص ٤٩٨.

(٢) هو عبد الله بن أحمد المتوفي سنة (٢٤٢هـ) وهو الراوي الثاني لعبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام والراوي الأول هو هشام بن عماد الدمشقي . غاية النهاية : ١/ ٤٠٤.

(٣) من الآية : ٨٩ من سورة يونس . وانظر القراءة المذكورة فِي التيسير فِي القراءات السبع للداني : ص١٠٠ والإقناع : ص٦٦٣.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للحطيئة يمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوان الحطيئة ص١٩-٣٢ نعمان طه)

الشاهد قوله : " لا آسى على نائل امرئ " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلا ولَم تتكرر مع معطوف كما فِي الأسماء .

كَيْفَ جَاءَ وَيَجُوزُ : مَا دَرَى كَيْفَ جَاءَ ، وإِنْ كَانَ مُثْبَتاً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ أَوْ لاَ ، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ قَدْ وَلاَ وَاوُ الحالِ نَحْو قولِهِمْ : لأَضْرِبَنَّ زَيْداً مَكَثَ أَوْ ذَهَبَ تَقْدِيرُهُ : لأَضْرِبَنَّهُ مَاكِثاً أَوْ ذَاهِباً أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ الشاعر :[١]

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدلاَ   وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

كَانَ أَصْلُهُ (إِنْ جَارَ أَوْ عَدَلاَ) و (إِنْ جَادَ أَوْ بَخلاَ) أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، ولِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ هُنَا وُقُوعُ الْمضارِعِ لاَ يُقَالُ : لأَضْرِبَنَّهُ يَمْكُثُ أَوْ يَذْهَبُ لأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِياً.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُؤَكِّدَةً أَوْ مُبَيِّنَةً إِنْ كَانَتْ مُؤَكِّدَةً لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ نَحْو قَوْلِكَ : أَبُو بَكْرٍ الْخَلِيفَةُ قَدْ عَلِمَهُ النَّاسُ . قَالَ امرؤُ الْقَيْسِ :[٢]

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ   وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي

---

(١) البيت من بحر البسيط لم يعلم قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦١ ، وشرح عمدة الحافظ ص٤٤٩ ، والعيني برقم (٥٢٣) ، والمقاصد الشافية : ٣/٥١٢ ، والمساعد : ٢/ ٤٤ ، والأشموني : ٢/ ١٨٨.

الشاهد قوله : " جار أو عدلا وجاد أو بخلا " حيث وقع الفعل الماضي المثبت الذي أصله فعل شرط حالاً دون قد أو الواو وهو المطلوب ، وجاز ذلك لكونه معطوفاً عليه بأو.

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان امرئ القيس : ١٦٤ (بيروت) ، وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٤ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥١١ ، والهمع : ١/ ٤٤٦ ، والمقرب لابن عصفور ص ١٧٠ وشرحه ص ٥٥٥ (المنصوبات)

وشاهده : وقوع الجملة وقوع الجملة المقترنة بقد حالاً دون واو لأنها مؤكدة.

وإنْ كَانَتْ مُبيَّنَةً اخْتَلَفَ النَّحويُّونَ فَالَّذي في كُتُبِ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا كالْجَزُولِيِّ[١] وابْنُ عُصْفُورٍ[٢] وَأَبي الْحَسَنِ الأُبَّذي وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لاَبُدَّ مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أو مقدرةً . وقال ابْنُ أُصْبَغ : لاَ يَمْتَنِعُ وُقُوعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَوْقِعَ الحالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الْوَاوُ وَلاَ قَدْ في قولِ الجمهورِ وَمَنَعَهُ أَبو الْعَبَّاسِ المبرِّدُ.[٣] انتهى.

وقَالَ صَاحِبُ اللُّبَابِ وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ : خلافاً للْكُوفيِّينَ فَإِنَّهم يُجيزُونَ ذَلِكَ دُون قَدْ لاَ ظَاهِرَةً وَلاَ مُضْمَرَةً قَالُوا : لأَنَّ أَكْثَرَ مَا فيه أَنَّها غَيْرُ مَوْجُودَة في زَمَنِ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لاَ يَمْتَنِعُ كَمَا لاَ يَمْتَنِعُ الْحَالُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ الأَخْفَش[٤]، والصَّحيحُ جَوَازُ ذَلِكَ لكثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ بِغَيْرِ قَدْ ، وتَأْويلُ الشَّيْءِ الْكَثيرِ ضَعيفٌ جداً لأَنَّا إِنَّمَا نَبْنِي الْمَقَاييسَ الْعَرَبِيَةَ عَلَى وُجُودِ الكثْرَةِ وهذا كلُّهُ مُقَيَّدٌ بأَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفاً ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي غَيْرَ متصرِّفٍ وَهوُ (لَيْسَ) فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ (قَدْ) عَلَيْهِ بَلْ اجْتِمَاعُ الضَّميرِ والواوِ أَكْثَرُ مِنِ انْفِرَادِ الضَّميرِ قَالَ تَعَالَى[٥]: {وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} وقال الشاعر :[٦]

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٩٢.

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور : ١٧٠ ، ١٧١.

(٣) ينظر المقتضب : ٤/ ١٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٤٧.

(٤) قال صاحب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً . الإنصاف : ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٦٧ ، والهمع : ١/ ٢٤٧ ، والأشموني : ٢/ ١٩١.

(٥) من الآية : ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٦) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٦٦ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٧. =

أَعَنْ تسيّئٍ تَنْهَي وَلَسْتَ بِمُنْتَهٍ وَتُوصِي بِخَيْرٍ أَنْتَ عَنْهُ بِمَعْزِلِ

وقال جرير :[١]

قَتلَتْ أَبَاكَ بَنُو فُقَيمٍ عَنْوَةً إِذْ جُرَّ لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَارُ

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : " وَلَسْتَ بِمُنْتَهٍ " جُمْلَتَان فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَقَدْ دَخَلَتِ الواوُ عَلَى لَيْسَ ، وَقَوْلُ جرير : " لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَار " جُمْلَة فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْضاً ولَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ عَلَيْهِ.

ومِمَّا جَاءَ مِنْ وُقُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ وَبِغَيْرِ وَاوٍ قوله تعالى:[٢] {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ " حَصِرَتْ " دُعَاءً أَوْ نَعْتاً لِمَوْصُوف مَحْذوف أيْ : قَوْماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ضَعِيفٌ جِدًّا ، وَيَدُلُّ عَلَى الْحَال قِرَاءَةُ[٣] مَنْ قَرَأَ : " حَصِرةً صدورهم " وقال تَعَالَى : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا}[٤] أيْ مَرْدُودَةً.

وقَالَتِ الْعَرَبُ : مَا تَأْتِينِي إِلاَّ قُلْتَ حَقًّا ، ومَا أَتَيْتَنِي إِلاَّ تَكَلَّمْتَ بِالْجَمِيلِ ، وَمَا زَادَ إِلاَّ نَفَعَ ، وَمَا قَلَّ إِلاَّ ضَرَّهُ ، وَمَا تَكَلَّمَ إِلاَّ ضَحِكَ ، ومَا جَاءَ إِلاَّ أَكْرَمْتُهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : مَا تأتِينِي إِلاَّ قَائِلاً حَقًّا فَجَمِيعُ هَذِهِ أحوالٌ وهي بلفظِ الماضِي.

= الشاهد قوله : " ولست بمنته " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الواو والضمير دون قد.

(١) البيت من بحر الكامل من مقطوعة في ديوان جرير ص ٧٠١ (نعمان طه) : ويوجد في الارتشاف : ٢/ ٣٦٧.

الشاهد قوله : " ليس على أبيك إزار " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الاسم الظاهر النائب عن الضمير دون الواو وقد.

(٢) من الآية : ٩٠ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة الحسن البصري وقتادة وغيرهما. البحر المحيط : ٣/ ٣١٧.

(٤) سورة يوسف : ٦٥.

وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيهِ وَأَبو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوفٍ[١] عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ بعد إلاَّ لاَ يقعُ إلاَّ حَتَّى يَكُونَ مُؤَوَّلاً بِاسْمٍ وهو فِي هذه المواضعِ مؤولٌ باسمٍ فِي موضعِ الحالِ.

. وقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :[٢]

لَهُ كَفَلٌ كَالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدَى　　　إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَبِيطِ الْمُذَأَّبِ

وَقَالَ :[٣]

دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمَــرَّهُ　　　تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بِخَــيْطٍ مُوَصَّــلِ

وَقَالَ طرفَةُ :[٤]

وَكرّى إِذَا نَادَى المضافُ مُحَنَّباً　　　كَسِيدِ الْغَضَا نَبَّهتــه المتــورِّدِ

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣٢٦.

(٢) البيت من بحر الطويل فِي ديوانه : ٦٧ ، وهو فِي شرح التسهيل : جـ٢ ص٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٣ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.

اللغة : الدعص : الكثيب الصغير من الرمل ، لبده : صلبه ، الغبيط : قتب الهودج ، الحارك : أعلى الكاهل والمراد به الصدر ، المذأب : الموسع.

الشاهد قوله : (لبده الندى) حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد.

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس فِي ديوانه : ٥٥ ، ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٣.

اللغة : درير : من در اللبن يدر ، كخذروف : حصاة مثقوبة يجعل الصبيان فيها خيطاً فيديرها الصبي على رأسه.

الشاهد قوله : أمره حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد وهو مذهب كوفي وتأوله البصريون على تقدير قد.

(٤) البيت من بحر الطويل فِي ديوان طرفة : ٣٢ ، ويوجد فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧١ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.

اللغة: الكر: العطف ، المضاف : الخائف المذعور ، المحنب : الذي في يده انحناء ، السيد : الذئب ، الغضا : شجر.

الشاهد قوله : " نبهته المتورد " وهو كالبيت السابق فِي وقوع الماضي حالاً دون قد.

وقال النابغة :[١]

سَبَقْتَ الرِّجَالَ الباهشينَ إِلَى الْعُلا كَسَبْقِ الجوادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ

وقال امرؤ القيس :[٢]

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَـأَنَّ نُجُومَـهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفتل شُـدَّ بيَـذْبُلِ

وَقَالَ أَيْضاً :[٣]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جاءَتْ بِريَّا الْقَرُنْفُلِ

وقال غيره :[٤]

---

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان النابغة : ٤١ (دار الكتب العلمية) ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢.

اللغة: الباهشين : المسرعين ، الطوارد : الملحقة به.

الشاهد قوله : " اصطاد قبل الطوارد " وهو كالأبيات السابقة. في وقوع الماضي حالاً دون قد.

(٢) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٤٩ ورواية الديوان هكذا :

فيا لك من ليل .... بأمراس كتان إلى صم جندل

الشاهد قوله : " شد بيذبل " وهو كالأبيات السابقة ، وقوله : يكاد نعار الفعل خبر كان.

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ٣٢.

اللغة : تضوع : انتشر ، ريا : الرائحة الطيبة.

الشاهد قوله : " جاءت بريا القرنفل " وهو كالأبيات السابقة.

(٤) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين : ٢/ ٩٥٧ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٧ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والإنصاف : ١/ ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٣/ ٢٥٤ وما بعدها ، والارتشاف : ٢/ ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٨٠٣.

الشاهد قوله : " بلله القطر " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرابط الضمير دون قد.

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِــزَّة   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فلبَّده وأمَّره ونبَّهته واصطادَ وشَدَّ وجَاءَتْ وبلَّله كُلُّهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لَمْ يَصحبْها قَدْ وَأَمْثَالُ هَذَا لاَ يَحصى كثرة فادِّعَاءُ الإِضْمَارِ فيها لَيْسَ بِجَيِّدٍ بَلِ الصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الأَكْثَرُ وُجُودَ (قَدْ) مَعَ الْوَاوِ كَقَوْلِه تَعَالَى:[1]{أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّه} ، وقَالَ تَعَالَى: [2]{وَمَا لَكُمْ أَلا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} ، وقَالَ تَعَالَى: [3]{آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ} وقَالَ زُهَيْر :[4]

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حجة   خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مِنْكَبَيَّ رِدَاءِيَا

وقال امْرُؤُ الْقَيْسِ :[5]

أَيَقْتُلُنِي وَقَــدْ شَــغَفْتُ فُؤَادَهَــا   كَمَا شَغَفَ المهنوءةَ الرجُلُ الطَّالِي

---

(١) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة.

(٢) من الاية: ١١٩ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٩١ من سورة يونس.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة أكثرها في الحكم في ديوان زهير بن أبى سلمى ص ٢٠٨ (دار الكتاب العربي) وبيت الشاهد في المقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩ ، والحجة بالكسر : السنة وبالضم البرهان وبالفتح المرة من الحجج.
الشاهد قوله : " وقد خلفت " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرابط الواو وقد وهو كثير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ١٤٢ ، وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧١ ، ٣٤٧.
اللغة : شغفت : بلغت شغاف قلبها حباً ، المهنوءة : الناقة المطلية بالقطران.
الشاهد قوله : (وقد شغفت) وهو كالبيت السابق في وقوع الماضي حالاً رابطها الواو وقد.

وتَلْزَمُ الْوَاوُ وَقَدْ إنْ عَرِيتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضميرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ فَقَدْ يكتفي بِقَدْ وَحْدَهَا دُونَ الْوَاوِ قال النابغةُ :[١]

وَقَفْتُ بِرُبعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى — مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِــلُ

وقال غَيْرُهُ :[٢]

بَصُرَتْ بِي قَدْ لاَحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ — فَتَسَلَّيْتُ واكْتَــسَيْتُ وَقَــارَا

وقال :[٣]

أَتَيْنَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ حَذَرُ الْعِدَى — فَنِلْتُمْ بِنَا أَمْنًا وَلَمْ تَعْدمُواْ نَصْرَا

وَقَدْ يُكْتَفَى بِالْوَاوِ وَحْدَهَا دُونَ قَدْ قَالَ تَعَالَى :[٤]{وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ} ، وقال تعالَى :[٥]{وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ} ، وقال تعالَى :[٦]{الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا} ، وقال تعالَى :[٧]{أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا} إِلَى غير ذلك.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث الغساني (ديوان النابغة: ١٥٢) ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٩.
الشاهد قوله : " قد غير البلى " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها ماض رابطها الضمير وقد دون الواو.

(٢) البيت من بحر الخفيف لَم أعثر على قائله وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢ ، والمساعد : ٤٨/٢.
الشاهد قوله : " قد لاح " وهو كالبيت السابق فِي وقوع الماضي حالاً مقترناً بقد وفيه ضمير ذي الحال.

(٣) البيت من بحر الطويل لَم أعثر على قائله . وهو فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٢.
الشاهد قوله : " قد عمكم " وهو كالأبيات السابقة.

(٤) من الآية : ٤٢ من سورة هود.

(٥) من الآية : ٤٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية : ١٦٨ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية : ٨ من سورة مريم.

وَإِنْ كَانَت الجملةُ مَصَدَّرَةً بِمُضَارِعٍ فَلاَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مثبتاً أَوْ مَنفيًّا إِنْ كَانَ مُثْبَتاً أَوْ مَنفيًّا بِلاَ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ أَوْ مَنفيًّا بِلَمْ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْجُمْلَة الاسمية إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَجَبَت الْوَاوُ نحو : جِئْتُ وَلَمْ تطلعِ الشَّمْسُ ، وإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ أَنْ تَأْتِي بِالْوَاوِ مَعَ الضَّمِيرِ وَجَازَ أَنْ تَكْتَفِي بِالضَّمِيرِ ، وَزَعم ابْنُ خَرُوف أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذْ ذَاكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْوَاوِ ، سَوَاءٌ أَكَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ[(١)]، وَالمستَعْمَلُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ خِلاَفُ مَا زَعَمَ قَالَ تَعَالَى :[(٢)]{فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ} وَقَالَ تَعَالَى :[(٣)]{وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا} وقال زهير :[(٤)]

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وقال امرؤ القيس :[(٥)]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١/ ٣٨٦.

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية : ٢٥ من سورة الأحزاب.

(٤) البيت من بحر الطويل في ديوان زهير : ٧٧ (بيروت) ، وهو من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦١ ، ٣٦٨ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، والعيني برقم ٥٢٠ ، وابن الناظم : ص٣٣٨ ، ولسان العرب : (فتت) ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٣٢.

اللغة : فتات العهن : بقية صوف متناثر من الهودج ، حب الفنا : ثمر أحمر من نبات يسمى عنب الذئب.

الشاهد قوله : " لَم يحطم " حيث وقعت الجملة حالاً وهى مضارع مقترن بلم وتجرد من الواو اكتفاء بالضمير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٩ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٨ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١ ، وشذور الذهب : ص١٦٥.

اللغة : أدرك لَم يجهد : أي أدرك الفرس الصيد دون مشقة وتعب ، لَم يثن شأوه : أي أدركه في طلق واحد دون أن يثنيه لسرعته ، الخذروف : الدوارة يلعب بها الصبيان.

الشاهد قوله : " لَم يجهد " وهو كالبيت السابق في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً والرابط الضمير دون الواو.

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثْنِ شَأوَه　　　يَمُرُّ كَخَروف الوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وقال عنترة :[١]

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الأَسِنَّةَ لَمْ أَخِـــمْ　　　عَنْهَا وَلَوْ أَنِّى تَضَايَقَ مَقْــدَمِي

وقال ابْنُ الأَسْلَت :[٢]

وَأَضْرِبُ الْقَوْنَسَ يَوْمَ الْــوَغَى　　　بِالسَّيْفِ. لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بَاعِي[٣]

وإنْ كَانَ مَنْفيًّا بلمَّا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَوْ لاَ إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ أَنْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَأَنْ لاَ تَأْتِي بِهَا كَمَا فَعَلْتَ فِي لَمْ نَحْو : قَامَ زَيْدٌ ولَمَّا يَضْحَكُ وقَامَ زَيْد لَمَّا يضْحَكُ.

---

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنترة المشهورة ، ديوانه : ٢٨ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٤٤١.

اللغة : الأسنة : الرماح ، لَم أخم : لَم أجبن . مقدمي : موضع قدمي.

الشاهد قوله : " لَم أخم " وهو كالبيت السابق.

(٢) هو أبو قيس صفي الدين بن الأسلت شاعر جاهلي مجيد من شعراء المدينة أقبل على النبي صلى الله عليه وسلم و لم يسلم خوفاً من عبد الله بن أُبيّ (خزانة الأدب : ٣/ ٤١٠)

(٣) البيت من بحر السريع من قصيدة لابن الأسلت يخاطب امرأته وقد دخل عليها ليلا فأنكرتـه فقال القصيدة مفتخراً وهي في المفضليات وفي جمهرة القرشي حـــ١ ص ٦٦٦ (جامعـة الإمام) ، والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١.

اللغة : القونس : أعلى الرأس .

الشاهد قوله : " لَم يقصر " وهو كسابقيه في وقوع المضارع المقترن بلـم حـالاً دون واو واكتفاء بالضمير.

وَزَعَمَ نَاظِمُ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ : أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِلَمَّا كَانَ كَالْمَنْفِيِّ بِلَمْ فِي الْقِيَاسِ قَالَ : (١) إِلاَّ أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ مُسْتَعْمَلاً إِلاَّ بِالْوَاوِ قَالَ تَعَالَى : (٢){أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ} ، وقال الشاعر :(٣)

بَانَتْ قَطَامِ وَلَمَّا يَحْظَ ذُو مَقَةٍ   مِنْهَا بِوَصْلٍ وَلاَ إِنْجَازِ مِيعَــادِ

وَزَعَمَ ابْنُ عصفورٍ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ بِلَمَّا نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَضْحَكْ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ لَمَّا يَفْعَل نَفْيٌ لِقَوْلِهِ قَدْ فَعَل ، قَالَ : وَقَدْ تَكُونُ منفيةً بِلَمْ وَمَا نَحو : قَامَ زَيْدٌ ولَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَضْحَكُ وذَلِكَ قَلِيلٌ جداً(٤). انتهى.

وإِنَّما ادَّعَى أَنَّ النَّفْيَ بِلَمَّا أَوْلَى ؛ لأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الْمَاضِي لاَ يَقَعُ حَالاً إِلاَّ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُضْمَرَةً.(٥)

وَلِذَلِكَ عَلَّلَ بِأَنَّ لَمَّا يفعل نَفْي لَقَدْ فَعَل و : " لَمَّا " يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ مُتَّصِلاً بِزَمَانِ الإخبارِ و : " قَدْ " تقرّبُ الْمَاضِي مِنْ زَمَنِ الإِخْبَارِ فَلِذَلِكَ قَالَ الأَوْلَى لَمَّا حَتَّى يَكُونَ النَّفْيُ مُنَاسِباً للإِثْبَاتِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا كَثْرَةَ وُقُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ حَالاً ، وَأَنَّ دَعْوَى الإِضْمَارِ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُخْتَارٍ فَبَطُلَتْ هَذِهِ الأَوْلَوِيَّةُ ، وقوله : " وذَلِكَ : أَيْ والنَّفْيِ بِلَمْ ومَا قَلِيلٌ جداً.

---

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠.

(٢) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) البيت من بحر البسيط للخليل بن أحمد وهو في شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠ ، ومعجم الشواهد : ١٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٦٨.

اللغة : بانت : بعدت وهجرت ، المقة : المحبة ، الميعاد : الموعد.

الشاهد قوله : " ولَما يحظ " حيث جاءت جملة حالية منفية بلما والرابط الواو.

(٤) انظر النص في الارتشاف : جـ٢ ص٣٦٨ ،وليس في شرح الجمل ولا في المقرب.

(٥) ينظر المقرب : ١٧٠ ، ١٧١.

أَمَّا فِي النَّفْيِ بِمَا فَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، وأَمَّا فِي النَّفْيِ بِلَمْ فَهُوَ كَثِيرٌ غَيْرُ قَلِيلٍ ، وَقَدْ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى وُقُوعِ الحَالِ بِلَمْ دُونَ وَاوٍ بالآية الكريمة والأبْيَات قَبْل ، ومِمَّا جَاءَتْ فيه الْوَاوُ وَلَمْ قوله تعالى :(1){وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} وقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ(2) يُخَاطِبُ رَسُولَ الله ﷺ :

لاَ تَأْخذَنّي بِأَقْوَالِ الوشاة وَلَمْ ... أذنبْ وَلَوْ كَثُرتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ

وقال عنترة :(3)

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَى ضَمْضَمِ

وقال النابغة :(4)

---

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام.

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة في مدح رسول الله (ﷺ) والتي بدأها بالغزل (بانت سعاد) ديوان كعب : ص٢٠ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والمقاصد الشافية : ٣/٥٠٧.

الشاهد قوله : " ولَم أذنب " حيث وقعت هذه الجملة المنفية بلم حالاً وكان الرابط فيها الواو والضمير.

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة المشهورة ، ديوان عنترة : ص٣٠ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، وشرح ابن الناظم : ص٣٤٠ ، والعيني : ٥٢١.

الشاهد قوله : " ولَم تدر " وهو كالبيت السابق.

(٤) البيت من بحر الكامل من قصيدة مشهورة للنابغة قالها متغزلاً في امرأة النعمان المسماة بالمتجردة (ديوان النابغة ص١٠٧) وهي طويلة.

اللغة : النصيف : نصف خمار أو نصف ثوب يذكر أنه فاجأها بالدخول عليها فسقط خمارها فاستترت بيدها.

الشاهد فيه : قوله : ولم ترد إسقاطه حيث وقعت هذه الجملة حالاً وهي منفية بلم واقترنت بالواو رابطاً مع الضمير.

والبيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، والأشموني : ٢/ ١٩١ ، والعيني : برقم ٥٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٧ ، وابن الناظم : ص٣٤٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤١.

والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ٧٣.

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

وقال غيره :(١)

وَقَدْ كُنْتَ أَخْشَى أَنْ أَمُوتَ وَلَمَ تَقُمْ قَرَائِبُ عَمْرٍو وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ

وقال :(٢)

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمَ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

فَإِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى وفِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ فَكَيْفَ يُدَّعَى أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا.

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِمَا نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ ونَحْو : أحبُّكَ وَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنُ عصفورٍ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا ، وذَكَرَ غَيْرُهُ النفي بِلاَ وَبِمَا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعنترة فِي ديوانه : ص٤٥ ، وفِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٤٠ ، وفِي المقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٦.

الشاهد قوله : " ولَم تقم " وهو كالأبيات السابقة فِي اقتران الجملة الحالية المنفية بلم بالواو.

(٢) البيت من بحر الطويل قال الشيخ محمد محي الدين (حاشية الإنصاف٢/ ٦٦٧) : هذا البيت من شواهد ابن هشام فِي مغنى اللبيب رقم ٥٩٢ ، وأنشده ابن منظور (شيم) وعزاه إِلَى الفرزدق وقد وجدته فِي ديوان الفرزدق ص١٣٩ بيتاً مفرداً.

اللغة : لَم يشيموا سيوفهم : أي لَم يغمدوها ولَم يعيدوها إِلَى قرابها.

المعنى : مدح هؤلاء القوم أهم يسلون سيوفهم فِي حالة عدم كثرة القتلى فإذا شبعوا من القتلى أغمدوا سيوفهم.

الشاهد فيه : قوله : ولَم تكثر القتلى بها حيث وقعت هذه الجملة حالاً من السيوف وهي جملة منفية بلم وقد اقترنت بالواو والضمير فِي بها.

وانظر البيت فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٠ ، والإنصاف : ٢/ ٦٦٧ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣/ ٥٠٨.

ولَمْ يبينْ أَنَّ النَّفْيَ بِمَا قَليلٌ وَالْقيَاسُ يَقْتَضِي أَلاَّ يَكُونَ قليلاً جداً كَمَا زَعَمَ ابْنُ عصفور ؛ لأَنَّ مَا نَفْيٌ لِلْحَالِ فَكَمَا أَنَّ فعْلَ الحالِ يقعُ حَالاً كَثيراً فَكَذَلكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ كَمَا زَعَمَ هو فِي لما يفعلْ إِنَّهُ نَفْيٌ لَقَدْ فَعَلَ.[1]

ولَمْ يَبْقَ مِنْ حُرُوفِ النَّفْي إلاَّ (لَنْ) وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لاَ تَقَعُ مَعَ مَا بَعْدها حالاً و(إنْ) النَّافيَة نَحو : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ الطَّرِيقُ تريد : مَا يَدْرِي ، والقِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَهُ إلاَّ أَنِّي لاَ أَحْفَظُهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

والْجُمَلُ الْمَنْفيَّةُ الْوَاقِعَةُ حَالاً كَالْجُمَلِ الإسْمِيَّةِ فِي الرَّبْطِ وفِي كَوْنِهَا إِذَا عَطَفَتْ لاَ تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَاوُ الحَالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَبْكِي لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : أَوْ وَمَا يَبْكِي وَكَذَلِكَ بَاقِي الْجُمَلِ الْمَنْفيَّة.

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤٣.

﴿ حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ ﴾

قولــــه :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يَقُولُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ قَدْ يُحْذَفُ وَإِذَا حُذِفَ فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ جَائِزاً وَقَدْ يَكُونَ مَحْظُوراً أَيْ مَمْنُوعاً فَمِثَالُ الْجَائِزِ أَنْ تَرَى رَجُلاً يَسْلُكُ طَرِيقاً فَتَقُولُ لَهُ : رَاشِداً مَهْدِيًّا تَقْدِيرُهُ : سِرْ رَاشِداً وَنَحْوه وَمِثَالُ الْوَاجِبِ حَذْفُهُ حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَة وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي نَحْوِ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً عَلَى مَشْهُورِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

وَالْحَالُ الْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ : صِفَاتٌ وَمَصَادِرُ وَأَسْمَاءُ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ وَلاَ مَصَادِرَ ، فَالصِّفَاتُ نَحْو قَوْلِكَ لِلْمُرْتَحِلِ : رَاشِداً مَهْدِيًّا وَمصاحباً مُعَافاً كَأَنَّهُ قَالَ : اذْهَبْ رَاشِداً أَوْ تَذْهَبُ رَاشِداً وَأَغْنَتْ قرينةُ الحَالِ عَنِ النُّطْقِ بِهِ وَنَحْوُ قَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنَ الْحجِ : مَأْجُوراً ، وَلِمَنْ يحدثُ : صَادِقاً كَأَنَّكَ قُلْتَ : قلت صادقاً أَوْ تكلمْتُ صَادِقاً ، وَمِنْ ذَلِك أَخَذْتُهُ بدِرْهَمٍ فَصَاعِداً [1] أيْ فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِداً ، وكَذَلِكَ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى أَيْ أتتلوَّنُ تميمياً وقيسياً أخرى ، وأقائماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ[2] ومنه قوله تعالَى:[3]{بَلَى قَادِرِينَ} أي أَتَرَى قَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَبَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي هَذَا كُلِّهِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأ والنصبُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ إلاَّ فِي فَصَاعِداً فَلاَ يَجُوزُ الرفْعُ.

---

(١) مما سمع من جملة الحال المنفية بما قول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة   فمالك بعد الشيب صباً متيما

ومما سمع منها منفية بلا قوله تعالى: {وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ}(المائدة : ٨٤).

(٢) الكتاب : ١/ ٢٩١.

(٣) من الآية : ٤ من سورة القيامة.

وَمِنْهُ : أَمَّا عَالماً فَعَالِمٌ وأَمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُسَافٍ وَلاَ تُرْفَعُ هَذِه الصِّفَاتُ ولا يدخلُهَا الألفُ واللامُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكلاَمُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَجَازَ السيرافيُّ الرَّفْعَ فِي الصفاتَ قِيَاساً عَلَى مَا حَكَى سيبويه[1] مِنْ قَوْلِهِمْ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَةَ فَأَنَا ابْنَ مُزْنِيَةَ بِنَصْبِ ابْن ورَفْعِه والفَرْقُ بينهما واضحٌ فَإِنَّ ابنَ مزنية كَأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي بابَ الأَسْمَاءِ والْمَصَادِرِ الموضوعات مَوْضِعِ الحالِ وتَقَدَّمَ الكلاَمُ عليها.

والْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ عَمِّي دنيا وهَذَا دِرْهَمٌ وَزْناً وحَسِيبٌ جداً ومائةٌ وَزْنَ سَبْعة ، ونَقْدَ النَّاسِ وضَرْبَ الأمير . وهَذَا ثَوْبٌ نَسْجَ اليَمَنِ[2] وَمِنْ ذَلِكَ : أما سَمْنا فسمينٌ وأما عِلْماً فَعَالِمٌ ، وأَمَّا نُبْلاً فَنَبِيلٌ وَهَذَا مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ صِفَاتٌ فأثبتتْ لَهُ بَعْضُهَا ونُفِيَ عَنْهُ بَعْضُهَا فالإثباتُ كَمَا مَثَّلْنَا ، والنَّفْيُ نَحْو : أما علماً فلا عِلْمَ لَهُ ونَحْوُ ذَلِكَ والأَسْمَاء نَحْو قَوْلهم : هو عَرَبِيٌّ مَحْضاً وَقَلْباً.

وَمِنَ الأسماءِ التي وُضِعَتْ مَوْضعَ المصادرِ الْمُنْتَصِبَة أحوالاً قَوْلك : هَذَا عَرَبِيٌّ حَسْبَهُ أَيْ اكْتِفَاء وهَذَا دِرْهَمٌ سواءً أي استواءً وهَذه عِشْرُونَ مِرَاراً وهَذه عِشْرُونَ أَضْعَافَهَا فجميعُ هَذَا كُلِّه مِمَّا حُذِفَ فيه الْعَامِلُ فِي الحَالِ[3]، وقد انتهى القولُ فِي شَرْحِ الأَبْيَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا النَّاظِمُ فِي الحَالِ.

ونَحْنُ نَخْتِمُ القَوْلَ فيهَا بِذكْرِ الجملِ بالنسبة إِلَى ما لَهَا موضعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ومَا لاَ مَوْضِعَ لَهُ وَنَاسَبَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ مَوْقِعَ الحَالِ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ

(١) قال سيبويه : " وسمعنا من العرب من يقول : أما ابن مزنية كأنه قال : أما ابن مزنية فأنا ذاك جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام : أما ابن المزنية فأنا ابن المزنية ، وإن شئت نصبته على الحال كما قلت : أما صديقاً فأنت صديق وأما صاحباً فأنت صاحب " الكتاب : ١/ ٣٨٨.

(٢) انظر في الأمثلة المذكورة الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ١٢٥.

الإِعْرَابِ ، وَنَوْرِدُ ذَلِكَ باخْتِصَارٍ فنقولُ : أَصْلُ الجملةِ أَنْ لاَ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ وإنما كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لأَنَّهَا إِذَا كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تُقَدَّرُ بِالْمُفْرَدِ ؛ لأَنَّ الْمُعْرَبَ إِنَّمَا هُوَ الْمُفْرَدُ ، والأصلُ فِي الْجُمَلِ أَلاَّ تَكُونَ تتقدَّرُ بالمفردِ فَكَانَ الأَصْلُ فِيهَا أَنْ لاَ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ.

﴿ الجمل التي ليس موضع من الإعراب ﴾

والْجُمَلُ كَمَا قَدَّمْنَا قِسْمَانِ : قِسْمٌ لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ وقَدْ حَصَرْتُهُ فِي اثْنَى عَشَرَ قِسْماً ، وإِنَّمَا بَدَأْنَا بِهَذَا الْقِسْمِ لأَنَّهُ الأَصْلُ للجملِ كَمَا بَيَّنَّا.

الأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ ابتداءَ كَلاَمٍ لفظاً ونِيَّةً أَوْ نِيَّةً لاَ لَفْظاً نَحْو : زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَامَ زَيْدٌ ونَحْو : رَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنْ وَقَعَتْ أَوَّلَ كَلاَمٍ لَفْظاً لاَ نِيَّةً كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : أَبُوهُ قَامَ زَيْدٌ.[1]

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أدواتِ الابتداءِ فيشملُ ذَلِكَ الحُرُوفَ المكفُوفَةَ نَحْو : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وإذا الْفُجَائِيَّة نَحْو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وهَلْ وَبَلْ وَلَكِنَّ وأَلاَ وأَمَا[2] ، ومَا النَّافِيَةَ غَيْرَ الْحُجَازِيَّةَ وبَيْنَمَا وبَيْنَا فِي نَحْوِ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ بَكْرٌ قَائِمٌ أَوْ لَكِنَّ عَمْرٌو قَائِمٌ وَأَلاَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وأَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ومَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وبينما نحو قول الأفوه :[3]

بَيْنَمَا النَّـــاسُ عَلَـــى عَلْيَائِهَـــا   إِذْ هَوُوا فِي هُوَّةٍ فِيهَا فَغَـــارُوا

وقال :[4]

---

(١) أصله : زيد أبوه قام فجملة أبوه قام في محل رفع خبر وإن كانت مقدمة.

(٢) كلاهما : ألا وأما (بالتخفيف) : حرفا استفتاح وتنبيه (المغنى ص٧٧).

(٣) البيت من بحر الرمل وهو في معجم الشواهد : ٢١٧.

الشاهد قوله : " بينما الناس على عليائها " حيث جاءت جملة (الناس على عليائها) لا محل لها من الإعراب لوقوعها بعد (بينما) التي هي أداة ابتداء.

(٤) البيت من بحر الوافر لنصيب وقيل : لرجل من قيس عيلان والبيت في المغـــنى : ٢/ ٥٠٨ ، وابن يعيش : ٤/ ٩٧، والهمع: ١/ ٢١١، ورصف المباني ص١٠٥ والمحتسب ٢/ ٧٨.

اللغة : الوفضة : الحقيبة يحملها الراكب فيها زاده ، والزناد : حجرات يقدح هِمـــا النـــار ، راعي : اسم فاعل من رعى.

الشاهد قوله : (فبينا نحن نرقبه أتانا) وهو كالبيت السابق.

فَبَيْنَـــا نَحْـــنُ نَرْقُبُـــهُ أَتَانَـــا　　مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَـــادِ رَاعِـــي

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أدواتِ التَّحْضِيضِ نَحْو : هَلاَ ضَرَبْتَ زَيْداً.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ نَحْو : لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ وَلَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ وَلما جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ عَلَى مَذْهَبِ سيبويه فِي لَمَّا فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ[١]، ومَذْهَبُ الْفَارِسِيُّ أنها اسمٌ ظَرْفٌ فتكونُ الجملةُ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ وَيُقدِّرُهَا بحِين.[٢]

الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ جَوَاباً لِهَذِهِ الْحُرُوفِ الشَّرْطِيَّةِ الَّتِي لاَ تَعْمَلُ نَحْو الْمُثُلِ السَّابِقَةِ.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ صِلَةً لِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ نَحْو : قَامَ الَّذِي وَجْهُهُ حَسَنٌ ونَحْو قَوْلِ الشَّاعِرِ :[٣]

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَـــالِي　　وَكَانَ ذِهَـــابُهُنَّ لَـــهُ ذِهَابَـــا

فَذَهَبَ الليالي لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي لَهُ مَوْضِعَ مِنَ الإِعْرَابِ وَهُوَ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ يَسُرُّ الْمَرْءَ ذِهَابُ اللَّيَالِي.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١١٤، ١١٥ .

(٢) ينظر: كتاب الشعر للفارسى: ١/ ٧٠، ٨٩ .

(٣) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول وهو في الهمع : ١/ ٨١ ، والدرر : ١/ ٥٤ ، وابن يعيش : ١/ ٩٧،٨/ ١٤٢، والتصريح : ١/ ٢٦٨.

الشاهد قوله : " ذهب الليالي " حيث وقعت هذه الجملة صلة لـــ (ما) وليس لها موضع من الإعراب.

السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ اعْتِرَاضِيَّةً نَحْو قَوْله تعالَى :[1] **{وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ}** ، فَقَوْلُهُ (لَوْ تَعْلَمُونَ) اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ تَفْسِيرِيَّةً نَحْو قَوْلِكَ : أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، وكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ اضْرِبْ زَيْداً.

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَعَ تَوْكِيداً لما مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ.

العَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابَ قَسَمٍ نَحْو : وَاللهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ لَتَخْرُجُنَّ.

الْحَادِي عَشَر : أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا لاَ مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْو : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرٌو.

والثَّانِي عَشَر : الْجُمْلَةُ الشرطيةُ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهَا وتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْه نَحو قولِ الْعَرَبِ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ التَّقْدِيرُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ أَوْ تقدَّمَهَا مَا يطْلُبُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَابِهَا نَحْو : وَاللهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو فَالْقَسَمُ يَطْلُبُ لَيَقُومَنَّ ولَيَقُومَن دَلِيلٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ التقديرُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو فحذفَ يَقُمْ عَمْرٌو لِدَلاَلَة ليقُومَنَّ عَلَيْه.[2]

---

(١) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٧٥ ، وما بعدها والمغنى : ٢/ ٥١٤ ، ومـا بعـدها والهمع : ٢٤٧/١.

﴿ الْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعَ مِنَ الإِعْرَابِ ﴾

وَقِسْمٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ وَيَنْحَصِرُ فِي أَنْوَاعِ الإِعْرَابِ فَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ سِتَّةٌ بِاتِّفَاقٍ واثْنَانِ بِاخْتِلاَفٍ :

الأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ نَحْو : زَيْدٌ أَبوهُ قَائِمٌ.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ خَبَراً لِلاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَحْو : لاَ رَبِيئَةَ قَوْمٍ يَجِيءُ بِخَبَرٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ خَبَراً بَعْد إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا نَحْو : إِنَّ زَيْداً وَجْهُهُ حَسَنٌ.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَرْفُوعٍ نَحْو : جَاءَنِي رَجُلٌ يَكْتُبُ غُلاَمُهُ.

الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا هُوَ مَرْفُوعٌ نَحْو : جَاءَنِي رَجُلٌ عَاقِلٌ ويَكْتُبُ خطًّا حَسَناً.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ بَدَلاً مِنْ مَرْفُوعٍ نَحْو : أَنْتَ تَأْتِينَا تلم بنا فِي دَارِنَا ، فَهَذِهِ الستةُ بِاتِّفَاقٍ.

والَّذِي باخْتِلاَفٍ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ نَحْو : يعجبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ.

الثاني : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْو قَوْله تعالَى :(١) {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا} والصَّحِيحُ إِنَّ الْجُمْلَةَ لاَ تَقَعُ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ وَلاَ الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلاَّ إِنْ اقْتَرَنَ بِهَا مَا يصيرُهَا فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.(٢)

---

(١) من الآية : ١١ من سورة البقرة.

(٢) لعله يقصد أدوات التعليق في باب ظن وأخواتها وعلى كل فقد قال ابن هشام في باب الجمل التي له محل من الإعراب : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلق نحو : علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً وحملوا عليه. =

ومِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهْوُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ قِسْماً عَشْرَةٌ بِاتِّفَاقٍ وثلاثةٌ باخْتِلاَفٍ :

الأوَّلُ : أنْ تَقَعَ خَبَراً لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْو : كَانَ زَيْدٌ يَخْرُجُ أَخُوهُ.

الثَّاني : أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثاني لِظَنَنْتُ وأَخَوَاتِهَا نَحَو : ظَنَنْتُ زَيْداً يَقُومُ أَخُوهُ.

الثَّالثُ : أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثالثِ لأَعْلَمْتُ وأَخَوَاتِهَا نَحْو : أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً ينطلقُ غُلاَمُهُ.

الرَّابعُ : أنْ تَقَعَ خَبَراً بَعْد ما الحجازيةِ نَحْو : مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الْخَامسُ : أنْ تَقَعَ خَبَراً لِلاَ أُخْتِ مَا نَحْو : لاَ رَجُلَ يَصْدُقُ.

السَّادِسُ : أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ للقولِ الَّذي يُحْكَى بِهِ نَحْو : قَالَ زَيْد عَمْرُو مُنْطَلِقٌ فعمرو منطلقٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِقَالَ.

السَّابعُ : أنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ المفْعُولِ للفعلِ المعلَّقِ نَحْو : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَسَأَلْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

الثَّامِنُ : أنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ أَوْ مَوْضِعُهُ نَصْبٌ نَحْو : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً وَيَخْرُجُ أَبوهُ وَظَنَنْتُ زَيْداً يَقُومُ وَيَخْرُجُ.

التَّاسِعُ : أنْ تَقَع فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْصُوبٍ نَحْو : قَتَلْتُ رَجُلاً يَشْتُمُ زَيْداً.

= {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (إبراهيم ٤٥)، {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} (السجدة: ٢٦) {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ} (يوسف: ٣٥). والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً (المغني ص٥٤٧ دار السلام).

الْعَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ نَحْو قَوْله :(١)

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ نَحْو قولك : عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ عَلَى خِلاَف فِي هذا القسْمِ الأخيرِ ، فقوله : " أبو من هو " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى تقديرِ مُضَافٍ أي عرفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وتَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذِهِ المسْأَلَةِ عند ذِكْرِ التَّعْلِيقِ فِي بَابِ ظَنَنْتُ.

الثَّانِي عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مصدرةً بِمُذْ وَمُنْذُ نحو قولكَ : مَا رَأَيْته مَذْ خَلَقَهُ اللهُ ففي هذه الجملةِ خِلاَفٌ ذَهَبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، وذَهَبَ السِيرَافِيُّ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ.(٢)

الثَّالِثُ عَشَر : أَنْ تَقَعَ مُسْتَثْنَى بِهَا نَحْو : قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْداً وَقَامُوا لَيْسَ خَالِداً وَفِيهَا خِلاَفٌ : فَقِيلَ : إِنَّهُ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ(٣)، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ثَلاَثَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلاَثَةٌ بِاخْتِلاَفٍ ، فَالَّتِي بِاتِّفَاقٍ :

---

(١) شطر بيت من بحر الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة (ديوانه ص١٩ دار المعارف) وهو صدر بيت وعجزه قوله :

.... بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وشاهده وقوع جملة: والطير في وكناها في محل نصب حال .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٧٥ ، والهمع : ١/ ٢١٧.

(٣) قال أبو حيان فِي باب الاستثناء : اختلف النحويون هل لليس ولا يكون (ومثلهما عدا وخلا) موضع من الإعراب أم لا ؟ فذهب السيرافي إِلَى أنه يَجوز أن يكون موضعهما نصب على الحال والصحيح أنه لا موضع لها من الإعراب.

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ مُضَافاً إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ : جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٌ وقال(١) {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ نَحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ مُصْحَفاً.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَخْفُوضٍ أَوْ مَا هُوَ مَوْضِعُهُ خَفْضٌ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَيُجِيدَ الشِّعْرَ وَمَرَرْتُ بَرَجُلٍ يَكْتُبُ وَيُجِيدُ الشِّعْرَ أَيْ كَاتِبٌ وَمُجِيدٌ الشعرَ.

والَّتِي باخْتِلاَف : أَحَدُهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (ذُو) فِي نَحْوِ قَوْلِ العربِ : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ ذهب بعضُهم إِلَى أَنَّ تَسْلَمُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ :(٢)

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ آية بِمَعْنَى عَلاَمَة فِي نحوِ قولِ الشاعرِ :(٣)

بِآيَةِ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ　　　وَخَانَ أَمَانَةَ الدِّيكِ الْغُرَابُ

ذَهَبَ بَعْضُهم إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بالإِضَافَةِ إِلَى آية ، وذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّهَا لاَ مَوْضِعَ لَهَا وَحْدَهَا مِنَ الإِعْرَابِ بَلْ تقدَّرُ مَعَهَا حَرْفاً يكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ مَعَ الْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ.(٤)

---

(١) الآية : ٦ من سورة المطففين.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٧٦ ، والمغني : ٢/ ٥٥٧.

وأصله إذا كانت ذو موصولة فلا موضع للجملة وإذا كانت بمعنى صاحب فهي في موضع جر.

(٣) البيت من بحر الوافر لَم أعثر على قائله.

الشاهد قوله : (بآية قام ينطق) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد آية فقيل : لا موضع لها وقيل في موضع جر بالإضافة.

(٤) ينظر المغنى : ٢/ ٥٥٦ وقد نقد ابن هشام هذا الرأي.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ نَحو قَوْلِ امرِئِ الْقَيْسِ :[١]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَذه الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِه (الجياد مايقدن) لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وابْنُ درستويه إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَتَّى[٢].

ومِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ وذَلِكَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ جَوَاباً لأَدَاةِ الشَّرْطِ الْعَامِلِ نَحْو : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو قَامَ وإِنْ يَقُمْ خَالدٌ قَامَ جَعْفَرٌ ، فَقَوْلُهُ : فعمرو قائم وقام جعفر كلٌّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ولِذَلِكَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْه بِالْجَزْمِ قَالَ تَعَالَى :[٣]{مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ[٤] (ويذرْهُمْ).

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَجْزُومٍ أَوْ مَوْضِعُهُ جَزْمٌ نَحْو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَيَخْرُجْ عَمْرٌو أُكْرِمْهُمَا وقَوْلُهُ تَعَالَى : {فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ}.

وقَدْ انْقَضَى الْقَوْلُ فِي الجملِ فالتي لا مَوْضِعَ لها مِنَ الإِعْرَابِ باتفاق اثنا عَشَر ، والتي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ثَمَانِيَةُ ، وفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ثَلاَثَةَ عَشَر ، وفِي مَوْضِعِ جَرٍّ سِتَّةٌ ، وفِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ثَلاَثَةٌ ، فَلِذَلِكَ اثْنَان وأَرْبَعُونَ قِسْماً بالمُتَّفَقِ عَلَيْه والمختَلفِ فِيه.

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه : ص١٧٥ ، والكتاب : ٣/ ٢٧ ، ٦٢٦ ، والمقتضب : ٢/ ٤٠ : ٢/٤٠ ، والتصريح : ١/ ٦٩، ٢/ ٣٢٩ ، والأشموني : ٤/ ٣٠٩.

الشاهد قوله : (وحتى الجياد ما يقدن..) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد حتى هل لها موضع من الإعراب أو لا.

(٢) الارتشاف جـ٢ ص٣٧٦ ، والهمع : ١/ ٢٤٨ ، ورد هذا الرأي بأن حروف الجر لاتعلق عن العمل.

(٣) من الآية : ١٨٦ من سورة الأعراف.

(٤) هما حمزة والكسائي : ينظر التيسير للداني : ٩٤ ، والبحر المحيط : ٤/ ٤٣٣.

﴿التمييـــــز[١]﴾

قال ابن مالك : / ٢٢١

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُـــبِينٌ نَكِـــرَه يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَـــسَّرَهْ

أَخَذَ النَّاظِمُ فِي بَيَانِ التمييزِ فَقَالَ : يَنصْبُ تمييزاً اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبينٌ نَكرَةً.

فَقَوْله : (اسم) جنسٌ يَشْمَلُ التَّمْيِيزَ وغَيْرَهُ ولاَ يَقَعُ الفعلُ فِي مَوْضِعِ التَّمْيِيزِ بخلاف الْحَال وقَوْلُهُ : (بِمَعْنَى مِنْ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لأَنَّ الاسْمَ لاَ يَكُونُ بِمَعْنَى مِنْ ، ولاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ اسمٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ فَتَكُونُ الباءُ بِمَعْنَى عَلَى ؛ لأَنَّ كَثِيراً مِنَ التَّمْيِيزِ لاَ يكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنْ نَحْو : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَكَذَلِكَ : غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَنْقُولاً من الْمَفْعُولِ لَيْسَ الْمَعْنَى غَرَسْتُ الأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ.[٢]

وقَدْ سَبَقَ النَّاظِمَ العَبْدِيُّ[٣] إِلَى نَحْوٍ مِنْ كَلاَمِه فَقَالَ : التَّمْيِيزُ يتقدَّرُ بِمِنْ مِن طريقْ الْمَعْنَى فتحرَّزَ بِذَلِكَ عَلَى زَعْمِه مِنَ الْحَالِ وَقَدْ بَيَّنا أَنَّ بَعْضَ التَّمْيِيزَاتِ لاَ يَتَقَدَّرُ بِمن مِنْ طَرِيقِ الْمعنَى فَبَطُلَ بذَلِكَ قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يتقدَّرُ بِمَنْ.

وكذلك أيضاً يَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ : داري خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً فَإِنَّهُ لاَ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ.[٤]

---

(١) استغرق هذا الباب عشر صفحات من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ٢٢١ وانتهى ص٢٣٠.

(٢) علق عليه ناظر الجيش فقال (تمهيد القواعد جـ٥ ص٢٣٥٤) : أما قوله : إن التمييز المنقول ليس فيه معنى من فظاهر إلا أن يدعى المصنف التعميم ويقول : لا يلزم من عدم جواز ظهور من معه فيما ذكر ألا يفسر بها المعنى فكم من مقدر معنى وظهوره ممتنع.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي بسكون الباء الموحدة نسبة إلى عبد القيس وهو أحد النحاة المشهورين وقد سبقت ترجمته : ١/ ٣٤٤.

(٤) قال سيبويه (الكتاب : ١/ ٤١٧) : وأما قولهم داري خلف دارك فرسخاً مثلما قال دارى خلف دارك أبهم فلم يدر ما قدر ذاك ؟. فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً.

وَقَوْلُهُ (مبين) فَصْلٌ يخرُجُ مَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ لَكِنْ نَصبُهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمبينٍ إبهاماً سابقاً نَحْو قَوْلهم : استغفرْتُ اللهَ ذنباً ؛ لأَنَّ التَّقْديرَ مِنْ ذَنْبٍ ولكنْ ذَنْباً انْتَصَبَ نَصْبَ الْمَفْعُولِ لا نَصْبَ التميز.

وأفْهَمَ قَوْلُهُ (مبينٌ) أَنَّ مَا لَيْسَ فِيهِ بَيَاْن لاَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً.

وَقَدْ وَقَعَ الخلاَفُ فِي مَسَائِلَ :

مِنْ ذَلِكَ : أَيَّمَا فَهَلْ يَجُوزُ لِي عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ ؟ مَنَعَ ذَلِكَ الخَلِيلُ وسيبويهِ وأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ.[١]

مِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيز بِمِثْلِ أجَازَ سيبويهِ : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ.[٢]

ومِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِغَيْرِ أَجَازُ يُونُسُ : لِي عِشْرُونَ غَيْرَهُ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ.[٣]

ومِنْ ذَلِكَ : مَا فِي بَابِ نِعْمَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :[٤]{**فَنِعِمَّا هِيَ**} أَجَازَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ مَا تَامَّةً بِمَعْنَى شيْءٍ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ[٥]. وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو ذَرٍّ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُشَنِي.[٦]

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ٢٧١ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٢) ينظر الكتاب : ٢/ ١٧٢ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٤) من الآية : ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨١ ، والهمع : ١/ ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٦١.

(٦) سبقت ترجمته في باب نائب الفاعل . وانظر رأيه في الهمع : ١/ ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨١.

وَقَوْلُهُ (نَكِرَة) احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَهَذَا الشَّرْطُ فِيهِ خِلاَفٌ بَيْنَ النحويين.

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ فِي بَعْضِ التَّمْيِيزَاتِ ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً.(١)

وَحُجَّةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ.(٢)

إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِـلاَءِ   لُبَابَ الْبُرِّ يُلْبَـكُ بِالـشِّهَادِ

وقول الآخر(٣):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وقول الآخر :(٤)

---

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٥ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والارتشاف : ٢/ ٣٨٤.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان بالكرم وقبله قوله :

له داع بمكة مشمعـــل   وآخر فوق رابية ينادى

اللغة : المشمعل : المشمر الجاد ، ردح : جمع رداح وهي الجفنة العظيم ، الشيزي : خشب تصنع منه القصاع ، يلبك بالشهاد : يخلط بالعسل.

الشاهد قوله : " لباب البر " حيث جاء التمييز معرفاً بالإضافة . وانظر البيت فـي المقـرب وشرحه : ٧٣٦ (المنصوبات) ، وشرح الجمل : ٢/ ٢٨١.

(٣) البيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليشكري وهو في شرح التسهيل لابن مالـك : ٢/ ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٣٢٤ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والتـصريح : ١/ ١٥١ ، والأشموني : ١/ ١٨٢.

الشاهد قوله : " وطبت النفس " حيث جاء التمييز معرفاً بأل وأصله وطبت نفساً.

(٤) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالـك : ٢/ ٣٨٦ ، والمساعد : ٢/ ٦٥ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والدرر : ١/ ٢٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩.

اللغة : تقد : تشتعل ، لظاها : نارها المستعرة ، البيض والسمر : السيوف المسنونة.

الشاهد قوله : " ملئت الرعب والحرب " وهو كالبيت السابق.

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحرْبُ لَمْ تُقَدْ   لَظَاهَا وَلَمْ تُستَعْمَل الْبِيضُ والسُّمْرُ

قَالُوا : وَلُغَةُ الْعَرَبِ مَشْهُورَةٌ : مَا فَعَلَتْ الخمسةَ عشرَ الدرْهَمَ والْعِشْرُونَ الدرْهَمَ وقَالَتِ الْعَرَبُ : سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَوَجِعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ وَأَلِمَ عَمْرٌو رَأْسَهُ وغَبِنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ (١) وَبَطِرَتْ مَعيشَتَهَا.

فَقَوْلُهُ (لباب) تمييزٌ وَهو معرِفَةٌ لإضَافَتِه إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، والنفْسَ والرعْبَ : تَمْييزَانَ وهما معرَّفَتَانِ بالألفِ واللامِ ، وكذَلِكَ الدرْهَمَ فِي المثالَيْنِ ، وقوله : نفسَهُ وبطْنَهُ ورأْسَهُ ومعيشَتَهَا كُلُّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّمْييزِ ، مَعَ أَنَّهَا مَعَارِفُ بالإضافةِ إِلَى المعارفِ ومَنْ اشترط التَّنْكيرَ وهُمْ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ تأوَّلَ هَذَا كُلَّهُ. (٢)

ويردُ عَلَى النَّاظِمِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ التَّمْييزَ هو اسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبينٌ نَكِرة ما كَانَ تَابعاً للْعَدَدِ ممَّا فيه مَعْنَى مِنْ وهو مُبينٌ نكرةً وذَلِكَ نَحْوُ قوله : أَخَذْتُ ثلاَثَةَ دَرَاهِمَ. فدراهِمَ تَابِعٌ لِقَوْلِه : ثَلاَثَةَ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ وليس بتمييزٍ وَإِنْ كَانَ يَنْطَلِقُ عَلَيْه حَدُّ النَّاظِمِ للتمييزِ وعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (٣) {اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا}. (٤)

وَقَوْلُهُ : بِمَا قَدْ فَسَّرَه ذكر أَنَّ التمييزَ يَنْتَصِبُ بالشَّيءِ الَّذي قَدْ فَسَّره التمييزُ والَّذي فَسَّرَهُ التمييزُ هو الْمُمَيَّزُ فحاصلُ كَلاَمِه أَنَّ التَّمْييزَ يَنْتَصِبُ بالْمُمَيَّزِ وهَذه الْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ وَخلاَفٌ : وذَلِكَ أَنَّ التَّمْييزَ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ، وَقِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَلَى تَمَامِ الْكَلاَمِ.

---

(١) من الآية : ٥٨ من سورة القصص ، ونص الآية {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا}.

(٢) أولوا ذلك كله على زيادة الألف ، والألف كما تزاد في قول العرب : قبضت الأحد عشر درهماً وقبضت الأحد العشر الدرهم وقوله لباب منصوب على نزع الخافض . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٦ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١١ (رسالة دكتوراه — والشربيني أبو طالب).

(٣) من الآية : ١٦٠ من سورة الأعراف وبدايتها : {وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}.

(٤) عرفه في التسهيل فقال : التمييز : هو ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع . التسهيل : ص١١٤.

فَالّذي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : رَطْلٌ سمناً وستأتي تَقَاسِيمُهُ إنْ شَاءَ اللّهُ ولا خِلافَ بَيْنَ النَّحويينَ في أنَّ العاملَ فيهِ هو الاسْمُ الذي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِه فالنَّاصِبُ لِقَوْلِكَ سَمْناً هو رَطْلٌ وكذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

والذي يَنْصِبُ عن تَمَامِ الْكَلَامِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً وفي النَّاصبِ لهذا التمييزِ وما أشْبَهَهُ خِلافٌ : فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أنَّهُ مَنْصُوبٌ بالْفِعْلِ نَحو مَا مَثَّلْنَاه أو بالاسْمِ الّذي في مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْو : زَيْدٌ مُنْشَرِحٌ صَدْراً وطَيِّبٌ نَفْساً وَمَسْرُورٌ قَلْباً وعَجِبْتُ من اشْتِعَالِ رَأْسِكَ شَيْباً وَهُوَ مَذْهَبُ المازني والمبردِ والزجاجِ[1] ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أنَّ الْعَامِلَ فيهِ هُوَ الجملةُ الّتي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهَا لا الْفِعْلُ ولا الاسمُ الّذي بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَكَمَا جَازَ لِعِشْرِينَ أنْ ينصبَ التمييزَ فكذلكَ ينْتَصِبُ بعد تمامِ الكلامِ ولا يلزمُ أنْ يَكُونَ فِي الجملة فِعْلٌ بَلْ جَاءَ النَّصْبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ حَيْثُ لاَ فِعْلَ نَحو : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.[2]

قولـــــه :

كَشِبْرٍ أَرْضَــا وَقَفِيــزٍ بُــرًّا وَمَنَــوَيْنِ عَــسَلاً وَتَمْــرَا

مثل التمييزَ بِمَا انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ، والتمييزُ المنتصِبُ عَنْ تمامِ الاسمِ يَكُونُ عَدَداً ومِقْدَاراً وشَبِيهاً بالْمِقْدَارِ : مثالُ العددِ : عِنْدي خمسةَ عشرَ رجلاً ، والمقدارُ : مكيلٌ وموزونٌ وممسوحٌ ، مثالُ المكيلِ قوله في البيت : قَفيزاً بُرًّا ومثالُ الموزونِ قوله : ومنوين عَسَلاً وتمراً ومثال الممسوح / **٢٢٢** قوله : كشِبْرٍ أَرْضاً ، والشبيهُ بالمقدارِ قولُهُم : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً وعَلَيْهِ شَعْرُ كلبين دَيْناً

---

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٢ ، ٣٣ ، ومعاني القــرآن وإعرابـــــه للزجــاج : ٣/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٩٥ ، وهو رأي سيبويه أيضاً . الكتاب : ١/ ٢٠٤ ، والإيضاح بــشرح المقتصد : ٢/ ٦٩١.

(٢) هو رأي ابن عصفور أيضاً ينظر المقرب : ١٨٠ ، وشرح المقرب : ٢/ ٧٥٠ (المنصوبات) ، والهمع : ١/ ٢٥١.

تقديره : مثلُ شَعْرِ كلبينِ أي مثله فِي الكثرة ، ولاَ يجيءُ المنصُوبُ عن تمامِ الاسمِ بعد ما لَيْسَ بعددٍ ولا مقدارٍ ولا شبيه به إلاَّ قَليلاً يُحْفَظُ وَلاَ يُقَاسُ عَلَيْه نَحْوِ قَوْلِهِم : لله دَرُّه رَجُلاً وويَحَهُ فَارِساً ومثل أحد ذَهَباً وَلَنَا أَمْثَالُهَا إِبِلاً ولنا غَيْرُهَا شَاةً وأبرحت جاراً ويا جَارَتَا مَا أنْتِ جَارَةَ[١] وقال :[٢]

يَا سَيِّداً مَا أنْتَ مِــنْ سَــيِّدٍ مُوطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

فمن سيد تَمْيِيزٌ تقديره : ما أنت سيداً.

وَقَدْ عَدَّ سِيبَوَيْه مثله مِنَ الْمَقَادِيرِ[٣] وَخَالَفَهُ الْفَارِسِيُّ فِــي ذَلِــكَ وَهُــوَ الأولَى ، لأَنَّا إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْمِقْدَارِ مَا صَحَّ إِضَافَةُ الْمِقْدَارِ إِلَيْــهِ لَفظــاً أَوْ نِيــةً ومِثْــلُ لاَ يَصِحُّ فِيهَا[٤] ذَلِكَ.

وتمامُ الاسْمِ يَكُونُ بِأَحَدِ ثَلاَثَة أَشْيَاء : إِمَّا بِالتَّنْوِينِ كَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَإِمَّا بالنونِ كمنويْنِ عسلاً وإِمَّا بالإِضَافَةِ كــ : لله درُّهُ رَجُلاً وقالوا يكون التنوين مقدراً نَحو : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً وذَلِكَ فِي المركَّب فَيَتِمُّ بالتنوينِ المقدَّرِ.

---

(١) قوله : أبرحت جاراً هو من قول الأعشى (ديوانه ص١٤٢ دار الكتاب العربي)

تقول ابنتي حين جد الرحيــ ل أبرحت رَبًّا وأبرحت جاراً

وقوله : يا جارتا ما أنت جارة مأخوذ من قوله أيضاً (ديوانه ص١٥٠).

باتت لتحزننا عفارة ياجارتا ماأنت جارة

فربا وجاراً وجارة كل هذا تمييز منصوب عن تمام الاسم ويكون المقصود بالتاء هــو الــرب والجار وذهب بعضهم إلى أنه من تمييز الجملة ويكون المعنى أعجبت جاراً.

والشاهد هنا قوله : " من سيد " حيث جر التمييز بمن والأصل : ما أنت سيداً.

(٢) البيت سبق الحديث عنه فِي باب الحال. ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب : ٢/ ١٧٢ ، ١٧٤.

(٤) تعليله من ابن عصفور حيث يقول : وقد يجئ فِي غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثلــه رجلاً نصبوا رجلاً لحجز الإضافة بينه وبين مثل. (شرح المقرب ص٧٧٠ المنصوبات).

﴿ حُكْمُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ ﴾

قولـــــه :

وَبَعْدَ ذِي وشِبْهِهَا اجْـــرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـــ : مُدُّ حِنْطَةٍ غِــذَا

يقول : يَجُوزُ الْجَرّ فِي هَذِهِ التمييزاتِ المذكُورةِ فِي البيتِ قبل هذا وفيما أشْبَهَهَا بالإضافةِ تقولُ : شِبْرُ أَرْضٍ وقفيزُ بُرٍّ ومنوا سَمْنٍ وكذلك فيما أشْبَهَهَا وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيل فنقول : الْمَقَادِيرُ الَّتِي أَسْمَاؤُهَا مفردةً إِمَّا أَنْ يُرَادَ بها الآلاتُ أو الأشياءُ المقدَّرَةُ بتلكَ الآلاتِ ، إنْ أُرِيدَ الأوَّلُ لاَ يَجُوزُ إلاَّ إِضَافَتُهَا نَحْو : عِنْدِي مَنَا سَمْنٍ أي الرطْلُ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ السَّمْنُ وعِنْدِي قَفِيزُ بُرٍّ أي المكيالُ الذي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ وعندي ذِرَاعُ ثَوْبٍ أي الآلة التي يذرع بها الثوب.

وإنْ أُرِيدَ الثَّانِي فَيَجُوزُ فيه أَرْبَعَةُ أَوْجُه : أحدها : النصبُ تمييزاً ، والإضافة إِلَى مَا بَعْدَهَا على مَعْنَى مِنْ ، وجَعْلُ مَا بَعْدَهَا صِفَةً لَهَا وهذا ضعيفٌ لأَنَّهُ اسْمُ جنسٍ ، والرابعُ : نصبُهُ عَلَى الْحَالِ وجَازَ مَجِيءُ الْحالِ عَلَى من النكِرَةِ غَيْرِ مُتَقَدِّمَةٍ عليها ، لأَنَّ مَجِيئها بَعْد النكرةِ وإنما يَقِلُّ إِذَا كَانَتْ وَصْفاً فِي الأَصْلِ وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ فِي الأصل ، وإِذَا كَانَ مَا به تَمَامُ الاسمِ تنويناً ظاهراً جَازَ حَذْفُهُ والإضَافَةُ فتقول : رطلُ زيت ، وإنْ كَانَ تَنْوِيناً مُقَدَّراً فَلاَ تَجوزُ الإضَافَة نَحْو : عندي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَلاَ يَجُوزُ : رجلٍ بالخفضِ عَلَى الإضافةِ ، وإنْ كَانَ مَا به التمامُ نوناً فإما أَنْ يَكُونَ فِي تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ أو غيرِ ذَلِكَ إنْ كَانَ فِي تثنيةٍ أو جمعٍ جَازَ حَذْفُ النون والإضافة فتقول : عِنْدِي منوانِ سمناً ومَنَوا سمن[1] ، وإنْ كانتِ النُّونُ فِي غيرِ ذَلِكَ نَحْو : عِنْدي عِشْرُونَ

---

(١) في المخطوطة المغربية : فتقول هما حسنان وجوهاً وحسنا وجوه ، وهم حـسنون وجوهـاً وحسنو وجوه . وليس بصحيح لأن هذا من المنصوب عن تمام الكلام وكلامه في المنـصوب عن تمام الاسم.

رَجُلاً فَلا يَجُوزُ حَذْفُهَا والإضافةُ وأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُم فَأَجَازُوا : عندي عِشْرُو دِرْهَمٍ.(١)

وقولُ الناظمِ : إِذَا أَضَفْتَ أي إذا أَضَفْتَ شِبْراً وقفيزاً ومنوين فَيَجُوزُ : شبرُ أرضٍ وقفيزُ برٍ ومنوا عسلٍ ومثل فِي البيت بقوله : كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا أصله : مَدّ حِنْطة.

وقالُوا : عندي مِقْدَارُ كُرّ بُراً ومِقْدَارُ قفيزٍ بُرًّا ومِقْدَارُ ذراعٍ ثوباً ولا تُمَكّنُ الإضافةُ بَحَجْزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارُ وَهُوَ كُرٌّ وقفيزٌ وذِرَاعٌ ، ونَصَبُوا فِي عِنْدِي رَطْلٌ سَمْناً مَعَ أَنَّ الإضَافَةَ غَيْرُ مُتَعَذِّرَة ؛ لأَنَّ الأصْلَ : عِنْدِي مِقْدَارُ رَطْلٍ سَمْناً وإِضَافَةُ الْمفَسِّرِ وهو مِقْدَارُ إِلَى التَّمْيِيزِ لاَ يُمْكنُ لحجزِ الْمضافِ إِلَيْهِ مِقْدَارٌ بينهما ، فَلَمَّا تَقَرَّرَ النصبُ حُذِفَ الْمُضَافُ إليه وهو مقدارُ وأقاموا مَقَامَهُ ما كَانَ مُضَافاً إِلَيْه وأَعْربوه بإعربه وَأَبْقَوا النَّصْبَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الأصلِ ومَنْ أَضَافَ رَأَى أَنَّ الرَّطْلَ إنما يُرَادُ به الْمِقْدَارُ الْمَحْذُوفُ وَلَيْسَ فِي اللفْظ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ الإِضَافَة فَآثَرَ الإِضَافَةَ / **٢٢٣** عَلَى النَّصْبِ ، فَعَلى هَذَا إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي جُبَّةٌ خزًّا لاَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : عِنْدِي الْجُبَّةُ أَوْ مِقْدَارُهَا مِنَ الْخزِّ إِنْ أَرَدْتَ الثَّاني كَانَ بمنزلة رَطْلٍ زيتاً فتجوزُ فيه الأوجهُ الأربعةُ المتقدِّمَةُ وَإِنْ أَرَدْتَ الأَوَّلَ أَضفْتَ فَقُلْتَ : جُبَّةُ خزٍّ ولا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى التمييز ، فَإِنْ جَاء مَنْصُوباً فَنَصَبُهُ عَلَى الحالِ لما ذكرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى التمييزِ لاَ يَجُوزُ إلاَّ إِذَا تَعَذَّرَتِ الإضافة فِي لَفْظِ المسْأَلَةِ أو فِي أَصْلِهَا ، وَلِهَذَا الْمَعْنى حَمَلَ سيبويهِ (خزًّا)

---

(١) هذا هو رأي الكسائي حيث حكى عن بعض العرب يقول : عشرو درهم.

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨١.

فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : عِنْدِي جُبَّةٌ خزاً على الحالِ[١] وخَالَفَهُ الْمبرِّدُ فَزَعَمَ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ[٢] ، والصَّحِيحُ مَذْهَبُ سيبويه.[٣]

والعاملُ فِيهِ مَا فِي عِنْدِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وضُمِّنَ خزًّا مَعْنَى الْمُشْتَقِّ.

واخْتَلَفَ النحويونُ فِي تَمْيِيزِ الْمِقْدَارِ إِذَا كَانَ مُخْتَلطاً فَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ عَطْفُ بعضه عَلَى بَعْضٍ فإِذَا كَانَ عِنْدَكَ مقدارُ رَطْلٍ مِنْ سَمْنٍ وَعَسَلٍ قُلْتَ : عِنْدِي رَطْلٌ سَمْناً عَسَلاً وأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَتَقُولُ : سَمْناً وعَسَلاً ووافق الفراءُ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ عَلَى العَطْفِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مختلطاً فَأَجَازَ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً وامْرَأَةً.[٤]

قولـــــه :

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلُ: مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أَضَفْتَ المميزَ إِلَى غَيْرِ التمييزِ وَجَبَ نَصْبُ التمييزِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ فِي البيتِ قَبْلَهُ.

وقولُهُ : (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) يَشْمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ لَفْظاً نَحْو قوله تعالى :[٥] {مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً} وأَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ تقديراً نَحْو قوله : البيتُ مُمْتَلِئٌ بُرًّا أَيْ

---

(١) ينظر الكتاب : ٢/ ١١٨ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٢.

(٢) يقول المبرد فِي المقتضب : ٢٣/ ٢٧٢ ، وإذا قال : هذا خاتمك حديداً فالحديد لازم فليس للحال ههنا وضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبين لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه.

وانظر الرأيين فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٢ ، والارتشاف جـ٢ ص٣٨٣.

(٣) انظر تفصيل ذلك فِي التذييل والتكميل جـ٤ ص٦٦ تحقق د/ الشربيني أبو طالب (رحمه الله).

(٤) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨٣ ، والهمع : ١/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٥) من الآية : ٩١ من سورة آل عمران.

مُمْتَلِئُ الأقطارِ ، فلَمَّا كَانَ المميَّزُ فِي هَذَا ونَحْوِهِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِهِ والتَّمْييزُ تقديراً امْتَنَعَ أَنْ يُضَافَ إِلَى التَّمْييزِ كَمَا امْتنعَ فِي الْمُضَافِ إِلَى غَيْرِ التمييزِ لفظاً.

وقولُهُ : (إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ) أيْ مُضَافاً لَفْظاً أَوْ تَقْديراً كَمَا مَثَّلْنَا ، وَمِنَ المضاف قَوْلهم : قَدْرُ رَاحَة سَحَاباً وَجمامُ المكُولِ دَقيقاً وَيَا وَيْحَهُ رَجُلاً[1] وَقَوْلُ الشَّاعِرِ[2]: [فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْراً] وَنَحْو ذلك.

وَقَوْلُهُ : يَجبُ النَّصْبُ بَعْدَ الإِضَافَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ ويَجوزُ الْجَرُّ بِمَنْ فَتَقُولُ : مِلْءُ الأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ[3] وَقَدْ بَيَّنَ النَّاظمُ ذَلكَ بَعْدَ فِي قَوْلِهِ : (واجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ والْفَاعلِ الْمَعْنَى) وذَهَباً لَيْسَ بِعَدَدٍ ولا فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ جَرُّهُ بِمِنْ فَإِذَا كَانَ يَجَوُزُ الْجَرُّ بِمِنْ فَكَيْفَ يَقُولُ وَجَبَ النَّصْبُ ؟.

---

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم : يا حسنها ليلة وقولهم : فيا لك يوماً وحسبك به رجلاً وملء الأرض ذهباً ولله دره فارساً.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للرماح بن أبرد وصدره :

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى ....

وقبله قوله :

قرعت طنابيب الهوى يوم عالج   ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسراً

الشاهد قوله : " مثله صبراً " حيث جاءت صبراً تمييزاً بعد مثل.

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٣ ، ونـاظر الجيش : ٥/ ٢٣٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل جواز النصب والجر في نحو قوله تعالى {**ملء الأرض ذهبا**} ، ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٣.

﴿ تمييز النسبة وأنواعه وحكم كل نوع ﴾

قولـــــه :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَــى مَنْــزِلاَ

يَقُولُ : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَه مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَقَوْلِه : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً أَيْ عَلاَ مَنْزِلُك ، وَهَذَا عِنْده مِمَّا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهاً فَلَيْسَ الْمَعْنَى زَيْدٌ حَسُنَ وَجْهَهُ ؛ لأَنَّ أَفْعَلَ لا يتقدَّرُ بحَسُنَ ؛ لأَنَّ حَسُنَ يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحُسْنِ وأَحْسَنُ يَدُلُّ عَلَى حُسْنٍ زَائِد عَلَى حُسْنِ غَيْرِه وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ أَحْسَن فِعْلاً يَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَحْسَنَ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالُ : إِنَّهُ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذْ لاَ فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِ أَحْسَنَ يُؤَدِّي مَعْنَى أَحْسَنَ فيرفَعُهُ فَلِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ النحويينَ إِلَى أَنَّ هَذَا التمييزَ ليس منقولاً مِنْ فَاعِلٍ وإنما هو منقولٌ مِنْ مُضَافٍ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وجْهُهُ فأصله: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ.

والآنَ نَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْييزِ الَّذي لَيْسَ مُنْتَصِباً عَنْ تَمَامِ الاسْمِ ؛ لأَنَّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فَنَقُولُ : الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ وهو الذي يكونُ مُفسراً لِمَا انْطَوَى عَلَيْه الكَلاَمُ الذي قبله من جهَةِ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ وامْتَلأَ الإِنَاءُ عُرِفَ أَنَّ الْمُتَصَبِّبَ مِنْ زَيْدٍ والمالِئ للإناءِ شَيْءٌ ، فَفَسَّرَ المتصبِّبَ / ٢٢٤ بالعَرَقِ والمالئَ بالزَّيْت ، والْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ هُوَ الَّذي يَكُونُ تفسيراً لاسْمٍ مُبْهَمٍ قَبْلَهُ فَقَدْ يشتركُ المنتصبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ والمنتصبُ عَنْ تَمَامِ الكَلاَمِ فِي أَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يفَسِّرُ مُبْهَماً غَيْرَ أَنَّ الَّذي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ مُبْهَمُهُ مَذْكُورٌ والَّذي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ مُبْهَمُهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِي بِعْد كلامٍ منطوٍ عَلَى شَيْءٍ مُبْهَمٍ إِلاَّ فِي مَوْضِعَيْنِ :[1]

---

(١) انظر تفصيل الموضعين بنصوصهما في التذييل والتكميل جـ٤ص١٥-١٨.

أحَدُهُمَا : أَنْ يؤدِيَ إِلَى تَدَافعِ الكلامِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ رَجُلاً إِذَا جَعَلْتَ رَجْلاً تَفْسيراً لِمَا انْطَوَى عَلَيْه الْكَلاَمُ المتقدِّمُ من إبهامِ الفاعلِ فتنصبُ رَجُلاً عَلَى التمييز أي : أَنَّ الضَّارِبَ لَيْس بامرأة وَلاَ فَرَسٍ ولاَ غَيْرِهمَا مِمَّا يمكنُ أَنْ يَكُونَ ضَارِباً وَذَلِكَ أَنَّ الكلامَ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الفاعلِ فذِكْرُهُ تَفْسيراً آخرهُ متَدَافِعٌ ؛ لأَنَّ مَا حُذِفَ لا يذْكَرُ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إجَازَةِ ذَلِكَ بَعْضُ النحويينَ وَقَدْ يتخرَّجُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الراجزِ:[(١)]

يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهاً رَحْبَــا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْــمٍ كَلْبَــا

فَنَصَبَ (كَلْباً) تَفْسيراً لِمَا انْطوَى عَلَيْه قوله (بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ) ويَكُونُ قَدْ نَوَى بِالْمَصْدَرِ بِنَاءَهُ للمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ثم أضافَ ، والتقديرُ بَسْطاً مِثْلَ مَا بَسَطَ ذراعانِ فلما حَذَفَ البَاسِطَ للذراعين أَتى بقَوْله كَلْبًا تَفْسيراً لِذَلِكَ الْبَاسِطِ المحذُوفِ ، ويحتملُ هَذَا البيتُ غَيْرَ هَذَا مِنَ التَّأْويلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ القلْبِ فَتجْعَلُ كلباً مفعولاً وذِرَاعَيْنِ مجرورٌ بالإِضَافَةِ وَهُوَ فَاعِلٌ أُضِيفَ إِلَيْه الْمَصْدَرُ والتقديرُ: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ كلباً وهو من المقلوبِ الأصلِ كما بسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْه والقلْبُ كَثيرٌ في لِسَانِ الْعَرَبِ.

الْمَوْضِعُ الثَّاني : أَنْ يؤدى إِلَى إخراجِ اللفظ عَنْ أَصْلِ وضْعِه نَحْو قَوْله : أدهنْتُ زَيْتاً لا يَجُوزُ نَصْبُ زَيْتٍ عَلَى التمييزِ إِذْ الأَصْلُ : أدهنْتُ بزَيْتٍ ، فَلَوْ نُصِبَ عَلَى التَّمْييزِ لأَدَّى إِلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ والتزامِ التنكيرِ في الاسْمِ ونَصْبِه بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وهَذَا كلُّهُ إخراجٌ للفظِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِه فَلاَ يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ

---

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في المدح بالكرم بأن الممدوح يبسط وجهه للضيوف كما يبسط الكلب ذراعيه حين يأكل عظماً.

الشاهد فيه : بسط ذراعيه لعظم كلباً وقد فصله الشارح .

وانظر الشاهد في الأشباه والنظائر : جـ٢ ص٨١ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٨٩٠ ، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٨.

بَلْ يُوقَفُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ ، والذي وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قولُهُم : امتلأَ الإنَاءُ مَاءً وتفقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً الأصْلُ : مِنَ الْمَاءِ ومِنَ الشَّحْمِ فَحُذِفَتْ مِنْ وألْ وانْتَصَبَ تَمييزاً لا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بَعْد إسقاطِ حَرْفِ الجرِّ يَدُلُّ عَلَى انْتِصَابِه عَلَى التَّمْيِيزِ الْتِزَامُ التَّنْكِيرِ فيهِ وَكَوْنُهُمْ لا يقدِّمُونَهُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى خِلاَفٍ فِي هذا الأخيرِ وسَيَأْتِي وَلَوْ كَانَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إسقاطِ الْحَرْفِ لَجَاءَ معرفةً ونكرةً ولجازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ بِإجْمَاعٍ.

وَهَذَا التَّمْيِيزُ المنتصبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ يَكُونُ مَنْقُولاً ومُشَبَّهاً بِالْمَنْقُولِ.

المنْقُولُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ.

مَنْقُولٌ من فاعلٍ وذلك نحو : تَصَبَّبَ زَيْدُ عَرَقاً[1] **{وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}** وطَابَ زَيْدٌ نَفْساً أصله : تصبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ وطَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَأَسْنَدْنَا الْفِعْلَ إِلَى الْمَجْرُورِ وانْتَصَبَ الْفَاعِلُ تميزاً ، ومِنَ الْمَنْقُولِ مِنَ الْفَاعِلِ قولُهُم : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ أصله : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَأُضْمِرَ فِي نِعْمَ ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ ونُصِبَ رَجُلاً تَفْسِيراً لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ الْمُبْهَمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً وامتلأَ الإناءُ ماءً فاستدلَّ سيبويه عَلَى أَنَّهُمَا تَمييزانَ بالتزامِ التنْكِيرِ فيهما وكونِهما لا يَجوزُ تقديمُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَا مَفْعُولين بَعْدَ إسقاطِ حرفِ الْجَرِّ وإنْ كَانَ الأَصْلُ فيهما : تَفقَّأَ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ وامتلأَ الإنَاءُ مِنْ مَاءٍ.[2]

وَقَدْ أشكَلَ عَلَى ابْنِ خَرُوفٍ كَوْنُ الْمَنْصُوبِ فِي : امْتَلأَ الإناءُ مَاءً هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى لاَ بالنظرِ إِلَى الأَصْلِ ؛ لأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ مَاءٍ ولا بالنَظَرِ إِلَى اللفظِ ؛ لأَنَّهُ لاَ يُقَالُ : امْتَلأَ مَاءُ الإناءِ كَمَا يُقَالُ تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَلاَ يلزمُ ذَلِكَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ فاعل فِي الْمَعْنَى بالامتلاءِ إنما أراد أنه فَاعِلٌ فِي

---

(١) من الآية : ٤ من سورة مريم.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٤.

الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَالِئٌ لِلإِنَاءِ / **٢٢٥** ؛ لأَنَّ المطاوِعَ الذي هُوَ امتَلأَ يتضَمَّنُ الْمَجْهُولَ الذي هو مَلأَ وَقَدْ استعملَتِ الْعَرَبُ مَلأَ الْمَاءُ الإِنَاءَ خلافاً لِمَنْ أَنْكَرَ استعمالَهُ قال الشاعِرُ :[١]

تَصَرَّمَ مِنِّي وُدُّ بَكْرِ بْنِ وَائِـــلِ ... وَمَا كَانَ ظَنِّي وُدُّهُمْ يَتَـــصَرَّمُ
قَوَارِضُ تَأْتِينِي وَيَحْتَقِرُونَهَـــا ... وَقَدْ يَمْلأُ الْمَاءُ الإِنَاءَ فَــيَفْعُمُ

فإذا أرَدْتَ المطاوِعَ قُلْتَ : امتلأَ الإِنَاءُ مَاءً.

وهذا التمييزُ مِنَ الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ فِي نِعْمَ طَابَقَ الْمَخْصُوصَ إِفْرَاداً وتَثْنِيَةً وجَمْعاً وتَذْكِيراً وتَأْنِيثاً ، وإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ نِعْمَ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ فلا يُجْمَعُ ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ اسمِ جنسٍ كَنَفْسٍ وَعَيْنٍ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ النقْلِ مُفْرَداً بُنِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ ولاَ يَجُوزُ الْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ النقْلِ جَمْعاً جَازَ إِفْرَادُهُ اكتفاءً به عن الجمعِ فتقولُ : طَابُوا نَفْساً وَقَرُّوا عَيْناً وجَازَ جَمْعُهُ فَتَقُولُ : طَابُوا أَنْفُساً وَقَرِرْنَا أَعْيُناً فتأتِي بالْجَمْعِ الَّذي هو أصْلٌ ، ذَكَرَ ذَلِكَ سِيبَوَيه.[٢]

ومَنْقُولٌ مِنْ مَفْعُولٍ وذلك نَحْو قولِهِ تَعَالَى :[٣]{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا} وغرسْتُ الأرضَ شَجَراً وحَفَرْتُ الدَّارَ بِئْراً أصله : وفجرنا عيونَ الأرضِ وغَرَسْتُ شَجَراً فِي الأرضِ وحفرْتُ بِئْراً فِي الدَّارِ.

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما للفرزدق قالهما لما هرب من زياد بن أبيه. (ديوان الفرزدق جـ١ ، ص ١٩٥ دار صادر)

اللغة : تصرم : تقطع ، القوارض : جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية ، يفعم : يمتلئ.

الشاهد فيه : وقد يملأ الماء الإناء فهو استعمال للعرب بمجيء الفعل ملأ متعدياً للمفعول. ثم استعمال المطاوع له لازماً وهو امتلأ ناصباً للتميز وانظر الشاهد في شرح المفصل : ١/ ٢١ ، والخصائص : ١/ ٢١ ، وتغيير النحويين للشواهد : ص٢٥٤ ، والتذييل والتكميل : جـ٤ ص٥٠.

(٢) قال سيبويه : "ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} النساء : ٤ وقررنا به عيناً وإن شئت قلت : أعيناً وأنفساً". الكتاب : ١/ ٢١٠.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

وفي إثبات كَوْنِ التمييز مَنْقولاً مِنَ الْمَفْعُولِ خلافٌ أَثْبَتَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ وأَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ وَهَذَا النَّاظِمُ[١] وأَنْكَرَهُ بَعْضُهُم كالأستاذِ أَبِي عَلِي الشَّلُوبِين.[٢]

وقَالَ شَيْخُنَا الأستاذُ أَبُو الْحَسَنِ الأَبَذيّ رحمه الله هَذَا الْقِسْمُ لَمْ يَذْكُرْهُ النحويونَ وإِنَّمَا الثَّابتُ كَوْنُ التمييزِ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ وَتَأَوَّلَ كَلاَمَ الجزوليِّ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ منقولٌ مِنْ مَفْعُولٍ أي مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحو : ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْراً أَوْ بَطْناً وفجرْتُ الأرضَ عيوناً ، وتَأَوَّلَ الأستاذُ أَبو عَلِيّ قَوْله تَعَالَى : [٣]{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا} عَلَى أَنَّ عُيوناً حَالٌ لاَ تَمْيِيزٌ.[٤]

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ تَنْتَصِبُ عُيُوناً عَلَى الْحَالِ ولَمْ تَكُنْ فِي حَالِ التفجيرِ عُيُوناً بَلْ صَارَتْ عُيُوناً بَعْدَ ذَلِكَ.

قُلْتُ : تَكُونُ حَالاً مقدرةً ويكُونُ مِنْ بَابِ التسميةِ بالمآلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:[٥]{إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}.

وَتَأَوَّلَهُ شَيْخُنَا أَبُو الحسين بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي شَرْحِ الإيضَاحِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ لا تَمييزٌ أي : وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ وَحُذِفَ الضميرُ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ : عُيُونَهَا[٦] ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ : لَوْ كَانَ بَدَلاً لَمَا التزَمَتِ العربُ فِيهِ التَّنْكِيرَ ولَجَاءَ فَجَّرْنَا

---

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٢٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٤.

(٢) التوطئة لأبي علي : ص٣٢٦ ، والارتشاف : ٢/ ٣٧٨ ، والمساعد : ٢/ ٦٢.

(٣) ينظر الأبذي النحوي : ١١٩ ، ويوجد هذا الرأي في المساعد : ٢/ ٦٢ ، والتصريح ٣٩٧ ، والهمع ١/ ٢٥١.

(٤) سورة القمر : ١٢.

(٥) التوطئة لأبي علي ص٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

(٦) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

الأَرْضَ عيُونَها وغرسْتُ الأرضَ شَجَرَهَا فالتزامُهُمْ تنكيرُ الاسْمِ هُنَا دَليلٌ عَلَى أَنَّهُ تَمييزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفعُولِ ، وتَأَوَّلَهُ أَيْضاً أَبو الحسَيْنِ بن أبي الربيع عَلَى أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَى الْمَفعُولِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الجرِّ والأَصْلُ : وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ بعُيُونٍ وغرسْتُ الأرضَ بشَجَرٍ[١] وَرُدَّ بدليلِ التزامِ التَّنْكِيرِ فيهِمَا وبدليلِ أَنَّهما لا يقدَّمَانِ عَلَى الْفِعْلِ وَلَوْ كَانَا مَفعُولَيْنِ لَجَازَ تقديمُهُمَا ولَجَاءَ معرفتينِ ونكرتينِ.

ومَنْقُولٌ مِنْ مُضَافٍ نَحْو : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهاً أَصْلُهُ : وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ وَقَدْ تقدَّمَ ذَلِكَ وَأَنَّ النَّاظِمَ يُسَمِّي هَذَا فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى.

والْمُشَبَّهُ بالْمَنْقُولِ نَحْو قولهم : حبَّذَا زَيْدٌ رَجُلاً وَكَفَى بِزَيْدٍ ناصِراً ودَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.

قولـــــه :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَـضَى تَعَجُّبَـا ... مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبَـا

يَقولُ : التمييزُ يَقَعُ بَعْدَ كلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباً وسَوَاءٌ أَكَانَ التَّعَجُّبُ المبوَّبُ لَهُ فِي الْعَرَبيَّةِ أَوْ مَا لاَ يُبَوَّبُ لَهُ فَمِنَ الأَوَّلِ : مَا أَكْرَمَ زَيْداً أَباً وأَكْرِمْ بزَيْدٍ أَباً ولكَرُمَ زَيْدٌ أباً ، ومِنَ الثَّاني : قولهم : للهِ دَرُّهُ فَارِساً وَيَا سَيِّداً مَا أَنْتَ سَيِّداً ويا جارتا ما أَنْتِ جارةً[٢] ومَا أَشْبَهَهُ ، والتمييز / ٢٢٦ فِي نحو هذا إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْماً هُوَ الأَوَّلُ أَوْ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الأَوَّلُ طَابَقَ الْمُمَيَّزَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَباً وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَبَوَيْنِ ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ آباءً وَأَكْرِمْ بزَيْدٍ نَاصِراً وأَكْرِمْ بالزَّيْدَيْنِ نَاصِرَيْنِ وأَكْرِمْ بالزَّيْدِينَ أَنْصَاراً ولله دَرُّه فارساً ولله دَرُّهُمَا فَارِسَيْنِ ولله دَرُّهُمْ فرْسَاناً وكذلك الباقي ، وإِنْ كَانَ اسْماً غَيْرَ الأَوَّلِ جَازَ أَنْ يُطَابِقَ إِفْرَاداً وأَنْ يُخَالِفَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ٨٣ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

(٢) انظر الرأي الثاني لابن أبي الربيع فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٨٤ ، والهمع : ١/ ٢٥١.

أَدَباً وآدَاباً وخُلُقاً وأَخْلاَقاً وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَدَباً وآدَاباً ومَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ أَدَبا وآدَابا.[1]

قولـــــه :

واجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ: طِبْ نَفْساً تُفَدْ

يقولُ : كُلُّ تَمييزٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِمِنْ إلاَّ إِذَا كَانَ عَدَداً نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً فَلاَ يَجُوزُ : خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ رَجُلٍ وإلاَّ إِذَا كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى وقَدْ قَدَّمَ أَنَّ مَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التفضيلِ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عِنْده فَلاَ يَجُوزُ زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ وَجْه وكذلك : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً لاَ يَجُوزُ مِنْ نَفْسٍ أَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بمن عِنْدَهُ[2] وهَذَا الإِطْلاَقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأَنَّ مَا كَانَ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِ لاَ يَجُوزُ جَرُّهُ بِمِنْ وَقَدْ أَثْبَتَ هو الْمَنْقُولَ مِنَ الْمَفْعُولِ فَلاَ يَجُوزُ : غَرَسْتُ الأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ ولاَ حَفَرْتُ الدَّارَ مِنْ بِئْرٍ وكذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَلَ فِي التَعَجُّبِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ غَيْرَ الاسْمِ الأولِ نَحو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً لاَ تَدْخُلُ عَلَيْه مِنْ فَلاَ تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ أَدَبٍ بِخِلاَفِ إِذَا كَانَ الأَوَّلُ نَحْو : أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ رَجُلٍ.

واسْتِثْنَاءُ النَّاظِمِ ذَا الْعَددِ مِنَ التَّمْيِيزِ وَأَنَّهُ لاَ يُجَرُّ بِمِنْ ظَاهِرٌ يعني مَادَامَ مُفْرَداً نَكِرَةً وإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَرُدَّهُ إِلَى الأَصْلِ مِنَ الْجَمْعِ ونعرِّفَهُ بالألفِ واللامِ ونَجُرَّهُ بِمِنْ فَنَقُولُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ وَعِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

---

(١) وقد جاء الاستعمال العربي بالوجهين فمن الإفراد قوله تعالى: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} (النساء: ٤) ، ومن الجمع قوله أيضاً : {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً} (الكهف: ١٠٣).

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ومن أمثلته : عندي إردب قمحاً ولي أمثالها إبلاً ولله دره فارساً.

واختَلَفَ النحويُّونَ فِي (مِنْ) هَذِهِ الْجَارَّةِ للتمييزِ فَذَهَبَ بَعْضُهُم إِلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ ولذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى التمييزِ المنقولِ عن الفعلِ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَعَمَّ مِن الْمُبْهَمِ الَّذي أَتَى به لِتَفْسِيرِه فإذا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً فَنَفْساً لَيْسَ أَعَمَّ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذي فَسَّرَهُ قَوْلُكَ : نَفْساً وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَعَمَّ فَكَيْفَ تدخلُ عَلَيْهِ مِن التِي مَعْنَاهَا التَّبْعِيض ؟(١)

قَالَ الأستاذُ أَبُو عَلِيٍّ : يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ (مِن) الداخلة على تَمييزِ المقاديرِ زائدةً عِنْدَ سيبويه كما زِيدَتْ فِي مَا جَاءَنِي مِنْ أحد ؛ لأَنَّ سيبويهِ جَعَلَ مِنْ فِي قوله: وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ مؤكدةً بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ وشبهُهَا فِي ذَلِكَ بما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ قال : إِلاَّ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مَا عَدَا الأَخْفَشَ أَنَّها لا تزادُ إِلاَّ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ. انتهى.(٢)

أَمَّا إِفَادَتُهَا التبعيضُ فِي المقاديرِ فواضحٌ ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَطْلٌ مِنْ زَيْتٍ وشِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ وقَفِيزٌ مِن بُرٍّ فَمَعْنَاهُ : أَنَّ مِقْدَارَ الرَّطْلِ بَعْضُ الزيتِ وكذَلِكَ بَاقِيها وأَمَّا مِثْلُ : يَا وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ ولله دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ وَمَا أَنْتَ مِنْ فَارِسٍ وحَبَّذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ وَمَا أَحْسَنَ زَيْداً مِنْ رَجُلٍ وكَفَى بِزَيْدٍ مِنْ نَاصِرٍ وكَمْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلاَ يَتَّضِحُ فِيهَا التَّبْعِيضِ إِلاَّ بِتَكَلُّفٍ وقال الرُّمَّاني فِي قولك : عِنْدِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنْ هُنَا تَجْمَعُ التبعيضَ وبَيَانَ الجنسِ ثُمَّ حَذَفُوا مِنْ واللامَ يعني لاَمَ التعريفِ واقتصرُوا عَلَى مُفْرَدٍ مَنْكُورٍ اخْتِصَاراً.(٣)

---

(١) ينظر الارتشاف : ٢/ ٣٨٤ ، والهمع : ١/ ٢٥١ والأشموني : ٢/ ٢٠٠.

(٢) ذهب البصريون إِلَى أن (مِنْ) تزاد بشرط أن يكون المجرور بها نكرة وأن يسبقها نفي أو شبهه وأن يكون المجرور بها فاعلاً أو مفعولاً أو مبدأ، وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإيجاب وجواز كون مجرورها معرفة . ينظر الكتاب : ٢/ ٣١٥ ، ٣١٦ ، وابن يعيش : ٨/ ١٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/ ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، والمغني : ١/ ٣٢٥ ، والحروف النحوية الزائدة وقيمتها في اللغة : ١٦٨ وما بعدها.

(٣) ينظر معاني الحروف للرماني : ٩٧.

﴿ رُتْبَة التَّمْييز مَعَ عَامله ﴾

قولـــــه :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَــدِّمْ مُطْلَقــاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

يَقُولُ : يُقَدَّمُ عَامِلُ التمييزِ مُطْلقاً سَواءً أَكَانَ مُنْتَصِباً عَنْ تَمامِ الاسْمِ أَوْ عَنْ تَمَامِ الكَلاَمِ / ٢٢٧ فَتَقُولُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتاً وَعِشْرُونَ رَجُلاً وللهِ دَرُّه فَارِساً وتَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً ولاَ يَجُوزُ زَيْتاً رَطْلٌ ولاَ رَجُلاً عِشْرُونَ ولا للهِ فارساً درُّ زَيْدٍ وكَذَلِكَ أيضاً عَلَى التَمْرَةِ مِثْلُهَا زُبَداً لا يَجُوزُ : عَلَى التمرةِ زُبَداً مثلُها.

وقَوْلُهُ : (والفعلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا) إِشَارَةٌ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِ سيبويهِ فِي إجَازَةِ نَحْو : عَرَقاً تَصَبَّبَ زَيْدٌ[١] مُسْتَدِلاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ[٢]:

.... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله : (ذو التصريف) احترَازٌ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ نَحْو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ رَجُلاً فإنه لا يَجُوزُ : مَا أَدَباً أَحْسَنَ زَيْداً وَلاَ رَجُلاً أَحْسِنْ بِزَيْدٍ.

---

(١) ذهب الكسائي والمازني والمبرد إِلَى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين بالقياس والسماع واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان . ينظر المقتضب : ٣/ ٣٦ ، والإنــصاف : ٢/ ٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٨٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١١٩ ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إِلَى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً. ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والخصائص : ٢/ ٣٩٤.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للمخبل السعدي وقيل للأعشى همدان وصدره :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ....

والبيت في الإنصاف : ٢/ ٨٢٨ ، والخصائص : ٢/ ٣٨٤ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ٢٣١.

الشاهد قوله : " نفساً بالفراق تطيب " : حيث تقدم التميز على عامله المتصرف.

وَهَذَا الَّذي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ التَّمْييزَ قَدْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجيزَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ إِذْ لَنَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ لاَ يسبقُهُ التميزُ بإجماعٍ وهو قوله: كَفَى بِزَيْدٍ نَاصراً {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ}(١) وكَفَى بِهِمَا شاهِدَيْنِ فَلاَ يَجُوزُ: نَاصِراً كَفَى بِزَيْدٍ وَلاَ حَاسِبِينَ كَفَى بِنَا ولاَ شاهدَيْنِ كَفَى بِهِمَا.

ونَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْييز بالنسبةِ إِلَى جَوَازِ تقديمِهِ عَلَى العاملِ وامتناعِه فنقولُ: التمييزُ العاملُ فيه الاسمُ الذي انتصَبَ عن تَمامِه ذَكَرُوا أَنَّهُ لاَ خِلاَفَ فِي امتناعِ تقديمِهِ عَلَى الاسْمِ المنتصبِ عَنْ تَمامِهِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَتَقَدَّمَ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا أَوْ تَوَسَّطَ بين جُزْئَيْهَا فَيَمْتَنِعُ: زَيْتاً عِنْدي رَطْلٌ وعندي زيتاً رَطْلٌ وحُسْناً زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ وزَيْدٌ حسناً مِثْلُ الشَّمْسِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّهُ لاَ خِلاَفَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَلْ إِذَا كَانَ الثَّاني مُشَبَّهاً بِهِ الأولُ فَفِي بَعْضِ صورِهِ خِلاَفٌ.

ذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلَى إِجَازَةِ: عَبْدُ اللهِ حُسْناً الْقَمَرُ وثَوْبُكَ خُضْرَةً السلق فيجرى مجرى: أَنْتَ الرجلُ عِلْماً(٢) على أَنَّ تأخيرَ حُسْنٍ وخُضْرَةٍ أقوى وأصحُّ علةً؛ لأَنَّ سَبِيلَ المفسرِ أَنْ يُلْزَمَ بِهِ آخِرُ الْكَلاَمِ.

وقَالَ الْفَرَّاءُ فِي: عبدُ اللهِ حسناً القمرُ: إِنْ كَانَ القمرُ خَبَرَ عَبْدِ اللهِ قَدَّمَ حسناً وإِنْ كَانَ عَبْدُ اللهِ الخبرَ والقمرُ الاسمَ لَمْ يتقدَّمْ حُسْن؛ لأَنَّ صِلَةَ الاسمِ لا تتقدم عَلَيْهِ والْخَبَرُ مبني عَلَى التصرُّف، فَإِنْ قيلَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ القمرِ حُسْناً فَإِنْ خُفِضَ القمرُ لَمْ يَجُزْ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ حُسْناً القمر وإِنْ نُصِبَ صَلُحَ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ حُسْناً القمر وكذلك: زَيْدٌ أَسَدٌ شِدَّةً والأسدُ شدةً وشِدَّةَ الأسَد، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ فِي الشدةِ والْحسنِ فَقُلْتَ: عبدُ اللهِ الأسَدُ الشِّدَّةَ والقَمَرُ الْحُسْنَ انْتَقَلَ نَصْبُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الذي كَانَ عَلَيْهِ فِي التنكيرِ، وجعل مع الألف واللام مَحلاً ووقتاً يعني به: عَبْدُ اللهِ الأسدُ وَقْتَ الشدةِ والقمرُ وقْتَ بَغْيَةِ الْحسنِ كَمَا قَالُوا: إِنَّ

---

(١) من الآية: ٤٧ من سورة الأنبياء. وانظر في هذا الاستثناء الهمع: ١/ ٢٥٢.

(٢) انظر رأي الفراء في الارتشاف: ٢/ ٣٦٦، والهمع: ١/ ٢٥٢.

الضربَ الشديدَ ضَرَبْتُ عَبْدَ الله وَهُمْ يَعْنُونَ أنَّ وَقْتَ الضَّرْبِ الشديد ضَرَبْتُ عَبْدَ الله ولذَلكَ ولي هَذَا الْمَنْصُوبَ أنَّ كَمَا يَليه الْمحالُ والأوقاتُ فيقال : إنَّ في الدَّارِ ضَرْبته وإنَّ يَوْمَ الخميسِ لقيتُكَ. انتهى ملخصاً [١] ويُستَدَلُّ لمذهبِ الفراء بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :[٢]

قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَــدٌّ كُلُّهَــا   وَنَارُنَا لَمْ يُــرَ نَــاراً مِثْلُهَــا

التقديرُ : لَمْ يُرَ مِثْلُهَا ناراً فَناراً تمييزٌ مُنْتَصِبٌ عَنْ قَوْلِه مِثْلُهَا وَهُوَ مُنْتَصِبٌ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ بالإضَافَةِ وَهُوَ مِثْلُهَا فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِ الفراء : ثَوْبُكَ خُضْرَةَ السلق ؛ لأَنَّهُ لاَ يُرِيدُ أنَّ الثَّوْبَ هو السلق بعينه إنما مثل السلق ومثلُ مَحْذُوفة وهي فِي البيتِ الَّذي أَنْشَدْنَاهُ مَلْفُوظٌ بهَا ، وقد تأوَّلَ أَصْحَابُنَا هذا البيت وجَعَلُوا لَمْ يُرَ فيه علْمية مَبْنيَّةً لِلْمَفْعُولِ فمثلُهَا عِنْدَهُمْ مفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعلُهُ ، ونَاراً مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّاني لاَ عَلَى التمييز ، وأصله : لَمْ يَرَ أَحَدٌ ناراً مِثْلَهَا[٣]

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ الفرَّاء فِي هَذه الْمسْأَلَة بَعْضُ الشعراء الْمحدثِينَ قَالَ الخالديان[٤] مِنْ أبيات وقد أَهْدَى لهما سيفُ الدولةِ [٥]هديةً فيها وصيفٌ ووصيفةٌ:[٦]

---

(١) انظر رأي الفراء فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٩ ، والمساعد : ٢/ ٦٧ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٣٦ ، وشرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٨٣.

الشاهد قوله : " لم ير ناراً مثلها " حيث نصب ناراً على التمييز وقدمه على مميزه للغة للضرورة.

(٣) انظر فِي هذا التأويل التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٧.

(٤) هما أبو بكر محمد الخالدي الأخ الأكبر والثاني هو أبو عثمان سعيد الخالدي وهما ابنا هاشم من قرية من قرى الموصل تعرف بالخالدية وكانا شاعرين حافظين وكانا ما يجمعهما من أخوة الأدب مثل ما ينظمهما من أخوة النسب توفي الأول سنة (٣٨٠هـ) وتوفي الثاني سنة (٣٩٠هـ) (يتيمة الدهر ٢/ ١٨٣).

(٥) هو سيف الدولة الحمداني أمير حلب خلده المتنبي بسيفياته وقد التف حوله الأدباء والعلماء كابن خالويه وغيره.

(٦) البيت من بحر الكامل وهو للخالديين فِي وصف هدية وهما فِي الارتشاف : ٢/ ٣٨٦ ، والتذييل : ٤/ ١٣٥. =

/ ٢٢٨

رَشَأٌ أَتَانَا وَهْوَ حُسْناً يُوسُفَ ... وَغَزَالَةٌ هِيَ بَهْجَةً بِلْقِيسُ

وقوله : وهو حُسْناً يُوسفَ نظيرُهُ ما أجازَهُ الفراءُ مِنْ قولِكَ : عَبْدُ اللهِ حسناً القمرُ.

وأمَّا التمييزُ المنتصِبُ عَنْ تمامِ الكلامِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ : منه منقولٌ ومنْهُ غَيْرُ منقولٍ فَغَيْرُ الْمَنْقُولِ لاَ يَجُوزُ تقدُّمُهُ ولاَ تَوَسُّطُهُ ويَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْمُبْهَمِ الَّذي هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ مِنْ إِفْرَادٍ وتَثْنِيَةٍ وجَمْعٍ وذَلِكَ نَحْو قَوْلِكَ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ وَكَفَى بِزَيْدٍ ولياً وكفى بالزيدَينِ وليَّيْنِ وكَفَى بالزَّيْدِينَ أَوْلِيَاءَ.

والْمنقولُ إنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذي شُغِلَ عنه جَامداً فَلاَ خِلاَفَ فِي امْتِنَاعِ التقديمِ نَحْو : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ لا يَجُوزُ رَجُلاً نِعْمَ زَيْدٌ ، وإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَيَجُوزُ تَوْسِيطُهُ بين الفعلِ ومَعْمُولِهِ نَحْو : تَصَبَّبَ عَرَقاً زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ وهُوَ زَفْرُ بْنِ الحَارِثِ[1]:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ ... فَيُخْبِرَ عَنْ بَلاَءِ أَبِي الْهُذَيْلِ
نُطَاعِنُ عَنْهُمُ الأَقْرَانَ حَتَّى ... جَرَى مِنهُمْ دَماً مَرْجُ الكُحَيْلِ[2]

فوسَّطَ دماً وهو تمييزٌ.

= الشاهد قوله : " حسنا يوسف – بهجة بلقيس " حيث تقدم التمييز على المشبه به الواقع خبراً وهذا رأي الفراء.

(١) هو زفر بن الحارث الكلابي من التابعين كان كبير قيس في زمانه شهد صفين مع معاوية وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري . وتوفيَ في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٥هـ (الأعلام ٣/ ٤٥هـ).

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر لزفر بن الحارث الكلابي وانظرهما في شرح المقرب ص٧٩٢ (المنصوبات).

اللغة : أبو الهذيل : كنية زفر قائل الشعر ، الأقران : الشجعان ، المرج : المكان الواسع ، الكحيل : نهر أسفل مدينة الموصل.

الشاهد فيه : قوله : جرى منهم دماً مرج الكحيل حيث توسط التمييز بين عامله ومميزه.

ووَهَمَ ابْنُ عصفورٍ فِي الشَّرْحِ الكَبِيرِ فقال : وعليه قوله يعني عَلَى جَوَازِ التَّوْسِيطِ إذا كان العاملُ فيه فعلاً[1] وأنشد[2]:

وَنَارُنَا لَمْ يُـــرَ نَـــاراً مِثْلُهَـــا   قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَـــدٌّ كُلُّهَـــا

فالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الاسْمِ والمنتصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلاَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُنْتَصِبَ عَنْ مِثْلٍ ونَحْوِه إنما هو منتصِبٌ عَنْ تمامِ الاسمِ وزَعَمَ هُوَ أَنَّ نَاراً مِنَ التمييزِ الَّذِي العاملُ فِيهِ فِعْلٌ وَهُوَ وَهْمٌ فَاحِشٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلاَمُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ.

واختَلَفَ النحويُّونَ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الفعْلِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويه والفراءِ وأكثرِ البصريِّينَ والكُوفِيِّينَ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيّ الْفَارِسِيّ فِي شَرْحِهِ لِلأَبْيَاتِ وَأَكْثَرِ مُتَأَخِّرِي أصحابنا[3] ومِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ والْمَازِنِيّ والْجَرْمِيِّ والمبرِّدِ[4] وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضِ الكُوفِيِّينَ[5] وَبِهِ قَالَ هَذَا النَّاظِمُ[6] وهُوَ الصَّحِيحُ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَقِيَاساً عَلَى سَائِرِ الْفَضَلاَتِ قال الشاعرُ : [7]

---

(١) ينظر شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٨٣ ، قال ابن عصفور : فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف.

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت قريباً.

(٣) ينظر الكتاب : ١/ ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١١٨ (رسالة دكتوراه بالأزهر د/ الشربيني أبو طالب) ، والممنوع في النحو : ١٤٥.

(٤) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٦.

(٥) توضيح المقاصد : ٢/ ١٨٦ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٨.

(٦) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩.

(٧) البيت من بحر الطويل وهو للمخبل السعدي ربيع بن مالك (من مخضرمي الجاهلية والإسلام) مات في خلافة عمر أو عثمان ، وبيت الشاهد في الغزل.
وشاهده في الشطر الثاني وهو تقديم التمييز على عامله المتصرف (نفسا تطيب) وهو مذهب الكسائي والمبرد والمانعون وهم سيبويه والفراء قالوا بالضرورة. =

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَقَدَّمَ (نَفْساً) عَلَى (تَطِيبُ) وَقَدْ تَنَطَّعَ الْمَانِعُونَ لِلْجَوَازِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْبَيْتِ وبَعْضُهُمْ رَدَّ هَذِهِ الرواية وزَعَمَ أَنَّ الرواية : وما كان نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيب[١].

وقد تأوَّلَهُ ابْنُ عصفور زَاعِماً أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ إِلاَّ فِي بَيْتٍ وَاحِد مِنَ الشِّعْر فلا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَتَقَدَّمُ فِي الشعرِ مَا لاَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فِي الْكَلاَمِ[٢] وذَلِكَ مِنْهُ عَدَمُ اطِّلاَعٍ عَلَى أَشْعَارِ الْعَرَبِ وتَقْلِيدٌ لبعضِ مَنْ تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةٌ تُبْنَى عَلَى مثلِهَا الْقَوَاعِدُ قال بعضُ طيىء :[٣]

إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بالأَهْلِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يَعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وقال آخرُ :[٤]

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ ... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلاَ

وقال آخرُ :[٥]

= وانظر البيت في شرح المفصل : ٢/ ٧٤ ، والمقتضب : ٣/ ٣٦ ، والإنصاف : ٢/ ٨٢٨ ، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، والعيني برقم : ٥٤٣.

(١) ينظر ابن يعيش : ٢/ ٧٤.

(٢) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٨٤.

(٣) البيت من بحر الطويل ويوجد في المغنى : ٤٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٥ د/ التربيني ، والأشموني : ٢/ ٢٠٢.

الشاهد قوله : " عيناً قر " حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف.

(٤) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله ويوجد في شفاء العليل : ٥٥٩ ، والمساعد : ٢/ ٦٦ ، وشرح المقرب : ٧٨٩ (المنصوبات) د/ على فاخر ، والممنوع في النحو : ١٤٨.

اللغة : حزمي : الحزم أخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت.

الشاهد قوله : " شيباً اشتعلا " وهو كالبيت السابق.

(٥) البيت من بحر الطويل لأبي الهول الحميري وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧ ، والممنوع في النحو : ١٤٩ ، والعيني برقم : ٥٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ص٣٥١. =

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعاً أَضِيْقُ بِضَارِعٍ … وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقال آخرُ :(١) / ٢٢٩

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى … وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وقال ربيعةُ بْنُ مقرومٍ(٢) الضَّبي :(٣)

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ الْقَطَا … تُثِيرُ عَجَاجاً بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مقلصٍ … كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

فَنَفْساً وعَيْناً وشَيْباً وذَرْعاً ومَاءً كلُّهَا تَمَيزٌ وقَدْ تَقَدَّمَتْ على الفعْلِ.

= **اللغة** : ذرعاً : الذرع هو بسط اليدين والمقصود أنه لَم يطق هذا الأمر . الضارع : الذليل ، التعسر : الشدة.

الشاهد قوله : " إذا ذرعاً اضيق " وهو كالبيت السابق.

(١) البيت من بحر المتقارب لرجل من طيء يخاطب صاحبه أو نفسه وهو في المغنى : ٢/ ٤٦٣ ، وتعليق الفرائد : ٦/ ٣٣١ ، والتصريح : ١/ ٤٠٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٢٩، والأشموني : ٢/ ٢٠١ ، وشرح المقرب : ٧٨٩.

الشاهد قوله : " أنفساً تطيب " وهو كالبيت السابق في تقدم التميز على عامله المتصرف.

(٢) هو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن ضبة من المخضرمين أسلم وشهد القادسية وجلولاء (انظر الشعر والشعراء : ١/٣٢٦).

(٣) البيتان من بحر الطويل منسوبان في الشرح وهما في شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٧٧ ، وشفاء العليل : ٥٥٩ ، والأشموني : ٢/ ٢٠٢ ، ومغني اللبيب : ١/ ٤٦٢ (محيى الدين) ، والعيني برقم : ٥٤١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٢٤.

اللغة : العصب جمع عصبة وهي الجماعة وقد شبه الخيل بالقطا في السرعة ، عجاجاً : غباراً ، السنابك : جمع سنبك وهو طرف الحافر ، السيد : الذئب ، الكميش : السريع ، العطف : الإبط ، ماء : عرقاً ، تحلب : تصبب.

الشاهد قوله : " عطفاه ماء تحلباً " وهو كالأبيات السابقة في التميز متقدماً على عامله المتصرف قالوا : ولا دليل فيه ، لأن التميز لَم ينصب بالفعل بعده وإنما ناصبه فعل محذوف بعد إذا يفسره المذكور.

وأمَّا بابُ وَجِعَ زَيْدٌ رَأْسَه وسَفِهَ عمرٌو رَأْيَه فاختَلَفَ النحويُّونَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِه عَلَى الْفِعْلِ فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الفراءُ ، وأجاز التَّقْدِيمَ البصريو. والكسائيُّ[1] عَلَى اختِلاَفٍ بينهم فِي تأويلِ نَصْبِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ.[2]

وحُجَّةُ مَنْ مَنَعَ تقديمَ التَّمْييزِ على الفعل إنما هو عَدَمُ السَّمَاعِ على زَعْمِهِ وَقَدْ بَيَّنَّا كَثْرَةَ السَّمَاعِ فِي ذَلِكَ وأَقْيِسَتُهُ مدخولَةٌ معارِضَةٌ لِلنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الوارِدَةِ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ الفَصِيحِ فلا التفاتَ إليها.[3]

قَالَ الزَّجَّاجُ والْفَارِسِيُّ : الْمَانِعُ من تقديمِهِ كَوْنُهُ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَلاَ يَتَقَدَّمُ كَمَا لاَ يَتَقَدَّمُ الْفَاعِلُ وعُورِضَ بِجَوَازِ : أَخْرَجْتُ زيداً فزيدٌ فَاعِلٌ من حيثُ الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ النَّقْلِ عَلَى الْفِعْلِ : خَرَجَ زَيْدٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ زَيْداً أخرجْتُ باتِّفَاقٍ مِنَ النَّحويِّين مع أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الأصلِ قَبْلَ النقلِ وفَاعِلٌ أيضاً مِنْ جِهَةِ الْمعنَى وبيانه كما يكونُ مَنْقُولاً مِنَ الْفَاعِلِ فَقَدْ يَكُونُ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِ ، والْمفعولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ تقديمُ هَذَا وبابه وبأَنَّهُ قَدْ لاَ يَكُونُ منقولاً من فاعلٍ ولا مفعــولٍ نَحْو : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٩١.

(٢) قيل إنه تمييز وهو قول الفراء وقيل مشبه بالمفعول به أو مفعول به بعد تضمين سفه معنى جهل أو منصوب على نزع الخافض.

(٣) قال أبو حيان في آخر باب التمييز من كتابه التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٧ (تحقيق د/ الشربيني أبو طالب) في موضوع اختلاف النحويين في تقديم التمييز على عامله وجوازه عند بعضهم وهم كثير ومنعه عند سيبويه ومن تبعه يقول أبو حيان : وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نقول بها هنا إذ لا فائــدة مــن ذكرها والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبني عليهـا وحـدها دون السماع حكم نحوي ، وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتـاب آخر باب التمييز فيطالع هناك.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ أَيْضاً : الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ كونُهُ مُفَسِّرًا ومرتَبَةُ الْمُفَسِّرِ أَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْمُفَسَّرِ وعُورِضَ بِالْحَالِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تقديمُهَا عَلَى الْعَامِلِ وإِنْ كَانَتْ مُفَسِّرَةً لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ كَمَا كان التمييزُ مفسِّراً لِمَا انبهم من الذوات.(١)

وقال العبديُّ : الْمَانِعُ مِنْ التَّقْدِيمِ شبههُ بالمنتصبِ بالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ باسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَنْقُولٌ كما أَنَّ ذَلِكَ مَنْقُولٌ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَجِيء فِي غَيْرِ مَنْقُولٍ نَحو : امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً فَإِنَّهُ لاَ يُقَالُ فِيهِ امْتَلأَ مَاءً الإِنَاءُ ، وقَالَ سِيبَوَيْهِ الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ حَمْلُهُ عَلَى الصِّفَةِ وَلَمْ يُعَلِّلْ بالنقلِ.(٢)

وقَالَ الْعَبْدِيُّ أَيْضاً واختارَهُ الأستاذُ أَبو عَلِيٍّ : الْمَانِعُ مِنَ التَّقدمِ كَوْنُ الغالبِ عليهِ أَنْ يَكُونَ فِي الأعدادِ وفيما ليس بفعلٍ وهذا لا يتقدَّمُ التميز فيه فعُومِلَ ما عَمِلَ فيه الفعلُ معامَلَتُهُ ولا كذلك الحالُ ؛ لأنَّ أَكْثَرَ ما يعملُ فِيهَا الفعلُ ، وعُورِضَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ حَمْلاً عَلَى الْفِعْلِ مراعاةً لحملِ الأَقَلِّ عَلَى الأَكْثَرِ.

وقَالَ أَبو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ : الْمَانِعُ مِنْ تقديمه كَوْنُ عامله غَيْرُ مُتصرِّفٍ أعْنِي أَنَّهُ لاَ يَعْمَلُ فِي مَعْمُولِهِ معرفةً ونكرةً كسائرِ العواملِ فَضَعُفَ ذَلِكَ وعُورِضَ بالحالِ فإنها لَمْ يتصرفْ فِيهَا بِالتَّنْكِيرِ والتَّعْرِيفِ بَلْ الْتَزَمُوا فِيهَا التَّنْكِيرَ.

فأَنْتَ تَرَى هَذه التعاليلَ كلَّها لمن مَنَعَ التَّقدمَ ، وهى معارِضَةٌ للسَّمَاعِ والتَّعْلِيلِ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْلُكَ بَعْدَ تَقَرُّرِ السماعِ ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ مِنْهُ إِلاَّ عَلَى مَا

---

(١) انظر في المسألة من منعوا وهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي وكثير من البصريين والكوفيين ومن أجازوا وهم الكسائي والجرمي والمازني والمبرد وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان . انظر الارتشاف : ٣٨٥/٢ ، وابن الناظم : ص٣٥١ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٣٨٩ ، وناظر الجيش : ٥/ ٢٣٩٠ ، والهمع : ١/ ٢٥٢ ، والمقتصد : ٢/ ٦٩٤.

(٢) قال سيبويه : "ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ". الكتاب : ١/ ٢٠٥.

كَانَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ واستعمالاتِهَا تَشْهَدُ لَهُ وَتُومِئُ إِلَيْهِ ، وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخنا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ يقول : إِيَّاكُم وتَعَالِيلَ الرُّمَّانيِّ والورَّاقِ[1] وَنظرائهِمَا ، وكثيراً مَا شُحِنَت الْكُتُبُ بالأقيسةِ الشبهيةِ والعِلَلِ الْقَاصِرَةِ وهِيَ الَّتي لاَ يَعْجَزُ عن إبداء مثلِهَا مَن لَهُ أَدْنَى نَظَرٍ فِي الحَالَةِ الراهنَةِ وَلاَ يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى إِمْعَانِ فِكْرٍ ولا إِكْدَادِ بَصِيرَهِ وَلاَ حَثِّ قَرِيحَةٍ ولِذَلِكَ قَالَ بعضُ الأدباء : /٢٣٠

تَرْنُـــو بِطَـــرْفٍ فَـــاتِنٍ فَـــاتِرٍ   أَضْعَفَ مِنْ حُجَّـــةِ نَحْـــوِيِّ[2]

وعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ[3] إنما هُوَ مِنْ بَابِ الْوَضْعِيَّاتِ العربيةِ فَفِي الْحَقِيقَةِ لا يَحتاجُ فيه إِلَى تَعْلِيلٍ كَمَا لاَ يَحْتَاجُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ إِلَى تَعْلِيلٍ فلا يُقَالُ : لِمَ جَاءَ هَذَا التَّرْكِيبُ في قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ هَكَذَا ؟ كَمَا لا يُقَالُ : لِمَ يُقَالُ للعينِ الطرف ولليل الليل ؟ ولاَ يُقَالُ لِمَ كَانَتْ حروفُ المضارعةِ الهمزة والتاء والنون والياء ؟. ونُبْدِي لِذَلِكَ عِلَلاً كَمَا قَالُوا كَانَ الأَصْلُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ المضارعةِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُزَادُ حُرُوفُ الْعِلَّةِ فكان القياسُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ الأَلفَ والواوَ والياءَ فَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَ الألف لِسكُونِهَا وَلاَ يُبْتَدَأُ بساكنٍ فَأَبْدَلُوهَا هَمْزَةً وجَعَلُوهَا حَرْفَ مضارعة . وَأَبْدَلُوا الْوَاوَ تَاءً فَقَالُوا : تَضْرِبُ وأَصْلُهُ : وَضْرِبُ كَمَا قَالُوا : تُرَاثٌ وَتُخْمَةٌ والأصل: وُرَاث وُخْمَة وإِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوا الوَاوَ أَوَّلاً لعلة سَتُذْكَرُ فِي التصريفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، والْيَاءُ سَلِمَتْ مِنْ مَانِعِ الألفِ والواوِ فزِيدَتْ هِيَ نَفْسُهَا ، والنُّونُ زِيدَتْ ؛ لأَنَّهَا ضَارَعَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ واللينِ ؛ لأَنَّ فِيهَا غُنَّةً كَمَا فِيهِنَّ مَدٌّ ولأَنَّهَا تكونُ إعراباً مِثْلَهُنَّ

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي المعروف بالوراق ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته إمام في العربية من تصانيفه : كتاب: علل النحو وهو مطبوع مشهور وشرح مختصر الجرمي سماه الهداية توفي سنة ٣٨١. (انظر : بغية الوعاة : ١/ ١٢٩ ، والبلغة : ٢٦٨)

(٢) البيت من بحر السريع وهو في الغزل لقائل مجهول.

ويستشهد به لمعناه فهو يشبه طرف حبيبته الخفي الضعيف بتعليل النحوي للمسائل بجامع الضعف في كل.

(٣) آخر ما وجد من نسخة الخزانة العامة بالرباط (النسخة المغربية).

فَهَذَا كُلُّهُ تَعْليلٌ يَسْخَرُ العاقلُ منْهُ ويَهْزَأُ مِنْ حَاكِيه فَضْلاً عَنْ مُسْتَنْبطِهِ فَهَل هَذَا كُلُّهُ إلاَّ مِنَ الْوَضْعِيَّاتِ ؟ وَالْوَضْعِيَّاتُ لاَ تُعَلَّلُ.

وكَمَا جَعَلَت الْعَرَبُ حُرُوفَ المضارعَة فِي هَذَا الْفعْلِ جَعَلَتِ التُّرْكُ رَاءً سَاكِنَةً تليها علامةُ المتكلِّمِ والمخاطَبِ وَلاَ عَلاَمَةَ لِلْغَائِبِ فيقولُونَ : كلْدي بِمَعْنَى جاء فإذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَجِيءُ قُلْتَ : كلر ، ومَعْنَى أجِيء قلت : كلرمن ، ومعنى نجيء : كلربز ، ومعنى تجيء قلت : كلرسن.

وجعلتِ الفُرْسُ علامةً لِذَلِكَ ميماً مكسورةً مُمالةً فيقولُونَ : خَوْرَد بمَعْنَى أكَلَ ، فَإذَا أَرَدْتَ يَأْكُلُ قُلْتَ : ميخورد ، ومَعْنَى آكُلُ : ميخورم ، ومَعْنَى نَأْكُلُ : ميخوريم ، ومَعْنَى تأكل : ميخور وجعلت البشمور عَلاَمَةً لِذَلِكَ ، فَيَقُولُونَ : أفولُبو بِمَعْنَى : خَرَجَ فَإذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَخْرُج قُلْتَ : أفخولبو ، وَمَعْنَى أَخْرُجُ : أخولبو ، ومَعْنَى نَخْرُجُ : أنخولبو ، ومَعْنَى تَخْرُجُ : أكخولبو.

ووَافَقَتِ الحبشةُ الْعَرَبَ فِي حروفِ الْمُضَارَعَةِ فالياءُ للغائبِ مُطْلَقاً غَيْرِ الْمُؤَنَّثَة فَتَقولُ : مَحَطَ بمَعْنَى : ضَرَبَ ، فَإذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَضْرِبُ قُلْتَ : يَمْحَطُ والتاءُ لِلْمَخَاطبِ مُطْلَقاً وَلِلْغَائبَة فَتَقولُ : مَحَطَ تامحط أي أنت تضرب وهندُ تمْحَطُ وَالْهَمْزَةُ للمتكلمِ وحدهُ فَتَقُولُ : إياه إمْحَطُ أيْ أنا أضْرِبُ والنُّونُ للمتكلمِ ومعه غيرُهُ فَتَقولُ : إنْيا نمْحَطُ أي نَحْنُ نَضْرِبُ فَأَنْتَ تَرَى تَوَافُقَ هَذَا اللسان الحَبَشِيِّ لِلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِي حروفِ المضارعةِ إلاَّ أنَّهَا فِي اللسانِ الحَبَشِيِّ مَكْسُورَةٌ كَمَا مَثَّلْنَا.

وإذَا تَقَرَّرَ الْخِلاَفُ فِي الألْسُنِ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ وفِي غَيْرِهَا أيْضاً فَكَيْفَ يُمْكِنُ أنْ تَظْهَرَ عِلَّةٌ فِي اخْتِصَاصِ كُلِّ لسان بِهَذَا الْحَرْفِ الَّذي وُضِعَ لِلْمُضَارَعَةِ فيه ، وَهَلْ ذَلِكَ إلاَّ فُضُولٌ مِنَ الْقَوْلِ لاَ يحتاجُ إلَيْه وتَخَرُّصٌ عَلَى اللُّغَاتِ لاَ يعوَّلُ عَلَيْه . والنَّحويُّونَ مُولعُونَ بِكَثْرَةِ التَعْليلِ وَلَوْ كَانُوا يَضعُونَ مكانَ التعاليلِ أحْكَاماً نَحويَّةً مستندةً للسَّمَاعِ الصحيحِ لَكَانَ أجْدَى وأنْفعَ وكَثيراً ما نطالعُ أَوْرَاقاً فِي تَعْليلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ ومُعَارَضَاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ وَرَدٌّ بَعْضهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ

وتَنْقِيحَاتٍ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي الْحُدُودِ خُصُوصاً مَا صَنَّفَهُ مُتَأَخِّرُو الْمَشَارِقَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الحَاجِبِ فَنَسْأَمُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ يَحْصُلُ فِي أَيْدِينَا شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ.

وَلَقَدْ اطلعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ من الأَلْسُنِ كلسانِ التُّرْكِ ولسانِ الفُرْسِ ولِسَانِ الْحَبَشِ وغيْرِهِمْ وصنفتُ فيها كُتُباً فِي لُغَتِهَا ونَحْوِها وتَصْرِيفها واستفدْتُ منْهَا غَرَائبَ وعلمْتُ باستقْرَائِهَا أَنَّ الأَحْكَامَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا لاَ تَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ أَصْلاً وأَنَّ كُلَّ ترتيبٍ كُلِّي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَصٍّ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهَا لاَ يَدْخُلُهَا شَيْءٌ / **٢٣١** مِنَ الأَقْيِسَةِ وإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَهْلُ ذَلِكَ اللِّسَانِ.

ولَمْ أَرَ أحداً مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ نَبَّهَ عَلَى إِطِّرَاحِ هَذِهِ التَّعَالِيلِ إِلاَّ قَاضِي الْجَمَاعَةِ الإمامِ أَبَا جعفرٍ أَحْمَدَ بنَ مضاء صَاحِبَ كِتَابِ المشْرِقِ فِي النَّحْوِ فَإِنَّهُ طَعَنَ عَلَى الْمُعَلِّلِينَ بِالْعِلَلِ السَّخِيفَةِ وزرى عَلَيْهِمْ مَا شحنوا بِهِ كُتُبَهُم مِنْ ذَلِكَ وقد امْتَعَضَ مِنْ طَعنِهِ عَلَى النُّحَاةِ وإزرائه عليهم الإمامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خروف[1] وَرَدَّ عَلَى ابْنِ مضَاءِ[2] فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ كِتَابُ الزهْوِ فِي الردِّ عَلَى مَنْ نَسَبَ السَّهْوَ إِلَى أَئِمَّةِ النَّحْوِ وَهُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ وكان ابنُ مضاء من مقرئ كِتَابِ سيبويه والمعتنينَ بِطَرِيقَتِهِ وَهُوَ كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ ختمَتْ بِهِ المائةُ السَّادِسَةُ مِنْ عُلَمَاءِ هذه الملة رَحِمَهُ اللهُ.

نَجز السفرُ الأولُ مِنْ كِتَابِ مَنْهَجِ السَّالِكِ فِي الْكَلاَمِ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي ثَامِنِ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ سنة سَبْعٍ وَثَلاَثِينَ وَسبعمَائَة.

*****

(١) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي إمام في النحو واللغة له مصنفات عديدة أهمها شرح كتاب سيبويه وهو مطبوع بعنوان تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب وله ردود في العربية على ابن مضاء وأبي زيد والسهيلي وابن ملكون توفي سنة ٦٠٩ (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣ – البلغة ص٢١٤.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن مضاء اللخمي من علماء الأندلس ، سبقت ترجمته بالتفصيل في باب الاستثناء (عند لاسيما).

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

الموضـــــــوع	الصفحة
الفاعـــــل.	(٥)
أحكامـــــه.	
أحوال تقديم المفعول على الفاعل.	(٢٢)
النائب عن الفاعـــل.	(٣٩)
الأشياء الّتي تنوب عن الفاعـــل.	(٤٩)
اشتغال العامـــل عن المعمول.	(٦١)
أحوال الاسم السابق في الاشتغال.	(٦٦)
تعدي الفعـــــل ولزومه.	(٨٣)
تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب أعطي.	(٩٦)
التنــــازع في العمل.	(١٠٣)
وجوب الإضمار في العامل المهمل.	(١٠٩)
وجوب الإظهار في العامل المهمل.	(١٢٠)
باب المفعـــــول المطلق.	(١٢٣)
ما ينوب عن المفعــول المطلق.	(١٣١)
حذف عامـــل المصـــــدر.	(١٣٣)
المفعـــــول لــــه.	(١٤٣)
المفعــول فيه وهو المسمى ظرفاً.	(١٥٥)
الظرف المتصرف وغير المتصرف.	(١٧٦)
المفعــــول معــــه.	(١٨٥)

الموضـــــوع	الصفحة
حالات الاسم الواقع بعد الواو.	(١٩٤)
الاستثنـــــاء.	(٢٠٣)
حكم المستثنى المتقدم.	(٢١٦)
الاستثنـــاء المفرغ.	(٢٢٢)
تكـــرار إلاّ.	(٢٢٥)
حكم المستثنى بغير وسوى.	(٢٣٤)
المستثنى بليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا.	(٢٤٨)
بيد – لاسيما – بله.	(٢٦١)
باب الحـــال.	(٢٧١)
أوصاف الحـــال.	(٢٧٣)
مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة.	(٢٩٩)
ترتيب الحـــال مع صاحبها.	(٣٠٤)
ترتيب الحـــال مع عاملها.	(٣١٣)
أقسام الحـــال.	(٣٤٦)
حذف عامل الحـــال.	(٣٨٢)
الجمل التي ليس لها موضع من الإعراب.	(٣٨٥)
الجمل التي لها موضع من الإعراب.	(٣٨٨)
التمييـــز.	(٣٩٣)
حكم تمييـــز الذات.	(٣٩٩)
تمييـــز النسبة بأنواعه وحكم كل نوع.	(٤٠٣)
رتبة التمييـــز مع عامله.	(٤١١)
فهرس الموضوعـــات.	(٤٢٣)